ثم قال الناظم :

{الإضافة}

هذا هو القسمُ الثاني من أقسام الإضافة، وهى[1] إضافةُ الاسمِ إلى الاسمِ نحوُ : غلامُ زيدٍ، وصاحبُ الدابةِ. وخُصَّ بهذا القسم[2] اسمُ الإضافة، وإن كان اسمُ الإضافة يشملُ القسمين عند الأقدمين ـ لأنَّ المتأخرين يخصُّون هذا الاسمَ بهذا القسم وحدَه دون إضافةِ / الفعلِ إلى ٣٣٤
الاسم. وأما الأقدمون : فاسمُ الإضافةِ عندهم يُطلَق بعمومٍ وخُصوصٍ، فَيُطلَقُ بعمومٍ على كلا القسمين، ويُطْلَقُ بخصوصٍ على هذا الثاني[3].

وابتدأ الناظمُ ببيان أحكامِ الإضافةِ الأُوَلِ اللاّزِمةِ لها في ماهيَّتها، إذْ لم يذكر لها حَدًّا فقال :

نُونًا تَلِي الإعــــرابَ أَوْ تَنْوِينَا
مما تُضِيفُ احْذِفْ كطُورِسِينَا
والثـانِيَ اجْــرُرْ وانْوِمِنْ أَوْفِي إذا
لم يَصْلُحِ إلاّ ذاكَ واللامَ خُــذَا
لِمَـا سِوَى ذَيْنِكَ واخْصُص أَوَّلا
أو أَعْطِهِ التَّـعْـريفَ بالَّذِي تَلاَ

---

(١) س : وهو
(٢) س : بهذا الاسم.
(٣) انظر الكتاب ١/٤١٩.

نونًا : منصوبٌ[1] على المفعولية باحذِفْ، وأو تنوينًا عطف على نونًا، ومما تُضْيِفُ أيضا متعلق باحذف. والتقدير : احذِفْ مما تضيفه نونًا تلى الإعرابَ أو تنوينًا، ويعنى أن الاسم الذى يُضافُ يلزمُه حذفُ النُّون التى[2] في آخره تابعةً لاعرابه، وهى نونُ التنثيةِ وجمعِ التصحيح بالواو والنون، وماجَرَى مجراهما، أو حَذْفُ تنوينه إن كان مفردًا، أو جمع تكسير، أو تصحيح بالألف والتاء. ولم يَحْتَجْ إلى تقييد التّنوين بأنَّه يلى الإعراب، لأنه لايكون إلا كذلك بخلاف النون، فإنها قد تكونُ تاليةً للإعراب - وهى الجارية مجرى التنوين في الحكم المذكور - وقد تكون غيرَ تاليةٍ للإعراب، فلا تُحَذف من المضاف في الإضافة، فمثال النون االتى تُحذَف عند الإضافة وهى التى[3] تلى الإعراب قولكَ : هذان ضاربا زيدٍ، وهؤلاءِ ضارِبُو زيدٍ، وثْنتا حَنْظَلَ[4] وقوله تعالى : {سيقولُ لك المخلَّفون من الأعرابِ شَغَلَتْنا أموالُنا وأهلونَا[5]}. و {من أوسط ماتُطْعِمُون أهْليكم[6]}. ونحو ذلك.

ومثال النون التي لا تُحَذفُ عند الإضافة، وهى التى لاتلى الإعراب؛ بل

---

(١) الأصل : منصوبًا.

(٢) الأصل : الذى.

(٣) التى : ليست في س.

(٤) جزء من بيت لخطام المجاشعي، هو :

كأنّ خُصْيَيْهِ من التّدلْدُلِ ... ظَرْفُ عَجُوزٍ فيهِ ثنْتَا حَنْظَلِ

انظر البيت في الكتاب ٥٦٩/٣، ٦٢٤، والمنصف ١٣١/٢.

(٥) من الآية ١١ من سورة الفتح.

(٦) في النسخ : ومما تطعمون أهليكم. وصواب الآية ماأثبتناه، انظر الآية ٨٩ من سورة المائدة.

الإعرابُ هو الذى يليها[1] قولك : هذا حَيْنُكَ، وهذه سِنِيُنك، على من قال[2]:

دَعانِيَ من نَجْدٍ فإنَّ سِنِينَه

وأعجبني إحسانُه، فلا تُحَذفُ هذه النونُ لأنها غيرُ جاريةٍ مجرى التّنوين، إذ كانت هذه النونُ لاتُحذَف عند الإضافةِ إلا إذا قامت مقامه، والتنوين يُحذَفُ ولابُدَّ، فكذلك ماناب عنه[3].

وأما نونُ حينٍ وغِسْلينٍ وإحسانٍ ونحو ذلك : فالإعرابُ يكونُ فيها، فليست بتاليةٍ لأنَّهامن أصلِ الكلمة ومن بِنْيَتِها، فهى جاريةٌ مَجْرَى ميم غلامٍ وباءِ صاحبٍ إذا قلت : غلامُ زيد، وصاحبُ عمرو. فالذى تَحْذِفُ الإضافةُ هنا التنوينُ خاصةً.

«ومَثَّلَ[4] الناظم» ماقال بمثال مما يحذَفُ فيه التنوينُ وهو طورسيناءَ. والتنوينُ المحذوف هُنا لم يُقَيِّده بظاهر ولامُقَدَّر، فيشَملُ من حيث الإطلاقِ الجميعَ، فالظاهرُ قد تقدم مثاله، والمقدَّرُ نحو : أحمَرُ القوم، وذكرى الدار، وصحراء بني فلان، فإن التنوين هنا مقدر، فمنَعت الإضافةُ تقديرَه. والدليُل على ذلك ظهورُه في ضرورةِ الشِّعر، ولابد أن يكون مراداً للناظم، وإلاَّ خرج باب مالا ينصرف عن قاعدته المطلقة.

ولقائلٍ أن يقولَ : إنّ مالا ينصرفُ لم يدخُلْ له، فإنه قال : احذف،

---

(١) س : وهى التى لاتلى الإعراب وهو الذى يليها.

(٢) الصمة بن عبدالله الشقيري، وعجز البيت :

لعبن بنا شيباً وشَيَّبْنَنا مُرْدًا

والبيت في الأمالي الشجرية ٢/٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/١١.

(٣) س : وراءِ عَمْروٍ. وهو خطأ.

(٢) مابين القوسين مكانه بياض في س، وفي صلب الأصل : ومثال ، والمثبت عن الهامش.

والحذف حكم لفظيٌّ لاتقديرى، فإذا كان كذلك فكأنَّه قال : / «نونًا تلى الإعرابَ أو تنوينا» ظهرا فيما أريدت إضافتُه احذِفْ وأزل حتى تتأتى الإضافة، لأن المضاف إليه قائم في محل تنوين المضاف، فإذا لم يُوجَدْ نونٌ ولاتنوينٌ، فالمحلُّ قابلٌ لوقوع المضاف إليه هناك . وأحمر وذكرى ونحوهما لاتنوين فيها ولانون، فلايحتاج إلى حذف شيء. ٣٣٥

والدليل على ذلك وأنّ مُراده الظاهرُ من التّنوين أو النون تقييده بالتمثيل، وهو طور سيناءَ، إذ كان التنوين في طورٍ ظاهرًا حالة ترك الإضافة، فكأنه يقول : إن كان ثَمَّ تنوينٌ أو نونٌ حذَفْتَه، وإلاّ فلا حاجة إلى أمر زائد، وإلاّ فكيف يُصنع بمالا نونَ فيه ولا تنوينَ، لا ظاهرٍ ولا مُقَدَّرٍ، ولايصح فيه ذلك، نحو : كم درْهمٍ أعطيتَ؟ فإنَّ درهمٍ» مضاف إليه كم، وكم مبنِّى بحق الأصل، وكذلك لَدُنْ مبنية بالإصالة وهى مضافة نحو: من لَدُنْه ومن لدنِّى وما أشبه ذلك، فأين تقديرُ التنوين[(١)]؟ وهو إنما يتبع في هذا النحو حركةَ الإعرابِ، وكذلك تَقُولُ : إذا أَضَفْتَ المثنَّى والمجموعَ بالواو والنون، وقد حذفت النون لتقصير الصلة نحو[(٢)]: [الفارِجُو بابِ الأمير المُبْهَمِ] لانون هنا فتُحذفَ فلابد أن يقال : إنَّ مراده التنوينُ والنونُ الظاهرانِ خاصةً، وَإلاَّ[(٣)] كان كلامُه مُشْكِلاً.

والجواب أنَّ رأى المؤلِّفِ هو الأوَّلُ، وأنَّ الحذف يَتَسلَّط على المقدَّر، كما يَتَسلَّط على الظاهر، وذلك أنه لما قام الدليل على أن مالا ينصرف مقدر فيه التنوين، وأن الاضطرار هو الذى بين ذلك، بدليل أن مالا يُقدَّر

---

(١) في صلب الأصل : النون. والمثبت عن الهامش، س.

(٢) يُنْسَبُ إلى رجلٍ من ضَبّة، والبيت في الكتاب ١/١٨٥، والمقتضب ٤/١٤٥، والجمل للزجاجي ٨٩.

(٣) س : وإن كان. وهو خطأ.

«فيه التنوينُ لايُنَوَّن[١]» في الاضطرار، كذى الألف واللام، لم يكن بدٌّ من القول بتقدير حذفه، لأنَّ التنوين مضاد للإضافة، فإذا قُدِّر لم تصح الإضافة، لأن الإضافة تقتضي اتصال المضاف بالمضاف إليه، والتنوين يقتضي انفصالها فتنافيا، وكونُ ذلك لا أثر له في الظاهر لا يمنع، فإن له أثرا من جهة المعنى، وهو ماتقدم، فلابد من القول «به[٢]». ويُحْمَل[٣] تمثيلُ الناظم على أنه ليس بتقييدٍ، ولا مُخْرِجَ لشيءٍ.

وأما الاعتراض بكم درهمٍ ولدُنْه، وبقوله[٤]: «الفارجُو بابِ الأميرِ». فذلك من القلّةِ بحيثُ لايعتبرُ في هذه الكُلِّية، وأيضا إذا كانت النونُ محذوفةً لتقصيرِ الصلّة[٥]، فهى محذوفةٌ رأساً غير مقدَّرة في الموضع، فأغنى حذفُها للطول عن حذفها للإضافة، وهذا ظاهر.

ثم قوله: «مما تضيفُ» يشعِرُ بالاعتماد على قَصْدِ الإضافة في هذا العمل وذلك صحيح؛ إذ لابد من قصد ذلك وإلاّ لم تحصُلْ؛ إذ لا تحصُلِ الإضافة من غير قصدٍ إليها، وإذا قُصِدَت حَصَلَ ماقالَ من العمل.

ثم قال: «والثاني اجرُرْ»، يعنى بالثاني المضافَ إليه وهو «زيد» في قولك: غلامُ زيدٍ، فتقول: غلامُ زيدٍ ياهذا، وصاحبا عمرو، «بجرِّ عمرو[٦]»، وكذلك «القوم» في قولك: منطلقو القوم، وما أشبه ذلك.

والجرُّ هنا أيضا تارة يكون ظاهرا نحو ما تقدم «ذكره[٦]»، وتارة يكون

---

(١) مابين القوسين مكانه بياض في الأصل. وفي صلب الأصل: لاينوى. والمثبت عن الهامش.

(٢) سقط من س.

(٣) س: ويحتمل.

(٤) س: وقوله.

(٥) انظر الكتاب ١/١٨٦ ـ ١٨٧.

(٦) مابين القوسين سقط من س.

مقدّرا بأن تجعل الموضع موضع جَرٍّ، وذلك إذا كان المضاف إليه مبنيًا نحو: غلامك وغلامُه وصاحباك وضاربونا، فإن موضع الضمير لابد أن يقدر أنه جَرٌّ[1] / والدليل على ذلك أنه إذا عُوِّض منه الظاهرُ ظَهَر فيه الجرُّ، وأيضا فالجرُّ المقدَّرُ ضربان : ٣٣٦

أحدهما : هذا. والآخر : أن يكون التقديرُ في مُعْرَبٍ تَعَذَّر ظهوره فيه، كالمقصور والمضاف إلى ياء المتكلم والمنقوص، نحو : غلامُ الفتى، وغلامي، وغلام القاضي. وما كان مثّل ذلك.

فإطلاقُ الناظمِ صالحٌ لهذا كلِّه، ثم بيَّن أن الإضافة على ثلاثة أقسام : إضافة بمعنى من، وإضافه بمعنى في ، وإضافة بمعنى اللام، فالإضافة بمعنى اللام هى الأصل، لأنها الأكثر في الكلام، ولأنه لايُدَّعى غيرها إلا إذا تعين ذلك المعنى في الموضع على مايظهر من قوله : «وانو من أوفى إذا لم يصلح الاذاك»، يعنى أن الإضافة قد تكون على نية مِنْ على أن معنى مِنْ موجودٌ تقديرا، وقد تكون بمعنى في كذلك، لكنْ هذان الوجهان لايُرجَعُ إليهما إلا إذا لم يصلح في الموضع غيرهما، فيتعيَّنُ كلُّ واحدٍ منهما في موضعه.

فمثالُ مايتعيَّنُ فيه تقديرُ مِنْ ما كان فيه المضافُ بعضَ المضافِ إليه نحو : خاتمِ حديد، وثوبِ خَزٍّ، وبابِ ساجٍ، وخاتمِ طينٍ، ورطلِ زيتٍ، وما أشبه ذلك، فالإضافة هنا بمعنى من والتقدير : خاتمٌ من حديد، وثوبٌ

(١) س : موضع جرّ.

من خدٍّ، «وبابٌ من ساج[1]» وخاتمٌ من طين ورطلٌ من زيت وكذلك «سائر[2] الأمثلة» ويتعين هذا التقدير فيها، إذ لايصح أن يُقَدَّر فيها معنى اللام، فلاتقول : خاتمٌ لحديدٍ، ولاثوبٌ لخزٍّ، ولا ماأشبه ذلك.

ومن هذا القسم جميعُ المقادير إذا أُضِيفَتْ إلى المُقَدَّرات، كشِبْرِ أرضٍ، وقفيزِ برٍّ وخمسةِ أثوابٍ ، وعشرةِ رجالٍ، وماكان مثله.

ويبقى النظرُ بعد هذا في نحو : رِجْلِ زيدٍ ويدِ عمروٍ، وبعضِ القومِ، وكلِّ الرجالِ، فإن تقدير مِنْ فيه سائغ؛ إذ يصح أن يقال : رجْلٌ من زيدٍ، ويدٌ من عَمْروٍ، لأنها بعضٌ منه، فصار بهذا الاعتبار كخاتمِ حديدٍ، لأن الخاتم بعضُ الحديدِ، وكذلك بعضُ القوم، لصحة قولك : بعضٌ من القوم، لكن يمكن أن يُقَدَّر فيه اللامُ، فتكون الإضافةُ على معنى اللام، ويصلح[3] أن تُقَدِّره : رجلٌ لزيد ويدٌ لعمرو وبعضٌ للقوم، وإذا صلح ذلك خرج عن أن تكون الإضافة فيه بمعنى من، بنصٍّ كلام الناظم؛ إذ قال : «وانو من أوفي إذا لم يصلح إلا ذاك»، وههنا صلَح غير ذاك، فلاتنوى من.

وبهذا القيد ضَبَطَ هذا المعنى، وهو صحيح جارٍ على ماذهب إليه في غير هذا الكتاب. وإنما ضَبَطَ في التسهيل إضافة من بكون الأول بعض الثاني مع صحة الإخبار به عنه، فتقول : خاتَمُك حديدٌ، وثوبُك خزٌّ. وهذا صحيح أيضا. ولاتقول : اليد زيد، ولا الرجل عمرو، وقد يكون تقيْيدُه في هذا النظم أنسبِ وأَدَلَّ على المقصود وأوضح في الاستدلال على صحة ماضبط لأن قوله : «إذا لم يصلح إلا ذاك، يعطي أنه لايقدم على تقدير من أوفي إلا إذا لم يوجد عن ذلك

---

(١) سقط من س.

(٢) مكانه بياضٌ في س.

(٣) س : ويصحّ.

مندوحة. وهو[١] استدلال قياسيٌّ في الموضع، وإلاّ فالأصل الذى هو معنى اللام طالب له، فإذا صلَح تقديرُ اللاَّمِ / لم يُنْتَقَلْ عنه إلا بدليل واضح ٣٣٧ وسبَبٍ قَوِيٍّ، وذلك موجود في خاتم حديد، وثوب خَزٍّ ونحوه، وغير موجود في نحو : يد زيد، وبعض القوم وماضبطه[٢] في التسهيل لا يعطى هذا المعنى، فكأن «ما[٣]» هنا أولى.

وقد ذهب ابن كيسانَ والسيرافيُّ إلى أنّ إضافةَ كلٍّ وبعضٍ من الإضافة التى بمعنى من، ولم يَرَه الناظمُ، لأنَّ تقدير مِن تقدير مِن لايتعين فيهما، فلاينبغي أن يقال به إلا إذا تعين كما تقدم، فالظاهر مذهب الناظم، وقد عزا في الشرح معنى ماذكر في التسهيل إلى ابن السرَّاجِ.

وأما الإضافة التى بمعنى في، فمعناها على أن يكون المضافُ إليه ظرفًا وَقَع فيه المضافُ، وهذه الإضافةُ قد أغفَلَها أكثرُ النحويِّين وأثبتَها المؤلِّفُ في كُتُبِه، وقال بها لوجودها - زَعَم - في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح، كقوله تعالى : {وهو أَلَدُّ الخصامِ}[٤]. لأن المعنى وهو أَلَدُّ في الخصام. وكقوله تعالى : {للذين يُؤْلُون من نسائهم تَرَبُّصُ أربعةِ أشْهرٍ[٥]}. فالمعنى : تَربُّصٌ في أربعة أشهر. وقوله[٦] تعالى : {ياصاحِبَى

---

(١) س : وهذا.

(٢) الأصل : ضبط.

(٣) سقط من س.

(٤) من الآية ٢٠٤ من سورة البقرة.

(٥) من الاية ٢٢٦ من سورة البقرة.

(٦) س : وكقوله.

السجنِ[١]}، أي : ياصاحبَيَّ في السجن وقوله : {بل مَكْرُ اللَّيلِ والنَّهارِ[٢]}. وفي الحديث : «لايَجِدُونَ عالِمًا أعلَمَ من عالمِ المدينة[٣]». والعربُ تقولُ : شهيدُ الدارِ وقتيلُ كربلاءَ.

ثم أنشد أبياتًا على هذا المعنى، تُشْبِه ماأنْشَدَ سيبويه للكُمَيتِ[٤]:

شُمٌّ مهاوينَ أبدانَ الجَزُورِمخا
مِيصَ العَشِيَّاتِ لاخُورٍ ولاقَزَمِ

ثم قال : فلا يَخْفَى أنّ معنى «في» في هذه الشواهد كلِّها صحيحٌ ظاهر، لاغنى عن اعتباره وأنَّ اعتبار غيره ممتنع أو مُتَّصِلٍ إليه بتكلُّف لامَزِيدَ عليه، فيصح ما أردناه والحمدلله، ولقد رد عليه ابنه في الشرح بأوجه ثلاثة[٥]:

أحدها : أنَّ إثبات هذه الإضافةِ يستلزم دَعْوَى كَثْرَةِ الاشتراكِ في معناها، وهو على خلاف الأصل.

وله أنْ يُجِيب عن هذا بأنَّ الدليلَ هو المتَّبَع، وقد دلَّ على وجود إضافه «في»[٦] كما بُيِّن، فلابد من اتِّباعه.

---

(١) من الآية ٣٩ من سورة يوسف.

(٢) من الآية ٣٣ من سورة سبأ.

(٣) تحفة الأحوذي، أبواب العلم ٤١٨/٧، وفيه : «لايجدون أحدًا أعلم..». وكلمة «عالما» ساقطة من س.

(٤) الكميت، ديوانه ١٨٨، والكتاب ١١٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٦، وشرح الكافية للرضى ٤٢١/٣، والخزانة ١٥٠/٨، واللسان : هون. وقبله :

يأوى إلى المجلس بادٍ مكارمُهم   لامُطعمي ظالمٍ فيهم ولا ظلَّمِ

مهاوين : جمع مِهْوان، وهو مبالغة مُهِين، من أهانه إذا أذلّه، والإضافة في مخاميص العشيات اتساع، والأصل : في العشيات. والقَزَم : رُذّال الناس.

(٥) انظر شرح ابن الناظم ٣٨٢ ـ ٣٨٣.

(٦) مكانه بياض في س.

والثاني : أن كل مااستُدلّ به يصحُّ فيه معنى إضافة[1] اللامِ مجازًا، وهو أرجح من جهتين، إحدهما أن المجاز خيرٌ من الاشتراك. والثانية : أنَّ الإضافةَ لمجازِ الملكِ والاختصاصِ ثابتةٌ باتفاق، كما في قوله [2]:

إِذَا كوكبُ الخَرْقَاء لاح بِسُحْرةٍ

وقولِ الآخَرِ[3]:

لِتُغْنِيَ عَنِّى ذا إِنائِك أَجْمعَا

والإضافة بمعنى في مُخْتَلَفٌ فيها، والحملُ على المتَّفق عليه أولى.

وله أن يجيب عن الأولى بأنها معارضَةٌ بقول من عَكَس القضيةَ، فجعلُ الاشتراك أولى، والمسألة خلافيَّةٌ، يذكرها أربابُ الأصولِ.

وعن الثانية : بأنّ الدليل قد دلَّ على وجودِ ماخُتِلف فيه، فَتَرْكُ القولِ به مع قيامِ الدليل عليه إهمالٌ للدليلِ من غير موجِبٍ، وهو باطل باتفاق.

والثالث : أنَّ الإضافةَ في نحو : {بل مكرُ الليلِ والنهارِ}. إمَّا بمعنى اللام على جَعْلِ الظَّرْف مفعولاً به على السَّعة، ([4]- وإمَّا بمعنى في، على بقاء الظرفية، والاتفاق على جواز جَعْلِ الظَّرْفِ مفعولاً به على السَّعة -[4]) كما في: صِيد عليه يومان وُولِد له ستّون عاما. والاختلافُ في جواز إضافه في، والمتَّفَقُ عليه أرجَحُ.

---

(١) في هامش الأصل : الإضافة بمعنى.

(٢) مجهول. وعجزه : سهيلٌ أذاعت غزلها في القرائب

وهو من شواهد ابن يعيش ٣/٨، وفي الخزانة ٣/١١٢، ٩/١٢٨، واللسان: غرب.

(٣) حريث بن عَنّاب الطائي، وصدره :

* إذا قال : قدني، قال بالله حلْفَةً *

وهو من شواهد ابن يعيش ٣/٨، والهمع ٤/٢٤٢، وفي الخزانة ١١/٤٣٤.

(٤) سقط من س.

ويُعــارَضُ هذا الاتفــاق باتفــاقــهم على أن الأصل في الظرف الذى[١] وقع فيه الفعل أن يبقى على ظَرْفِيَّته، كما إذا سَبَكْتَ من المضاف فِعْلاً نحو قولك، بل مَكَرْتُم الليلَ والنهارَ، وزيد لدٌّ في الخصام، وتَرَبَّصَ أربعةَ أشهُرٍ، وما أشبه ذلك، وإذا كانت الإضافة هذا أصلها باتفاق، فالأصل بقاءُ معناها وعدمُ نَسْخِه بمعنى آخر. / ٣٣٨

هذا مما يُعْتَذَرُ به عما يَردُ عليه، وقد اعتُرِض عليه أيضًا في ارتكابِ هذا المذهبِ بأشياءَ، منها ماذكره ابنُه، وتأوُّلُ مااستشهد به المؤلِّفُ، على غير تَكَلُّف، والأمر في ذلك كُلِّه قريبٌ؛ إِذْ لا يختلف حكم الكلام مع تقدير أحد الأمرين.

ثم قال : «واللامَ خُذَ الماسِوى ذَين». خذا : أصله خُذَنْ، بالنون التوكيدية، أبدلت في الوقف ألفا كقوله[٢]:

ولاتَعْبُدِ الأوثانَ واللَّهَ فاعبُدَا

ويعنى أن ماسوى هذين القسمين فالإضافة[٣] فيه على معنى اللامِ، واللامُ فيه منويَّةٌ، وهو الباب الكثير، سواء أحسُنَ ذكرها لفظاً أم لم يَحْسُن، فإنَّ اللام مقدَّرَةٌ، فقولك : زيدٌ عند عمرو، على تقدير اللامِ بلابُدٍّ، وإن لّم يصحَّ أن تقولَ : زيد عندًا لعمرو، كما كانتِ الظروفُ غيُر المتصرِّفة على تقدير فْي وإن لّم يحسُن تقديرها نحو : زيد عندَك، وقد يحسُن ذكرُها لفظًا، وهو الباب، نحو : غلامُ زيد، وصاحبُ عمرو، وسَرجُ الدابة،

---

(١) سقط من س.

(٢) الأعشى، ديوانه ١٣٧، وصدره : فإيّاك والميتــــات لاتقربنّها
وهو من شواهد الكتاب ٣/٥١٠، والمقتضب ٣/١٢.

(٣) س : الإضافة.

وثوب المرأة، وما أشبه ذلك.

وفي قولِه : «واللامَ خُذ الماسوِى ذَينِ» إشعارٌ بأنَّ اللام هى الأصلُ؛ إذِ المعنى : واللام خُذْ لما لم يتعيَّن فيه تقدير مِنْ أوفى، فرجَّح اللام كما ترى وإن احتمل غيرها، وما ذاك إلا لأصالتها في باب الإضافة، وقد تقدم هذا المعنى . وهنا مسألتان :

إحداهما : أنَّ في كلامه هنا ما قد يُسْتَشْعر منه أن الجارَّ للمضافِ إليه هو الحرفُ المنويُّ لأنه لما قال : «والثاني اجرُرْ وانوِمنْ أَوفِى»... إلى آخره. فهو في حكم مالو قال : والثاني : اجرر بكذا أو كذا منوياً هناك لاظاهراً، فإن أراد ذلك فهو أحد المذاهب الثلاثة أن الجر بالحرف المقدَّر الذى ناب عنه المضاف، وهو رأي ابن الباذِش.

والثاني : أن الجر بمعنى الإضافة، فالعامل هنا على هذا الرأى معنويٌ لا لفظي، وهذا رأي السُّهيلي[1].

وذهب الأكثر إلى أن الجارَّ هو المضاف نفسه، لكن من هؤلاء من يطلق هذا القول هكذا، ومنهم من يقول : إنه عمل الجر لتضمُّنه معنى حرفه، وظاهر التسهيل موافقةُ الجماعة، ولكل مذهبٍ حُجَّة قيل به[2] من أجلها، والذى يغلب على الظن أنَّ الناظم لم يتعرض للعامل ماهو، فلا يحتاج إلى تكلُّف الاحتجاج، وإنما أراد أن الإضافة تأتى على هذه المعانى خاصَّة.

والثانية : أن الناظم جعل للإضافة[3] التقدير بالحروف من غير أن

---

(١) انظر أمالى السهيلى ٢٠، ٥٠.

(٢) س : فيه

(٣) الأصل : الإضافة التقدير بالحرف.

يفصل بين الإضافة المحضة وغيرها، كما جعلَ حَذْفَ التنوين والنون والجرَّ في المضاف إليه عامًا في نوعيها[1] ولم يُفَصِّل، فدل ذلك[2] على أنَّه ذهب إلى تقدير الحرف في الإضافة غير المحضة، كما جعلها في المحضة، وهذا مخالف لظاهر كلام النحويين، فإنهم إنما يُقَدِّرون الحروف في الإضافة المحضة ولايُعَرِّجون على تقديرها في غير المحضة، لأنها عندهم لمجرَّدِ التخفيف، وهى في قُوَّةِ الانتفاء، ولذلك يسمُّونها لفظية، أي إن تأثيرها إنما هو في اللفظ لا في المعنى، فكأنها مقصودَةٌ، وتقديرُ اللامِ
أو / غيرها ثانٍ عن حصول معنى الإضافة ولم يَحْصُلْ، فلا يصحُّ تقديرُ ٣٣٩
الحرفِ، ولكن مارآه الناظم قد قال به ابن جنِّي حين تكلم على بيت[3] عَبْدَةُ بن الطَّبيب من شُعَراء الحماسة[4]:

تَحِيَّةَ من غادَرْتَه غَرَضَ الرَّدَى

إذا زار عن شَحْطٍ بلادَكَ سَلَّما

فزعم أنَّ غرض الرَّدى لمّا كان في معنى الصِّفة حالٌ، وأن الإضافة غير محضةٍ، وأن تقديره غرضًا للرَّدى[5]، فَحُذِفَت[6] اللام كما تُحذَف من اسم الفاعل نحو : مررت بزيد ضارب عمرو، أي ضاربًا لعمرو، أو من

---

(١) س : نوعها

(٢) عن س .

(٣) س : أرجوزة عبدة.

(٤) الحماسة ١/٣٨٧.

(٥) قال ابن جنّي في إعراب الحماسة، ورقة ١١٦ : « ونصب (غرض الردى) على الحال - وإن كان مضافاً إلى معرفة - لما كان [في] معنى الصفة،، أي : منصوب الردى ومقصود الردى، وتقديره: غروضا للردى ... ».

(٦) س : حذفت.

اسم المفعول نحو : جاءني زيد منصوباً للأذى، ثم منصوبَ الأذى، فجعل الإضافة غير المحضة ـ كما ترى ـ في تقدير اللام.

قال الشَّلَوبينُ : لابُدَّ عندي مما قال أبو الفتح، وتَتَأوَّلُ الظواهِرَ ـ يعنى ظواهرَ كلامِ النحويِّين سيبويه وغيره ـ فإن الخفض إذا كان بالإضافة فلابُدَّ أن تُقَدَّر أن الأصل ضاربٌ لزيدٍ، حتى يكون في الكلام معنى الإضافة. وإنْ قُدِّر[(١)] أن الأصل ضاربٌ زيداً لم يكن هناك إضافة أصلا، وإنما يكون فيه المعنى الذى يقتضى به الفعلُ مفعولَه، ولا إضافه هناك، فلا سبيل إلى الخفض، فإذا أردت التخفيف في هذا النوع أدخلتَ في الكلام معنى إضافة الصفة إلى المفعول بواسطه اللام لضعفها عن قُوّة الفعل، ثم أضفت الصفة إلى المفعول إضافة تخفيفٍ لاتعريف، فحذفتَ اللامَ والتنوينَ لذلك .

[قال] [(٢)]وهذا من أبي الفتح تنبيهٌ عالٍ جداً قلَّ من يعرفُ قَدْرَه أو يُلْقِى له بَالَهُ. هذا ما قالَ، ولامَزِيدَ عليه في توجيه ماراَه الناظم، وهو من التَّنبيهات الحَسَنة، وبالله التوفيق.

ثم قال : « وأخصُص أوّلا».. إلى آخره. هذه تتمةُ التعريفِ بأحكام الإضافة اللازمة لماهيَّتها[(٣)]، وقد جعل هذه الإضافة على قسمين :

قسمٌ يُفِيدُ تعريفًا للمضافِ بالمضافِ إليه أو تخصيصًا، وهو الذى قال فيه: «واخصص أوّلا أو أعطه التعريف».

وقسمٌ لايفيد تعريفًا ولاتخصيصًا، وإنما يفيدُ تخفيفًا في اللفظ، وهو الذى

---

(١) في الأصل : وأن تقدر.

(٢) عن س.

(٣) الأصل : لما هياتها.

قال فيه بعد : «وإن يُشابه المضاف يفعل».. إلى آخره.

فأمَّا كلامُه في القسم الأول : فيعنى أن الأوّل من الاسمين، وهو المضاف، يحصلُ له بتاليه الذى بعدَه، وهو المضافُ إليه، أحدُ أمرين : إمَّا التخصيصُ به وإما التعريفُ به.

فأما التعريف : ففيما إذا كان الثاني معرفةً نحو : غلامُ زيدٍ، وصاحبُ الدابَّةِ، وفرسك، وما أشبه ذلك، لأنَّ المضاف لما وقع من المضاف إليه موقع تنوينهِ واتّصل به اتصالَ الجزءِ منه اكتَسى منه التعريفَ الذى هو وَصْفُه.

وأما التخصيص : ففيما إذا كان المضاف إليه نكرةً نحو : غلامُ امرأةٍ، وصاحبُ رجل صالح، ونحو ذلك، فالمضاف هنا ليس بمكتسٍ من المضاف إليه تعريفا: إذ ليس بمعرفةٍ ولكنه يتخصَّصُ به من بين سائر الأنوا ع والأجناس، فقولك : غلامُ امرأةٍ، قد تخصَّص بإضافته إلى المرأة عن أن يكون غلامَ رجلٍ، فالتخصيص المفهومُ من قوله : «واخصص أولا» ٣٤٠
راجعٌ إلى النكرة، والتعريف / راجعٌ إلى المعرفة، هذا وإن كان التخصيص في المعنى أعمَّ من التعريف، إذ المضاف إلي معرفةٍ قد تخصَّص به وتعرَّف، والمضاف إلى نكرةٍ تخصَّص به ولم يتعرَّف، إلا أنَّ اصطلاح النحاة هنا في التخصيص أن يخصُّوه بما لا يحصل معه التعريف كأنه قسيمٌ[1] للتعريف.

وقولُه : «بالذى تلا» مطلوبٌ للفعلين معًا. في قولِه : «واخصص» وقولِهِ : «أو أعطه التعريف»، فاخصُصْ والتعريفُ يطلبانه معاً من باب

(١) س : قسم.

الإعمال: إذ التقديرُ (واخصُصْ أوّلاً) بالذى تلا أو عرِّفه (بالذى تلا) فأعمل الثاني وهو التعريف، ولو أعمل الأول لقال : أوأعْطه التعريفَ ـ به ـ بالذى تلا، ويقال : خَصَصْتُ الشيءَ بالشيءِ : إذا أفردتَه [به[١]]، فقولُه : «واخصُصْ أوّلا» من هذا.

وأما القسم الثاني من قسمي الإضافة، فهو الذى قال فيه :

وَإِنْ يُشَابِهِ المضافُ يَفْعَلُ
وصفًا فَعَنْ تنكيرِه لايُعْدَلُ[٢]،
كَرُبَّ راجِينا عظيمُ الأَمَلِ
مُرَوَّعُ لقَلْبِ قَليلُ الحِيلِ

يعني أن المضاف إن كان شبيهاً بالفعل الموازن ليفعل ، وهو المضارع ، وواقعاً موقعه ، وهو وصفٌ من الأوصاف، فإنَّ الإضافة لاتُؤَثِّر فيه تعريفاً ولا تخصيصا؛ بل يبقى على ماكان عليه من التنكير قبل الإضافة، فإنه من حيثُ وقع موقع الفعل وأشبه الفعل في نيَّةِ الانفصال ، لأنَّ المضافَ إليه إمَّا مرفوعُ المحلِّ بالمضاف أو منصوبُه، والإضافةُ غيرُ ناسخةٍ لهذا المعنى، فكلما كان قبلَ الإضافةِ نكرةً، فكذلك بعدها، إذْ لا فائدةَ للإضافة هنا إلا مجرَّد تخفيف اللفظ حسب ما أشْعَر به قوله بعد : «وذى الإضافةُ اسمُها لفظيَّه»[٣].

فإذا قلت : مررت برجل ضاربِ زيدٍ غدا، فهو في تقدير : ضاربٍ زيداً غداً، وكذلك إذا قلت : [مررتُ] برجل قائمِ الأبِ، هو في تقدير : قائمٍ أبُوه، فلا

---

(١) ليست في س.

(٢) في هامش الأصل : يُعْزَل. وسينبّه الشارح إلى هاتين الروايتين.

(٣) عن س.

تخصيصَ ولاتعريفَ.

وقد حصل من هذا الكلام وصفان مشترطان في الحكم المذكور :

أحدهما : كونُ المضاف شبيهًا بالفعل الموازن يَفْعَلُ، وهو المضارع.

فإذا كان المضافُ شبيهًا به فهناك يكون ماقال، فإن لم يشابِهْه
كانت الإضافةُ مَحْضَةً، والشبه المراد هو المعنوي لا اللفظي، وإن كانت
لفظة المشابهة تصدق على المشابهة اللفظية [والمعنوية[1]]، لتقييدها
بالأمثلة المذكورة بعد؛ إذ لم يُلْتَزم فيها إلا المشابهة المعنوية، وذلك أن
يكون المضاف مراداً به الحال أو الاستقبال، فهناك تكون الإضافةُ غير
معرِّفةٍ ولا مُخَصِّصَةٍ، فلو كان بمعنى الماضي كاسم الفاعل الماضي
الزمان لم تكن إضافتُه إلا محضةً من القسم الأول، فتقول : مررت بزيد
ضارب عمرو أمسِ، كما تقول : مررت بزيد صاحبِ عمروٍ، أو أخي عمروٍ،
أو غلامِ عمروٍ، لأنَّ اسم الفاعل بمعنى يفعل، إنما كانت إضافته غير
محضةٍ لكون المضاف في نيِّة الانفصال من المضاف إليه؛ إذ الأصلُ
الرفعُ أو النصبُ كما تقدم، / أعني في المضاف إليه. وأما اسم الفاعل ٣٤١
بمعنى الماضي، فإنما المضاف إليه معه في موضع جرٍّ بالإضافة على
ظاهر لفظه، وليست إضافته من رفعٍ ولانصبٍ، لأنَّ اسمَ الفاعلِ بمعنى
الماضي لايرفعُ ظاهرًا ولا ينصبُ مفعولا البتَّةَ عند البصريين، والنَّاظم
منهم، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله.

والثاني : كون المضاف وصفًا، وهو أن يكون مشتقاً شأنه أن
يجري على موصوف، فإن كان كذلك صحَّ ماقال، فإن لم يكن وصفًا،

(١) عن هامش الأصل، وليست في س.

فإضافتُه محضةٌ تُخَصِّصُ وتعرِّفُ، وذلك المصدرُ الواقع موقع أن والفعل، فإنّه شبيه بيفعل وواقع موقعه والمضاف إليه في موضع رفع به نحو : أعجبني قيام زيدٍ غداً، لأن التقدير : أعجبني أن يقوم. أو في موضع نصب نحو : أعجبني أكلُ الطعامِ وشربُ الماءِ الآن أو غدا، فإن التقدير : أن آكلَ الطعامَ، وأن أشربَ الماءَ، لكن إضافته ليست في تقدير الانفصال؛ بل هي محضةٌ تفيد نكرتُه التخصيصَ ومعرفتُه التعريفَ، فلذلك قَيَّد المضاف بكونهِ وصفا لأنَّ المصدرَ المقدَّرَ بأن والفعلِ ليس بوصفٍ.

وما ذهب إليه هنا في المصدرِ هو رَأْيُ الجُمهور، وذهب بعضهم إلى أن إضافته غيرُ محضةٍ :لأنَّ المجرور به إمَّا مرفوع المحلِّ به أو منصوبُه، وذلك يحقِّق كونَ إضافتهِ في نيَّةِ الانفصال كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة. وضَعَّفَ غيرُه هذا الرأيَ من أربعة أوجهٍ :

أحدها : أن المصدر المضاف أكثرُ استعمالا من غير المضاف، فلو جُعِلَت إضافتُه في نيَّةِ الانفصال لَزِم جَعْلُ ماهو أقلُّ استعمالاً أصلاً لما هو أكثرُ استعمالا، وذلك خلافُ المعتادِ.

والثاني : أن إضافة الصفة إلى مرفوعها أو منصوبها منويَّة الانفصال بالضمير المستتر فيها، فجاز أن ينوى انفصالها باعتبار آخر، والمصدر بخلاف ذلك، فتقدير انفصاله[1] مما هو مضافٌ إليه لامُحْوِجَ إليه، ولا دليل عليه.

والثالث[2]: أنَّ الصفة المضافة إلى مرفوعها أو منصوبها واقعةٌ موقع الفعل المُجَرَّد[3]، والمصدرُ المشارُ إليه محكومٌ بتعريفه، فليكن الواقعُ مَوقِعَه كذلك.

---

(١) الأصل انفصالها.

(٢) س : والثالثة.

(٣) الأصل : المفرد.

والرابع : أنّ المصدرَ المضافَ إلى معرفةٍ معرفةٌ ولذلك لايُنْعَتُ إلا بمعرفةٍ، فلو كانت إضافُته غير محضةٍ لحُكِمَ بتنكيره ونُعِتَ[1] بنكرة، ولجاز دخولُ رُبَّ عليه، وأن يجَمعَ فيه بين الألف واللام والإضافة، كما فُعِل في الصفة المضافة إلى معرفة، نحو : ياربَّ غابِطِنا. ورأيتُ الحسَنَ الوَجْهِ.

هذا ما استُدِلَّ به على ضَعْفِ قَوْلِ من جَعَل إضافَةَ المصدرِ غيرَ مَحْضَةٍ، وهو رأى ابن بَرْهانٍ[2]. وأظهرُها في الاستدلال الرابع، وفيما عداه نظرٌ ليس هذا موضعُ ذكره.

وأتى الناظم بأمثلةٍ أربعةٍ تحتوى على ثلاثة أنواعٍ ممَّا إضافته غير محضة.

أحدها : راجينا، وهو من إضافة اسم الفاعل إلى منصوبه ومثله :
مررت برجلٍ ضاربِك / وامرأةٍ مكرمةِ أخيكَ. ومنه في القرآن الكريم : ٣٤٢
{قالوا : هذا عارضٌ مُمْطِرُنا[3]}. {هديًا بالغَ الكَعْبةِ[4]}. {ومِنَ الناسِ مَنْ يجادِلُ في اللهِ بغير علمٍ ولا هُدًى ولا كتابٍ منيرٍ ثانِيَ عِطْفِهِ[5]}.

ومنه في الشعرِ ماأَنْشَدَ سيبويه لَجريرٍ[6]:

---

(١) الأصل : ونعته.

(٢) انظر الهمع ٢٧٢/٤.

(٣) من الآية ٢٤ من سورة الأحقاف.

(٤) من الآية ٩٥ من سورة المائدة.

(٥) الآية ٨، ٩ من سورة الحج.

(٦) الكتاب ٤٢٥/١، والهمع ١٧٩/٥، وديوانه ٤٥٤.

ظَلِلْنا بِمُســـْتَنِّ الحَــرُورِ كــأَنَّنا

لذى فَـرَسٍ مُسـْـتَـقْـبلِ الريح صــائِمِ

وأنشد أيضا للمَرَّار الأسَدِي[1]:

سَلِّ الهُــمــومَ بكل مُــعْطِي رَأْسِــه

نـاجٍ مُــخَــالِطِ صُــهْـبَــةٍ مُــتَــعَـيِّسِ

مُــغْــتَــالِ أحْــبُلِهِ مُــبِينٍ عُنْقُــهُ

فـي مَـنْكِبٍ زَبَـنَ المَطِيَّ عَــــرَنْدَسِ

وأنشد أيضا لذي الرُّمَّة[2]:

سَـرَتْ تَخْـبِطُ الظَّلْمـاءَ مِنْ جَـانِبَيْ قَسـًا

وَحُبَّ بِهــا مـن خَــابِطِ اللَّيلِ زَائِرِ

وأنشد لجرير[3]:

يارُبَّ غــابِطِنا لو كــان يَعْــرِفُكُمْ[4]

لاقَى مــبــاعَــدَةً منكم وحِــرْمَــانَا

وأنشد لأبي مِحْجَنٍ الثَّقَفِيِّ رضي الله عنه : يارب[5] مثلك... البيت. وليس من هذا.

---

(١) الكتاب ١/١٦٨، ٤٢٦، والمحتسب ١/١٨٤، وشرح المفصل ٢/١٢٠ معطى رأسه : ذليل ناج : سريع ـ والصهبة : بياضٌ يضرب إلى الحمرة. والمتعيس : الأبيض تخالطه شقرة. ومغتال أحبله : كناية عن عظم بطنه، لأنه يستوفي الحبال التي يشد بها رحله. والزبن : الدفع. والعرندس الشديد.

(٢) الكتاب ١ / ٤٢٦، والبيت في ديوانه ١٦٨٣. وقسًا : موضع.

(٣) الكتاب ١/٤٢٧، والبيت في المقتضب ٣/٢٢٧، ٤/١٥٠، ٢٨٩. وانظر ديوانه ٤٩٢.

(٤) في صلب الاصل : يطلبكم. والمثبت عن هامشه، س.

(٥) سيأتي البيت كاملاً عن قريب.

(١) الكتاب ١/١٩٥، وديوانه ١٧٢.

والثاني : عَظِيمُ الأمَلِ، وهو من إضافة الصِّفة المشبَّهة باسمِ الفاعلِ إلى مرفوعها في الأصل.

ومثله : مررتُ برجُلٍ حسنِ الوَجْهِ جَمِيلِه. ومنه ماأنشده سيبويه لِزُهَيرٍ[1]:

أَهْدَى لهـــا أَسْـــفَعُ الخَـــدَّينِ مُطَّرِقٌ
ريشَ القَـــوادمِ لم يُنْصَبْ له الشَّـــبَكُ

وأنشد أيضا للشَّمَّاخ[2]:

أقـامَتْ على رَبْعَـيْـهِـمـا جـارتَا صَـفًـا
كُـمَـيْـتـا الأعَـالِي جَـوْنَتَـا مُـصْطَلاهُمَـا

وأنشد أيضا للنابغة[3]:

وَتـأْخُـــذُ بَعْـــدَهُ بِذِنابِ عَـــيْشٍ
أَجَـبِّ الـظُّـهْـــــرِ لـيسَ لـه سَـنَـامُ

على رواية جَرِّ الظهرِ. وقال طَرَفَةُ بن العبد[4]:

رحـيبُ قِطابِ الجَـيْبِ منهـا رَفِـيـقَـةٌ
بِجَسِّ الـنَّدامَى بَضَّـــةُ المُتَـــجَـــرَّدِ

---

(٢) الكتاب ١٩٩/١، وشرح المفصل ٨٦/٦، وشرح الكافية للرضي ٢٣٥/٢، ٣ /٤٣٧، والخزانة ٢٩٣/٤، وانظر ديوانه ٣٠٨.

(٣) الكتاب ١٩٦/١، ومعاني القرآن للفراء ٢٤/٣، وشرح الكافية للرضي ٢٣١/٤، والخزانة ٣٦٣/٩، وانظر ديوانه ١٠٦.

(٤) من معلقته، انظر الديوان ٣٠، والبيت في شرح الكافية للرضي ٢٣٥/٢، ٤٤٣، والخزانة ٣٠٣/٤.
وقطاب الجيب : مجتمعه. والجسّ : اللمسُ. والبضَّة : البيضاء الناعمة البدن. والمتجرَّد : ماستره الثياب من الجسد.

والثالث : مُرَوَّعُ القَلْبِ، وهو من إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه في الأصل المقامِ مقام الفاعل، ومثله : مررتُ برجُلٍ مضروبِ الأبِ، محبوسِ اليَدِ.

ومنه ماأنشد سيبويه لبعض الأسديِّين[1]:

فَلاَقي ابنَ أُنْثى يَبْتَغِى مثلَ ما ابتَغَى

مِنَ القومِ مَسْقِيُّ السِّمامِ حَدائِدُهْ

والرابع : قَليلُ الحيَلِ، وهو مثلُ : عظيمُ الأملِ.

ثم يُنْظَرُ بعدُ في مسألتين :

إحداهما : أنه أتى في أول الأمثلة برُبَّ المقتضيةِ لتنكير مادَخَلَت عليه، إشعارًا بأنَّ دخولَها على هذا المضافِ علامةٌ على أنَّ الإضافةَ غير مُعَرِّفةٍ له، وأَنَّ القولَ بأنها (غير[2]) محضةٍ إنما هو بدليل يدلّ على ذلك، ولذلك استدلَّ في الشرح على كون إضافةِ المصدرِ محضةً بعدمِ دُخُولِ رُبَّ عليه، لأنها لو كانت غير محضةً لدخلت عليه، كقوله : رُبَّ راجينا، فغابِطُنا في قولِ جريرٍ[3]:

يارُبَّ غابِطِنا لو كان يَعْرِفُكُم

نكرةٌ، وكذلك «مثلك» في قول أبي مِحْجَنٍ[4]:

يارُبَّ مِثْلِكِ في النساءِ غَريرةٍ

بيضاءَ قد مَتَّعْتُها بِطَلاَقِ

---

(١) هو مضرِّس بن يعبى، أو أشعث بن معروف. وكلاهما أَسَدِيّ. أنظر الكتاب ٢/٤٥، والتكملة ١١٦.

(٢) عن س.

(٣) تقدم البيت من قريب، انظر:٢٠.

(٤) الكتاب ٤٢٧/١، والمقتضب ٢٨٩/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٦/٢.

وهو أحد الأدلة على التنكير، أتَى به[1] تنبيهًا على ما في معناه، وجملتها أحدَ عَشَرَ دليلا :

أحدها رُبَّ.

والثاني : كَمْ، نحو : كَمْ مِثْلِكَ[2] أكْرَمْتُ.

والثالث : كلّ، نحو[3]:

سَلِّ الهُمُومَ بِكُلِّ مُعطِىَ رأسهِ

والرابع : أيّ، نحو : أيُّ قاتلِ الأبطالِ زيد؟

والخامس : لا النافية الجنسية ، نحو : لا مكرمَ زيدٍ في الدار.

والسادس : من الزائدة / نحو : هل من شريف الآباء عندك؟ ٣٤٣

والسابع : وقوعُ هذا المضاف صفة للنكرة نحو : {هذا عارضٌ مُمْطِرُنا[4]}.

والثامن : وصفُه بالنكرة ، كقوله[5]:

سَلِّ الهُمُوم بِكُلِّ مُعْطِي رَأْسِهِ

ناجٍ مُخَالِطٍ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ

والتاسعُ : الإخبار به عن النكرة، نحو : هل أحد مكرك؟ وهذا مبني

---

(١) في الأصل : أتى تنبيهاً به.

(٢) س : مثاله.

(٣) تقدّم البيت من قريب، انظر:٢٠ .

(٤) الآية ٢٤ من سورة الأحقاف.

(٥) تقدم البيت من قريب انظر : ٢٠.

على أن المبتدأ النكرة إنما يُخْبَر عنه بالنكرة.

والعاشر : وقوعه، حالاً نحو : {ومن الناس من يجادلُ في الله بغير علمٍ}. ثم قال : {ثانِيَ عِطْفِهِ[1]}. الآية.

والحادى عشر : وقوعُه تمييزًا نحو : أكرم بزيد مطعمَ الضيفِ، ومنه لكن مجرورًا بمن ماأنشده سيبويه لذى الرُّمَّة[2]:

وحُبَّ بها من خابطِ اللَّيلِ زائرِ

وقالوا : لى عشرون مثلَه، ومائةٌ مثلَه. وذلك أنَّ هذه الأشياءَ من أحكام النكرات، فمن هنا ظهر للنحويِّين أنَّ هذه الإضافة ليست على ظاهرها من اقتضاء التعريف؛ بل هي في تقدير الانفصال، فكان من جملة محاسن هذا النظمِ التنبيهُ على أصلِ الدليل على بقاء المضاف في مثله على تنكيره، ليحصل البرهان على صحة دعواه أولا.

والثانية : أَنَّ فيما قرّر هنا نظرًا من وجهَينِ :

أحدهما : أنه جعل ماإضافتُه غير محضةٍ محصوراً في ثلاثة أنواع، وهى التى أتى بأمثلتها : اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة. وبَقِي أشياءُ أُخَرُلم تدخُلْ له، منها : أمثلة المبالَغَةِ نحو : مررت برجلٍ ضَرّابِ زيدٍ، وأفعل التفضيل نحو : مررت برجل أفضلِ الناسِ، وإضافة الاسم إلى الصفة كمسجدِ الجامعِ، وصلاةِ الأولى، وإضافة المسمى إلى الاسم كشهرِ رمضانَ، ويومِ الخميسِ، وذاتِ اليمينِ، وهذا ذو زيد، وسعيد كرز، وإضافة الصفة إلى الاسم

(١) الآية ٨، ٩ من سورة الحج.

(٢) تقدم البيت، انظر: ٢٠.

نحو : كرامِ الناسِ وشجعانِ القومِ في نحو[1]:

وإن سَقَيتِ كرامَ الناسِ فاسقِينا

واقْتُل شجعانَ القومِ ، وإضافة الموصوف إلى القائمِ مقامَ الوَصْف، نحوُ قوله[2]:

عَلاَ زيدُنا يومَ النَّقا[3] رَأْسَ زَيْدِكُمْ

التقدير : زيدُ صاحِبُنا، ورأسَ زيدٍ صاحِبِكُمْ، ثم حُذِفت الصفة وأقيم الضمير مقامها، ومنه : قريشُ الحقِّ، وسعيدُ الخَير، وزيدُ الخيلِ.

وإضافة المؤكَّد إلى المؤكِّد نحو : يومَئِذٍ، وحينَئِذٍ، ولقيته يومَ يومٍ وليلةَ ليلةٍ، هو عند الفارسيِّ من هذا النوع.

وإضافة المُلْغَى إلى المُعْتَبَرِ كقول لَبِيدٍ[4]:

---

(١) البيت لبشامة بن مزنٍ النهشلي، وصدره :

إنا مُحَيّوكِ ياسلمى فحيِّنَا

وهو من الحماسة ٧٧، وخزانة الأدب ٣٠٢/٨ عرضاً.

(٢) رجل من طيء، وعجزه :

بأبيض ماضي الشفرتين يماني

والبيت في شرح الكافية للرضى ٣٦٨/١، ٢٠٩/٢. والخزانة ٢٢٤/٢.

(٣) س، وهامش الأصل : «اللقا». والنقا : كثيب من الرمل.

(٤) ديوانه ٢٤٨. والبيت في الخصائص ٢٩/٣ ـ ٣٠، ونتائج الفكر للسهيلي ٤٧، وشرح الكافية للرضى ٢٤٢/٢، وخزانة الأدب ٢٣٧/٤.

إلَى الحَوْلِ ثم اسمُ السَّلام عَلَيْكما

ومن يَبْكِ حولاً كاملاً فَقَدِ اعتَذَرْ

ومنه : {كَمَنْ مَثَلُه في الظُلماتِ[1]}، {مثلُ الجَنَّةِ التى وُعِد المتقون[2]}.. الآية.

وإضافة المُعْتَبَر إلى المُلْغَى نحو : أيٍّ الموصولةِ إذا قُلْتَ : اضرب أَيَّهُم أساءَ، فإضافة أي غير مَحْضَةٍ، وإلاّ لَزِم أن يجتمعَ عليها تعريفُ الإضافةِ وتعريفُ الصِلَةِ.

ومنه : مررت برجل حسنٍ وجهُه، وحسنِ وَجْهِه، فإضافه الوجه إلى الضمير غير مَحْضَةٍ لعدم اعتباره في قصد التعريف، وقال[3]:

فلو بَلَغَتْ عَوَّا السماءِ قَبِيلَةٌ / ١١١

وما أشبه ذلك.

ومنها : ألفاظ اشتهرت في الاستعمال، وهي : مثلُك، وشِبْهُك، وغيرُك، وحَسْبُك، وهَدُّك[4]، وشَرْعُك، وهَمُّك، وناهيك، وقيْدُ الأوابد، وعُبر

---

(١) الآية ١٢٢ من سورة الأنعام.

(٢) الآية ٣٥ من سورة الرعد.

(٣) الحطيئة، ديوانه ٦٨. والبيت في مجالس العلماء للزجاجى ١٤٩، وشفاء العليل للسلسيلى ٧٠٥، واللسان : عوا. والعوّا : اسم نجم، مقصور، يكتب بالألف. وفي الديوان : دون السماء.

(٤) أى : حَسْبُك، وكذلك شَرْعُك. ويقال : هذا رَجُلٌ هَمُّك من رجل وهِمَّتُك من رجل، أي : حَسْبُك : ومثله : ناهيك ونَهْيَك، ونَهَاك. وفرس قيدُالأوابد : أي هو لسرعته كأنه يقيّد الأوابد ـ وهى الحمر الوحشية ـ بلحاقها. ويقال : جمل عُبْر أسفار ـ وكذلك جمال عُبْر أسفار، بتثليث الفاء ـ أي : قويّ علّى السفر، أو : لايزال يسافر عليه. والهواجر : جمع هاجره، وهى نصف النهار عند اشتداد الحرّ.

الهواجر، فإنك تقول : مررت برجل مثلِك ، وبرجل شِبْهِك ، وهَدِّك من رجل، وحَسْبِك من رجلٍ، وشَرْعِكَ من رجل، وهَمِّك من رجل، وناهيكَ من رجل، (ونَهْيِك من رجل[1]) ونَهَاكَ من رجل ، ومررت برجل غَيْرِك، ومررت على ناقة عُبْرِ الهواجر. وأنشد سيبويه[2]:

بِمُنْجَرِدٍ قَيدِ الأوابدِ لاحَهُ
طِرَادُ الهَوَادِي كُلَّ شَأوٍ مُغَرِّبِ

وقال الكنديُّ أيضا[3]:

بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوابدِ هَيْكَلِ

وضابطها : كُلُّ ماليس بمشتقٍ أُجريَ مُجْرَى المُشْتَقِّ، فيدخلُ فيه ماذُكِرَ وغيرُه.

ومنها : المضاف إلى ضمير النكرة إذا عُطِف عليها في المواضع المختصة بالنكرة، أو ما كان نحو ذلك، نحو : كم رَجُلٍ وأخيه؟ وربَّ رَجُلٍ وأخيه، وكلُّ شاةٍ وسَخْلَتُها بِدِرْهَمٍ [وأيِّ فَتَى هَيْجاءَ أنت وَجَارِها[4]] ولا رَجُلَ وأخاه، وهذه ناقةٌ وفَصِيلُها راتعان، وما أشبه ذلك.

فهذه كلُّها مما إضافتُه غيرُ محضة، ولم ينصَّ عليها ولابيَّن حكمها، كما

---

(١) سقط من س.

(٢) الكتاب ١/٤٢٤، واللسان : قيد. وينسب البيت إلى امرىء القيس وهو في ديوانه ٤٦، وإلى علقمة بن عبدة، وهو في ديوانه أيضاً بشرح الأعلم ٨٨.

(٣) امرىء القيس، ديوانه ١٩، والخصائص ٢/٢٢٠، وشرح المفصّل لابن يعيش ٢/٦٨، ٣/٥١، ٩/٩٥. وشرح الكافية للرضي٢/٨، ١٠، ٢٢٣.

(٤) الكتاب ٢/١٨٧، ومغنى اللبيب ٧٧٢. وقائله مجهول. ويروى عجزه :

إذا مارجال بالرجال استقلّت

بَيَّن حكم الأنواع الثلاثة. فقد ظهر أن أنواع الإضافة غير المحضة أربعةَ عشَرَ لم يَذْكُرْ منها إلا ثلاثةً وهو إخلالٌ كبيرٌ.

والثاني : أنه قال فيما ذكر من تلك الأنواع : «فعن تنكيره لايُعْدَلُ»، والنحويون يقولون : إنَّ تعريفها بما أُضيفَتْ إليه جائزٌ، فتقول : مررت بزيدٍ ضاربكَ، ومررت بزيدٍ مثلِكَ ، ومررت بعبدالله غَيْرِك، وكذلك سائر الأمثلة، إلا الصفة المشبهة باسم الفاعل، فإن التعريف لايدخُلُها البتَّةَ.

قال سيبويه- بعد ماذكر أنواع ما إضافتُه عنده غيرُ مَحْضَةٍ- : «وزَعَمَ يونُس والخليلُ - رحمه الله - أن الصِّفاتِ المضافةَ - يعني إلي المعرفة - التى صارت صفةً للنَّكِرةِ - قد يَجُوزُ فيهنَّ كُلِّهنَّ أن يكنَّ معرفةً» قال : «وذلك معروفٌ في كلام العرب، يدلّكُ على أنه يجوزُ لك أن تقولَ : مررت بُزيدٍ مثلك، أرادوا مررت بزيد المعروف بِشَبَهِكَ». قال : «ويدلُّك على ذلك قولك : هذا مثلك قائماً، كأنه قال : هذا أخوك قائما، إلاَّ حَسَنَ الوجه، فإنه بمنزلة رجلٍ[1]».

واستدلَّ على ذلك بأنه يجوزُ لك أن تقولَ : هذا الحسنُ الوجهِ، فيصير معرفةً بالألف واللام، كما يصيرُ الرجلُ معرفةً بالألف واللام. فلو كان معرفةً لم يصلُح دخولها عليه، فإذًا قد عُدِل عن تنكير مازعم أنه لايُعَدلُ عن تنكيره، ووقع في بعض النسخ : [فَعَنْ تَنكِيرِهِ لايُعْزَلِ].

والمعنى واحدٌ، وهذا كلُّه ظاهرُ المخالفة والفساد.

والجواب عن الأول : أنَّ مقصوده مامثل به في قوله : (ربَّ راجينا).. إلى آخره. وكلُّ ماتقدم في السؤال غيرُ مراد له إلا أمثلة المبالغة، فإنها في معنى

---

(١) الكتاب ١/٤٢٨ - ٤٢٩

اسم الفاعل وقد ألحقها به في بابه كما سيأتى إن شاء الله.

وأما أفعل التفضيل / فمختلف فيه : هل إضافتُه محضةٌ أم غيرُ ٣٤٥
محضةٍ ؟ على أقوالٍ ثلاثةٍ ، فالجمهور على أنَّ إضافَتَه محضةٌ بإطلاق .

قال ابُن الضَّائع : وهو مذهبُ البصريينّ وظاهرُ كلام سيبويه ، لأنه قال [1] : لو قلتَ : هذا زيدٌ أسْوَدَ الناس ، لم يَجُزْ لأنَّ الحال لاتكون إلا نكرة .

ومذهب الفارسىِّ فى : «الإيضاح [2]» أنها غير محضة ، ومنهم من قال : إن كانت إضافتهُ على معنى من كانت غير محضةٍ ، وإن كانت على معنى فى كانت محضةً والذى رآه هُنا هو رأيهُ فى التَّسهيلِ [3] أيْضًا .

واستدلّ على صحته فى الشرح بأنّ الحامل على اعتقادِ عدم التمحُّضِ فى إضافة الصفة إلى مرفوعها ومنصوبها وقوعُ الأول منها موقع الفعلِ ، ووقوع الثانى موقع مرفوع ذلك الفعل ومنصوبه ، وأفعل المضاف بخلاف ذلك ، فلم [4] يَجُزِ اعتقادُ كونِ إضافتهِ غَيْرَ محضةٍ . هذا وجه .

ووجهٌ آخَرُ : أنَّ أفعلَ التفضيلِ إذا أُضِيفَ إلىَ مَعْرِفَةٍ لاينُعَت إلا بمعرفةٍ ، ولا يُنعَت به إلا معرفة ، ولاتَدْخُلُ عليه رُبَّ ، ولايُجْمَعُ فيه بين الإضافة والألف واللام ، ولاينصبُ على الحال إلا فى نادرٍ من القول ، ولو كانت إضافتُه غَيْرَ محضةٍ لكان نكرةً ، ولمَ يَمْتَنِعْ وقوعُه نعتًا لنكرة

(١) الكتاب ٢/١١٣ .

(٢) الإيضاح ٢٦٩ - ٢٧٠ .

(٣) التسهيل ١٥٦ .

(٤) س : فإن لم .

ولامنعوتًا بها ، ولامجرورًا بُربَّ ، ولا مجموعًا فيه بين الألف واللام والإضافة ، ولامنصوبًا على الحال دو استندار . واحتُرِزَ بالاستندار مما فى الحَديثِ من قَوْل المرأة : «وما لنا أكثرً أَهلِ النار[1]» .

وأما إضافة الاسم إلى الصفة فمحضةٌ ، فإن الأوّلَ (غير[2]) مفصول بضميرٍ مَنْويٍّ ، كما فى الصِّفَةَ ، ولاهوِ واقع موقع الفعلِ ، ولا الثانى واقع موقع مرفوعٍ ولا منصوبٍ ، فيكون الموضُع فى نِيَّةِ التنوين ، فلا مُوجبَ لعدم تمحُّضها قياسًا ، ولا أيضاً عومل هذا المضافُ معاملةَ المنكَّرِ عندما أُضِيفَ إلى معرفةٍ ، فلا سبيلَ إلى دعوى أَنَّ إضافتَه غيرُ محضةٍ .

فإن قيل : إنه فى تقدير الانفصالِ بموصوفِ الثانى ، أي : مسجد الوقتِ الجامع ، وكذا سائرها .

قيل : بل هو من حذفِ الموصوفِ وإقامةِ الصفة مقامه ، وإذا قامت الصفة مقامه كانت فى الإضافة على حكمه ، ولو حضر الموصوف لكانت إضافتُه محضةً ، فكذلك إذا حَضرِ نائبهُ .

(فإن[3]) قيل : معنى الانفصال هنا مُعْتَبَرُ من جهة أَنَّ المعنـى يَصحُّ به دون تَكَلُّفٍ ، وهو أن يكون صفةً وموصوفًا كالمسجِدِ الجامِعِ ، فأَمَّا مسجدُ الجامعِ فمحتاج إلى تَكَلُّفِ التقديرِ . وأيضاً جَعْلُ الأوَّلِ منعوتًا والثانى نعتًا

(١) أخرجه ابن ماجه فى كتاب الفتن ، باب فتنة النساء ، الحديث ٤٠٠٣/١٣٢٦ بإسناده إلى عبد الله بن عُمَر .

(٢) سقط من س .

(٣) عن س .

مُطَّردٌ كالحَّبةِ السَّمراءِ والحبَّةِ السَّوداءِ والحَّبةِ الخضراءِ ، للحنطة والشُّونيزِ[1] والبُطْمِ ، والإضافةُ غير مطَّرِدَة ، ولذلك يجوزُ الإتباعُ فيما جازت فيه الإضافةُ كالمسجدِ الجامعِ دون العكس ، فلا يجوز : حبَّةُ السَّمراءِ ، فإذاً إضافةُ هذا النوعِ منويةُ الانفصالِ لأصالتها بالاطَّرادِ والإغناءِ عن تَرْكِ الظَّاهرِ .

قيل : هذا كله لامانِعَ فيه تَمحُّضِ / الإضافة لأن العرب استعملت ٣٤٦
هذا النوع على وجهين ،ولكلٍّ وجهٍ معنىً مستقلٌ ، فلا يجبُ أن يُرَدَّ أحدُهما إلى الآخر ولا أن يكون أصلاً له ، وإذالم يكن أصلاً له كانت الإضافة على أصلها من التمحضِ ، حتى يُلجئَ ملجئٌ إلى خلاف ذلك ، ولاملْجِئَ إلى خروجها هنا عن أصلها ، فهى إذاً محضة ، وأيضًا ،فالوجهان مسموعان ، والإضافة وإن كانت غير مُطَّرِدَةٍ فلا بُدَّ لها من وجهٍ ، وهو ما ذَكَرُوه من إقامةِ الصِّفَةِ مقامَ الموصوف ، وإذا قامت مقامَة فهى على حُكْمِه فى تَمُحَضِ إضافة الأول إليها ، ولو كان حذْفُ الموصوفِ وإقامةُ الصِّفةِ مقامه موجبًا للانفصَالِ لكانَتْ إضافةُ نحوِ : غلامِ الخَيَّاطِ ، وَفَرسِ الشجاع ، وثوب العاقل ، غيرَ مَحْضةٍ ، وذلك غيرُ صحيحٍ ، فكذلك هنا .

وأما إضافَةُ المسمىَّ إلى الاسم . فلاَ فَرْقَ فى الحاصل بينها وبين إضاَفةِ نحو : غلامِ زيدٍ ودَارِ فلان ، فكما تُعَرَّف هذه الإضافة وتُخَصِّص، فكذلك يوم الخميسِ وذو زيد ، لأن المعنى : صاحب هذا الاسم المعروفِ، كما[2] . تقول : غلامُ زيدٍ المعروفِ .

(١) هذه تسمية الفرس للحبة السوداء .
(٢) فى الأصل : لاتقوم .

وأما إضافة الصِّفة إلى الأسم : فمن باب إضافة (الخاص إلى العام[1]) والنوع إلى الجنس ، وهى إضافة معَرِّفةٌ بلا إشكال .

وأما إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف : فليس ذلك بِمُتَحصِّلٍ ؛ بل قوله : «علا زيدنا» ونحوه ، من باب اعتقاد تنكير الأعلام ، ثم تعريفها ، فإنك تقول : جاءنى زيد وزيد آخر ، فكذلك تقول على هذا : زيدُ بنى فلانٍ ، كما تقول : شيخ بنى فلان ، وجعله من ذلك الباب تَكَلُّفٌ لا معنى له .

وأما إضافة المُؤكَّد إلى المؤكِّد : فمن باب إضافةِ المسمَّى إلى الاسم ، وقد تَقَدَّم .

وأما إضافة المُلْغى إلى المُعْتَبر : فليس الأمر فيها كما قال ، وليس ثَمَّ مُلْغًى ، وهو عند الفارسىِّ وغيره على غير ذلك ، فاسمُ السلام[2] . على حَذْف المضاف ، أي اسمُ معنى السلام ، واسم معنى السلام هو السلام ، أو هو على أَنْ جَعَلَ اسماً بمعنى مُسمًّى كأنه قال : ثم مُسَمًّى هذا الاسم عليكما .

وقوله : مِثْل كذا ، مما أقيم فيه مثلُ الشئِ مقامَ الشئ ، وقد تفعل ذلك العرب بالمِثْل والمَثَلِ ، ولذلك تقول : مِثْلُك يفعل الخير ، وإنما المعنى أنت ، ولكنهم أَتَوا بالمثل لمعنى من المبالغةِ فى وصفْه ، وهذا النوع من ذلك .

وأما إضافة المعتبر إلى المُلْغى : فليس ثَمَّ مُلْغىً ؛ بل إضافَةُ الوجه فى : حسنٍ وَجْهُه مقصودةٌ ، كما يقصدُ التعريف فى مواطن تبُّرعًا وتوكيداً ومطابقَةً بين العبارة والمُعَبَّر عنه ، ونظيرُ هذا الإتيانُ بالنَّعتِ فى موضعٍ لايجب (فيه[3]) لعلم المخاطب ، وإن كان الأصل غير ذلك ، فلا يخرجه العِلْم به عن كونه مُعْلَمًا ،

---

(١) سقط من س .

(٢) انظر نتائج الفكر للسهيلى ٤٨ .

(٣) سقط من س .

وهذا من باب التطوع بما لايلزم .

وأما أيُّ الموصولة : فإنها قد اكتنفها إبهامان :

إبهامٌ من جهة نفسها قبل النظر فى أقسامها ، وذلك الذى أزالته الإضافة ، وإبهامٌ من جهة خصوص الموصولية : فلا بُدَّلها من صِلَتِها لتوضِّحَ معناها حتى يَتَشَخَّصَ ، كما أنها تَتَخَصَّص وتَتَشَخَّص/ بجوابها ٣٤٧
إذا كانت استفهامية ، فلم يتوارد عليها تعريفان من جهةٍ واحدةٍ ، فلا مُلْغًى فى المسألة . وأما عَوَّى[1] السماء فمن باب : علا زيدنا .

وأما الألفاظ المذكورة من مثل وغير وشبههما :فهى (مما[2]) قُصِدَ إخراجها عن مقصودِ كلامه ، لأن مقصوده ما كان مقيساً من الإضافة غيرِ المحضَةِ ، وأما ما تَقَدَّم فألفاظ غيرُ مقيسةٍ ، بل يقتصر فيها على المسموع ، فلم يَحْفِل[3] بها ، وإنما اعتنى بما هو قياس خاصة . وكان[4] ماكان نحو : رُبَّ رجلٍ وأخيه مسموع أيضًا ، فلم[5] يقصِدْ ذكره . والذى يُشْعِرُ بقصده لما ذكر أنه أتى بأربعةِ أمثلةٍ ، ثلاثةٌ منها لثلاثة أبواب والرابع تكرار ، وهو قوله : «قليلِ الحيَلِ» ، فإنه متحد مع قوله : «عَظِيمِ الأمَلِ» وكان يمكنه أن يأتى بمثالٍ رابعٍ يَدُلُّ به على مالم يذكر ، فتكريرهُ للمثال إشعارٌ بهذا القصد .

---

(١) فى قول الفرزدق :

فلو بلغت عَوّى السماءِ قبيلةٌ لزادت عليها نهشل وَتَعلَّتِ

وقد تقّدم .

(٢) عن س .

(٣) فى الأصل : يجعل .

(٤) فى الأصل : وكذلك .

(٥) س : فلا .

والجواب عن الثانى : أن إضافة الصفة إلى مرفوعها أو منصوبها إذا كانت بمعنى يفعل على وجهين :

أحدهما : أن تكون على اعتبار معنى الفعل فيها ، وأن القصد إنما هو التخفيف ، فالإضافة فى هذا القسم غير مَحْضَةٍ ، ولاتكون مع هذا القصدمحضةً أصلاً ، لأن الموضعَ موضعُ الفعلِ ، فكأنَّ الفعْلَ ثَمَّ موجودٌ وهذا القسمُ هو الّذى تناوله كلامُ الناظم لقوله : «وَإن يُشَابِهِ المضافُ يَفْعَلُ» ، يعنى أن يكون القصد بالمضاف رفعَ مابعده أو نصبَه كالفعلِ ، لاغيرَ ذلك ، وإنما أُضِيفَ تخفيفا ، ولم يُرَدْ تخصيصُه بالثانى ، فعلى هذا القصدِ لايُعَدلُ عن تنكيرِهِ أصلاً كما قال .

والثانى : أن يكون على غير اعتبار معنى الفعل ولا القصد إليه ، وإن كان أصله معنى الفعل ، بل اعتبر فيه الاسمية مجردة عَمَّا[1] تعلّق بها من شَبَهِ الفعلِ فى قصد القاصد ، فهذا القسمُ الإضافةُ فيه مَحْضةٌ ، ولاتكونُ غَيْرَ محضةٍ مَعَ وجُودِ هذا القصد أصلا ، لأنه إذ ذاك اسمٌ أُضِيفَ إلى اسمٍ كغلام زيدٍ ، وصاحبك ، ولم يتناوله كلامُ الناظمِ ، لأنَّ شَبَهَ الفِعْلِ (هنا[2]) من حيث القصد مُهْمَلُ الاعتبار ، وإنما المقصود تخصيص الأول بالثانى والثانى مَعْرِفَةٌ ، فحصل التعريفُ بلا بُدٍّ ، فدخل له بهذا القصدِ فى قسم مايَتَعَرَّفُ أو يتخصَّصُ

وأما الحسنُ الوجهِ : فإنَّما لم يَدْخُلْه التعريفُ ، لأنَّ الوجهَ هو فاعل الحسن ، فتقدير[3] التنوين قائم إذا حَقَّقنا معنى الفعلِ له ، وهذا التحقيقُ غيرُ

---

(١) فى الأصل : «من ما» .

(٢) ليست فى س .

(٣) الأصل : بتقدير .

زائلٍ أصلاً ، فلا يمكن أن تكون إضافتهُ محضةً[1].

وأيضًا : فالحَسنُ هو الوجه فى المعنى ، فالإضافة المحضة فيه تؤَدِّى إلى إضافة الشئ إلى نفسهِ ، فلم تَصحَّ فيه إضافةٌ محضَةٌ.

فإذا تقرر هذا فقد حصل لنا أن الإضافة فى هذه الأمور على وجهين : محضةٌ وغير محضة ، كما قال/ سيبويه وغيرهُ ، وأنَّ كلام ٣٤٨
الناظم لم يتناول إلاأحد الوجهين ، وهذا من الناظم احترازٌ حَسَنٌ ، وبناء للمسألة على أصلٍ صحيحٍ مليحٍ ، وبالله التوفيق.

ثم بَيَّن أسماءَ القسمين فى الاصطلاح فقال :

وذى الإضافةُ اسمُها لَفْظِيَّةْ   وتلكَ مَحْضَةٌ ومَعْنَوِيَّهْ.

يعنى أَنَّ هذه الإضافةَ المذكورة أخيرا ، وهى القريبه (الذكر[2]) المشار إليها بذى المقتضيةِ للقرب اسمُها الواقعُ عليها فى الاصطلاح الإضافةُ اللفظيَّةُ ، أى التى المقصود بها تخفيفُ اللفظ خاصّةً ، لأن معنى قولك : مررت برجلٍ ضاربِ زيدٍ غداً - بالإضافة - هو معنى قولك : ضاربٍ زيداً غداً ، بغير إضافة ، لكن حُذِف التنوين ، فأضِيفَ تخفيفاً ، ومعنى التنوين مرادٌ كأنه موجود ، فلا تعريفَ ولاتخصيصَ.

وأما تلك الإضافة المتقدمة الذكر قبلُ ، فذكر أنها تسمى إضافة محضة ، لأنّها خالصةٌ من شائبة الانفصال ، ومعنويَّةٌ لأنها تنقل المضاف من الإبهام إلى التعريفِ أو التخصيصِ ، ففائدةُ تلك راجعةٌ إلى المعنى ، كما أنَّ هذه راجعةٌ إلى اللفظ ، وقد اقتضى هذا التقديرُ أن الإضافةَ غير

(١) الأصل ، س : غير محضة .

(٢) عن س .

المحضةِ لاتخصيص فيها أصلاً ولاتعريفَ.

أما عدمُ التعريف فَمُسلَّم حسب مامَرّ ، وأما عدمُ التخصيصِ فغير مُسلَّمٍ ، وهذا المعنى بعينه . قاله ابنُ عصفورٍ[١] ، فَرَدَّه عليه ابنُ الضائع فقال: أما قوله : لاتعريف[٢] ، فصحيح . وأما قوله : ولاتخصيص[٢] ، فغير صحيح ؛ لأنك إذا قلت : هذا ضاربُ امرأةٍ ، فقد خَصَصْتَ المضاف بالمضاف إليه مع كون الإضافة غير محضة .

هذا ما قاله ، وهو اعتراض على كلام الناظم ، فكان ينبغي على هذا ألاّينفى عن هذه الإضافةِ التخصيص بإطلاقٍ.

وقد أجاب عن ذلك شيخُنا الأستاذ الشهير - رحمة الله عليه - (يعنى [أبا] سعيد بن لُبّ[٣]) وقال : إنَّ كلامَ ابن الضائعِ تحامل على ابن عصفور قال: لأن هذا التخصيص قد[٤] كان موجودًا قبل حصولِ الإضافةِ ، فلما حَصلَتِ بَقى التخصيصُ على ما كان عليه ، فلم تُحدثِ الإضافةُ شيئًا . وما قاله الشيخ - رَحمِه الله - واضحٌ ، وهو الجواب عن الناظم ، والله أعلم .

ثم قال :

ووصلُ أل بذا[٥] المضافِ مُغتَفَرْ
إنْ وُصِلَتْ بالثَّانِ كالجَعْدِ الشَّعَرْ

(١) شرح الجمل ٢/٧٠ .
(٢) س : لا تَعَرُّف ولا تَخصُّصَ .
(٣) عن هامش الأصل .
(٤) الأصل : على ما كان .
(٥) س : بذى .

أو بالذى لَهُ أُضِيفَ الثَّانِى

كزَيدٌ الضاربُ رأسِ الجسانِى

وكَونُها فى الوَصْفِ كافٍ إنْ وقَعْ

مُثَنَّى أو جَمْعًا سَبِيلهُ اتَّبَعْ

يعنى أنّ هذا المضاف الذى لايتَعرَّف بالإضافة ولايتخصَّصُ ، يُغْتَفرُ فيه وصلُ الألف واللام (به[1]) فَيُجْمَعُ فيه بين الألفِ واللاَّمِ والإضافة ، بخلاف المضاف فى القسم الأول ، فإنه لايجوزُ ذلك فيه ، فلا تقولُ : جاءنى الغلامُ الرجلِ ، ولا مَرَرْتُ بالصاحبك[2] ،ولا بالفَرَسِ عَمْرٍو ، ولا الغلامِ امرأةٍ . وإنماّ لم / يَجُزْ ذلك ، لأنَّ الإضافةَ فيها يُرادُ بها ٣٤٩
التعريفُ أو التخصيصُ للمضاف ، وكلاهما غيرُ محتاجٍ إليه ، لوجود التعريفِ فيه ، فكان ذلك تحصيلاً للحاصلِ وزيادةً من غير فائدة .ودَلَّ على أنَّ هذا الحكم لايجوزُ فى القسم الأوَّل قولهُ :

ووَصْلُ ألْ بدا المضافِ مُغْتَفَرْ

كَأنَّه قال : وَصلُها بهذا وحدة مغتَفْرٌ فدلّ على أنه فى غيرِه غيرُ مغتَفرٍ . لكن إنما يُغْتَفَرُ فى هذا القسم فى موضعين :

أحدهما : أن يكون المضافُ إليه قد لِحقته الألفُ واللاُم ، أو أُضيفَ إلى مالحقته الألف واللام ، وهذا المعنى قد ضَمَّ وصفين :

أحدهما : أن يكون معرفةً لانكرة ، فإنه إن كان نكرة لم تلحقه الألف واللام البتَّه ، فلا تقول : مررت بزيدٍ الضاربِ غلامٍ ، ولا بالرجل

---

(١) عن الأصل .

(٢) س : بصاحبك .

الحسنِ وَجْهٍ - خلافًا للفراء فى المسألة الأولى - لأن المضافَ إليه معاقِبُ للتنوين ، والتنوين مع وجود الألفِ واللاَّمِ غيرُ مُقَدَّرٍ ، فلا يصح تقدير حذفه ، فتكون الإضافة معاقبةٌ له ، وجاز ذلك فى الضاربِ الرجلِ ، والحسنِ الوجه لما يأتى.

والثانى : أن يكون تعريفُه بالألف واللاّم أو بالإضافة[1] إلى ما همُا فيه ، فلا يصحُّ دخولُها على المضاف إلى معرفةٍ بالعلميَّة ، فلا يقالُ : مررتُ بالرَّجلِ الضارِبِ زيدٍ ، ولا على المضاف إلى الضمير فلا يقال : مررت بالرجلِ الضاربِك، على أن تكون الكاف فى موضع جَرٍّ ، ولا على المضافِ إلى مضافٍ إلى غير ذى الألف واللام . ويستوى فى ذلك أن يكونَ مضافًا إلى ضمير ما فيه الألف واللام ، أو إلى مضاف إلى ضمير ماهما فيه ، أو إلى غير ذلك ، فلا يقال مررت بالرجل الضارب أخيك ، أو الضارب أخى زيد ، ولا مررت بالرجلِ الحسنِ وجه أخيه ، ولا بالرجل الحسنِ وَجْهِه ، ولا بالرجل (الضارب[2]) أبى أخيهْ ، ولا الضاربِ أخيه ، ولا ما أشبه ذلك .

فأما مسألةُ الضاربِ زيدٍ ، ونحوه ، من المضاف إلى المعرفة ماعدا المستثنى ، فإن الجمهور على ماأشار إليه من المنع ، ورأى الفراءُ[3] جوازَ ذلك ، والأصحّ المنعُ من جهة القياس والسماع. أما السماع فغيرُ ثابتٍ فيه ، والمتَّبَعُ هو السماعُ ، والقياسُ إنما يأتى من ورَائِه .

وأما القياس : فإن صورة المسألة صورة الممتنع ، من الجمع بين أداتَىْ تعريفٍ ، وإن كانت إحداهما غيرُ مُؤَثِّرةٍ ، ولو جازَ ذلِك على تقدير لحاقِ الألفِ

---

(١) الأصل : الإضافة .

(٢) سقط من س .

(٣) شرح الكافية للرضى ٢/٢٢٧ .

واللامِ بعد الإضافة لجاز مثلُه فى غُلامِ امرأةٍ ، إذا أريد تعريفُ الغلامِ ، وكذلك فى ضارب رجل ونحوه ، وهذا كلّه ممنوعٌ بإطلاق .

فإن قيل : إنّ ذلك قد يجوزُ على تأويلِ الذى هو ضارب زيد ، كما يصحُّ أيضا الضاربُ رجلٍ ، على ذلك التأويل .

فالجوابُ أنَّ هذا المعنى هو الذى احتَجّ به الفراءُ ، ورُدَّ بأنه يلزمه أن يجُيز هذا الحسنُ وجهٍ ، وهذ الغلام زيدٍ ، على تأويل : الذى هو حسنُ وجهٍ ، والذى هو غلامُ زيدٍ . وهو غيرُ جائز باتفاق .

وأما مسألة : الضاربك ، فإن قولك : هذا الضاربك ، ومررت بالرجل الضاربك والضاربه ، جائز على الجملة ، إلاَّ أن حمله على أن الكاف والهاء/ فى موضع خفضٍ بالإضافة هو المتنازعُ[1] فيه ، فذهب ٣٥٠
المبردُ - فى قوله الأول - والرّمانى والزمخشرى إلى جواز ذلك ، ويوافقهم الفراء من المسألة التى فوق هذا[2] .

وذهب غيرهم ، ومنهم الناظم ، إلى المنع ، وأنَّه إنما تكون الكافُ هنا أو الهاءُ فى موضع نصبٍ على المفعوليةِ ، اعتباراً بالظاهر ، لأنه هوالأصل ، فكما أنك إذا قلت : هذا الضارب زيداً نَصَبْتَ البتَّةَ ، فكذلك مع المضمر لأنه نائبٌ عنه ، إذ لايصحُّ أن يُنْسبَ إلى النائب مالايُنْسَبُ إلى المَنُوب عنه . وهذه طريقةُ سيبويه فى اتصال المضمر باسم الفاعل أنْ يَعْتَبِرهُ بالظاهر .

وأما مسألة : هذا المكرمُ غلامِه ، والضاربُ أبى[3] أخيه ، فإنَّ

---

(١) س : المنازع .

(٢) فى هامش الأصل : قبل هذه .

(٣) الأصل : أى .

بعضَ النحويّين أجاز هنا أن يعامَلَ ضميرُ مافيه الألفُ واللامُ معاملة ظاهره .

والناظم أشار هنا إلى منع ذلك ، وإن كان قد أجازه فى التسهيل[(١)] .

والصحيحُ المنعُ ؛ إذ لو جاز معاملة الضمير معاملة ظاهره ، لجاز ذلك مطلقا ، فكان يجوز : رُبَّ رجلٍ وأخيه ، ونحوه ، جوازًا حسنًا ، ولجاز أن تَقُولَ فى جواب ما أتانى رجل : كلُّه أتاك[(٢)] ، وما أشبه ذلك ، ولكان قولك : جاءنى رجلٌ فأكرمتهُ فى معنى : فأكرمتُ رَجُلاً . وكلُّ ذلك غيرُ صَحَيح .

وأما مسألةُ : الحَسَنِ وَجْهه ، ونحوها ، فغيرُ جائزةٍ باتفاق[(٣)] ، لأن الأَولَ مقرونٌ بالألف واللام دون الثانى ، فالمعرفة مضافة إلى النكرة ، وذلك عكسُ وَضْع الإضافة ، لأن الأصل فى الإضافة أن يضافَ المنكَّرُ إلى المعرَّفِ ليكتَسِىَ منه التعريفَ أو التخصيص[(٤)] ، فهذا عكسُ ذلك ، ولأجله امتنع الحسُن وجهٍ[(٣)] وتزيدُ هذه المسألةُ بأن جُمع فيها بين الضمير المنقول من الوجهِ إلى الصِّفة ، وتكراره فى الوجه ، فكان ذلك نقضَ الغرضِ ، فلهذين الأمرين امتنعت هذه المسألة .

وإذا اثْبَتَ هذا فمثالُ كونِ المضاف إليه بالألف واللام قولُكَ : مررتُ بالرَّجُل الحَسنِ الوجه ، وبالرجل الضاربِ الغلامِ . وكذلك اسم المفعول إذا قلت : هذا المضروبُ الغلامِ . ومنه قوله : «الجَعْدِ الشَّعَر» – والجَعْدُ : اسم فاعل من جَعُدَ شعره جُعُودة : ضد سَبُطَ سُبُوطَةً ، فيصحُّ هاهنا الجمع بين الإضافة والألف واللام .

---

(١) التسهيل ، باب اسم الفاعل ١٣٧ – ١٣٨ .

(٢) س : أتانى . وانظر نتائج الفكر للسهيلى٢٧٦ .

(٣) انظر شرح الكافية للرضى ٤٣٥/٣ – ٤٣٦ .

(٤) س : والتخصيص .

ومثالُ كونِ المضافِ إليه مضافًا إلى ماهُما فيه قولك : مررت بالضاربِ وَجْهِ الأخ ، والحسنِ وَجْهِ الأب . ومنه مثاله : زيدٌ الضاربُ رأس الجانى ، وإياه عَنَى بقوله :

أو بالَّذىِ له أُضيِفَ الثَّانى

فبالذى معطوف على بالثانى ، وكلاهما متعلق بِوُصِلتْ . والضمير في «وُصِلتْ» عائد على أل ، كأنه قال : إن وصلت بالذى [(١)] أضيف له الثانى ، يعنى أنه إذا وُصِلَت الألفُ واللامُ بما أُضِيفَ له الثانى ، وهو المضاف إليه ، فهو كما لو كان المضاف إليه نَفْسُه بالألف واللام ، وهذا المثال من باب اسم الفاعل ، والأول من باب الصفة المشبهة .

والأصلُ فى المسألتين : حَسَنُ الوَجْهِ ، وضاربُ الرجلِ ، بتعريف المضاف إليه ، فلما كان المضافُ إليه لايتعرَّف بهذه الإضافة ، لأن إضافة الحسن الوجه لاتُعَرَّف أبدا ، وإضافة الضارب الرجل مع بقاء معنى الفعل كذلك ، أدْخَلُوا الألفَ واللامَ لتعريف المضافِ ، فقالوا :
٣٥١ الحسُن الوجهِ ، وحملوا عليه الضارب الرجل لأنه – وإن كان لا / يَتَعرَّف بالإضافةِ مع بقاء معنى الفعل – ويصحُّ أن يتعرف بها على الجملة مع عدم اعتبار ذلك المعنى ، فصارت العلَّةُ فى الحَسَنِ الوجهِ موجبةً ، وفى الضاربِ الرجلِ مجوِّزَةً ، والعلة المجوَّزة إذا لمَ يَتَحتَّمِ الحكمُ معها لم يُنْسَبْ إليها حسب مايتبين فى الأصول ، فلذلك قالوا بالجمل .

وإنما اشتُرِط فى المضاف إليه الألفُ واللامُ ، لأنه إما أن يكون نكرةً أو معرفةً ، فإن كان نكرة لم يَسُغ من قَبلِ أَنَّا لما أعطينا الصِّفة لفظ

(١) الأصل : وضمير وصلت .

الإضافة ، وإن لم يكن معناها معناها ، لم يَجُزْ أن يكون لفظُها خارجًا عن لفظ الإضافه الصحيحة ، لأناشبهناها به ، وليس فى شئ من الإضافات لفظًا وحقيقةً ، فى غير النداء ، ما يكون المضافُ فيه معرفةً والمضافُ إليه نكرةً ، فلو أجزنا هذا لكان مخالفاً لما شبهاه به . وإن كان المضاف إليه معرفةً فذلك غير مستنكر ، إذ كان التعريف والإضافة لايتنافيان .

ألا ترى أن «غلام زيد» معرفتان : الأول بالإضافة ، والثانى بالعلمية ، فلما لم يَتَعرَّفِ الأولُ بالإضافةِ أَدْخَلُوا ما يقع به التعريف ، ومقتضى هذا أن يجوز : الحسنُ وَجْهِهِ أيضا ، إلا أنهم امتنعوا منه لما ذكر ، فلم يبق إلا أن يكون الثانى مُعَرَّفاً بالألف واللام ، أو بما أضيف إليهما ، لأن كونهما فى المضاف إليه قريب من كونهما فى المضاف ، لأن المضاف والمضاف إليه كشئٍ واحد ومن أمثله دخول الألف واللام فى المضاف إليه قول المرَّاد الأسَدىِّ ، أنشده سيبويه(١) :

أنا ابنُ التَّاركِ البكرىِّ بشْرٍ

عَليهِ الطيرُ تَرْقُبُةُ وُقُوعًا

وقال الفرزدق أنشده الزَّجَّاجُ(٢) فى الكتاب :

أَبَأْنا بها قَتْلَى وما فى دمائها

وفاءٌ ، وهُنَّ الشَّافِياتُ الحَوائِمِ

---

(١) الكتاب ١٨٢/١ ، والأصول ٨٨/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٣ ، وشرح الكافية للرضى ٢٣٤/٢ ، ٣٨٢ ، ٣٩٥ ، والخزانة ٢٨٤/٤ ، ١٨٣/٥ ، ٢٢٥ .

(٢) فى هامش الأصل : «وسيبويه» عطفًا على الزجاج . وليس البيت فى الكتاب ، ولعل الزجاج ذكره فى شرحه لشواهد الكتاب ، والبيت فى ديوان الفرزدق ٣١٠/٢.
هذا ويقال : أباء السلطان فلانا : إذا اقتصّ رجلا برجل . والحوائم : جمع حائمة ، وهى العطاش جدًا .

والموضعُ الثانى من موضِعَىْ لَحَاقِ الألف واللام المضافَ أن يكوَن مُثَنًّى أو مجموعًا على حدّه ، وذلك قوله : «وكونُها فى الوَصْفِ كافٍ إن وَقَعْ» .. إلى آخره ، يعنى أن الألف واللام إذا دخلت على الصفة وهى [1] مثناةٌ أو مجموعةٌ جَمْعَ السلامةِ بالواو والنون ، فذلك كافٍ فلا يحتاجُ إلى اشتراط دُخُولها فى المضاف إليه وهو الثانى ، فيجوزُ لك أن تقولَ فى اسم الفاعل : هم الضاربُو الرجلِ ، هم الضاربُو وجهِ الأخ ، وهما الضاربا الرجلِ ، والضاربا وجهِ الأخ[2] ، كالمفَردِ . ويجوزُ أيضا : هم الضاربُو زيدٍ (والضاربا[3] زيد) . وكذا فى الصفةِ المشبَّهةِ فتقول : هم الطيِّبو الأخبارِ ، وهم الطيِّبُو أخبار الآباء ، وهما الطيِّبا الأخبار ، وأخبار الآباءِ ، وهم الطيِّبُو أخبارٍ ، وهما الطيبا أخبارٍ . وما أشبه ذلك ، وإنما كان هذا جائزًا هنا دون غير المثنى والمجموع على حدِّه ، لأن حذف النون هنا ليس للإضافة ، بل لطول الاسم بالنون ، لأن الألف واللام موصولة ، فكما حُذِفت النون فى الموصول لغير إضافة فى نحو ما أنشده سيبوية للأخطل[4] :

أَبَنِي كُلَيبٍ إنَّ عَمَّى اللَّذَا
قَتَلاَ المُلُوكَ وفَكَّكا الأغْلاَلاَ

وقول أشهب بن رُمَيْلَةَ ، أنشده أيضا[5] :

---

(١) فى الأصل : مع مثناة .

(٢) فى الأصل : وجه الأول .

(٣) سقط من س .

(٤) الكتاب ١/١٨٦ ، والمقتضب ٤/١٤٦ ، وشرح الكافية للرضى ٣/١٩ ، ٤٢٤ ، والخزانة ٦/٦ ، ٨/٢١٠ والبيت فى ديوانه ٣٨٧ .

(٥) الكتاب ١/١٨٧ ، والمقتضب ٤/١٤٦ ، والمحتسب ١/١٨٥ ، وشرح الكافية للرضى ٣/٢٠ ، ٤٢٠ ، والخزانة ٦/٢٥ .

[و] إنّ الذّيِ حـــانَتْ بِفْلج دمــاؤهُمْ

هُمُ القـــومُ كُلُّ القَـــوْمِ يا أُمَّ خـــالدِ

فكذلك حذفت لغير إضافة فى/ نحو قول الفرزدق[١]: ٣٥٢

أُسَـــيِّـــدُ ذو خُـــرَيِّطةٍ نُهـــارًا

من المُتَلَقِّطى قَـــرَدِ القُـــمـــامِ

أنشده سيبويه[٢] ، وأنشد أيضا [٣] :

الفارجى بابِ الأميرِ المبْهَمِ

وقولَ الآخرَ وهُوَ من الأنصار[٤] :

الحـــافِظُو عَـــوْرَةِ العَـــشِـــيـــرةِ لا

يَـأْتِـيـــــــهُـمُ من وَرَائِـنـا نَـطِـفُ

وإنما حُـذِفت لطول الاسم بالصلة ، قـاله سـيبـويه ، والدليلُ على صِحَّة ذلك جوازُ الحذفِ مع عدم الإضافة فتقول :

الفـــارجى بابَ الأمـــيـــرِ المُبْـــهَمِ

الحـــافِظُو عَـــوْرَةَ العَـــشِـــيـــرةِ

ومـا أشـبـه ذلك ، إلاَّ أَنَّ الَخفْضَ أولى لموافقة اللفظِ ، وهذا بخلافِ

---

(١) ديوانه ٢/ ٢٩٠ . وفى اللسـان : «يعنى بالأسيِّد هنا سويداء وقال : من المتلقِّطى قرد القمام ، ليثبت أنها امرأة ، لأنه لايتتبع قَرَدَ القمام إلا النساء». والخريطة : تصغير خريطة ، وهى مثل الكيس . والقَرَدُ : نفاية الصوف والوبر والشعر مما يغزل .

(٢) الكتاب ١/١٨٥ ، ومعانى القرآن للفراء ٢/٢٢٦ ، واللسان : قرد .

(٣) تقدّم البيت ، انظر .

(٤) كذا نسب فى الكتاب ١/١٨٥ ، وقد نسب إلى قيس ابن الخطيم ، وهو فى ديوانه ٦٣ ، ١٧٢ ، وإلى مالك بن العجلان ، وإلى عمرو بن أمرئ القيس وإلى غير هؤلاء ، وانظر الخزانة ٤/٢٧٢ ، ٥/١٢٢ ، ٤٦٩ ، ٨/٢٩ ، ٢٠٩ .

الضَّاربِ زيد ، والحَسَنِ وَجْه، فإنَّها ليست كذلك .

وفاعلُ «وَقَعْ» ضميرُ الوَصْفِ .

وَقَوْلَهُ : (سَبِيلَهُ اتَّبَعْ) فى موضع الصفةِ لجمع ، وضميرُ «سَبِيله» عائد على المُثَنَّى ، والضميرُ الفاعلُ فى «اتَّبعْ» ضميرُ الجمع ، والتقدير : أو جمعًا مُتَّبعًا سبيل المُثَنَّى ، واتباعُ الجمع سبيلَ المثنَّى هو كونُه على حدِّه ، وجاريًا مجراه فى لَحَاقهِ المَدَّةُ والنونُ ، وهو معنى إطلاقِ النحويِّين : الجمع الذَّى على حدِّ التثنية . وتحرَّز به من جمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم ، فإنهما جاريان فى الحكم مَجْرَى المُفْرَد ، فلا تَدْخل عليهما الألف واللام ، إلاَّمع كونهما فى المضاف إليه ، فلا تقول : جاء ني النَّسوةُ الضَّواربُ زيدٍ ، ولا الضارباتُ زيدٍ وإنما[1] يقال : الضارباتُ الرَّجُلَ ، والضارباتُ الرَّجُلِ ، والضواربُ غلامَ الرجلِ ، والضارباتُ غُلَامِ الرَّجُلِ ، ونحو ذلك علىَ حدِّ ما يُقال فى المفرد ، فلأجل هذا قَيَّد الجمع بقوله : «سَبِيلَهُ اتَّبَعْ» . واللهُ أَعْلَمُ .

ثم قال الناظم :

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أوَّلا
تأنِيثًا أنْ كانَ لِحَذْفٍ مُوهَلاَ

كَسَبَ وَأكسَبَ يتعديان إلى مفعولين فتقول : كَسَبته مالا وأكْسَبْتُه إياه ، وأنشد ابن الأعرابى[2]:

فأكسَبَنى مالاً وأكسَبْتُه حَمْدًا

(١) فى الأصل : ولا يقال .

(٢) فى التهذيب ١٠/٧٩ - ٨٠ : «وقال أحمد بن يحيى : كل الناس يقولون : كسبك فلان خيراً ، إلا ابن الاعرابى فإنه يقول : أكسبك فلان خيرًا» .

وكَسَبَ يتعدى إلى واحد أيضًا فتقول : كَسَبْتُه[١] مالا فَكَسَبَ ، مما جاء فيه فَعَلْتُه[٢] [ففعل[٣]] ومفعولُ «أكَسَبَ» هنا أعنى الثانى قوله : «تأنيثا» والأول قوله «أوّلاَ» و«مُوْهلا» . بمعنى مُؤْهلا ، أي : جُعِلَ أهلا للحذف . يقال : آهلَكَ الله للخير ، جعلك له أهلا .

وهذان البيتان يذكر فيهما أنَّ المُضاف – وهو الأول – قد يكتسى من المضاف إليه – وهو الثانى – التأنيث وهو قليلٌ (جدا[٤]) ، ولذلك قال: «ورُبَّما» ، يعنى أنه قد يجئ قليلا فى المضاف أن يكتسب من المضاف إليه التأنيث فى اللفظ ، كما يكتسب منه التعريف ، ولكن يُشْتَرط أن يكون المضاف سائغاً حَذْفُهُ وإقامةُ المضاف إليه مُقَامَه ، من غير أن يُخلَّ ذلك بالمعنى المراد ، بل يكون المضاف إليه مؤدياً معنى[٥] المضاف وإن كان ذلك مجازًا ، هذا معنى كونِهِ مُؤْهَلاً للحذف ، لأن المضاف إذا أَخَلَّ حَذْفُهُ بالمعنى ، فليس بِمُؤْهَلٍ للحذفِ ، فقولُكَ : جاءنى غلامُ هندٍ ، وأتانى أبو زينَبَ ، لايجوز (فيه[٤]) حذفُ الغلامِ ولا الأب ، لفساد المعنى ، فلا يصح[٦] لك أن تقولَ : جاءتني غلامُ هندٍ ، ولاأتتني أبو زينَبَ / ، ولا ما ٣٥٣
أشبه ذلك .

قال سيبويه : «فإن قلت : من ضَرَبَتْ عبدُ أُمِّك ، وهذه عَبدُ زينَبَ ،

(١) فى الأصل ، س : كسبت .
(٢) فى الأصل : فعلت .
(٣) عن س .
(٤) عن الأصل .
(٥) س : يعنى .
(٦) الأصل : يصلح .

لم يجز ، لأنه ليس بها[(١)] ولا منها، ولايجوزُ أَنْ[(٢)] تَلْفِظ بها ، تريد[(٣)] الغُلَامَ[(٤)] : يعنى أن العبد ليس بعضَها ولاإياها ، ولايجوز لك أن تَحْذِفَ الغُلام ، وهو مُراد؛ لأنّ الكلام غير مستقيم بذلك ، إذ لاتلفظ بالمرأة وأنت تُريدُ غلامها ، وإنما المقصود أن يُلْفَظَ بالمضاف إليه وهو يؤدِّى[(٥)] معنى المضاف ولو بالمجاز ، فهذا هو الذى يُعاَملُ فيه المضافُ معاملةَ المضافِ إليه .

ومثاله قول العرب : اجتمعت أهل اليمامة ، فأنثوا الأهل لإضافته إلى المؤث ، لأنك لوحَذَفْتَ الأهل فقلت : اجتمعت اليمامةُ ، لصحَّ الكلامُ وفُهِم المرادُ، وكذلك يقول من تكلم بالأهل .

قال سيبويه[(٦)] : «وسمعنا مِن العَربَ من يقول ممَّن يوُثَقُ بَعَربِيَتِه[(٧)]: اجتمعتْ أهل اليمامة» ، (^٨ قال : «لأنه يقولُ فى كلامِه : اجتمعت اليمامةُ ، والمعنى أهلُ اليمامة ^٨) وحاصل مايكون هكذا أن يكون المضافُ جُزْء المضافِ إليه أو كجُزْئِه ، فمثالُ ما هو كجُزْئِه ما ذكر آنفا . وفى القرآن الكريم : {يابُنَىَّ إنَّها إن تَكُ مِثْقالَ حَبَّةٍ من خَرْدَل[(٩)]» . برفع المثقال ، لأن مثقال الحَبّة كالجزءَ من الحَبَّة (أو كأنه الحبة[(١٠)]) .

---

(١) س : فيها . ونصّ الكتاب : ليس منها ولابها»

(٢) س : « ولايجوز ذلك أن ..» .

(٣) نص الكتاب : «و [أنت] تريدُ العَبْدَ» . وقال المحقق : «فى الأصل الغلام ، وأثبتّ مافى ط» .

(٤) الكتاب ٥٣/١ - ٥٤ .

(٥) س : يوجب .

(٦) الكتاب : ٥٣/١ .

(٧) الكتاب : يوثق به .

(٨) سقط من س .

(٩) الآية ١٦ من سورة لقمان .

(١٠) عن س .

وأنشد سيبويه لذى الرُّمَّةَ[1] :

مَشَيْنَ كما اهتَّزتْ رِماحٌ تَسَفَّهتْ

أعاليَها مَرُّ الرياحِ النَّواسمِ

وأنشد للَعجَّاج[2] :

طولُ اللَّيالي أَسْرَعَتْ فى نَقْضِى

وبعده

أَخَذْنَ بَعْضى وتَرَكْنَ بَعْضى

وأنشَدَ ابنُ خَرُوفٍ[3] :

أيا عُرْوَ لاتَبْعَد فكلُّ ابن حُرَّةٍ

سَتَدْعُوهُ داعي مِيْتَةٍ فَيُجِيبُ

وأنشد الفَرَّاءُ[4] :

إذا مات مِنْهمُ سَيِّدٌ قام سَيِّدٌ

ودَانَتْ لَه أهلُ القُرىَ والكنائس

ومثالُ ما هو جُزْءٌ : قراءة الحَسَنِ ، وأبى رجاء العَطَاردى ، ومجاهدٍ ،

---

(1) الكتاب ٥٢/١ ، ٦٥ ، والمقتضب ١٩٧/٤ ، والخصائص ٤١٧/٢ ، وخزانة الأدب ٢٢٥/٤ عرضاً . والبيت فى ديوانه ٧٥٤ .

(2) الكتاب ٥٣/١ ، والمقتضب ، ١٩٩/٤ ، ٢٠٠ ، وشرح الكافية للرضى ٢١٥/٢ ، والخزانة ٢٢٤/٤ . وليس فى ديوانه .

(3) قائله مجهول . والبيت فى معانى الفراء ١٨٧/١ ، وشرح المفصل ٢٠/٢ ، وشرح الكافية للرضى ٣٩٤/١ ، وخزانة الأدب ٣٣٦/٢ .

(4) أنشده الفراء فى المعانى عن الكسائى ٣٧/٢ .

وقتادةَ ، وزيد بن أسلم : (تَلْتَقِطْهُ بعضُ السّيَّارة[1]) . ورُوِيتْ أيضًا عن ابن كثير وحَمَزة .

وحَكى سيبويه : «ذهبت بعض أصابعه[2]» ، فالبعضُ هنا جزءٌ من المضافِ إليه .

وأنشد سيبويه[3]:

وتَشْرَقُ بالقَوْلِ الَّذِي قد أَذَعْتَهُ
كما شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ من الدَّمِ

وأنشد أيضا لجرير[4]:

إذا بعضُ السِّنينَ تَعَرَّفَتْنا
كفى الأيتامَ فقدَ أَبِى اليَتيمِ

وأنشد له[5] :

لَمَّا أتى خَبَرُ الزُّبيرِ تَواضَعَتْ
سُورُ المدينَه والجِبالُ الخُشَّعُ

فإن قيل : إنَّ الناظم شَرَط فى هذا الحُكم أن يكون المضافُ جائزَ الحذفِ، ولم يشترط كونه جُزْءَ المضاف إليه أو كجُزْئِه ، فيدخلُ عليه كلُّ ما

(١) الآية ١٠ من سورة يوسف . وانظر القراءة . فى البحر المحيط ٢٨٤/٥ .
(٢) الكتاب ٥١/١ .
(٣) الكتاب ٥٢/١ ، ومعانى الفراء ٣٧/٢ ، والمقتضب ١٩٧/٤ ، والبيت للأعشى ، وهو فى ديوانه ١٢٣ .
(٤) الكتاب ٥٢/١ ، ٦٤ ، والمقتضب ١٩٨/٤ ، وشرح الكافية للرضى ٢١٥/٢ ، والخزانة ٢٢٠/٤ ، والبيت فى ديوانه ٤١٢ .
(٥) الكتاب ٥٢/١ ، والمقتضب ١٩٧/٤ ،، وشرح الكافية للرضى ٢١٥/٢ ، والخزانة ٢١٨/٤ ، والبيت فى ديوان جرير ٢٧٠ .

يحصلُ فيه هذا الشرطُ ، وهو مما لا يؤنث لتأنيث ما أُضَيفَ إليه كيوم الجُمُعة ، ويوم الثلاثاء ، ويوم عاشوراء ، فإنَّ حَذْفَ اليوم سائغٌ مع أنك لاتقول : أعجبتني يومُ الجُمُعة ، ولا : جاءت يومُ عاشوراء.

وأيضا فإنَّ عبارَتَه قد قَصَرَتِ الحكمَ على تأنيث المضاف لتأنيث المضاف إليه ، ولم يذكر تَذْكِيرَه لتذكيرِ المُضافِ إليه ، وكان قادراً على أن يأتي بعبارةٍ تَشْمَلَ[1] الحكمين فيقول مثلا : وربما أكسب الثاني الأول تأنيثاً أو تذكيراً ، أو مايعطي ذلك المعنى ، فإنه قد جاء هذا النوع نظماً ونثراً . ففي القرآن الكريم : {فَظَلَّت أعناقُهم لها خاضِعين[2]} فقال : (خاضِعين) ، اعتباراً بتذكير ما أضيف إليه / الأعناق قال في الشرح : ٣٥٤
ويمكن أن يكون منه : {إنَّ رَحْمَةَ اللهِ قريبٌ من المحسنين[3]} وأنشد[4] :

رُؤْيةُ الفِكرْ مايَؤُولُ له الأمرُ
مُعِينٌ على اجتنابِ التَّوَانِي

وأنشد أبياتا أُخَر لم أُقَيِّدها ، وكلُّ ذلك دليلٌ على صحَّة وُجُودِ هذا النَّوعِ ، وأيضا فالقياسُ يُوجبه لو لم يُسْمع ؛ إِذْ لافَرْقَ بين النَّوعين ، فأنَ لم يُنَبِّهْ على أحدهما ونَبَّه على الآخر تقصير ، ظاهرٌ ، أو تَرْجِيحٌ لأحدِ المتماثلين على الآخر من غير مُرَجِّحٍ.

---

(١) الأصل : تشتمل .

(٢) الآية ٤ من سورة الشعراء .

(٣) الآية ٥٦ من سورة الأعراف .

(٤) مجهول . وهو في شرح ابن الناظم ٣٨٧ ، والهمع ٢٨٠/٤ ، والأشموني ٢٤٨/٢ ، والعيني ٣٦٩/٣ .

فالجواب عن الأوَّلِ : أنَّا إن قُلنا بالقياس فى مثل هذا فَلِقَائِلٍ أن يلتَزِمَ مُقْتَضَى السؤال فَيُجِيزَ أن يُقَالَ : أعجبَتْنِي يومُ الجُمُعةِ ، ونحوُ ذلك ، وأما إن لم يَقُلْ به ، وهو يَظْهرُ من قوله «ورُبَّما» - لأن مقتضى رُبَّ التقليل - فلا اعتراض أيضا ، فإن كلامه مشعر بمجرد حكاية السماع.

وعن الثانى : إمَّا بأن نقول : إنه لم يَعْتَبِرْ النوَع المعتَرَضَ به لندُوره بالنسبة إلى الأول ، أو لعَدَم ثبوته لاحتمال التأويل فى تلك الأمثله ، وإما أنه نبَّه بأحد النوعين على الآخر وأراد[1] أن يذكرهما معا ، فاكتفى بأحدهما لأنهما بمعنى واحد فى القياس ، فلا اعتراض أيضا والله أعلم .

(ثم قال[2]) :

ولايُضَــــاف اسمٌ لما بِهِ اتَّحَـــدْ

مــــعنًى ، وأَوِّل مُـــوهِمًـــا إذا وَرَدْ

يعنى أن الاسم لايضافُ إلى اسمٍ آخَرَ بمعناه من كلِّ وجهٍ ، بحيث يكون مُتَّحِداً به فى المعنى من غير فَرْقٍ ، فإنَّ القاعدة أنه لايُضَافُ الشئُ إلى نفسِه؛ لأنَّ الإضافَةَ كما تَّقَدم إما للتعريف وإما للتخصيص ، وكلاهما غير مُتَصَوَّر فى إضافةِ الشئ إلى نفسِه ، إذِ الشئُ لايُعَرِّف نَفْسَه ولايُخصِّصُ نَفْسَه ، وإنما يقع ذلك بغيره[3] .

---

(١) س : فأراد .

(٢) عن الأصل .

(٣) انظر هذه القضية فى نتائج الفكر للسهيلى ٣٧ - ٣٨ ، والروض له ١/١٥ ، وأماليه ٧٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١٠ ، والإنصاف ٤٣٦ ، وشواهد التوضيح ١٩٣ ، وشرح الكافية للرضى ٢/٢٤٦ ، وأبو القاسم السهيلى ٢٩٣ - ٢٩٦ .

فـإذا قلت : غلامُ زيدٍ ، وزيدٌ هو الغـلامُ ، أو صـاحبُ الرجـلِ ، والرجلُ هو الصـاحبُ – كـان مـحـالاً . وهذه قـاعـدةُ البـصـريِّين ، وقـد أجـاز ذلك الكوفـيـون مستدلِّين على ذلك بالسَّماع الفاشى فى كتابِ الله وكلام العَرَبِ .

فمن ذلك إضافَةُ الموصوف إلى الصِّفَة ، وهما شئٌ واحدٌ ، نحو قول الله تعالى :{ولَدارُ الآخرةِ خيرٌ[1]} ، [و[2]] الآخـرةُ هى الدارُ ، لأنَّ المعنى للدَّارُ الآخرةُ ، بدليل قوله فى الآية الأخرى : {وللدَّارُ الآخِرَةُ[3]} بل قرئت آية الأنعام بالوجهين .{وللدارُ الآخِرَةُ خيرٌ للذين يتَّقُون[3]} . وهى قراءَة الجماعة غير ابن عامر[4] : {ولَدارُ الآخرةِ} . وهى قراءة ابن عامر ، وفى القرآن أيضًا : {وماكنتَ بجانِبِ الغَرْبِىِّ[5]} . والجانبُ هو الغربىُّ ، وتقديره : وما كنت بالجانِبِ الغَرْبِىِّ . وفيه أيضًا : {إنَّ هذا لهُو حَقُّ اليقين[6]} . المعنى : لهُو الحقُّ اليقينُ . وقالوا : صلاةُ الأولى ، ومسجدُ الجامِعِ ، وبَقْلَةُ الحمقاءِ . وهذا كلُّه معناه على النعت والمنعوت : الصلاةُ الأولى ، والمسجدُ الجامعُ ، والبقلةُ الحمقاءُ ، ويُمكن أن يكون من هذا القسم قوله تعالى {وحَبَّ الحصيد[7]} . ، لأنّ الحبَّ هو الحصيدُ ، فكأنه قال : والحبُّ الحصيدُ ، أي : المحصودُ . وإن لّم يكن من النعت والمنعوت فهو على كلٍّ حالٍ من إضافَةُ الشئ إلى نفسه .

---

(١) الآية ١٠٩ من سورة يوسف .
(٢) عن س .
(٣) الآية ٣٢ من سورة الأنعام .
(٤) الإقناع لابن الباذش ٦٣٨ .
(٥) الآية ٤٤ من سورة القصص .
(٦) الآية ٩٥ من سورة الواقعة .
(٧) الآية ٩ من سورة ق .

ومن ذلك إضافة الصِّفةِ إلى الموصوفِ ، فمن ذلك قولُ الشاعِرِ ،
وهو من أبيات الحماسة [١] : / ٣٥٥

إنا مُحَيُّوكِ ياسَلْمى فَحَيِّينَا
وَإنْ سَقَيْتِ كرامَ النّاس فاسْقِينَا

فالمعنى : وإن سَقَيتِ الناسَ الكرامَ فاسقيناه ، وعلى هذا تقول : (لقيت[٢]) شجعانَ القومِ ، بمعنى : القوم الشجعان ، وعقلاءَ الأهلِ ، أى : الأهلَ العقلاءَ ، ونحو ذلك وهو بابٌ[٣] واسعٌ.

(-٤ ومن ذلك قولهم : شهرُ رمضان ، وشهرُ ربيعٍ ، ويومُ الخميسِ ، وذاتَ اليمينِ-٤) وذات الشمالِ ، وَذُو صباحٍ . وأنشدَ سيبويه[٥] :

عَزَمْتُ على إقَامَة ذى صَبَاحٍ
لأمْرٍ مَّا يُسَوَّدُ من يَسُودُ

فهذا أيضاً من إضافةِ الشئِ إلى نَفْسِهِ ، ومن ذلك (أيضًا[٢]) قولهم: هذا حَيُّ زيدٍ ، وأتيتك وحَيُّ فلانٍ قائمٌ . وسَمِعَ الأخفش أعرابيًا يقول : قالهُنَّ حَيُّ رَباحٍ . يعنى أبياتا ، فحيُّ هنا مذكَّرُ حَيَّةٍ من الحياة ، وليس مرادفًا[٦] للقبيلة ، والمراد بحيٍّ هو المرادُ بما بعدهَ ، كما كان ذلك

---

(١) البيت لبشامة بن حزن النهشلي ، وهو في الحماسة ٧٧ ، وخزانة الأدب ٣٠٢/٨ ، وقد تقدَّم من قريب .
(٢) عن س .
(٣) فى الأصل : «وهو من باب» .
(٤) سقط من س .
(٥) الكتاب ٢٢٧/١ ، والمقتضب ٣٤٥/٤ ، وشرح المفصّل ١٢/٣ ، وشرح الكافية للرضىّ ٤٩٥/١ ، ٥٣/٣ ، وخزانه الأدب ٨٧/٣ ، ١١٩/١٦ . والبيت لأنس بن مدركة الخثعمى .
(٦) الأصل : مرادف القبيلة .

أيضًا في (نحو[1]) قول الأعشى[2] :

فكذبوها بما قالت فصبحهم ذو

آل حسان يزجي المُوت والشرعا .

يريد : فصبَّحهم آلُ حسَّانَ .

وقال الكُمَيت[3] :

إليكُمْ ذَوِي آلِ النبيِّ تَطَلَّعَتْ

نوازعُ من قلبِي ظِماءٌ وألْبُبُ

ورُوِي عن العرب : هذا ذُو زيدٍ . وهو كله من إضافة الشيءِ إلى نَفْسِهِ ، ومالم يُذكَر منه أكثر مما ذكر[4] . هذا مُتَعلَّقُ الكوفيِّين .

ولما رأى الناظمُ هذا كلّه مخيلاً وموهمًا يمكن أن يتمسَّكَ به مُتَمسِّكٌ ، كما وَقَع ، أحال فيه على التأويل ، وأشعر بأن التحقيق فيه إخراجهُ بالتأويل عن مُقْتَضَى ذلك الظاهرِ ، جمعًا بين الأدلَّة ، وذلك بأن يُقَدَّر في القسم الأول موصوفٌ محذوفٌ كأنه قال : ولدار الساعة الآخرة ، فإن السَّاعة تُوصَف بالآخرةِ ، كما وُصِف اليومُ بالآخِرِ في قوله تعالى : {وارجُوا اليوم الآخر[5]} . وقوله : {بجانِبِ الغربيِّ[6]} . وتقديرُه : بجانب المكانِ الغربيِّ. و(حق اليقين[7])

(١) سقط من س.

(٢) ديوانه ١٠٣ .

ويزجى : يسوق . والشَّرَعُ : جمع شِرْعةٍ - بكسرٍ فسكون - وهى الحباله - التى يصيد بها الصائد .

(٣) الهاشميات ٥١ . والبيت في الخصائص ٢٧/٣ ، وشرح الكافية للرضى ٢٤٣/٢ ، ٣٤٤/٣ . وخزانة الأدب ٣٠٧/٤ .

(٤) س : مما لم يذكر .

(٥) الآية ٣٦ من سورة العنكبوت .

(٦) الآية ٤٤ من سورة القصص .

(٧) الآية ٩٥ من سورة الواقعة .

على تقدير : حَق الأمر اليقين . وصلاة الأولى . على [1] تقدير : صلاة الساعة الأولى . ومسجد الجامع ، أي : الموضع الجامع . وبقلة الحمقاء ، على تقدير : الحبة الحمقاء قالوا : لأن البقلة اسم لما يَنْبُت من تلك الحبَّة ، ووصفُ الحبَّة بالحمقِ هو التحقيقُ لأنها الأصلُ ، وما نبت عنها فرعٌ ، ووصف الأصل أولى .

وقوله : {وحبَّ الحصيد[2]} على تقدير : وحَبَّ الزرعِ الحصيدِ ، ووصفُ الزرعِ بالحصيدِ أولى لأنه المحصودُ حقيقةً لانفسُ الحبّ ، فإنك تقول : حَصَدتُ الزَّرع ، ولا تقول : حَصَدْتُ الحبَّ ، إلا مجازًا .

وأما القسمُ الثانى : وهو إضافةُ الصِّفة إلى الموصوفِ ، فليس كما زَعَمُوا ، وإنما المضافُ إليه عامٌّ والمضافُ خاصٌّ ، فقولك : كرامُ الناسِ ، يريد الكرامَ منهم ، والناسُ ليسوا الكرامَ فقط ، وكذلك شجعان القوم ، وعقلاء الأهل ، وما أشبه ذلك .

وأمَّا شهرُ رَمَضَانَ ، وأخواته ، فمن باب إضافة المسمَّى إلى الاسم، كأنه قال : شهر هذا الاسمِ ، ويومُ هذا الاسمِ ، وصاحبُ الاسم الذى هو صَباحِ . وكذلك حَيُّ زيدٍ ونحوُه ، أي حَيُّ هذا الاسم ، أى الشخصُ المسمَّى بهذا الاسم ، وكذلك ذو وما أُضِيفَ / إليه ، بمعنى ٣٥٦
صاحب هذا الاسمِ ، وإضافةُ المسمَّى إلى الاسم كثيرةٌ ، هذا منها .

وعلى هذا التقدير لايكونُ المضافُ والمضافُ إليه فى جميع ما تقدَّم وأمثالِه مُتَّحدِين معنىً ؛ بل متغايِرَين ، فقد حَصَل مقصودُ الناظمِ فى

(١) الأصل : فى تقدير .

(٢) الآية ٩ من سورة ق .

قوله : «وأَوِّلْ موهمًا إذا ورَد» ، يعنى إذا ورَد من كلام العربِ أو أُجرِىَ على كلامها بالقياس (فأَوِّله[١]) . فسواء أكان الآتى من ذلك قياسًا أو غير قياسٍ على هذا التأويل يُجْرَى ، ويُخَالَفُ فيه الظاهرُ ، للقياس المتقدِّم الذى استدَلَّ به البصريُّون ، ولأن عامَّة كلامِ العربِ على أنّ الشئ لا يضافُ إلى نَفْسِه .

وقوله : «وأَوِّلْ» هو من التأويل ، وهو فى اللغةِ تفسيرُ ما يَئُول إليه الشئُ، أى[٢] : مايرجع إليه ، فكأنه يقول : رُدَّه إلى ما يرجع إليه بالدَّليل الدَّالّ على ذلك . والمُوهِمُ من أوهم غَيْرَه إيهامًا : إذا جَعَله يَهِمُ . وهو منقولٌ من وَهِمَ الرجلُ فى الشئ يَهِم وَهْمًا : إذا ذَهَبَ وَهْمُه وظَنُّه إليه ، وهو يريد غيره ، أو من وَهِمَ يَوْهَمُ : إذا غَلِطَ ، وأكثرُ ما يستعمل هذا فى الحساب ، فكأنه يقول : أَوِّلْ مايُوقِعُ الناظرَ فى الوَهَم والغَلَط . والله أعلمُ.

(ثم قال[٣]) :

وَبَعْضُ الأسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا وَبَعْضُ ذا قَدْ يأتِ لَفْظًا مُفْرَدَا

هذا فَصْلٌ يذكُر فيه مايلزمُ الإضافة من الأسماء وما يلزمها ، وذلك أَنَّ الأسماءَ بِحَسبِ ماقُصِدَ من التقسيم على قسمين : لازمٌ للإضافة ، وغيرُ لازمٍ لها . فغيرُ اللازمِ للإضافة لا إشكالَ فيه ، فلم يَحْتَجْ إلى الكلامِ عليه ، وذلك نحو: غلامُ زيدٍ وراكبُ الفرسِ ، وصاحبُ أخيك ، واللازمُ للإضافة على ضربين : لازمٌ لها لفظاً ومعنى ، ولازم لها معنىً دون لفظٍ.

---

(١) سقط من س .

(٢) س : أو .

(٣) ليس فى س .

فقوله : «وبعضُ الاسماء يُضافُ أبداً» ، يشملُ الضَّرْبَين معًا ، ما يلزمُها لفظاً ومعنى ، ومايلزمُها معنىً لا لفظًا .

وقوله : «وبعضُ ذا قد يأتِ لفظًا مفردا» ، هو التقسيمُ المذكورُ إلا أنّه نصٌّ على أحد القسمين ، وهو مايأتى فى اللفظِ مفرداً ومعناه معنى المضافِ ، وترك القسمَ الآخَرَ لفهمِه مما ذُكِرَ كأنه قال : وبعض ذا قد يأتِ مُفْرَدًا فى اللفظ ، وبعضهُ الآخَرُ لا يفرَدُ لفظًا ؛ بل لا بدَّله من الإضافةِ لفظًا.

فأما اللازمُ للإضافةِ لفظًا ومعنىً فمنها : أَيْمنُ اللهِ - فى القسم - ولَعَمْرُ اللهِ ، وقِعْدَك الله وقَعِيدَكَ اللهَ ، وعودُ وبَدْءُ فى قولهم : رجعَ عودُهُ على بَدْئِه ، ومعاذَ الله ، وريحانَه ، ولَبَّيك وَسَعْدَيكَ وحنانَيْكَ، ونحو ذلك.

ومن الظروف : لدى وعند نحو : لديه مالٌ، وعنده مالٌ، وحولَ وحوالي، نحو الناس حَوْلَ زيدٍ وَحَوالَيْه، ووَسْطَ نحو : قعدت وَسْطَ الدار.

ومن غير ذلك: حُمادَى وقُصارَى نحو : حماداك أن تفعل كذا ، وقُصاراك أن تفعل ، أي : غايتك أن تفعل . وَوَحْد نحو : جاء زيد وَحْدَه ، وجاء القوم وَحْدَهم. وكلا وكلتا، نحو : جاءنى كلا الرجلين، وكلتا المرأتين. وذُو وفروعه من : ذات وذَوَى وذَوَاتَىْ وأولى وأولات نحو : ذو مال، وذاتُ مال، و{ذَوَا عدْلٍ[1]}، و{ذواتا أَفْنَان[2]}، و{أُولُو العِلْمِ[3]} و{أولاتُ الأحمال[4]}.

---

(١) الاية ٩٥، ١٠٦ من سورة المائدة.

(٢) الآية ٤٨ من سورة الرحمن.

(٣) الآية ١٨ من سورة آل عمران.

(٤) الآية ٤ من سورة الطلاق.

وأما اللازمُ للإضافة معنًى / لالفظًا، فكقبلُ وبَعْدُ، فإنّهما لازمان ٣٥٧
للإضافة، غير أنه يجوزُ قطعهمُا عنها نحو : {لله الأمرُ من قَبْلُ ومن بَعْدُ[١]}. وكذلك فَوْقَ وتَحْتَ نحو : قعدتُ من فوقُ، ومن تحتُ. وكلٌّ، وبعضٌ، وأيّ، وقُدَّامَ ووراء ـ، ومِثْلُ ومَثَلُ بمعنى واحد ـ ومَعَ، وتلقاء، وغير، وكثير من ذلك في الظروف وغيرها، وجميعُها مأخوذ من السماع، ولذلك لم يَأْتِ فيها بقياسٍ ولاضابطٍ يحصُرها، ولكن ماجاء منها على ضربين :

أحدهما : أن تكون جاريةً على أصلِ الإضافة، بمعنى أنه لايحدثُ في المضاف حكمٌ زائدٌ على ماكان لولم يُضَف، ولا في المضاف إليه كذلك؛ بل يكون كلٌّ واحدٍ منهما كالغلام وزيد في قولك : غلامُ زيدٍ، وما أشبه ذلك.

والثاني : أن يحدُثَ في المضافِ أو فى المضافِ إليه حكمٌ زائدٌ، أو اختصاصٌ بأمر يخرج به عن الاكتفاء بالتعريف الأول، كما في قبلُ وبعدُ، فإنهما إذا قُطِعا عن الإضافة بُنيا. وكإذا فإنها تَخْتَصُّ بالإضافةِ إلى الجُمَلِ، وكيوم وحين وغير، فإنها إذا أضيفت إلى غير المفرد المعرب جاز بناؤُها على تفصيلٍ، ونحو : كلا وكلتا، فإنهما لايضفان إلاَّ إلى المثنى، وما أشبه ذلك من الأحكام الزائدة.

فأما الضَّربُ الأَوَّلُ : فلم يَحْتَج إلى الكلام عليه[٢]؛ إذْ ليس فيه زائدٌ على ماذَكَروا[٣].

---

(١) الآية ٤ من سورة الروم.

(٢) الأصل : إلى الكلام عليه إذا، إذ ليس...».

(٣) الأصل : ذكروا.

وأما الثاني : فهو المُفتَقِر إلى التَّنْبِيهِ على مافيه، فَلأجْلِ ذلك خَصَّهُ بالذكر حَسَبَ ماتراه بحول الله.

وقوله : «قديأْتِ»، بحذف الياء من يأتى، كقوله تعالى : {يوم يَأْتِ لاتَكَلَّمُ نَفْسٌ إلا بإِذْنِه[1]}... الآية.

و«لَفْظًا مفردا» : يَحْتَمِلُ أن يكونَ على ظاهِرِه، فلفظًا حالٌ، ومفردًا صفةٌ، أي : مفردًا عن ذكر الإضافة. ويَحْتَمِلُ أن يكون «لفظًا» حالاً مقدَّمًا صاحبُه الضميرُ في «مفردًا»، أي : مفرداً لفظًا لا معنًى.

ثم أخذ في تفصيل الأحكام الزائدة فقال :

وَبَعْضُ مَايُضَافُ حَتمًا امْتَنَعْ
إِيلاؤُهُ اسْمًا ظاهِرًا حَيثُ وَقَعْ

كَوَحْدَ لَبَّى ودَوَالَيْ سَعْدَيْ
وَشَذَّ إِيلاءُ يَدَيْ لِلَبَّيْ

فذكر الناظمُ هنا تقسيمًا آخَرَ مختصاً بما يلزمُ الإضافةَ لفظًا ومعنًى لقوله : «حَتْمًا»، أي : على كلِّ تقدير، وتلك هى الإضافةُ اللازمةُ لفظًا ومعنًى، فيريدُ أَنَّ هذا القسمَ على ضربين :

أحدُهما : مايلزمُ فيه الإضافةُ إلى المضمرِ خاصَّةً.

والثاني : مالا يلزمُ فيه ذلك؛ بل تصحُّ إضافتُه إلى الظاهرِ والمضمَرِ.

فأما مالا يلزمُ فيه ذلك فلا كلامَ فيه نحو : حُمادى وقُصارى وكلا وكلتا، فإنّ هذه ونحوَها تُضافُ إلى الظّاهِرِ والمُضْمَرِ نحو : قُصارى زيدٍ أن يفعل كذا، وزيدٌ قصاراه أن يَفْعَلَ كذا، وكلا الرجلين قام، وكلاهما خَرَجَ، ونحوُ ذلك.

(١) الآية ١٠٥ من سورة هود. وانظر إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٢/٢٠٣.

وأما مايلزم فيه الإضافةُ إلى المضمرِ عِنْدَه، فأَتى له بِمُثُلٍ أَرْبَعةٍ :

أحدها : «وَحْدَ»، وهو من الأسماء الموضوعة موضعَ المصدرِ الواقعِ حالاً، وهو لازمٌ للإفرادِ، فلا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ، ولازمٌ للتذكير فلا يؤنَّثُ مع لزوم الإضافة إلى المضمر، فتقول : جاء زيد وَحْدَه، وجاءت هند وَحْدَها، وجاءَا وحدهما، (وجاءتا وحدهما[1]) وجاءوا وحدهم، وجِئْنَ وَحْدَهُنَّ، وما أشبَه ذلك.

أَنْشَدَ سيبويه[2] لعبد الله بن عبد الأعلى ألقُرَشِيّ :

/ وكُنْتَ إذْ كُنْتَ إلَهي وَحدَكا ٣٥٨

لم يَكُ شَيْءٌ يا إلهي قَبْلَكا

وما قاله من التزامِ هذه الإضافةِ في وَحْد صحيحٌ، وقد يُجَرَّ وَحْد أيضا، وهو مع ذلك باقٍ على حُكْمِه نحوُ : نسيجُ وحدهِ وجُحَيشُ وَحْدِه، وعُيَيْرُ وَحْدِه ، وقَرِيعُ وَحْدِه، ورَحِيلُ وَحْدِه[3].

وقال ابنُ الأعرابيِّ : يُقالُ : جَلَسَ فلانٌ وَحْدَه، وعلى وَحْدِه، وجلسا وَحْدَهما[4]، وعلى وَحْدِهما، وعلى وَحْدِهم.

وقال أبو زَيدٍ : اقتضيت كلَّ دِرْهَمٍ على وَحْدِه، أي : على حِدَتِه.

والثاني : «لبَّى»، هكذا مُثَنًّى، وهو من المصادرِ التى جاءت مثناةً لازمة الإضافة[5] إلى الضمير . تقول : لَبَّيكَ اللهمَّ لبَّيكَ (لبيك)[6]، لاشريكَ

(١) عن س.

(٢) الكتاب ٢/ ٢١٠ ، والمنصف ٢/ ٢٣٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش٢/١١.

(٣) انظر اللسان، مادة، وحد. ففيه نقولٌ جيدة عن استعمالات وَحْد.

(٤) في اللسان : وجلسا على وحديهما.

(٥) س : لازمةً للإضافة.

(٦) سقط من الأصل.

لك لَبيَّكَ. ويقال: لَبَّيهِ، ولبَّيكما، ولبيَّكم، قال[1]:

لَبيَّكُما لَبَّيكُمَا هَأَنَذَا لَديكُمَا

ولا يقال : لَبَّىْ فلانٍ، إلا شاذًا عنده، كما سَيَذكُرُ، ومعناه : إجابةً بعد إجابةً.

والثالث : «دَوَالَيْ» وهو مصدر (مُثَنَّى[2]) إلاّ أنَّه يقعُ في موضع الحال، كذا قال سيبويه وأنشد لعَبْدِ بنى الحَسْحَاس[3]:

إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بالبُرْدِ مِثْلُهُ
دَوَاليكَ حَتَّى لَيْسَ لِلبُرْدِ لابِسُ

ومعناه : مُداولةً بعد مُداولةٍ، ولا يجوزُ إضافتُه إلى الظَّاهِرِ، فلا يُقال : دَوَالَيْ زيدٍ، ولا دَوَالَيْ أخيكَ.

والرابع : «سَعْدَى» نحو : «لَبَّيكَ وسَعْدَيْكَ، والخير في يديك». وكذلك[4] لَبَّيْهِ وسَعْدَيهِ ولا يقال : سَعْدَىْ زَيدٍ، ومعناه : مساعدةً (بعد مُسَاعدةٍ[5]، و)هذه كلها مما يلزمُ الإضافةَ إلى المضمر.

وقوله : كوَحْدَ وكذا، يَشْمَلُ ماذُكِرَ وما لم يُذْكر ، وقد جاء من ذلك أسماءُ أُخَرُ كحنانَيْكَ المثنَّى تقول : حَنانَيْكَ، وسُبْحانَ اللهِ، وَحَنانَيهِ، فلا يقال حنانَىْ زيدٍ، وأنشَدَ سيبويه لِطَرَفَةَ بنِ العَبْدِ[6]:

(١) الرجز في مجالس ثعلب ١٢٩ غير منسوب، ونسب إلى أمية بن أبي الصلت في الأغانى ١٨٢/٣، وانظر الدمنهوري على متن الكافى ٩٨.
(٢) عن س.
(٣) الكتاب ٣٥٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٩/١، وخزانة الأدب ٩٩/٢ ويقول المحقق : أغفل هذا الشاهد طبعة شرح الكافية للرضى سنة ١٢٧٥.
(٤) الأصل : وكذا
(٥) سقط من س.
(٦) الكتاب ٣٤٨/١، والمقتضب ٢٢٤/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٨/١. وديوان طرفة : ١٧٢.

أبا مُنْذِرٍ أفنَيْتَ فَـاسْـتَـبْقِ بَعْـضَنَا

حَنَانَيكَ بَعْضُ الشـرِّ أَهْونُ من بَعْضِ

وقال سيبويه : «وسَمِعْنا من العَرَبِ من يقولُ : سُبْحان اللهِ، وحَنَانَيه، كأنه قال : سبحانَ اللهِ واسترحاماً[1]».

ومثلُ ذلك : هَذَا ذَيْكَ، أَيْ هذًّا بعد هَذٍّ، من الهذِّ وهو الإسراع، وأنشد سيبويه[2]:

ضَرْبًا هَذَا ذَيْكَ وطَعْنًا وَخْضًا

ومثله : حَوَالَيْكَ وحَوْلَيْكَ، وهما ظرفان.

ومنه قولُ كعبِ بن زُهَير[3]:

يَسْـعَى الوُشَـاةُ حَـوَالَيْـهـا وَقَـوْلُهُمُ

إِنَّكَ يا ابن أبي سُلْمَى لَمَـقْـتُـولُ

وقال الآخر أنشده ابن جنى[4]:

يا إِبِلي، مـاذَامُـهُ فَـتَـأْبَيْـهُ

مَـاءُ رَوَاءُ ونَصِيٌّ حَـوْلَيَـهْ

وثَمَّ أشياءُ أُخَرُ من هذا البابِ لاتُضافُ إلى الظَّاهر أصلاً، إلاّ أنَّ الناظم استثنى من ذلك لبَّيْ فقال : (وشَذَّ إيلاءُ يَدَيْ لِلَبَّيْ). فَنَشَأَ عن ذلك مسائل :

---

(١) الكتاب ٣٤٩/١.

(٢) الكتاب ٣٥٠/١، والمحتسب ٢٧٩/٢، وشرح الكافية للرضى ٣٣٠/١ والخزانة ١٠٦/٢. وانظر ديوان العجاج ٩٢.

(٣) ديوانه ١٩.

(٤) الخصائص ٣٣٢/١، ونوادر أبي زيد ٣٣١. والرجز للزفيان السعدى، شاعر إسلامي. النَّصِيّ : نبتٌ أبيضُ ناعمٌ من أفضل المرعى.

إحداها : أنّ ماذكَرَ من الأسماء لم يأتِ فيها سماعٌ بإضافةٍ إلى الظاهرِ غير ما استثنى لقوله : (وَشَذَّ) كذا في كذا، ولو كان قد سُمِعَ في غير لَبَّى، لم يقل : «وَشَذَّ إيلاءُ يَدَىْ للبَّى»، وَلأَتَى بعبارَةٍ تَشْمَلُ جَمِيعَ ماسُمِعَ فيه منها شَىْءٌ، لكنّه لم يَفْعَلْ ذلك، فَدَلَّ على اختصاصِ السَّماعِ بِلَبَّىْ.

والثانية : إشعارُه بموضع السماع في لَبَّى، وهو كونُه أضيف من الأسماء الظاهرةِ إلى لَفْظِ يَدَىْ، وإشارَتُه إلى نحو ماأَنْشَدَ سيبويه من قول الشاعر[1]:

دَعَـوتُ لما نَابَنِى مِسْـوَرًا
فَلَبَّى، فَلَبَّىْ يَدَىْ مِسْـوَرِ

وكأنه لم يُسْمَع في غير اليدَينِ أصْلاً.

ورُوِى في بعض الأحاديث عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أنه قال : «إذا دعا أحُدكم أخاه / فقال : لَبَّيك. فلا يَقُولَنَّ : لَبَّى يَدَيْكَ. ولْيَقُل: أجابَكَ اللّهُ بما تُحِبُّ[2]». وهذا مما يُشْعِرُ بأنَّ عادَةَ العَرَبِ إذا دَعَتْ[3] فأُجِيبَتْ بلبَّيكَ أن تقولَ : لَبَّىْ يَدَيْكَ، فَنَهَى عليه السلامُ عن هذا القولِ وعَوَّض منه كلامًا حَسَنًا ، ويُشْعِرُ بهذا أيضا معنى البيت المتقدِّمِ، فعلى هذا ليس بمختصٍّ بالشِّعرِ. ٣٥٩

(١) الكتاب ٣٥٢/١، وشرح الكافية للرضى ٣٢٩/١، والخزانة ٩٢/٢ وانظر اللسان : لبب، لبى، سور. وينسب البيت إلى رجلٍ من بنى أسد.
(٢) سنن أبي داود، كتاب الأدب.
(٣) س : دعيت.

والثالثة[١] : أن إضافة يَدَىْ للبَّىْ شاذٌّ، فيعطي أنه لايُقاسُ عليه، وهذا يُشْكِلُ من جِهتَيْنِ :

إحداهُما : جعلُه إيَّاه من الشاذِّ، والشاذُّ هو عنَده ماالخْتُصَّ بالشعر، أو جاء في كلام نادرٍ لم يكثُر ولم يشتَهْر في الاستعْمال. وهذا ليس كذلك لما تقدَّم آنَفا من دلالة الحديث على أنه كان مستَعْملاً عند العرب معهوداً، ولذلك نهي عنه ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ولو لم يشتهر عندهم لم يَنْهَهُم عنه، وهذه عادَتُه ـ عليه السلام ـ فيما اعتادُوه من الأقوالِ والأفعالِ المخالفةِ للشَّرْعِ.

وأيضا فإنَّ بيتَ الكتابِ يُشْعِر بذلك، فليس من الشاذِّ النادرِ؛ بل هو من الكثيرِ المسَتعْمَلِ، لكن مختصٌّ باليدين، فكان من حَقِّه أن يجعلَه قياسا في موضعه، ولايمنعَ منه ، وهذه هي الجهةُ الثانيةُ من جِهتَيِ الإشكالِ.

والجواب : أنَّ الحديثَ لانُسلِّم أنه يُشْعِرُ بكثرة ذلك، وإنما[٢] فيه دَلالةٌ على أنَّه سَمِعه أو بلَغه[٣] عمن قاله فيمكن أن تكون كلمةٌ قيلت على غير عادة، فيكون من النادر والشاذ، وإذا احتَمَلَ هذا لم يكُنْ فيه دليلٌ، وإن سُلِّم أن ذلك اعتِيدَ في الاستعمال، فلا يلزم من ذلك خروجُه عن نصاب الشاذّ ودُخولُه في القياس، لأن الشاذّ عند النحويّين على ثلاثة أقسام : شاذٌّ في الاستعمال دون القياس، وشاذٌّ على العكس، وشاذٌّ في القياس والاستعمال جميعاً، فيكون هذا من الشاذِّ في القياس دون الاستعمال كأنه لم يكثر (كثرة)[٥] توجب[٦] القياسَ عليه، وقد تقدَّم

---

(١) الأصل : والثانية.

(٢) س : فإنما.

(٣) س : وبلغه.

(٤) كذا في صلب الأصل، س. وفي هامش الأصل عن نسخة : «عمن قال ذلك فيحتمل أن..».

(٥) عن س.

(٦) الأصل : توجه.

التنبيهُ على هذه القاعدة. وإن سُلِّم أنه بَلَغَ مبلغَ القياسِ عليه في كلام العرب، فقد يقال : إن الناظم لم يعتَبِرْه حيثُ كان الحديث قد نَهَى عن استعماله، فصار القياسُ على ماسُمِع ممنوعًا شرعًا؛ ألا تراه قال : « لا[1] يَقُولَنّ لَبَّى يَدَيْكَ»، فهذا معنى المنعِ من القياسِ على ماقيل منه، وهذا من غرائبِ أحكامِ العربيَّةِ أن يُمنَعَ من القياس لمانعٍ شرعيٍّ، ولكنْ له نظائر كالمنع من تثنية أسماء الله تعالى وجمعها وتصغيرها، وإن كان قياس العربية يقتضي تثنيةَ الأسماءِ المعربات على الجُمْلة ، وكذلك تصغير الأسماء التى سُمِّى بها نَبيُّنا محمد صلى الله عليه وسلَّم تسليما ـ فإنه أعظمُ الخَلْقِ عند الله تعالى، فلايجوزُ تصغيرُ اسمهِ وإن كان لفظًا، لِعظَمِ المدلولِ ـ عليه السلام ـ والألفاظ تشرُفُ بِشَرَفِ مدلولها شَرْعًا، وهذا الموضع مما مَنَعَ الشرعُ من استعماله، وذلك يستلزمُ مَنْعَ القياسِ عليه، فمنَعَهُ الناظمُ وسمَّى ماسُمِع منه مخالفا للمشروع شاذًا، لمساواته للشاذِّ العربِّى الذى لايقاس عليه، والله أعلم.

٣٦ والرابعةُ : أنَّ هذه المسألةَ / اقتضَتْ مَنْعَ إضافةِ هذه الأسماءِ إلى الظاهرِ بإطلاق، وهو مُشكِلٌ؛ فإن كلامَ سيبويه يُشْعِر بخلافه، وذلك أنَّه حين تكلم مع يُونُسَ في زعمه أن لَبيَّك اسمٌ مفردٌ لا مثنًّى، وأن قلب ألفه مع المُضْمَرِ كقلب ألف عليك ، استدلّ على أنه ليس كذلك بأن قال : «لأنك تقول[2] : لَبَّى زيدٍ، وسَعْدى زيد[3]»، فظاهرُ هذا جوازُ مامَنَعه الناظم، ويمكن أن يكون معنى قول سيبويه : لأنك إذا أظهرت الاسم، أي في نحو:

(١) الأصل : ليقولن.

(٢) في مطبوعة الكتاب : «لأنك [لا] تقول». بزيادة لا. وسياق نصّ سيبويه يقضي بحذفها.

(٣) الكتاب ١/٣٥١.

«فَلَبَّىْ يَدَىْ مِسْوَرَ» مما جاء في الشعر أو في الكلام ندورا، لا أنه يريد أن ذلك جائزٌ في الكلام. فإذا احتملَ هذا لم يكُنْ فيه دلالةٌ على (مخالفة[1]) (ما[2]) ذكره الناظم، والله أعلم.

ويقال : أَوْليتُ الشّيءَ (الشيءَ[3]) بمعنى جعلتُه يَلِيه، أي : يقع بعده مجاورًا لَهُ، فَضَميرُ «إيلاؤُه» عائدٌ على ما يُضَافُ، وهو الاسم الأول، والاسم الظاهر هو المضاف إليه، وهو الثاني، أي : امتنع أن يلى المضافَ الظاهرُ مضافًا إليه.

وكذلك قولُه : «وشَذَّ إيلاءُ يَدَىْ لِلَبَّىْ». يريد : وَشَذَّ أَن يلى لَفظ (يَدَىْ لَفْظَ[4]) لَبَّىْ.

وألزمُوا إضافةً إلى الجُمَلْ
حيثُ وَإِذ، وإنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ
إفرادُ إذْ، وما كَإذْ معنًى كَإذْ
أَضِفْ جَوَازًا نحوُ حِين جانُبِذْ

حيثُ وإذْ في موضع نَصْبٍ على المفعولِ الأَوَّلِ لألزموا. والمفعولُ الثانى قولُه : «إضافةً إلى الجُمَلْ»، ويعني أنَّ حيثُ من ظروفِ المكان ، وإذْ المختصَّةُ بالماضي من ظروف الزمان ، التزَمتِ العربُ فيهما أن يُضافا إلى الجُمَل في اللفظ وإن كانت الجملةِ في تقدير المفردِ معنًى، ولم يُضيفُوهما إلى المفرد الذى هو الأصلُ في الإضافةِ؛ بل عَدَلُوا عن ذلك، وخَرَجُوا عن الأصل، ولذلك قالوا في «حيثُ» إنها بُنِيت لخروجها عن نظائرها بالإضافة إلى الجمل (أي[5]) : ظروف

(١) عن س.

(٢) عن الأصل.

(٣) عن س، وكان فيها : للشيء.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) عن س .

المكان سواها لايسوغُ فيها ذلك، وما ألزموا من الإضافة إلى الجمل) هنا إنما هو القياس، وإلا فقد حُكِي إضافةُ حيثُ إلى المفردِ، وأنشدوا قول الراجزِ(١):

أما تَرَى حيثُ سُهَيلٍ طالعًا

وقولَ الآخرِ(٢):

وتَطعُنُهم حَوْلَ(٣) الحُبَى بَعْدَ ضَرْبِهم

بِبِيضِ المَوَاضِي حَيثُ لَيِّ العَمَائمِ

ولكنّه شاذٌّ، فلذلك لم يعتَبِرْه الناظمُ . ولم يُقَيِّد الجملة التى يضافان إليها بكونها اسميَّةً أو فعليةً، فَدَلَّ إطلاقُه على عَدَمِ الاختصاص بإحداهما، وذلك صحيحٌ.

فأما «حَيْثُ» فتضافُ إلى الجملة الاسميَّة فتقولُ : جلست حيث زيدٌ جالسٌ، وإلى الجملةِ الفعليَّة فتقول : جلستُ حيثُ جلستَ. ومن ذلك في القرآن الكريم {وكُلاَ منها رَغَدًا حيثُ شِئْتُما(٤)}، {وكُلُوا منْها حَيْثُ شِئْتُم(٥)}، {وامضُوا حيثُ تُؤْمَرُون(٦)}. وذلك كثير.

---

(١) البيت في المفصل ٤/٩٠، وشرح الكافية للرضى ٣/١٨٣، والهمع ٣/٢٠٦، والخزانة ٧/٤ ويروى بعده :

نجمًا يُضىءُ كالشهاب لامعًا

ولايعرف قائله.

(٢) نسب في شرح العيني ٣/٣٨٧ إلى الفرزدق. والبيت في شرح المفصل لابن يعيش ٤/٩٢، وشرح الكافية للرضى ٣/١٨٣. والخزانة ٦/٥٥٣ والحُبَى : جمع حُبْوَة، وهو الثوب الذى يُحتبى به.

(٣) في شرح المفصل وشرح الكافية : حيث الحبى. وقد ذكر البغدادى هذه الرواية، وأخرى وهى : تحت الحبى.

(٤) الآية ٣٥ من سورة البقرة.

(٥) الآية ١٦١ من سورة الأعراف.

(٦) الآية ٦٥ من سورة الحجر.

وأما (إِذْ) فتضاف أيضا إلى الجملة الاسمية نحو: جئتُ إذ زيدٌ أميرٌ. ومنه قوله تعالى : {وَاذْ كُروا إِذْ أَنتُمْ قليلٌ مستَضْعَفُون في الأَرْضِ[1]}. {وَإِذْ أنتُمْ أجِنَّةٌ في بُطُون أُمَّهاتِكُم[2]}. وإلى الجملة الفعلية كان الفعلُ ماضيًا أو مضارعًا نحو : جِئْتُ إِذْ جاءَ زيدٌ. (وإذ يجيءُ زيد)[3] ومنه في القرآن : {واذكُروا إِذْ جعَلَكُم خُلَفاءَ[4]}، {وَإِذْ آتينا مُوسى الكتابَ والفُرْقانَ[5]}، {إِذْ تُصعِدُون ولاتَلْوُون على أَحَدٍ[6]}، {إِذْ تأتِيهم حيتانُهُم يومَ سَبْتِهِم / شُرَّعًا[7]}. ٣٦٥

ثم قال : «وَإِنْ يُنَوَّن يُحْتَمَلْ إِفرادُ إِذْ»، الضمير في «يُنَوَّن» راجعٌ إلى إِذْ، لأنه أقربُ مذكورٍ.

وقوله : «إفرادُ إِذْ»، أظهره والموضعُ موضعُ الضَّميرِ لأجل البيان، يعنى أَنّ إِذْ إذا نُوِّنَ، أي : لحقه تنوينٌ في آخرِهِ احتُمِلَ ـ أي : اغتُفِر واستُجِيزَ ـ إفرادُه عن الإضافة[8] فيبقى دون مضافٍ (إليه[9]) لفظاً وإن كان مرادًا معنى، وهو الجملة المذكورة.

وفي هذا الكلام إشعارٌ بجوازِ تَنْوِينِهِ، لأن ماذُكِرَ من الحكم مبنيٌّ

---

(١) الآية ٢٦ من سورة الأنفال.

(٢) الآية ٣٢ من سورة النجم.

(٣) عن س.

(٤) الآية ٦٩ من سورة الأعراف.

(٥) الآية ٥٣ من سورة البقرة.

(٦) الآية ١٥٣ من سورة آل عمران.

(٧) الآية ١٦٣ من سورة الأعراف.

(٨) س : عن الإضافة إليه.

(٩) عن س.

عليـه، وذلك نحـو قولك : قـام زيدٌ فـقمتُ أنا حـينَئـذٍ . ومنه قـوله تعـالى : {وأنتم حينئذٍ تنظرون[1]}، {ويلٌ يومئذٍ للمكذِّبين[2]} وما أشبه ذلك.

ويعنى بالإفرادِ الإفرادَ اللفظىَّ، وهو التعرِّي عن الإضافةِ، ولم يُرِدْ أيضًا الإفرادَ لفظًا ومعنًى؛ بل معنى الإضافة باقٍ، ولذلك قالوا في التنوين : إنه تنوينُ العِوَضِ، كأنه وقع عِوضًا عن[3] ذكر المضاف إليه، وهو الجملة، والذى يدلّ من كلامهِ على بقاءِ مَعْنَى الإضافةِ قولهُ : «وألزموا» كذا، لأن هذا الإفرادَ المذكورَ جائزٌ قياسا، فلو كان على غير معنى الإضافة لم يقل : وألزموا، فلابد أن يكون معنى قوله : «يُحْتَمَل إفرادُإذْ» الإفرادُ اللفظىُّ خاصّةً، فيبقى معنى الإضافةِ إلى الجُمَل غيرَ زائلٍ، ولذلك كان قولك : قام زيدٌ فقمتُ حينئذٍ، معناه : حين قام زيدٌ. وكذلك قـوله : {وأنتُمْ حينَئِذٍ} أي : حين إذْ بلغتِ الحلقومَ، وكلُّ ما جاء من ذلك فعلى هذا السَّبِيلِ.

ثم قال : وما كإذْ معنًى كإذْ؛ يعنى أنَّ هذا الحكم المذكور، وهو الإضافةُ إلى الجُمَلِ ليس بمختصٍّ بإذْ وحدها من ظروف الزمان؛ بل الحكمُ منسَحِبٌ على غيرها، لكن بشرط أن يكون بمعناها، وهو الزمان الماضى المبهم (⁽⁴⁻ فكلُّ ظرفٍ زمانىٍّ كان مدلولُه الزمان الماضى المبَهَم⁻ ⁴⁾) الذى ليس بمعدودٍ كأسبوع، ولا محدودٍ كأمس، وإنما تَقَيَّد بالإبهام، لأنّ إذْ كذلك هى للزمان الماضى غير المعدُودِ ولا المحدُودِ، وهو مْثلُ مامَثَّل به في قوله : «حِين جاء»، فحين مشتملٌ على معنى إذْ، لأنَّه تضمَّن الوصفين، وهما كونه للماضى غير المعدود ولا المحدود، ولذلك

(1) الآية ٨٤ من سورة الواقعة.

(2) الآية ١٥ من سورة المرسلات.

(3) س : من.

(4) عن س.

تقع إذْ في موضعه فتقول : نُبِذَ زيدٌ إذْ جاء، كما تقول : نُبِذَ حين جاء، فلو كان معدودًا أو محدودًا كالأسبوع وأسماء الشهور والأيام وأمسِ، ونحو ذلك، لم يُضَفْ إلى الجُمَل لمخالفةِ معنى إذْ، بخلاف يومٍ، ووقتٍ، وزمانٍ، ونهارٍ، وليل، وصباحٍ، ومساءٍ، وغداةَ وعَشِيَّةَ، لأنها غير مختصة، فجميعها وما كان نحوها ينسحبُ عليها حكم إذْ، فتضافُ إلى الجُمَل مطلقًا، كانت اسميةً أو فعليَّةً، فتقول : قمتُ يوم قام زيد، ويوم زيد قائم، وقمتُ حين قام زيد، وحين زيدٌ قائم، وقمتُ وقتَ قام زيد، ووقتَ زيدٌ قائم، وكذلك سائرُها، وحكِي من كلامِهم : جئتُكَ زمنَ الحجاجُ أميرٌ.

وأنشد الأصمعي عن ابن مَرْثَدٍ[1]:

أَزْمَــانَ عَــيْنَاءُ سُــرُورُ المَسْــرُورْ
عَــيْنَاءُ حَــوْراءُ من العِينِ الحِــيــرْ

وقال الأعشى ميمونٌ[2]:

أَنْــجَــبَ أَيَّــامَ والــداهُ بِـــه
إِذْ نَــجَــلاَهُ فَنِعْمَ مَــانَجَـــلاَ

قالوا معناه : أيام احتاج أبوه إلى عَوْنِهِ، (كما تقول[3]) : أنا باللهِ ثُمَّ بِكَ. وقال الرَّاعِي[4]:/ ٣٦٦

(١) هو منظور بن مرثد. والبيت في النوادر لأبي زيد ٥٧١، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٤، والمنصف ٢٨٨/١ ـ ٢٨٩، ونتائج الفكر للسهيلي ١٤٩.

(٢) ديوانه. والمحتسب ١٥٢/١.

(٣) سقط من س.

(٤) ديوانه ٢٤. والكتاب ١١١/١، واللسان : هيج، أخا.

لَيَالِيَ سُعْدَى لَوْ تَرَاءَتْ لراهبٍ

بِدَوْمَةَ تَجْرُ عَنْدَه وَحَجيجُ

قَلى دِينَه واهتاجَ للشَّوقِ إنَّها

على الشَّوق إخوانَ العَزَاءِ هَيُوجُ

والبيت الثانى أنشده سيبويه، وهو في الكتاب منسوبٌ لأبى ذُؤَيبٍ.

قال السيرافي : وإنّما هو للراعى، ويَحْتَملُ أن يكون هذا على إضمار (كان[١])، كما قدَّر سيبويه في قول الرَّاعِي أيضًا [٢]:

أزمانَ قَوْمِي والجماعةُ كالَّذِي

مَنَع الرِّحالة أن تَمِيل مَمِيلا

تقديره عنده : أزمان كان قومي كذا.

ومن إضافَتِه إلى الجملةِ الفعليَّة قولُ الشاعرِ، أنشده سيبويه[٣]:

على حين أَلْهَى الناسَ جُلُّ أُمورِهِمْ

فَنَدْلاً زريقُ المالَ نَدْلَ الثعالبِ

وقال امرؤ القيس[٤]:

كأنِّى غداةَ البينِ يَوْمَ تَحَمَّلُوا

لدى سَمُراتِ الحيِّ ناقِفُ حَنْظَلِ

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) الكتاب ٣٠٥/١، وشرح الكافية للرضى ٥٢٤/١، والخزانة ١٤٥/٣ وديوانه ٢٣٤.

(٣) الكتاب ١١٥/١ ـ ١١٦، والكامل للمبرد ١٨٤/١، والأصول ١٦٧/١، والخصائص ١٢٠/١، وفرحة الأديب ٨٨. وقد نسب في الكامل إلى أعشى همدان، وفي الإصابة إلى أبي الأسود الدؤلى. وذكر العينى ٤٦/٣ أنه ينسب للأحوص.

(٤) ديوانه ٩. والبيت في الخزانة ٣٧٦/٤ عرضاً.

وقال الفرزدق(١):

غَـــداةَ أَحَلَّتْ لابن أصـــرم طعنَةٌ
حُـصَين عَـبـيطاتِ السَّـدائِفِ والخـمـرُ

وقال علقمةُ بن عَبَدَةَ(٢):

طحـــابك قلبٌ في الحـســانِ طروبُ
بُعَـيدَ الشـبابِ عَـصْرَ حـانَ مَـشِـيبُ

وقال النابغة الذبياني(٣):

على حينَ عـاتبتُ المَشِـيبَ على الصِّـبا
وقلت : أَلَـمَّـا أصْحُ والشــيبُ وازعُ

ولما كانت إضافةُ هذه الظروفِ التى هى بمعنى إذْ إلى الجُمَل غيرَ لازمة، كما كانت لازمةً في إذْ وقد أحالَ في ذلك الحكمِ على إذْ بقوله : «وما كإذ معنًى كإذ»، يريدُ وما كان بمعنى إذ فهو مثل إذ في الحكم ـ خاف أن يُتَوهَّمَ اللزومُ، فحرَّرَ ذلك بقوله : «أَضِفْ جَوازًا»، إذْ لو لم يَقُلْ ذلك لفُهِم له أنّ يومَ وحينَ وزمانَ ووقتَ ونحوها تلزمُ إضافتها إلى الجمل، (٤) فرفعَ هذا الفهمَ تقييدُه بقوله : «أَضِفْ جوازًا»، أي : ليس إضافتها إلى الجمل(٤)) بلازمةٍ لزومَها في إذْ؛ بل يجوزُ أن تُضافَ إلى المفردِ نحوُ : سرتُ يومَ(٥) الجمعة. وقولـه : «كأنِّي غداةَ

(١) ديوانه ٢٥٤. والجمل للزجاجي ٢٠٤، والإنصاف ٧٠، وشرح المفصل ٣٢/١، ٧٠/٨.

(٢) ديوانه ٣٣. وأمالي ابن الشجري ٢٦٧/٢.

(٣) ديوانه ٣٢، والكتاب ٣٣٠/٢، والمنصف ٥٨/١، وشرح الكافية للرضى ١٨٠/٣، ٢٠٧. والخزانه ٥٥٠/٦.

(٤) سقط من س.

(٥) س : نحو الجمعة.

البَيْنِ»، وقوله تعالى : {وَلَاتَ حِينَ مناصٍ[1]}. ونحو ذلك، وهو الأصل أن الإضافة إنما تكونُ إلى المفردِ لا إلى الجملة، وأيضا فليست بلازمةٍ للإضافة مطلقًا؛ بل هى كسائر الأسماء تضافُ تارةً وتُفْرَدُ أخرى، بحسب مقاصد الاستعمال، نحو : سرت يومًا، وقعدت ساعةً ، وسرت عشيةً. وقال تعالى : {ولاَ تَطْرُدِ الذين يدعُونَ رَبَّهم بالغَدَاةِ والعَشِيِّ[2]}. {وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فيها بُكْرَةً وَعشيًّا[3]}. وذلك شهير، فَصَحَّ أن يحكم بجوازِ الإضافةِ التى ذكر الناظمُ ، لَعَدمِ الإضافةِ الشائع فيها جملةً، أو الإضافةِ إلى المفرد الذى هو الأصلُ.

وإنما صَحَّت الإضافةُ إلى الجُمَلِ في هذه الظروفِ المذكورةِ حَمْلاً على إِذْ التى هى الأصلُ في تلك الإضافة، لأنها فيها لازمةٌ، فَحُمِلَ عليها غيرُها لاجتماعهما في المعنى، فتكون إذًا إضافةُ يوم وحين (ووقت[4]) ونحوها إلي الجُمَل فرعًا عن إضافة إِذْ إليها، وإضافة إِذْ إلى الجمل ([5] فرعٌ عن الإضافة إلى المفرد، إذ هى الأصل، فإضافة يوم وحين ونحوهما إلى الجمل[5]) في الدرجة الثالثة. وفي كلام الناظمِ إشعارٌ بفرعيَّةِ هذه الإضافةِ في يومٍ وحينٍ ونحوهما، لأنَّه لما بيَّن حُكْم إِذْ أحال في حكم ماهو[6] بمعناها عليها، فكأنها فرعٌ بالشَّبَهِ بإِذْ في أداءِ معناها المذكور أوَّلاً.

وقوله : «حِينَ جا نُبِذْ»، مثالٌ مما يَجْرِى مَجْرى إِذْ. ويقال: جاء يجىء، وهو

---

(١) الآية ٣ من سورة ص.
(٢) الآية ٥٢ من سورة الأنعام.
(٣) الآية ٦٢ من سورة مريم.
(٤) سقط من س.
(٥) سقط من الأصل.
(٦) س : هى.

الأصل، وبعضُ العربِ[1] يقول : جايَجِي، وسا يَسُو، من غير همْزٍ[2]، كأنه حذفه / تخفيفًا، وذلك نادر، فعليه جاء لفظُ الناظمِ، وله من هذا كثيرٌ في ٣٦٧ نَظْمِه للضرورة.

والنَّبْذُ : الإلقاء من اليَدِ، وقد يكون (ذلك[3]) حقيقةً نحو : نَبَذْتُ الثوبَ والخاتَمَ، وقد يكون مجازًا نحو : نبذت فلانًا : إذا طردتَه وأبعدتَه عنك. وهذا منه، أي : حين جاء طُرِدَ وأُبعِدَ.

وفي كلامه[4] بعْدُ نظرٌ من أوجُهٍ أربعةٍ :

أحدها : أنه أطلقَ القولَ في إضافة إذْ إلى الجُمَل، وليس على إطلاقه، وذلك أنَّ الجملة الابتدائيةَ الواقعةَ بعد إذ إمَّا أن يكون خبر المبتدأ فيها اسمًا أو فعلا، فإن كان اسمًا فالقولُ ماقالَ، وإن كان فعلاً فإمَّا أن يكون مضارعًا أو ماضيًا، فإن كان مضارعًا أو ماضيًا، فإن كان مضارعًا : جاز أيضا وصحَّ كلامه فيه، فتقول : جئتك إذْ زيدٌ يقومُ، كما تقول : جئتك إذ يقومُ زيدٌ ، وإن كان ماضيًا : فالنحويّون يستقبحون نحوَ جئت إذ زيدٌ قامَ؛ قال السيرافي : ويقبُح التقديمُ. يعنى تقديمَ الاسمِ مع الماضى لا يقولون : جئتك إذ زيدٌ قام، إلا مُسْتَكْرَهًا. وعلَّل ذلك بأنَّ إذْ للماضى، فاختاروا مايلاؤه إيَّاها للمطابقة بينهما.

قال ابن مالك في الشرح : مدلول إذْ وقام من الزمان واحد، وقد

---

(١) الكتاب ٣/٥٥٦.

(٢) الأصل : من غيرهم.

(٣) سقط من س.

(٤) في صلب الأصل : وفي قوله. والمثبت عن الهامش، س.

اجتمعا في كلامٍ[1] فلم يحسُنِ الفصلُ بينهما بخلاف ماسواه، فإنَّ الذى بعد إِذْ في جَمِيعه غيرُ موافقٍ لها في مدلولها، فاستوى اتِّصالُها وانفصالُها عنه. وكذلك نقولُ : الجملُة الابتدائية الواقعةُ بعد حيثُ إمَّا أن يكون خبر المبتدأ فيها اسماً أو فعلا، فإن كان اسمًا صحَّ ماقال، وإن كان فعلاً كان قبيحًا كان الفعلُ مضارعًا أو ماضيًا، كما يَقْبُح بعد إِذْ، نَصَّ على ذلك سيبويه، كما نَصَّ على ماتقدَّم في إِذْ، لأن حيثُ تَجرِى في هذا المعنى مجرى إِذْ وَهَلْ ونحوِهما.

وإذا ثَبَتَ هذا لم يصحَّ ماذكر من الإطلاق.

والثانى : أَنَّه جعلَ هذه الإضافةَ إلى الجملةِ مطلقةً، وليس كذلك؛ بل الإضافةُ في جميع ماتقدَّم على وجهين : إضافةٌ إلى نفسِ الجملةِ كما قال، وذلك إذا كانت الجملة المضافُ إليها اسميةً من مبتدأٍ وخبرٍ نحو : جئت زمن الحجاجُ أميرٌ، وإضافةٌ إلى الفعل لا إلى الجملةِ نفسِها، وذلك إذا كانت الجملةُ فِعْلِيَّةً.

فإذا قلتَ : جئتُ يومَ قام زيد، فليست الإضافة فيه إلى نفس الجملة؛ بل إلى جزئها الذى هو الفعل، وكأنَّ الإضافَةَ هنا إنما جازت لدلالة الفعلِ على مَصْدَرِه، فكأنَّ الإضافة إلى المصدر. وَأَمَّا أن يُقال : إن الإضافة إلى نفسِ الجملة، كما كان ذلك في الاسمية، فلا يَصحُّ والدليلُ على هذه الدعوى بناؤُهم المضافَ إلى الماضِى دون المضارعِ في الأمرِ العامِّ، فإن البناءَ مع الماضى جائزٌ بإطلاقٍ كثيرٍ في السماع، بخلاف البناء مع المضارع، فإنه غيرُ موجودٍ أو هُو قليلٌ، فتفريقُ العَرَب بين الموضعين دليلٌ على أنَّ الإضافة للفعلين، ولو كانت إضافةً إلى الجملة من حيثُ هى جملةٌ لتساوى الأمران، فَجَعْلُ الناظمِ كلا الضربَينِ من الإضافةِ إلى الجُمَلِ فيه ماتَرىَ.

---

(١) في صلب الأصل : مكانه. والمثبت عن الهامش، س.

والثالث : أنَّه قَدَّم لإِذْ من الحكم أمرين[1] : الإضافةَ إلى الجمل، والإفراد / عن الإضافة لفظًا وتعويضَ التنوين. ثم قال : وما كإذ معنًى ٣٦٨
كإِذْ»، يعنى أنَّ ماكان مثلَها في المعنى فهو مثلُها في الحكم مطلقًا، فاقتضى أَنَّ ماكان مثلَها في المعنى يَضافُ إلى الجملِ، وذلك صحيحٌ، ويُفْرَد عن الإضافة فيعوَّضُ منها التنوين، وذلك فاسدٌ؛ لأنَّ العَرَب لم تفعل ذلك إلاّ في إذْ خاصّةً.

لايقال : إنّ قوله «أَضِفْ جوازًا» عَيَّن المرادَ، وأَنَّ المَقْصُودَ في الإحالة على حكم إِذْ الإضافةُ المذكورةُ خاصَّةً، وإذا كان كذلك فلا اعتراضَ، لأنا نقول : ذلك غير متعيَّن، لأنّه قد قال : «أَضِفْ جوازًا» فقيدَّ الإضافةَ بكونها جائزةً لا واجبةً؛ إِذْ كانت واجبةً في إِذْ، فظهر أنّ المقصودَ تحريرُ وَجْهِ الحكم بالإضافة، وهو كونهُا على الجوازِ. وإذا أمكن أن يكون المقصودُ هذا، فمن أين يتعيَّنُ أن ذلك في الإضافة لا في الإفراد وتعويض التنوين؟ وعلى هذا التقرير يلزمُ حكمٌ آخر، وهو البناءُ، لأنه لما قال : «وما كإِذْ معنًى كإِذْ»، ولم يُعَيِّن وجهًا من الوجوه، وَجَبَ حملُه على جميع الأحكام اللاحقة لإِذْ، ومن جملتها البناءُ، فيتعيَّنُ دخولُ حكمه فيما كان مثلها من الظروف، والظروفُ التى في معنى إِذْ لا يلزم فيها البناءُ، فبان بهذا أَنَّ كلامه مُشْكِلٌ.

والرابع في قوله : «وإن يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ إفرادُ إِذْ»، وهو أنه بنى إفرادها عن الإضافة على تنوينها على حَدِّ بناءِ المُسَبَّبِ عن السبب، أي : إِنْ نُوِّنت ساغ إفرادُها. وهذا عكسُ ماعليه الحكمُ، إِذِ الإضافةُ لم تسقط

---

(١) س : أمران.

بسبب التنوين، بل الإضافة هى الساقطة أوَّلاً، ثم أُتِى بالتنوين عَوِضًا مما سقط، ولذلك سُمِّى تنوينَ العِوَض، وإذا كان كذلك لم تَصلُحْ تلك العبارةُ أن يُؤتى بها، لأنّها تُفْهِم عكسَ المراد.

والجواب عن الأول أنْ يُقال : أمّا حيثُ فإنه أطلق هنا وقَيَّد في باب الاشتغال فَبيَّن أنّ حيثُما لايليها الاسمُ بعده الفِعْلُ إلا على إضمار، فَتَبَيَّن أنها لايقع بعدها اسمٌ يليه فِعْلٌ، وحيثُ قد تجرى مجرى حيثما في هذا الحكم حَسَبَ ماتقدّم، إذْ يدخُلها معنى الجزاء وإن لم يُجزَمْ بها دون «ما» عند البصريين، ففيما تقدَّم إشارةٌ إلى هذا المعنى، فصار الإطلاقُ هنا مقيَّدًا، وهذا[1] تَلْفِيقٌ. وأما إذْ فلا أجدُ الآن فيها جوابًا.

وعن الثاني : أنّ ماقيل من التفرقة بين الجملتين لاينهض من وجهين :

أحدهما : أن يمنع الفرقُ ابتداءً، إذِ البناء والإعراب ـ على الجملة ـ جائزان في حال الإضافة إلى الماضى والمضارع على رأى الناظم، كما أنهما جائزان عنده في حال الإضافة إلى الجملة الاسميّة، كان أوّلُ الجزأين مبنياً أو معربًا. وإذا كان كذلك لم يكن الفرق مُعتبرًا ولا معتداً به، فكان[2] في حكم الساقط.

والثاني : إذا سلِّم الفرق فإنما ذلك اعتبارٌ لفظى مع أنّ الإضافة في الحقيقة للجملة لا للفعل وحده، وانما جازت الإضافة إلى الجملة مطلقًا لتقديرها بالمفرد، فقولك : يومَ قام أو يقومُ زيد، في تقدير : يوم قيامِ زيد /. وقولك : زمانَ الحجاجُ أميرٌ، في تقدير : إمارةِ الحجّاج. وإنما ٣٦٩

(١) الأصل : وذلك.

(٢) الأصل : فصار.

الإعراب والبناء باعتبارين، كما سَيُذكر إن شاء الله.

وعن الثالث : أنه لما كان يدخُل عليه الأمران المعتَرضُ بهما، وأمرٌ آخرُ وهو لزومُ الإضافة، أتى بما يُحَرِّرُ عبارتَه، فأخبر أنَّ مراده بالإحالة على أحكام إذْ إنما هى الإضافة، لكن على الجواز فقال : «أضف جوازًا»، وأنَّ البناء أيضًا على الجواز فقال : «وابن أَوَ اعرِبْ». والذى يُعَيِّن هذا المراد أن قوله : «أَضِيفْ جوازا» وما عُطِف عليه من قوله : «وابن أَوَ اعرِب» جملتان مُبَيِّنتان للحكم المتقدِّم، وكأنهما مُبْدَلَتان[1] معنًى من قوله : «كإذْ»، والتقدير : وما كإذ معنًى يشابه إذْ في الحكم فَيُضاف إلى الجمل لكن جوازًا ويُبْنى جوازًا. وإذا كانتا على حكم البدل لم يمكن إلاّ أن يُحَمَل الكلامُ الأوَّلُ على ماقُيّد به ثانيًا. فعلى هذا يكون البيتُ بعده ومايليه تفسيرًا لما تَضَمَّنه قوله : «وما كإذْ معنًى كإذْ». أو يكون قوله : «أضِف جوازًا» وحده هو المفسِّر لقوله : كإذ، وما ذكر بعدُ من حكم البناءِ والإعرابِ كلام مستأنَفٌ، وعليه يَدُلُّ قوله : «وما كإذْ قد أُجْريا»، أي : ابن أو أعرب ماحُكِمَ له بحكم إذْ في الإضافة وحدها. وهذا هو الأظهرُ. وعلى كلا الوجهين لايبقى لإفراد يوم وحين ونحوهما عن الإضافة مدخَلٌ، وهو ما أَرَدْنا.

وعن الرابع : أنّه لايَتَعيَّن من كلامه ترتيبُ الإضافةِ[2] على وُجُودِ التنوين، بل إنما يظهر منه أنّ احتمال الإفرادِ مَبْنِيٌّ على التنوين، واحتمالُ الإفرادِ غيرُ الإفراد، وكأنّه عبارةٌ عن استعمالها (مفردةً[3])، ولاشَكَّ أنَّ استعمالها مفردةً لايكونُ إلا بعد التنوين، والتنوين لايكونُ[4] إلا بعد إسقاطِ المضافِ إليه، وهو

---

(١) الأصل : مبتدآن

(٢) كذا، وصواب العبارة أن يقال : «ترتيب الإفراد عن الإضافة» : وراجع الاعتراض الرابع.

(٣) سقط من س.

(٤) الأصل : لايصحّ.

معنى الإفرادِ، فإذًا الإفرادُ سابقٌ في القياس والتقديرِ على التنوين، والتنوين سابقٌ على استعمال إِذْ مفردةً، وهذا في نفسه صحيحٌ، فلا إشكالَ. (والله أعلم[١]).

وابن أَوَ اعربْ ما كَإِذْ قَدْ أُجرِيا
واختَرْ بنا مَتْلُوٍّ فِعْلٍ بُنِيا
وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا
أَعْرِبْ، وَمَن بَنَى فلن يُفَنَّدا

يعنى أنَّ ما أُجرِى مُجَرى «إِذْ» من الظروف فأُضيفَ إلى الجمل يجوزُ فيه الإعرابُ والبناءُ مطلقًا، كان الذى يليه من أجزاء الجملة معربًا أو مبنيًا، لكن في الموضع الذى أُجرِى فيه الظرفُ مُجرى إِذْ، فلذلك قال: «ماكإِذْ قد أُجرِيا»، أي إِنّ هذا التخيير إنما يكون إذا أُضيف إلى الجمل، ففي حال إِضافته إلى المفردات لايكونُ ذلك فيه. وهكذا الحكمُ إذا قلت: عجبتُ من يومِ قُدومِ زيدٍ، ومنْ حينِ القيام، ومن يومِك، ومن وقتِ طلوع الشمس. وما أشبه ذلك؛ إذ لا مُوجِبَ هنا للبناء، وإنما يحضُرُ[٢] الموجبُ عند الإضافة إلى الجمل، كما قال. وأطلق القول بجواز الوجهين على الجملة، فلم يُقيِّده بأمرٍ، ولا فَصَّل الحكم بحسب الجمل، وإنما فَصّل في[٣] الاختيار بين الوجهين الجائزين، فذكر أنه لايخلو أن يكون الظرفُ قد وَلِى فعلاً مبينًا أَوْلا، فإن كان كذلك فالمختارُ بناءُ ذلك الظرفِ، فتقول: أعجبنى / يومَ قام زيدٌ، وانتظرته من حينَ طلعتِ الشمس إلى زمَنَ ٣٧٠

(١) عن الأصل.
(٢) في: يخص.
(٣) في الأصل: بالاختيار.

غَرَبت.

ومنه قول النابغة(١):

على حينَ عـاتبتُ المشـيبَ على الصِّـبـا
وقلتُ : أَلَمَّـــا أَصْحُ والشـــيب وازع

وأنشد سيبويه (٢):

عـلـى حـينَ أَلـهـى الـنـاسَ جُـلُّ أمــــورهِـمْ
فَنَدلاً ــ زُرَيقُ ــ المالَ نَدْلَ الثـــعـــالبِ

وتقول على غير المختار ــ وهو الإعرابُ ــ : أعجبنى يومُ قام زيدٌ، وانتظرته من حينِ طلعتِ الشـمسُ إلى وقتِ غَـرَبت. ورُوِيَ البَـيتان بالوجـهين : علـى حينِ عاتبتُ المشيبَ، وعلى حينِ أَلهى الناسَ جلُّ أمورهم.

وإن كان الظرفُ لمَ يلِ فعلاً مبنياً فليس البناءُ بمختـارٍ، وذلك إذا ولى فعلاً معربًا ــ وهو المضـارع ــ أو اسمًا مبتدأً، بل الإعراب هـو المختـار، وذلك قـوله : «وقبلَ فِعْلٍ مُعَربٍ أو مبتدا أَعرِبْ»، فتقولُ : أقوم من حينِ تقومُ، وأكرمُك في يومِ تقـومُ. وفـي القـرآن قـال الله : {هذا يومُ ينفعُ الصَّـادقين صـدقُـهم(٣)}، فـــي قـــراءة غيـر نافعٍ، وكذلك : {يومُ لاتملكُ نفسٌ لنفسٍ شيـئًا(٤)} في قـراءة ابن

(١) ديوانه ٣٢. وهو من شواهد الكتاب ٢/ ٣٣٠، والمنصف ١/٥٨، وأمالي الشجرى ١/٤٦، ٢/١٣٢، ٢٦٤، وشـرح المفـصل لابن يـعيش ٣/١٦، ٨١، ٤/٩١، ٨/١٣٦.، والإنصـاف ٢٩٢، والمغنى ٥١٧، والرضىّ على الكافية ٣/ ١٨٠، ٣٠٧، والخزانة ٦/ ٥٥٠، وشرح أبيات المغنى ٧/١٢٣.

(٢) الكتاب ١/١١٦. وقد نسب البيت إلى الأحوص، وأعشى همدان، ورجل من الأنصار. وهو من شواهد الخصائص ١/ ١٢٠، والإنصاف ٢٩٣، والتصريح ١/٣٣. وفي فرحة الأديب ٨٨، والعيني ٣/٤٦، ٥٢٣، واللسـان، مـادة : ندل . والندل : نقل الشيء من مكانه لآخر. وزريق : بطن من الخزرج. انظر فرحة الأديب.

(٣) الآية ١١٩ من سورة المائدة. وانظر الإقناع لابن الباذش ٦٣٧.

(٤) الآية ١٩ من سورة الانفطار، وانظر الاقناع لابن الباذش ٨٠٦.

كثير وأبي عمرو. وتقول : جئتك في حينِ زيدٌ قائم، وهذا حينُ زيدٌ قائم. وقال قيسُ بن الخطيم[1]:

وعـــهـــدِي بـهـــا أيامَ نـحنُ على مِنًى

وأحـــسِنْ بـهـــا عـــذراءَ ذاتَ ذوائبِ

وأما غيرُ المختار فهو الذى قال فيه : «ومن بَنَى فلن يُفَنَّدا» ، يعنى أن من قال بجواز البناء إذا كان الظرف قبل فعل مُعْربٍ أو قبل مبتدأ، فقولُه صحيح جارٍ على كلام العرب، فقد نُقِل عنها البناء هنا، فمن شواهد البناء قبلَ المضارع قراءةُ نافع : {هذا يومَ ينفعُ الصادقين صدقُهم[2]}، بنصب اليوم والإشارة إلى اليوم، فلا يكن ظرفًا، بدليل القراءة الأخرى، والجمع بين معانى القرآن هو الأحقُّ. وقرأ ابنُ عامرٍ ونافعٍ وقراءُ الكوفة : {يومَ لاتملك نفسٌ لنفس شيئًا}، بالفتح ، والمعنى في القراءتين واحد، لأن {يوم لاتملك} تفسير لـ {يومُ الدين[3]}، فكأنه قال : هو يومُ كذا. ولايقدّر فيه : أعنِي {يوم لاتملك}، قال المؤلف : «لأنّ تقدير «أعنى» لايَصْلُح إلا بعد مالا يدلّ على المسمّى دلالة تعيين، ويوم الدين دال عليه دلالة تعيين، فتقدير «أعنى» غير صالح معه[4]». وأنشد في الشرح[5]:

إذا قلت : هذا حينَ أسلُو يَهِـيـجنى

نسيمُ الصَّبا من حيثُ يطلع الفجر

(١) ديوانه ٣٦. وفيه رواية أخرى لصدر البيت، وهي : ولم أرَها إلاّ ثلاثًا على منًى

(٢) انظر الاقناع لابن الباذش ٦٣٧.

(٣) من الآية ١٨ من سورة الانفطار.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ١٧٨.

(٥) ن. م والورقة. والبيت لأبى صخر الهذلي، انظر شرح السكرى ٩٥٧، وهو من شواهد المغنَى ٥١٨، وفي شرح أبيات المغنى للبغدادى ١٢٥/٧.

ومن شواهد البناءِ مع الجملة الاسمية ما أنشده في الشرح من قوله(١):

تذكَّــــر مـــــا تذكَّـــــر من سُلَيْـــــمِى
على حينَ التـــــراجعُ غـــــيـــــر دانِ

وأنشدِ قول الآخر(٢):

ألم تعلمى - ياعـــمـــرَكِ الله - أننى
كـــــــريمٌ على حينَ الكرامُ قليلُ

وله أبياتٌ أُخَر لم أُقَيِّدها. وأنشدَ سيبويه لِلَبِيد(٣):

على حين من تَلْبَث عليــــه ذَنُوبُهُ
يَرِثْ شِـــــرْبُهُ إِذْ في المقـــــام تَدَابُرُ

وهو مُقيَّد بالوجهين.

والتَّفنيدُ : اللومُ وتضعيفُ الرأي، وأصله من الفَنَدِ، وهو ضعفُ الرأى من الهَرَمِ. ويُقال : أفندَ في كلامه : إذا أخطأ. وأفندته : إذا خَطَّأْتَه.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ١٧٨. وهو من شواهد التصريح ٤٢/٢، والهمع ٢٣٠/٣، والأشمونى ٢٥٧/٢، وفي العيني ٤١٢/٣. وقائله مجهول.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ١٧٦، والبيت من شواهد المغنى ٥١٨، وهو لبشر بن هذيل الفزارى، رُوِى ذلك عن الأحول. انظر شرح أبيات المغنى للبغدادى ١٢٦/٧.

(٣) الكتاب ٧٥/٣. وهو من شواهد الإنصاف ٢٩١، والرضى على الكافية ١٠١/٤، والهمع ٣٣٤/٤، وفي الخزانة ٦١/٩. وديوان لبيد ٢١٧، ورواية عجزه فيه :

يجد فقدها وفي الذناب تداثر

ونبه في التحقيق على الرواية التى هنا. وقبل البيت :

فزُدت معدًا والعباد وطيئًا وكلبا كما زيد الخماس البواكر

واللبث والريث : البطء. والذَّنوب : الدلو العظيمة. والتداثر : التزاحم والتكاثر. والذود : الطرد. والعباد : قبائل شتى. والخماس - بالكسر - : الإبل التى لاتشرب أربعة أيام. والبواكر : التى تبكر غداة الخميس.

يقول : ذُدتُ عنك في ذلك الوقت، وإنما هذا مثل، أراد الألسُن التى كثرت عليه.

ثم هنا مسائلُ :

إحداها : أنَّ قوله : «ومن بَنَى فلن يُفَنَّدا»، معناه : من قال بجواز البناءِ فيما يليه المضارعُ أو المبتدأ، فقولُه غيرُ خطأٍ. وهذه إشارة إلى الخلاف الواقع في المسألة، وذلك أن ماذكره هنا هو مذهب / الكوفيِّين، ٣٧١
ومال إليه بعض البصريين كالسيرافى، أعنى إلى جواز البناء مع المضارع، والكوفيُّون يقولون ذلك معه ومع المبتدأ. ورأىُ البصريين عدمُ الجواز في ذلك كلِّه[1]، بناءً على عدمِ السماع الذى يُقاسُ على مثله، فإن ماذكر من الأبيات محتملٌ لغير البناءِ، وما في الشعر نادرٌ محفوظ، وأكثره لم يقع عليه القدماء مع شدَّةِ بحثهم. وأيضًا فإن الإضافة إلى المبنى مؤثرة في غير هذا البابِ جوازَ البناء، نحو قوله تعالى : {إنه لحقٌّ مثلَ ما أنكم تنطقون[2]}، على قراءة نصب (مثل). وأنشدوا[3]:

لم يَمْنَعِ الشُّرْبَ منها غَيْرَ أن نَطَقَت
حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أو قالِ

فكذلك تُؤَثِّر هنا ، وأما الإضافة إلى المعرب فلم نجدها تُؤَثِّر البناء. وأما ابن مالك فلم ينهض عنده هذا، بل ذكر الشواهد المذكورة ورَجَّحها بما ذكر. وأيضا إذا كانت الجمل في نحو «على حينَ التراجعُ غيردان» مصدرة بمعربات إعرابًا أصلياً، وقد جاءت

---

(١) انظر المساعد ٢/٣٥٦.

(٢) الآية ٢٣ من سورة الذاريات. وهى قراءة في السبعة، انظر الإقناع ٧٧٢.

(٣) لأبى قيس بن الأسلت. والبيت من شواهد الكتاب ٢/٣٢٩، وأمالى الشجرى ١/٤٦، ٢/٢٦٤، والإنصاف ٢٨٧، وابن يعيش ٣/٨٠، ٨/١٣٥، والمغنى ١٥٩، ٥١٧، والرضىّ على الكافية ٢/١٢٧، ٣/١٧٥، ١٨١، وفي الخزانة ٣/٤٠٧، ٦/٥٣٢، ٥٥٢، واللسان، مادة : وقل.
والأوقال : جمع وقل ـ بفتح فسكون ـ وهو ثمر الدَّوم.

على[1] حالٍ لم يُضطرَّ لمثلها، بل توازى مجيئها في الاختيار؛ إذ كان يُمكن الشاعرَ أن يجرَّها وقد بُنيت الظروفُ معها، فَلأن تُبنى مع المضارع الذى ليس إعرابُه إعرابًا أصليًا، بل هو بالشَّبَه، أحقُّ وأولى؛ ولذلك جعله السيرافي من الإضافة إلى غير المتمكن، إذ المضارع غير متمكّن باعتبار أنه غير مُعَربٍ في الأصل. وأيضًا فقال ابن مالك في الشرح : «سببُ بناء المضافِ إلى جملةٍ مصدرة بفعل مبنىٍّ إمَّا قصد المشاكلة، وإمّا غير ذلك، فلايجوز أن يكون الأول[2] لأمرين، أحدهما : أن البناء قد ثبت مع تصدير الجملة المضاف إليها باسم معرب، ولا مشاكلة، فليس[3] لقصدها. والثانى : أن المضاف إلى جملة مصدّرة بفعل مبنى لو كان سبب بنائه قصد المشاكلة، لكان ما[4] أضيف إلى اسم مبنىٍّ أولى؛ لأن إضافة ما أضيف إلى مفردٍ إضافةٌ في اللفظ والمعنى، وإضافة ماأضيف إلى جملةٍ إضافة فى اللفظ[5] لا فى المعنى، وتأثيرُ مايخالف لفظُه معناه أضعفُ من تأثير مايوافق لفظه معناه، وقد ثبتَ انتفاء سببيّة الأقوى فانتفاء سببيّة الأضعف أولى[6]. فثبتَ أن البناء لأمرٍ آخر سيأتى.

فالصوابُ ماذهب إليه الناظم، والله أعلم .

والثانية : أن قوله : « وابن أو اعرِب » ، وقوله : «ومن بَنَى فلن يفنَّدا» ، أثبت به البناءَ ولم يذكُر له سبباً ، وإنما ذكَر فى باب المعربِ والمبنى سببًا للبناءِ جُمْليا هو شَبَهُ الحرف ، فيُسأل هنا عن ذلك .والجوابُ من وجهين :

---

(١) أ : في.

(٢) في شرح التسهيل مكان الأول : « قصد المشاكلة ».

(٣) في شرح التسهيل : « فامتنع أن يكون البناء لقصدها ».

(٤) في شرح التسهيل : « لكان بناء ما ... ».

(٥) في شرح التسهيل : «إضافة في اللفظ، وإلى المصدر في التقدير».

(٦) شرح التسهيل، ورقة ١٧٩ . وقد تصرف الشاطبى كثيرا في أواخر هذا النص المقتبس.

أحـدُهمــا : أن تقـولَ : إن البناءَ هنا على الجـوازِ ، ولا نقـولُ :إن السبب الإضافةُ إلى مبنيٍّ ، لما يلزُم عليه من إيرادِ المؤلف . ولا [أيضا][1] يلزم أن يُتَكَلَّفَ القـولُ بشـبـه الحـرفِ هنا بناءً على أنّ مـاذكـر فـى باب المعرب والمبنيِّ إنما هو سبب لزوم البناء لا سببُ جوازِه .

والثـانى: أن نلتزم أنْ لا سبَبَ لبناء جائزٍ أو لازمٍ إلا شَبَهُ الحرف، بناءً على المحمل الآخر فى كلام الناظم ، فنقول : لما كـان المضـافُ إلى الجملة المستقلة بالإفادة يُصيِّرها غير تامة ولا مستقلة حتي يَتِمَّ بغيرها/ ٣٧٢ فـتقـول : حين قـمتَ قمتُ ، ويوم أتيتَ أكرمـتُك، ونحـو [2] ذلك ، أشبـه المضـاف بذلك حرف الشـرط فـإنـه كـذلك ، ألا ترى أنك تقـول : إن قـمتَ أكرمتك ، وإن قعدتَ ضربتُك ، وكان قولك : «قمتَ» و« قعدتَ » قبل دخول « إن » مستقلا، ثم صار بعد دخولها غير مستقلّ ، بل محتاجاً إلى كلام آخر، فالبناء على هذا سببُه شبهُ الحرف ، لكن لما كان هذا الاعتبارُ غير لازمٍ كان البناء كذلك .

فإن قيل : على أيِّ نوعٍ من أنواع شَبَه الحرف يتفرَّع ؟

فالجواب : أنه يمكن أن يرجع إلى الافتقـار ، لأن الظرف لما صـار مفتقراً إلى تلك الجملة، وإن كان ذلك الافتقار عارضـاً، أشبـه الافتقار الأصيل الذى وُضِـعَ الاسم المبنيُّ عليـه ، نحـو : الذى ، والتى . وقـد تقدَّم نحو هذا فى باب « لا » التى لنفى الجنس .

أو تقـول – وهو الأجـرى على تـعليل البنـاءَ : إنه يرجع إلى شـِبـه

(١) عن أ، س.

(٢) في الأصل : «وما أشبه ذلك».

الحرف المعنويّ ، إذ كان فى الظرفِ معنىً رُبِط به إحدى الجملتين بالأخرى ، كمعنى الشرط الذى يربط بين الجملتين . هذا هو الذى ينبغى أن يقال ، لا الأول .

والثالثة : فيما عسى أن يُشكِل من كلامه ، وذلك ثلاثةُ مواضعَ :

أحدها : أنه ذكر البناء ولم يذكر عَلاَمَ يُبْنَى ذلك المضاف؟ أعلى الضمّ أم الفتح أم الكسر ؟ وكان من حقّه ذلك ، لأنه قال : «وابن أو اعرب» . وكلاهما لابُدّ له من صورة ،أمّا الإعرابُ فيظهر من تقدّم العامل ، وأما البناء فليس بمعروفٍ إلا أن يُعرَّف به ، فلما لم يُعَرَّف بذلك كان كلامه ناقصَ الفائدةِ .

والثانى : أنه لما قال : « ما كإذْ قد أُجريا »، اقتضى أنه إذا لم يَجْرِ مجرى إذْ ، وذلك حين إضافته إلى المفرد ، فهو خالٍ عن ذلك الحكم . وليس كذلك ، بل المفرد الذى يُضاف إليه ضربان:

أحدهما : ماعدا إذْ ، فلا يُبنَى معه المضاف وإن كان المضافُ إليه مبنياً ، نحو : يومك ، وحين ذلك ، وما أشبهه.

والثانى : إذْ ،فالمضاف هنا يجوزُ أن يُبنَى فتقول : ماجئتك من يومَئِذْ قام زيد ، وانقطعتُ عنك من حينَئذٍ . ويجوز أن يُعرَب فتقول : من يومِئِذْ [قام زيد][1] ، ومن حينِئِذٍ . ومنه القراءتان المشهورتان : (ومن خِزْىِ يومَئذٍ)[2] ، على البناء ، وهى لنافعٍ والكسائى ، (ومن خِزْىِ يومِئِذٍ) ، بالإعراب ، وهى للباقين من السبعة[3] . وكذلك : (من عذاب يَومَئِذٍ)[4] ، و (من عذابِ

---

(١) عن أ، س.

(٢) الآية ٦٦ من سورة هود.

(٣) انظر: الإقناع لابن الباذش ٦٦٥.

(٤) الآية ١١ من سورة المعارج.

يومئذٍ)[1] . وذلك مشهور كثيرٌ فى الكلام ، ومفهوم كلام الناظم يقتضى الإعراب خاصّةً ، كما ترى . وهو غير صحيح .

والثالث : أنه تكلَّم فى بناء الظرفِ الذى بمعنى إذْ ، وهو المختصّ بالزمان الماضى ، وإذا وقع بعد الظرف فعلٌ معربٌ - وهوالمضارع - فإنما يكون بمعنى الحال أو بمعنى الاستقبال ، نحو : (هذا يوم ينفعُ الصادقين صدقُهم)[2] ، و (يوم لا تملكُ نفسٌ لنفس شيئاً)[3] ، فإذاً لايصحّ ذكر الفعل المضارع ؛ إذ لا يصح أن يقع بعد الظرف المراد به الماضى ماعدا إذ ، لأنك تقول : قام زيد إذ يقوم عمرو ، وفى القرآن : (وإذْ تقولُ للذى أنعم الله عليه)[4] . وأمَّا أن يقال : قام زيدٌ يومَ يقوم عمرو - وأنت تريد : يوم قام عمرو فهذا ممنوعٌ . وكلامُ الناظم صريحٌ أو كالصَّريح فى جواز ذلك.

٣٧٣ فإن قيل :/ لعلّه يريد الظرف الذى بمعنى إذا ،وهو الذى للاستقبال ، إذ لاشكّ أنَّ الظرفَ الذى بمعنى إذا حكمُه حكمُ إذا فى الإضافة إلى الجملة الفعليّة كما سيأتى . وعلى ذلك يجوز بناؤُه وإعرابه ، وإذا كان كذلك صحّ كلامُه .

فالجواب : أنه بعيدٌ عن قَصْدِ هذا ، لأنه لما ذكر جواز البناء فيما أُجرِىَ مُجرى إذْ ، فصَّل الأمر فى ذلك على تلك الوجوه ، فرجَّح البناءَ فيما يليه الماضي، والإعرابَ في غيره، وهذا تفصيلُ تلك الجملة، فكيف

---

(١) الآية ١١ من سورة المعارج.
(٢) الآية ١١٩ من سورة المائدة.
(٣) الآية ١٩ من سورة الانفطار.
(٤) الآية ٣٧ من سورة الأحزاب.

يصحُّ إدخالُ ما بمعني إذا في ذلك الحكم؟ ثم إنه لادليل عليه، فلا سبيل إلي المَصيرِ إليه، فكان في كلامه تشبيجُ [١] وتخليط .

ووجه رابعٌ ، وهو أنه يقتضى أنَّ الظرفَ ذو وجهين، وإن كان مثنى نحو اليومين والليلتين، وليس كذلك، بل الإعراب لهذا[٢] لازمٌ وإن أضيف إلى الجملة .

والجواب أن يقال : أما الأول فهو واردٌ ، ولا جواب عنه ، إلا أنْ يقال: تركه اعتماداً علي إلقاء الشيخ للتلميذ، وهذا المنزع قد كان بعضُ شيوخنا ـ رحمهم الله ـ يُؤنِّس به في بعض المواضع من الكتاب المقروء عليه إذا وقعت منه مسألة [مشكلة[٣]] أو غير مُخَلَّصة حقّ التخليص[٤]، فيقول : هذا ممَّا تركه الشيخ ليقع الافتقار من التلميذ إلى الشيخ المقرىء في فهم ما أَشكَل، وإلاّ فلو بَيَّن كُلَّ شيءٍ لم يُعْرَفْ مقدارُ الشيخ. بنحو هذا كان يُؤَنِّس ـ رحمه الله ـ لكن على مأخذ آخر، فكذا نقولُ هنا اقتداءً به. وهكذا يُقال فيما كان نحو هذا.

وأما الثانى فإن جمهورَ الإضافة إلى المفرد لايقتضى بناءً أصلاً، وإنما اختصّت بذلك إِذْ فَبُنى المضاف معها وحدها، فهى في ذلك من النادر الخارج عن القياس.

ووجه ذلك أنّ ذِكْر إِذْ في نحو : يومئذٍ وحينئذٍ كالتكرار للتوكيد، لأن الحين وإذْ بمعنى واحدٍ، وقد قال الكُميت[٥]:

---

(١) ثَبَّجَ الكتاب والكلام تثبجًا : لم يُبَيِّنه. وقيل : لم يَأت به على وجهه.

(٢) أ : في هذا.

(٣) عن أ، س.

(٤) في الأصل، س : التلخيص.

(٥) لم أجده في ديوانه.

ليـــالىَ إذْ غُـــصنِى وريقٌ ولِمَّـــتِي
أُكَـفِّـئُـهـا مـحلوسَ لبٌّ وخَـالِسَـا

وقد عَدَّهما الناسُ في باب إضافةِ الشيءِ إلى نفسه حَسَبَ ماتقدّم.

والمتأوِّلون جعلوهما من باب إضافة المسمى إلى الاسم، وإذا كان كذلك، وكانت إذْ لازمةً الإضافةِ إلى الجملة، صار الحينُ في حينئذٍ كأنه هو المضاف إلى الجملة، فعُومِل معاملَةَ ماأُضِيف إليه مباشرةً، فلا اعتراض على هذا مع تسليم أن مفهوم كلام الناظم ما قيل في السؤال، وإلاّ فلا نسلّم أن له مفهومًا، لأن قوله : «وابن أو اعرب ماكإذ قد أُجرِيا»، في معنى أن لوقال : وابن أو أعرِب ماذُكِر، أو : ابنِه أو أعربه، لأنه لما قال: «وما كإذ معنًى كإذْ»، كان وجهُ العبارة أن يقول : وابنه أو أعربه، أو : وابن ماذُكِر أو أعرِبْه. فهو في موضع الضمير، فقوله : «ماكإذ قد أُجرِيا» هو كإعادة ذكر الظاهر، وإذا كان كذلك فلا مفهومَ له إلا مفهومُ اللقب، وهو باطل عند الجمهور[1].

وأما الثالث فيمكن أن يكون قَصَدَ ذكْر ماهو بمعنى إذ [[2]وإذا معًا، ويكون قوله : «ماكإذْ قد أُجرِيا» حكمٌ مفردٌ بالذكر، ثم ذكر عبارة تشمل ماهو بمعنى إذ[2]] وماهو بمعنى إذا، وهى محّل التفصيل المذكور في قوله : واخَتْرنا كذا إلى آخره، ويسهل الأمر في ترتيب عبارته /. ٣٧٤

وأما الرابع فقد تقدَّم أنه لايدخل له من أسماء الزمان في قوله :

---

(١) قال السهيلي في النتائج ٢٥٨ عن العلم : «ليس له مفهوم خطاب عند الأصوليين إلا الصيرفي من الشافعية».

(٢) عن هامش الأصل، أ، س.

«وما كإذْ معنًى كإذْ» ماهو معدودٌ ولا محدود، والمثنى من قبيل المعدود كالأسبوع ونحوه. وعلى أنه [قد[1]] نقل في الشرح عن ابن كيسان جواز إضافة نحو يومين وليلتين إلى الجملة، ثم ردّه بعدم السماع، فإذًا ليس المثنى بذى وجهين لعدم المقتضِي لذلك فيه، وهو عدم الإضافة إلى الجملة، والله أعلم.

وألزمُوا إذَا إضافةً إلى جُمَل الأفعالِ كَهُن إذا عتَلَى

هذا الكلامُ على إذا التى وُضِعت للزمان المستقبل، ويعنى أنَّ الإضافة في إذا لازمةٌ، فلا تُوجَدُ وهى ظرفٌ دونَها، لكن لاضاف إلاّ إلى الجملة، ولامن الجملِ إلاّ إلى الفعلية، وهى المصدَّرةُ بالفعلِ، وهو معنى قوله : «إلى جُمَل الأفعال»، أي : إلى الجمل المنسوبة إلى الأفعالِ، وذلك لايكونُ إلا إذا صُدِّرت بالأفعال، وذلك قولك : آتيكَ إذا قام زيدٌ، وآتيك إذا يأتيك زيدٌ، وما أشبه ذلك، ومنه مثالُه : هُنْ إذا اعتلى.

وإنما اختصَّت بالجملة الفعلية لأنها يغلب عليها معنى الشرط، ولذلك تقع جوابها الفاء كما تقع في جواب إنْ، نحو : إذا جاءك زيدٌ فأكرِمْه، وإذا لم يأتك فأهِنْه. ومنه : {إذا لَقِيتُم فئةً فاثبتُوا[2]}، {فإذا لقيتم الذين كفروا فَضَرْبَ الرِّقابِ[3]}، ولذلك يقع بعدها الماضى موقع المستقبل، فتقول : إذا قام أكرمتُه، كما تقولُ : إن قام أكرمتُه، والمعنى فيهما : إذا يقومُ، وإن يَقُمْ؛ ولايقع موقعهَا حينٌ ولاغيره من الظروف، فلا تقول : حين جاءك فأكرِمْهُ ـ وأنت تريد الاستقبال

(١) عن أ، س.
(٢) الآية ٤٥ من سورة الأنفال.
(٣) الآية ٤ من سورة محمد.

ولذلك أيضًا يجزم بها في الشعر كَإِنْ، نحو(١):

وإذا تُصبْك خصاصةٌ فتَجَمّلِ

هذا معنى كلامه على الجملة. ثم يتعلّق به مسائلُ :

إحداها : أن جُمَل الأفعال التى ذَكَر تارةً تكون جُمَل أفعالٍ لفظًا وحكما، كالمُثُل المتقدّمة، وتارةً تكون جمل أفعال حكمًا وتقديرًا، وذلك إذا تصدّر فيها الاسم ورَدِفَه فعلٌ، نحو : إذا زيدٌ قام أكرمتُه. وفي القرآن : {إذا السماءُ انفطرَتْ. وإذا الكواكبُ انتثَرتْ(٢)} ونحو ذلك، فإن الاسم المصدَّر عندهم في هذه المُثُل فاعلٌ بفعلٍ مضمرٍ يدلّ عليه هذا الظاهر، تقديره : إذا انشقّت(٣) السماء انشقّت، وإذا انفطرت السماءُ انفطرت؛ إلا أنَّ هذا المقدَّر لاينطق به لقيام الظاهر مقامه. وهذا قد مَرَّ له في باب الاشتغال.

والثانية : أنه لما ذكر الإضافة إلى جمل الأفعال، ولم يقيِّد فعلاً ماضيًا من مضارع، دلّ على جواز ذلك كلّه، فسواءٌ كان فعلُ تلك(٤) الجملة ماضيًا أو مضارعا، فتقولُ : إذا قمتَ أكرمتك، وإذا تقوم أُكرِمُك. أما الأمر فلا موقع له هنا، فلذلك لم يتحّرر منه وأيضًا فإن التمثيل قد يُشعِر بإخراجه.

---

(١) صدره :

استَغْنِ ما أغناك ربُّك بالغنى

والبيت لعبد قيس بن خفاف، جاهلي أدرك الإسلام. وهو في معاني القرآن للفراء ١٥٨/٣، والأصمعيات ٢٣٠، والمغنى ٩٣، ٩٦، ٦٩٨، والهمع ١٨٠/٣، وشرح أبيات المغنى للبغدادى ٢٢٢/٢، والخزانة ٢٤٣/٤ عرضًا.

(٢) الآيتان ١، ٢ من سورة الانفطار.

(٣) كذا، ولم تتقدم آية الانشقاق.

(٤) في الأصل، أ : ذلك.

والثالثة : أنه حين نصّ على التزام جُمَل الأفعال كان ذلك نصاً في ارتضاء مذهب سيبويه ومخالفةِ غيره، وهو الأخفش ومن قال بقوله.

والمسألةُ مختلفٌ فيها على ثلاثة أقوال :

أحدها : هذا، وهو التزامُ وقوع الجملة الفعلية مضافًا إليها، إلا أنه لا / يلزم أن يتصدّر الفعلُ لفظًا بل يجوز أن يتصدّر الاسم على أنه ٣٧٥
معمولٌ لعاملٍ مقدَّرٍ تصديرُه، فنحو : إذا زيدٌ يقومُ، على تقدير : إذا يقومُ زيدٌ يقوم، كما تقدَّم.

والثاني : مذهب الأخفش، وهو جواز وقوع الجملة الاسمية مضافًا إليها إذا، ويستوى في ذلك أن يكون خبرُ المبتدأ فيها اسمًا أو فعلاً، فيُجيز أن تقول : آتيك إذا زيدٌ قادمٌ، فزيدٌ مبتدأ خبره قادمٌ، وأن تقول : إذا زيدٌ قَدِمَ، على أن يكون «قَدِم» خبر المبتدأ الذى هو زيدٌ.

والثالث : مذهبٌ لابن أبي الربيع بالفرق بين أن يكون الاسم الواقع بعد إذا مخبرًا عنه بالفعل أو بالاسم، فإن كان مخبرًا عنه بالاسم فالقولُ ماقاله سيبويه والجماعةُ من منع المسألة إلا أن يُسْمَع فيوقفَ على محلّه. وإن كان مخبراً عنه بفعل فالقول ما قال الأخفش؛ إذ لا يتعيّن ماقال سيبويه ، وإلى هذا كان يذهب تلميذُه أبو اسحق الغافقي[(١)].

قال شيخنا الأستاذُ أبو عبدالله بن الفخار ـ رحمةُ الله عليه ـ : وخلافُ القوم مع الأخفش مبنيٌّ على تغليب ماضُمِّنته إذا من معنى الشرط، أو تغليبِ ماوضِعت له من الزمان، فمن غَلَّب عليها أصلَ وضْعها

---

(١) ابراهيم بن أحمد بن عيسى بن يعقوب، شيخ نحاة وقراء سبتة، ولد باشبيلية سنة ٦٤١هـ ، له شرح على الجمل وغيره، توفى سنة ٧١٠هـ. انظر البغية ١/٤٠٥.

أطلق القول في العامل فيها وفي الجملة الواقعة بعدها، أعنى أن العامل فيها لايلزم التأخير، ولكن يكون معها كما يكون مع ظرف الزمان غير المضمَّن معنى الشرط، وأن الجملة التى بعدها يجوز أن تكون فعليةً واسميّةً. وإذا كان بعدها مبتدأٌ لم يلزم أن يكون خبرُه فعلاً. هذا معنى الإطلاق المنسوب للأخفش. ومن غلّب عليها الوجه العارض فيها وهو ماضُمِّنته من معنى الشرط منع الإطلاق، وقيدّ العامل فيها بالتأخير عنها، وقيدّ الجملة الواقعة بعدها بأن تكون مصدّرةً بفعلٍ لفظًا أو تقديراً.

ومن أوقع المبتدأ بعدها وقيدّ خبره بأن يكون فعلاً، فإنما ذلك لأن الجميع في حكم إذا وفي قبضتها، فقد حصل الفعلُ في خبرها على الجملة.

هذا ماقال شيخنا ـ رحمه الله ـ وهو تحقيق مناط الخلاف، إلا أنه يبقى النظر في استقراء السماع وتنزيله على ماقاله، ولاشك أن السماع على ماقاله الناظم، لأن عامة استعمال «إذا» أن يقع بعدها الفعلُ في الجملة التى أُضيفت إليها، فلو غُلِّب عليها حكمُ أصلها من الظرفية لوقع بعدها الجملة التى جزآها اسمان صريحان كثيراً، كما كان ذلك في إذْ. فلما امتنعوا من ذلك وعُومِلَتْ معاملةَ حرفِ الشرط، دلَّ على أنّ الاسم الواقع بعدها يليها ليس مبتدأً، كما لم يكن مبتدأً مع أدوات الشرط. وأما قولهم(١):

... إذا الكواكبُ خاوِيَةْ

---

(١) من بيت ينسب إلى هند بنت عتبة، وقبله :

من كلّ غيث في السنين

وقد ذكر ابن هشام أبياتًا من هذه القصيدة في السيرة ٣٩/٢، وقال : «وبعض أهل العلم بالشعر ينكرها لهند»، وانظر شرح أبيات المغنى للبغدادى ٢١٣/٣

وقوله[1]:

إذا باهليٌّ تحـــتَـــه حنظليَّـــةٌ

له ولدٌ منهـــا فـــذاكَ المذَرَّعُ

وما كان نحو هذا فنادرٌ لايُبنى عليه.

وقد خالف هنا رأيه في التسهيل[2] حيث اختار هناك رأى الأخفش، ولم يره هنا، واحتجّ عليه في الشرح[3] بأنّ طَلَبَ إذا للفعل ليس كطَلَب إنْ، بل طَلَبُها له كطلب ماهو / بالفعل أولى ممَّالا عمل له فيه ٣٧٦
كهمزة الاستفهام، فكما لايلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لايلزم بعد إذا، قال: «ولذلك جاز: إذا الرجل في المسجد فظُنَّ به خيرا. وأنشد: إذا باهليٌّ..» البيت. ثم قال: فاستُغنى بالظرف عن الفعل، ولايفعل ذلك بما هو مختصٌّ بالفعل.

وما قاله هنا دعوى لم يأتِ عليها بحجةٍ إلا بالبيت، وهو شاذٌّ. واستدلَّ أيضًا بدخول أنْ الزائدة بعد إذا وبعدها جملةٌ اسميةٌ في قوله[4]: وَأَمْهَلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّه

---

(١) الفرزدق، ديوانه ١/٤١٦ وهو من شواهد المغنى ٩٣، والتصريح ٢/٤٠، والهمع ٣/١٨١، وفي شرح أبيات المغنى للبغدادى ٢/٢١٦.
المذرع: الذى أمه أشرف من أبي قال ابن مالك في شرح التسهيل: «فجعل بعد الاسم الذى ولى إذا ظرفًا، واستغنى به عن الفعل، ولايفعل ذلك بما هو مختص بالفعل».

(٢) قال في التسهيل ٩٤: «وقد تغنى ابتدائية اسم بعدها عن تقدير فعلٍ، وفاقًا للأخفش».

(٣) انظر شرح التسهيل، باب المفعول فيه.

(٤) أوس بن حجر، ورواية عجزه كما في الديوان ٧١: معاطى يدٍ من جَمَّة الماء غارفُ
والبيت في شرح المفضليات للضبى ٨٦٦، والمغنى ٣٤، وشرح أبيات المغنى للبغدادى ١/١٦٤ ـ ١٦٩.

وذلك لايُفعَل بما هو مختصٌّ بالفعل.

وأنشد ابن جنى لضيغم الأسدى[1]:

إذا هـو لـم يَخَـــفنـى في ابنِ عَـــمِّـى

وإن لـم ألـقَـــــــهُ ــ الـرجـلُ الـظـلـومُ

وقال : في هذا دليلٌ على جواز ارتفاع الاسم بعد إذا الزمانيّة بالابتداء، لأنّ هو ضميرُ الأمر والشأن، وضمير الأمر والشأن لايرفع بفعلٍ يفسره مابعده. وأنشد معه المؤلّف بيتًا آخر مثله[2]. وجميعُ ذلك لاينهض دليلاً مع ندوره ومعارضته بجزمها في الشعر، فلولا اختصاصُها بالفعل لم تجزم. والحقُّ أنَّ جوازَ وقوع المبتدأ بعدها لايثبتُ بمثل هذا كلِّه، والصواب ماذهب إليه هنا. والله أعلم.

والرابعة : أن تمثيله بقوله : هُنْ إذا اعتلى، قد يُشِير إلى التحرُّز من إذا الفجائية، من جهة أنَّ إذا في المثال تُعطِى معنى الشرط، والفجائية إنما تُعطى معنى فاجأ، كما إذا قلت : خرجتُ فإذا الأسدُ، أي : ففاجأني الأسدُ. وكقوله تعالى {ثم إذا دعاكم دَعوةً من الأرضِ إذا أنتم تخرجُونَ[3]}، أي : فاجأكُم الخروجُ. وهكذا سائر مُثُلها، بخلافِ قولك : هُنْ إذا اعتلى، فإنه لايصحُّ فيه تقديرُ : فاجَأَك الاعتلاءُ. وإذا ساغ هذا التحرّز ففائدة إخراج إذا المفاجأة

---

(١) الخصائص ١/١٠٤.

(٢) البيت هو : وأنت امرؤ خِلْطٌ إذا هى أرْسَلَت يمينك شيئًا أمسكته شمالكا

قال ابن مالك : «لأن هى ضمير الشأن والقصة». وخِلْطٌ : لايستقيم أبدًا والبيت في اللسان : خلط.

(٣) الآية ٢٥ من سورة الروم.

وجهان :

أحدهما : أنها ليست عند المؤلف ظرفًا، وقد نــــصّ على ذلك في غيـر هذا الكتـاب، قـال في التسـهيل : «وتدلّ على المفـاجـأة حـرفًـــــا لاظـــرفَ زمـانٍ، خـلافًا للزجـاج، ولا ظرف مكان خـلافًا للمبّرد[1]». وقـد ذكـرها في باب الجـزاء إلا أنه لم يحكم عليـهـا بشـــيءٍ من حـرفـيـةٍ ولا اسمـيةٍ، بل جعلها تخلُف فـاء الجزاء[2]، فـدلّ على أنها عنده حرفٌ مـثل الفـاء. وقد اسـتدلّ على [صحـة[3]] حـرفـيتـهـا ـ وهو رأى الأخـفش ـ بأمـــور، بدلالتـها على مـعنًى في غيرها، وعدم الصـلاحية لعلامـات الاسم والفعلِ، وأنها لاتقعُ إلا بين جملتين، فصارت كلاكنَّ وحتّى، وأنها لا يليـها إلا جـملةٌ ابـتدائيـة مع انـتـقـاءِ عـلامـاتِ الأفـعـال، ولايكـــون ذلك إلا في الحـــروف، ولو كانت ظرفًا لم يختلف في ظرفيتـهـا، هل هى زمـانيـة أو مكانيـــة، إذ ليس في الظروف ذلك. ولم تربـــط بين جــملتي الشــرط والجزاء كالحرف، ولوجب اقترانها بالفـاء إذا صُدِّر بـهـا جواب الشـرط، فذلك لازمٌ لكل ظرف صُدِّر به الجـواب، ولأغنت عن خبـر ما بعدها، فيكثر نصبُ مـابعده على الحـالِ، شـأنُ الظرف المجمع عليـه، كعندى زيدٌ قـائمًـا، ولم يقع بعدها إنّ المكسورة غيـر مقترنةٍ بالفـاء كسـائر الظروف[4]، نحـو

---

(١) التسهيل ٩٤.

(٢) وذلك في قوله :

وتخلُف الفاءَ إذا المفاجأه ... كإن تجُدْ إذا لنا مكافأه

(٣) عن أ، س.

(٤) عبارة ابن مالك في شرح التسهيل : « أنها لو كانت ظرفًا لم تقع بعدها إنّ المكسورة غير مقترنة بالفاء كما لاتقع بعد سائر الظروف، نحو : عندى أنك فاضل، وأمرُ إنّ بعد إذا المفاجأة بخلاف ذلك، كقوله..». وذكر البيت.

عندى أنك قائم، لكنهم قالوا[١]:

إِذا إِنّه عبدُ / القَفَا واللهازِمِ ٣٧٧

فدلّ ذلك كلّه على الحرفية وانتفاء الظرفية.

والوجه الثانى من وجهى فائدة إخراج إذا المفاجأة : أنها لا تُضاف إلى جملةٍ فعلية أصلاً، وإنما هى مختصّة بالدخول على الجملة الاسمية، نحـو : {إذا هُم يقنَطُونَ[٢]}، {إذا أنتم تخرجون[٣]} ، «فـإذا أنه عَبُد»، فلذلك أخرجها بالمثال.

و«إضافةٌ» : مفعولٌ ثان لألزموا، والمفعول الأوّل لفظ «إذا»، أي : ألزموا هذا اللفظَ حكم كذا.

ومعنى «هُنْ إذا اعتَلَى» : خَفِّض له من نفسك، وأعطه من جانبيك اللِّين. وفي المثل : «إذا عَزَّ أخوك فَهُن[٤]»، يُقَال بضم الهاء وكسرها.

والخامسة : أنه لم يذكر في إذا ماذَكَر في إذْ من أنَّ ماكان مثلَها في المعنى فهو مثلُها في الحكم، فقد قالوا : إذا أُرِيد بالظرف المبهم الاستقبال فيجوز فيه ما لزم في إذا من الإضافة إلى الجملة الفعليّة،

---

(١) صدره :

وكنت أُرَى زيدًا ـ كما قيل ـ سيدًا

وقائله مجهول. وهو من شواهد الكتاب ١٤٤/٣، والمقتضب ٣٥٠/٢، والخصائص ٣٩٩/٢، وابن يعيش ٩٧/٤، ٦١/٨، والرضى على الكافية ٣٤٤/٤. وفي الخزانة ٢٦٥/١٠.

اللهازم : أصول الحنكين.

(٢) الآية ٣٦ من سورة الروم.

(٣) الآية ٢٥ من سورة الروم.

(٤) الأمثال لأبي عبيد ١٥٥.

ولذلك قالوا في قوله تعالى : {يومَ هم على النار يُفْتَنُون[1]} : إنَّ «هم» مرفوع بفعلٍ مضمرٍ دلَّ عليه الظاهر. وكذلك ما كان مثله من نحو : {يومَ هم بارِزُون[2]}، وبابه. كما قَدَّروه في باب {إذا السماء[3] انشقَّت} وبابه. وهو صحيح. فكان من حق الناظم كما ذكر هذا الحكم في مرادفِ إذْ أن يذكره في مرادف إذا، لكنه لم يفعل، فكان فيه إيهام انفراد إذْ بذلك الحكم دون إذا، وذلك إخلالٌ.

لمفْهِم اثنَينِ مُعَرَّفٍ بِلاَ
تَفَرُّقٍ أُضِيفَ كِلْتَا وكِلاَ

يعنى أنّ حكم كلتا وكلا في هذا الباب أن يُضافا إلى الاسم بثلاثةِ شروطٍ: أحدها : أن يكونَ ذلك الاسمُ المضافُ إليه مُفهِمَ اثنين، وهو أن يكون دالاً على اثنين لا على مفردٍ، ولا على أكثر من اثنين، وذلك قوله : «لمفهم اثنين». فلو دلّ على واحدٍ لم يُضَافا إليه، نحو : كلا الرجل قام، أو : كلتا المرأة قامت. فهذا لا يجوز. وكذلك لودلّ على أكثر من اثنين لم يضافا إليه ، نحو : كلا الرجال ، أو كلتا الجواري ، وإنما يضافان إلى مايدل على اثنين ، والذى يدلّ على اثنين أربعة أشياء :

أحدها : المثنى وما جرى مجراه، فالمثنى نحو : كلا الرجلين قام، وكلتا المرأتين قامت وفي القرآن الكريم : {كلتا الجنتين آتت أكلها[4]}، ومنه قولُ جُبَيهاءَ الأشجعي[5]:

(١) الآية ١٣ من سورة الذاريات.
(٢) الآية ١٦ من سورة غافر.
(٣) الآية الأولى من سورة الانشقاق.
(٤) الآية ٣٣ من سورة الكهف.
(٥) ويقال له أيضا : جبهاء. والبيت في معانى القرآن للفراء ١٤٣/٢، والحماسة الشجرية ٩٥٥.
يقال : جمل ثفال ـ بفتح الثاء ـ وهو : البطيء الثقيل الذى لاينبعث إلا كَرْها.

كلا عَقَبِيهِ قد تَشَعَّثَ رأسُها

من الضرب في جَنْبَى ثَفَالٍ مباشرِ

وأنشد سيبويه لِلَبِيد[1]:

فغَدَت كلا الفَرْجينِ تحسِبُ أنّه

مَوْلَى المَخَافَةِ خَلْفُها وأمامُها

وقال ذو الرمة[2]:

حتى إذا كنّ محجوزًا بنافذةٍ

وزاهقًا، وكلا روقيه مختضبُ

وهو كثير.

والجارى مجرى المثنّى اسمُ الإشارة إن قلنا إنه ليس بمثنًّى حقيقة، نحو : كلا هذين قائم، وكلتا هاتين قائمة، وكذلك الموصول إن قيل : إنه لايُثَنّى حقيقةً، نحو : كلا اللَّذين قاما أكرمته.

والثانى : الضمير الموضوعُ للمثنّى، شاركه فيه غيره أو لم يشاركه، كان لمتكلم أو مخاطبٍ أو غائبٍ. فالمتكلّم نحو : كلانا قائم، وكلتانا قائمةٌ. ومنه / قولُ جميلِ بن مَعْمر[3]: ٣٧٨

---

(١) الكتاب ٤٠٧/١، وهو من شواهد المقتضب ١٠٢/٣، ٣٤١/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٢، ١٢٩، والهمع ١٩٩/٣. وانظر شرح القصائد السبع الطوال ٥٦٥، واللسان : كلا.

(٢) ديوانه ١٠٩/١.

يصف كلبًا. محجوزًا : أصابته الطعنة في موضع محتجز الرجل ومؤتزره. والزاهق : الذي قدمات. وروقاه : قرناه.

(٣) ديوانه ٧٨.

كـــلانا بَكَى أو كـــاد يَبْكِي صَـــبَـــابةً

إلى إِلْفِـهِ، واسـتـعـجَلَتْ عَـبـرةً قـبلِي

وأنشد الفارسيُّ للنَّمرِ[1]:

فـــــإنَّ الـلـهَ يَـعْـلَـمْـنـي وَوَهـبًـــــا

وَيَـعْـلَـمُ أن سَنَلْـقَـــــاهِ كـــــلاَنـا

وقال طرفة[2]:

غَنِينا، ومـا نَخْـشَى التـفـرُّقَ حِـقـبـةً

كـــلانا غَـــرِيرٌ ناعم العـــيشِ باجلُه

والمخاطب نحو قولك : كلا كما قائم، وكلتاكما قائمة. والغائب نحو : كلاهما قائم، وكلتاهما قائمة. وفي التنزيل : {إمَّا يبلغَنَّ عندك الكِبرَ أحدهما أو كلاهما[3]} .. الآية

وقال الفرزدق[4]:

كـلاهُمـا حين جَـدَّ الجـرىُ بينـهـمـا

قـدْ أَقْلَعَـا، وكـلا أَنْفَـيـهـمـا رابِي

---

(١) ديوانه ١٢٢. والبيت في شرح المفصل لابن يعيش ٣/٢، ٧٧.

(٢) ديوانه ١٢٠ ــ والباجل : الناعم الحسن.

(٣) الآية ٢٣ من سورة الإسراء.

(٤) البيت في النوادر ٤٥٣، والخصائص ٢/٤٢١، ٣/٣١٤، والإنصاف ٤٤٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٥٤، والمغنى ٢٠٤، والتصريح ٢/٤٣، والهمع ١/٤١، وشرح أبيات المغنى للبغدادى ٤/٢٦٠.

أقلع عن الأمر : تركه. ورابى من الربو، وهو النفس العالى المتتابع. والبيت تمثيل، يقول الفرزدق لجرير وقد خلع ابنته من زوجها : هما كفرسين جدًا في الجرى، ووقفا قبل الوصول إلى الغاية.

وقال الآخر أنشده ثعلب[1]:

وكلتاهما قد خطَّ لى في صحيفتى

فلا العيشُ أهواه ولا الموت أروحُ

وهو كثير.

والثالث : اسم الإشارة الموضوع للمفرد البعيد، فإنّ العرب قد اتسعَت فيه فاستعملته للمثنى، ألا ترى إلى قول الله تعالى : {عَوانٌ بين ذلك[2]}، أي : بين الفارض والبِكْر، فأوقع «ذلك» على الإثنين[3]. وكذلك استعملته للجمع فأضافت كُلاًّ إليه في نحو : {وإنْ كلُّ ذلك لمَّا متاعُ الحياةِ الدنيا[4]}. فعلى هذا يجوز أن تقول : جاءنى زيدٌ وعمرو، وكِلاَ ذلك فاضلٌ. ومنه ما أنشده ابن هشام في السيرة، والفارسىّ في الشِّيرازِيَّاتِ لعبد الله بن الزِّبَعْرى[5]:

إنَّ للخَيرِ وللشَّرِّ مَدَىً

وكِلاَ ذَلِكَ وَجْهٌ وقَبَلْ

قال الفارسىُّ : فهذا يراد به التثنية كما أُرِيدَتْ بالضَّمير في «كلانا» التثنية، وإن كانت اللفظة تقعُ على الجميع.

والرابع : الجمعُ الذى يُراد به المثنَّى في نحو : قطعتُ رُءوسَ الكبشَينِ،

(١) البيت بلا نسبة في معانى القرآن للفراء ١٤٢/٢، والإنصاف ٤٤٦ .

(٢) الآية ٦٨ من سورة البقرة.

(٣) في الأصل اثنين.

(٤) الآية ٣٥ من سورة الزخرف.

(٥) سيرة ابن هشام ١٣٦/٢، والبغداديات ٢٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٣، والمغنى ٢٠٣، والهمع ٢٨٣/٤، وشرح أبيات المغنى للبغدادى ٢٥١/٤ وقد نُسِبَ إلى لبيد في البحر المحيط ٢٥١/١.

وقوله [(١)]:

ظهراهما مثلُ ظهورِ التُّرْسَين

فتقول على هذا في نحو : «وكلا أنفَيهما رابى» : وكلا أُنُوفهما رابى ، وقطعت كلا رءوس الكبشَين، وجدَعتُ كلا أُنوفِ الزيدَين. وما أشبه ذلك ، فهذا والذى قبله داخلٌ تحت قول الناظم : «لِمُفْهِم اثنين».

فإن قلت : هذا بِدْعٌ من القول في كلا وكلتا! وأين السماع في هذا؟

فالجواب : أنَّ السماع إن لم يأت فالقياس قابلٌ؛ قال الفارسيّ في المسائل الشيرازيات : فإن قلت : فهل يجوزُ في قول الفرزدق : «وكلا أنفَيهما رابى» : وكلا أنوفهما رابى، لأن هذا يُجْمَع فيه المثنىٍّ؟ فالقول : أنَّ ذلك ليس بحسن، لأنَّ هذا النحو قد يُستَعمل فيه التثنية كما يُستعمل الجمع، نحو : «ظهراهما مثلُ ظُهور التُّرسَين»، فإذا كان كذلك قبح استعمالُ الجمعِ بعد كلا؛ لأنه موضعٌ لم يُستَعمل فيه هذا الضربُ من الجمع. قال : فإن قلت : إن هذا

(١) هو خطام المجاشعى كما في الكتاب ٢/٤٨، أوهميان بن قحافة كما في الكتاب أيضا ٣/٦٢٢. والبيت في البيان والتبيين ١/١٥٦، والمخصّص ٩/٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٥٥ ـ ١٥٦، والرضي على الكافية ٣/٣٦١، والهمع ١/١٧٤. وانظر شرح أبيات المغنى للبغدادى ٤/١٤٠، وشرح شواهد الشافية له ٩٤.

الضرب من الجمع قد جرى مجرى التثنية عندهم؛ ألا تراهم قالوا[1]:

رءُوسُ كَبِيرَيهنَّ ينتطحانِ

فأخبرَ عنه بالتثنية وقد تقدم الجميع. وقيل في قوله[2]:

... ... جونتا مصطلاهما

إنه على هذا التقدير، يعني أن «هما» عائد على «الأعالى»، لأن المراد الأعليان.

قال : فإن حُمِل هذا فمذهبٌ. ثُمَّ قوى ذلك بمجيء لفظ الجميع في كلانا، لما أريد به التثنية، وباسم الإشارة المذكور. فعلى هذا لا يمتنع القياسُ في هذه المواضعِ، فيصحّ اشتمالُ قوله : «لمفهم اثنين» على جميع ماتقدّم.

والشرطُ الثانى من شروط المضافِ إليه كلا وكلتا : أن يكون المضافُ إليه معرفةً، وذلك قوله : «لمفهم اثنين معرَّفٍ»، يعنى أنهما لايضافا إلاَّ إلى / معرفةٍ بأحد وجوه التعريف، إمَّا الضمير كقوله : ٣٧٩

{أحدهُما أو كلاهُما[3]}، وإمَّا العلمُ كقوله : كلا الزيدين قام، وإمَّا المبهمُ

(١) صدره :

رأت جبلاً فوق الجبال إذا التقت

وهو للفرزدق، ديوانه ٢/٣٣٢.

والبيت في معاني القرآن للأخفش ٤١٠، والبغداديات ١٣٩، والخصائص ٢/٤٢١، والخزانة ٤/٢٩٩، ٣٠١.

(٢) هو الشماخ، والبيت بتمامه :

أقامت على ربعيهما جارتا صفا   كميتاالإعالي جونتا مصطلاهما

انظر الديوان ٣٠٧ ـ ٣٠٨، والكتاب ١/٩٩، وابن يعيش على المفصل ٦/٨٦، والرضي على الكافية ٢/٢٣٥، ٣/٤٣٧، والخزانة ٤/٢٩٣.

والربع : الدار والمنزل، وضمير المثنى للدمنتين . والصفا : الصخر الأملس، ويعنى بجارتا صفا : الأثفيتين لأنهما مقطوعتان من الصفا الذى هو الصخر. كميتا الأعالى : صفة جارتا . والكمتة : الحمرة الشديدة بالأعالى : أعالى الجارتين. والجونة : السوداء.

(٣) الآية ٢٣ من سورة الإسراء.

نحو قوله : «وكلا ذلك وجهٌ وقَبَلْ»، وإمَّا ذو الألف واللام نحو : {كِلْتا الجنتَين آتَتْ أُكُلها[1]}، وإمَّا المضافُ إلى معرفة نحو : «وكلا أنفَيهما رابى». ولايجوزُ أن يُضافا إلى نكرةٍ ، فلا يُقال : كلا رَجُلين قام، قال الفارسيّ في كِلاَ : لم نعلمها أُضِيفَتْ إلى المنكور لا مفرداً ولا مضافاً. قال الأخفش : العرب لم تضع ذا إلا على المعرفة. ونَقَل بعضُهم عن الكوفيِّين[2] أنهم يُجيزون ذلك لكن بشرط أن تكون النكرةُ محدودةً مخصَّصةً. فيقولون : كلا رَجُلَين عندك قائم، وكلتا امرأتين في الدار مُرْضعُ؛ وحكَوا عن العرب : كلا جاريتَينِ عندك مقطوعةٌ يدُها[2] ـ قالوا : وقَطْعُ اليد هنا : تَرْكُ الغَزْل ـ فلو كانت النكرة غير محدودةٍ لم تُضَف إليها كِلاَ وكِلْتا، نحو : كلا رجلين قائم، وكلتا امرأتين مرضع. وهذا لم يحفظه البصريون، وهو شاذٌّ لايُبنَى عليه، ولذلك لم يُعوِّل الناظمُ عليه ولا غيرُه.

والشرط الثالث : أن يكون فهم الاثنين من لفظٍ واحدٍ، فلا يكون ذلك المعنى[3] مفهوماً من لفظين، معطوفٍ ومعطوفٍ عليه، وذلك قوله : «بلا تفرُّقٍ»، يعنى أن اللفظ المفهم للاثنين لابدَّ أن يكون واحداً غير مفرَّق بالعطفِ كما تقدَّم، فلا يقالُ : كلا زيد وعمروٍ قام، ولا : كلا الحرّ والعبد خرج. وما جاء مخالفاً لذلك فشاذٌّ مختصٌّ بالشعر، نحو ماأنشده في الشرح من قول الشاعرِ[4]:

كـلا أخِي وخَلِيلي واجِدِي عَضُداً
وساعِداً عند إلمام المُلِمَّاتِ

---

(١) الآية ٣٣ من سورة الكهف.

(٢) الهمع ٢٨٣/٤.

(٣) كلمة «المعنى» ساقطة من أ.

(٤) هو أبو الشعر الهلالى كما في شرح أبيات المغنى للبغدادى ٢٥٧/٤، وقال : «ولم أقف له على ترجمة. والظاهر أنه إسلامي من شعراء بنى أمية».
والبيت في المغنى ٢٠٣، والعيني ٣١٩/٣، والتصريح ٤٣/٢، والهمع ٢٨٣/٤.

ويُروى :

في النَّائباتِ وإلْمامِ الملماتِ

وقول الآخر(١):

كـلا الضَّـيـفَنِ المَشْنُوءِ والضَّـيف نـائل

لدىَّ المُنَى والأمنَ في اليـسـر والعُـسْـرِ

وأنشد الفارسي(٢):

كـلا السـيفِ والسـاقِ الذى ضُـرِبَتْ به

عـلـى دَهَــش ... ...

ولم أقيدّ باقى البيت. قال الفارسىّ : لم يُجيزوا إضافته إلى المظهر المخصوص وإن عطفت عليه مثله، لم يجيزوا : كلا أخيك وأبيك ذاهب، كما لم يُجِيزوا : كلُّ عبدالله وأخيه وأبيه ذاهبون، وكما لم يقولوا : جميع زيد وعمرو ذاهبان. قال الأخفش : لأن هذا يجرى مجرى : ثلاثة رجال وأربعة أناسيَّ، ولو قلت : أربعة صاحبين، وأنت تريد : أربعة أصحاب، لم يَجُزْ. وإنما جاز ذلك في الشعر لأن العطف بالواو كالتثنية في المعنى، فحمل الكلام في الشعر على المعنى؛ ألا ترى أنك تقول : زيد وعمرو قاما، كما تقول : الزيدان قاما. ولو قال : كلا زيد وعمرو، لم يجز في شعرٍ ولاغيره، لأن كِلاَ فيه مضافةٌ إلى واحدٍ غيرجارٍ مجرى المثنى، وذلك لايجوزُ في كلا وكلتا.

---

(١) مجهول. والبيت في الأشمونى ٢/٢٦٠، والعينى ٣/٤٢١، وقال : «احتج به ابن الأنبارى، ولم يعزه إلى قائله».

(٢) تتمته كما في هامش الأصل :

... ... ألقاه يابَثْنُ صاحبه

والبيت في المقرِّب ١/٢١١ ، وابن يعيش ٣/٣.

وهذا الشرط من الناظم يقتضى أن لايجوز نحو : كلاكَ وكلا زيدٍ قائم، وكلتاك وكلتا زينبَ قائمةٌ، لأن هذا تفريق. وأحسب أنى وقفت على إجازته لبعض النحويّين حملاً على المعنى، لأن الكلام على معنى : كلا كما قائم، وكلتا كما قائمة. ولم يأت في ذلك سماع، ولكنّهم قاسوه / على ٣٨٠
إجازة ذلك في «أىّ»؛ إذ جاء في كلام العرب نحو : أيّى وأيُّك كان شرّاً فأخزاه الله؛ لأن المعنى : أيُّنا، وأىّ الثانية توكيدٌ كالمطّرح، فكذلك تكون كِلاَ الثانية هنا كالمطَّرحة. وأيضًا فقد قالوا : هو بينى وبينك، والمراد : بيننا، فتجوز مسألتنا كما يجوز هذا. فالناظم إمَّا أن يكون لم يرتضِ هذا المذهب لعَدَمه في السماع، أو لضعفه في القياس، وإمَّا أن يكون تركَ التنبيه عليه رأسًا لِقِلَّة القائلين به، وغَرابة نقله.

فإن قيل : كلا وكلتا مما تلزم فيه الإضافة فلا يُفْردان أصلاً كما يُفْرَدَ كُلٌّ في اللفظ وإن كان غير مُفْرَدٍ في المعنى، وإنما هما لازمان للإضافة اللفظية، وكلامُ الناظم هنا لايُعطى لزومَ الإضافة وإنما فيه أَنَّ الإضافة لاتكون إلا للمثنى غير المفُرَّق، فقد يُتَوهَّم أنهما مما يصحّ فيه الإفراد.

فالجواب : أنَّه يؤخَذُ له لزومهما الإضافةَ من مَسَاقِ كلامه، فإن الفصل كله من لدن قوله : «وبعض الأسماءِ يُضَافُ أَبَدا» إلى قوله : «وما يلى المضافَ يأتى خَلَفا» في الإضافة اللازمة، وإذا كان كذلك لم يضطَرّ إلى التنبية على اللزوم، بل إن أطلق القول فيها أخذت له على حقيقتها من مطلق اللزوم، ومفهومه الأول ـ وهو اللزوم لفظًا ومعنىً - وَإِنْ قَيَّدها فذكر فيها الإفراد لفظًا، أخذنا به حيث ذكره، فلا إيهام في كلامه على هذا التقرير، والله أعلم.

وقوله : «لمفهم اثنين» متعلّق بأضيف. و«بلا تفرق» متعلّق باسم فاعلٍ محذوفٍ هو صفةٌ لمفهم، والتقدير : أُضيفَ كلتا وكلا لاسمٍ مفهمٍ اثنين معرّفٍ كائن بلا تفرُّق.

* * *

وَلاَ تُضِفْ لمفـــرَدٍ مُـــعَـــرَّفِ
أيـَّا، وإِنْ كـــرَّرْتَـهـــا فَـــأضِفِ

أَو تَنْو الأجـزا، واخْـصُـصَن بالمعـرفَـهْ
مَـوصُـولَةً أيًّا، وبالعكسِ الصِّـفَـهْ

وَإِنْ تَكُن شـرطًا أَوِ اسـتـفْـهـامَـا
فَـمُطلقًـا كَـمِّل بِهـا الكَلاَمَـا

هذا فصلُ الكلام في إضافة أيٍّ، وهى على الجملة لازمةٌ للإضافة في هذه الأقسام التى ذكر، ويتبيَّن ذلك من سياقِ الكلامِ كما تقدَّم في البيت المذكور آنفا.

فإن قلت : لم يَذْكُر هنا لقسمٍ من أقسامها الإفرادَ في اللفظ، فاقتضى ـ على ماتقدم ـ لزومَ الإضافة لفظا، وذلك غير صحيح، بل أىّ في ذلك ضربان :

ضربٌ لايجوز فيه الإفراد لفظًا البتّة، وذلك الواقعة صفةً وفي معناها الواقعةُ حالاً، فإنك تقول : مررتُ برجلٍ أىِّ رجلٍ، وبفارسٍ أىِّ فارسٍ. ولا تقول : مررتُ برجلٍ أىٍّ، ولابفارسٍ أىٍّ، وإن عُلِم المحذوفُ، لأن العربَ التزمت ذكر المضاف إليه هنا، فلايجوز مخالفتها.

وضربٌ يجوز [ذلك[١]] فيه، وذلك إذا كانت شرطًا أو استفهامًا أو

(١) عن أ، س.

موصولة تقول : أيًا تضربْ أضربْ. وفي القرآن : {أيامًا تدعوا فله الأسماءُ الحُسنى[1]}. وفي الحديث «أيُّ العمل أفضلُ؟ فقال : الصلاةُ لميقاتها. قال : ثمّ أيٌّ؟ قال كذا. قال : ثم أيٌّ؟ قال كذا[2]». وتقولُ في الموصولة : اضربْ أيًا أفضلُ، وأيًا هو / أفضلُ. وذلك كلُّه مع العلم ٣٨١
بالمحذوف، فكيف يُطلِقُ القولَ هنا بلزوم الإضافة لفظا ومعنى؟ هذا لايستقيم!

فالجواب : أنه قد بيّن في باب الموصول أن أيًا الموصولة تُفَردُ عن الإضافه، أشار إلى ذلك قولُه : «أيٌّ كما، وأعربت مالم تُضَفْ» إلى آخره، وأما غيرها من أقسام أيٍّ فلم يذكر فيها شيئًا، فالسؤالُ ورادٌ.

وقدَّم أولاً في إضافة أيٍّ حكمًا عامًا، وهو أنها لاتُضاف إلى مفردٍ معرَّفٍ، وأراد بالمفرد هنا مفرد الشخص، فلا تقول : أيّ زيدٍ جاءك؟ ولا : أيُّ الرجلِ الفاضل جاءك؟ لأنّ أيًا موضوعةٌ على الإبهام فيما يصحُّ فيه التبعيض، فلايجوز أن يقعَ بعدها المفردُ المعرفةُ، بخلاف المفردِ النكرة، والمعرفةِ غير المفرد، فإنه يجوز أن يقع بعدها كلّ واحدٍ منهما على الجملة، فتقول في الأول : أيُّ رجلٍ جاءك؟ وأيُّ رجل يأتِكَ أكرمُه. وتقول في الثاني: أيُّ الرجال جاءك؟ وأيُّ الرجال يأتِكَ أكرمْه. وكذلك : أيّ رجلين جاءاك؟ وأيُّ رجال جاءوك؟ حسب مايأتي؛ فقوله : «ولاتُضف لمفردٍ معرَّف أياً» ، يعنى مطلقًا في جميع أقسامها التى يذكرها، ثم استثنى من هذه الجملة موضعين صحّ فيهما الإضافة إلى المفرد المعرفة :

أحدهما : أن تتكرر أيّ بالعطف فإذْ ذاك يجوزُ أن تضاف إلى

(١) الآية ١١٠ من سورة الإسراء.

(٢) أخرجه البخارى في كتاب الجهاد ١٧/٤.

المفرد المعرفة، فتقول : أيِّي وأيٌّ زيدٍ قائمٌ؟ وأيِّي وأيُّك كان شرًّا فتاب الله عليه. ونحو ذلك.

وهذا معنى قوله : «وإن كررتها فأضف». يعني : إن كرَّرت أيًّا، وذلك مثلُ ما أنشد سيبويه من قول العبّاسِ بن مرداس(١):

فأيِّي ، ما، وأيُّك كان شرًّا
فَسِيقَ إلى المنيَّةِ لايَرَاها

وأنشد أيضًا لخِراشِ بن زُهير(٢):

ولقد علمتُ إذا الرجالُ تناهَزُوا
أيِّي وأيُّكُمُ أعزُّ وأمنَعُ

وأنشد له أيضًا(٣):

فأيِّي وأيٌّ ابن الحُصَين وعَبْعَبٍ
غَداةَ التقينا كان عندكَ أعذَرا

وقال عنترةُ(٤):

فلئن لقيتُك خاليَين لتعْلمْن
أيِّي وأيُّك فارسُ الأحزاب

---

(١) الكتاب ٤٠٢/٢، وابن يعيش على المفصل ١٣١/٢، والرضي عل الكافية ٢٥٣/٢، والخزانة ٣٦٧/٤، واللسان : أيا.

(٢) الكتاب ٤٠٣/٢، وابن يعيش على المفصل ١٣٣/٢، واللسان نهز.
والمناهزة : المبادرة، يقال : ناهزتهم الفرص، وناهزت الصيد فقبضت عليه قبل إفلاته.

(٣) الكتاب ٤٠٣/٢. وعبعب، هكذا في جميع النسخ، ومثله في بعض نسخ الكتاب، والمثبت في المطبوعه : وعثعث.

(٤) كذا، ولم أجده في ديوانه. وقال العيني ٤٢٢/٣ : «ولم أقف على اسم قائله». والبيت في المحتسب ٢٥٤/١، والتصريح ١٣٣/٢، ١٣٨، والهمع ٢٨٧/٤، والأشموني ٢٦١/٢.

وقال جُمَيح بن الطَّمّاح، وهو جاهليّ[1]:

وقـــــد علـم الأقـــــوام أيـي وأيكمُ
بنى عـــامـــرٍ أوفى وفـــاءً وأكـــرمُ

وقال قرط اليربوعى، جاهلى[2]:

أبـــنـــى سُـــلَـــيـــطٍ لا أبـــا لأبـــيـــكـــم
أيِّي وأيُّ بني صُـــبَـــيـــرةَ أكـــرمُ

وإنما جاز ذلك لأن الكلام محمول على معناه، إذ معنى ذلك : أيُّنا؟ قال سيبويه : «وسألتُه ـ رحمه الله ـ يعنى الخليلَ ـ عن «أيِّى وأيُّك كان شراً فأخزاه الله». فقال : هذا كقولك : أخزى الله الكاذب مِنِّى ومِنْكَ، وإنما يريد : مِنّا. وكقولك : هو بينى وبينك. تُرِيد : بيننا[3]، قال : فإنما أراد : أيُّنا كان شراً، إلا أنهما لم يشتركا في أىٍّ ـ يعنى فيقال : أيّنا ـ ولكنهما أخلصاه لكل واحدٍ منهما[4]»، يعنى : «ولكن المتكلم والمخاطب أخلصا أيًّا لكلّ واحد منهما[5]». وإذا ثبت هذا لم تُضَف أىٌّ في حقيقة المعنى إلى المفرد المعرفة ، وإن كان ذلك في محصول اللفظ.

والثانى من الموضعين : أن تنوى التبعيض في المضاف إليه، وذلك فيما يصحُّ فيه التبعيضُ. وهذا معنى قول الناظم : «أوتَنْوِ الاجزا». وهو معطوفٌ على

(١) نوادر أبي زيد ٢٠، وابن يعيش على المفصل ١٣٣/٢، واللسان : أيا، برواية : وأظلم، وقال : علموا أنى أوفى وفاءً وأنتم أظلم».

(٢) الكامل للمبرد ٩٥١ ـ ٩٥٢، ونسبه إلى رجل من بنى عامر بن صعصعة، وروايته فيه :

أبنى عقيل لا أبا لأبيكم أيّى وأىّ بنى صبيرة أكرم

وانظر خزانة الأدب ١٠٣/٤.

(٣) في الكتاب «هو بيننا»

(٤) الكتاب ٤٠٢/٢ .

(٥) ليست في أ.

«كرّرتها» عطف الموضع، لأنَّ موضعه جزمٌ، كأنه قال : وإن تكرِّرْها / أو ٣٨٢
تنو الأجزاء فيما أُضِيفَتْ إليه فأضفْها إلى المفرد المعرفة، وذلك قولك : أيٌّ ثوبك خَلَق؟ معناه : أيّ النواحي منه خَلَق؟ فالتبعيض في هذا متأتٍّ فجازت الإضافة باعتباره. وكذلك تقول على هذا : أيٌّ غرناطةَ نزلتَ؟ المعنى أيَّ نواحيها نزلْتَ؟ أو : أيَّ مواضعها نزلْتَ؟ ومن ههنا جاز في بين أن تضاف إلى المفرد كقول امرىء القيس[1] : «بين الدَّخول فحوملِ. فتُوضِحَ فالمقْراةِ[1]»، لأنّ الدَّخولَ موضع يحتوى على أماكن فكأنه قال : بين أماكن الدَّخول فأماكن حَوْمَلٍ، وكذلك تُوضِحَ والْمِقراةِ. وإلا فلايجوز أن تقول : جلست بين زيد فعمرو[2]، إذ لابينَ لزيدٍ وحده ولا لعمرو وحده، وإنما جاز ذلك كلُّه لأنَّ اعتبار الأجزاء يُخرج الاسم عن باب الإفراد إلى باب الجمع، فكأنك قلت : أيُّ أجزاء ثوبك خَلَق؟ وأيُّ نواحي غرناطةَ نَزَلْتَ؟

وعلى الناظم في قوله : «وإن كرَّرتها فأضِف» دَرْكٌ من أوجه أربعةٍ :

أحدها : أن هذا التكرار لم يُبيِّن على أيّ وجه يكون؟ فقد يمكن أن يفهم على أنه بغير عطفٍ كقولك مثلا : أَيِّي أيُّك قائم؟ أو بحرفِ عطفٍ غير الواو نحو : أَيِّي فأيِّك، أو أَيِّي ثم أيِّك؟ وما أشبه ذلك من حروف العطف. وذلك كلّه غير صحيح، وإنما التكرار مخصوص بالواو وحدها من

---

(١) من بيته في صدر معلقته ٨، وهما :

قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل   بسقط اللوى بين الدخول فحوملِ
فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها   لما نسجتها من جنوب وشمألِ

(٢) أ : وعمرو. وهو خطأ.

حروف العطف، فلايجوز أن تقول : أَيِّي فأيٌّ زيد أكرم؟ ولا أَيِّي ثم أيّ زيد أفضل؟ وإنما يجوز ذلك مع الواو، لأن المفردين مع الواو في حكم الاسم المثنى بخلاف غيرها، وذلك من حيث كانت لاتعطى رتبةً، وإنما تعطى مجرّد الجمع من غير زيادة، فصارت كالتثنية. وأما غيرها من الحروف فإنما يقتضي تفريق المعطوف من المعطوف عليه ولو في الرتبة الزمانية، فلم يرادف المفردان مع غير الواو التثنية، فصار كلٌّ اسم عُطِف بغيرها له حكم نفسه، فامتنع العطف ههنا بما عدا الواو، وكلامُ الناظم لا يعطي شيئًا من هذا، فكان مُعتَرَضًا.

والثاني : أن هذا التكرار في ظاهرِ مَسَاقه قياسيّ، فجائز أن يَتَكَلَّمَ به في غَير الشعر، لأنه قال : «وإن كرَّرتها فأضِف»، فوكَلَ ذلك إلى السامع لا إلى العرب. وليس الأمر كذلك، بل هو موقوفٌ على السماع، وقد نَصَّ على ذلك الفارسي، وجعل جوازه كجواز تكرار المفرد بعد كِلاَ في نحو قوله[1]:

كلا السيفِ والساقِ الذي ضُرِبَتْ بِهِ

في أنّ كلّ واحدٍ منهما موقوف على السماع، محمول على معناه. ولايقاس عند الناظم على نحو: كلا السيف والساق، فكذلك ينبغي في: أَيِّي وأيٌّ زيد أعرف؟ وهكذا قيل. ويظهر من مساق سيبويه في باب أيّ، وإذا كان كذلك ظهر أنّ ما أعطاه مساق الكلام من القياس غير صحيح.

والثالث : لو سُلِّم أنَ التكرار قياسيّ فإنما يكون كذلك حيث كان المجرور بأيٍّ أولاً ضمير المتكلم، نحو:أَيِّي وأيٌّ زيدٍ أعلم؟ وهو الذي عيّنه السماع كما تقدّم، فلا يقال: أيّك وأيّ زيدٍ أفضل؟ ولا: أيّ زيد وأيّ عمرو أعلم؟ وعبارة

---

(١) تقدّم البيت وتخريجه من قريب، انظر: ١٠٥.

الناظم هنا وكذلك في التسهيل[١] / تقتضى جواز الجميع، فهو مشكل! ٣٨٣

والرابع : أن قوله «فأضِف» يقتضي لزومَ الإضافةِ إلى المفرد المعرفة، لأنّ قوله «فأضِف» أمرٌ بذلك، لم يُقيِّده بالجواز، كما قال في المسأله قبل هذا: « أضِفْ جوازًا » فدلّ على أنه يريدُ وجوبَ الإضافة التي قَدَّم، وهي الإضافة إلى المفرد المعرف. وذلك حكمٌ غير صحيح؛ بل هو على الجواز إذا كُرِّرت، فلك أن تَضيفَ إلى النكرة، فتقول : أىُّ رجل وأىُّ امرأةٍ أكرمتَ؟ وإلىَ المعرفة غير المفردة فتقول : أىُّ الرجلين وأىُّ المرأتين أكرمُ؟ وكذلك أىُّ بني تميم وأىُّ بني فلان أفضلُ؟ وما أشبه ذلك. فلا يُقتصر به على المفرد المعرفة، خلافُ ظاهر كلامه.

والجواب عن الأول : أنَّ تأتىِّ التكرار في محصول الاعتياد[٢] إنما يحصلُ مع العطف، والواو أصلُ البابِ، فهو الذي يَسبقُ للأذهان، فترك ذكره اتكالاً على فهمه، وعلى أنه لو قال عِوَضَ ذلك :

ولا تُضِفْ لمفردٍ مُعَرَّفِ

أيًّا وكررها بواوٍ تُضِفِ

أو انْوِ الاجزا ... ...

... ...

لكان أولى .

وعن الثاني : أن ظاهر كلامه هنا وفي التسهيل[٣] إجراء القياس،

(١) التسهيل ٣٧.

(٢) أ : الاعتبار. وهو خطأ.

(٣) التسهيل ٣٧.

إِذْ لم يقيِّد ذلك بأمرٍ، وليس في كلام سيبويه نصٌّ بأنه سماعٌ، وقد تقدَّم نصٌّ كلامه. وأيضًا قد يبعُد الفرق بين قولك:أيِّي وأيّك[1] أعلم؟ وبين قولك : أيِّك وأيَّ زيد أعلم؟ وما أشبه ذلك. وإذا فرض أنه قائل بالقياس فلا اعتراضَ إلا من جهة بطلان القياس في نفسه، وذلك نزاعٌ في أصل خلافٍ لا يعترض بمثله على الناظم بأن يقال: لم خالفت فلانا ولم توافقه؟ لأن الدليل هو المتّبع، ولا إجماع يعارَضُ به هذا القياس، بل نقول ان سيبويه والخليل شبَّها قولهم: «أيِّي وأيُّك كان شرًا فأخزاه الله»، بقولهم: هو بيني وبينك، ونحوه، ومثل هذا لا يُقتَصَرُ به في «بين» الأولى على ضمير متكلم دون مخاطب أو غائب، بل يقال: هو بينك وبينه، وهو بينك وبين زيد، وفى القرآن: (فإذا الذي بينَكَ وبينه عداوةٌ كأنّه وليٌّ حميم)[2]، وكذلك الأمر في : «أخزى الله الكاذب منّى ومنك»، لا مانع من أن يقال : منك ومن زيد، فكما يجوز هنالك فكذلك يجوز هنا.

فإن قيل : فَلْيجُزْ على ذلك : كلاك وكلا زيدٍ قائمٌ، وكذلك : كلا زيد وعمروٍ قائمٌ؛ إذ لا فرق.

قيل : قد مَرَّ القولُ على هذا، وأيضًا لما فَهِم من العَرَب اعتزامهم على إضافة كلا وكلتا للمثنى غير المفرَّق، قال: يمنع التفريق بإطلاق، وكأنه لم يفهم مثل ذلك عن العرب في أىّ فأطلق الجواز.

فإن قيل : فإن جاز مثلُ : أيُّ زيدٍ وأيُّ عمرو في الدار؟ فليُجزْ: المال بين زيد [وبين[3]] عَمْرو، بتكرير بين، وذلك غير جائز، وقد عُدَّ ذلك من لحن

---

(١) أ : وأيّ زيد.

(٢) الآية ٣٤ من سورة فصلت.

(٣) سقط من أ.

الخواصٍ حسب ما نصّ عليه الحريريُّ في « دُرَّة الغواص[1] ». وغيرُه.

وكذلك يلزم أن يجيز: أخزى الله الكاذب من زيدٍ ومن عمرو.

فالجواب : أنه قد يقال : لعلّه أجاز ذلك بناءً على قياسه وإن كان ضعيفا، أو على سماع شيءٍ منه. والله أعلم.

وهذا قد حصل الاعتذار - على ما فيه - عن الثاني / والثالث من الاعتراضات. ٣٨٤

وأما الرابع فالجوابُ عنه : أن الأمر هنالك إنما هو للإباحة لا للوجوبِ، بقرنية تَقَدُّم الحظر في قوله: «ولا تُضِف لمفردٍ معرَّفِ». والأمر إذا ورد في الشريعة بعد الحظر فهو للإباحة حسب ما ذكره الأصوليون، فهو الراجح عندهم من المذهبين، وإذا كان على الإباحة فهو معنى التخيير، فقوله: «وإن كرّرتها فأضِفِ»، معناه: إن شئت. فلا محذور.

[أقسام أيّ]

ثمَّ فصّلَ الكلام في أقسام أيٍّ، كيف تكون الإضافة إليها فقال: «واخصُصَنْ بالمعرفة موصولةً أيًّا».. إلى آخره، فذكر لها أقسامًا ثلاثة: قسم تكون فيه مضافةً إلى المعرفة خاصةً، وقسم يُخَصّ بالنكرة وحدها، وقسم يجوز فيه الأمران.

فأما الأول فهو الذي ذكر أوّلاً، وهو قسم الموصولة.

و «موصولةً» : حال من «أيّ» تقدمت عليها، كأنه قال: واخصُصْ بالمعرفة أيًّا حالة كونها موصولةً.

يعني أنها إذا كانت موصولة كالذي والتي فلا تُضاف إلاّ إلى

---

(١) درة الغواص ٧٩ ـ ٨٢.

المعرفة، فتقول: اضربْ أيَّهم هو قائم، وسلِّم على أيِّهم هو أفضلُ، لأن معناها معنى الذي، ولا يجوز أن تقول: أيَّ رجلٍ هو أفضلُ، أو : سلِّم على أيِّ رجلٍ هو قائم. ومن ذلك في القرآن: (ثمَّ لننزعنَّ من كلِّ شيعةٍ أيُّهم أشدُّ على الرحمن عتيًا[1]). وأنشد سيبويه[2]:

إذا مـــــا أتيتَ بني مـــــالكٍ
فـــــسلِّم عَلى أيُّهم أفـــــضَلُ

وأما الثاني فهو أيٌّ إذا وقعتْ صِفةً، وذلك قوله : «وبالعكسِ الصِّفَهْ»، يعني أنها إذا وقعت صفةً فإضافتُها على العكس من إضافة الموصولة، وقد تقدّم أن الموصولة تضافُ إلى المعرفةِ، فإذًا الصفة لا تضافُ إلى المعرفة، وإنما تضاف إلى النكرة ، فتقول: مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ، ومررتُ بفارسٍ أيِّ فارسٍ، وبفتىً أيِّ فتىً، ومنه قوله[3]:

دعــوتُ امــرأً أيَّ امــرِئٍ فــأجــابني
وكنــتُ وإيّاه مـــــلاذًا ومـــــوئِلاَ

وقال الآخر، إلاّ أنه حذَفَ الموصوف[4]:

إذا حـــارَبَ الحـــجـــاجُ أيَّ منافقٍ
عـــلاه بســـيفٍ كلمـــا هُزَّ يَقطعُ

---

(1) الآية ٦٩ من سورة مريم.

(2) لم أجده في الكتاب، والبيت لغسان بن وعلة، وهو في الإنصاف ٧١٥، وابن يعيش على المفصل ١٤٧/٣، ٢١/٤، ٨٧/٧، والرضى على الكافية ٢٦/٣، والمغنى ٧٨، ٤٠٩، والهمع ٣١٣/١، والخزانة ٦١/٦.

(3) مجهول. والبيت في الهمع ٣١٩/١، والأشمونى ٩٩/٢.

(4) الفرزدق، ديوانه ٤١٧/١، وهو في الهمع ٣١٩/١.

ويجرى مجرى الصفة الحال، فتقول: رأيت الرجلَ أىَّ رَجُلٍ، وأى فتىً ، أنشد في الكتاب للراعى[1]:

فَـأومـأتُ إيماءً خـفـيًّـا لَحـبْـتـرٍ
وللّه عـينا حَـبْـتَـرٍ أيَّمـا فَـتَـى

ولا يجـوز أن تضـاف إلى المعـرفـة، فـلا تقـول: مـررتُ بالرجل أىِّ الرجل، ولا: بالفارسِ أىِّ الفارسِ، ولا ما أشبه ذلك.

وفي قـوله : «وبالعكس الصـفـهْ» شىءٌ من النظر؛ لأن العكس في اللغـة ردُّك آخر الشىء أوَّله، وهكذا هـو في اصطلاح أهل النظر، فـإنهم قالوا: عَكْسُ القضـية تحويلُ مُفرَدَيها على وجه يصدق. ونحن لانجد في كلام النـاظم ذلك، لأنه قال: «واخصُصَن بالمعرفَه موصولةً أيًّا» وليس في هذا الكلام مـا يصحّ فيه العكس بحيث يُعطِى مـا قَصَد من المعنى، وإنما يظهر أن مـوضـع العكس في كلامه للضدِّ، فلو قـال: «وبالضـدّ الصـفَهْ»، لكان صـحـيحًا، لأن النكرة ضدّ المعرفـة وليست بعكسٍ لهـا، ولم يقـصد النـاظم إلا ذلك المعنى، ولكن ذهب عليـه هذا، فـوضـع العكس مـوضـع الضدِّ.

وقـد يُجـاب عن ذلكَ بأن العكس المصطلح عليـه يصح هـنا من قـوّة الكلام /، من جـهة أن قـوله: « واخـصُـصَن بالمعرفَـةَ كذا، في قـوة أن لو ٣٨٥
قال: لا بالنكرة، فكأنه قال: اخصُصْ كذا بالمعرفة دون النكرة. فلو صرَّح

---

(١) الكتاب ٢/١٠٨، وديوان الراعى ٣، والهمع ١/٣١٩، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٥٠٢، والرضى على الكافية ٤/٢٣٤، والخزانة ٩/٣٧٠.

حبتر : ابن أخى الراعى. ومعناه في اللغة : القصير من الناس.

بهذا لكان عكس الكلام: اخصُصَن الصفة بالنكرة دون المعرفة. وذلك صحيح. فالناظم إنما قصد العكس بحسب اللفظِ المقدّر الذكر مع الملفوظ به، فلا دَرْك عليه.

وأما القسم الثالثُ الذي يجوزُ فيه الأمران فأيٌّ الشرطية أو الاستفهامية، وذلك قوله: « وإن تكن شرطًا أو استفهاما ».. إلى آخره.

ضمير «تكن» عائدٌ على «أيّ». و«مطلقًا»: حال من التكميل المفهوم من قوله: «كَمِّل»، على حدّ قولهم: ضربته شديداً.

يعني أنّ أيًّا الشرطية، وأيًّا الاستفهامية، يَكمُلُ فيها الكلامُ بالإضافة مطلقًا، أي: سواءً أكانت الإضافة إلى معرفة أم نكرة، فالضمير في «بها» عائد على الإضافة المتقدّمة الذكر؛ فتقول في الشرط: أيُّ الرجالِ يُكرمْنِي أكرِمْه، وأيُّ رجلٍ يكْرِمنِي أكرِمْه. ومن الإضافة إلى النكرة ما أنشده سيبويه لابن هَمّامٍ السَّلولي[1]:

لما تَمكَّنَ دُنيـــــاهم أطاعَـــــهُمُ
في أيِّ نَحْـــوٍ يُمــــيلوا دينَه يَمِلِ

وتقول في الاستفهام : أيُّ الناسِ جاءك؟ وأيُّ رجلٍ جاء ك :؟ ومن النكرة قولُ الله عزَّ وجل: «وسيعلم الذين ظَلَموا أيَّ منقلبٍ ينقلبونَ[2]». ومن المعرفة قوله: (لنعلم أيُّ الحِزْبين أحصى لِما لَبِثُوا أمَدًا[3]).

---

(١) هو عبدالله بن همام، شاعر إسلامي، والبيت في الكتاب ٣/ ٨٠، واللسان : مكن، والأشموني ٤/ ١٠. وانظر التعريف بابن همام في طبقات فحول الشعراء ٦٢٥ ـ ٦٣٧.

(٢) الآية ٢٢٧ من سورة البقرة.

(٣) الآية ١٢ من سورة الكهف.

والحاصلُ للناظم من أضربِ أيٍّ أربعةُ، وذلك: الموصولة، والصفة، والشرطية، والاستفهاميَّة. وترك ذكر قسمين، وهما: النكرة الموصوفة، وصلة المنادي. فالأولى نحو: مرت بأيٍّ مُعجِبٍ لك. والثانية نحو: يأيُّها الرجل. وكلا القسمين لم يحتج إلى ذكره.

أما الموصوفة فمن وجهين، الأوّل: أن إثباتها في هذا القسم للأخفش؛ إذ لم يذكرها سيبويه، ولم يرتض في التسهيل رأيَ الأخفش من جهة أنّ السماع بما قال معدوم أو نادرٌ، والقياس على ما ومَن في وقوعها نكرتين موصوفتين، ضعيف.

والآخر أنها على تقدير ثبوتها لاتحتاج إلى إضافة، فتَرَكَ ذكرها كسائر مالايلزم الإضافة. وكذلك صلة المنادي قد كفَّتها «ها[1]» عن الإضافة، وحكمها يذكر في بابه، فلا مدخل لها هنا.

* * *

وألزمُوا إضافةً لَدُنْ فَجَرْ
ونَصْبُ غُدْوةٍ به[2] عَنْهُم نَدَرْ

إضافةً: مفعولٌ ثان لألزموا، والأول لفظ لَدُنْ. والضمير في «به» عائدٌ على لَدُن.

ويريدُ أن لَدُنْ من الظروف، يلزم الإضافة فيجرُّ ما بعده مطلقًا، فتقول: سِرْتُ من لَدُنِ الظهرِ إلى العَصْر، وجاء الأمرُ من لَدُنْ فلان.

---

(١) في النسخ: «كفتهاما» والمثبت عن هامش الأصل.

(٢) في هامش الأصل: «بها».

وفي القـرآن : (لِيُنْذِرَ بأسًـا شَـديدًا من لَدُنْه[1])، (قـد بلَغْتَ مـن لَدُنِّـى عذرًا)[2].

وأنشد الأصمعي[3]:

مِن لَّدُ مـا ظُهـرٍ إلى العُـصَـيـرِ

حَـتّى بَدَتْ لي جَـبْـهـةُ القُـمَـيـرِ

لأربع غَبَرْنَ من شُهَير

وقد يُنْشد :

مِن لَّدُنِ الظُّهر إِلَى العُصَيرِ حَتَّى بَدَتْ لىجَبْهةُ القُمَيرَ

لأربع غبَرْنَ من شُهَير

وقد يُنْشد :

مِن لَّدُنِ الظُّهر إِلَى العُصَيرِ

وقال الآخر[4]:

---

(١) الآية ٢ من سورة الكهف.

(٢) الآية ٧٦ من سورة الكهف.

(٣) لرجل من طيء كما في العينى ٣/٤٢٩. والأبيات في الخصائص ٢/ ٢٣٥، والهمع ٣/٢١٧، ٦/١٧٨، والأشمونى ٢/٢٦٢.

(٤) هو غيلان بن حرمث الربعي، قال البغدادى : «لم أقف له على ترجمة، وقبله :

يستوعب البَوْعينِ من جُرِيره

والبيت في الكتاب ٤/٢٣٤، وابن يعيش على المفصل ٢/١٢٧، وشرح شواهد الشافية للبغدادى ١٦١، وفي اللسان : نحر، ولدن.

البوع ـ بضم الباء وفتحها ـ والباع : مسافة مابين الكتفين.

والجرير : الجبل. واللحى : العظم الذى ينبت عليه الأسنان. والمنحور : لغة في النحر.

يريد أن طول الحبل الذى هو مقوده من لحييه إلى موضع نحره مقدار بوعين، يريد طول عنقه.

وإنما كانت خافضةً على حكم سائر الظروف غير المتصرّفة، ويقتضى هذا الإطلاقُ جَرَّ «غدوة» أيضا، وأن يقال : سرت من لدن غُدْوَةٍ إلى العَصْرِ، وهو نصّه في الشرح أنّ الجرّ بها مع «غدوة»، جائز على القياس، وانما ينصب غدوةً بعدها ندوراً، وذلك قوله : « ونصبُ غدوةٍ بها عنهم ندر»، يعني عن العرب. ويظهر هذا من الجوهريِّ حيث قال : « وقد حمل حذفُ النون بعضَهم - يعنى في لَدُ - إلى[1] أن قال : لَدُن غدوةً، فنصب غدوةً بالتنوين»[2].

فاقتضى [هذا[3] أن] بعض العرب هم الذين ينصبون بها غُدْوَةً وحدها. وهذا النصبُ حكاه سيبويه[4] وغيره، ومنه قول كُثَيِّرٍ[5]:

لَدُن ما غدوةً حتى اكتسينا

لِثِنْيِ الليل أَثناء الظلالِ

وقال ذو الرمة[6]:

لَدُن غدوةً حتى إذا امتدَّتِ الضُّحىَ

وَحَثَّ القطين الشِحشحانُ المكلَّفُ

---

(١) كذا في النسخ. وفي الصحاح : «على».

(٢) الصحاح، مادة : لدن.

(٣) عن أ، س.

(٤) الكتاب ٥١/١، ٥٨ ـ ٥٩.

(٥) لم أجده في ديوانه، وفي الديوان قصيدة من البحر والروى ٢٢٧ ـ ٢٣٢. وفي تاج العروس : «ثِنْيٌ من الليل ـ بالكسر ـ أى : ساعة منه، أو وقت منه».

(٦) ديوانه ١٥٦٥، وهو من شواهد ابن يعيش ١٠٢/٤، وفي البيان والتبيين ٢٧٤/٢، واللسان : شحح، ولدن.

والقطين : الخدم. والشحشحان : الجادّ الماضى، وأراد بالمكف : الحادى.

وقال أوسُ بن حجرٍ[1]:

لَدُن غُـدوةً حَـتَّى أغـاثَ شَـرِيدهم
طويلُ النبـاتِ والعـيـونُ وضَـفْلَـعُ

وقال الآخر[2]:

ومـا زال مُـهـرِى مَـزْجَـرَ الكلبِ منهمُ
لَدُن غـدوةً حـتَّى دَنَتْ لغـروُبِ

ولم يأت ذلك في غير غُدوة، ولذلك عيّنه الناظم بقوله: «ونصبُ غدوةٍ به[3] عنهم ندر»، وإلا فكان يقول : والنصب به نادرٌ.

فإن قلت : فقد أنشد سيبويه[4]:

من لَدُ شولاً فإلى إتْلائـِها

فنصب شولاً بعد لَدُ.

فالجواب : أن شولاً هنا ليس بمنصوب بلَدُ، بل بإضمار فعلٍ هو كان ونحوها، والتقدير: من لد كانت شولاً، لأن شولاً هنا جمع شائلة، فلا يجوز أن

(١) ديوانه ٥٩.
في الأصل : شديدهم. وهو خطأ. وطويل النبات : جبل بين اليمامة والحجاز، سمي كذلك بهضبات طوال حواليه. والعيون : اسم جبل. وضفلع : ماء لبنى عبس. يقول : ذهب روعهم عندما انتهوا إلى هذه المواضع.

(٢) هو أبو سفيان بن حرب، كما في سيرة ابن هشام ٧٥/٢. والبيت من شواهد التصريح ٤٦/٢، والهمع ٢١٨/٣، والأشمونى ٢٦٣/٢، وفي العينى ٤٢٩/٣.

(٣) س : بها.

(٤) الكتاب ٢٦٤/١. وهو من شواهد ابن الشجرى في أماليه ٢٢٢/١ وابن يعيش على المفصل ١٠١/٤، ٣٥/٨، والمغنى ٤٢٢، والرضى على الكافية ١٥٢/٢، والهمع ١٠٥/٢، وفي الخزانة ٢٤/٤.
والشول : واحدها شائلة، وهى التى أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فخف لبنها. وناقة مُتْلٍ ومتلية : يتلوها ولدها، أى يتبعها.

يُقَال: من لدن زيدٍ إلى دخوله الدارَ، والبيت على هذا المعنى، فلما لم يصحّ جرّه على هذا التقدير أُضمرِ ما يَصِحُّ معه الكلامُ، فصار المعنى : من لَدُنْ كونها شولاً إلى إتلائها. بخلاف : لَدُنْ غدوةً، فإنه لامانع من الجرّ، فلما نصبت دلّ على أن ذلك من جهة «لَدُن» لا من جهة الإضمار.

فإن قيل : ما فائدةُ قولِ الناظم : « فَجُرّ » ومعلوم أن الإضافة لايكون معها إلا الجرّ، فهو إذًا حشوٌ من غير مزيد فائدة.

فالجواب : أنه إنما ذكر الجرّ لِذِكْرِ مُقَابِلِه وهو النصب.

وهنا مسألتان :

إحداهما : أنه أتى بلَدُن تامّةً غير محذوفة النون، ثم أسند الحكم إليها، فلابدَّ أن يؤخذ له مقيّدًا بتمامها، وينبنى على ذلك أمران، أحدهما: أنها لاتنصبُ إلاّ على لغة التمام، وأما إذا حُذِفت نونُها فلا. والنقلُ موافقٌ لهذا التقييد، فلم يُسمَع منهم مثل : لَدُ غدوةً، وانما تكلّموا به مع النون. والثاني : الإشعارُ بوجه النصب، وذلك أن من نَصَب شبّه نون لَدُنْ بنون عشرين، حين كان بعض العرب يقول : لَدُ، من غير نونٍ، فانتصب غُدوةٌ انتصاب الاسم بعد المقادير، كقولك : عشرون درهمًا. هذا معنى تعليل سيبويه، فيكون على هذا غدوة منصوبًا على التمييز لإبهام لدن(١)، كما استبهم / العشرون فَفُسِّر، وهذا حسنٌ من التنبيه. ٣٨٧

والثانية : أنه أسند النصب إلى لَدُن، لقوله : «بِهِ عنهُم نَدَرْ»، أى : بلدن، وأراد أنه منصوبٌ عن تمامه، كما انتصب الدِّرهم عن تمام العشرين بالنون.

---

(١) في النسخ : «لإبهام غدوة». ولايستقيم الكلام عليه.

فإن قيل : فلِمَ نَسَبَ العملَ إلى لَدُنْ وهي لم تعمل في الحقيقة ؟

قيل : بل هي العاملةُ لأنها شُبِّهت بالعشرين، والعشرون شُبِّه في عمله بالضاربين، والضاربون هو العامل في بابه، فكذلك ما تفرَّع عليه بالتشبيه، فإذا سمعتَ النصبَ عن تمام الاسم فمعناه أنّ الاسم هو الناصب، إلا أنَهم عبَّروا بتلك العبارة إِشارةً إلى أنه لولا التمام لانجرَّ بالإِضافَةِ، كما أنَّ الضاربين زيداً لولاَ تمامه بالنون لانجرَّ فقلت : ضاربو زيدٍ. فافهم هذا من اصطلاحهم، وأيضًا فلقوله : « به » فائدةٌ أخرى، وهو التنبيه على أن « غدوة » ليس منصوبًا بإضمار فعلٍ، كما كان «شولاً» في قوله: « من لَدُ شولاً» منصوبًا بإضمار فعلٍ، وهو تنبيه حسنٌ أيضًا.

* * *

ومَعَ مَعْ فيها قليلٌ، ونُقِلْ

فَتْحٌ، وكسرٌ لسكونٍ يَتَّصِلْ

هذا أيضًا من الظرف اللازمة للإضافة كغيره مما تقدَّم ذكرُه، نحو قولك: جئتُ مَعَك، وذهبتُ مَعَ زَيدٍ، وأتيتُ مَعَ الناسِ. ودلَّ على لزومه للإضافة من كلامه مساقُه له في جملةِ ما يلزمُ الإضافةَ.

فإن قلت : إنّ « مع » على وجهين، أحدهما هذه التي مَثَّلت، والأخرى تأتى [غير[1]] مفتقرة إلى الإضافة نحو قولك: جاء الزيدان معًا ، وجاء الناسُ معًا ، ومنه قول امرئ القيس[2]:

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) ديوانه ١٩ وعجزه : كجلمود صخر حطَّه السيل من علِ.

والبيت من شواهد الكتاب ٢٢٨/٤، والمحتسب ٣٤٢/٢، وابن يعيش على المفصل ٨٩/٤، والمغنى ١٥٤، وشرح شواهد المغنى للبغدادى ٣٦٠/٣، ٣٧٣.

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ معًا

وقوله [1]:

... ... وشعبا كما معًا

وما أشبه ذلك، وقد قال السيرافي : إن معًا إذا أُفردت يجوز أن تكون ظرفًا وحالاً، وإنما أضيف في الوجه الأول إلى غير الأول، فإذا قلت: ذهبا معًا، فليس في الكلام غير المذكورين تضيفُ « مع » إليه، ولا يجوز أن تضيف « مع » إليهما، لأنه لا يصحُّ أن يُقال : ذهب زيد مع نفسه، فلذلك أفردت عن الإضافة هنا[2]. فعلى الجملة قد ثبت استعمالُ «مع» الظرفية على وجهين، فكيف يصحّ جعلُها لازمةً للإضافة مطلقا؟

فالجوابُ : أن الذي استُقرِئَ من كلام الناظم صحيح، ولا تكون إذا أُفردَت عنده ظرفًا، بل تكون بمعنى جميع، فتجرى مجراه في الأحوال كلها من كونها تقع حالاً، نحو: ذهب الزيدان معًا، ومنه قول المرقِّش[3]:

بِأَنَّ[4] بنى الوخْم ساروا معًا

بجيش كضوءِ نجوم السَّحَرْ

وخبرًا نحو : الزيدان معًا، أي مجتمعان، ومنه قول الصِّمَّة بن عبدالله، ويُروَى لقيس بن الملوَّح، وهو من أبيات الحماسة[5]:

---

(١) من بيت سيأتى بتمامة بعد قليل.

(٢) هذا معنى كلام السيرافي، وليس بلفظه، انظر شرح السيرافي، باب الظروف المبهمة ٤/١٢٤.

(٣) المرقش الأكبر، ديوانه، مجلة العرب، الجزء العاشر من السنة الرابعة، وقبله :

أتتنى لسان بنى عامر   فحلت أحاديثها عن بصر

(٤) في الأصل : فإن.

(٥) الحماسة بشرح المرزوقى ١٢١٥، والعينى ٣/٤٣١.

حَنَنْتَ إلى رَيَّا ونَفْسُك باعَت

مَزَارك من ريًّا وشَعبا كما مَعًا

وقال حاتم[١]:

أكفُّ يَدِي عن أن يَنَال التماسُها

أكفَّ صحابي حين حاجتُنا معًا

من أبيات الحماسة ..

وما قاله السيرافي وابن خروف وغيرهما من الظرفية، لا يلزم المؤلِّفَ القولُ به مع / أنَّ ظاهر كلام سيبويه موافقٌ لما ارتكبه في ٣٨٨
التسهيل وشرحه، مع موافقته لجميعٍ في المعنى، وجميعٌ لايكون ظرفًا، وهو المفهوم هنا؛ قال سيبويه : «وسألت الخليل ـ رحمه الله ـ عن معكم، ومعَ، لأيِّ شيء نصبتها؟ فقال : لأنها استُعملَتْ غير مضافةٍ اسمًا كجميع، ووقعت نكرة، وذلك قولك : جاءا معًا، وذهبا معًا». يعنى أنها انتصبت كما انتصب جميعٌ، قال : «وقد ذهبوا مَعَه، ومِنْ مَعِه، صارت ظرفًا، فجعلوها بمنزلة أمام وقُدَّام»، يعنى إذا لم يفردوها، فهذا الكلام غيرُ مافُهِم من مقصود الناظم.

فإن قيل : فإذا كانت كذلك فكان الواجبُ أن تُرفَعَ إذا قلت[٢]: الزيدان معًا، فتقول : معٌ، كما تقول : الزيدان جميعٌ.

(١) ديوانه ١٨٣. والبيت في الحماسة ٢/٣٤٣، والهمع ٣/٢٢٨

(٢) في الأصل : «قيل».

فالجواب : أنّ معًا من الثلاثي هنا الذى لم يُحذَفْ منه كفتًى، لا[1] أنه محذوف كَيَدًا. والمسألة مختلفٌ فيها، فيونُس والأخفش على أنها كفتًى، وسيبويه والخليل على أنها كيداً. والأصح ماذهب إليه يونسُ بدليل المعنى واللفظ، والكلام في صحّة مذهبه يطولُ، وليس مقصوداً هنا.

وإذا ثبت هذا كلُّه فمع المذكورة هنا هى اللازمةُ للإضافة، ولم يتعرض للأخرى إذْ ليس لها في هذا البابِ مدخَلٌ.

وقوله : «ومَعَ مَعْ فيها قليل»، يعنى أنَّ الوجه فيها أن تكون مفتوحةَ العين، وهو مشهور كلام العرب، فتقول : قعدتُ مَعَ زيدٍ، وجئت مَعَك. وما أشبه ذلك. وأنشد سيبويه للراعى[2]:

يشِى مِنْكُم وَهَوَاىَ مَعْكُمْ

وإن كانَتْ زيارتُكم لِمَامَا

ثم يتعلّق بهذا الكلام مسألتان :

إحداهما : أنّ مَعَ اسم من الأسماء إذا كانت مفتوحة العين؛ إذ لو كانت عنده حرفًا لذكرها في حروف الجرّ دون هذا الباب، وهذا مالا أعلم فيه خلافًا. وأما الساكنة العين فالظاهر من الناظم أنها اسم كذلك؛ إذ لم يُفَرِّق بينهما في الحكم، بل أشعر بأنها [[3]هى قوله : مَعْ فيها قليل. يريد أنَّ فيها للعربِ استعمالين في اللفظ، ولم يقل إنها[3]] مع السكون حرف

(١) في الأصل : «إلا أنه». وهو خطأ.

(٢) الكتاب ٢٨٧/٣ منسوبًا إلى الراعى، وهو لجرير في ديوانه ٤١٠. والبيت في أمالى ابن الشجرى ٢٤٥/١، ٢٥٤/٢، وابن يعيش ١٢٨/٢، ١٣٨/٥، والتصريح ٤٨/٢، والأشمونى ٢٦٥/٢، والعينى ٤٣٢/٣.

(٣) سقط من صلب الأصل.

[(1)فَدَلّ على أنه مخالفٌ لمن قال : إنها مع السكون حرف(1)]. وقد حُكِي عن النحاس أن النحويين مجمعون على أنها حرفٌ، قال المؤلف : «وهذا منه عَجَبٌ، لأن كلام سيبويه مشعر بلزوم الاسمية على كلّ حالٍ، وأن الشاعر إنما سكّنها اضطراراً ».

والحاصل أن المسألة مختلف فيها، وقد رَجَّح في الشرح الاسميةَ بأن المعنى في الحركة والسكون واحدٌ، فلا سبيل إلى الحرفية؛ إذ لا يثبت ذلك فيها إلاّ بدليل، والأصل عدمه، وقد ثبتت الاسميّة مع الحركة باتفاق فيسْتَصْحَبُ الأصلُ حتى يَرِد ما يَخرُجُ عنه، وهذا معارضٌ بالسكون، فإنه لايصحُّ في اسم معرب سكونٌ في التركيب من فتحَ بغير موجب. وقد يجاب بأن يُدَّعى البناء على هذه اللغة لتضمّنها معنى حرف المصاحبة، وضُعِ للمصاحبة حرفٌ أو لا، ولايقال : إنها قد استعملت مفردةً في قولهم: معًا، وإذا استعملت مفردةً ونكرةً أيضًا، فقد دَخَلها التمكّن فلا تبنى؛ إذْ لقائلٍ أنَ يدّعى أنهما لفظان متباينان، وكذلك نقول: إنها مع المحرَّكة العين مختلفتان استدلالاً بالأثر، ولايلزم على ذلك محذورٌ، أما إن قلنا برأى سيبويه والخليل أنَّ السكون للاضطرار فلا إشكال، ولكن يأباه/ رأى الناظم لما سيجيء بحول الله. ٣٨٩

والمسألة الثانية : أن قوله : «مَعْ فيها قليل»، يدلّ على أن السكون ليس مختصًا بالضرورة، بل هو واقعٌ في الكلام؛ قد نُقِل عن الكسائي أن ربيعة تقول : ذهبتُ مَعْ أخِيك، وجئت مَعْ أبيك، بالسكون، وعليه حمل المؤلفُ بيت الراعى :

---

(1) عن أ، س.

يشِي منكمُ وهَوايَ مَعْكُمْ.

وهذا النقل يقتضى خلاف ماذهب إليه سيبويه من أن السكون اضطرارٌ شعرِيٌّ؛ إذ لم يثبتُ عنده لغةٌ، وإذا ثَبَتَ لغةً، وإذا ثَبَتَ لغةٌ فلا مقالَ لأحدٍ، لسيبويه ولا لغيره مع السماعِ، ومن حَفِظ فمحفوظُه حجةٌ على من لم يحفَظ.

ثم قال بعد إثباتِ سكون العين : «ونُقِل فتحٌ وكسرٌ لسكونٍ يتصل» يعنى أنه إذا اتّصل بمَعْ الساكنةِ العينِ ساكنٌ بعده، فالمنقول عن المُسْكِنِينَ فيها وجهان: الفتح والكسر، فالفتح نحو : سرت مَعَ القوم، ومَعَ ابْنِك. والكسر نحو: سرتُ مَعِ ابنِك، ومَعِ القومِ. وهذا ممّا يدلّ على أن السكون بناءٌ لا عارضٌ لموجبٍ غيرِه. ووجه الكسر ظاهرٌ على أصلِ التقاء الساكنين، وأما الفتح فللإتباع، أو لاعتبار اللغة الأخرى.

فإن قيل : لِمَ حملْتَ قوله : ونُقِل كذا، على إنه يريدُ في لغة التسكين وحدها؟.

قيل : لأنَّ مَعَ في اللغة الأخرى معربة، وحركة الإعراب لاتختلف مع الساكن، فلم يفتقر إلى التنبيه عليها، وإنما ينبغي التنبيه على مانَبَّه عليه. فقوله: ونُقِل كذا، إنما يريد في لغةِ ربيعةَ خاصة.

* * *

واضـمُمْ بناءً غيرًا أن عَدِمَتْ ما

له أُضِيفَ، ناويًا ما عُدِما

هذا فصلٌ يذكر فيه حكم أسماءٍ لازَمَتِ الإضافةَ، إلا أنها قُطعت عنها لفظا، فَبُنِيت عند ذلك، فيعنى أن غيراً يُضمّ آخرها ضمةَ بناءٍ لاضَمَّة إعرابٍ إذا قُطِعت عن الإضافة وكانت مرادةً معنىً، فتقول : جاء القومُ الفُلانيُّون لاغيرُ،

وجاء أخوك ليس غيرُ. وما أشبهَ ذلك.

وقولُه : بناءً، تنكيتٌ على من يقولُ : إن الضمَّة في قولك : جاء بنُو فلانٍ لاغيرُ، أو : ليس غيرُ - ضمةُ إعرابٍ، وهو الأخفش[1]، فيرى أَنَّ التنوين نُزِعَ للإضافة، لأنَّ المضاف إليه ثابت في التقدير. وقد أجاز ذلك ابنُ خروفٍ أيضًا، على أن يكون «غير» اسم ليس في قولك : ليس غيرُ، وقطعت عن الإضافة لفظًا، وعلى ذلك تكون «غير» في قولك : لاغيرُ، مبتدأةً محذوفة الخبر إن كان يوجد، وإلا فقد نَصُّوا على أن العرب لاتقطع غيرًا عن الإضافة إلا بعد ليس خاصّة، فإن وقعت بعد غيرها من أدوات النفي لم تقطع. وأكثرُ النحويّين على ما رآه الناظم من أنه ضَمُّ بناءٍ، فإن المقطوع عن الإضافة مع إرادتها لا يعدو في الشائع أمرين : البناء على الضم، أو إلحاق التنوين، فالأول كقبل وبعدُ، والثاني ككلٍّ وبعضٍ.

ويبقى النظر في وجه بنائها، فقالوا : إنها محمولةٌ على قبل وبعد لشبهها بهما في الإبهام والقطع عن الإضافة. وسيأتي ذكر ذلك إن شاء
الله. وقد قيل / : إنها بُنِيت لوقوعها موقع الحرف، لأن العرب تقول : ٣٩٠
ليس إلاَّ، في معنى : ليس غيرُ، فكأنها لما وقعَتْ موقع إلاَّ عُومِلت معاملته في البناء. وإنما بُنيت على حركةٍ للمزيّة التي لها على مالم يُعرَب قطُّ، وكانت الحركة ضمّةً حملاً على قبلُ وبعدُ.

فإن قيل : هذا البناءُ، إلى أيِّ نوع من أنواع شَبَهِ الحرفِ يرجعُ؟

فالجواب : أَنَّا إِنْ فَرَضْنا أن كلَّ بناء جائزٍ أو لازمٍ راجعٌ إلى شَبَهِ

---

(١) مغنى اللبيب ١٥٧ ـ ١٥٨.

الحرف فحينئذ يلزمُنا الجوابُ، فنقول : أمّا على القول بالبناء حملاً على قبلُ وبعدُ فسيذكر بعدُ، وأما على القول الآخر فكأنها ضُمّنت معنى إلاَّ، أو حُمِلت على ما تضمّن[1] ذلك، فيرجع إلى شبه الحرف المعنوي.

ثم نرجع إلى كلامه فنقولُ : إنه شرَط في هذا البناءِ المذكورِ شرطين :

أحدهما : أن تُعدَم الإضافةُ لفظًا، وذلك قولُه : « إن عَدِمت ماله أُضيف»، أى ك ما أُضِيفْ غَيرُ له، نحوقولك : قام زيدٌ ليس غيرُ. وهذا الشرط مبنيٌّ على جواز قطع غير عن الإضافة، وإلا فلو كان غير جائز لم يتصوّر هذا الحكم الذي هو البناء. فأما إذا لم تُعدَم الإضافة فمفهوم هذا الشرط ألاّ يُضَمَّ ضَمَّة بناءٍ، بل يبقى على أصله من الإعراب، فتقول : جاءنى بنو فلانٍ ليس غيرُهم، وليس غيرَهم، ولا غَيرُهم، ورأيت بني فلان لاغَيْرَهم، وما أشبه ذلك.

و« ما » : في موضع نصب بعَدِمت. والضمير في « له » : عائد على ما، وهي واقعة على ما أضيف إليه غير. والذي في « أُضيف » : عائد إلى غير، كأنه قال : إن عَدِمت الاسمَ الذي أُضِيف إليه غيرُ.

والثاني من الشرطين : أن يكون المضافُ إليه مرادًا في التقدير، ولا يكون مُطَّرحًا جملةً، وذلك قوله : « ناويًا ما عُدِما ».

ناويا : حالٌ من فاعل « اضمُم».

وذلك أنك إذا قُلْتَ : ليس غيرُ ، فالمعنى : ليس غيرُ ذلك المعنى الذي حَدَّثتُك به. إشارةً إلى ما تقدم ذكره في الكلام، كائنًا ما كان. فلو لم يكن المضافُ إليه منويا ولا مُقَدَّر الذكر، لم يُبنَ غيرُ، بل يجري مجرى قبل وبعدُ. فتقول : ليس غيرٌ، ولا غيراً. أي : ليس ثَمَّ غيرٌ، بمعنى : ليس ثمَّ مغايرٌ. ووجه

(١) أ : «تضمن معنى ذلك».

الإعراب هنا سيأتي ذكره إن شاء الله مبسوطًا، وإن كان ظاهرًا لأنّه الأصل، ولأنّ غيرًا هنا نكرةٌ لفظاً ومعنىً، فجرت كسائر الأسماء النكرة غير المفتقرة لما بعدها.

فإن قيل: فقد تقرّر إذًا أن غيرًا ليست من الأسماء اللازمة للإضافة، بل هي تُضافُ تارةً، ولا تضافُ أخرى، وإذا كانت كذلك فكيف يجعلها من الأسماء اللازمة للإضافة؟

فالجواب من وجهين:

أحدهما: أنّ غيرًا أصلُها الإضافة لافتقارها في أصل الاستعمال لما يُبَيِّن معناها، كقبل وبعدٍ، وكلّ وبعضٍ، وما جاء فيها من قصد التنكير أمرٌ طارئ عليها، على قصد تناسي المضاف إليه، مع أنك تجده ملحوظًا من طرفٍ خفيٍّ، لكنه أُهمِل في محصول الاستعمال، فالقياس يطلبه والقياسُ يلغيه. وإذا[1] تعارض أصل القياس وأصل الاستعمال فالمقدّم أصل الاستعمال، فبهذا الاستعمال عُدَّ نكرةً غير منويّ الإضافة، وإلاّ فلا فَرْقَ في القياس / يدلّ على ذلك المعنى الأصلي في غير، وربمّا يَصعُبُ ٣٩١
فهمُ هذا التقرير، ولكنه واضح في علم الأصول العربية، مقرَّرٌ في الكلام على الأصل والفرع.

والثاني: إن سُلِّم أنّ لها وجهين في الاستعمال، وهما الافتقار إلى الإضافة وعدمه، فالناظمُ إنما تكلَّم على القسم اللازم لها، لِمَا يَنْبَني له عليه من الأحكام، وتَرَك ذِكْر غَيره بأن أخرجه بالشرط الثاني، إذ لا حاجةَ له إليه في حكم البناء، وهذا ظاهر.

ثم أخذ في ذِكْر ما جرى مجرى غير فقال:

(١) في الأصل: «وأما».

* * *

قـــبلُ كـــغـــيـــرُ، بعـــدُ، حـــسبُ، أوَّلُ

ودُونُ، والجـــهـــاتُ أيضًـــا، وَعَلُ

حَذَفَ هنا حرف العطفِ ، والمرادُ : وبعدُ وحسبُ وأوّلُ. وهي مبتدآتٌ حُذِفَ خبرُها لدلالةِ قولهِ « كغيرُ » عليه. والتقدير : وبعدُ وحسبُ وكذا كغيرٍ.

يعنى أنّ هذه الأسماء كلَّها، الظروفَ منها وغيرها، وهي : قبلُ وبعدُ، وحسبُ، وأولُ، ودونُ، والجهاتُ الستُّ – وهي : فوقُ وتحتُ، وقُدّامُ وخلفُ، وأمامُ ووراءُ – وسائر أسمائها، وعلُ، حكمُها حكمُ غيرٍ في البناء على الضمّ بالشرطَين المذكورين فيها، وهما : أن يكون المضافُ إليه غيرَ مذكورٍ معها في اللفظ، وأن يكون منويٌّ الذكر، مقدَّر الظهور. فلم يتوفَّر الشرطان لم يَجُز البناءُ، بل يلزمُ الإعراب، حسب ما يُذكر بعدُ، إن شاء الله.

أما قبلُ وبعدُ فمثالُ ذلك فيهما : { للّهِ الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ } أي : من قبل الحوادثِ المذكورة ومن بعدها.

وأما حسبُ فإنك تقول : هذا رجلٌ حسبُك من رجلٍ، وهذا زيدٌ حسبُك من رَجُلٍ. وتقطعه عن الإضافة فتقول : مررت بزيدٍ فحسبُ يافتى، وأخذتُ درهمًا فحسبُ ، كأنه قال : فحسبُك، أو : فحسبي ، فحذف لدلالة المعنى، وبنى حسبُ على الضمّ.

وأمــا أوّلُ فكقــولهم : ابدأ بهـذا أولُ. يريد : أولَ الأشــيــاء، لكنه حــذف المضاف إليه. ومنه قولُ مَعْنِ بنِ أوس(١) :

---

(١) معانى القرآن للفراء ٢/٣٢٠، والمقتضب ٣/٢٤٦، والمنصف ٣/٣٥، وأمالى ابن الشجرى ١/٣٢٨، ٢/٢٦٣، وابن يعيش على المفصّل ٤/٨٧، ٦/٩٨، والرضى على الكافيـة ٣/٤٦١، والخـزانة ٨/٢٨٩. وديوانه ٩٣.

لعَمْرك مـا أدرِى وإنِّى لأوجلُ

على أيِّنا تَعدُوا المنيّةُ أولُ

وأما دونُ فنحو قولك : جلست من دونُ، تريد : من دونِ ذلك المكان المعروف. أنشدَ سيبويه[1] :

لا يحمِلُ الفارسَ إلاّ المَلْبُونْ

المَحْضُ من أمامِه ومن دُونْ

فالقافيةُ هنا لو كانَتْ مطلقةَ الرَّوِىّ لكان مبنيًا على الضمِّ، لأنّه في نيّة الإضافة.

وأما الجهات فتقول فيها : جلستُ عند زيدٍ من خلفُ، أو : من أمامُ، أو : من قدّامُ، أو : من فوقُ ، أو : من تحتُ. وما أشبه ذلك. ومنه ما أنشدَ سيبويه، لأبي النجم[2] :

أقبُّ من تحتُ عريضُ من علُ

وقال الآخر[3] :

---

(1) الكتاب ٣/ ٢٩٠، والتصريح ٢/٥٢، واللسان : دون، لبن.

وفرس ملبون : يغذى باللبن. والمحض : اللبن الخالص.

(2) الكتاب ٣/ ٢٩٠، والخصائص ٢/٣٦٣، والأشمونى ٢/٢٦٢، واللسان : علا.

والأقبّ : الضامر، والقَبَب : دقة الخَصْرِ وضمور البطن، والأنثى : قبّاء.

(3) هو طرفة، ديوانه ١١٣ . والبيت المثبت ملفق من بيتين كما في الديوان، هما :

أدّت الصنعة في أمتُنها فهى من تحت مَشَيحات الحُزُمْ

وَتفرّى اللحم من تعدائها والتغالى فهى قبٌّ كالعَجَمْ

الصنعة : القيام على الخيل بالعلف. مشيحات : جادات سريعات . وقيل المشيح : الذى لحق بطنه بظهره فضمر وارتفع حزمه. وتفرّى : تقطع وذهب. والتغالى : التبارى في العدو. والعجم : النوى. شبه الخيل في صلابتها بالعجم وهو النوى.

وَتَفَــرَّى اللحمُ من تَعْــدَائِهــا

فَـهْىَ مِنْ تَحتُ مُشْـيِحـاتُ الحُـزُمْ

وقال الآخر(١):

تَظْمأ من تحتُ وتَرْوَى من عَالْ

ويُنشد هكذا :

ضَمْأَى النَّسا من تحتُ رَيًّا من عَالْ

وقال أيضا(٢) :

قَبَّاءُ من تحتُ وريًّا مِنْ عَالْ

وأنشد الفراء والأخفش وغيرهما(٣):

إذا أنا لم أُومَنْ عَليكَ وَلم يكنْ لقاؤُك إلاَّ من وَراءُ وراءُ

وقال / رجلٌ من بني تميم (٤): ٣٩٢

لَعَنَ الإله تعِلَّةَ بن مُـــسَـــافِـــرٍ

لَعْنًا يشَنُّ عَلَيـــه مِنْ قـــدَّامُ

والقوافي مرفوعة في هذا وما قبله.

وأما عَلُ فمعناه معنى فوق، تقول : جئتُ من عَلُ، كما تقول : جئت من

---

(١) الرجز لدكين بن رجاء، انظر روايتيه في شرح المفصل لابن يعيش ٤/٨٩، والمخصص ١٣/١٤٤، واللسان : ظمأ، وعلا.

(٢) ابن يعيش على المفصل ٤/٨٩.
امرأة قبَّاء : دقيقة الخصر، ضامرة البطن.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/٣٢٠، وابن يعيش على المفصل ٤/٨٧، والهمع ٣/١٩٥، والتصريح ٢/٥٢، والصحاح واللسان : ورى. ونسب في اللسان إلى عُتَيِّ بن مالك.

(٤) أمالي ابن الشجري ١/٣٢٩، والتصريح ٢/٥١، والهمع ٣/١٩٦، والأشموني ٢/٢٦٨، والعيني ٣/٤٣٧.

فوقُ. ومنه قولُ أوسٍ[(١)]

فَــمَلَّكَ باللِّيطِ الذي تحتِ قِــشْــرِها
كَــغِــرْقِئِ بيضٍ كَنَّه القَــيْضُ من عَلُ

وأنشد السيرافي[(٢)] :

ولقـــد سَــــدَدْتُ عليك كلّ ثنيَّــــةٍ
وأتـيـتُ فــــــوق بـنـى كُلَيـبٍ مـن علُ

هذه جملة ما أتى به الناظم من الأسماء التي تُبنى على الضم إذا قُطِعت عن الإضافة مع بقاء معناها. ودخل في الجهات الستِّ : يمنةٌ وشأمةٌ. ولكن السماع فيها قليل، والقياس قابل. وكذا كل ما وقع على الجهات الست كَتُجاه وقُبالَةَ، وحِذاء وإزاء وتلقاء، وأعلى وأسفل. وما كان نحوها من الجهات التي تقع ظروفا، كل ذلك داخلٌ تحت قوله : « والجهات أيضا ». وسببُ البناء فيها كلِّها الشبه بقبل وبعد في الإبهام والقطع عن الإضافة. وأما قبلُ وبعد فلمناسبة الحرف، ومناسبتهما له من جهة أن أصلهما الإضافة واكتُفِي بمعرفة المخاطب، فَحُذِف المضافُ إليه، فلما بقى المضاف وتَضَمَّن معنى الإضافة وجب أن يُبنىَ، لأن بعض الاسم مبنى.

---

(١) ديوانه ٩٧. وفي الأصل، أ : «فمن لك» بَدَلَ «فَمَلَّكَ». والبيت في الخصائص ٢/٣٦٣، ٣/١٧٢.
مَلّك : شدد، أى : ترك من القشر شيئًا يتماسك به لئلا يبدو قلب القوس حتى لاتنشق. والليط : القشر. والقيض : قشر البيضة الغليظ. والغرقىء : القشر الرقيق.

(٢) البيت للفرزدق، ديوانه ٢/١٦١، وروايته فيه :
إنى ارتفعت عليك كل ثنية   وعلوت ... ...
وهو من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل ٤/٨٩، والتصريح ٢/٥٤، والهمع ٣/١٩٦، وفي العيني ٣/٤٤٧.

وقال في الشرح المؤلَّفُ : إنهما وغَيرَهما مما تقدّم بُنِي لشبه الحرف لفظًا من قِبلِ الجمود، وكونها لا تثني ولا تجمع، ولا يخبر عنها، ولا تصغَّر[1]، ولا يُشتَقّ منها. وبالجملة لا تتصرّفُ تصرّفَ الأسماء. وشبهه معنى من جهة الافتقار لما يُبَيِّن معناها لزوما، قال: فكان مقتضى هذا أن تُبنىَ أبدًا، إلا أنها أشبهت الأسماء التامّةَ الدلالة بأن أُضيفت إضافةً صريحةً، وبأن جُرِّدت تجريدًا صريحًا قصدًا للتنكير، فوافقَتْها في الإعراب، فإذا قُطِعت عن الإضافة ونُوِي معنى الثاني دون لفظه أشبهت حروف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها. فانضم ذلك إلى الشَّبهَين المذكورين فبُنيت.

والحاصلُ لها الآن ثلاثةُ أحوال : حالُ التصريح بتَرْكِ الإضافة عند قصد التنكير، وحالُ التصريح بالإضافةِ عند قصد التعريف، وحالُ تركِ الإضافة لفظًا وإرادتِها معنى، فكان البناءُ مع هذه الحال الأخيرة أليقَ لأنها على خلاف الأصل، وبناءُ الاسم على خلاف الأصل، فَجَمع بينهما التناسبُ، وتعيّن كون الإعراب مع الحالين الأخريين لأنهما على وَفْقِ الأصل، وإعرابُ الاسم على وفق الأصل. وإنما بُنِيت على حركة للمزيّة الثابتة لها على مالم يُعْربْ قَطُّ، وكانت ضمةً لأنها حالة لاتعرب عليها قبلُ وبعدُ، وحُمِلت البواقي عليها، أو لأنَّ الفتحة قد استحقَّها الإعرابُ ظرفا أو حالاً، والكسرة لم يُبن عليها لإيهام الجرّ بالإضافة، فلم يبق إلا الضمةُ.

---

(١) كذا في النسخ، وهو خطأ لعله من الناسخ، فالمعروف أن قبل وبعد تصغَّران، وعبارة ابن مالك في شرح التسهيل، ورقة ١٧٦، هى : «ويستوجبان البناء على الضمّ إذا قطعا لفظا لامعنى، وذلك أن لهما مناسبة للحرف معنوية ولفظية، أما المعنويّة فمن قبل أنهما لايفهم تمام مايراد بهما إلاّ بما يصحبهما. وأما اللفظية فمن قبل جمودها وكونهما لا يثنيان ولا يجمعان ولا ينعتان ولا يخبر عنهما، ولا ينسب إليهما ولايضاف. ومقتضى هاتين المناسبتين أن يبينا على الإطلاق، لكنهما أشبها الأسماء المتمكنة بقبول التصغير والتعريف والتنكير...».

فإن قيل : إلى أيٍّ وجهٍ من أوجه شبه الحرف يرجعُ ؟

فالجواب : أنا قلنا : إنَّ الناظم لم يحصُر أوجه شَبَه الحرف في الأنواع الأربعة، فلا إشكال، لأن ما ذكر هنا نوعٌ آخرُ من الشبه، وهو الشبه بحرف الجواب. وكذلك / إن قلنا : إنّه ذكر الشبه اللازم المقتضى ٣٩٣
للبناء اللازم، وأما إنْ قلنا : إنه حصر أنواع الشبه في الأربعة، وأن البناء اللازم وغير اللازم يرجع إليها فنقول : إنه يرجع إلى الافتقار الأصيل لأنه يشبهه، أو للشبه المعنوى لتضمنه معنى الإضافة، كما أشار إليه السيرافىّ. ولما كان هذا البناء - كما تقدَّم - مشروطًا بشرطين، وهما : عدم الإضافة لفظاً وإرادتها معنى، كان ما تخلف عنه شرطٌ منهما في هذه الأسماءِ المتقدمة يرجع إلى الإعراب، وذلك ما كان مضافًا في اللفظ، نحو : جلست خلفَك وأمامك وقُدَّام زيد، وجئت قبلَ زيد. ولا إشكال في هذا، أو ما كان غير مضافٍ ولا منويّ الإضافة، وهذا فى حكم إعرابه نظرٌ مّا أخذ يتكلم عليه فى البيت بعد هذا ، وهو قولهُ :

وأعربُوا نَصْبًا إذا ما نكِّرا
قبلاً ، وما مِنْ بعدِ قد ذُكِرا

الواو فى «أعربوا» ضميرُ العرب ، يعنى أَنَّ العرب أعربوا قبلاً وما ذَكَر الناظم بعده مِنْ : غيرٍ ، وبعدٍ ، وحسبٍ ، وأوّلٍ ، والجهاتِ ، وعلٍ . إذا اعتُقِد تنكيرُها وخلوُّها من تقدير الإضافة وتخفيفها[1] - وذلك بالنصب - وهو قوله : «وأعربوا نصباً» . فتقولُ : جئتُك قبلاً - تريد : فى زمانٍ متقدم مطلقًا ، لا تريد زمانًا معيّنًا - وجئتك بعدًا ، كذلك فى زمان

---

(١) فى الأصل ، س : «وتحقيقها» . وهو خطأ .

مّا متأخّرٍ . حكى ذلك سيبويه عن بعضِ العرب . وكذلك : جئتُك أولاً ، وجلستُ فوقًا وتحتًا وخلفًا وأمامًا وقدّامًا ووراءً . وما أشبه ذلك . ومن ذلك ما أنشده[1] من قول الشاعر :

فَساغَ لى الشرابُ وكنتُ قبلا
أكادُ أغَصُّ بالماءِ الفراتِ

وأنشد السيرافى عن أبى زيد[2] :

حَبوتُ بها بنى عمرو بن عوفٍ
على ما كان قبلاً من عتابِ

ويروى : قبلٌ من عتاب

وأنشد ابنُ خَروف عن الفراء[3] :

هَتَكْتُ به بيوتَ بنى طَريف
على ما كان قبلٌ من عتابِ

بالرفع .

---

(١) فى الأصل : «أنشدوه» . ويعنى ابن مالك ، والشاهد عنده فى شرح التسهيل ، ورقة ١٧٧ . وهو لعبد الله بن يعرب أو يزيد بن الصعق استشهد به الفراء فى معانى القرآن ٣٢١/٢ ، وابن يعيش فى شرح المفصل ٨٨/٤ ، والرضى فى شرح الكافية ٢٥٣/١ ، ١٦٨/٣ ، والشيخ خالد في التصريح ٥٠/٢ ، والسيوطى فى الهمع ١٩٤/٣ ، والأشمونى ٢٦٩/٢ فى الخزانة ٤٢٦/١ ، ٥١٠/٦ .

ويروى : بالماء الحميم .

(٢) البيت لخالد بن سعيد المحاربى ، جاهلى . وهو فى نوادر أبى زيد ٤٤٥ ، بروايتين ، أولاهما :

على ما كان قبلٌ من عتاب

والأخرى :

على ما كان قبلُ من العتاب

(٣) معانى القرآن للفراء ٣٢١/٢ .

وقال سيبويه : «وتقول فى النصب على حدّ قولك من دونٍ ، ومن أمامٍ :

جلست أمامًا وخلفًا ، كما قلت : يمنةً وشأمةً ، قال الجعدى[1] :

لهـــا فَـــرَطٌ يكونُ ولاتَراهُ
أمـامًـا من مُـعَـرَّسنا ودُونَا

فإن قيل : تخصيصُه النصبَ فى هذه الأشياءِ إذا قُصِد تنكيرُها دون الجرّ والرفع ، ظاهرُ التحكُّمِ من غير دليلٍ ، وأمرٌ لايساعده عليه سماعٌ ؛ فإن أكثر ما ذُكر يدخل فيه الجرُّ وغيره ؛ ألا ترى أنك تقول : أتيتُه من فوقٍ ومن تحتٍ ، وفى بعض القراءاتِ المحكيَّةِ : (لله الأمرُ من قبلٍ ومن بعدٍ[2]) ، ومن دونٍ ، ومن دُبُرٍ[3] ، وما أشبه ذلك . قال سيبويه : «وسألته - يعنى الخليل - عن قوله : من دونٍ ، ومن فَوقٍ ، ومن تحتٍ ، ومن قَبْلٍ ، ومن بَعْدٍ ، ومن دُبُرٍ ، ومن خلفٍ - فقال : أجروا هذا مُجرى الأسماء المتمكنه لأنها تضافُ ، وتستعمل غير ظرفٍ» . ثم قال : «وكذلك : من أمامٍ ، ومن قُدَّامٍ ، ومن وراءٍ/ ، ومن قبلٍ ، ومن دُبُرٍ» . قال : «وزعم ٣٩٥
الخليلُ أنهنَّ نكراتٌ كقول أبى النجم[4] :

---

(١) النابغة الجعدى ، شعرهُ ٢١٠ . والبيت فى الكتاب ٢٩١/٣ ، واللسان : دون .الفرط : المتقدّمون . يصف كتيبة إذا عرست فى مكان كان لها فضول متقدمة ومتأخرة لاتقع العين عليها لبعدها .

(٢) الآية ٤ من سورة الروم ، وقد نسبت هذه القرءة إلى أبي السمال والجحدرى وعون العقيلى كما فى البحر المحيط ١٦٢/٧ ، ولم يَحْك الفراء فى هذا قراءة ولكنه أجازها عربية ، انظر المعانى ٣٢٠/٢ - ٣٢١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٥٧٨/٢ - ٥٧٩ .

(٣) بعده فى الأصل : «ومن خلف» . ولعله زيادة دخلت النصّ من الفقرة التالية .

(٤) الكتاب ٢٢١/١ ، ٢٩٠/٣ ، ٦٠٧ ، ونوادر أبى زيد ١٦٥ ، والخصائص ١٣٠/٢ ، ٦٨/٣ ، والمنصف ٦١/١ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٠٦/١ ، والإنصاف ٤٠٦ .

يأتى لها أيمنٍ وأشملِ

وزعم أنهنّ نكراتٌ إذا لم يُضَفن إلى معرفة ، كما يكون أيمن وأشمل نكرة . وسألنا العربَ فوجدناهم يوافقونه ، يجعلونه كقولك : من يَمْنَةٍ وشَأْمةٍ[1] » . ثم ذكر فى قُدَ يديمةٍ ووُرَيِّئَةٍ مثل ذلك من الجرّ بمن . وليس فى هذا كلِّه نزاع ، أعنى فى صحّة الجرّ فيها بالحرف ، وأيضًا فمنها مالا ينصب أبدًا ، وإنما تجده فى السماع مجرورًا بمن ، وذلك عل فى قولهم إذا نَكَّروا وإذا عَرفّوا : من علُ ، ومن علِ ، وقيل : من عليه ، والجميع يلزمه الجرّ بمن ، كما تَقدّم ، وكما قال امرؤ القيس[2] :

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقبلٍ مُدبرٍ معًا
كَجُلْمودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيلُ مِنْ عَلِ

وقول أبى النجم[3] :

أقبّ من تحتُ عريضٌ من علِ

ومن ذلك كثير كلّه آتٍ مجرورًا لاغيرُ . وأيضًا فقد رفعوا قبل ونحوه كما تقدم فى قوله [2]:

على ما كان قبلٌ من عتابِ

فأين إلزامُ الإعرابِ نصبًا ؟

وأيضًا فلا أعلم فى السماع تنكير حسبَ ونصبه بحيث يقال : لقيت زيدًا حسبًا ، أو : فحسبًا . وما أشبه ذلك ، وكلامه يقتضيه كما اقتضى نصب «عل»

---

(١) الكتاب ٣/٢٨٩ – ٢٩١ .

(٢) تقدّم البيت وتخريجه ، انظر ص :١٢٤–١٢٥.

(٣) تقدم تخريجه من قريب ،ص ١٣٩.

حالة التنكير ، وذلك غير موجودٍ . وكذلك القول فى أوّل ، فإنك تقول : مالكذا أوّلٌ ولا آخرٌ ، وأتيت الأمر من أولٍ ومن آخرٍ . وما كان نحو ذلك فلا يُقْتَصر به على النصب وحده، فالحاصل أن هذا الموضَع عارٍ عن التحصيل [1] !

وَمَـــا يَلـي المضـــافَ يَأْتِي خَلَفَـــا
عَنْهُ فى الإعـــرابِ إذَا مـــاحُـــذِفَـــا
وَرُبَّمـــا جَـــرُّوا الّذِى أبقَـــوا كَـــمَـــا
قـــد كـــانَ قَـــبْلَ حَـــذْفِ مـــاتَقَـــدَّمـــا
لكِنْ بَشْـــرطِ أَنْ يكونَ مـــا حُـــذِفْ
مُـــمـــاثِلاً لَمـــا عَلَيـــه قَـــدْ عُطِفْ

لما كان المضافُ والمضافُ إليه قد يُحذَفُ كلٌّ واحد منهما قياسًا للعلم به ،أتى فى هذا البابِ بفصلٍ يَذكُر فيه ذلك ، وابتدأ بذكرِ حَذْفِ المضافِ . فيريدُ أن الاسم الذى يلى الاسم المضاف – وهو المضاف إليه – يأتى فى الكلام قائمًا مقامَ المضاف وخَلَفًا منه فيما كان يستحقّه من وجوه الإعراب ، من الرفع على الفاعلية أو غيرها ، والنصب على المفعولية أو ما أشبهها ، والجرّ على الإضافة بالاسم أو بالحرف ، وذلك إذا حُذِف المضاف . وهذا فى الكلام كثيرٌ ، ولكن المضاف إليه إذ ذاك على وجهين :

أحدهما : أن يصحّ استبدادُ العاملِ الأول به ، ويصلح لأن يكون معمولاً له حقيقةً .

والثانى : ألاّ يصحّ ذلك فيه .

---

(١) انظر في هذا : نشأة النحو للشيخ /محمد الطنطاوي ٢٧٨-٢٧٩ ، وأوضح المسالك ١٦٤/٣-١٦٧

فالأولُ موقوفٌ على السماع لايُتعدَّى إلى القياس فيه عنده ، ذكره في شرح التسهيل[١] ، فـإنك إذا قلْت : ضـربتُ زيدًا ، وأنتَ تريد : ضربتُ غُلامَ زيد ، أو : أخا زيد لم يَجُزَ ، لأنه لايُعلم أنّ الغلام هو المراد ، لصلاحية «زيدٍ» لذلك ، لكنه قد يأتى قليلاً اتّكالاً على قرينةٍ حاليَّةٍ وقتيهٍ أولعادةٍ مختصةٍ ، أو لفَسْرِ الشاعرِ مرادَه ، كقولِ عُمَرَ بن أبى ربيعة[٢] :

لاتَلُمْنِى - عتيقُ - حسبى الَّذى بى

إنَّ بى - ياعتيقُ -/ ماقَدَ كَفَانِى ٣٩٦

قال من عُنِى بشعر ابن أبى ربيعة : إن مراده : ابن أبى عتيقٍ .

وقال الآخر[٣] :

عَشيَّةَ فَرَّ الحارثيوَّنَ بَعْدَ ما

دنا نحبُه فى مُلْتَقَى القومِ هَوبرُ

وإنما أراد : ابنُ أبى هَوْبرٍ[٤] . كذا قال أهل البَصرِ[٥] بمثل هذا ، فمثلُ هذا من المضافات المحذوفة لايُقاسُ عليها ؛ إذ ليست من قبيل مايُعَهدُ حذفُه وما هو معلومٌ إذا حُذِف ، ومن شَرْط الحذفِ العِلْمُ بالمحذوفِ ، وأما إذا لم يعلَم فهو لايجوز حذفُه ، لأن طلب علمه مع عدم الدليل ضربٌ من تكليفِ علم الغيب ، وهذا يمكنُ إن لم يُرِده الناظم ،

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ١٨٠.

(٢) ديوانه ٤٤١ ، والبيت فى شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ١٨٠ ، والتصريح ٢/٥٥ .

(٣) ذو الرمة ، ديوانه ٦٤٧ ، وابن يعيش على المفصل ٣/٢٣ ، والهمع ٤/٢٩٠ ، واللسان : هبر .

(٤) فى شرح الديوان لأبى نصر أحمد بن حاتم الباهلى : «يعنى يزيد بن هوبر الحارثى ، فقال : هوبر، للقافية» .

(٥) أ : البصرة . وهو خطأ .

ويمكنُ إن أراده .

وأما الثانى – وهو أن لايستبدَّ العاملُ بالمضاف إليه ، ولا يصلحُ له حقيقةً – فهو قياس مُطَّرد ، ومنه قوله تعالى حكايةً عن إخوة يوسفَ – عليه السلام :– (واسأل القريةَ التى كُنَّا فيها[1]) ، الآية ، المرادُ : واسأل أهلَ القريةِ ، وقوله تعالى : { وأُشرِبُوا فى قلوبهم العِجْلَ بِكُفرِهْم[2]} ، المراد : حُبَّ العِجْلِ ، وقوله : {ولكن البِّر من أتقّى[3]} ، (ولكن البِّر من آمن بالله واليوم الآخر[4]) ، أى : بِرُّ من اتّقى ، وبِرُّ من آمن وقوله: {فترى الذينِ فى قلوبهم مَرَضٌ يسارعون فيهم[5]} ، يريد : فى موافَقَتِهِم . وقوله تعالى {قَالَ : هَلْ يسمعونكم إِذْ تَدْعُون[6]} ، قال الفارسىّ : إنما المعنى : هل يسمعون دعاكم؟ لأنك لاتقول : سمعتُ زيدًا حتى تصل به شيئًا مما يكون مسموعًا ، كقولك : كذا ، أو يتحدث بكذا . قال : ويدّل على هذا قولُه تعالى : {إن تَدْعُوهم لايسمعوا دُعاءَكم[7]} ، وقال تعالى : {كلاّ إنا خلقناهم مما يعلمون[8]} ، أى : من أجل مايعملون ، يريد من أجل الطاعة ، كقوله : {وما خلقتُ الجنَّ والإنسَ إلا ليعبُدونَ[9]} . وهو فى القرآنِ كثيرٌ . وقالت العرب : بَنُو فلانٍ يَطَؤُهم الطريقُ . أى : أهلُ الطريقِ[10] . وقالوا: صِدْنا قَنَوين.

---

(١) الآية ٨٢ من سورة يوسف .

(٢) الآية ٩٣ من سورة البقرة .

(٣) الآية ١٨٩ من سورة البقرة .

(٤) الآية ١٧٧ من سورة البقرة .

(٥) الآية ٥٢ من سورة المائدة .

(٦) الآية ٧٢ من سورة الشعراء .

(٧) الآية ١٤ من سورة فاطر .

(٨) الآية ٣٩ من سورة المعارج .

(٩) الآية ٥٦ من سورة الذاريات .

(١٠) الكتاب ٢١٣/١ ، ٢٤٧/٣ ، والخصائص ٤٤٦/٢ ، واللسان : وطأ .

يريدون : وَحْشَ هذا الموضعِ المختصّ(١) . ومن الشعر قولُ النابغةِ ، أنشدة سيبويه(٢) :

كـــأن عَـــذِيرهم بجنوب سِلَّى
نعـــامٌ قـــاق فى بلدٍ قَـــفــارِ

أراد : عَذِير نعامٍ . وأنشد أيضًا للنابغة الجعدىّ (٣) :

وكـــيف تُواصلُ من أصـــبـــحَتْ
خِـــلاَلَتُـــه كـــأبى مَـــرْحَبِ

يُريد : كخلالة أبى مَرْحَبِ . وأنشد أيضًا للُحطيئَةِ(٤) :

وشَـــرُّ المنايا مَـــيِّتٌ بيَن أَهْلِـهِ
كَـهُلْكِ الفَـتى قـدأسْلَم الحىَّ حـاضِـرُهْ

أى : منيةُ ميّتٍ . وقال زهير (٥) :

---

(١) الكتاب ٢١٣/١ ، واللسان ، مادة : صيد .

(٢) الكتاب ٢١٤/١ ، وهو من شواهد الإنصاف ٦٣ ، واللسان : قوق ، وسلل . وانظر ملحقات شعره ٢٤٢ . قاق النعام : صوّت . وسِلّى : اسم موضع بالأهواز كثير التمر .

(٣) الكتاب ٢١٥/١ ، وهو من شواهد المقتضب ٢٣١/٣ ، والمحتسب ٢٦٤/٢ ، والإنصاف ٦٢ ، واللسان : رحب . وانظر شعر النابغة الجعدى ٢٦ . ودلائل الإعجاز ٣٠١ .

وأبو مرحب : الظلّ ، أو الذئب ، أو الرجل الحسن الوجه لاباطن له .

(٤) الكتاب ٢١٥/١ ، والإنصاف ٦١ . وديوان الحطيئة ٤٥ .

(٥) ديوانه ٤٩.

والدوابر : مـآخير الحوافز ، يقول : أكلت الأرض حوافرها. والأبق : شبه الكتان ، أو حبال القنب، والحكمة – بفتحات – : التي على الأنف ، جعل لها القدّ حكمات.

القـــائد الخـــيلَ منكوبًا دوابرُها

قــد أُحكِمَتْ حَكمَـاتِ القِـدّ والأَبَقَــا

وقال النابغةُ الذبياني[1] :

يومًـــا بأجــودَ منْه سَـــيبَ نـافِلَةٍ

ولايحـــولُ عطاءُ اليـــومِ دونَ غــدِ

وأنشد الفارسيُّ لكُثَيِّر[2] :

إذا مـــا أرادتْ خُـلَّةٌ كي نـزيلهـــا

أبينا وقلنا : الحــاجــبِّــيــة أوَّلُ

وقال رؤبةُ بن العجاج[3] :

وبلدٍ عـــامـــيــةٍ أعــمـــاؤهُ

كـــأنَّ لونَ أرضـــهِ ســـمـــاؤهُ

وقال امرؤ القيس الكندي[4] :

ذَعَــرْتُ بهـــا سِــرْبًا نقــيـــاً جلودُه

وأكــرُعُـــه وشْيُ البُــرودِ من الخـــالِ

---

(١) ديوانه ٤٧ والسيب : العطاء .

(٢) ديوانه ٢٥٥ ، وهو في الدلائل ٣٧٩ .

أراد بالحاجبية عَزة ، فهي من بني حاجب بن غفار .

(٣) ديوانه ٣ ، والبيت في أمالي ابن الشجري ٣٦٦/١ ، والإنصاف ٣٧٧ ، والمغني ٦٩٥ ، والتصريح ٣٣٩/٢ ، وشرح أبيات المغني للبغدادي ١١١/٨ .

(٤) ديوانه ٣٧ .

وقال عمران بن حطّان[١] :

لـكِـنْ أَبَـتْ لِـىَ آيـاتُ مُـنَّـزلـةٌ

منهـا التـلاوةُ فى طه وعـمـرانِ

وهو أكثر من أن يحصى .

وقوله :«يأتى خَلفًا عنه فى الإعراب» ، يريد أنه يعُرب المضاف إليه بإعراب المضاف إذا / حُذِف ، فضمير «يأتى» عائد على «ما» في «ما يلى ٣٩٧
المضاف» ، وهو المضاف اليه . وفى «عنه» عائد على المضاف . وإنما يأتى خَلَفاً عنه فى الإعراب غالبًا لا لازماً ، لقوله على أثره : «وربّما جَرُّو الذى أبقَوا» . فالمضاف إليه عند حذف المضاف على وجهين :

أحدهما : أن يبقى على إعرابه كأن المضاف موجود لم يُحذَف . وهو القليل .

والثانى : أن ينوب عنه فى إعرابه كما قال ، فيرتفع على الفاعلية ، كقولهم : بنو فلانٍ يَطَؤُهم الطريقُ[٢] . أو على الابتداء[٣] كقوله : (ولكن البِّر من آمن بالله) ، وعلى خبر الابتداء نحو[٤] :

وشَرُّ المنايا ميتٌ بيت أَهْلِهِ

---

(١) شعر الخوارج ٢٣ ورواية عجزه فيه :
عند الولاية فى طه وعمران .

(٢) الكتاب ٢١٣/١ ، ٢٤٧/٣ ، والخصائص ٤٤٦/٢ ، واللسان : وطأ .

(٣) كذا فى النسخ ، وقد تقدّم تخريجه من قريب على أنه الحذف من الخبر ، فقال : «برّ من آمن بالله» . وهو تخريج سيبويه وقطرب . وهناك تخريج للزجاج على أنه الحذف من الاسم ، والتقدير : «ولكن ذا البرّ» . فلعله أراد هنا هذا التخريج ، وهو يريد بالابتداء ماصار اسمًا لِلكنَّ . انظر البحر المحيط ٣/٢ .

(٤) تقدم البيت من قريب.

وعلى مـالم يُسـمَّ فاعله ، كمـا قـال ابن جنى فـيمـا روَى عن أبـى عمـرو : (ونزَّل الملائكةُ تنزيلا[1]) ، إنه على حذف المصدر ، كأنه قال : ونُزِّل نزولُ الملائكة . وينتصب على المفعولية نحو : (واسـألِ القريةَ التى كنها فيها[2]) ، (قـال هل يسمعونكم إذ تدعون[3]) . وعلى الظرفيـة نحـو قـولهم : أتينـا طلوعَ الشـمس وقوله [4] :

وقَد جَعَلَتْنى من حَزِيمةَ إِصْبَعَا

أى : ذا مسافة إِصبَع

وعلى المصدر كقول الأعشى ، ميمون[5] :

---

(١) الآية ٢٥ من سورة الفرقان .

(٢) الآية ٨٢ من سورة يوسف .

(٣) الآية ٧٢ من سورة الشعراء .

(٤) هو الكلحبة العُرنِى ، وصدره :

وأدر ك إبطاءَ العرادة كلُمها

وهو فى نوادر أبى زيد ٤٣٦ ، والمفضليات ٣٢ ، وابن يعيش على المفصل ٣١/٣ ، والمغنى ٦٢٤ ، والرضى على الكافية ٢٥٧/٢ ، والخزانة ٤٠١/٤ .

والعرادة : اسم فرس الكلحبة . والإبقاء : ماتبقة الفرس من العدو ؛ فعتاق الخيل لاتعطى ما عندها من العدو ، بل تبـقى شيـئًا إلى وقت الحـاجة . يقـول : تبـعتَ حزيمة فى هربه فلمـا ، قـربت منه أصاب فرسىٍ عرج فتخلفت عنه ، ولولا عرجها لما أسره غيرى .

(٥) ديوانه ١٣٥ ، ورواية العجز فيه :

وعادك ماعاد السليم مسهّدا

وهو من شواهد المحتسب ١٢١/٢ ، والخصـائص ٣٢٢/٣ ، والمنصف ٨/٣ ، وابن الشجرى فى أماليه ٢٩٧/١ ، وابن يعيش على المفصل ١٠٢/١٠ ، والمغنى ٦٢٤ ، والتصريح ٥٥/٢ ، والهمع ١٠٢/٣ . وفى شرح أبيات المغنى للبغدادى ٣٠١/٧ .

أَلَم تَغْـتَـمِضْ عـينـاك لَيْلَةَ أَرْمَـدا

وبِتَّ كـمـا باتَ السَّلِيمُ مُـسَـهَّـدَا

أراد : اغتماضَ ليلةِ أرمدَ، وينجرُّ بالحرفِ كقولهِ تعالىَ : (كالذى يُغشَى عليه من الموتِ[1]) ، أى : كدَوَرَان عَينى الذىِ يُغشَى عليه من الموتِ . وبالإضافة نحو[2] :

ولايحولُ عطاءُ اليومِ دونَ غدِ

أى : دون عطاء غدٍ .

هذا بيان ما قال ، وفيه بعد ذلك كسائلُ أربعٌ :

إحداها : أنَّ الناظم قد أطلق القول فى حذفِ المضاف بقوله : «وما يلى المضافَ يأتى خَلَفًا عنه» ، فدلّ على أنه عنده قياسٌ لاسماع ، وإلاّ فلو كان عنده سماعًا لقيده بذلك .

فإن قيل : ولو كان أيضًا قياسًا لقيّده بذلك .

فالجواب : أن عِلْم النحو إنما هو الكلام على قياس كلام العرب ، فإذا أطلق القول فيه فهو محمولٌ على أصله الذى بُنِيِ عليه . وأما السماع فإنما يتكلّم فيه النحوىُّ بالانجرارِ وعلى جهة الاحتراز أن لايقاسَ ، فلذلك هنا لمّا لم يقيِّد كلامه حُمِل على ماهو الأصلُ فى علم النحو من تقرير القياس ، وإذ ذاك يتبيَّن أنّ الناظم هنا آخذٌ بمذهب من قال بالقياس فى حذفِ المضاف وإقامة المضاف إليه مقامة ، خلافًا للأخفش القائل بعدم القياس فيه ، وذلك أن القياس سائغ فيه من حيث كان الحذف فى كلام العرب - على الجملة - جائزًا فى العُمَد

---

(١) الآية ١٩ من سورة الأحزاب .

(٢) تقدم البيت من قريب ،ص١٤٦.

والفضلات لدلالة المعنى على المحذوف ، إلا ما استُثنىَ من الفاعل ونحوه . وإذا كان كذلك فالمضاف من جملة ذلك فيجوزُ حذفه لاسيَّما وقد ناب عنه نائبٌ لفظى ، فهو أقوى في جواز الحذفِ من المبتدأ والخبر ، بل هو أشبهُ شيءٍ بالفاعل إذا حُذف ومقام المفعولِ مقامه ، وهذا قياسه . وأما السماع فكثير جداً فى الكلام والشعر بحيث لاَيَسع[1] فى القياس عليه إنكار . وقد مرَّ من ذلك جملهُ ، وبوَّب عليه سيبويه ، وأتى منه بجملةٍ صالحةٍ نثرًا/ ونظما ، وقال : «هو أكثر من أن أُحصيَه» . ٣٩٨

فإن قيل: القياسُ عليه يلزمُ عنه أمران:

أحدهما : مخالفةُ الأصلِ ؛ إذ حَذْفُ المضافِ ومعاملة المضاف إليه معاملته مجازٌ ، والأصل الحقيقةُ ، فيلزم من القياس تكثيرُ مخالفةِ الأصلِ والحملُ على غير الحقيقة ، وذلك غير سائغٍ . وأيضًا يلزم القياسُ فى الأمور المجازيّة ، وذلك ممنوع .

والثانى : أنه يلزم أن يقال : ضربتُ زيداً ، وإنما ضربتُ غلامه أو ولده . ومثلُ هذا لايجوز ؛ إذْ لادليل عليه ، ولامُعرِّف به .

فالجواب : أن ذلك – وإن كان مجازًا – لايمنعهُ كونُه مجازًا من قِياسِهِ واطِّراده ؛ ألا ترى أنَّك قلمَّا تجدُ كلامًا إلا وقد دخله المجازُ ؛ فأشهرُ الكلام فى الاستعمال : ضربتُ زيداً ، وهو مجازٌ من أوجهٍ ذكرها ابن جنىّ فى الخصائص[2] وغيرهُ . وكذلك : قام أخوك ، وجاء الجيشُ ، وما أشبه ذلك . ومع ذلك فإنه قياسٌ مطردٌ وطريق مَهْيَعٌ ، فكذلك نحو :

---

(١) فى الأصل : «يسمع» .

(٢) الخصائص ٢/٤٥٢ .

(واسألِ القرية[1]) .

فإن قيل : ضربتُ زيدًا ونحوه كثير جدًا ، فكذلك حذفُ المضاف . وأما قوله : إنه مخالف للأصل فَمُسلَّم ، ولكن لايلزم عدمُ القياسُ فيه ، لأن مخالفة الأصل القياسيّ قد يكون قياسًا استعماليًا كما فى «قام» ونحوه ، أصله القياسي : قَوَم ، ولم يلزم من مخالفته محذورٌ ، بل صار إعلالهُ إلى إن صار «قام» أصلاً ثانيًا استعماليًا قياسيّاً . وبهذا يظهر أيضاً أن القياسَ فى الأمور المجازيّة سائغ إذا كثرت واطّردت .

وأما الأمر الثانى فقد أجاب عنه ابن جنى بأن ماشَنَّعتَ به جائز ، ألا ترى أنك تقول : إنما ضربتُ زيدًا ، بِضَرْبِك غلامة ، وأهنتهُ ، بإهانتك ولده . قال : «وهذا باب إنما يصلِحه ويفسده المعرفة [به[2]] ؛ فإن فُهِم عنك فى قولك : ضربتُ زيدًا أنك إنما أردتَ بذلك : ضَربتُ غلامه أو أخاه أو نحو ذلك – جاز ، وإن لم يُفهَم عنك لم يَجُزْ ، كما أنَّك إن فُهِم بقولك : أكلت الطعام ، أنك أكلتَ بعضه ، لم تحتَجْ إلى البدل ، وإن لم يُفهم عنك وأردت إفهام المخاطب إياه ، لم تجد بدًا من البيان وأن تقول : بعضه أو نصفه أو نحو ذلك ؛ ألاترى أن الشاعر لما فُهِم عنه ماأراد بقوله ، قال [3] :

صَبَّحن من كاظمة الحِصْن الخَرِبْ
يَحْمِلن عَبَّاسَ بنَ عبد المطلبْ

وإنما أراد : عبد الله بن عباس . ولو لم يكن على الثقة بفهم ذلك لم يجد

(١) الآية ٨٢ من سورة يوسف .

(٢) عن الخصائص .

(٣) الخصائص ٤٥٢/٢ ، واللسان : وصى : ويروى : الخصّ الخرب .

بدًا من البيان . وعلى ذلك قول الآخر[1] :

عَليمٌ بما أعْيَا النِّطاسيَّ حِذْيما

أراد : ابنَ حِذْيمٍ[2] » فالصحيح ماذهب إليه الناظم ، والله أعلمُ .

والمسألة الثانية : أنَّ قوله : «ومايلى المضاف» ، إنما يريدُ به المضاف إليه ، فكأنه يقول : إن المضافِ إليه يقومُ مَقام المضاف إذا حُذِف . وهذا الكلامُ لايقتضى حذفَ مضافٍ واحدٍ فقط ، بل الحكم فيه مطلق ، فيجوز إذًا حذفُ أكثر من مضافٍ واحدٍ ، وقيامُ ما أضيف إليه مُقامه ،. فَحَذْفُ المضافين كقول الله تعالى : {تدورُ أَعينُهم كالّذى يُغْشَى عليه من الموت[3]} ، فالتقديرُ : كَدَوران عَيْنَيِ الذى يُغشَى عليه من الموت. وقال الشاعر[4] :

وَقَد جَعَلَتْنى ِ من حَزِيمةَ إِصْبَعَا

تقديرهُ : ذا مسافَةِ إصبَعٍ ، أو : ذَا مساحَةَ إِصْبَعٍ . وقالوا : تبسَمَّت وميضَ البرقِ ، أى : مثل تبَسُّمٍ وميض البرق ، فى أحد التأويليين/ ومن ٣٩٩
ذلك أيضًا قوله تعالى ، حكايةً : {فَقَبَضْتُ قبضةً من أَثَرِ الرسول[5]}،

---

(١) أوس بن حجر ، ديوانه ١١١ ، وصدره :

فهل لكم فيها إليّ فإننى

والبيت فى الخصائص ٤٥٣/٢ ، وابن يعيش على المفصل ٢٥/٣ ، والرضى على الكافية ٢٥٤/٢ ، والخزانة ٣٧٠/٤ .

أراد : فهل لكم ميل فى ردّ المعزى إليّ . وحذيم : رجل من تيم الرباب ، كان متطببا عالمًا .

(٢) الخصائص ٤٥٠/٢ - ٤٥٣ .

(٣) الآية ١٩ من سورة الأحزاب .

(٤) تقدم البيت من قريب ، ص١٤٨.

(٥) الآية ٩٦ من سورة طه .

التقدير : من أثر حافرِ فرسِ الرسول .

وعلى الجملة فلا يُقتصَر فى حذفِ المضاف على الواحد ، بل يجوز حذفُ مضافين فأكثر إذا كان معلومًا .

والمسألة الثالثة : أنه لما قال : «يأتى خَلَفًا عنه فى الإعراب » كان ذلك ظاهرًا فى أنّ القائم مَقَام المضافِ من شرطِهِ أن يَصلُح إعرابُه بإعراب المضاف ، فيُرفَع ويُنَصب ويُجرّ ، لأنه قال : «يأتى خلفًا عنه» فى كذا ، وما لايقبل الإعراب كيف يكون خلفًا عنه ؟ فإذًا إذَا كان المضاف اسمًا مضافًا إلى جملة لم يجز حذفُه ، كما قلت : انتَظرتك طلَعتِ الشمسُ ، تريد : زَمَن طلَعتِ الشمس، أو كان كذا الحجاجُ أميرٌ ، تريد : زمن الحّجاجُ أميرٌ ، وما أشبه ذلك .

ولا أعنى بكون المضافِ إليه يُرفَع وينصب ويُجَرّ أن يكون معربًا فى اللفظ، بل مما يقبُل الفاعلية والمفعولية والإضافة ، فإن المضاف إليه قد يكون مبينًا نحو : {كالذى يُغْشَى عليه من الموت} ، فإذًا كُلُّ ما لايصلح لواحدٍ من تلك الوجوه لايصلح أن يُحذفَ ما أُضيف إليه .

والمسألة الرابعة : أنَّ فيما قَرَّر هنا نظرًا من أربعة أوجه :

أحدها : أنَّ من شَرْطِ حذفِ المضافِ العِلْمَ به ، إما من قرينة حالٍ ، وإما من جهة أمرٍ لفظيٍّ أو معنوى ، وعلى ذلك جرى الحكم عند العربِ والنحويّين ، وإلاّ فلو لم يُعلَم ما حذِف لم يُدَّعَ أوَّلاً حذفُه ، وكيف يُدَّعى حذفُ شئٍ لم يدلّ دليل أن المتكلم أراده ، ولو أراده المتكلم ولم يَجْعَلْ على إرادتهِ دليلاً ، ولا أخبر بذلك ، لم يصحّ لنا دعواه ، إذ دعواه وَهْم مجرّدٌ لا حكم له ، وإذا كان كذلك فكان الواجب على الناظم أن يشترط ذلك الشرطَ ، لكنه لم يفعل ، فاقتضى أنه يجوزُ الحذفُ من غير دليل ، وذلك غير صحيح .

فإن قيل : قد تَقَدّم له مِراراً اشتراطُ العلم بالمحذوف على الجملة فلعلّه اكتفى بذلك ؛ إذ عُلم من كلامه اشتراطهُ له .

فالجواب : أنّ هذا غيرُ مطَّردٌ له ،فقد يجوز الحذف وإن لم يعلم المحذوفُ ، كما يحذفُ المفعول اقتصاراً ، وقد تَقَدّم وجهُ ذلك . وإذا كان الحذفُ ذا وجهين فى العلم به وعدمه ، كان الإخلالُ بشرطه إخلالاً بالحكم المقَرّر .

والثانى : أنه جَعَل حَذْفَ المضافِ فى التسهيل – وإن عُلم – على وجهين : قياسٍ وسماعٍ ، فالقياسُ هو فيما إذا امتنع استبدادُ العاملِ بالمضاف إليه دون المضاف ، نحو : (واسأل القرية[١]) ؛ إذ لايصلح أن تُسأل القريةُ نفسُها ، فلا بُدَّ من تقدير الأهل ، وكذلك جميع ما مرَّ ، والسماعُ هو فيما إذا لم يمتنع استبدادُه به ، نحو : ضربتُ زيدًا ، تريدُ : ضربتُ غُلامَ زيد ، فإنه يُوقِع اللَّبسَ وإن كان معلومًا من خارج ، فلا يجوزُ ما لم يكن فى اللفظ ما يدّلُ على المراد ، كقول القائل : مررت بالقرية فأكرمتنى ، فإنه جائز ، وإن كان أهلُ القريةِ والقريةُ صالِحَين للمرور عليهما حقيقةً ، لكن ذكر الإكرام بَيَّن أن المراد الأهل / فجاز . ٤٠٠
قال : وكذلك لو فُهم بغير قرينه لفظية كقولة[٢] " «لاتلمنى ، عتيقُ» ، وأتى بأشياء من هذا ، فجعل حذف المضاف – كما ترى – منه ماهو سماعٌ ، ومنه ماهو قياس ، والناظم هنا قد أطلق القولَ فى الإجازة قياسًا ، ففيه ماترى .

---

(١) الآية ٨٢ من سورة يوسف .

(٢) من بيت عمر بن أبى ربيعة المتقدم،وهو :

لاتلمنى – عتيق – حسبى الذى بى   إن بى – ياعتيق – ما قد كفانى .

والثالثُ : أن قوله : «وما يلي المضافَ يأتي خلفًا عنه» ، يقتضي أنه لا يُحَذفُ إلا مضافٌ واحدٌ ، لأنّ مايلي المضافُ قدَ جعله هو الخَلفَ عن المحذوف، وإذا كان خَلَفًا عنه لم يَجُز حذفُه ، لأنه جمعٌ بين حذفُ العوِض والمعوض عنه ، وأيضًا فحذفه نقضُ الغرضِ ، لأن معنى كونه خَلَفًا عنه أنه قائم في اللفظ مقامه، فحذفه يناقضُ هذا المعنى ، لكن هذا غير صحيح ، لأنّ حذف المضافين المتواليين جائزٌ كما تقدم ذكره ، فكان كلامهُ هنا غير محررٍ . وأيضًا فإن المضاف الثاني مضافٌ إليه الأولُ ، فلا يدخل تحت قوله : «ومايلي المضافَ يأتي خلفًا» .

والرابع : أن قوله «يأتي خلفًا عنه في الإعراب» يُعطي بظاهره أنه إنمّا يَخلُفُه في وجوهِ الإعرابِ خاصَّةً ؛ إذ لو أراد غير الإعراب معه لم يُقيِّده به ، فكان يقول : «يأتي خَلَفا عنه» ، ويسكت ، فيدخلُ الإعراب وغيره . فلماً لم يقل ذلك وَقَيَّد بالإعراب دلّ على اختصاصِ النيابة بذلك فقط ، وليس كذلك ، بل ينوبُ عنه في غير ذلك ، فقد يقُع موقعَه في التنكير فيكون نعتًا للنكرة وينتصب حالاً من المعرفة وإن كان معرفةً ، لأنه ناب عن نكرة فيقول : مررتُ برجُلٍ زهيرٍ شعراً ، وعنترة إقدامًا ، وحاتمٍ جوداً ،فتصف به النكرة لأنه في تقدير : مررتُ برجلٍ مثل فلان ، ولو نطقت[1] بمثل لجرى على النكرة فكذلك إذا حُذِف وناب عنه المعرفة . وكذلك تقول : مررت بزيد زهيراً شعراً ، وحاتماً جوداً ، ونحو ذلك وكذلك يقع موقعه في غير ذلك . بل لقائل أن يقول : إن قوله «في الإعراب» ، إنما يقتضي النيابة عنه في مجرّد الرفع والنصب والجر ، لا في مقتضى العامل من فاعليّة أو مفعولية أو إضافةٍ أو غير ذلك ، وليس الأمرُ على ذلك . بل ينوب

---

(١) في الأصل ، أ : قطعته .

عنه فى مقتضى العامل ، فقولك : بنو فلان يطؤهم الطريقُ[1] ، الطريقُ فيه فاعل ، وقوله : (واسأل القريــة[2]) ، القرية فيه مفعولة ، وكذلك سائر الأمثلة ، فظاهر هذا لايستقيم .

والجواب عن الأول : أنَّ شرط العلم بالمحذوف لابدَّ منه ، وإنما تَركه لكثرة المواضع التى نبَّه فيها على اشتراطه ، وما اعتُرِض به من مواضع الحذفِ اقتصارًا فقد تقدّم أن ذلك ليس من مواضع الحذفِ على غير علمٍ ، بل هو حذفٌ بشرط العلم بالمحذوف ، إلا أن العلم بهَ تارةً يكون جُمْليًّا وتارة يكون تفصيليًّا . وقد تقدم الكلامُ على ذلك قبلُ بما يُغنِى عن الإعادة، فلا معنى للتكرار .

وعن الثانى : أنَّ كِلاَ القسمين المذكورين فى التسهيل قسم واحد / ٤٠١
وشرطُ العلم فيهما[3] معًا لازمٌ ، فإذا قلت : ضربتُ زيدًا ، وأنت تريد ضربتُ غلامه ، لايخلو أن يكون ثَمَّ ما يدل على المحذوف أولا ، فإن كان ثَمَّ مايدلُّ عليه فلا إشكال فى الجواز ؛ إذ الدليلُ يمنعُ كون الضربِ واقعًا بزيدٍ ، فلم يَستبدَّ العامل إذًا بالمضاف إليه الذى هو زيدٌ ، ولا كان فى حذف المضاف لبسٌ . وقد تقدّم نصُّ ابن جنِّى فى ذلك ، وإن لم يكن ثَمَّ ما يدلّ على المحذوف لم يجز الحذفُ بإطلاقٍ فى مذهب أحدٍ من أهل العربية ، فصار هذا التقسيم لا حاصل له ، وصحّ إطلاقُه هنا ، والله أعلم .

وعن الثالث :أن حذف المضافَين يدخل تحت كلامه بطريقةٍ صناعية،

---

(١) الكتاب ٢١٣/١ ، ٢٤٧/٣ ، والخصائص ٤٤٦/٢ ، واللسان : وطأ .

(٢) الآية ٨٢ من سورة يوسف .

(٣) فوقها فى الأصل : بهما .

وذلك أنَّ المضاف الثانى مضافٌ إلى مايليه ، فجاز حذفُه وإقامته مقامه ، وأما الأول فإن الثانى لمّا ناب عنه غيرُه وقام مقامه حتَّى كأنه هو صار الأولُ مضافًا فى التحصيل إلى مايليه ، وهو النائب عن الثانى ، وكأنَّه فى التقدير مضافٌ إلى الثانى ،لأنه أُضيف إلى ما قام مَقام الثانى ، فكأن الثانى ثابتٌ من حيث النائب ، فَصَدَق بهذا الاعتبار أن الأول مضاف إلى الثانى الذى يليه ، وأن الثانى هو الذى قام مقامه . وأيضًا فيترشَّح هذا بطريقة التدريج ، وهى طريقةٌ صناعية ، ارتضاها الأئمةُ ، وذلك أنّ قولهم : تبسَّمَتْ وميضَ البرق ، كان أصلهُ: تبسمَتْ مثل تبسُّم وميضَ البرق ، وصار التبسّم خلفًا فى الإعراب من مثْل ، ثُم حذف التبسُّم من حيث كونه مضافًا لا من حيث كونُه نائبًا وخَلَفًا وأقيم مقامه وميض ، فصار : تَبسمت وميض البرق . وهو أحسنُ فى الصنعة من حذف المضافين فى التقدير عَبطةً حسب ماقرره ابن جنى فى الخصائص فى نحو قوله تعالى : {واتقوا يومًا لاتجزى نفسٌ عن نفسٍ شيئًا[(١)]} ، والأصل فيه : لاتجزى فيه ، ثم قَدَّر حذَف الجارَّ فصار : لاتَجْزِيه ، ثم حذف الضمير ، وَجَعَله أحسنَ من حذف الجار والمجرور معًا ابتداءً ، وهو رأى الأخفش [(٢)] فيها ، خلافُ ظاهر سيبويه[(٣)] . وإذا كان كذلك ساغ دخول حذف المضافين تحت كلام الناظم بمقتضى هذه الصفة ؛ إذ ليس فيه ما يدفعها.

وعلى أنّا إن قلنا بموجب الاعتراضِ فلا يضرّ ، فإن الغالب فى الباب حذف الواحد ، وأما حذُف أكثر من واحدٍ فقليل ، ولاتكاد تجدُه إلا فى مضافين خاصّةً ؛ إذْ لا أعلم فى السماع حَذْفَ ثلاثة مضافات على التوالى ، ولا أكثر من

---

(١) الآية ٤٨ من سورة البقرة .

(٢) مغنى اللبيب ٦١٧ .

(٣) الكتاب ٣٨٦/١ .

ذلك ، فلا دَرْك على الناظم فى اختصاصِ حذف المضاف الواحد ، على فرض أنه أراد ذلك .

وعن الرابع : أنّ اللازم للمضاف إليه من النيابة عن المضاف هذه النيابةُ المخصوصةُ فى الإعرابِ ، وأما نيابته عنه فى مقتضى العامل من الفاعلية وغيرها فلازمٌ وتابع للإعراب ؛ ألا ترى أَنَّك تُعرِبُ المرفوع فاعلاً أو مبتدأً أو خبرًا ، حسب مايطلبه العامل . وكذلك المنصوب تُعربه على

٤٠٢ حَسبِ مقتضى العامِل ، وكذلك / المجرور فاستغنى بذكر الملزوم عن ذكر اللازم . وأما نيابته عن المضاف فى التعريف أو التنكير فأمرٌ غيرلازم ولا مُسلَّمٍ فيما قال ، ولامُطَّردٍ إن سُلِّم . أما أوّلاً فإن زُهَيرا فى قولك : مررتُ برجلٍ زهيرٍ شعرًا ، ليس بنعتٍ[1] من حيث النيابه ؛ إذ لانُسلِّم أنه نائب ، بل من حيث تأولة بنكرة ، إذ كان فى معنى شاعر . وأما ثانيا فإن سُلِّم أنه على حذف المضاف فليس بمطّرد فى كلّ ماحُذِف منه المضاف ، ولا فى كل حكم ثابت للمضاف ، وإنما هو مخصوص بنيابته عن «مِثْلٍ» وحده في التنكير وحده ، مع أنه قليلٌ ، وقد نبهً على ذلك فى التسهيل بقوله : «وقد يخلُفُه فى التنكير إن كان المضافُ مِثْلاً[2] » فلو أطلق النيابة لكان يُفْهم له ذلك فى كلِّ حكمٍ ، وذلك غير صحيح .

فإن قيل : وكذلك إن قُيِّدَتِ النيابةُ بالإعرابِ اقتضى أنها لاتكون فى غيره ، وذلك غير صحيح . وأيضًا فإن المضاف - وإن حُذِف - يبقى حكمه فيكون ملتفتًا إليه فى أحد الوجهين ؛ ألاترى أنك تقول : قرأت هودًا، تريد : سورة هود ، فلا تمنع صرف هود . وتقول : هذه الرحمن ،

---

(١) فى جميع النسخ : «بحال» . وهو خطأ .

(٢) التسهيل ١٦٠

فتؤنث ، والمراد سورة الرحمن ؛ إذ لايجوزُ جعله اسمًا للسورة ، وقال الشاعر(١) :

يسقُون من وَرَد البريصَ عَلَيهمُ
بَردَى يُصَفَّق بالرَّحيق السَّلسل

فقال : يُصَفَّق ، مراعاةً للمضاف . وما ذلك إلا للنيابة .

فالجوابُ : أن ذلك غير صحيح ، أما اختصاص النيابة فى الإعراب ومقتضاه ، فقد تقدم ، وأما مررت برجلٍ زهيرٍ شعرًا ، فلا اعتراض به كما مّر، وأما الالتفاتُ إلى المحذوف فليس للنيابة ، ولكن لأنّ معناه حاضر فكأنه موجودٌ لفظًا ، ولذلك أَبقَو الإعراب الأصلىَّ له مع حَذْفِه ، حسب ما يأتى فى الوجه الثانى : [(٢) وإذا لم يكن للنيابة لم يبق إلا النيابة فى الإعراب ، وهو الذى اعتمد الناظم .

ثم أخذ فى الوجه الثانى(٢)] من وَجْهَىْ حالِ المضاف إليه بعد حَذْفِ المضاف ، فقال : «وربما جرّوا الذى أبقَوا» إلى آخره . يعنى أن العرب قَد جاء عنها قليلاً إبقاءُ المضاف إليه على حاله من الجرّ الذى كان له قبل حذف المضافِ ، ويجوز أن يكون ضمير «جَرّوًا» عائدًا على النحويين ، ويكونُ ذلك عبارةً عن إجاتهم له قياسًا لكن ضعيفًا ، وإن كان عائدًا على العرب ، ففى «ربَّما» إشعارٌ بوجود ذلك فى الكلام قليلاً .

---

(١) حسان بن ثابت ، والبيت فى ديوانه ١٢٢ . وهو من شواهد ابن يعيش على المفصل ٢٥/٣ ، ١٣٣/٦ ، والرضى على الكافية ٢٥٧/٢ ، والهمع ٢٩١/٤ . وفى الخزانة ٣٨١/٤ .
والبريص : نهر بدمشق . والرحيق : الخمر. والسلسل : السهلة اللينة ، وتصفق : تمزج .

(٢) سقط من أ .

وفى قـوله : «وربَّمـا جـروًا» بعضُ قلقٍ ، والأولى أن لو قـال : «وربما أبقـوا جَـرَّ المضـافِ إليه» ؛ فـإن قـوله : «جَـروا» يُعطيِ تجـديد الجـرِّ بعـد الحذف ، وليس كذلك ، بل هو الجرُّ الأولُ الموجودُ قبل الحذفِ .

ثم اشـترط فى جواز هذا الحكم أن يكون ما حُذِف – وهو المضـاف – مماثلا لمضـافٍ مـتقـدِّم [عُطِف[1]] عليـه ذلك المحـذوف ، وذلك قـوله : «ولكن بشرط أن يكون ماحذِفْ» إلى آخره ، والضمير فى قوله : «لما عليه» عائدٌ على «ما» ، و«ما» واقعة[2] على المضـافِ المعطوفِ عليه ، والضـمـير فى «عُطِف» عـائدٌ على المضـاف المحذوف ، و«عليه» مـتعلق / بعطف ، و «بشـرط» مـتـعلِّقٌ بـاسم فـاعلٍ مـحـذوفٍ هو حـالٌ من «الذى أبقـوا» أى : ملتبسًـا بشرط كذا ، أو حـال من فـاعل «جرُّوا» ، أى : ملتبـسين بشـرط كذا . والتقدير: وربما جرُّوا كذا بشرط أن يكون المحذوفُ مماثلاً للمضـافِ الثابت الذى عطف عليه المضاف المحذوف . ٤٠٣

وقد مشتمل هذا الشرطُ على شرطين :

أحدهمـا : أن يكون المحذوفُ معطوفًا على مضافٍ ثابت ، فـإن كان كذلك جـاز حذفُ المضـاف ، وإن لم يكن كذلك لم يجز ، ومـا جـاء من ذلك فـلا يقـاس عليه كـقـراءة ابن جَـمّاز[3] : (والله يريدُ الآخـرةِ[4]) ، بجـرَ (الآخـرةِ) ؛ فـإنَّ المضـافَ المحـذوفَ ، وهو «عَـرَضَ» ليس بمعطوف على (عَرَضَ) الأول فى قوله : (تريدون عرضَ الدنيا[4]) . وكذلك ما فى الحديث

(١) سقط من الأصل ، أ .

(٢) فى الأصل ، أ : «وافقه» . وهو خطأ .

(٣) هو أبو الربيع سليمان بن مسلم بن جماز الزهرى المدنى ، مقرئ جليل ضابط ، مات بعد ١٧٠هـ انظر: غاية النهاية ١/٣١٥ .

(٤) الآية ٦٧ من سورة الأنفال . وانظر المحتسب ١/٢٨١ – ٢٨٢ ، والبحر المحيط ٤/٥١٨ – ٥١٩ .

من قـول الصـحـابى : «قلنا : يارسـول الله ، مـالُبْثُـه فـى الأرض ؟ قـال أربعين يومًا[(١)] » ، على تقـدير : لبثُ أربعـين. وكـذلك مـا أنشـدوه من قوله[(٢)] :

رحـم اللـه أعـظـمًـا دَفَنُـوهـا
بسـجـسـتَـان طَلْحـةِ الطَّلَحـاتِ

يريد : أعُظمَ طلحةِ الطلحات . فهذا ونحوه مما تقدَّم فيه المضاف ، ولكن / [لم[(٣)]] يعطف عليه المحذوفُ . وكذلك إذا لم يتقدَّم مضاف أصلاً ٤٠٣ نحـو قـولهم : رأيت التـيـمىّ تَيْمِ عَدِىٍّ ، على تقـدير من قَـدَّر [(٤)] : ذا تَيْمِ عَدِىٍّ ، فإنه لايقاس عليه .

والثانى : أن يكون المضافُ المحذوف مماثلا للمضـافِ المتقدّم فى اللفظ والمعنى ، فلو كان غير مماثل له لم يجز القياس[(٥)] فيه ، فإن وجد فسماعٌ يحفظ ؛ فقوله : (والله يريدُ الأخرةِ[(٦)]) ، إذا قـدرنا : والله يريد باقى الآخرةِ ، وهـو تقدير شيوخنا ومن قبلهم ، فلو فرضناه معطوفًا على المضـاف المتقدّم لم يجز قيـاسُه بمقـتضـى الشـرطِ المذكور ، فإذا توفَّر

---

(١) أخرجه أبو داود فى كتاب الملاحم ، باب خروج الدجال ١١٧/٤ ، والإمام أحمد فى مسنده ١٨١/٤ .

(٢) هو عبيد الله بن قيس الرقيات ، ديوانه ٢٠ . والبيت من شواهد المقتضب ١٨٦/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٧/١ . والإنصاف ٤١ ، والهمع ٢١٦/٥ ، وفى الخزانة ١٠/٨ ، واللسان : طلح .

(٣) سقط من صلب الأصل ، أ .

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٢/٥ .

(٥) سقط من أ .

(٦) الآية ٦٧ من سورة الأنفال .

الشرطان معًا جاز الحذف قياسًا ، نحو : مامثْل أخيك ولاأبيك يقولان ذاك ، فالتقدير : ولا مثلُ أبيك . وكذلك إذا قلت : مامثل أخيك يقول ذاك ولاأبيك ، تقديره : ولامثلُ أبيك . ومثلهُ : ما كلُّ سوداء تمرةً ولابيضاءَ شحمةً ، أى : ولا كلُّ بيضاء . وأنشد سيبويه لأبى دُؤاد[1] .

أكلَّ امرئٍ تَحسبِينَ امرأً

ونارٍ توقَّدُ باللَّيل نارا

وانشد فى الشَّرحِ[2] :

لم أرَ مثلَ الخيرِ يتركُه الفَتَى

ولا الشرَّ يأتيه الفتى وهو طائعُ ؟

وقول الآخر[3] :

لوأنَّ طبيبَ الأنسِ والجن داويا الـَّ

ذى بِىَ من عَفْراء ماشَفَيانى

وقول الآخر[4] :

لو أنَّ عُصمَ عمايتين ويذبُلٍ

سَمِعا حديثَك أنزلا الأوْعالا

فى أبيات أُخَرَ .

---

(١) الكتاب ٦٦/١ ، والبيت فى أمالى ابن الشجرى ٢٩٦/١ ، والإنصاف ٤٧٣ ، وابن يعيش على المفصل ٢٦/٣ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٧٩ ، ١٤٢/٥ ، ٥٢/٨ ، ١٠٥/٩ ، والمغنى ٢٩٠ ، وشرح أبيات المغنى للبغدادى ١٦٥/٢ ، ٣٠٤/٣ .

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ١٨١ ، والهمع ٢٩٢/٤ ، الأشمونى ٢٧٣/٢ . وهو مجهول القائل .

(٣) شرح التسهيلى ، ورقة ١٨١ ، والهمع ٢٩٢/٤. ولانعرف له نسبة .

(٤) جرير ، ديوانه ٣٦١ ، وهو فى البغداديات ٤٤٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٦/١ ، والهمع ١٤٢/١ ، ومعجم ما استعجم ٩٦٦ .

وهنا النظر فى مسألتين :

إحداهما : أن الناظم لم يشترط فى جواز هذا الحذف غير ما تقدّم، فدّلَ على أنه لا يرتضى مذهبَ من رأى اشترطَ تَقَدُّم نفىٍ أو استفهامٍ ، كما فى مثل قولهم : مامثلُ أخيك ولاأبيك يقولان ذاك ، وقوله :

أكلَّ امرئٍ تحسبينَ امرأً

البيت . وهذا الرأىُ مرجوحٌ بوجود الحذفِ مع عدم الشرط ، كقول الشاعر :

لو أن طبيب الجنّ والإنسِ ..

وأنشد فى الشرح[1] :

لَغَيرُمُغْتَبِطٍ مغْرىً بطوعِ هَوىً

ونادمٍ مولعٌ بالحَزْمِ والرُّشْدِ

وقول الآخر [2] :

كلّ مُثْرٍ فى رهطِهِ ظاهرُ الـ

ـعزَّ ذى غربةٍ وفقرٍ مَهينُ

فالصواب / عدمُ اشتراط ذلك الشرط . ٤٠٤

والثانية : أن هذه المسألة تضّمنت مسألتين :

إحداهما ، مسألة : مامثُل أخيك ولاأبيك يقولان ذاك ، وما كان مثلها ، وذلك مما يتعينّ فيه حذفُ المضاف ؛ إذ لو كان قوله «ولا أبيك» على العطف لقال : «يقول ذاك» ، لأنه راجع إلى «مثل» الأول ، وهو مفر،

---

(١) شرح التسهيل ، ورقة ١٨١.

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ١٨١ ، والهمع ٢٩٢/٤ .

فلما قال : «يقولان» ، وكان ذلك من كلام العربِ ، تعيَّن أن التقدير : «ولا مثل أبيك» . وكذلك يقال : ما مثل أخيك يقولُ ذاك ولا أبيك ، يصحّ حمله على «مثل» الأول .

والثانية ، مسألة : ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمة . وهذا النمط فى نفسه محتمل لأن يكون من باب العطف على معمولىَ عاملِين ، فإن «ما» حجازية هنا ، وكلٌّ خافضة ، والواو شرَّكت مابعدها فى العاملين معًا ، ومحتمل أن لا يكون من باب حذف المضاف - كما قال الناظم - فهو قد ضَمَّ المسألة فى ضابطه ، وحكم فيها بأحد الوجهين دون الآخر ، فدلَّ على أنه لم ير فيه جواز العطف على معمولى عاملين ، وأنَّ رأيه فى مسألة العطف رأىُ سيبويه وأكثرِ النحويين ، خلافًا للأخفش ومن وافقه[1] . والخلافُ فيها خلافٌ فى تأويل ، إذ هم مُتَّفقُون على جواز المسألة على الجملة ، وأما الراجح فى النظر عندهم فرأىُ الناظمِ ، واحتجّوا له بأمور :

منها أن حذف مادلَّ عليه دليلٌ من حروفِ الجرّ وغيرها مجمعٌ على جوازه، والعطف على معمولى العاملين مختلفٌ فى جوازه ، والأكثر على منعه ، وإذا كان كذلك كان المسير إلى المجمع عليه من الحذْفِ للدليل ، وإلى موافقة الأكثر فى منع ذلك العطف أولى من غير ذلك .

ومنها : أنّ هذا العطف شبيه بتعدِّيين بتعدٍّ واحد ، فكما لايجوز أن يتعدّى الفعُل إلى شيئين بمعدٍّ واحدٍ ، كذلك لايجَوزُ ما هو بمنزلته .

ومنها : أن العاطف نائبٌ عن العامل ، وعاملٌ واحد لايعمل رفعًا وجرًا ، فكذلك ما أشبهه .

ومنها : أن الواو حرفٌ فلا يَقْوَى أن تنُوب مناب عاملين ، وإذا كان الفعلُ

---

(١) انظر الكتاب ١/٦٥ - ٦٦ ، والبغداديات ٥٦٦ ، والمغنى ٤٨٦ .

لاينوب مناب عاملين ، فالحرف أحرى بذلك الحكم لضعفه وقوة الفِعْلِ ؛ ألا ترى أنه يضعُفُ عند قومٍ الفصلُ بين الواو وبين معطوفها ، نحو : ضربتُ اليوم زيدًا وغدًا عمرًا ؟

فالأصحّ ماذهب إليه الناظم ، والله أعلم .

* * *

ثم ذكر حَذْف المضافِ إليه فقال :

ويُحذَفُ الثاني فَيَبْقَى الأوَّلُ
كحالهِ إذا بِهَ يتَّصلُ
بِشَرْطِ عَطْفٍ وإضافةٍ إلى
مِثْلِ الَّذِى لَهُ أَضَفْتَ الأوَّلا

يعنى أَنَّ المضاف إليه ـ وهو الثانى ـ يجوزُ حذفُه، كما جاز حَذْفُ المضاف، لكن يبقى إذ ذاك / المضافُ على حاله قبل أن يُحَذفَ المضافُ ٤٠٥ إليه، فيجرّ بالكسرة وإن كان فيه مانعُ الصَّرفِ، ولايُرَدُّ إليه مانُزِعَ منه للإضافة من نونٍ أو تنوينٍ، ولايُبْنَى من أجلِ هذا الحذفِ وإن كان مما يُبنى للقطع عن الإضافة، بل يُعَدُّ كأنَّ المضاف إليه موجودٌ، وهو معنى قوله : «فيبقَى الأوّلُ»، يعنى المضافَ «كحاله إذا به يتّصل»، أى : إذا يتّصل به الثانى.

وهذا الحكم إنما يكون بشرطٍ ذكره، وهو أن يكون ثَمَّ عطفٌ وإضافةٌ إلى اسم يماثل الاسم الذى أَضَفْتَ إليه الأول، ومعنى هذا أن يكون ثَمَّ معطوف ومعطوف عليه، وكلاهما مضافٌ إلى اسم واحدٍ، أى : إن المضاف الأول المعطوف عليه مضاف إلى مثل ما أضيف إليه الثانى

المعطوف، وبالعكس، وذلك أنك تقول : ضربت يَدَ ورِجْلَ زيدٍ، فالأصلُ فيه : ضربت يدَ زيدٍ ورجلَ زيدٍ، وَإِنْ شئتَ أظهرتَ ذلك، لكنَّ المختار إضمارُ الثاني، أرادوا التخفيفَ وحذفَ المضافِ إليه الأوَّل لدلالة الثاني عليه ، وإبقاءَ المضاف الأول على تهيئته له، كأنه ثَمَّ، لوجوده مع المضاف الثانى، فلذلك لم يُنَوِّنوا «يداً». وكذلك إذا قلت : ضربتُ يَدَيْ ورِجْلَ زيدٍ، تترك «يَدَيْ» محذوف النون كما لو لُفِظ بزيدٍ معه. وكذلك مررتُ بأفضلِ وأكرمِ مَنْ ثَمَّ، تترك «أفضل» على جرّه بالكسرة وإن كان فيه مُوجِبُ منعِ الصرف، وذلك الوصف والوزن، لأن مَنْ[1] في حكم الملفوظ به معه. وكذلك تقول : قمتُ قبلَ وبعدَ زيد، فتبقى قبل على نصبه وإن عُدِم المضافُ إليه، ولا تَبنيهِ على الضمّ.

وقد حصل الشرط الذى شرطه الناظم؛ إذ حصل في الكلام – على الجملة – عطف، وهو «ورجْلُ زيد»، وإضافةٌ كما وصف، وهى إضافة الرجل إلى مماثلِ ما أُضيف إليه الأولُ الذى هو اليد، وذلك قولك «زيدٌ». وكذلك إذا قلت : أعطيتك ستةَ دراهمَ أو سبعةَ، تريد : سبعةَ دراهمَ، فقد حصل الشرط من العطف والإضافة إلى مثل ماأُضيف إليه الأولُ، وهو الدارهم، فجاز الحذفُ قياسًا.

فعلى هذا يدخلُ تحت مضمونِ هذا الكلام نوعان :

أحدهما : أن يكون حذفُ المضاف إليه موجوداً في المعطوف عليه ، ودل على المحذوف المضافُ إليه في المعطوف، كقولهم : «قطع الله يد ورجل من قالها»، حكاه الفراء[2]، أراد : يد من قالها ورجلَ من قالها، وأنشد سيبويه

---

(١) في النسخ : «لأن زيداً» . وهو سهو.

(٢) في معاني القرآن للفراء ٢/٣٢٢ : « وسمعت أبا ثروان العكلي يقول : قطع الله الغداة يد ورجل من قاله ».

للأعشى(١):

وَلانقاتِلُ بالعِصِيِّ وَلاَ نُرَامِي بالحجارَهْ

إلاَّ عُلاَلَةَ أو بُدَاهَةَ قَارحٍ نَهْدِ الجُزَارَهْ

أراد : إلاَّ علالة قارح أو بداهة قارح.

وأنشد أيضا للفرزدق(٢):

يامَنْ رَأَى عـارضًـا أُسَـرُّبه

بين ذِراعَيْ وجـبـهـةِ الأسـدِ

قال ابن جنِّى : «ومنه قولُهم : هو خيرُ وأفضلُ مَنْ ثَمّ».

والنوع الثانى : أن يكون حذفُ المضافِ إليه في المعطوف لا في المعطوف عليه، وهو أقربُ في القياس / لتقدّم الدليل على المحذوف، ومنه ٤٠٦ ماوقع في البخارىّ من قول أبي برزَةَ الأسلمى ـ رضى الله عنه ـ : «غـزَوتُ مع رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ سبعَ غزواتٍ أو ثمانيَ(٣)». هكذا بفتح الياءِ من غير تنوينٍ، يريد : أو ثمانىَ غزوات، فَحذَفَ.

(١) الكتاب ١/١٧٩، ٢/١٦٦. وهو من شواهد الفراء في معانى القرآن ٢/٣٢١، والمبرد في المقتضب ٤/٢٢٨، وابن جنى في الخصائص ٢/٤٠٧، وابن يعيش في شرح المفصل ٣/٢٢، والسهيلى في أماليه ١٣١، والرضى في شرحه على الكافية ١/١١٧، ٢/٢٥٨، ٣/١٦٧، وفي الخزانة ١/١٧٢. وانظر ديوانه ١٥٩.

والعلالة : البقية من الشيء. والبداهة : المفاجأة. نهد القوائم : ضخمها . الجزارة : أطراف الجزور، وهى اليدان والرجلان والرأس. يقول لن يكون بيننا إلا مفاجأة فرس طويل العنق والقوائم يستنفد القتالُ البقية من نشاطه.

(٢) الكتاب ١/١٨٠، وهو في معانى القرآن للفراء ٢/٣٢٢، والمقتضب ٤/٢٢٩، والخصائص ٢/٤٠٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٢١، وشرح الكافية للرضى ١/٣٨٧، ٢/٢٥٨، والخزانة ٢/٣١٩، ٤/٤٠٤.

(٣) البخارى، أبواب العمل في الصلاة، إذا انفلتت الدابة في الصلاة. انظر فتح البارى ٣/٣٢٤.

وقد يكون من الأوَّلِ مايتقدّمُ فيه الدليلُ على المحذوف، كما يقول : مُطِرنا سهلُ وجبلُنا، يريدُ : سهلُنا وجبلُنا. وأنشد المؤلِّف بيتًا صدرا[(١)]

سُقَى الأرضين الغيثُ سهلَ وحزنَها

فإن تخلَّف الشرط الذى شرطه الناظم في الجواز امتنع حذفُ المضافِ قياسًا، وإن جاء منه شيءٌ فموقوفٌ على محلّه، نحو ما حكاه أبو عليّ من قولهم[(٢)] : ابدأ بهذا من أوّلُ ـ مثلَّث اللاَّم ـ والشاهد فيه على كسر اللاَّم من غير تنوين، والتقدير : من أولِ الأشياء، ونحو ذلك. وحكى الكسائيّ عن بعض العرب : «أفوق تنام أم أسفلَ»، على تقدير : أفوق هذا تنام أم أسفلَه؟» أو نحو ذلك. وقرأ ابنُ مُحيصنٍ ـ فيما يروى عنه ـ : {فلا خَوفُ عليهم[(٣)]} برَفْع الفاء من غير تنوين، أي : فلا خوفُ شيءٍ عليهم. وعلى هذا حمل المؤلِّفُ قولَ بعضِ العرَب : «سَلاَمُ عليكم[(٤)]»، بغير تنوين، أى : سلامُ الله عليكم. وقال ذو الرُّمة[(٥)]:

فلما لَبِسْنَ الليل أو حين نَصَّبَتْ
له من خَذَا آذانِها وَهْو جانحُ

---

(١) عجزه :

فَنيطَتْ عُرَى الآمالِ بالزرع والضرع

والبيت في شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ١٧٧، وشواهد التوضيح له ٤٠، والأشمونى ٢/٢٧٤، والعينى ٣/٤٨٣، ولم ينسب.

(٢) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٩٦٦ ـ ٩٦٧، والأشمونى ٢/٢٦٨.

(٣) الآية ٣٨ من سورة البقرة، وانظر البحر المحيط ١/١٦٩.

(٤) انظر البحر المحيط ١/١٦٩، ففي الآية وهذا القول تخريجات أخرى.

(٥) ديوانه ٨٩٧، وهو من شواهد ابن جنى في الخصائص ٢/٣٦٥. يصف ذو الرمّة أُتُنا. لبسن الليل : دَخَلْن فيه، يقول : كانت مُتَكِّبات الرءوس، ثم رفعتها ونصّبت آذانها حين بردَ الليل وجنح، أى : دنا. والخذا : الاسترخاء؛ يقال : خَذِيت الأذن خذًا : استرخت من أصلها وانكسرت مقبلةً على الوجه.

أراد : أو حين أقبل، كذا، قَدرَّه ابنُ جنى[1] . فمثلُ هذا عنده غيرِ مقيس، وإنما جاز[2] ماتقدّم دون هذا لقلّة هذا بالنسبة إلى ذاك، ولأن المضاف فيما تقدم لّما كان مذكورًا مماثلاً للآخر، صار أحدُهما كأنه مغنٍ عن صاحبه، بخلاف ماستثنى فإنه لا دلالة في اللَّفظِ على المحذوف، فلم يكن من شأنِ اللفظ أن يَبْقى على حاله قبل الحذفِ، وصار كقبلُ وبعد وبابهما إذا قطعت عن الإضافة، تلحقها الأحكام التى من شأنها أن تلحق غير المضاف فلهذا فرّق الناظم بين الموضعين، وهو سديدٌ من النظر[3].

ويبقى هنا نظرٌ في المسألة في ثلاثة مواضع :

أحدها : النوع الأول، فإن الناظم ارتضى فيه الجواز قياسًا، على تأويل حذف المضاف إليه من الأول. أما الجوازُ قياسًا فهو أحد المذهبين على الجملة، وهو رأى الفراء والسيرافى. والجمهورُ على المنع، وهو مذهب سيبويه، لأنه لما أنشدَ بيتَ الأعشى المتقدّم أنشد معه بيتًا من الفصل، ثم قال: «وهذا قبيح، يجوز في الشعر على هذا : مررتُ بخيرِ وأفضلِ مَنْ ثَمَّ[4]». والراجح عند الناظم الأول، وذلك من جهة القياس والسماع.

أما السماع فقد كثُر فيه كثرةً توجب القياس وإن قلَّ في نفسه، فلا مانعَ من القياسِ عليه.

---

(١) هذا تقدير الأصمعى كما في أدب الكاتب . ويقول ابن سيده في الاقتضاب ٣٦٢ : «وذهب غير الأصمعى إلى أن (حين) يضاف إلى (نصّبت)، وأن جواب (لما) في البيت الذى بعد هذا»، بالبيت قول ذى الرمة بعدُ :

حداهنَّ شحّاج كأنَّ سحيله على حافتَيهنَّ ارتجازُ مفاصحُ

(٢) في الأصل : «أجاز».

(٣) في أ : «سديد في النظم». وهو خطأ.

(٤) الكتاب ١/١٨٠.

وأما القياسُ فإنَّ المضاف إليه الثانى لما كان هو الأوَّلَ بعينه، صار كأنه حاضرٌ في موضعه، فلذلك بَقِي بعد الحذفِ على تَهيئَتِه. وأيضًا فإنَّ ذلك شبيهٌ بالإعمال، فالمضافُ الأولُ كأنه طالبٌ للمضافِ إليه الثاني / ٤٠٧ فصار حذفُ الأوّل كلا حذفَ، وكأنه موجودٌ. وأما تأويلُ حذفِ المضاف [إليه[1]] فهو رأى المبرِّد، لأنه يُقَدِّر المسألة إعماليةً، والمختار عند البصريِّين إعمالُ الثانى، فكذلك هنا، فإذا قُلْتَ : قطع الله يَدَورجلَ من قالها، أعملت الرِّجْلَ في «مَنْ»، وقُدِّر لليد مايعمل فيه، ويكون محذوفًا. وهذا أحدُ المذاهبِ في تأويل المسألة. وذهب سيبويه إلى أنها من باب الفصل بين المضافِ والمضافِ إليه، فكأنَّ الأصل : قطع الله يد من قالها ورجله، ثم أقحم الرِّجلُ بين المضاف والمضاف إليه، فصار في التقدير : يد ورِجْله من قالها، ثم حذفت الهاء اجتزاءً بِمَنْ عن الضمير، وإصلاحًا للفظ، فصار : يدَ ورجلَ من قالها[2].

والراجُح عند الناظم الأولُ؛ لأنك بين أمرين : أن تُقَدِّر المسألة من باب الفصلِ بين المضاف والمضاف إليه، أو تجعلها إعمالية، أما الأول فخاصٌ بالشعر أو شاذٌ في الكلام، لأنه قبيحٌ أن يُفصلَ بين شيئين هما كشيءٍ واحدٍ وليسا في تقدير المنفصلين، بل الثانى حالٌّ من الأوّلِ محلَّ التنوين، فلم يَسُغِ الفصل بينهما. ولا يُعْتَرضُ بنحو : {قَتْلُ أولادْهم شركائِهم[3]}، لأنه من باب الفصل بين الفعل والفاعل كما سيأتى، فهما في تقدير مايصحُّ انفصاله، فلم يبق إلا أن يكون من باب الإعمال، حُذِفَ

---

(١) سقط من الأصل، أ.

(٢) هذا بيان لتخريج سيبويه نحو هذا التركيب، انظر: الكتاب ١/١٧٩ ـ ١٨٠.

(٣) الآية ١٣٧ من سورة الأنعام، وهذه قراءة ابن عامر، انظر: الإقناع ٦٤٤.

معمولُ الأولِ وأُعملِ الثانى. ولايقال : إن الاسمين معًا مضافان إلى الثانى، للاتفاق على بطلان ذلك؛ إذ لايضاف اسمان معاً إلى اسم واحد.

فإن قيل : لو كانت إعماليةً لجاز إعمالُ الأوّل عند الجميع، وإن كان غير مُنكرعند البصريين، فكنت تقول : قطع الله يد ورِجْلَه من قالها، كما يُعمِلُ الأول في الفعل.

فالجواب : أن ذلك لم يجز لما يلزم من الفصل الذى فُرَّ منه، وأيضًا فيلزم على مذهب سيبويه التهيئة والقطع، لأنه حَذَفَ الضمير من الرِّجْلِ وهيَّأه للعمل في «مَنْ»، ثم لم يُعمله. وهو ممنوعٌ عندهم، بخلاف ماذهَبْنا إليه.

فإن قيل : يلزمُ من الحذف أن يُنَوّن المضافُ؛ إذْ صار كالمقطوع عن الإضافة، فلمَّا لم يفعلوا ذلك دَلَّ على أنه مضافٌ فى اللفظ إلى «مَنْ»، ووقع الفصلُ بالرِّجْلِ المُقحَمةِ.

فالجواب : أنَّ هذا مُشتَرك الإلزامِ، فإنكم مقرُّون بأنّ الرِّجْلَ غير مضافٍ في اللفظ، بل قُطِع عنها، فيلزم أن يُنَوَّن ويجرى مجرى المقطوع عن الإضافة في أحكامه.

فإن قيل : إن الظاهر وهو «مَنْ» ناب عن الضمير المحذوف، فكأنَّ الرِّجْلَ مضافٌ إلى الظاهر لأنه يليه، وهو المضمرُ بعينه، فلذلك بقي المضاف على حالهِ قبل حذف الضمير.

قيل : وكذلك نقولُ نحن : لَمَّا كان اليدُ مضافًا في الأصل إلى «مَنْ» والدليلُ عليها المماثل لها حاضرٌ، صارت كأنهّا هى، فبقى المضاف على تهيئته وعلى الجملة. فَحَذْفُ المضافِ أسهلُ من الفصل، والله أعلم.

والموضعُ الثانى : هو النوع الثانى، فإنّ الناظم حكَم بالقياس فيه، وظاهر

٤٠٨ كلام الناس أنه سماع /، وكأنه رأى مجيئَه في الحديث الذى هو أفصحُ كلام البشر، وأنه في صحة النظر كالنوع[١] الأول؛ لأنَّ الدليل حاضرٌ، والمحذوفَ مماثلٌ له، فصار في حكم الموجود، فعُومِل معامَلَةَ الموجود.

والموضع الثالث : حيث تخلَّف الشرطُ، فإنه حكم فيه بعدم القياس، حسب مايقتضيه مفهومُ الشرط، وظاهر التسهيل فيه القياس، فإنه قال هنالك : «ماأُفرِد لفظا من اللازم الإضافة معنًى إن نُوِى تنكيره، أو لفظ المضاف إليه، أو عُوِّض منه تنوين، أو عطف على المضاف اسم عامل في مثل المحذوف، لم يغيِّر الحكم، وكذا لو عُكِس هذا الأخير[٢]». فقوله : «أو لفظ المضاف إليه»، هو الضَّرْبُ الذى تَحرَّزَ منه في هذا النظم فأخرجه عن القياس، وقوله : «أو عُطِف على المضاف اسمٌ عاملٌ في مثلِ المحذوفِ»، وقوله : «وكذا لو عكس هذا الأخير»، هو الضرب الذى أجازه قياسًا. والأظهَر ماذهب إليه هنا؛ لأنَّ ما حُكى من السماع لايبلُغ مبلغ القياس في أمثاله، مع إمكان التأويل في بعضِه، وأيضاً فقد تقدَّم فرقُ مابين الموضعين في القياس وعدمه.

* * *

فَصْلَ مُضافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مانَصَبْ
مَفعولاً أوْ ظَرْفًا أَجِزْ ولم يُعَبْ
فَصْلُ يَمِينٍ، واضطِرارًا وُجِدَا
بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا

(١) في أ : «كالأول».

(٢) التسهيل ١٥٨، وفيه : «هذا الآخر».

ذَكَــر في هذا الفــصــلِ مــواضـعَ جـوازِ الفـصل بين المضــافِ والمضافِ إليه، ثم أَتبعـها بما لايجـوزُ ذلك فيه إلاّ فـي ضرورةٍ، وذلك أَنَّ الأصل أن لايُفـصلَ بينـهـمـا كـمـا لايُفـصل بـين أجـزاءِ الاسم؛ إذ كـان المضافُ إليـه قـد تنَزَّل منزلة الجزءِ أو مـا هو كـالجـزءِ من المضـافِ، لأنه واقعٌ موقع تنوينه، فصار الفصلُ بينهما محظُوراً، فإن جاء فَعَلى جـهة الاضطرار والشذوذ، لكن لما جاء فيه ما فيه كثرةٌ في بعض المواضع وساعده النظر قال بالقياس حيث كَثُر، وأبقى ماسوى ذلك على المنع إلا أن يسمع فيحفظ، وموضعُ القياس عنده على ماذكر هنا موضعان :

أحدهما : أن يكون المضافُ اسمًا يُشبِه الفعلَ، والفاصلُ منصوبًا على المفعوليّة أو الظرفية معمولاً للمضافِ، وذلك قولُه : «فصلَ مضافِ شبْهِ فِعلٍ مانَصَبْ»، إلى آخره.

فقولهُ : «فصلَ» منصوب بأَجزْ، والمصدرُ الذى هو «فَصْلَ» مضافٌ إلى مفعولِه، و «مانَصَب» هو الفاعلُ الذى رفعه «فَصْلَ». و «مفعولاً» : حالٌ من الضمير المحذوف من «نَصَب» العائد على «ما»، أو من «ما» وثَمَّ مجرورٌ محذوفٌ دلّ عليه الكلامُ متعلِّق بِفَصْلَ، وتقديرُ الكلام : أَجِزْ أن يَفصِل مضافًا يُشبِه الفعلَ من المضاف إليه الاسمُ الذى نصبه ذلك المضافُ، مفعولاً به أوظرفًا.

فحصل من هذا الكلامِ أنّ الفصل بين المضافِ والمضاف إليه جائز بثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون المضافُ اسمًا يُشبِه الفعل، وذلك المصدرُ المقدَّر
٤٠٩ بأَنْ والفعلِ، واسمُ الفاعل، واسمُ المفعول؛ لأنها التى / تعملُ عَمَلَ الفعلِ وتُؤَدِّى معناه على التمام، وهو الذى قال فيه : «فَصْلَ مضافٍ شِبْهِ فِعْلٍ».

والثانى : أن يكون الفاصلُ بينهما معمولاً للمضاف، ولايكون أجنبيًا منه معمولاً لغيره.

والثالث : أن يكون منصوبًا على المفعولية أو الظرفية، فلا يكون مرفوعًا[(١)] به. ويجرى مجرى الظرف المجرورُ؛ إذ هما في الحكم واحد.

فإذا اجتمعت هذه الشروطُ الثلاثةُ ساغ القياسُ، فتقول : أعجبنى ضَرْبُ زيداً عَمْروٍ، وقيامُ أمامَك زيدٍ، وسَيرُ يومَ الجمعةِ زيدٍ. وتقول : هذا ضاربُ غداً زيدٍ، وهذا مُعطِي درهمًا زيدٍ. وما أشبه ذلك.

وإنما قال بالقياس في هذا النمط لِمَا ثَبَتَ فيه من السماعِ الذى يقاس على مثله، فمن ذلك قراءةُ ابن عامر : {وكذلك زُيِّنِ لكثير من المشركين قَتْلُ أولادَهم شُرَكائِهم[(٢)]}، فقتلُ : اسمٌ يُشبِه الفعلَ، والفاصل الذى هو (أولادَهم) معمول القتل، وهو أيضًا منصوب، والتقدير : أن يقتلُ أولادَهم شركاءُهم. وهذه القراءة وحدها عُذرٌ لمن قاس في الموضع، لأنها نُقِلت عن موثوقٍ بعربيَّته قبل التعلّم، فإنه كان من كبار التابعين، ومن الذين يُقتَدى بهم في الفصاحة كأمثاله الذين لم يعلم منهم مجاورةٌ للعجم يَحدُث بها اللحن، كذا قال ابن مالك[(٣)]. وأيضًا فهو من العدول الذين لايُظَنّ بمثلهم إدخالُ الرأى في القراءة[(٤)]، كما ظُنَّ بغيرهم، ولا اتباعُ خطّ المصحف مع عدم اعتباره الرواية. فالأولى في هذه القراءة (أن تجعل[(٥)]) حجةً في الجواز، فإنها من أقوى مايُحتَجّ به، وقد جاء

---

(١) في الأصل : معمولان. وهو خطأ.

(٢) الآية ١٣٧ من سورة الأنعام.

(٣) شرح التسهيل، ورقة ١٨٢.

(٤) في أ : «القرآن».

(٥) سقط من أ.

مايُؤَيِّدها من السماع والقياس.

فأما السماع فنُقِل أيضًا عن بعض السَّلَفِ أنَّه قرأ : {فلا تحسبَنَّ الله مُخْلِفَ وَعْدَه رُسُلِه[1]}، أراد : مخلِفَ رُسُلِه وَعْدَه. واسمُ الفاعلِ والمصدرِ سواءٌ في الإضافة. ونُقِل عن عبدالله بن ذَكْوَان[2] في كتابه أنه قال : سألني الكسائيّ عن هذا الحرفِ ـ وبَلَغه من قراءتنا[3]، يعني : {قتلُ أولادَهم شركائِهم} ـ فرأيتُه قد أعجبه ونزع بهذا البيت فيه[4] :

تَنْفِى يداها الحَصَى في كلِّ هاجِرةٍ
نَفْىَ الدراهِمَ تنقادِ الصياريف

هكذا أنشده، وأنشدوا من ذلك للطرمَّاح[5] :

يَطُفْنَ بِحُوزِىِّ المراتِعِ لم يُرَع
بِواديه من قَرعِ القِسِىَّ الكنائِنِ

(١) الآية ٤٧ من سورة إبراهيم. وانظر معاني القرآن للفراء ٢/٨١ ـ ٨٢، والبحر المحيط ٥/٤٣٩، والمساعد ٢/٣٧٣.

(٢) هو عبدالله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشي الفهرى، أبو عمرو ولد سنة ١٧٣هـ ، وتوفى بدمشقٍ سنة ٢٤٢هـ ، روى هو وهشام بن عمار قراءة ابن عامر من طريق أيوب بن تميم، عن يحيى بن الحارث الذمارى، عنه. ألف كتاب (أقسام القرآن وجوابها) ، و(ما يجب على قارىء القرآن عند حركة لسانه) . انظر الإقناع ١٠٥ ـ ١٠٦، ١١٢ ـ ١١٤، وغاية النهاية ١/٤٠٤ ـ ٤٠٥.

(٣) في الأصل : قرائنا».

(٤) للفرزدق وهو من شواهد الكتاب ١/٢٨، والمقتضب ٢/٢٥٦، والمحتسب ١/٦٩، ٢٥٨، ٢/٧٢، والخصائص ٢/٣١٥، وابن الشجرى في أماليه ١/١٤٢، ٢٢١، ٢/٩٣، ١٩٧، والإنصاف ٢٧، ١٢١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/١٠٦، والرضي في شرح الكافية ٢/٢٦١، وفي الخزانة ٤/٤٢٦.

(٥) ديوانه ٤٨٦. والبيت في الخصائص ٢/٤٠٦، والإنصاف ٤٢٩، واللسان : حوز.
الحوزى : الوعل الفحل تجعله الظباء رأسًا، تتبعه في المرعى ومورد الماء، وهو الذى يحوزهن ويحميهن. لم يُرَع : لم يُفَزَّع. والكنائن : جمع كنانة هى جعبة السهام.

وأنشد الأخفش(١):

فــــزجـــجـــتُــــهـــــا بِمِــــزجَّـــةٍ

زَجَّ الـقَـلـوصَ أبـى مَـــــــــــزَادَهْ

وأنشد أبو عُبَيدة مَعْمَرُ بن المثنَّى(٢):

وحَـلَـقِ المـاذِىِّ والـقَـــــــــوانِـسِ

فـــداسَـــهُـمْ دَوْسَ الـحـــصـــادَ الدائسِ

وأنشد أيضا لجندل بن المثنّى(٣):

يَـفْـــــــرُكن حَبَّ الـسُّنْبُلِ الكُنَافِجِ

بالـقـــــاع فَـــرْكَ القُطنَ المَحَــــالجِ

هذا مما وقع فيه الفصل بالمفعول. ومما وقع فيه الفصلُ بالظرف ـ وفي

---

(١) البيت في معانى القرآن للفراء ٣٥٨/١، ٨١/٢، والخصائص ٤٠٦/٢، والإنصاف ٤٢٧، وابن يعيش على المفصل ١٩/٣، ٢٢، والخزانة ٤١٥/٤.

يقول البغدادى عن البيت : «من زيادات أبى الحسن الأخفش في حواشى سيبويه، فأدخله النساخ في بعض النسخ حتى شرحه الأعلم وابن خلف في جملة أبياته».

وقال الطبرى في تفسيره : ٤٤/٨ عن هذا البيت : «وقد رُوِى عن بعض أهل الحجاز بيت من الشعر يؤيّد من قرأ بما ذكرت من قراءة أهل الشام، رأيت رواة الشعر وأهل العلم بالعربية من أهل العراق ينكرونه...». وذكر البيت.

زججته : طعنته بالزُّج، وهو الحديدة التى في أسفل الرمح. والمزج : رمح قصير. وأبو مزادة: كنية رجل.

(٢) البيت في العينى ٤٦١/٣، وعجزه في الأشمونى ٢٧٦/٢.

والماذى والماذية من الدروع : السابغة. والقوانس : جمع قونس، وهو أعلى البيضة من الحديد.

(٣) البيت في العينى ٤٥٧/٣، واللسان : كنفج، وحنبج، وحندج. ونسب في العينى إلى أبي جندل الطهوي . والبيت من قصيدة يصف فيها الجراد.

الكنافج : الممتلىء. والقاع : المستوى من الأرض. والمحالج : جمع محلج ـ بكسر الميم ـ وهو الالة التى يحلج بها القطن.

معناه المجرور ـ ما في الحديث من قولهِ عليه السلامُ : «هل أنتمُ تاركُو لى صاحِبى[١]»، أراد : تاركو صاحبى لى. وقال بعضُ العربِ : تركُ يومًا نَفْسِك وهواها سعىٌ في رداها». وأنشد سيبويه للشماخ[٢]:

رُبَّ ابن عمٍّ لسُلَيمى مُشْمَعِلْ

طَبَّاخ ساعاتِ الكرى زادِ الكَسِلْ

/ على من رواه بجرِّ الزادِ. وأنشد أيضًا للأخطل[٣]: ٤١٠

وكَرَّارِ خَلْفَ المُحْجَرين جَوادِهِ

إذا لم يُحامِ دُونَ أُنْثَى حليلُها

وأنشد المؤلف[٤]:

لأنْتَ معتادُ في الهيجا مُصَابرةٍ

يَصْلَى بها كلُّ من عَاداكَ نيرانًا

وأما وجهُ القياس فإنّ ماتقدَّم من الشواهد اشتمل على فصلٍ بِفَضلةٍ بين عاملها المضاف إلى ماهو فاعلٌ في المعنى أو مفعولٌ وبين

---

(١) البخاري ، كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: لوكنت متخذًا خليلا ٦/٥، وشواهد التوضيح لابن مالك ١٦٧.

(٢) الكتاب ١٧٧/١، وهكذا نسب للشماخ في الكتاب، وهو في الديوان ٣٨٩ ـ ٣٩٠منسوبًا إلى جبار بن جزء أخي الشماخ. ويريد بابن عم لسليمى : عمه الشماخ. ومشمعل : سريع ماضٍ نشيط في كلّ ما أخذ فيه من العمل. وسليمى : أمرأة الشماخ.

(٣) الكتاب ١٧٧/١، وهو من شواهد الرضي في شرح الكافية ٤٢٤/٣، والخزانة ٢١٠/٨ وانظر شعر الأخطل ٦٢٠، وروايته فيه : وكرار خلف المرهقين جواده . حفاظًا إذا لم يحم أنثى حليلُها المرهق : الذى قد غشيه السلاح.

(٤) شرح التسهيل، ورقة ١٨١ . والبيت في المساعد ٣٦٨/٢، والعيني ٤٨٥/٣، وقال : «لم أقف على اسم قائله».

معموله[1]، فَحسَّن ذلك ثلاثة أمور :

أحدها : كونُ الفاصلِ فضلةً، إما ظرفًا، وإما مفعولاً به، فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

والثانى : كونُه غير أجنبىّ لتعلُّقِه بالمضاف.

والثالث : كونه مقدَّر التأخير؛ من أجل أن المضاف إليه مقدّر التقديم، بمقتضى الفاعلية مع المفعولية، أو المفعوليّة مع الظرفية.

فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياسُ استعماله، لأنهم قد فَصلَوا في الشعر بالأجنبىّ كثيرًا، فاستحقّ الفصلُ بغير الأجنبى مزيّةً تقتضى القول بجوازه. هذا معنى ماقاله المؤلف[2] مع زيادة شيءٍ مّا، ويُسوِّغ ذلك أيضا كونُ الإضافةِ أصلُها الرفعُ أو النصبُ، فكان محصولُ هذا الفصلِ فصلاً بين فعلٍ ومرفوعه أو منصوبه ببعض معمولاته، فهو في الحقيقة تقديمُ مفعولٍ على فاعلٍ، أو ظرفٍ على مفعول؛ إذْ كان قولُك :

من قَرْعِ القِسِيَّ الكنائنِ

كقولك : من قَرْعٍ (القِسِيَّ الكنائنُ[3]). وقولُك :

طباخِ ساعاتِ الكرى زادِ الكَسِلْ

كقولك : «طباخٍ ساعاتِ الكرى زادَ الكَسِلْ. وكذا سائر المُثُلِ، فصار ذلك كلُّه كقولك : ضَرَبَ عمرًا زيدٌ، وضربت اليوم زيدًا. ولا إشكال في جواز مثل هذا. فهذه المسألة راجعةٌ إليها من جهة المعنى ومن جهة التقدير اللفظي، فلا

---

(١) في أ : «مفعوله». وهو خطأ.

(٢) شرح التسهيل، ورقة ١٨٢.

(٣) مابين القوسين سقط من أ.

يُسْمَع قولُ من قال بتَخْطِئِة ابن عامرٍ والغضٍّ منه بأنه اتّبع رأيه، وخطَّ المصحف، وترك الرواية، وأن تلك القراءة لحنٌ وغير جاريةٍ على أصول كلام العرب؛ فإن هذا القول تخرُّصٌ عليه، وعدمُ توفيةٍ لحقِّ الإمامة والتقدمِ والعدالةِ ولقاءِ الصحابةِ والأَخْذِ عنهم؛ إذ كان من شيوخه الذين عَوَّل عليهم عثمانُ بن عفانَ، رضي الله عنهم أجمعين. وأيضا فهو ممّن اتّفق الجمُّ الغفير على اتِّباعه الأثر وعدمِ أخذه بالرأى كسائر السبعةِ وغيرهم، ممن اشتهر بِنَبْذِ الرأى واتباع السنَدِ في القراءة. ولاأعنى بهذا الكلام من زَعَم أن [مثل[1]] هذا مختصٌ بالشعر، وأنه شاذ غير مقيس؛ فإنَّ قائلَ ذلك مُقِرٌّ بأنه[2] لم يُحَفَظْ مثلُه في كلام العرب، أو لم يكثر كثرةً تُعْتَبر في القياس، أو لم يُدرِكْ وَجْهَ القياس فيه، أو أدركه لكن رآه ضعيفًا. فمثلُ هذا لا كلام مَعَه ولا عَتْبَ عليه، وإنما المراد من زعم[3] أن هذه القراءة خطأٌ، وأن ابن عامرٍ رأى في مصحف الشاميّين فيه ياءً مُثبَتةً في (شركائهم)، فقدَّر أن الشركاءَ هم المضلُّون لهم الداعون إلى قَتْل أولادهم، فأضافَ القَتْلَ إليهم كما يُضافُ المصدر إلى فاعله، ونصب الأولاد، ولو
٤١١ أضافه إلى / المفعول وهم الأولاد لزمه رفعُ الشركاءِ فخالف المصحف. ثُمَّ
وَجّه كون (شركائهم) مرسوما بالياء على خفضه بدلاً من الأولاد لأنهم شركاء آبائهم في إهلاكهم. وأيضًا فقد تكون الياء مضمومةً بدلاً من

---

(١) سقط من صلب الأصل ، أ.

(٢) أ، س : أنه.

(٣) تكلم في هذه القراءة بنحو هذا غير واحدٍ من الأعلام، انظر الفراء في معانيه ٣٥٧/٢، والطبرى في تفسيره : ٤٤/٨، والنحاس في إعراب القرآن ٥٨٣/١، ومكى في الكشف ٤٥٤/١، والزمخشرى في الكشاف ٤٢/٢، والرضى في شرح الكافية ٢٦١/٢. وانظر النشر ٢٦٣/٢.

الهمزة على لغة : شفاه الله شفايا[١]، ويُقَدَّر : زيّنه شركايُهم قال هذا القائل : وهذان الوجهان تخريج لخطّ المصحف، ولا وجه لقراءة ابن عامر. هذا ماقال. وقد تقدَّمَ ـ والحمدُ لِلّهِ ـ وجهُها على مايساعدُ عليه القياسُ المذكور مضافًا إلى ما تقدَّم من النقل، وذلك غاية ماقصد في توجيه القراءة. وحَصَل من مجموع ذلك رُجحانُ ماارتكبه الناظمُ من القول بالقياس في المسألة. غير أنّ ههنا قاعدةً يجب التنبيهُ عليها في الكلامِ على هذا النَّظْمِ، وما ارتكب صاحبُه فيه وفي غيره، وذلك أنَّ المعتمد في القياس عند واضعيه الأوّلين إنما هو اتباع صلب كلام العرب وما هو الأكثر فيه فنظروا إلى ماكثُر مثلاً كثرةً مسترسلة الاستعمال فَضَبَطوه ضبطا ينقاس[٢] ويُتكَلَّم بمثله لأنه من صريح كلامهم. وما وجدوه من ذلك لم يكثُرْ كثرةً تُوازِى تلك الكثرة، ولم يَشِعِ في الاستعمال، نظروا : هل له من معارضٍ في قياس كلامهم أم لا؟ فما[٣] لم يكن له معارض أجروا فيه القياس أيضًا، لأنهم علموا أن العرب لو استعملت مثله لكان على هذا القياس، كما قالوا في النسب إلى فَعُولة : فَعَلِيٌّ، ولم يذكروا منه في السماع إلا شَنَئِيًّا[٤] في شَنُوءَة، فقاسُوا عليه أمثاله لعدم المعارِضِ له، فصار بمثابة الكُلِّيِّ الذى لم يُوجَد من جُزئيّاته إلا واحد كشمس وقمر. وكذلك إذا تكافأ السماعان في الكثرة بحيث يصحُّ القياسُ على كلٍّ واحد منهما ـ وإن كانا متعارِضَيْنِ في الظاهر ـ لأن ذلك راجع إلى جواز الوجهين كلغة الحجازيين وبنى تميم في إعمال ما وإهمالها، والتقديم والتأخير في المبتدأ مع الخبر، والفاعل مع المفعول، وغير

---

(١) انظر الخصائص ١/٢٩٢، واللسان : حما. وفيه يقول الجوهرى عن نحو هذا : «وهى لغة لبعض العرب».

(٢) في صلب الأصل : «فيقاس». والمثبت عن هامشه، أ، س.

(٣) في النسخ : «فمن لم».

(٤) في النسخ : «إلا شنئى».

ذلك، فليس في الحقيقة بتعارض، لاسيما إن كانا في لُغَتين مفترقتين؛ فإنَّ اللغاتِ المفترقة ألسِنَةٌ متباينة، وقياساتٌ مستقلة، فلا تعارُضَ فيها البتة، وإن قلَّت إحداهما بالإضافة إلى الأخرى، إلا أن تضعفَ جداً فلها حكمُها. وأما الوجهان في اللغة الواحدة فحكمها ماذُكِر. وما كان له معارضٌ توقفوا في القياس عليه، ووقفُوه على محلّه، إذا كان المعارضُ له مقيسًا، وذلك كدخول أنْ في خبر كاد تشبيهاً بعسى، لو أعملنا نحن القياس في إدخالها لانحرفت لنا قاعدةُ عدمِ إدخالها، مع أنه الشائع في السماع.

وهذا كلّه مُبَيّن في الأصول.

وإذا ثبت هذا فمسألة الناظم من هذا القبيل، أما إذا فرضناها عامةً في الفصل بين المضاف والمضافِ إليه بإطلاقٍ، فلا مِرْيَةَ أَنَّ الفصلَ قليلٌ، وعامَّتهُ في الشعر، فهو بحيثْ لا يُلْتَفتُ فيه إلى / القياس، وإذا ٤١٢
فرضناها خاصّة في إضافة المصدر أو الصفة إلى معمولها، فنحن لا نَشُكّ أنّ عدم الفصل فيها هو الشائعُ الذائعُ، وأنّ الفصل بالنسبة إلى عدمه كالمعدوم، وأنّ ماجاء منه في الشعر وما جاء في الكلام شاذٌّ في غاية الندور، فكيف نُجرِى فيه القياس وهو مصادمةٌ لما شاع في كلامهم من عدم الفصلِ؟ إذ لو عزموا على القياس لكانوا خُلَقاءَ أن يتكلّموا به ويكثُر في كلامهم كما كَثُر عدمُ الفصل، فَأَن لم يفعلوا ذلك ـ بل أطبقوا على عدم الفصلِ ـ دليلٌ على عدم مراعاة ماراعاه الناظم واضحٌ، ولايصح أن يقال: هو ـ وإن كان قليلا ـ قد ظهر له وجه من القياس، حيث جرى مجرى العامل غير المضاف في جواز تقديم بعض معمولاته على بعض؛

لأنا نقول : ذلك غيرُ معتبرٍ من وجهين :

أحدهما : أن العلَّةَ إذا وُجِدت، ووَجْهَ القياس إذا ظهر، لايعتبر إلا مع شياع السماع، أو كونه في قوة الشائع لعدم المعارض، كما تقدم، وهذا ليس كذلك.

والثانى : أنَّ هذا لو كان مراعىً عندهم لَكَثُرَ في كلامهم كما كثر تقديم[1] المنصوب على المرفوع في غير المضاف.

ولايلزم من عدم القول بالقياس في هذه الأشياء الواقعة في القرآن الكريم أن يكون عَدَمَ مراعاةٍ للفظ القرآن أو إخراجًا له عن الفصاحة أو نحو ذلك، كما يَظُن من لا تحقيق له! بل هو في أعلى الدرجاتِ في الفصاحة، لكنه لم يكثر مثلُه فيقاس عليه. وعلى هذا بنى سيبويه والمحقِّقُون، وهو الصواب، ولكن ابن مالك رُبَّما أهمل هذه القاعدة كما فعل هنا، ولعله يقع التنبيه على بعض مواضعَ من هذا النوع إن شاء الله. وقد خرجنا عن المقصود الأصلى لعارضٍ عَرَضَ فَلْنرجِعْ.

فإن تخلَّف أحدُ الشروط المتقدمة لم يَجُزِ الفصل بين المضاف والمضاف إليه قياسًا على مقتضى كلام الناظم، فلو كان المضافُ غير شبيه بالفعل لكان الفاصل أجنبياً منهما، فلم يصحَّ أن يقع بينهما. وكذلك إذا لم يكن الفاصل معمولاً للمضافِ، وإن كان المضافُ شبيهاً بالفعل. وكذلك لو كان الفاصلُ مرفوعًا، لأنه عند ذلك متمكِّن في موضعه؛ إذ كان له رتبة التقديم على المضاف إليه، فكان الفصل به فصلاً حقيقةً، فاستُكرِهَ الفصلُ لذلك، فإذا قلت : أعجبنى غلامُ في الدار زيدٍ، لم يجز، وكذلك لو قلت : أعجبنى ضاربُ عندك زيدٍ، أو قلت : أعجبنى ضربُ زيدٌ عمروٍ، أو : الضاربُ أبوه الغلامِ.

(١) في صلب الأصل : «ذكر المنصوب».

وما جاء مما خالف القاعدة فسماعٌ إلا الفصل باليمين فإن ظاهر كلامه هنا إجازته قياسًا، لقوله : «ولم يُعَبْ فصلُ يمين»، وهو الموضع الثاني من موضِعَى الفصل القياسىّ، يعنى أنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم لم يعيبوه حتى لايجىءَ إلا في ضرورة الشعر، بل استسْهلوا أمره، ففصلوا به في الكلام لكن قليلا، فحكى الكسائى / : ٤١٣
هذا غلامُ ـ واللهِ ـ زيدٍ[1]، ونُقِل عن أبي عُبَيدة أنه حكى : «إنَّ الشاة تسمعُ صوتَ ـ والله ـ ربِّها فتقبلُ إليه وتَثْغُو[1]»، وحكاه ابنُ خروفٍ عنه أنه سمع أبا الدُّقَيش يقول : «إن الشاة تسمع صَوْتَ ـ قد علِمَ الله ـ رَبِّها، فتقبل إليه وتثغُو». وهذا قسمٌ أيضا، كما فَصلوا بين حرفِ الجرّ ومجروره بالقسم أيضًا، حكاه الكسائى في الاختيار، نحو : اشتريته بِوَالله درهمٍ، فتقول على هذا قياسًا : رأيت غلام ـ والله ـ زيدٍ، وأتيت بعدَ ـ لعمروُ الله ـ عمروٍ، ونحو ذلك. ووجهُ استهال الأمر في فصل القسم خصوصًا، حتى لم يشترطوا فيه شرطًا، أنَّ العرب استعملته على جهة التأكيد زائدًا على أصل معنى الكلام، كالجملة المعترضة في أثنائه، فكأنه لا فصل ثَمَّةَ، ولذلك وقع بين إذَنْ ومنصوبها فلم يُعَدَّ فَصْلا، ولم يمنعها أن تُؤَثِّر في الفعلِ فتنصبَه، فقالوا : إذنْ ـ والله ـ أكرمَك.

وهذا الموضعُ ممّا خالف فيه الجمهور من النحويين كالموضع الأول، فإن الفصل بين المضاف والمضاف إليه ممتنع في القياس عندهم بإطلاقٍ. ووجْهُ مذهب الناظم قد مرَّ آنفًا، مع أن السماع ـ وإن لم يكثر ـ فقد جاء منه مايُمكِن القياسُ عليه، وقد حَكى[2] الكسائى ذلك في الاختيار فيما هو

---

(١) الإنصاف ٤٣١.

(٢) في الأصل : «حكى عن الكسائى».

أشدّ، وذلك حرفُ الجرّ والمجرور،؛ فإن الحرف أشدُّ طلبًا للاتصال بمجروره من الاسم، فالاسم أحرى بالجواز. وأيضًا فقد زعم أبو عُبيدة أن من شأن العرب أَنهم ينقُلون المضافَ إليه الذى موضعُه إلى جنب المضاف الأول، فيؤخِّرونه ويُقدِّمون بينه وبين المضاف الأول كلامًا ،ثم لايُغَيِّر ذلك معناه ولا إعرابه عن حاله إذا احتاجوا إلى ذلك. وأنشد على ذلك جملة أبيات، وحكى كلام أبى الدُّقَيش، فهذا كله مؤنسٌ بوجوده في النظم والنثر على الجملة، أعنى الفصل على الجملة. وكونُ الفاصلِ هو القسمُ أسهلُ من غيره ، فكان القول[1] بالقياس فيه صحيحاً على هذا الترتيب.

وفي إطلاقه القياس في الموضعين نظرٌ من جهة أنه يقتضى جواز الفصل بإطلاق، كان المضافُ إليه ظاهرًا أو مضمرًا؛ أمّا الفصل مع كونه ظاهرًا فمسلَّمٌ على ماقال، وأمّا مع كونه مضمرًا فغيرُ مسلَّم، لأنّ ضمير الجرِّ متصل أبداً فلا ينفصل البتَّة ، ولاينوبُ عنه في الفصلِ ضميرُ رفعٍ ولانصبٍ، كما ناب في نحو [قوله[2]] :

... ولم يَأْسِرْ كإِيَّاك آسِرُ[3]

وقولهم : ماأنت كأنا[4]. فكان من حقِّه أن يتحرَّزَ من ذلك.

---

(١) في صلب الأصل : «فكان القياس فيه».

(٢) عن هامش الأصل.

(٣) من بيت مجهول القائل، وقبله :

فأجمل وأحسن في أسيرك إنه ضعيف ...

والبيت في التمام في تفسير أشعار هذيل ٣٣، وشرح الكافية للرضى ٣٢٦/٤، والهمع ١٩٧/٤، والخزانة ١٩٤/١٠.

(٤) قد يدخل الكاف في السعة على الضمير المرفوع، انظر أمالى السهيلى ٤٣، وشرح الكافية للرضى ٣٢٦/٤ ـ ٣٢٧.

وكذلك يقتضى أيضًا جوازَ الفصل بالقسم إذا كان المضاف إليه جملة، نحو جئت يوم قام زيدٌ، وحين زيد قائم، [[1] فتقول : جئت يوم - والله - قام زيد، وحين - والله - زيدٌ قائم[1]]. وجوازُ مثلِ هذا بعيدٌ؛ إذ لم يسمع مثلُه، ولايقاسُ إلا على مسموع.

والجواب عن الأول : أن حكم الضمائر المتصلة مأخوذٌ من بابه، فلم يحتج إلى ذكره هِهنا، وعن الثانى من وجهين، أحدهما : أن كلامه في أصل الإضافة، والأصل فيها أن يكون المضاف إليه مفردًا لا جملة. والثانى : على تسليم أنه أطلق القول قصدًا، فلا مانع من الفصل وإن كان المضاف إليه جملةً، بناءً على القياس في أصل المسألة، فإنه إذا ثبت إجراءُ القياس كان تخصيصُ بعض المواضع دون سائرها تحكّماً بغير دليل.

فإن قيل : لايُقاس إلاَّ على مسموع / ولا سماعَ هنا. ٤١٤

قيل : قد ثبت السماع على الجملة، ولم يكن الفصلُ ممتنعًا في الأصل من جهة وصفٍ في المضافِ إليه، من كونه مفردًا أو جملة، بل من جهة أنه وقع من المضاف موقع التنوين، فالمفرد والجملة في ذلك سواء، فإذا جاز الفصلُ بينهما في بعض المواضع، إمّا لكون المضافِ إليه في الحكم لم يقع موقع التنوين لكونه منصوبًا به تقديرًا كالموضع الأوّل، وإمّا لكون الفاصل كالمعدوم حكمًا كالموضع الثانى، فلا فرقَ بين المفرد والجملة في جواز الفصلِ أو منعه. وهذا واضحٌ.

ثم رجع الناظمُ إلى التنبيه على مانُقِل مخالفًا لما أُصِّل ولم تتوفَّر فيه شروطُ الجوازِ، فقالَ : «واضطرارًا وُجِدا بأجنبيٍّ»، إلى آخره، يعنى

---

(١) سقط من صلب الأصل، أ.

أنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه إذا لم تُوجَد الشروطُ المذكورة، ولا الفصل بالقسم، قد وجُد في الشعر في حالة الاضطرار، وذلك الفصلُ بالأجنبى، وهو الذى لم يتعلق بالمضاف ولا كان نعتاً له، ولا كان نداءً، وبالنعت وبالنداء، وأراد بالنعتِ نعتَ المضافِ، وبالنداء مع المنادى؛ فإن حقيقة النداءِ هى التَّصويتُ بالمنادى، وذلك راجعٌ إلى الحرف المصوَّت به. ولم يقع الفصلُ به إلا مع المنادَى، فلابُدَّ أن يُفسَّر بهذا، أو يكون على حَذْف مضافٍ، أى : أو ذى نداء.

فأما الفصل بالأجنبيِّ فنحو قول عَمرو بن قميئةَ، من أبيات الكتاب :

لما رَأَتْ ساتيدما استعبَرَتْ
لِلَّه درُّ - اليومَ - مَنْ لامَها[1]

فاليوم أجنبيّ من «دَرّ»، لأن العامل فيه «لامها». وأنشد لأبى حيَّة النُّميرى[2]:

كما خُطَّ الكتابُ بِكفِّ يومًا
يَهُودِيٍّ، يُقَارِبُ أو يزيلُ

فالعامل في «يومًا» خُطَّ. وأنشد أيضا لذى الرمَّة[3]:

---

(١) الكتاب ١/١٧٨. وهو من شواهد المقتضب ٤/٢٧٧، والإنصاف ٤٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٤٦، ٣/١٩، ٢٠، ٧٧، ٨/٦٦. والبيت لعمرو بن قميئة، انظر ديوانه ١٨٢.
ساتيدما : جبل. واستعبرت : بكت.

(٢) الكتاب ١/١٧٩. وهو من شواهد المقتضب ٤/٢٧٧، والإنصاف ٤٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٣، والهمع ٤/٢٩٥. وفي العينى ٣/٤٧٠، واللسان : عجم. ورواية صدره فيه :
كتحبير الكتاب بكف يومًا

(٣) الكتاب ١/١٧٩، ٢/١٦٦، ٢٨٠. وهو في المقتضب ٤/٣٧٦، والخصائص ٢/٤٠٤، والإنصاف ٤٣٣، وشرح المفصّل لابن يعيش ١/١٠٣، ٢/١٠٨، ٣/٧٧. وشرح الكافية للرضى ٢/١٨٢، ٢٦٠. والخزانة ٤/١٠٨، ٤١٣.
=

كـــأن أصـــواتَ ـ من إيغـــالِهِنَّ بنا ـ

أواخِـــرِ الميس أصـــواتُ الفـــراريج

وأنشدَ أيضًا لِدُرْنَى بنتِ عَبْعَبَة[١]:

همـــا أخَـــوَا ـ في الحـــرب ـ من لا أخـــاله

إذا خـــافَ يومًـــا نبـــوةً فَـــدَعَـــاهُـمـــا

وقال ذو الرّمّة[٢]:

نَضَـــا البُـــرْدَ عنه وَهْوَ ذُو ـ مِنْ جُنُونه ـ

أجـــارىَّ مِنْ تَسْـــهـــاكِ صَـــوْتٍ صُـــلاصِلِ

= والبيت في ديوان ذى الرمّة ٩٩٦.

والميس : الرحل، وهو في الأصل شجر تُعمل منه الرحال. والإيغال : المضىّ والإبعاد، يقال : أوغل في الأرض، إذا أبعد.

يريد أن رحالهم جديدة، وقد طال سيرهم فبعضُ الرحل يحكُّ بعضا، فيحصلُ مثل أصوات الفراريج من اضطراب الرحال، ولشدة السير.

فصل الشاعر بين المضاف والمضاف إليه، فالتقدير : كأن أصوات أواخر الميس من إيغالهن بنا.

(١) الكتاب ١/١٨٠، والخصائص ٢/٤٠٥، وفرحة الأديب ٥٠ ـ ٥١، والإنصاف ٤٣٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١٩، ٢١، والهمع ٤/٢٩٢، والعيني ٣/٤٧٢، واللسان : أبى.

نسب في اللسان إلى عمرة الخثعمية. وقد ردّد ابن السيرافي نسب دُرْنى بين أن تكون : درنى بنت عبعبة، من بنى قيس بن ثعلبة، ودرنى بنت سيّار بن صبرة بن حطان بن سيار بن عمرو بن ربيعة ، وصوَّب الغندجاني النَّسب الثاني .

فصل هنا بين المضاف والمضاف إليه، فالتقدير : هما أخوا من لا أخاله في الحرب.

(٢) ديوانه ١٣٥٠، وروايته فيه:

نضا البرد عنه، فهو ذُو ـ من جنونه ... أجارىَّ تسهاكٍ وصوتٍ صلاصل

يصف حمارًا. الأجارىّ : ضربٌ من العدو. والتسهاك : الإسراع في العدد . وصلاصل : له صلصلة كصوت الحديد. أراد : فهو ذو أجارىّ من جنونه، ففرق بين المضاف والمضاف إليه.

وانظر عيار الشعر ٤، والموشح ٢٩٢

وأنشد ابن جنى[1]:

فـأصـبَـحَتْ بعـد ـ خَطَّ ـ بهـجـتِـهـا
كـــأن قَـــفْـــراً رســُـــومُــَـــهـــا قلَمـــا

وأمـا الفـصلُ بالنعت، وهو نعتُ المضـاف، فنحـو قـول الشـاعـر يخـاطب معاوية رضى الله عنه[2]:

نجـــوتَ وقــــد بلَّ المرادىُّ سَـــيْـــفَـــه
من ابن أبـى شـــيخِ الأبـاطـحِ ـ طـالبِ

أراد : ابن أبي طالبٍ شيخ الأباطح، وابن أبى طالب هـو علىّ رضي الله عنه :.

وقال الفرزدق[3]:

ولَـئِـن حـلـفـتُ عـلـى يـديـك لأحـلِـفَـنْ
بيــمـين ـ أصـــدق من يمينك ـ مــقـــسمِ

أى : بيمين مُقسِمٍ أصدقَ من يمينك.

وأما الفصل بالنداء فنحو ما أنشده ابن جنى وغيره[4]:

---

(١) الخصائص ١/ ٣٣٠، ٢/ ٣٩٣، والإنصاف ٤٢١، واللسان : خطط.
أراد الشاعر : فـأصبحت قفراً بعد بهجتها كأن قلمًا خط رسومها، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالأجنبى.

(٢) التصريح ٢/ ٥٩، والهمع ٤/ ٢٩٦، والأشمونى ٢/ ٢٧٨ والعيني ٣/ ٤٧٨.

(٣) ديوانه ٢/ ٢٢٦، وهو في الأشمونى ١/ ٢٧٨، والعينى ٣/ ٤٨٤.

(٤) الخصائص ٢/ ٤٠٤. وهو في التصريح ٢/ ٦٠، والهمع ٤/ ٢٩٦، والأشمونى ٢/ ٢٧٨، والعينى ٣/ ٥٨٠، وقال : «لم أقف على اسم قائله».

كـــأنَّ برذون ـ أبا عــصـــام ـ

زيدٍ حـــمـــار دقّ بـاللجـــام

وَيَرِدُ على الناظم سؤال من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه إنما قصد هنا الإتيان بما يخالف الشروط، فكان من حقِّه أن يأتى لكل شرطٍ خُولِفَ بمثالٍ من السماع، لكنه لم يفعل، وإنما أتى بالأمثلة للفصل بماليس بمعمولٍ للمضافِ، وهو الأجنبى، وترك غير ذلك، مع أنه قد وُجِد الفصلُ بما ليس بمنصوبٍ، بل بمرفوع، وهو معمول للمضاف / أو لغيره، فالمعمول للمضاف قولُ الراجز[1]: ٤١٥

مـــاإِنْ وَجَـــدْنا للـهـــوى من طبٍّ

ولاجَـــهِلْنا قَـــهْـــرَ وَجْـــدُ صَبٍّ

والمعمول لغيره ما أنشده الفارسىُّ من قول الشاعر[2]:

أَنْـجَـبَ أيـامَ ـــ والـداه بـه ـــ

إِذْ نَجَـــلاه، فنِعْمَ مـــانَجَـــلا

على تـأويل : أيامَ إذ نجـلاه، ووالداه : فـاعل أنجب. وهـو أظهـر

---

(١) التصريح ٥٩/٢، والهمع ٢٩٧/٤، والأشمونى ٢٧٩/٢، والعيني ٤٨٣/٣، وقال : «لم أقف على اسم قائله».

(٢) الأعشى، ديوانه ٢٣٥. والبيت في المحتسب ١٥٢/١، والتصريح ٥٨/٢، والهمع ٢٩٧/٤، والأشمونى ٢٧٧/٢. والعيني ٤٧٧/٣. ورواية الديوان :

أنجب أيامُ والديه به

برفع «أيام» وجرّ «والديه» بالإضافة. والبيت من قصيدة شكك ابن قتيبة في نسبة بعضها إلى الأعشى، انظر الشعر والشعراء ٦٩.

التأويلين في البيت. وكذلك قولُ الآخر، في أظهر التأويلين[١]:

تَمُــرُّ على مــاتســتــمــرُّ وقــد شَــفَت
غـلائِلَ ـ عبـدُ القـيس منهـا ـ صـدورِها

فكان أولى أن يذكره، إذ كان تتميماً لشرط نصب الفاصل، كما ذكر الفاصل الأجنبى تتميماً لشرط كونه معمولاً للمضاف.

والثـانى : أنه قـال : «واضطراراً وُجِد بـأجنبى أو بنعتٍ أو ندا»، فـجعل الأجنبى قسيمًا للنداءِ، وهو قسمٌ منه؛ إذ النداء جملة مستقلة بنفسها ليس للمضاف فيها عمل، أما النعت فهو غير أجنبى فلا اعتراضَ به.

والثالث : أن قوله : «بأجنبيٍّ»، ظاهره أنه متعلّق بالضمير في «وُجِد»، وهو ضمير المصدر الموصول، كأنه يقول : واضطراراً وُجِدَ الفصلُ بأجنبى، والمعنى على هذا بلابُدٍّ، لكن فيه نظرٌ؛ فإن الضمير لايعملُ وإن كان ضمير عاملٍ لجموده في نفسه، فلايجوز أن يقال : مروري[٢] بزيد حَسَنٌ وهو بعمرو قبيحٌ، ولأنه مُغَيرٌ عن لفظ فعله؛ ألا ترى أن المصدر الصريح لايعمل مصغراً [فأولى أن لايعمل مضمرا؟[٣]] وإذا كان كذلك لم يستقم كلامُ الناظم في القياس، فكان مُعتَرَضاً.

والجواب عن الأول : أن إتيانه بشروط جواز الفصل هو المقصودُ الأعظم، وقد علِم أنّ ماتخلَّف فيه شرطٌ منها غيرُ جائزٍ في القياس، ولم يبق بعد ذلك إلا

---

(١) الإنصاف ٤٢٨، وشرح الكافية للرضى ٢/٢٦٠، والخزانة ٤/٤١٣، بلا نسبة.
وفي البيت تخريج آخر، تكون «غلائل» فيه مقطوعة عن الإضافة، ولم تنون لأنها على صيغة منتهى الجموع، فأما «صدورها» بالجر فهو مضاف إلى محذوف مماثل للمذكور، وأصل الكلام : شفت غلائل عبدُ القيس منها، غلائِلَ صدورها. انظر تعليق محقق الإنصاف

(٢) في الأصل، أ : «مررت» وهو خطأ.

(٣) عن أ.

التنبيهُ على شذوذٍ إن كان، وليس من ضروريّات هذا النظم، فإن أتى بشيءٍ من ذلك فبها ونعْمَتْ، وإلاّ فلا عَتْبَ عليه؛ وأيضًا فإن قوله: «واضطرارًا وُجِدا بأجنبي»تَنبيه على ما خالف الشرطين الأولين ، وإنّما بقى عليه التنبيه على ما خالف الثالث ، ولم يأت فى سماعٍ شُهرنقلُه عند النحويين كما شُهِر غيره مما ذكر ، أعنى كون الفاصِل معمولاً للمضافِ وهو مرفوع ، فلعلّه تركه لهذا .

وعن الثانى : أنه إنما ذكر الأجنبى ثم النداء ، وجعله قسيماً له من جهة أنه جملة معترِضةٌ تشبه جملة الاعتراض وجملة القسم ، وإذا كانت كذلك بدليل وقوعها بين إذن ومنصوبها ، فليست بأجنبية ، ولا أيضًا هى فى موضع معمول المضاف ، فلم يكن بمنزلته ، فصار لها حالٌ بين حالين ، فلم يصح أن تدخل تحت الأجنبى ، ولا هى داخلة فيما تقدّم ، فخالفت ما ذكر بعدها قسيمًا .

وعن الثالثِ من وجهين :

أحدُهما أن نقولَ : لانُسلِّم أن المجرور متعلق بالضمير ، بل باسم مفعولٍ[1] خاصٍّ حذف لدلالة لفظ الفصل عليه ، ويكون الضمير فى «وُجِد» عائدًا إلى المضاف ، وكأنه فى التقدير : واضطرارًا وُجِد المضاف مفصولاً بأجنبى وبكذا وكذا ، يعنى من المضاف إليه ، كما قال : «فصلَ مضاف شبه فعل مانصب» ، يريد من المضاف إليه .

والثانى : على تسليم أن ضمير «وُجِدَ» للفَصْلِ فهو يعملُ عند جماعة

(١) فى النسخ : فاعل . والصواب ما أثبتّ .

قياسًا ، وعند الأكثر سماعًا/ ، وأنشدوا قول زهير[1] : ٤١٦

وما الحربُ إلاَّ ما عَلمْتم وذقْتُمْ
وما هُوَ عَنْهَا بالحديثِ المرجَّمِ

فعنها متعلق بهو ، لأنه ضمير العِلْمِ عند الأعلم[2] ، وعن بمعنى الباء . أو ضمير الحديث الذى دلّ عليه الكلام . فكذلك يكون المجرور هنا متعلّقا بالضمير فى «وُجِد» ، ولا اعتراضَ إذًا .

وقوله : «واضطرارًا» منصوبٌ على الحال من ضمير وُجِد ، أى : وُجِد الفصلُ بأجنبىٍّ حالَ كونه ذا اضطرارٍ

* * *

(١) ديوانه ١٨ ، وهو من شواهد الرضى فى شرح الكافية ٤٠٧/٣ ، والهمع ٦٦/٥ ، وفى الخزانة ١١٩/٨ .

(٢) قال الأعلم : «هو : كناية عن العِلْم ، يريد : وما عِلْمُكم بالحرب . وعن بدل من الباء» . انظر : الخزانة ١٢٠/٨ ، وشرح الكافية للرضي ٤٠٧/٣.

بسم الله الرحمن الرحيم

المُضَافُ إلى يَاء المتَكَلِّم

إنما فَصل الإضافةَ إلى ياء المتكلم فَصْلا على حِدَه ، لأن للمضاف لها أحكامًا ليست توُجد مع الظاهر ، ولا مع المضاف إلى الضمير غير الياء .

وذلك أن المضاف إلى الياء لايَبْقَى على حاله كما كان قبل الإضافة ، بخلاف ما أضيف إلى غير الياء ، فإنه يبقى على حاله قبل الإضافة ، فأتى هنا بالأحكام الزائدة على ماذكَر ، المتعلقة بالإضافة إلى الياء ، فقال :

آخِـرَ مَـا أُضِـيفَ لليْـا اكْـسِـرْ إذَا
لَمْ يَكُ مُـعْـتَـلاً كَـرَامٍ وقَـذَا
أوْيَكُ كـابْنَيْنِ وزَيْدِينَ فَـذِى
جَمِيعُـها الْيَا بَعْدُ فَتْحُـهَا احْتُذِى
وتُدْغَمُ الْيَـا فِـيـهِ والوَاوُ وإنْ
مـا قَـبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فـاكْـسِـرْهُ يَهُنْ
وألِفَـاً سَلِّمْ وفى المقْـصُـورِ عَنْ
هُذَيْلٍ انْقِـلاَ بُهَـاَ ياءً حَـسَنْ

يعْنى أن آخر المضاف يكسر لأجل الياء المضافِ إليها ، فيزول إذ ذاك إعرابُها ، ويصير مقدَّرا بعد ما كان ظاهرا ، إن قيل ببقاء إعرابه ، وهو الذى يظَهر من مَسَاقه ، وذلك لأن الياء تَطْلب ما قبلها بالكسر للمناسبة ، والعاملُ يَطْلبه بغير ذلك ، والمحلُّ واحد ، لاتَسَعُه حركتان مختلفتان ، فلا بد أن يقضى إحداهما .

وقد تقرر فى الأصول أنه إذا توارد حكمان على محلٍّ واحد لايَسع إلا

أحدهما – فالمعتبرَ الطارئ ، والطارئ هنا هو الإضافة للياء ، فكان كَسْر ما قبلها أولى ، واطُّرِح حكمُ ظهور الإعراب ، لكنه شَرطَ فى هذا الحكم شرطين :

أحدهما أن يكون المضاف صحيحَ الآخر ، أو معتلا جاريا مَجْرى الصحيح ، وذلك قوله : «إذَا لَمْ يَكُ مُعْتَلاً» إلى آخره .

فـ (رَامٍ ، وقَذَا) كلاهما يقدَّر فيه الإعراب على الجملة ، فما لم يكن كذلك فهو الذى يُكْسَر آخره ، وذلك قولك فى (غلام ، وصاحب) : غُلاَمِى ، وصَاحِبِى ، وفى (فَرَس ، وجارية) : فَرَسِى ، وجَارِيَتِى ، وما أشبه ذلك . فهذا هو الصحيح الآخر .

والجارى مَجراه ماكان آخره واوٌ مشدَّدة ، أو ياءٌ مشدَّدة ، أو مُخَفَّفتان قبلهما ساكن نحو : عَدُوِّى فى (عَدُوّ) و وَلِيِّي فى (وَلِىٍّ) ،دَلْوِي فى (دَلْوٍ) وظَبْيِى فى (ظَبْىٍ) .

فاشتراطُ كونه صحيحَ الآخر مأخوذٌ من قوله : «إذا لم يَكُ مُعْتلاً» واستدراكُ كونه جاريًا مجرى الصحيح / مأخوذٌ من المثالين فى قوله : ٤١٧ «كرامٍ وقَذَا» فـ (رامٍ) من القسم الذى آخره ياء قبلها كسرة ، وهو «المنقوص» و(قَذَا) من القسم الذى آخره ألف ، وهو «المقصور» .

وليس فى الأسماء ما آخرُه واوٌ قبلها ضمة ، فبقى ما آخرُه ياءٌ أو واوٌ مشدَّدتان أو مخفَّفتان قبلهما ساكن أو همزة ، فدخل فيما يُكْسَر آخره والشرط الثانى ألاَّيكون المضاف إلى الياء مُثَنًّى ، ولا مجموعًا على حدِّ التثنية[١] ، وذلك قوله : «أوِيَكُ كابْنَينِ وزَيْدِينَ» يعنى فى كونهما مثنى

(١) يعنى جمع المذكر السالم دون غيره من الجموع .

أو مجموعاً بالواو والنون ، بل يكون إمًّا مفردا ، كغُلاَمِى ، ويَدِى ، وأَخِى ، أو مجموعاً جمع تكسير ، كغِلْمانِى ، وأَصْحَابِى ، أو مجموعا بالألف والتاء نحو : ثَمَراتِى ، وبَنَاتِى .

فحينئذ يجب كَسْر آخر المضاف إذا اجتمع الشرطان .

فإن تخلَّف شرطُ منهما فلا يصح كسرُ ما قبل الياء ، ولكن لها حكم نَصٌّ عليه بقوله : «فَذِى .. جميعُها اليا بَعْدُ فتحُها احْتُذِى » إلى آخره

«ذى» إشارة إلى مجموع الأمثله التى استثناها ، يعنى أن حكم ياءِ المتكلمٍّ . معها الفتحُ أبدا ، ثم ينُظر ، فإن كان آخر الاسم ياء كـ (رَامٍو (أبْنَين) فى حاله النصب والجر ، و (زَيْدِينَ) كذلك فى النصب والجر - أُ دغمت تلك الياء فى ياء المتكلم ، فتقول : رامِيَّ ، وغازِيَّ ، فى (رَامٍ ، وغَازٍ) وأبصرت أبْنَيَّ ، ومررت بابْنَيَّ ، وأكرمت زَيْدِيَّ . ومُكْرِمِيَّ ، ومررت بضارِ بيَّ ومُكْرِمِيَّ ووجهُ الإدغام ظاهرُ ، لاجتماع المثلين .

وإن كان آخر الاسم واوًا كـ (زَيْدِين) فى حالة الرفع - إذا لايكون اسم متمكّن آخرهُ واوُ قبلها ضمةُ إلا فى جمع السلامة ، وإنما تصير الواو آخرًا بعد حذف النون للإضافة - قُلِبت الواو ياءً ، وأُدغمت فى ياء المتكلم ، فتقول :

جاءنى زَيْدِيَّ ، وأقبل مُكْرِمِيَّ . وفى الحديث «أو مُخْرِجِيَّ هُمْ»[1]؟ وأصل ذلك : زَيْدُوىَ ، ومُكرِ مُوىَ ، ومُخْرِ جُوىَ ، فاجتمعت الواو والياء ، وسَبقت إحداهما بالسكون ، فقُلبت الواو ياء ، وأُدغمت فى الياء ، فصار : زَيْدُىَّ ، ومُكْرمُىَّ ، ومُخْرِجُىَّ ، بضَمِّ ماقبل الياءين ، وكُسِر ما قبل الياءين لمناسبة

---

(١) أخرجه البخارى «فى كتاب بدء الوحى» [باب ٣ حديث رقم ٣] فتح البارى ١/٢٣ .

الكسرة للياء ، ومنافرة الضمة لها ، فصار : زَيْدِيَّ ، ومُكْرِمِيَّ ، ومُخْرِجِيَّ ، على لفظ المنصوب والمجرور .

وإن كان آخر الاسم ألفًا فلك فيها إن كان الاسم مقصورا وجهان : أحدهما أن تتركها على حالها ، فتقول: عَصَایَ ، ورَحَایَ ، وفَتَایَ ، وذلك فى اللغة المشهورة .

والثانى أن تقلبها ياءً ، وتُدغمها فى ياء المتكلم ، فتقول : عَصَيَّ ، ورَحَيَّ ، وفَتَيَّ .

وإن كان مثنى مرفوعاً فليس لك فيه إلا وجه واحد ، وهو أن تتركها على حالها فتقول : غُلامَایَ ، وصَاحبایَ ، وفَرَسایَ ، ولاتقلبها ياءً فى لغة من يقلب ألف (عَصَاى) ونحوه [1] .

قال الفارسى : ووجهُ قلب الألف أن الموضع موضع ينكسر فيه الصحيح ، نحو (غُلامِى) فلم يتمكنوا من كسر الألف فقلبوها ياء ، كما أنهم لما لم يتمكنوا فى (الزَّيْدِينَ) من كسر الألف قلبوها ياء ، ولا يجوز على هذا قلب ألف التَّثْنية لأنه عَلَم للرفع ، فلو قُلب لم يبق للرفع علامة ، والتَبَسَ بالجر ، فلذلك لم يَجْرِ ألفُ المثَنَّى هذا المجرى .هذا وجه القلب .

وأما إبقاؤها على أصلها فلا نظرَ فيه ؛ إذ لايمكن كسرُها وهى باقية على / حالها ، فتركوها كما كانت ، ورَأَوْا ذلك أوْلَى من القلب . ٤١٨

هذا شرح ما قال فى حكم المعتلّ . ثم بقى التنزيلُ على لفظه .

فقوله : «فَذِى جَمِيعُها الْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِى» .

«ذى» مبتدأ ، وهى إشارة إلى المُثُل المذكورة ، والضمير فى

---

(١) وهى لغة هذيل كما سيأتى .

«جَميعُهَا» عائد على «ذى» والضمير المضاف إليه «بَعْدُ» فى التقدير عائد على «الجميع» وفى «فتحها» عائد على «الياء» .

ويريد بالياء ياءَ المتكلِّم المضافَ إليها ، و«ذى» مبتدأ أول ، و«جميعُها» مبتدأ ثان ، و«الياء» مبتدأ ثالث ، و«فتحُها» مبتدأ رابع خبره «أُحتُذِى» والعائد عليه ضمير «احتُذِى» المقامُ مقامَ الفاعل ، والجملة خبر «الياء» والعائد عليه منها هاء «فتحها» و«الياء» وما بعدها خبر «جميعُها» والعائد عليه من الخبر هو المضاف إليه «بَعْدُ» المقدَّر ، و«جميعُها» وما بعده خبرُ «ذى» والعائد عليه هاء «جميعُها» .

فصار هذا الكلام على وِزَان قولك : فَرَسُكَ سَرْجُها فِضّتُهُ أكثرُها مُحْرَق . وأراد أن هذه المثُل تُفتح معها ياء المتكلم .

و«احتُذِى» معناه : التُزِم ، ومن قولك : احتذْيتُ مثالَ كذا ،أى اقتديتُ به واتبعتُه فلم أخالفه ، وإذا كان كذلك فهو مُلْتزَم ، إذ لوجاز غير الفتح لم يكن الفتح مُقْتَدَىً به ، لجواز الانصراف منه إلى غيره .

وهذا صحيح جارٍ فى أقسام المعتل الذى ذَكر ، فلا يجوز إسكان الياء لئلا يَلْتقى ساكنان على غير شَرْطه[1] ، فلا بد من التحريك . ولا يجوز أيضًا الضمُّ ولا الكسرُ لثِقَلهما على الياء ، فلم يبق إلا الفتح لخفتِّة على الياء ، ولذلك تظهر فى المنقوص فتحةُ الإعراب دون ضَمَّته وكسرته .

---

(١) انظر في التقاء الساكنين على غير شرطه : ابن يعيش٩/١٢٠، وما بعدها، والهمع ١٧٦/٦-١٨٢.

وما قال هو صلْب اللغة ، ونَدر إسكانُها بعد الألف فى قوله تعالى : {ومَحْيَاىْ[1]} فى الوصل . وقرأ بذلك من القراء نافعُ بخلاف عنه[2] .

وكذلك ندر كسرُها مع غير الألف ، فقد حُكى أنها لغة لبعض العرب . وعليها قراءة حمزة من السبعة { ومَا أَنْتمُ بِمُصْرِ خِيِّ[1]} وهذا نادر لم يعتد به الناظم .

فإن قيل : فما حكم الياء فى غير هذا ؟ ومن أين يُؤخد للناظم ؟

فالجواب أن الفتح والإسكان فيها جائزان ، فتقول : ياغلامَى وياغلامِى ، وقد قرِئَ بالوجهين فى ياءات القرآن على الجملة [2] .

وقد يُستَشعر من كلامه ذلك هنا ، لأنه قال : إن الفتح احتُذِى فى المعتل والمثنَّى والمجموع على حَدَّه ، وهو بمعنى الالتزام كما فُسَّر ، فما عداه إذًا لأيلتزم فيه ذلك ، بل يجوز الوجهان .

ثم قال : «وتُدْغَمُ أليَافِيه والوَاوُ» .

الضمير فى «فيه» عائد إلى «الياء» وقبل ذلك قال : « فَتْحُها » فأعاد مرةً ضميرَ المونث ، ومرةً ضميرَ المذكر ، لأن الحروف تُذَكَّر تارة ، وتُؤَنَّث أخرى،

---

(١) سورة الأنعام / آية : ١٦٢ .

(٢) السبعة لابن مجاهد ٢٧٤ ، والنشر لابن الجزرى ٢٦٧/٢ .

(١) سورة ابراهيم آية : ٢٢ .

وانظر : السبعة ٣٦٢ ، والنشر ٢٩٨/٢ ، والكشف عن وجوه القراءات ٢٦/٢ وقد احتدم الخلاف بين النحاة والقراء حول هذه القراءة .

(٢) جرت عادة المؤلفين فى «علم القراءات» أن يفردوا باباً فى «الأصول» لياءات الإضافة المختلف فى فتحها وإسكانها فى القرآن الكريم ، كمل جرت عادتهم بأن يعقدوا فى «الفرش» فصولا فى آخر كل سورة يذكرون فيها مافى السورة من ياءات الإضافة المختلف فيها ، ومذاهب القراء فى فتحها أو إسكانها .

وانظر مثلا : النشر ١٦١/١ ، وما بعدها .

كما قال الراعى ، أنشده سيبويه[1] :

كَمَا بُيِّنتْ كافٌ تَلُوحُ ومِيمُهَا

وأنشد أيضًا [2] :

كَافًا ومِيمَيْنِ وسِينًا طَاسِمَا

ويعنى أن الياء والواو اللَّذَيْن يقعان قبل ياء المتكلم يُدغمان فى ياء المتكلم . أما الياء فيَجتمع المثلان فيُدغم الأولُ فى الثانى ، فتقول : قَاضِىَّ وغَازِىَّ ، ومررتُ بابنَىَّ .

وأما الواو فلا يصح إدغامها فى الياء وهى واوٌ ، وإنما حكُمها أن تُقْلب ياء للعلة / المتقدِّمة ، وحينئذٍ تُدغم فى الياء ، لا أن تدغم قبل القلب ، إذ لايمكن ذلك ، فكان حقه أن يحرِّر وجهَ العمل . ٤١٩

والجواب أن إدغام الواو فى الياء ، وإن كان لايصح إلا بعد القلب ، أطلق عليه إدغاماً ، ولم يُشْعِر بالقلب ، كما يُطلق عامةُ النحويين فى الحرفَيْن المتقاربين لفظَ الإدغام ، من غير أن يُشعروا بقلب الأول حتى يَصيرَ مع الثانى مِثْلَيْن ، إذْ لايصح إدغامُ الحرف فيما ليس مثلَه . فلما كانوا يُسامحون أنفسَهم فى هذا القَدْر تابعهم الناظم فيما هو مثلُه وأيضًا فإنه أطلق القولَ بالإدغام ، ولم يُبَين كيفيةَ الوصول إليه ، إذ ليس موضَعه ، وإنما بَيَّنه فى «التصريف» فمنه يُؤخذ ذلك لا من هنا .

---

(١) الكتاب ٣/٢٦٠ ، والمقتضب ١/٣٧٢ ، ٤/٤٠ ، والجمل ٢٨٦ ، وابن يعيش ٦/٢٩ واللسان (كوف) .

وصدره : أَهَاجَتْكَ آياتُ أبانَ قديمُها

ويروى : أشَاقَتْك أطلالُ تَعَفَّتْ رسُومُهَا

شبه آثار الديار بحروف الكلمة ، على ما جرت به عادتهم من تشبيه الرسوم بحروف المعجم.

(٢) الكتاب ٣/٢٦٠ ، والمقتضب ٤/٤٠ ، والجمل ٢٨٦ ، وابن يعيش ٦/٢٩ ، والمخصص ١٧/٤٩

والطاسم : الدارس ، وكذلك : الطامس . والقول فيه كالقول فى سابقه ، استشهاداً ومعنى .

ولما كانت الضمة قبل الياء لاتَثْبُت ، بل تُقلب كسرة لمناسبة الياء ، ولتصحّ– نَبَّه على ذلك بقوله : «وإنْ ماقَبْلَ واوٍ ضُمَّ فاكْسِرهُ يَهُنْ»

يَعنى أن الواو المدغمة فى ياء المتكلم إن كان قبلها ضمةٌ كُمُسلمِونَ وصَالحِونَ – فالحكمُ التصريفىُّ فيهما مضافيْن إلى الياء يُؤَدِّى إلى قلب الضمة كسرة ، وذلك سيأتى ذكره فى «التصريف» إن شاء الله .

ووجهُ قلب الضمة هنا استثقالُها ، لعدم مناسبتها للياء ، بخلاف الكسرة، فإنها تناسب الياءَ بعدها ، فيزول الاستثقال ، ويَسْهُل النطق .

وهذا معنى قوله : «فَاكْسِرْهُ يَهُنْ» أى اكسر الحرف المضموم يَسْهُل النطقُ بالكلمة ، تقول : هانَ الشئُ يَهُونُ ، هَوْنًا ، إذا خَفَّ ، وهَوَّنَهُ اللهُ ، أى خَفَّفه وسَهَّله .

فأما إن لم يَنْضم ما قبل الواو فلا يُكسر بعد إدغامها فى الياء ، بل يبقى على حالته بمقتضى المفهومِ الشَّرْطِىِّ فى قوله : «وإنْ مَا قَبْلَ واوٍ ضُمَّ فاكْسِرْهُ» فتقول فى (مُصْطَفَوْنَ) : مُصْطَفَىَّ ، فتترك ما قبل الياء على فَتْحه ، وكذلك تقول فى (مُوسَوْنَ) : مُوسَىَّ ، وفى (الأَعْلَوْنَ) : أَعْلَىَّ . وما أشبه ذلك .

وإنما لم يكْسَرْ لأمرين :

أحدهما أن سبب الكسر فى (زَيْدِىَّ) استثقالُ الضمة ، وهى هنا مُنْتَفية ، فلا مُوجِب للانتقال إلى الكسر مع أن الفتح قبل الياء غير مُسْتثقل .

والثانى أنهم لو كَسروا هنا لالْتَبس المقصورُ بالمنقوص فى الجمع المضاف إلى الياء ، فإنك تقول فى (قَاضُونَ) : قاضِىَّ . فلو قلت فى (مُوسَوْنَ) :مُوسِىَّ : لأوهم أنه جمع (مُوسٍ) لاجمع (مُوسَى) فالفتحة قبل الواو فى (مُوسَوْنَ) إنما هى مُحْرِزَة للألف المحذوفة ، فلا سبيلَ إلى زوالها لغير مُوجِب .

واعلم أن قوله : «وإنْ ما قَبْل واوٍ ضُمَّ فاكْسِرْهُ» مُشْكل ، فإن الواو في الحكم الذى قَررً إما أن تكون موجودة لم تَنْقلب بَعْدُ إلى الياء ، أو قد انقلبت إلى الياء ، فإن كانت لم تَنْقلب بعدُ فلاسبيل إلى الكَسْر ، لأن الواو تَطْلُب بضم ما قبلها ، ولا يتأتىً الكسرُ معها .

وإن كانت قد انقلبت كان تعبيره بالواو غيرَ صحيح ، لأن الواو فى الحال معدومة ، والياء هى الموجودة ، فكان الأحقّ أن يقول : وإنْ ما قبلَ ياءٍ ضُم فاكْسِرْه ، لأنه قد أمرَ بقَلْبها ياء / بقوله : «وتُدْغَم الْيَافيِه والواوُ» ٤٢٠

فإذا كانت الواو قد أُدغمت فهى ياءٌ لا واوٌ ، فكلامُه على كلا التقديرَيْنِ لايستقيم .

والجواب عن ذلك أنا نَلتزم كلَّ واحد من التقديرَيْن ، فإنه يمكن أن يُقصد أحدُهما ، لصحة كل واحد أن يُنَزَّل كلامُه عليه .

أما إن أراد الثانى ، وهو أن تكون الواو قد انقلبت ، ثم كُسِر ما قبلها - فعبارته صحيحة ، وإنما ذكَر الواو اعتباراً بما كانت عليه فى الأصل ، فكأنه يقول : وإن كان ما قبل الواو المنقلبة الآن مضمومًا فاكْسِرْه يَسْهُلْ بذلك النطقُ بها .

ومعنى ذلك أن للواو فى الإعلال حكمين :

أحدهما إدغامُها فى الياء ، والآخر كسرُ ما قلبها .

ولو عَبَّر بهذه العبارة لم يكن عليه اعتراض ، فكذلك ما قال . وهو ظاهر . وأما إن أراد الأول ، وهو أن يقع الكسرُ قبل الانقلاب ، فإن ذلك صحيح أيضا فى الصَّنْعة التَّصْريفَّيه ، بناء على أحد الوجهين الجائزين فى الإعلالين إذا عَرَضا فى الكلمة : بأيِّهما يُبْدأ ، أبأ ولهما أم بآخرهما

فهذا على البدء بأولهما . ووجهُه أنه ينبغى أن يكون العمل فى التغيير على حسب العمل فى النطق ، لِيجْتَاز بالحروف وقد ترتَّبت على حسب ما يُوجبه العملُ فيها

وما أُورد ، من أن الواو تَطْلب بضم ما قبلها ، فغيرُ وارد ، لانهم لمَ يقصدوا إقرار الكسرة مع بقاء الواو ، فهنالك يلزم المحذور المذكور ، وإنما قَصدوا بالكسر أن تَنْقلب الواو ياء ، لِيتَوَصلوا إلى الإدغام ، لأن الواو لاتُدغم فى الياء إلا بعد قلبها ياء ، فمِنْ شأنهم أن يُعلوُا الحركة والحرف ، لا لعلَّةٍ فيه ، بل لِيَتوَصلُّوا إلى ما قصَدوا ، من الإعلال فى موضع آخر . ألاَترى أنهم قالوا فى وَجْه تصريف (مَطَايَا) : إنه لما صار إلى (مَطَائِىُ) على مثال (مَطَاعيُ) قلبوا كسرة الهمزة فتحة ، لا لعِلَّة هنالك ، بل لِيَتَوَصلُّوا إلى قلب الباء التى بعدها ألفا ، فصار (مَطَاءَ يُ) ، ثم قلبوا الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها .

وكذلك (أَوَزَّةٌ) أصله (أَوْزَزَةٌ) على (أَفْعَلَةٌ) فأرادوا أن يتوصلوا إلى إدغام المثلَيْن لثِقَلهما فى النطق ، فلم يُمكِنْهم ذلك مع تحريك الزاى الأولى ، فنقلوا حركتها إلى الساكن قبلها ، لا لِعلَّة فيها نفسِها ، بل ليَتَوصلُّوا إلى الإدغام .

وأمثلة هذا الأصل فى «التصريف» كثيرة جداً ، أصلها كلهاأنهم ممَّا

يُقْدِمون على التَّغيير عَبْطَةً[1] . ليتوَصَّلوا إلى التغيير القياسى ، ولذلك إذا فرضنا أنهم أدغموا فى مسألتنا قبل الكسر فلا بُدَّ لهم من قلب الواو ياء ، لِيَتأتَّى لهم الإدغام ، وإلا فلا يمكن مع بقاء الواو على حالها ، فالسؤال بعينه لازمٌ فيه ، إذ يقال : كيف يصح قلبُ الواو ياء وقبلَها ضمة ، وهذا غير مستقيم فى القياس ، لأن الضمة تَقْلب ما بعدها من ياءٍ ساكنةٍ إلى الواو ، كما فى (مُوقِنٍ ، ومُوسِرٍ) أصله (مُيْقِنٌ ، ومُيْسِرٌ) فما أَلْزم السائلُ فى الابتداء بالكَسْر قبل الإدغام لازمٌ له الابتداء بالإدغام قبل الكسر ، وكلاهما إعلال أيضًا لغير مُوجِب ، بل ليُتَوصَّل به إلى إعلالٍ آخر يصح فى قياس الصناعة ، فإن قلب الواو ياء لاموُجِب له إلا التوصُّل ، كما أن

421 قلب الضمة / كسرة لا مُوجب له إلا التوصُّل ، فالإعلال للتوصل لا يَمنع منه مانعٌ لفظى ، وإلاَّ كان نقضًا للغرض ، وإنما يكون مانعًا مع فرض بقاء اللفظ بعدُ على حاله ، وذلك غير موجود فى مسألتنا .

فإن كان الناظم قَصد قَلْب الضمة كسرة ، والواوُ بعدُ لم تنقلب ، فهو بناءٌ على طريقة الابتداء بتغيير أول المعتلَّين .

وعلى هذا الترتيب يكون قوله : «فاكْسِرْه يَهُنْ (معناه اكْسِرْ ما قبل الواو الموجودة بَهُن الإدغامُ ، فيكون ضمير «يَهُنْ»)[2] عائدا على الإدغام المفهوم من قوله : «وتُدْغَمُ الْيَافِيهِ والواوُ» .

وإنما يَسْهُل الإدغام بذلك ، لأنك إذا قلبتَ الضمةَ كسرةً لم يصح للواو ، وهى ساكنةٌ ، استقرارُ بعدها ، بل يجب قلبُها ياء ، كواو (مِيزَان ،

(١) يقال : عَبط الذبيحةَ ، يَعْبِطها عَبْطا ، واعتبَطها اعتباطاً ، إذا نحرها من غير داء ولاكسر ، وهما سمينة فتيّة . ومات عَبْطةً ، أى شابًا ، وقيل : شابًا صحيحًا . هذا أصل المادة ، والمراد هنا التغيير بدون سبب واضح . وقوله : «ممًا» معناه «رُبَّمَا» وهو منتشر فى كتاب سيبويه .

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل ، و (ت) وأثبته من (س) وحاشية الأصل .

ومِيَعاد) أصله (مِوْزَان ، ومِوْعَاد) وإذا انقلبت حصل الإدغام لوجود شَرْطه ، فهو لذلك سَهْل .

بخلاف ما إذا كان ما قبل الواو باقيًا على ضَمِّه ، فإن قلب الواو إذ ذاك فيه تَكَلُّفٌ فى الصناعة ، كما سيَذكره بُعَيْد هذا .

وإن كان قد قصد أن الكسر حصل بعد الإدغام ، على ما تقدم - فشاذٌّ على الوجه الآخر فى الإعلالين إذا وَرَدا ، بأيِّهما يُبْدأ ؟ وهو البَدْء بآخرهما .

ووجهُه أن الأواخر أضعفُ من غيرها ، فلذلك كثر الإعلال فيها دون الأوائل[1] ، فكأنهم ، على هذا الوجه ، أرادوا الإدغام ، فاحتملوا قلب الواو ياء، ليتوَصَّلوا إلى ذلك ، ثم ناسَبُوا بين الياء والحركة ، بأن قلبوا الضمة كسرة ليهَوُنَ النطق ، كما تقدم فى تفسيره .

فإن قيل : فقد تحصَّل إذ فى قوله : «فاكسِرْهُ يَهُنْ» تفسيران ، كلاهما تعليلُ للكسر ، أحدهما أن يكون المعنى : يَسْهُل النطق به مع الياء ، وهو على طريقة البدء بآخر التَّغييرَيْنْ .

والثانى أن يكون المعنى : يَسْهُل الإدغام ، أو التوصُّل إلى الإدغام ، وهو على الطريقة الأخرى .

وهذان التعليلان غيرُما ذكره الناس ، إذ العباره المعتادة فى هذا أن يقال :وقُلِبت الضمة كسرةً لتصحَّ الياء ، يريدون أن الضمة لوبَقيت بعد قلب الواو ياءً لم يَسُغْ للياء أن تبقى على حالها ، بل تصير إلى أصلها من الواو ، للضمة قبلها ، وذلك نقضَ للغرض .

فهذا تعليلهم ، وهو مناسب . وما تقدم أمرٌ آخرُ غريب ، فكان الأَوْلَى أن

---

(١) فى الأصل ، و(ت) «دون الأواخر» وهو سهو من الناسخ ، وما أثبته من (س) .

يعلِّل بما قاله الناس .

فالجواب أن كلا التعليلَيْن صحيح فى نفسه ومناسب ، وغير خارج عما قاله الناس .

أما تسُهْيل النطق فهو الحِكْمة فى صحة الياء إذا كُسر ما قبلها ، أو قَلْبِها واوا إذا بقى على ضمه ، فإنك إذا قلت : (زَيْدُىٌّ) فضممت الدال بعد قلب واو الرفع ياء - كان ذلك ثقيلا ، تطَّرِح العربُ التكلمَ بمثله ، فلا بد من أحد أمرين :

إما أن لاتُراجع الأصل ، فتقول : (زيْدُوىَ) لتَتنَاسَب الواوُ والضمة ، فيَسْهُل النطق بهما .

وإما أن تكَسْر ما قبل الياء لتتناسب الياء والكسرة فيسهل النطق بهما أيضا ، إلا أن الأول يلزم منه الرجوع / إلى ما فَرُّوا منه ، من ٤٢٢
اجتماع الواو والياء وسَبْق إحداهما بالسكون ، وهو ثقيل فى النطق ، فلم يَبْقَ إلا الثانى .

فما علَّل به الناظم هو حِكْمةُ ما عَلَّل به الناس ، والحكمة إذا كانت ظاهرةً منُضَبِطةً فالتعليلُ بها جائز حسبما أَصلَّه أهلُ الأصول .

وإنما علَّل النحاة الكسرَ بتصحيح الياء بناءً على إحدى الطريقتين .

وأما تسهيل الإدغام فهو ، وإن لمَ ينُصُّوا عليه على الخصوص ، فهو فى قوة المنصوص عليه ، فإنه داخل تحت قاعدة «الإعلالُ الذى يُتَّوصَّلُ به إلى إعلالٍ آخر» وأكثر النحاة لم يُفَرِّعوا فى مسألتنا عليه ، مع أنه صحيح فى نفسه ، وهو تعليل بالمَظِنَّة ، والأول تعليلٌ بالحكمة .

فإن قيل : فما رأى الناظم فى اختيار إحدى الطريقتيْن؟

فالجواب أن مذهبه محتَمل ، لا أقطعُ له على أحد الوجهين ، ولعلهما معًا جائزان عنده ، إلا أن الذى اختار ابنُ جنى أن الأول هو الموافقُ لطريقة الملاطَفة والملاينة ، وتركِ العُنْف على اللفظ إلا تدريجا وَتأُنيسًا ، كما إذا قلت فى (أجْرٍ) جمع (جَرْو) وأصله (أجْرُوٌ) : إنهم قَلبوا الضمة كسرةً أولا ، لأنها أضعف ، ثم تدَرَّجوا إلى قلب الواو ياءً لأجلها ، فلم يقْدِموا على الحرف الأقوى إلا بعد أن أنَّسُوا بالإقدام على الحركة الضعيفة ، ولو عكسوا لكان إقدامًا على الأقوى من غير تدريج ولا تَأْنيس ، فلم يكن موافقا للملاطفة . وعلى هذا يكون رأيه فى مسألتنا البدءَ بقلب الضمة كسرة .

وقد نَصَّ على مثلها فى كتاب «الخصائص»(١) .

واعلم أنى إنما تَتَبعَّتُ هذا الموضع هنا ، وكان اللائق به «باب التَّصْريف» لأن الناظم لم يتعرَّض للمسألة هنالك ، وإنما ذكَر هناك قلبَ الواو ياء ، وإدغامَ الياء فى الياء ، وتَرَك ذكرَ انقلاب الضمة كسرة ، فأظنُّه إنما تَرك ذلك هنالك إحالةً على هذا الموضع . وسيأتى التَّنْبيه على ذلك إن شاء الله . فكان تَخْلِيصُ المسألةِ هنا بحسب ما أعطاه النَّظَرُ فى كلامه أوْلَى .

ثم قال : «وألفًا سلِّمْ» يعنى أن الألف فى آخر المعتلِّ بخلاف الياء والواو ، فالحكم فيها أن تُبْقيها على حالها دون إعلال أو قلب ، كانت الألف للتَّثْنية أو لغيرها ، ولا تَقْلِب ألف التَّثْنية هنا أصلا .

وأما ألف المقصور فعدمُ القلب وتركُها سالمةً هى اللغة المشهورة .

وجاء فى المقصور خاصةً عن هذيل قلبُ الألف ياء وإدغامُها فى الياء كالواو . وبَيَّن ذلك بقوله : «وفى المقْصورِ عَنْ هُذَيْلٍ انْقلاَبُها ياء حَسَنُ » الضمير

---

(١) انظر : الجزء ٢/ ٤٧٠ «باب فى ملاطفة الصنعة» .

فى «أنقِلاَبُها» راجع إلى ألف المقصور ، يَعنى أن انقلاب الألف فى المقصور ياء عند هُذَيْل حَسَنٌ ، فتقول : (عَصَىَّ) فى عَصَاىَ ، و(هُدَىَّ) فى : هُدَاىَ ، وما أشبه ذلك . ومن ذلك قراءة عاصم الجَحْدرى ، وابن أبى إسحاق ، وعيسى بن عمر البصرى[1] – {فَمَنْ تَبِعَ هُدَىَّ}[2] و{إنَّهُ رَبِّى أَحْسَنَ مَثْوَىَّ}[3]/ و {قَالَ هِىَ عَصَىَّ}[4] ورُوِيت عن النبى صلىَّ اللهُ ٤٢٣
عليه وسلم .

وكذلك قرأ ابن أبى إسحاق وابن أبى عَبْلة وعاصم الجحدرى وعيسى بن عمر (يَابُشْرَىَّ هَذَا غُلاَمٌ)[5] وقال أبو ذُؤَيْب الهُذَلى[6] :

سَبَقُوا هَوَىَّ وأَعْنَقُوا لِهَواهمُ
فَتُخُرِّمُوا ولِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

---

(١) البحر المحيط ١٦٩/١ .

(٢) سورة البقرة / الآية : ٣٨ .

(٣) سورة يوسف عليه السلام / الآية : ٢٣ ، وانظر : البحر المحيط ٢٩٤/٥ .

(٤) سورة طه / الآية ١٨ ، انظر : البحر المحيط ٢٣٤/٦ .

(٥) سورة يوسف عليه السلام / الآية : ١٩ ، وانظر : البحر المحيط ٢٩٠/٥ .

(٦) المحتسب ٧٦/١ ، وابن الشجرى ٢٨١/١ ، وابن يعيش ٣٣/٣ ، والتصريح ٦١/٢ ، والأشمونى ٢٨٢/٢ ، والهمع ٢٩٨/٤ ، والدرر ٦٨/٢ ، والعينى ٤٩٣/٣ ، وديوان الهذليين ٢/١ والبيت من قصيدة له ، يرثى بنيه الخمسة الذين ماتوا جميعا فى طاعون واحد . وأعنقوا : أسرعوا ، من (العَنَق) بفتحتين ، وهو نوع من السير السريع ، أو تبع بعضهم بعضا في الموت وتخرموا : اخترمتهم المنية ، واختطفتهم واحدا بعد واحد .
والضمير فى قوله : «سبقوا» عائد على بنيه الذين ذكرهم فى بيت سابق ، وهو :
أَوْدَى بَنِّى وأَعْقَبونى حَسْرَةً   عند الرُّقادِ وعَبْرَةً لا تُقْلِعُ

وأنشد قُطْرب وغيرْه لِلُمنَخَّل اليَشكُرى[1] :

يُطَوِّفُ بِى عِكَبٌ فى مَعَدٍّ
وَيْطعُنُ بالصُّمُلَّةِ فى قَفَيَّا

فإن لم تَثْأرا لى مِنْ عِكَبٍ
فلا أرْوَيْتُما أبداً صَدَيَّا

وقال أبو نُؤاد[2] :

فَأبْلُونى بَلِيَّتُكُمْ لَعَلىًّ
أُصَالِحكُمْ وأسْتَدرِجْ نَوِيًّا

وهُذيل : حَىٌّ من مُضَر ، وهو هُذَيْل بن مُدْرِكة بن إلياس بن مُضَر ، أخو خُزَيْمة ابن مُدرِكة ، أمهما هِنْدُ بنت وَبَرة أخت كَلْبْ بن وبَرة .

وفى قوله : «انْقلاَبُها ياءً حَسَنٌ» ما يُشْعر بأن هُذَيْلا لاَتلتزم قلب الألف مع ياء المتكلم ، بل قد تَقْلب وقد لاتَقْلب ، لقوله إن ذلك عندها حسن ، ولم يقل : إنه واجب ، وذلك مقتضى كلامه فى «التَّسْهيل» إذ قال : وإن كان ألفًا لغير تَثْنيه

(١) الخصائص ١/١٧٧ ، والمحتسب ١/٧٦ ، وابن يعيش ٣/٣٣ ، واللسان (عكب ، حرر) وعكب : صاحب سجن النعمان بن المنذر . والصملَّة : الحربة . وصَدَىًّ : يريد : صَدَاى . والصدى - فى زعم الجاهلية - طائر يخرج من رأس القتيل ، يسمونه (الهامة) لايزال يصيح عند قبره ، ويقول : اسقونى ، حتى يؤخذ بثأره . وكانت المتجردة زوج النعمان تهوى المنخل ، فرآها النعمان يوما وهى تلاعبه فدفع به إلى عكب صاحب سجنه ، فقيده ، وجعل يطعن فى قفاه بالصملة .

(١) الخصائص ١/١٧٦ ، ٢/٣٤١ ، ٤٢٤ ، وابن الشجرى ١/٢٨٠ ، والمغنى ٤٢٣ ، ٤٧٧ . واللسان (علل) وديوانه ٣٥٠ ، وقبله :

ألم تَر أننى جاورتُ كعبًا ... وكان جوارُ بعض الناس غَيًّا

وقوله : «فأبلونى» من : أبلاه ، إذا صنع به صنعا جميلا ، والبلية : اسم منه وأستدرج : أرجع أدراجى حيث كنت . والنوى : الوجه الذى يقصده المسافر من قرب أو بعد .

يقول : أحسنوا إلى ، فإنكم إن أحسنتم فلعلى أصالحكم وأعود حيث كنت ، جاراً لكم .

جاز فى لغة هُذَيل القلبُ والإدغام[1] ، ولم يقل : وجب ذلك .

وأيضًا ففى قوله : «حَسَن» تنبيهُ على أن هذا القلب فى لغة هُذَيْل ليس بقبيح ولا مختصٌ بالشعر ، بل هو مما يُسْتَحسن استعمالهُ فى نظمها ونثرها ، وهو تحرُّز حَسَن ، غير أن فى تخصيصه ذلك الحكم بُهَذيْل نظرا ، فإن ابن جنِّى نَقل أن هذا القلب شهير فى غير هُذَيْل ، فليس بخاصٍ بها وحدها[2] .

ويدل على ذلك أن أبادؤَاد قد قلب الألف حين قال [3] :

* وأَسْتَدرِجْ نَوَيَّا *

وهو يَنْتسب إلى إياد بن نزار أخى مُضَر الذى تنتسب إليه هُذَيل ، فلا يَثْبت اختصاصُ هُذِيل بذلك ، فكلام الناظم مُعْتَرض إذًا .

والجواب من وجهين :

أحدهما أنا لانسلِّم أن كلامه مُشعر بالاختصاص ، وإنما فيه تصريح بأن ذلك الحكم منقول عن هُذَيْل ، وليس فيه ما يعطى مفهومًا يقتضى أن غير هُذيْل لا يفعلون ذلك إلا مفهوم اللَّقَب[4] ، وهو غير ثابت . وإذا لم يُعط مفهومًا فلا إشعار فى كلامه بالاختصاص ..

والثانى أنا إن سلَّمنا أنه لم يَشْتهر به عنده غيرهم أو لعله لايرى القلبَ عند غيرهم حسنًا، ولا معمولاً به قياسا ، فلذلك أشار إلى الاختصاص . والله أعلم .

و «ما» من قوله : «وإنْ ما قَبْلَ واوٍ» مفعولُ ما لم يُسَمَّ فاعله ، بفعل

(١) التسهيل : ١٦٢ .

(٢) انظر : الخصائص ١/١٧٦ ، ١٧٧ .

(٣) هو أبو دؤاد ، وسبق البيت بتمامه .

(٤) مفهوم اللقب – عند الأصوليين – هو تخصيص اسم غير مشتق بحكم ، كقولنا : محمد رسول الله ، فإن هذا الحكم لايقتضى أن غيره صلى الله عليه وسلم ليس برسول ، وكذلك يقال فى قول الناظم : «وفى المقصور عن هذيل انقلابُها ياء حسن» .

مضمر مبنيٌّ له ، دَلَّ عليه «ضُمَّ» الظاهر .

و«ألفًا» مفعول «سَلِّمْ» و«في المقصور» متعلق بـ «انقلابُها» وهذا شذوذ ، لأن «انقلاب» مصدر موصول ، فلا يتقدم عليه ما في صلته ، لكن يقال بجوازه في الضرورة مراعاةً لمن قال بجواز ذلك في نحو (وكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ[1]) ونحو قول الشاعر[2] :

/ أزَوْجِيَ هَذَا بالرَّحَى المُتَقَاعِسُ ٤٢٤

و «عن هُذَيْل» متعلق باسم فاعل حال من «الانقلاب» أي حالة كون الانقلاب عن هُذَيْل .

---

(١) سورة يوسف / الآية : ٢٠ .

(٢) الخصائص ٢٤٥/١ ، والمنصف ١٣٠/١ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٦٩٦ ، واللسان (ردع) وينسب لنعيم بن الحارث السعدي ، أو للهذلول بن كعب ، وصدره :

تقولُ وصَكَّتْ صَدْرَها بيَمينِها

والمتقاعس : الذي يخرج صدره ، ويدخل ظهره ، وتلك صورة من يطحن بالرحى وكان الشاعر قد عقد له النكاح على امرأة ، ولم يدخل بها بعد ، فمرت به في نسوة وهو يطحن بالرحى لضيوف نزلوا به ، فقالت : أزوجي هذا ؟ تعجباً واحتقاراً له .فقال هو الأبيات . ويروى «أبَعْلَيَ هذا»؟

إعمال المصدر

هذا الباب يَذكر فيه إعمالَ المصدر الموصول ، وذلك أن المصدر على قسمين ، عاملٍ وغير عامل .

فغير العامل هو ما جاء للتوكيد وماجرى مَجراه ، نحو : ضربتُ ضَرْبًا ، وضربتُ ضَرْبةً، وضَرْبتَيْن ، وقعَد القُرْ فُصَاءَ ، وما أشبه ذلك .

فهذا لايعمل ، لأن مدلوله الجنسُ ، أو نوعٌ من أنواعه ، أو فردٌ من أفراده ، ولا دلالةَ فيه على العلاج ، فلا رائحةَ فعلٍ فيه . وقد تقدم حكم هذا القسم فى «باب المفعول المطلق» .

والعاملُ على ضربين : ضربٌ يعمل عملَ فعله بالنيابة عنه ، وذلك كالنائب عن فعل الأمر ، نحو : ضَرْبًا زيداً ، أو غير فعل الأمر ، نحو: أضَرْبًا زيداً ؟

* أعَلاَقةً أُمَّ الوُلَيِّدِ[1] *

وقد تقدم هذا الضرب أيضا .

وضربٌ يعمل لتقديره بالفعل مع حرف مَصْدَرِيٍّ ، وهو الذى يسمى «المصدر الموصول» لأنه مقدَّر بحرف موصول ، وهو (أنْ) أو ما جرى مجراها .

فأخذ الآن يذكر أحكام هذا المصدر ، فقال :

---

(١) جزء بيت للمرار الأسدي ، وهو بتمامه :

أعَلاقَةً أمَّ الوُلَيِّد بعدمـــــا أفنانُ رأسِكَ كالثَّغَامِ المُخْلِسِ

والبيت من شواهد الكتاب ١/١١٦ ، والمقتضب ٢/٥٤ ، وابن الشجرى ٢/٢٤٢ ، وابن يعيش ٨/١٣١ ، ١٣٤ ، والمغنى ٣١١ ، والخزانة ١١/٢٣٢ ، والهمع ٣/١٩٤ ، والدرر ١/١٧٦ ، واللسان (علق). والوليد : تصغير الولد . والتصغير هنا للتحبيب والأفنان : جمع فَنَن ، وهو الغصن ، وأفنان الرأس : خصل شعره . والثَّغام : نبت إذا يبس صار أبيض ، أو نبت له نَوْر أبيض والمخلس : ما اختلط فيه السواد بالبياض .

يصف كبرسنه ، وأن الشيب قد جلل رأسه ، فلا يليق به اللهو والصبا .

بِفِــعْلِهِ الْمَصْــدرَ أَلْحِقْ فى العَــمَلْ
مُــضَــافًــا أوْ مُــجَــرَّدًا أوْ مَعَ أَلْ
إنْ كــانَ فِــعْلٌ مَعَ أَنْ أو مَــا يَحُلْ
مَـــحَلَّهُ ولاسْمِ مَـــصْـــدَرٍ عَــمَلْ

يعنى أن المصدر يُلْحَقُ بفعله الذى اشتُقَّ منه فى عمله مطلقا ، من رفع أو نصب ، وعملٍ فى جميع المفعولات وما أشبهها ، كما كان الفعل كذلك ، لايضعف[1] عن مرتبة فعله فى ذلك ، وذلك قياس مُطَّرِد .

فيرفعُ الفاعلَ نحو : أعجبنى قيامُ زيدٍ ، وعَظُم نَفْعُ زيدٍ وحلمُه ، وضَرَرُ عمروٍ وجَهْلُه .

واسمَ «كان» نحو : أعجبنى كونُ عَدُوِّنا المقهورَ . ويَنصب المفعولَ نحو : أعجبنى ضربُ زيدٍ عَمْرًا ، وإكرامُ أخيك عمراً .

وخبرَ «كان» نحو : أعجبنى كونُ زيدٍ قائمًا .

والظرفَ نحو : أعجبنى قيامُ زيدٍ أمامَكَ ، وإكرامُ عمروٍ يومَ الجُمُعة.

والمفعولَ معه ، ومن أجله نحو : أعجبنى إتيانُ البَرْدِ والطَّيَالِسَةَ ، وأعجبنى ضربُك زيداً تأديبا له .

والحالَ نحو : أعجبنى قيامُ زيدٍ ضاحكًا . وما أشبة ذلك .

وأيضًا فيتعدَّى تعدىَ فعلِه ، فتقول : مرورُك بزيدٍ حَسَنٌ ، وإعراضُك عن عمرو قبيحٌ ، ورغبتُك فى الخير خيرٌ ، وإكرامُك زيداً حَسَنٌ ، وإعطاؤُك زيداً درهمًا جزاءٌ له ، وعلمُك زيداً قائمًا معروفٌ ، وإعلامُك زيداً عمراً أخاه غريبٌ ، وأَمْرُك زيداً الخيرَ خيرٌ ، ونحو ذلك.

وأيضاً لَمَّا قال : «بفعْله المَصْدَرَ الحِقْ فى العَمَلْ» ولم يُقيِّد فعلاً من فعل - دَلَّ على أنه / يعمل عمل كل فعْل ، ما ضياً كان أو حاضراً أو ٤٢٥
مستقبلاً ، فتقول : أعجبنى ضَرْبُ زيدٍ عمراً أمسِ ، ويعجبنى ضربُ زيدٍ عمراً الآنَ أو غداً.

---

(١) فى الأصل ، و (ت) «يضعف» بدون «لا» وهو سهو من الناسخ ، وما أثبته من (س) هوالصواب .

بخلاف اسم الفاعل ، فإنه لايعمل إلا بمعنى الحال أو الاستقبال .

قال المؤلِّف : لأن المصدر أصل ، والفعل فرعه ، فلم يَتَقَيَّد عمله بزمان دون زمان ، بل يعمل عملَ الماضى والحاضر والمستقبل ، لكونه أصلَ كلٍّ واحدٍ منها ، بخلاف اسم الفاعل ، لأنه عمل لشَبَهِه[1] ، فتَقَيَدَّ عملهُ بما هو مشبهُه ، وهو المضارع[2] .

هذا ما قال ، ولذلك يقدَّره بالماضى والمضارع ، وإنما تعذَّر تقديرُه بفعل الأمْر ، لأن الحروف المصدريَّة لاتوصل بفعل الأمر ، حسبما يذكر بحول الله .

فعلى هذا كلِّه احتوى قولهُ : «بِفِعْلِه المَصْدَرَ أَلْحِقْ» .

و «المصدرَ» منصوب بـ «أَلْحِقْ» وبه تعلَّق المجرورات معًا ، وهما «بِفِعْلِه ، وفى العَمَلِ» وضمير «بِفِعْلِه» عائد على «المصدر» .

وإنَّما قيدَّ هذا الإلحاق بالعمل ، لأن ذلك هو المقصود ، إذْ لا يُلْحق به فى غير العمل من الأحكام الجارية على الفعل ، لأن الفعل والمصدر نوعان متباينان، هذا فعلٌ تَجْرى عليه أحكامُ الأفعال ، وهذا اسمُ تَجْرى عليه أحكام الأسماء .

وأوَّلُ ذلك أن الفعل يدل على زمان الفعل الواقع من الفاعل ، ماضيًا وحالاً ومستقلاً ، والمصدر ليس كذلك .

والفعلُ مبنيٌّ لفاعله فلا يُستغنى عنه ، والمصدر ليس كذلك .

والفعلُ لايقع مبتدأً ، ولا فاعلاً ، ولامفعولاً لم يُسَمَّ فاعلُه ، ولامفعولاً يُسَمَّى فاعلُه ، ولانحو ذلك ، والمصدر بخلاف ذلك .

وبالجملة فهذا اسمٌ ، وهذا فعلٌ ، فلذلك قال : «فى العَمَلِ».

ثم قال : «مُضافًا أْو مُجَرَّدًا أوْمَعَ ألْ»

---

(١) في شرح التسهيل للناظم «للشبه» .

(٢) شرح التسهيل (ورقة ١٥٦ - أ) مع اختلاف يسير .

يريد أن هذا الحكم جارٍ على المصدر فى جميع أحواله ، من كَوْنه مضافًا ، أوبالألف واللام ، أو مجَّردًا منهما ، أى إن إضافته أو دخولَ الألف واللام عليه ، وإن كانا مما يَخْتَصُّ بالأسماء ، لا يُؤَثِّران فى عمله عملَ فعله ، بل يبقى عملُه كالمجرَّد منهما ، فكما لا يُؤَثِّر التنوينُ ، وإن كان من خصائص الأسماء ، كذلك لا تُؤَثِّر الإضافةُ ولا الألفُ واللام .

إلا أنه فى هذه الوجوه ليس على رُتْبةٍ واحدةٍ فى العمل ، بل على مراتبَ فى الحُسْن والكثْرة ، فعمله مضافًا أكثرُ من عمله غير مضاف . قال المؤلف : لأن الإضافة تَجْعل المضاف إليه كالجزء من المضاف ، كما يَجْعل الإسنادُ الفاعلَ كالجزء من الفعل ، وتَجْعل المضافَ كالفعل فى عدم قبول التَّنْوين والألف واللام.[1]

وعملُه منوَّنًا أكثرُ من عمله بالألف واللام، فالترتيب في الحُسْن والكثرة على حَسَب مارَتَّبه الناظم، فكأنه قصد بذلك التَّنْبيه.

وهذا ليس مُتَّفَقًا عليه فقد قيل : إن المنوَّن أقوى، ثم المضاف، ثم نو الألف واللام. وإنما يعنون : أقوى في القياس. صَرَّح بذلك صاحب «الإيضاح»[2] لموافقته الفعلَ في التنكير.

والناظم اعتبر الكثرة، ولا شك أن المضاف أكثرُ في الإعمال من غيره، فصار الخلاف / وفاقًا. ٤٢٦

فمثال إعماله مضافًا قولُك : أعجبنى ضَرْبُ زيدٍ عمرًا، وإكرامُ بِشْرٍ خالدًا.

ومنه في القرآن {ولَولاَ فَضْلُ اللّهِ عَلَيْكُمْ ورَحْمَتُهُ في الدُّنْيَا

(١) المصدر السابق (ورقة ١٥٧ - ب)

(٢) يعنى أبا على الفارسى رحمه الله ، وانظر : الإيضاح : ١٦٠ .

والآخِرَةِ[1]} وقوله : {فَاذْكُروا اللّهَ كَذِكْرِكُمْ آباءَكُمْ أو أشَدَّ ذِكْرًا[2]} وقالوا : سَمْعُ أُذُني زيدًا يقولُ ذاك[3]، وأنشد سيبويه للَبيد[4]:

عَـهْـدِي بهِ الحَيَّ الجَـمِـيعَ وفـيـهِمُ
قـبلَ التَّـفَـرُّقِ مَـيْـسِـرٌ ونِدَامُ

وأنشد أيضا لرُؤْبَة بن العَجَّاج[5]:

ورَأْيُ عَـيْنَيَّ الْفَـتَى أخَـاكَـا
يُعْطِي الجَـزِيلَ فـعليكَ ذَاكَـا

وهو كثير.

ومثال إعماله منوَّنا قولُك : أعجبني ضَرْبٌ زيدٌ عمراً.

وفي القرآن الكريم {أَوْ إِطْعَامٌ في يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ. يتيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ[6]} وفي قراءة أبي بكر عن عاصم ـ {إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيا بزِينَةٍ الكَوَاكِبَ[7]} ـ أى بأَنْ زِنَّاهَا. يقال : زانَه وزَيَّنَه.

---

(١) سورة النور / الآية ١٤.

(٢) سورة البقرة / الآية ٢٠٠ .

(٣) سيبويه ١/١٩١ .

(٤) الكتاب ١/١٩٠ وابن يعيش ٦/٦٢، وديوانه٢٨٨، واللسان (حضر) والجميع : المجتمعون. والميسر : اللعب بالقداح. والندام : إما جمع نديم، كظريف وظراف، أو ندمان، كغرثان وغراث. والنديم والندمان : الرجل الذى يرافقك ويشاربك.

(٥) الكتاب ١/١٩١، والهمع ٥/٦٩، والدرر ٢/١٢٤، وملحقات ديوانه ١٨١ وقبله :

تقولُ بِنْتِي قد أَنَى إناكَا   يا أبتَا علَّكَ أو عَساكَا

والجزيل : العطاء العظيم. ويروى « الفتى أباكا ».

(٦) سورة البلد / الآيتان ١٤، ١٥.

(٧) سورة الصافات / الآية : ٦.

وانظر : السبعة ٥٤٦، والنشر ٢/٣٥٦.

وقد يكون من ذلك قوله تعالى : {وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللّهِ مَالاَ يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا من السَّمواتِ والأَرْضِ شَيْئًا[1]} ـ أى مالا يملك لهم أن يرزقهم شيئا. وأنشد سيبويه[2]:

فَلَوْلاَ رجاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ
عِقَابَكَ قَدْ صَارُوالنا كَالْمَوَارِدِ

وأنشد أيضا قول الآخر[3]:

أَخَذْتُ بِسَجْلِهِمْ فَنَفَحْتُ فِيهِ
مُحَافَظَةً لَهُنَّ إخَا الذِّمَامِ

وأنشد أيضا[4]:

بِضَرْبٍ بِالسُّيُوفِ رءوسَ قَوْمٍ
أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عن الْمَقِيلِ

ومثال إعماله بالألف واللام قولك : أعجبني الضربُ زيداً، والإكرامُ عمراً،

---

(١) سورة النحل / الآية ٧٣، وقد مثل بها الفارسي في الإيضاح : ١٥٥.

(٢) الكتاب ١/١٨٩، وابن يعيش ٦/٦١، والدرر ١/٦٦.

يقول : لولا رجاؤنا في أن تنصرنا عليهم، ورهبتنا لعقابك لنا إن انتقمنا منهم بأيدينا ـ لوطئناهم وأذللناهم، كما تُوطأ الموارد، وهى الطرق إلى الماء. وخصَّها بالذكر لأنها أعمر الطرق، وأكثرها استعمالا.

(٣) الكتاب ١/١٨٩.

والسجل : الدَّلو المملوءة ماء. ونفحت : أعطيت. والذمام : الحق والحرمة. وإخا الذمام : إخاء الذمام. ومعناه أنه عاملهن بمثل مافعلن به محافظة على مابينه وبينهم من عهد.

(٤) الكتاب ١/١١٦، وابن يعيش ٦/٦١، والأشموني ٢/٢٨٤، والعيني ٣/٤٩٩ والبيت للمرار بن منقذ. والهام : جمع هامة، وهي الرأس. والضمير المتصل به راجع إلى «الرءوس» وإضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان جائزة للتوكيد كما في قوله تعالى «حبل الوريد» و «حبَّ الحصيد».

والمقيل : مقيل الرأس، وهو العنق، وأصله مكان القيلولة وقت الظهيرة.

وأنشد سيبويه للمرار[1]:

لَقَــدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِـيـرةِ أنَّنِي
لَحِقْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عن الضَّرْب مِسْمَعَا

وأنشد أيضا[2]:

ضَعِـيـفُ النِّكَايةِ أعْـدَاءَهُ
يَخَـالُ الفِـرَارَ يُرَاخِي الأجَلْ

وجعل الفارسيُّ من هذا القسم قولَه تعالى : {لاَ يُحِبُّ اللّهُ الجَهْرَ بالسُّوءِ من القَوْلِ إلاَّ مَنْ ظُلِمَ[3]} فـ (مَنْ) في موضع رفع بـ (الجَهْر) وهو حَسَن .

ونَبَّه بقوله : «مُضَافًا اوْ مجَّردًا أو مَعَ ألْ» على خلاف من خالف في بعض هذه الأقسام، وهم الكوفيون، فوافقوا البصريين في المصدر المضاف أنه يرفع وينصب، وخالفوا فيما عدا ذلك، فزعموا أن المجرد ينصب ولايرفع، فيجوز

(1) الكتاب ١٩٣/١، والمقتضب ١٥٢/١، والجمل ١٣٦، وابن يعيش ٦٤/٦، والخزانة ١٢٩/٨، والعيني ٣/٥٠١، ٤٠، والهمع ٧٢/٥، والدرر ١٢٥/٢، والأشموني ١٠٠/٢، ٢٨٤.
والبيت للمرار أو لمالك بن زغبة الباهلي.
وأولى المغيرة : أولها. والمغيرة : الخيل تخرج للإغارة، والمراد فرسانها. والنكول : النكوص والرجوع جبنا وخوفا. ومسمع : هو مسمع بن شيبان أحد بني قيس بن ثعلبة، وكان خرج مطالبا بدماء.
يقول : علم أول من لقيت من المغيرين أني صرفتهم عن وجوههم هازماً لهم، وأنني لحقت عميدهم فلم أتراجع عن ضربه بسيفي. ويروى «كررت».

(2) الكتاب ١٩٢/١، والمنصف ٧١/٣، والخزانة ١٢٧/١، وابن يعيش ٥٩/٦، والتصريح ٦٣/٢، والهمع ٧٢/٥، والدرر ٥٢/٢، والأشموني ٢٨٤/٢.
والنكاية : مصدر : نكيت العدو، ونكيت فيه، إذا أثرت فيه . ويراخي الأجل : يباعده ويطيله.
يهجو رجلا، ويصفه بأنه أضعف من أن ينال من أعدائه، وأنه جبان لايثبت لقرنه، ويلجأ إلى الفرار يظنه يؤخر أجله.

(3) سورة النساء / الآية ١٤٨.

عندهم : أعجبني ضربُ زيداً، ولايجوز : أعجبنى ضربُ زيدٌ، ولاضربُ زيدٌ عمراً، وأن ذا الألف واللام لايرفع ولاينصب، فلايقال : أعجبنى الضربُ زيدٌ، ولا أعجبنى الضربُ زيداً، ولا الضربُ زيدٌ عمراً. وماجاء مما يخالف ذلك فشاذٌ ومؤوَّل، كما أن الذى جاء به السماع في المجرَّد إنما هو النصب وحده.

هكذا حَكى الخلافَ عن الكوفيين ابنُ أبى الرَّبيع. وحَكى الشَّلَوْبين عنهم أن المصدر لايعمل إلا إذا كان منوَّنا، فإن كان مضافاً أو بالألف واللام لم يعمل شيئاً، وكان المنصوب بعدهما على إضمار فِعْل.

ومنهم من حكى الخلافَ في ذى الألف واللام وحده، وأنه عندهم غير عامل، وممَّن حكى هذا الأخير عن البغداديين ابنُ السرَّاج(١). قال الفارسي : ولم أرَهُ يَحكي عنهم في الإضافة شيئا، أعنى في الإضافة إلى المعرفة. وذكر ابن عُصْفور عن الفراء في المجرَّد ماذكره ابنُ أبي الرَّبيع وعن قومٍ لم يعيِّنهم في ذي الألف / واللام، ماذكره غيرُه. ٤٢٧

والذى تحقَّق من النقل وجودُ الخلاف في ذى الألف واللام. وغالبُ الظن صحةُ مانقله ابن أبي الرَّبيع وابن عُصْفور. وماذكره الشَّلَوْبين غريب. وإن صَحَّ ثَبت الخلاف في الأقسام الثلاثة. والأرجح مارآه الناظم

أما «المضاف» فعملُه شهير جدا، وقد تقدم منه، وهو من الكثرة بحيث لاينبغي أن يُنْكر قياسه.

وأما «المنوَّن» فالسماع موافقٌ لما قال الكوفيون، إذ لا تكاد تجده رافعاً، ولكن القياس سائغٌ، إذ لا فرق في ذلك بين المضاف والمنوَّن، فإن

---

(١) انظر : كتاب الأصول في النحو ١٦٢/١

كل واحدٍ منهما يَطْلب فاعلاً ومفعولاً من جهة المعنى، فَلْيَكُن كل واحدٍ منهما عاملاً فيما طلبه. وقد عمل المضاف في الفاعل فَلْيَعمل المنوَّنُ فيه كذلك.

وأيضا فقد جاء الرفع في المنوَّن، فُحِكى : أعجبني قراءةٌ في الحمام القرآنُ، فـ (القرآن) قائم مقام الفاعل، وهما في الحكم سواء. وإذا كان كذلك ثبَتت صحةُ رفعه.

لايقال : إن هذا نادر، والنادر لايُعْتَدُّ به، لأنا نقول : إذا جاء السماع قليلا، وعَضَده القياس، ولم يعارضه معارض ـ وجب أن يكون أصلاً يُعَوَّل عليه. ألا ترى أن النسب إلى (فَعُولَة) : فَعَلِيٌّ، وهو عند سيبويه والنحويين قياس[1]، ولم يُسمع منه إلا (شَنَئِيٌّ) في شَنُوءَة، لكنه جاء على القياس، لأن حمل (فَعُولَة) على (فَعِيلَة) قياس، إذ ليس بينهما فرق إلا الواو والياء، وهما متقاربان، إذْ يقعان رِدْفَيْن في القَصِيد الواحد[2]، ويُدغم أحدهما في الآخر، إلى غير ذلك من الأحكام.

فكذلك هذا الموضع. وقد تقدم مايُستفاد منه هذا المعنى في باب «الإضافة » وأما «ذو الألف واللام» فعمله غير ممتنع وإن كان ضعيفا، لأن الألف واللام لا تمنعانه من العمل كما لا تمنعه الإضافة[3]، إذ كلاهما من خصائص الأسماء، وكذلك التنوينُ من خصائصها، فيلزم تقديرُ الفعل في الجميع، وذلك باطل باتفاق.

---

(١) الكتاب ٣/٣٤٥.

(٢) الرِّدف ـ في الشعر ـ حرف لين ومدّ يقع قبل الروى متصلاً به.

(٣) في الأصل، و(ت) : تمنعانه من العمل كما تمنعه الإضافة» وما أثبته من (س)وهو الصواب.

وأيضًا إن كان ماتقدَّم من السماع محتملاً فيه[١] تقديرُ الفعل فلا يصلح في كل موضع .

فقوله : «ضَعِيفُ النِّكَايةِ أعْدَاءَهُ[٢]» معناه ، على أن «أعداءَه» معمول «النِّكاية» لأنه أبلغ في الهجاء من أن يريد ضَعْفَ النكايةِ مطلقا. هكذا قالوا.

وكذلك قول الآخر[٣]:

لَحِقْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عن الضَّرْبِ مِسْمَعَاَ

إن كان يؤوِّل على أن «مِسْمَعًا» معمول «لَحِقْتُ» فقد روى «كَرَرْتُ» ولايصح أن يُحمل على حذف الجار؛ كأنه قال : كررتُ على مِسْمع، إذ لايصح الحمل على ذلك إلا لضرورة.

وتقدير الفعل في الموضعين خلافُ الظاهر. وردَّه المؤلف أيضا بأن النصب قد جاء فيما لايمكن فيه تقدير الفعل، وذلك نحو قول كُثَيِّر عَزَّة[٤]:

---

(١) في الأصل، و(ت) «ففيه» والصواب ماأثبته من (س).

(٢) عجزه :

* يَخالُ الفِرارَ يُراخِي الأجَلْ *

وقد تقدم.

(٣) هو المرار الفقعسي، أو مالك بن زغبة الباهلي، وصدره :

* لَقَدْ عَلِمتْ أولَى المُغِيرةِ أنَّني *

وقد تقدم.

(٤) شرح التسهيل للناظم (ورقة ١٥٧ ـ ب) وديوانه ١٧٣.

وعُنْفوان الشيء : أوله، يقال : هو في عنفوان شبابه، أى في نشاطه وحدته . والأشياع : جمع شيعة، وهم الأتباع والأنصار والصبابة : الشوق أو رقته. ويروى «الضلالة».

يقول : تلوم رجلا مازال في مطالع الشباب على أن يلهو ويتلذذ بالحياة مع أصحابه، مع أن ترك اللهو مع هؤلاء له وقت معين.

تَلُومُ امْـرَأً في عُنْفُـوَانِ شَـبَـابِهِ

وللِتَّـرْكِ أَشْـيَـاءَ الصـبَّـابَةِ حِينُ

ثم أتى بشاهد آخر نحو ذلك[1].

ولابـن الطَّراوة هنا قول ثالـث فيما فـيه الألف واللام، فإنه جـعله على وجهين :

أحدهما أن تكون الألف واللام معاقِبةً للإضافة، كقوله[2]:

* فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا *

وقوله [3]:

* ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أعداءَهُ *

وما أشبه ذلك، فإن المعنى : عن ضَرْبِي مِسْمعًا، ونكايته أعداءَه، فحكم/ هذا حكم المضاف، لأن العرب تَحْكُم للمعاقِب بحكم المعاقَب. ٤٢٨

---

(١) هو قول الآخر :

فإنكَ والتأبينَ عُرْوَةَ بعدما ... دَعاكَ وأيدينا إليه شوارعُ

لَكالرَّجلِ الحادِي وقد تَلَع الضُّحَى ... وطيرُ المنايَا حولهنَّ أَوَاقِعُ

والشعر في شرح التسهيل (ورقة ١٥٧ ـ ب) والعيني ٣/٥٢٤، والأشموني ٢/٢٨٤، وشرح الكافية الشافية ١٠١٤، وشرح ابن عقيل ٢/١٨٤ ، واللسان (وقع).

والتأبين : مدح الرجل بعد موته وذكره بخير. وشوارع : جمع شارعة، وهى القريبة الدانية. والحادى : سائق الإبل. وتلع الضحى : ارتفع وانبسط. وأواقع : جمع واقعة، وهمزت الواو الأولى. والضمير في «حولهن» يعود على الإبل. ويروى «فوقهن» .

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت، وصدره :

* لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغيرةِ أَنَّني *

(٣) عجزه :

* يَخالُ الفِرارَ يُراخِي الأجَلْ *

وسبق الاستشهاد به.

وإن كان الألف واللام غيرَ معاقِبة للإضافة ، وإنما هى لمجرد التعريف، لم تعمل شيئاً كما قاله الكوفيون.

والجواب أن المعاقبة للإضافة لم تَثْبت من أقسام الألف واللام. وما رُدَّ على الكوفيين به جارٍ هنا، فالأوْلَى ماذهب إليه الناظم، من صحة إعمال الأقسام الثلاثة.

ثم بَيَّن شرط هذا الإعمال المذكور فقال : «إنْ كانَ فِعْلٌ مع أَنْ أوْمَا يَحُلُّ مَحلَّهُ».

اسم «كان» قوله : «فِعْلٌ» وخبرها «يَحُلُّ محلَّه» يعنى أن ذلك الحكم لايَثْبُت للمصدر إلا إذا صح أن يقدَّر في موضعه فعلٌ مُصَاحِبُ لـ (أنْ) المخفَّفة المفتوحة، وهى الناصبة للمضارع، أو (ما) التى تجتمع معها في مُرَادَفة المصدر، وهما الحرفان المصدريَّان.

فإذا صح التقدير، ووقوعُ الفعل مع أحد الحرفين موقعَ ذلك المصدر ـ صحَّ عملُ المصدر عملَ ذلك الفعل.

فمثال (أن) مقدرَّةً مع الفعل قولُك : أعجبنى ضربُ زيدٍ عمراً، فإن تقديره: أعجبنى أن ضَربَ زيدٌ عمراً.

وكذلك : يعجبنى ضربُ زيدٍ عمراً، على تقدير : أن يضربَ زيدٌ عمراً. وهذا المقدَّر يصحُّ التكلُّمُ به عِوَضَ التكلم بالمصدر.

وفي القرآن {ولَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ ببَعْضٍ لَفَسَدَتِ الأرْضُ[1]} ـ فَبِمَا نَقْضِهِمْ ميثَاقَهُمْ وكُفْرِهِمْ بآياتِ اللّهِ وقَتْلِهُم الأنْبِياءَ[2]} إلى آخرها.

---

(١) سورة البقرة / آية ٢٥١.

(٢) سورة النساء / اية ١٥٥.

ومثال (ما) مقدَّرةً مع الفعل قولُك : أَكْرِمْ زيداً كإكرامِكَ عمراً، فالتقدير : كما أكرمتَ عمراً.

وفي القرآن الكريم : {فاذْكُروا اللّه كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أو أَشَدَّ ذِكْراً[1]} فلو كان المصدر لايتقدَّر بالفعل مع أحد هذين الحرفين، ولا يصلح أن يَحُل معهما محلَّه ـ لم يَجُز أن يعمل عملَه مطلقا. وذلك المصدرُ المؤكِّد، والمبيِّن. إذ لايصح إذا قلت : ضربتُه ضَرْبًا ـ أن تقدِّره بـ (أن ضربتُ) ولا (ماضربتُ). وكذلك إذا قلت : ضربتُه ضربَتَيْنِ ـ لايصلح في موضعه (أن) والفعل، ولا (ما) والفعل.

وكذلك قولك : مررتُ به فإذا له صَوْتٌ صَوْتَ حمارٍ ـ لايصح أن ينْتصب «صوتَ حمار» بـ «صوتٌ» الأول، إذ ليس معناه : فإذا له أن يُصَوِّتَ. وإنما المعنى : فإذا له تَصْويت، أى هذا الفعل المذكور، فانتصب «صوتَ حمارٍ» على فعْل من معنى «له صَوْتٌ» لا من لفظ «صَوْت»، وبينهما فرق.

فأما إذا كان المصدر يصلح أن يحل محلَّه الفعل، لكنه لايصلح أن يقدَّر معه (أن) ولا (ما) فقد مَرَّ من كلامه أنه يَعمل مطلقا عملَ فعله،لكن بالنِّيابة لابنفسه، بخلافه هنا، كقولك : ضربًا زيداً، وأضربًا أخاك؟ وما كان نحو ذلك[2].

وفي هذا الكلام إشارة إلى أن هذا المصدر هو العامل في المعمولات بعده، وليس الفعل هو العامل. وهذا كأنه مُتَّفَق عليه، بخلاف نحو : ضَرْبًا زيداً، وسَقْيًا لزيدٍ، وما أشبههما، فإنه مُخْتَلف فيه. وقد تقدم بيان ذلك في «باب

---

(١) سورة البقرة / آية ٢٠٠.

(٢) مثل : سَقيًا لزيدٍ، ورَعْيًاله.

ويرد على الناظم هنا سؤال من أوجه أربعة :

أحدها أن قوله : «بِفِعْلِهِ المَصْدَرَ أَلْحِقْ في الْعَمَل» يُبيِّن أن المصدر لابد له من مرفوع، كما أن الفعل لابد له منه، إذ لايَسْتَغنى الفعل / عنه ٤٢٩ ظاهراً أو مضمراً، فكذلك يكون المصدر هنا بحكم هذا الإطلاق، لكن ذلك غيرُ مستقيم، فإنك تقول : أعجبني ضربٌ زيداً، ولاتذكر فاعلاً ولاتَنْويه، وليس ثَم مَنْوِيٌّ، لأنه لايؤكَّد، ولا يُبْدَل منه، ولايُعطف عليه، كما يكون ذلك في الفعل واسم الفاعل وغيرهما.

وأيضًا فإن الفعل يَطلب الفاعلَ من جهة بنائه له، وكذلك اسم الفاعل ونحوه . بخلاف المصدر، فإنه لم يُبْن للفاعل، نعم هو يَطْلبه من جهة اللزوم المعنوى، وأن كل حَدَثٍ لابد له من مُحْدِث، كالفعل الذى لم يُسَمَّ فاعله.

وأيضًا فإن الفعل لو ذُكر دون مرفوع لكان حديثًا عن غير محدَّث عنه. وكذا مايعمل عملَه من صفة أو غيرها، فإنه لايعمل إلا وهو بنفسه واقعٌ موقع الفعل، ومُؤَدٍّ معناه، فاستَحق مايستحقُّه الفعل، من مرفوع محدثٌ عنه ظاهراً أو مضمراً، فلوخَلاَ منه لكان في تقدير فعلٍ خلا من مرفوع، وليس كذلك المصدر، لأنه إذا عمل العملَ المنسوب إليه لم يكن إلا في موضعٍ غيرِ صالحٍ للفعل، فجرى مَجرى الأسماء الجامدة في عدم تحمُّل الضمير. وجاز أن يَرفع ظاهراً لكونه أصلاً لما لايَسْتَغنى عن مرفوع.

ولم يَرْتَضِ في «التسهيل[1]» إلا أنه لايلزم ذكر المرفوع، وهو الصواب، خلافَ ماالقتضاه ظاهرُ هذا الإطلاق.

والجواب عن هذا بأمرين :

أحدهما أن يقال : لعله ذهب إلى القول بلزوم ذلك، ولا نُكْر في اختلاف قوله هنا وفي «التسهيل» إذ قديَرى في وقتٍ مالا يراه في وقت آخر، بحسب اختلاف اجتهاده، لأنه من أهل الاجتهاد، ويكون وجهُ قوله أنَّ المصدر نائبٌ[2] عما لابد له من فاعل، فلابد فيه من تقدير فاعل إن لم يكن ظاهرا.

والثانى أن كلامه قد لايلزم منه ذلك، لأنه إنما نَصَّ على أن المصدر عند عمله يعمل عملَ فعله، وذلك قوله : «بِفِعْلِه المصدرَ أَلْحِقْ في العَمَل» أى إذا عمل فعلى مِنْهاج فِعْلِه، ولايلزم من ذلك أن يَنْحتم عليه جميعُ أنواع عمله، بحيث إنه إذا أُعْمِل أُعْمل في كل مايَعمل فيه الفعل، وطَلَب كلَّ مايطلبه لزوماً أو جوازا.

وأيضا ففي قوله : «وبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِى أُضِيفَ لَهُ كَمِّلْ عَمَلَه بكذا» مايدلُّ على هذا، إذ مرادُه : كَمِّلْ عملَه بذلك إن أردتَ ذلك، والإلزم ألاَّ يصح حذفُ منصوبه. وذلك غير صحيح. وعلى الجملة فالسؤال قوى.

والثانى أنه أطلق القول في إعمال المصدر، ولم يَشترط فيه إلا التقدير بـ (أن) أو (ما) والفعل، ونحن نجده لايعمل ذلك العمل إلا بشروط أربعة سوى ماذَكر :

أحدها ألاَّ يُضْمر المصدر، لأنه إنما يعمل إذا كان باقياً بصيغته الأصلية، وهو، إذا أُضمر، مُبَايِنٌ لها، فلا يعمل مضمرا، فلا يقال : مُرورُك بزيدٍ حَسَنٌ،

---

(١) ص : ١٤٢.

(٢) المصدر المؤوّل من (أن) واسمها وخبرها في هذه العبارة خبر قوله «يكون» واسمها قوله : «وجهُ قوله».

وهو بعمروٍ قبيحٌ، فيتعلَّق المجرور بـ (هو).

ولا : ضَرْبُك زيدًا حَسَنٌ، وهو عمرًا قبيحٌ. وقد شَذَّ من هذا قولُ زُهَيْر بن أبي سُلْمى[١]:

ومَـا الْحَـرْبُ إلاَّ مَـا عَلِمْـتُمْ وذُقْـتُمُ
وَمَـا هُوَ عَنْهَـا بالحَـدِيثِ المُرَجَّمِ

أى : وما الحديثُ عنها. أو : ماالعلْم / عنهما، كما تقدَّم عن الأعلم. ٤٣٠

فـ «عنها» متعلِّق بـ «هو» على ذلك المعنى، ولا مُعْتَبَر بالشُّذُوذات.

والثاني ألا يكون المصدر مُصَغَّرا، فلذلك لاتقول : ضُرَيْبُك زيدًا حَسَنٌ . وإنما امتنع لأن التصغير وصفٌ للمصدر بالصِّغَر، فهو في معنى وَصْفه قبل العمل.

ومن شرطه أيضا ألاَّ يُوصَف قبل العمل، وهو الثالث، لأن الوصف يُمَحِّضُه إلى جهة الاسمية، كما كان ذلك في «اسم الفاعل».

وأيضًا فإن معمول المصدر منه بمنزلة الصِّلَة من الموصول، فلا يتقدَّم نعتُ المصدر على معموله، كما لا يتقدَّم نعتُ الموصول على صلته، فلايجوز أن تقول : ضَرْبُكَ الشديدُ زيدًا حَسَنٌ ، ولا: عرفتُ سَوْقَكَ الحثيثَ الإبلَ.

---

(١) من معلقته، وانظر : الخزانة ١١٩/٨، والهمع ٦٦/٥، والدرر ١٢٢/٢، وذقتم : جَرَّبتم، وأصل «الذوق» في المطعوم، واستعير هنا للتجربة . والمرجم : الذى يرجَّم بالظنون، أى يُرمى فيه بها. والترجيمُ والرجم : الظن.

يخاطب قبيلة ذبيان وأحلافهم من أسد وغطفان، ويحرضهم على الصلح مع بني عمهم بني عبس، ويقول لهم : ليس الحرب إلا ماعهدتموها وجربتموها، ومارستم كراهتها، وماهذا الذى أقوله بحديث مظنون، بل هو ماشهدت به الشواهد الصادقة من التجارب.

وكل ماجاء مما ظاهُره هذا فمؤوَّل.

والواجب أن يقال : ضَرْبُك زيدًا الشديدُ حَسَنٌ، وعرفتُ سوقَكَ الإبلَ الحثيثَ. ومنه ماأنشد في «الشرّح» من قوله[1]:

إنَّ وَجْدِى بِكِ الشَّديدَ أراني
عَاذِرًا مَنْ عَهِدْتُ فِيكِ عَذُولاَ

والرابع ألا يكون محدودًا بالتاءقَصْدًا للمَّرة الواحدة، فلاتقول : أعجبتني ضَرْبتُكَ زيدًا ، لأنه مُغَيَّر عن الصيغة التى اشْتُقَّ عليها الفعل، فلم يكن دالاً على معنى الفعل بتمامه، ولا الصيغةُ التى اشْتُق منها الفعل باقية. فإن رُوِى ماعَمِلَ محدودًا فشاذٌ يُحفظ، كقول كثير عزة[2]:

وأَجْمَعُ هِجْرانًا لأَسْمَاءَ إنْ دَنَتْ
بِهَا الدَّارُ لاَمِنْ زَهْدَةٍ في وِصَالِهَا

فو كانت التاء في أصل بناء المصدر لم يَضُر، نحو[3]:

فَلَوْلاَ رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ ورَهْبَةٌ عِقَابُك...

فإذا تقرَّر هذا، وأنَّ هذه الشروط مُعْتَبرةٌ في العمل ـ فإطلاقُ الناظم القولَ بالعمل غيرَ مقيَّدٍ بها يَقتضى أنه يعمل قياسًا عمل فِعْله، مضمرًا

---

(١) شرح التسهيل (ورقة ١٥٦ ـ ب) والتصريح ٢٧/٢، والهمع ٧٠/٥، والدرر ١٢٤/٢، وابن الشجري ١٤٣/٢، والعيني ٣٦٦/٣.
والوَجد : الحب. والعَذُول : اللائم.

(٢) شرح التسهيل (ورقة ١٥٦ ـ أ) وديوانه ٩٢.
والزهدة كالزهد : الإعراض عن الشيء لقلة الرغبة فيه.

(٣) سبق الاستشهاد بالبيت، وهو بتمامة :
فَلَولاَ رَجَاءُ النصرِ مِنْكَ ورَهْبَةٌ عِقابَكَ قد صَارُوالَنَا كالموارِدِ

ومصغَّرا، وموصوفًا قبل العمل، ومحدودًا بالتاء، وذلك إخلال كثير، إلا أن يقال : إنه اعتَبر الشذُّوذاتِ في مخالفة تلك الشروط، فأجرى القياسَ فيها، وذلك غير مستقيم أيضا.

والجواب عن ذلك بأن الناظم غيرُ محتاجٍ إلى اشتراط شيءٍ مما ذُكِر، زائدٍ على ماشَرط، وهو أن يكون دالاً على معنى (أن) والفعل، فإنه الذى تَضَمَّن مازاد، لأن شرطًا منها إذا فُقد لم يَبْقَ المصدر دالاً على معنى (أن) والفعل، أو (ما) والفعل.

أما ضمير المصدر فهو دالٌّ على نفس المصدر الذى عاد عليه، فالذى يَحَلُّ محلَّه هو المصدر، لا أن، والفعل، ولذلك امتنع عمله. إذ لو دَلَّ على عَيْن[1] مادَلَّ عليه المصدرُ لعمل عمله قَطْعا، فلم يوجد فيه ماشَرط الناظم.

وأيضا فهنا زيادةٌ تُخْرج الضمير، وهى أن ضمير المصدر لايسمى مصدراً حقيقة، كما لايسمى ضميرُ اسم الجنس [اسمَ جنس][2] ولا ضميرُ العلم علمًا، فإن أطْلق على ضمير المصدر مَصْدَرٌ فمَجاز، وعلى غير الاصطلاح، وإنما قال الناظم : «بِفِعلِه الْمَصْدرَ أَلْحقْ في العَمَلْ» فلا يَدْخل له إلا ماهو مصدرٌ حقيقةً، وإلا فلو كان قَصْده مايُطلق عليه مصدرٌ حقيقةً أو مجازاً ـ لكان «اسم المصدر» أَوْلَى بالدخول، لأنه قد تَضَمَّن حروفَ الفعل، كما تضمن معناه في الجملة، فأشبه الحقيقىَّ، وكان لايَحتاج إلى النصِّ عليه بقوله : «ولاِسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلٌ» فلما خرج «اسم المصدر» بقوله : «بِفِعْلِه المَصْدَرَ أَلْحِقْ» كان خروج ضمير المصدر أَوْلَى.

---

(١) في الأصل، و(ت) «غير» وهو تحريف، وما أثبته من (س) وحاشية الأصل.

(٢) مابين القوسين ساقط من الأصل، و(ت) وأثبته من (س) وحاشية الأصل.

وأما المصغَّر فإنما التصغيرُ له وصفٌ في الحقيقة للمصدر، لأنك
إذا قلت : ضُرَيبٌ ـ فمعناه : ضَرْبٌ / يَسِير، أو ضَرْبٌ خَفيف. ٤٣١

والوصف إنما يكون وصفاً للجنس، فإذا قلت : ضَرْبٌ يسير ـ فالقَصْدُ وصفُ جنس الضرب، فأخرجتَ المصدَر عن قَصْد الفعل، فصار كالمؤكِّد إذا قلت[1]: ضربتُ ضربًا يسيرًا، ولذلك قالوا : إن التَّصغير في اسم الفاعل والوصف يُزِيلان شَبَه الفعل، لأنهما من خصائص الأسماء، وهو إشارة إلى هذا المعنى.

وكذلك المحدودُ بالتاء القصدُ بتحديده راجعٌ إلى قَصْد الجنس فيه، لأنه عَدٌّ لأفراده، كأنك قلت : ضَرْبَةً واحدةً، فصار كضَرْبتَيْنِ وضَرَباتٍ، فرجع إلى المصدر المبيِّن للعدد.

وقد تقدم أن المصدر المؤكِّد والمبيِّن للنوع أو للعَدَد لايَعمل ، لأنه لايصلح في موضعه (أَنْ) والفعل، ولا (ما) والفعل.

فخرج إذًا المضمرُ والمصغَّرُ والموصوفُ والمحدودُ بالتاء باشتراط الناظم أن يكون فِعلٌ مع (أن) أو (ما) يحلُّ محلَّه على أبلغ معنى في فِقْه العربية[2]، فصار كلامه هنا ـ على اختصاره ـ مُحصِّلا لما قَصَد في «التسهيل» تحصيلَه على طولٍ، إذ قال هنالك : يعمل المصدر مُظْهَرا مُكَبَّرا غيرَ محدودٍ ولا منعوتٍ قبل تمامه عملَ فِعْله[1] » إلى آخره. وقليلاً

---

(١) من هنا إلى قوله : «إذا لم يشترط في العمل إلا تقدير المصدر» ساقط من (س).

(٢) في الأصل «في هذه العربية» وفي (ت) «في فقد العربية» ولا معنى له، وما أثبته من حاشية الأصل. وأرى أنه هو الصواب.

ماترى النحويِّين يشترطون هذه الشروط لهذا المعنى.

والثالث أنه قال : «إنْ كان فِعْلٌ مع أنْ أوْمَا» ولم يزد على ذلك. وهو ناقص، إذ ليس كل مصدرٍ يقدَّر بالفعل مع أحد الحرفين فقط، بل ثَمَّ مايقدَّر به دونهما، وذلك (أنْ) المخفَّفة من الثقيلة، فإن المصدر يقدَّر بها بعد «العِلْم» وبالجملة حيث تقع (أنْ) هذه المخفَّفة، كقول الشاعر، أنشده في «الشَّرْح[٢]» :

عَلِمْتُ بَسْطَكَ للمَعْرُوفِ خَيرَ يَدٍ
فَلا أرىَ فِيكَ إلاَّ باسطًا أمَلاَ

فالتقدير : علمت أنْ قد بَسَطْتَ للمعروف خيَر يدٍ. ولايصلح هنا تقدير (أن) الناصبة للمضارع. وأنشد أيضا[٣]:

لَوْ عَلِمَتْ إيثَارِىَ الذى هَوَتْ
ماكنتُ مِنْهَا مُشْفِيًا على الْفَلَتْ

التقدير : لو علمت أن أوُثِّر الذين هَوَتْ. فهذا لا يصح فيه تقدير الناصبة للمضارع أيضا.

فكان من حقه أن يأتى بـ (أنْ) هذه،، لكنه لم يفعل، فكان معترضًا عليه.

---

(١) ص : ١٤٢.

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة ١٥٦ ـ ب) والهمع ٥/٦٨، والدرر ٢/١٢٣ ويروى «بالمعروف»والمعروف : الصنيعة يسديها المرء إلى غيره. ويقال : بسط يده بالمعروف، إذا مَدَّها به.

(٣) شرح التسهيل (ورقة ١٥٦ ـ ب) والهمع ٥/ ٦٨، والدرر ٢/١٢٣.

ومشفيا : مشرفا، يقال : أشفى على الشيء، وأشفى على الهلاك، إذا أشرف عليه. والفلت : الهلاك. وقد حُرِّف الثاني في الهمع «المحقق» والدرر تحريفاً شنيعاً .

والجواب بأمرين :

أحدهما أن تقدير المصدر بـ (أنْ) هذه قليل، لايكثر كثرةَ (أنْ، وما) والغالب أن تؤتى بعد أفعال «العِلْم» بـ (أنْ) المخفَّفة والفعل، أو بـ (أنْ) الداخلة على الجملة الابتدائية، فقولهم : علمتُ أنَّك تقومُ، وعلمتُ أنْ سوف تقومُ، أو ألاَّ تقومُ، أو أنْ تقومُ ـ أشهرُ في الاستعمال من قولهم : علمتُ قيامَك، ونحوه ـ وإذا كان كذلك لم يَنْهض بالقليل اعتراضٌ.

والثانى أن التقدير بـ (ما) سائغ هنالك، فتقدِّر : علمتُ ماقمتَ، كما تقول : علمتُ ماصنعتَ، وعلمتُ صُنْعَك، فقد يمكن أن يكون استَغْنى عن تقدير (أنْ) المخفَّفة بتقدير (ما) وإذا صح التقدير بـ (ما) كان ماعداه زيادة.

فإن قلت : فكان من حَقِّه إذ قَصد الإتيان بما يُحتاج إليه من الحروف المصدرية من غير زيادة أن يأتى بأحد الحرفين دون الآخر.

فالجواب أن إتيانه بهما معًا ضروري / لأن زمان الفعل الذى يُقَدِّر ٤٣٢
المصدرية قد يكون ماضياً وحالاً ومستقبلاً.

أما الماضى فيصحُّ تقديرُه بـ (أن) وبـ (ما) مع الفعل. وأما الحال فلا يقدَّر بـ (أنْ) بل بـ (ما) ؛ لأن (أنْ) لا تُخَلِّص المضارع للاستقبال. وأما المستقبل فلا يقدَّر بـ (ما) بل بـ (أنْ) ؛ لأن (ما) مختصة بالحال، إذا دخلت على المضارع خَلَّصته له، فإذًا لابد من تقدير الفعل بما يَليق بزمانه، ولايكون ذلك في الأزمنة الثلاثة إلا مع عَدٍّ (أنْ) و(ما) معًا. بخلاف المخفَّفة من الثقيلة، فإن التقدير بها غير مضطرٌّ إليه. وهذا أيضا من مقاصد هذا النظم الحِسَانِ التى قَلَّمَا يُتفَطَّن لها. والله أعلم.

والرابع أنه قيَّد عمل المصدر بصحة حلول الحرف مع الفعل محلَّه،

فاقتضى مفهومُ هذا الشرط أن التقدير المذكور إن تعذَّر لم يَعمل المصدرُ هذا العمل. وليس كذلك ، بل قد يتعذَّر هذا التقدير مع صِحَّة العمل. قال في «الشرح» بعد مابَيَّن التقدير بالأحرف الثلاثة : وليس تقدير المصدر العامل بأحد الأحرف الثلاثة شرطًا في عمله، ولكن الغالب أن يكون كذلك[١].

قال[٢]: ومن وقوعه غيرَ مقدَّر بأحدها قولُ العرب : سَمْعُ أُذُنِى زيدا يقول ذلك[٣]. وقول أعرابي : اللهم إنَّ استِغْفَارى إيَّاك مع كَثْرة ذنوبي لَلُؤْمٌ، وإن تَرْكِيَ الاستغفارَ مع علمي بسَعة عفوكَ لَعَجْزٌ[٤]، وقولُ الشاعر[٥]:

عَـهْـدِى بِهِ الحىَّ الجَمِيعَ وفيهِمُ
قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ ونِدَامُ

وقولُ الراجز[٦]:

ورَأْىُ عَيْنَىَّ الْفَتَى أبَاكَا
يُعْطِى الجَزِيل فَعَلَيْكَ ذَاكَا

وقول الآخر[٧]:

(١) شرح التسهيل (ورقة ١٥٦ ـ ب).
(٢) المرجع السابق (ورقة ١٥٦ ـ ب).
(٣) من شواهد سيبويه في الكتاب ١/١٩١.
(٤) في شرح التسهيل « لَعِيٌّ» والعى :العجزعن أداء الكلام، وضد الإبانة فيه.
(٥) سبق الاستشهاد بالبيب، وهو للبيد.
(٦) الرجز لرؤبة. وسبق الاستشهاد به.
(٧) شرح التسهيل (ورقة ١٥٦ ـ ب).

لا رَغْبَةً عَمَّا رَغِبْتِ فيه
مِنِّيَ فَانْقُصِيهِ أوْ زِدِيهِ

ومن أمثلة سيبويه : مَتَى ظنُّكَ زيداً أميراً. وذكر سيبويه في «باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع[1]» عجبت من ضَرْبٍ زيدٌ عمراً، إذا كان هو الفاعل. ثم قال : كأنه قال : عجبت من أنه يضربُ زيدٌ عمراً.

ولم يقدِّره في الباب بغير (إنَّ) الثقيلة.

قال المؤلف : وإذا ثبت أن إعمال المصدر غيرُ مشروط بتقدير حرف مصدريٍّ أمكن الاستغناءُ عن إضمارٍ في نحو قوله : له صوتٌ صوتَ حمارٍ[2].

وما قاله ظاهر، وليس ماحَكَى بقليل، بل هو أبوابٌ مستقلَّة متعدِّدة، كلُّها لايصح فيه تقدير (أنْ) أو (ما) مع الفعل في موضع المصدر.

أحدها : باب «ضَرْبِي زيداً قائمًا» فإن «ضَرْبِي» عامل عملَ فعله مطلقا، مع أنه لايصح في موضعه تقدير الحرف مع الفعل.

والثاني : باب «إنَّ» إذا دخلت على المصدر العامل» نحو : إنَّ إكرامَك زيدا لحَسَنٌ، و[إن][3] إعراضَك عنه لَقَبِيحٌ .

والثالث : باب «لا» إذا قلت : لا إعراضًا عن أحدٍ عندي، ولا ضَرْبًا أحداً من شأني.

والرابع : باب «متى ظَنُّكَ زيداً قائمًا».

فجميع هذه الأبواب لايصح فيها تقديرُ الناظم مع صحة عمل المصدر

---

(١) الكتاب ١٨٩/١.

(٢) شرح التسهيل (ورقة ١٥٦ ـ ب).

(٣) مابين الحاصرين زيادة يستقيم بها التمثيل، وليست في جميع النسخ.

عمل فعله، كالمقدَّر بالحرف والفعل.

ومن ذلك أيضا باب «كان» كقولك : كان إكرامي زيدًا حسنًا . وباب «ما» نحو : ما إكرامي زيدًا / مفقودًا . ٤٣٣

وإلى ذلك فإن سيبويه لم يلتزم التقدير بواحدٍ من الحرفين، بل قَدَّر بـ (أنَّ) الثقيلة، فصار دليلاً على اطِّراح الحرفين عن حكم الضرورة التى ادُّعِيَتْ أولا، فإذًا اشتراطُ الناظم ذلك الشرطَ إخلال.

والجواب أن ماقال الناظم صحيح، ولايَلزم مااعتُرِض به. أما باب «كان» و «إنَّ» و «لا» فتقدير (أَنْ) والفعل فيها سائغ في الأصل.

والدليل على ذلك أنك إذا أزلتها صح التقدير، لكن العرب التَزمت ألاَّ تُولى الحرفَ المصدرى هذه العوامل، كما لا تُوليها (أنَّ) الثقيلة، فكما لاتقول : كان أنَّكَ قائمٌ حسنًا ، كذلك لاتقول : كان أنْ قمتَ، أو أنْ تقومَ حسنٌ، ولا أنَّ أَنْ تقومَ حسنٌ، ولا ماأشبه ذلك. فإن أردت ذلك أخَّرْتَ الحرف المصدرى فقلت : كان حسنًا أن تقومَ، أو إنَّ عندى أن تقومَ، كما تقول : كان عندي أنَّكَ قائمٌ، أو كان حسنًا أنَّكَ قائمٌ.

ونظير ذلك قولهم في (رَأَيْتُ) أنشده سيبويه لابن حَسَّان[1]:

إنِّى رأَيْتُ من المَكَارِمِ حَسْبُكُمْ

أنْ تَلْبَسُوا خَزَّ الثِّيَابِ وتَشْبَعُوا

ولوقال : إني رأيتُ أن تَلْبَسوا حَسْبُكم لم يجز، بخلاف ماإذا أتى بالمصدر.

فالحاصل أن مانع الموضع عَرَضَ في هذه المسائل، فلم يصح

(١) هذه الكلمة ساقطة من الأصل، و(ت) ومستدركة على حاشية الأصل.ينظر: الكتاب ١٥٣/٣، الهمع ٩٢/٤.

النطقُ بـ (أنْ) و (الفعل) والتقديرُ الصِّناعي لامانع له، فصدَق عليه أن هذا المصدر في هذه المواضع يصح أن يحل محلَّه الفعلُ مع الحرف.

وأما المصدر في نحو (ضَرْبِي زيداً قائماً) فالقول فيه على نحو ماقيل فيما تقدم، وذلك أن العرب التزمت في هذا النحو رَفْضَ (أنْ) والفعل، فلا يُتكَلم بذلك مع التزام حذف الخبر.

فلو أظهرتَ الخبر رجع إلى أصله، وجاز أن تقول : أنْ أضربَ زيداً قائمًا حسنٌ، وأن تقول : ضَرْبِي زيداً قائمًا حسنٌ، وفي القرآن : {وأنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ[1]}.

وإذا كان امتناع النطق به لعارض فلا مانع من التقدير الصناعي، وأن نَدَّعى أن المصدر في محل (أنْ) والفعل تقديراً لا يُنطق به، ويَصْدُق عليه أنَّ (أَنْ) والفعل يَحُلان محلَّه، إذ لم يقيدٍّ ذلك بنُطْق، فكأنه يقول : إن كان فعلٌ مع أَنْ أوَما يحلُّ محلَّه لفظًا أو تقديراً.

ونظير هذا الموضع من كلامه قوله في باب «إنَّ» :

وكسْرَ إنَّ افْتَحْ لِسَدٍّ مَصْدَرِ مَسَدَّهَا .....

مع أن (لوْ) تُفْتح بعدها لزوما، ولايصح أن يسد المصدرُ مسدَّها فتقول : لو أنَّكَ قمتَ لَقَامَ زيدٌ، ولاتقول : لوقيامُك ثابتٌ لكان كذا.

ومَضَى الاعتذار عنه بما هو مذكورٌ هنالك، وهو هذا المعنى بعينه، فشَرْطُ الناظم صحيح.

وأما (متى ظَنُّكَ زيداً قائمًا) فمن المصادر النائبة عن الأفعال، لأن

(١) سورة البقرة / آية ١٨٤.

التقدير: متى ظَنَنْتَ زيداً قائمًا. فهو من باب آخر، لامن هذا الباب، فيخرج عنه بقوله : «إنْ كانَ فعْلٌ معَ أَنْ» إلى آخره. كما خرج عنه بابُ «ضَرْبًا زيداً» وأما تقدير سيبويه في (عجبتُ من ضَرْبٍ زيدٌ عمراً[1]) فيمكن أن يكون تفسيرَ معنى، لاتقديرَ إعراب، كما قَدَّر / في قوله: ٤٣٤

من لَدُ شَوْلاً[2]

من لدُ أنْ كانتْ شَوْلاً. وهو تقدير لايصح عند جماعة.

وكما قال في «أهْلَكَ واللَّيْلَ» إن معناه : الْحَقْ أهلك قبلَ اللَّيْلِ[3]. وليس هذا تقديرَه اللفظي.

وكما يقال : إن قولك : «أنتَ وشَأْنُكَ»[4] في تقدير : أنتَ مع شأنِك. فهذا وما كان من بابه تقديرُ معنًى لاتقديرُ صناعةٍ لفظية، وبينهما فرق. وسيبويه كثيراً ما يَجْتَزِىء بتقدير المعنى عن تقدير الإعراب، فلعل هذا الموضع من ذلك، فلا يلزمُ به اعتراضٌ على ماتقدم فقد ظهر إذًا أن اشتراطه ضابطٌ للمسألة مُخْتَصرٌ حَسَن. والله أعلم.

---

(١) الكتاب ١/١٨٩.

(٢) الكتاب ١/٢٦٤، وابن الشجرى ١/٢٢٢، وابن يعيش ٤/١٠١، ٨/٣٥، والخزانة ٤/٢٤، والمغنى ٤٢٢، والعينى ٢/٥١، والتصريح ١/١٩٤، والهمع ٢/١٠٥، والدرر ١/٩١، والأشموني ١/١٩٤، واللسان (شول، لدن).

وهو بتمامة :

مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإلَى إتْلاَ ئِها

ولَدُ : أصلها (لَدُنْ) ظرف زمانى ومكاني بمعنى (عند) وحذفت النون لكثرة الاستعمال. وشولا : جمع شائلة، وهى الناقة التى ارتفعت ألبانها، وجفت ضروعها، وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر وثمانية. والإتلاء : أن تصير الناقة مُتْلية، أى يتلوها ولدها بعد الوضع.

(٣) الكتاب ١/٢٧٥، وفيه «بادراً هلك».

(٤) المصدرالسابق ١/٢٩٩، ٣٠٤.

ووجهٌ خامس، وهو أن إطلاقه يَنتظم إعمالَ المصدر عمل فعل المفعول، كما اقتضى إعمالَه عملَ الفعل المبنىِّ للفاعل، إذْ لم يَشترط في هذا العمل إلا تقديرَ[1] المصدر بـ (أنْ) أو (ما) والفعل، ولم يقيِّد الفعل. لكن النحويين أبَوْا ذلك، لأن قَصْد البناء للمفعول في الفعل إنما هو لأن بِنْية الفعل طالبة له، فإذا قُصد إلى تَرْك ذكره غُيِّرت البِنْية، والمصدرُ لاضرورةَ تدعو إلى ذكر الفاعل معه، لجواز حذفه من اللفظ، وعدم اعتباره جملة، فكان من حَقِّه أن يُخرج عن إطلاقه التقديرَ بالحرف وفعْلِ المفعول.

وقد يجاب عن ذلك بأن المسألة مختلَف فيها، فطائفةٌ تمنع ذلك، منهم الخِدَبٌّ[2]، وطائفة تُجيز، ومنهم السِّيرافي وابن خروف.

والدليلُ على الجواز السماعُ في قولهم: أعجبنى قراءةٌ في الحَمَّام القرآنُ . وعلى ذلك تقول: أعجبني أكلُ الخبزِ وشربُ الماءِ، وتُضيف المصدرَ إليه، على اعتقاد معنى الرفع. وبذلك قَدَّر سيبويه قولَهم: عجبتُ من إيقاع أنْيابِه بعضِها فوقَ بعضٍ، أى: من أن أُوقِعَتْ[3]. وحمله جماعة على ذلك.

فإذا ثبت هذا فلا بُعْدَ في أن يذهب الناظم إلى هذا، وهو رأيه في غيره أيضا.

ثم قال: «ولاِسْمِ مَصْدرٍ عَمَلْ»

---

(١) إلى هنا انتهى السقط من نسخة (س).

(٢) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصارى الإشبيلي، نحوي مشهور، حافظ بارع، اشتهر بتدريس كتاب سيبويه ، وله عليه طُرر مدوَّنة مشهورة، اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه، وله تعليق على الإيضاح، وغيرذلك . توفى في عشر الثمانين وخمسمائة . بغية الوعاة ٨٢/١.

(٣) الكتاب ١٥٤/١.

يعنى أن اسم المصدر له عملٌ كعمل المصدر نفسه، يريد العملَ الذى للمصدر، لا أن له عملاً مَا هكذا مطلقا، فيَرفع كما يَرفع المصدر، ويَنصب كما يَنصب، ويَتعلق به الظرفُ والمجرور كما يتعلَّق بالمصدر نفسه.

واسم المصدر يُطلق عند النحويين بإطلاقَيْن :

أحدهما أن يكون معناه الاسمَ المشتقَّ من المصدر بزيادة ميمٍ في أوله، كقولك : ضَرَبَ مَضْرِبًا، وقَتَل مَقْتَلاً، وأكرمَ مُكْرَمًا، وقاتَلَ مُقَاتَلاً.

ومنه {مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ[1]} وقال العَجَّاج[2]:

* جَأْبًا تَرى بَلِيتِهِ مُسَحَّجَا *

وأنشد ابن جِنِّى[3]:

* أُقَاتِلُ حَتَّى لاَ أرىَ لِى مُقَاتَلاً *

---

(١) سورة سبأ / الآية ٧.

(٢) الخصائص ١/٣٦٦، ٣/٢٩٤، واللسان (سحج) وديوانه ٩.

والجأب : حمار الوحش الغليظ. واللِّيت : صفحة العنق. والتسحيج : الخدش.

(٣) الخصائص ١/٣٦٧، ٢/٣٠٤.

وهذا صدر بيت لشاعرين، أحدهما مالك بن أبي كعب، أو كعب بن مالك الأنصارى، وعجزه :

* وأنجوا إذا غُمَّ الجَبَانُ من الكَرْبِ *

وهذا البيت من شواهد سيبويه ٤/٩٦، والمقتضب ١/٢١٣، والمحتسب ٢/٦٤، وابن يعيش ٦/٥٠، ٥٥، واللسان (قتل) وديوان كعب (١٨٤).

ومقاتلا : قتالا. والمعنى : أقاتل حتى لا أرى موضعاً للقتال، لغلبة العدو وظهوره، أو لتزاحم الأقران وضيق المعترك عن القتال، وأفر منهزماً إذا لم يكن بدٌّ من ذلك، وأنجو والجبان قد أحاط به الكرب فلم يقدر على الفرار وطلب النجاة.

والثاني زيد الخيل، وعجزه :

* وأنجو إذا لَمْ يَنْجُ إلاَّ المُكَيَّسُ *

وهو أيضا من شواهد سيبويه ٤/٩٦، ونوادر أبى زيد ٧٩، والمحتسب ٢/٦٤، وابن يعيش ٦/٥٠، ٥٥، واللسان (قتل).

والمكيَّس : الحاذق العالم بتصريف الأمور. ومعناه مثل سابقه.

وهو كثير جدا.

فمثل هذا يَعمل عمل المصدر بإطلاق، لأنه هو في المعنى، فتقول: أعجبني مَضْرِبُ زيدٍ عمراً، ومُقَاتَلُ بَكْرٍ بِشْراً، ومُقامُ زيدٍ في الدار، وما أشبه ذلك.

ومنه ماأنشد ثعلب وغيره[1]:

أَظَلُومُ إنَّ مُصَابَكُمْ رجلاً
أَهْدَى السَّلامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ

أراد: إن إصابتكم رجلا. وأنشد سيبويه لكَعْب بن زُهَيْر[2]:

/ فَلَم يَجِدَا إلاَّ مُنَاخَ مَطِيَّةٍ ٤٣٥
تَجافَى بِهَا زَوْرٌ نَبِيلٌ وكَلْكَلُ
ومَفْحَصَها عنها الحَصَى بجِرانِهاَ
ومَثْنَى نَواجٍ لم يُخنْهُنَّ مَفْصِلُ

---

(١) مجالس ثعلب ٢٧٠، وابن الشجري ١/١٠٧، والمغنى ٥٣٨، ٦٧٣، والعينى ٣/٥٠٢، والتصريح ٢/٦٤، والهمع ٥/٧٧، والدرر ٢/١٢٦، والأشموني ٢/٢٨٨، ٣١٠، وديوان العرجي ١٩٣

والبيت للعرجي، وظلوم: اسم امرأة، والهمزة فيه للنداء. ومصابكم: إصابتكم، مصدر ميمي من (أصاب) ومعناه واضح.

(٢) الكتاب ١/١٧٣، ديوانه ٥٢ ـ ٥٤.

والضمير في قوله: «يجدا» عائد على الغراب والذئب اللذين ذكرا في بيتٍ سابق. والزور: مابين ذراعية من صدره. والكلكل: الصدر. والمفحص: موضع فحصها الحصى عند البروك. والفحص: البحث، وجران البعير: مايلى الأرض من عنقه. والمثنى: موضع الثني، يعني قوائمها حين تثنيها للبروك. والنواجي: السريعة، ويعني قوائمها. ولم يخنهن مَفْصِلٌ: أى مفاصلها قوية تمنح أرجلها التماسك والشدة.

وقال جرير، أنشده في الكتاب[1].

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِىَ الْقَوَافِى

فَلاَعِيًّا بِهِنَّ ولا اجْتِلاَبَا

والثاني أن يكون معناه : الاسمُ الدالُّ على معنى المصدر، المخالفُ له بعدم جَرَيانه على فِعْلِه.

وحقيقتُه أن اسم المصدر هو مَفْعولك، والمصدر فِعْلك، كذا قال بعضهم.

ومثاله : الكَلاَم، والسَّلاَم، والعَوْن، والكِبْر، والطَّاقَة، والطَّاعَة، والعَطاء، والعِشْرة، والثَّوَاب.

فإن هذه ونحوها غيرُ جارية على أفعالها، وهى واقعة على المعنى الواقع من الفاعل، مجرَّدا عن مباشرة الفاعل لها.

والجارى على (سَلَّم) : التَّسْليم، وعلى (كَلَّم) : التَّكْلِم، وعلى (أَعَان) : الإعَانة، وكذلك سائرها. فالجارى هو المصدر، وغير الجارى هو الاسم.

فإعماله عملَ المصدر جائز عند الناظم، لأن معناه معنى المصدر نفسِه، فتقول : أعجبنى عَطاؤُك زيداً، وكلامُك أبا عبدِ الله، كما تقول : أعجبنى إعطاؤُك

---

(١) الكتاب ٢٣٣/١ ، ٣٣٦ ، والمقتضب ٧٥/١، ١٢١/٢، والخصائص ٣٦٧/١، ٢٩٤/٣، وابن الشجري ٤٢/١، وديوانه ٦٢.

يخاطب العباس بن زيد الكندي مفتخراً. ومسَرّحى: تسريحى. والعِيّ : العجز، يقال : عَيّ في منطقة، إذا عجز عنه فلم يستطع بيان مراده منه. والاجتلاب : من جلب الشىء، إذا ساقه من موضع الآخر، ويقصدهنا سرقته من شعر غيره.

يقول له : إنه يسرح القوافي ويطلقها سهلة لينة، اقتداراً عليها، فلايعيابهن، ولا يسرقها من شعر غيره ــ وسكّن الياء من «القوافي» للضرورة، إذ حقها النصب، لأنها مفعول به للمصدر الميمي وهو «مسرحى».

زيداً، وتكليمك أبا عبدالله. وفي الحديث «مِنْ قُبْلَةِ الرجلِ امرأتَه الوضوءُ[1]»

وقال حَسَّان رضى الله عنه[2]:

كَــأنَّ ثَوابَ اللَّهِ كُلَّ مُــوَحِّــدٍ
جِنَانٌ من الفِــرْدَوْسِ فــيَــهــا يُخَلَّدُ

وقال القُطامي[3]:

أَكُــفْــراً بعــد رَدِّ المَوْتِ عَنِّى
وبعــدَ عَطائِكَ المائَةَ الرِّتَاعَــا

وقال ذو الرمة[4]:

أطَاعَتْ بكَ الْوَاشينَ حَــتَّى كــأنَّمَــا
كَــلامُكَ إيَّاهَا عَلَيْكَ حَــرَامُ

وهنا مسائل :

إحداها أن إعمال المصدر بالمعنى الأول كأنه مُتَّفق عليه، لأنه المصدر بعينه، غير أنه بُنِي بناء خاصاً، وجَرى على فعله جَرَيانا خاصًا.

---

(١) رواه مالك في الموطأ [كتاب الطهارة ـ باب الوضوء من قبله الرجل امرأته] حديث رقم ٦٥، ٦٦ (ص ٤٤/١).

(٢) شذور الذهب ٤١٣، والهمع ٧٨/٥، والدرر ١٢٨/٢، وديوانه ١٥٠.

(٣) الخصائص ٢٢١/٢، وابن الشجرى ١٤٢/٢، وابن يعيش ٢٠/١، والعيني ٥٠٥/٣، والتصريح ٦٤/٢، والهمع ٧٧/٥، والدرر ١٦١/١، ١٢٧/٢، والأشمونى ٢٨٨/٢ وديوانه ٤١.
من قصيدة يمدح بها زفر بن الحارث الكلابي، وكان قد أسر القطامي في حرب، ثم مَنَّ عليه، وأعطاه مائة من الإبل.
ويقال : رتعت الماشية رتوعا، إذا رعت كيف شاءت في خصب وسعه. والرتاع : جمع راتع.

(٤) ديوانه ٥٦٣. والضمير في «أطاعت» يعود إلى «ميَّة» المذكورة في البيت السابق. والواشون : جمع واش، وهو النمام، ويجمع جمع تكسير على «وشاة» ومعناه واضح.

وأما بالمعنى الثانى فغيرُ مُتَّفق عليه فيما أحسب. والذى ارْتَضى الناظم مذهبُ مَنْ أعمله، وحجته مجيئُه سماعًا، وظهورُ وجهه القياسي، وهو أن محصول المصدر واسمِه واحد، ولاكبيرَ فرقٍ بينهما، فكما يُعتبر في المصدر معنى الفعل والحرف المصدرى، كذلك يُعتبر في اسمه.

فإذا قلت : عَطاؤُك زيداً حَسَنٌ، فتقديره بـ (أنْ) والفعل لامانع منه، كما كان في المصدر نفسه، فمن فَرَّق بينهما فقد فَرَّق بين الشيء ومِثْله.

وأيضا فلو صَحَّ الفرق لَصَحَّ في اسم المصدر بالمعنى الأول.

فإن قيل : الفرق بينهما ظاهر، وهو أن المصدر هو نفس مُباشرة الفاعل، واسم المصدر هو المعنى الحادث في تلك المباشرة كما تقدم، فما كان فيه معنى المباشرة والعلاج هو الصالح للعمل، فهو مِثْل الفعل، ومالم يكن كذلك لم يصلح للعمل، كما لم يصلح اسم الجنس المعنوى للعمل، وقد ظهر تأثير هذا الفرق في كلام العرب، حيث أعملوا المصدر من غير تحاشٍ، ولم يُعملوا اسم المصدر إلا نادرا، فلو كان مثلَه في المعنى لكان مثلَه في كثرة الإعمال، فلما لم يكن كذلك دَلَّ على صِحَّة الفرق.

٤٣٦ فالجواب أن هذا الفرق غير بَيِّن / لأن المصدر اسم للمعنى الصادر من الفاعل، وكذلك اسم المصدر، لافرق بينهما في هذا، فكلاهما اسمُ جِنْس، ولذلك لا يَعمل إذا كان مؤكِّدا أو مبيِّنا، وإنما يعمل إذا اعتُبر فيه معنى العلاج، وهو اسم المصدر في ذلك سواء، إلا أن المصدر لَمَّا أحرز الفعلَ بجريَانه عليه كان أقربَ من اسم المصدر الذى تَعطَّل فيه ذلك الجريان، فلهذا المعنى قلَّ إعمال اسم المصدر، لا لما قالوا.

ومع ذلك فعِلَّتُه لاتُؤْذن بعدم القياس، إذ قد جاء نظمًا ونثرًا كما

تقدَّم. وقد اجتمع مع المصدر في المعنى والمادَّة فسا غ القياس عليه.

والثانية أن الناظم ذكر هنا إعمالَ المصدر، وألحق به اسمَه على كلا المعنيين، واقتصر على ذلك، فدَل على أن مالحِق باسم المصدر وشابَهه لايَلحق به في العمل عنده، فاسمُ الزمان والمكان لايَعملان عمل الفعل، وإن تَضمَّنا معناه، لبُعْدهما عن المصدر وفعله، بتضمُّن الدلالة على الزمان والمكان المُبْهَمين، فلايقال: أتَت الناقةُ على مَضْرِب الفَحْلِ إيَّاها، ولا ماأشبه ذلك. فإن جاء من ذلك شيء فسماعٌ ومؤوَّل، كقول النابغة(١):

كأنَّ مَجَرَّ الرَّامِسَاتِ ذُيُولَها
عليْهِ حَصِيرٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوَانِعُ

«مَجَر» هنا اسم مكان، لأنه إنما شَبَّه بالحصير موضعَ الجَرِّ، وكذلك قولُ ذى الرُّمة(٢):

وظَلَّتْ بَملْقَى وَاحِفٍ جَرَعَ المِعَا
قيامًا تُفالِى مُصْلَخِمًا أميرُهَا

فـ (الَملْقَى) هنا موضع التقاء واحِفٍ وجَرَع المِعَا، وهما موضعان.

---

(١) ابن يعيش ٦/١١٠، ١١١، وشرح شواهد الشافية ١٠٦، واللسان (نمق، فضم) وديوانه ٥٠
والرامسات : الرياح تثير التراب، وتدفن الآثار. ونمقته : حسنته وجودته، ويقال : نَمَّق الجلدَ والثوب ونحوه، إذا نقشه وزينه بالكتابة. والصوانع : جمع صانعة، وهى المرأة الماهرة الحاذقة المجيدة في عمل اليدين. ويروى «قضيم نمقته الصوانع» والقضيم : الجلد الأبيض يكتب فيه. وقيل حصير منسوج خيوطه سيور .

(٢) ديوانه ٣١٠، واللسان (صلخم).
يصف حميرا . وواحف والمعَا : موضعان. والجرعَ : جمع جَرَعة، وهى الرملة لا تنبت شيئا . وتفالى : يكدم بعضها بعضا . والمصلخم : المستكبر، والغضبان.

والمعنى : حيث واجه واحفُ جرعَ المعَا، لأنه من الالتقاء. وكذلك قوله[1]:

تَقُولُ عَجُوزٌ مَدْرَجِى مُتَرَوِّحًا
على بابِهَا مِنْ عِنْدِ رَحْلِى وغَادِيًا

أى وقت دُرُوجِى. وأنشد سيبويه لحُمَيْد الأرْقَط[2]:

ومَا هِىَ إلا في إزَارٍ وعِلْقَةٍ
مُغَارَ ابن هَمَّامٍ على حَىٍّ خَثْعَمَا

أى في وقت إغارة ابن هَمَّام.

فمثلُ هذا لايُعْتَد به في عمل اسم المكان ولا اسمِ الزمان، فأما البيتان الأوَّلان وما أشبههما فقليلٌ، ومحمول على حذف المضاف، والتقدير : كأنَّ موضع جَرٍّ الرامساتِ، وظَلَّت بموضع مَلْقَى وَاحِفٍ. وبهذا يصير العامل اسمَ المصدر لا اسمَ المكان.

وأما الآخَران فمن باب «مانابَ فيه المصدر عن الظرف» وهو الذى نَبَّه عليه الناظم في قوله :

---

(١) المحتسب ٢/٢٦٦، والمغنى ٤٢، وديوانه ٦٥٣

والدروج : المشى الضعيف والدبيب. ومتروحا : سائر وقت الرواح، وهو من لدن زوال الشمس إلى الليل. وغاديا : سائراً وقت الغدوة، وهى الوقت مابين صلاة الغداة وطلوع الشمس. وبعد:

أذُو زوجةٍ بالمِصْر أم ذُو خصومةٍ
أراكَ لها بالبَصْرةِ العامَ ثاويًا؟

فقلتُ لها : لا، إن أهلىَ جيرةٌ
لأكْثِبةِ الدَّهْنا جميعًا وماليًا

وما كنتُ مُذْ أبصرتنِى في خصومةٍ
أراجعُ فيها ياابنةَ القومِ قاضيًا

(٢) الكتاب ١/٢٣٥، والمقتضب ٢/١٢٠، والخصائص ٢/٢٠٨، والمحتسب ٢/٢٦٦، وابن يعيش ٦/١٠٩، واللسان (علق).

والإزار : ثوب يحيط بالنصف الأسفل من البدن. والعِلْقة : قميص بلا كمين تلبسه الجارية. يصف امرأة بأنها كانت صغيرة السن وقت إغارة ابن همام على هذا الحى من اليمن، وهو خثعم.

وقَــدْ يَنُوبُ عن مكانٍ مَــصْــدَرُ

وذاكَ في ظَرْفِ الزَّمـــانِ يكْثُـــرُ

وكذلك لايعمل الاسمُ المتضمِّن لحروف الفعل إذا كان اسمًا لما يُفْعَل به أو فيه ، وإن أشعْرَ بمعنى ذلك الفعل ، فلا تقـول : أعـجبنى دَهْنُ زيدٍ رأسه ، ورِزْقُ اللهِ العبدَ ، وخَبْزُ زيدٍ دَقيقَه ، ومـاأشبه ذلك . فإن جاء من ذلك شئ فموقوفٌ على السماع ، ومؤوَّل أيضا .

ويظهر من «الصَّيْمرى» إجازةُ ذلك[1] ، وهو مذهب مرجوحٌ لندُوره عن العرب ، وإمكان نصبِه على إضمار فعل يدل عليه ذلك الاسم ، كأنه يقول : أعجبنى دَهْنُ زيدٍ يَدهن رأسَه ، أو ما معناه ذلك .

ومن ذلك قـولُ الله تعـالى : {أَلَمْ نجْعَلِ الأَرْضَ كِفَاتاً / أحْـيَـاءً ٤٣٧ وأمْواتًا[2]}

فــالكِفَـات : اسمُ مــا يُكْفتَ به ، أى يُلَفُّ ويُحْــفظ ، وأوِّلت على إضمار الفعل .

وقيل : جَعل الفارسىُّ من ذلك قوله تعالى : {ويَعْبُدُونَ مِنْ دوُنِ اللّهِ مَا لاَ يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمواَتِ والأَرْضِ شَيْئًا ولاَ يَسْتَطِيعُونَ[3]} فـ «شيئًا» عنده منصوب بـ «رِزْقًا[4]» والرِّزق : اسم لما يُرْزَقه العبدُ عندهم . فلذلك رَدَّ عليه الناسُ ذلك ، وعَدُّوه ذاهبًا إلى نحو مارأى «الصَّيْمرى» .

ولاحاجة إلى الاعتذار عن الفارسى هنا إلا من جهة تعلُّقه بهذا

---

(١) التبصرة والتذكرة ١/٢٤٠ .

(٢) سورة المرسلات / الآيتان ٢٥ ، ٢٦ .

(٣) سورة النحل / الآية ٧٣

(٤) الايضاح ١٥٥.

النَّظْم ، فالشَّلَوْبِين وغيرُه قالوا : يُحتمل أن يكون «رِزْقا» مصدرا كـ (رَزْق) بالفتح ، ولا يكون في الآية بمنزلة (الَطّحْن) مع الطَّحْن ، و (الرَّعى) مع الرَّعى ، فلا حجة فيها على عملِ مثلِ هذا ، فبحقٍّ ما أهمله الناظم هنا . والله أعلم .

والثالثة : أنه قال : «ولاِسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلُ» .

فأثبت له عملاً ما ، ولم يَقُل : إنه مثلُ المصدر في العمل ، وأنه يساويه ، تنبيهًا على أنه غيرُ ملتزِم للقول بإعماله مطلقا ، كان مضافًا أو مجردًا أو مع أل ، بل الأمر في ذلك بعدُ في محلِّ النظر ، وذلك أن السَّماع فيه إنما ورد بالمضاف كما تقدَّم تمثيلهُ ، ولم يَأْتِ - فيما أحفظ - مثل : أعجبني عَطاءٌ زيدًا ، (أو أعجبني طاعةُ العبدُ ربَّه ، أو ثوابُ المؤمنَ ، ولامثل : أعجبني العطاءُ زيدًا[1]) ولا الثوابُ المؤمنَ ، ولا ما كان نحو ذلك .

وكذلك لا أحفظ مثل : أعجبني مُعْطىً زيدٌ عمراً ، ولا مُعْطىً عمراً ، ولا المُعْطى زيدٌ عمراً ، ولا المُعْطَى زيداً ، ولا نحو ذلك .

ولم يَأْتِ المؤلف في «الشرح» من ذلك بمثال ، ولكنه قال في «التسهيل» :. إن اسم المصدر يعمل عمله[2] ، فظاهرُ هذا إعمالهُ في جميع أحواله قياسًا كالمصدر ، فتقول : أعجبني العطاءُ زيدًا ، وعَطاءٌ زيدًا ، كما تقدم .

فالموضع - بلاشك - محتمِل للقياس في جميع الأحوال ، أو قصْره على ما وَرد فيه . فلذلك - والله أعلم - لم يَحْتِم بإطلاق القول في إعماله في الأحوال الثلاثة كالمصدر ، وهو أوْلَى . فتبقى المسألة نظريَّةً إلى أن يَرِد مُرَجِّح لأحد الاحتمالين .

والرابعة أن اسم المصدر ضربان ، ضربٌ هو اسم جِنْس غير علم ،

(١) مابين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبته من (س) وحاشية الأصل .
(٢) التسهيل : ١٤٢ .

كالمُثُل المتقدِّمة . وكلامُه فيه صحيح على التفسير المذكور .

وضربٌ هو علَم ، كيَسَارِ للمَيْسَرة ، فى نحو قوله ، أنشده سيبويه[(١)] :

فَـــقُلْتُ امْكُثِى حَـــتَّى يَسَـــار لَعَلَّنَا
نَحُجُّ مَـــعًـــا قَـــالتْ أعـــامًـــا وقَـــابِلَهْ !

و(بَـــرَّةُ) للمَـبَرَّة ،و (فَـجـارِ) للفَـجْـرة فى قـول النـابغـة ، أنشـده سيـبـويه أيضا[(٢)] :

أَنَّا اقْـــتَـــسَـــمْنَا خُطَّتَـــيْنَا بَينَنَا
فَـــحَـــمَلْتُ بَرَّةَ واحْـــتَـــمَلْتَ فَـــجَـــارِ

فلا تَعْمل ، لأن مِثْل هذه الأسماء دالٌ على معنى المصدر دلالة تُغْنى عن الألف واللام ، لكونها لاتتصرَّف تصرفَها فى الإضافة ، والشَّيَاع ، والألف واللامِ ، وقَبُول الوصف ، والوقوعِ موقع الفعل ، فامتنع لذلك أن تعمل كالمصدر وكلام الناظم ينتَظم مثل هذا ، فيقتضى أنه قد يَعمل ، وذلك لا يصح .

والجواب أن كلامه ، وإن كان ظاهرُه الإطلاق ، مُقَيَّدٌ بما قُيدً به المصدر. من كونه يصلح فى موضعه الفعل مع (أنْ) أو (ما) إذ لايصح أن يعمل

---

(١) الكتاب ٢٧٤/٣ ، والجمل ٢٣٥ ، وابن الشجرى ١١٣/٢ ، وابن يعيش ٥٥/٤ ، والتصريح ١٢٥/١ ، والهمع ٩٤/١ ، والدرر ٨/١ ، واللسان (يسر) .

طلب منها الإنتظار حتى يوسر فيستطيعا الحج ، فأنكرت ذلك عليه ، وقالت : أأنتظر هذا العام والعام القابل؟!

(٢) الكتاب ٢٧٤/٣ ، والجمل ٢٣٤ ، والخصائص ٢٩٨/٢ ، ٢٦١/٣ ، ٢٦٥ ، وابن الشجرى ١١٣/٢ ، وابن يعيش ٣٨/١ ، ٥٣/٤ ، والخزانة ٣٢٧/٦ ، والعينى ٤٠٥/١ ، والهمع ٩٤/١ ، والدرر ٩/١ ، والأشمونى ١٣٧/١ ، وديوانه ٣٤ .

بقوله لزرعة بن عمرو الكلابى ، وكان قد عرض على النابغة وعشيرته وبنيه أن يغدروا ببنى أسد ، وينقضوا حلفهم ، فأبى النابغة ، وجعل خطته فى الوفاء «برة» وخطة زرعة لما دعاه إليه من العذر ونقض الحلف «فجارِ».

المصدر بشرطٍ وهو الأصْل ، ويعمل اسم المصدر بغير شرطٍ وهو الفَرع ، لأنه لم يَعمل إلا بمعنى المصدر ، فلا بد من تقييده بما تَقَيَّد به المصدر ،
/ وإذ ذاك يَخْرج اسم المصدر العَلَم ، إذْ لايصلح في موضعه (أنْ) ٤٣٨
والفعل ، ولا (ما) والفعل ، فقد أغناه الشرط المتقدم عن إخراج العلَم من إطلاقه هنا ، فلا إشكال في كلامه .

ثم قال :

وبَعْدَ جَرِّهِ الَّذى أُضِيفَ لَهْ
كَمِّلْ بنَصْبٍ أو بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

يعنى أن المصدر واسَم المصدر إذا أضيف إلى معمولٍ من معمولاته ، لا بُدَّ من جَرِّه لأنه مضاف ومضاف إليه ، أتيتَ بعد ذلك بمعموله الذى يَطلبه بعد المجرور ، وذلك إمّا منصوبًا إن أضيف إلى مرفوعٍ أو منصوب ، وإمَّا مرفوعًا إن أضيف إلى منصوب ، وذلك بحسب طَلبه له .

فقد يضاف إلى ما هو مرفوع فى التقدير ، فيبقى ما عداه منصوباً ، وقد يضاف إلى ماهو منصوب تقديراً ، فيبقى ما عداه مطلوباً بنَصْبٍ آخر أو برفع ، فتقول : أعجبنى ضَرْبُ زيدٍ عمرًا ، وأعجبنى إعطاءُ زيدٍ الدراهمَ ، وضربُ زيدٍ عمروٌ ، وما أشبه ذلك .

ثم هنا ثلاث مسائل :

إحداها أن كلامه يقتضى جوازَ إضافة المصدر إلى المنصوب بحَضْرة المرفوع ، لأنه إذا قال : «كَمِّل بْرَفْعٍ» دَلَّ على أن المضافَ إليه المصدرُ غيرُ مرفوع ، إذ لا يَرفع فعلٌ أو ما جرى مجراه مرفوعين على غير جهة التَّبَعية .

وهذا صريح فى جواز إضافة المصدر إلى المفعول بِحَضْرة الفاعل ، وإلى الفاعل بِحضْرة المفعول .

أما هذا الثانى فسائغ ، نحو : أعجبنى إكرامُ زيدٍ عمرا وفى القرآن المجيد {ولَولاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبعْضٍ لَفَسَدَتِ الأَرْضُ[1]} - {فاذْكُرُوا اللّهِ كَذِكْرِكُمْ أَبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا[2]} وهو كثير .

وأما الأول فقليلٌ ضعيف ، قال الفارسى : لايكاد يوُجد إلا فى شعر ، لكن قد جاء منه فى الكلام شئٌ ، فروُى عن ابن عامر أنه قرأ {ذِكْرُ رَحْمِةِ رَبِّكَ عَبْدُه زَكَرِيًّا[3]} برفع «العَبْد» وتابعه ، وما ذاك إلا على نصب «الرحمة» والتقدير:أنْ ذَكر رحمةَ رَبِّكَ عَبْدُه زكريًّا[4] .

وفى الحديث «وحِجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتطاعَ إليه سَبِيلاً[5]» وهو تأويل بعضهم فى قول الله : {ولِلّهِ على النَّاسِ حِجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إلَيْه سَبِيلاً[6]}وأجازه ابن خروفٍ أيضا ، وأنشد سيبويه[7] :

---

(١) سورة البقرة / آية ٢٥١ .

(٢) سورة البقرة /آية ٢٠٠ .

(٣) سورة مريم / آية ٢ .

(٤) لم أجدها فى البحر ولا الطبرى ولا المحتسب ولا كتب السبعة .

(٥) رواه مسلم فى كتاب الإيمان - باب السؤال عن أركان الرسلام ، حديث رقم ١٠ (٤٢/١) .

(٦) سورة آل عمران / آية ٩٧ .

(٧) الكتاب ٢٨/١ ، والمقتضب ٢٥٨/٢ ، والمحتسب ٦٩/١ ، ٢٥٨ ، ٧٢/٢ ، والخصائص ٣١٥/٢ ، وابن الشجرى ١٤٢/١ ، ٢٢١ ، ٩٣/٢ . ١٩٧ ، الإنصاف ٢٧ ، ١٢١ ، والخزانة ٤٢٦/٤ ، والشعر للفرزدق (ديوانه ٥٧٠) والهاجرة : وقت اشتداد الحرفى الظهر . يصف سرعة الناقة فى سير الهواجر ، ويقول : إن يديها لشدة وقعهما فى الحصى تنفيانه فيقرع بعضه بعضا ، ويسمع له صليل كالدنانيرإذا انتقدها الصيرفى لينفى رديئها عن جيدها وخَصَّ الهاجرة لتعذر السير فيها

تَنْقى يَدَاهَا الحَصَى فى كُلِّ هَاجِرَةٍ

نَفْىَ الدَّراهمِ تَنْقَادُ الصَّياَرِيفِ

وأنشد الزجاجى (١) :

أَفْنَى تَلاَدِى وما جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ

فَرْعُ القَوَاقِيزِ أفْوَاهُ الأبَارِيقِ

وجَعل الفارسىُّ من ذلك قولَ الحُطَيئة(٢) :

أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ مَرْبَعٌ ومَصِيفُ

لِعَيْنيكَ من ماءِ الشُّئُون وَكِيفُ

وإنما أطلق الناظم القولَ بالجواز اتِّباعاً لسيبويه حيث قال : وإن شئتَ حذفتَ التنوينَ كما حذفتَ فى الفاعل – يعنى : فى« اسم الفاعل – وكان المعنى على حاله ، إلا أنك تجرُّ الذى يلى المصدرَ ، فاعلاً كان أو مفعولاً ، لأنه اسمُ قد كَفَفْتَ عنه التنوينَ ، كما فعلتَ ذلك بفاعلٍ ، ويصير المجرورُ بدلا من التنوين مُعَاقِبًاله .

قال : وذلك قولك : عَجِبْتُ من / ضَرْبِهِ زيداً ، إن كان فاعلاً ، أو ٤٣٩

---

(١) المقتضب ١٥٩/١ ، والجمل ١٣٤ ، والإنصاف ٢٣٣ ، والمغنى ٥٣٦ ، والعينى ٥٠٨/٣ ، والتصريح ٦٤/٢ ، والأشمونى ٢٨٩/٢ ، واللسان (قفز) .

والشعر للأقيشر الأسدى . والتلاد : كل ماورثته عن آبائك ، ومثله: التالد والتليد . والنشب : العقار ، أو المال الأصيل من ناطق وصامت . والقرع : الضرب . والقوافيز جميع قاقوزه ، وهى الكأس الصغيرة . والأباريق : جمع إبريق ، وهو ماكان له عروة فإن لم يكن له عروة فهو كوز .

(٢) الإيضاح ١٥٨ ، وابن الشجرى ٣٥١/١ ، وابن يعيش ٦٢/٦ ، والخزانة ١٢١/٨ ، وديوانه ٣٩ .

والبيت مطلع قصيدة له يمدح بها سعيد بن العاص الأموى لما كان واليا على الكوفة لعثمان بن عفان رضى الله عنه . ويقال : رسم المطرُ الدار ، إذا عَفَّاها وصَيَّرها رسما .

والمربع : اسم زمان للربيع . والمصيف : اسم زمان للصيف . والشئون : مجارى الدمع من الرأس إلى العين ، واحدها : شأن . والوكيف : سيلان الدمع أو المطر شيئا فشيئا .

من ضَرْبه زيدٌ ، إن كان المضمر مفعولا .

قال : وتقول : عجبتُ من كِسْوَة زيدٍ أبوه ، وعجبت مَن كِسْوةِ زيدٍ أباه ، إذا حذفتَ التوين(١) .

فذلك إطلاقٌ فى الجواز كإطلاق الناظم . وما يُقال هناك يقال هنا . وإن قيل : إن ذلك قليلٌ بالنسبة إلى العكس - فقِلَّتُه لاتَمنع من اطلاق الجواز ، فقد جاء نثراً ونظما .

وقد نَبَّه الناظم على الترجيح حيث قال : «كَمِّلْ بنَصْبٍ أو برَفْعٍ عَمَلَهُ» فقدم النصب الذى يُكَمَّل به ، وذلك - فى الغالب - مع الإضافة إلى الفاعل.

وقد نَصَّ علي الجواز أيضاً غيرُ سيبويه كالسَّيرافى وغيره .

والثانية أنه قال : «وبَعْدَ جرِّهِ الذَّى أُضِيفَ لَهُ كَمِّلْ بكذا» فلم يعيِّن للإضافة معمولاً مِن معمول ، بل أطلق القولَ فى ذلك ، فاقتضى أن كل معمول تصحُّ الإضافةُ إليه يجوز أن يقع هنا مضافاً إليه ، فيضاف إلى الفاعل ، والمفعول به ، والظروف المتصرِّف ، ونحو ذلك .

فالمصدرُ ، إذ ذاك ، إما أن يكون لفعلٍ غيرِ مُتَعَدٍّ ، أو لفعلٍ متعدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ ، أو إلى اثنين ، أو ثلاثة .

فإذا كان مصدرَ فعلٍ غيرِ متعدٍّ جاز فيه وجهان ، إضافتهُ إلى فاعله ، وإضافتهُ إلى ظرف مُتَّسَعٍ فيه ، فتقول : أعجبنى قيامُ زيدٍ اليومَ ، وقيامُ اليومِ زيداً . وهذا من باب قوله تعالى : {بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ والنَّهَارِ(٢)}

وقد أجاز سيبويه أن تقول : عجبتُ من ضَرْبِ اليوم زيدًا ، كما تقول :

(١) الكتاب ١/١٩٠ .

(٢) سورة سبأ / الآية ٣٣ .

ياسارقَ اللَّيْلَةِ أهلَ الدارْ [1]

ثم بيَّن أنه ليس من باب :

* للَّهِ دَرُّ اليومَ مَنْ لاَمَها[2] *

فهذا جائز فى الكلام ، ومثل البيت لايوُجد إلا فى الشعر .

وإذا كان مصدرَ فعل متعدٍّ إلى واحدٍ جاز فيه ثلاثة أوجه ، إضافتُه إلى فاعله ، وإلى مفعول الأول ، وإلى الثانى ، وإلى ظرف مُتَّسَع فيه ، فتقول : أعجبني ضَرْبُ زيدٍ عمراً اليومَ ، وأعجبنى ضربُ عمروٍ زيدٌ اليومَ ، وأعجبنى ضربُ اليومِ زيدٌ عمراً .

وإذا كان مصدر فعلٍ متعدٍّ إلى اثنين جاز فيه أربعه أوجه ، إضافته إلى فاعله ، وإلى مفعوله الأول ، وإلى الثاني ، وإلى ظرفٍ متسعٍ فيه ، نحو : أعجبنى إعطاء زيدٍ عمرًا الدرهمَ اليومَ ، وإعطاء عمروٍ زيدٌ الدرهمَ اليومَ ، وإعطاء الدرهمِ زيدٌ عمرًا اليومَ ، وإعطاء اليومِ زيدٌ عمراً الدرهمَ .

وإذا كان مصدرَ فعلٍ متعدٍّ إلى ثلاثة مفاعيل جاز فيه خمسة أوجه ،

---

(١) الكتاب ١/١٧٥ ، ١٩٣ ، والخزانة ٣/١٠٨ ، وابن الشجرى ٢/٢٥٠ ، وابن يعيش ٢/٤٥ ، ٤٦

(٢) الكتاب ١/١٧٨ ، ١٩٤ ، والمقتضب ٤/٣٧٧ ، ومجالس ثعلب ١٥٢ ، والإنصاف ٤٣٢ ، وابن يعيش ٢/٤٦ ، ٣/١٩ ، ٢٠ ، ٧٧ ، ٨/٦٦ ، والخزانة ٤/٤٠٦ ، ومعجم البلدان (ساتيدما) .

والبيت لعمرو بن قميئة (ديوانه ٦٢) وصدره :

* لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ *

رأت : يعنى بنته التى ذكرها فى بيت قبله ، وهو قوله :

قد سألتنى بنُت عمروٍ عن الْ ... أرضِ التى تُنْكِرُ أعلامَها

وساتيدما : جبل . واستعبرت : بكت .

وكان عمرو قد خرج مع امرئ القيس ومعه بنته إلى ملك الروم ، فبكت من وحشة الغربة ، ولبعدها عن أراضى أهلها ، وبعده :

تذكرتْ أرضًا بها أهلها ... أخوالَها فيها وأعمامَها

وأمثلتها بَيِّنة مما ذُكر .

والثالثة أنه قال : «كَمِّلْ بنَصبٍ أو برَفعٍ عَمَلَهُ» يريد أنك إذا أضفته إلى أحد معمولاته فإنك تأتى بما عداه على مايستحقُّ من رفعٍ أو نصب ، فتقول : أعجبنى ضربُ زيدٍ عمرًا اليومَ ، وضربُ عمروٍ زيدٌ اليومَ ، وسائر ما تقدم من المُثُل .

وأيضاً فقوله : «كَمِّل بكذا» ، ولم يقل : «كَمِّلْ بالفاعل أو بالمفعول» أو ما أشبه ذلك لَيْدخل فى عموم الرفع ما يُرفع فاعلاً نحو : أعجبنى ضربُ زيدٍ عمروٌ ، أو مفعولاً لم يُسَمَّ فاعله حسبما تقدَّم من مذهبه ، نحو : أعجبنى قراءةُ اليومِ القرآنُ ، وركوبُ يومِ الجمعةِ الفرسُ . أو اسم «كان» وأخواتها نحو : أعجبنى كونُ أخيك عمروٌ ، ونحو ذلك .

وليدخل / ما يُنْصب مفعولاً به ، نحو : أعجبنى ضربُ زيدٍ عمراً ، ٤٤٠ أو خبر « كان» نحو : أعجبنى كونُ زيدٍ قائمًا ، أو ظرفاً نحو : أعجبنى قيامُك اليومَ ، وقعودُك مكانَ زيدٍ ، أو حالاً نحو : أعجبنى مجيئُكَ راكبًا ، أو مفعولاً له ، نحو : أعجبنى قيامُك إكرامًا لزيدٍ . وغير ذلك من سائر ما يُنصب .

ويدخل له المجرور هنا لأنه فى موضع نصب ، نحو : أعجبنى مُكث زيدٍ فى الدار ، ومروره بك ، وإعراضهُ عن زيد ، وخروجهُ من الدار ، وإتيانهُ إلى المسجد . وما أشبه ذلك .

إلا أن فى قوله : «كَمِّل» إشكالا ، لأنه إن أُخذ بظاهر لفظه اقتضى وجوبَ التكميل ، وألاَّ يجوز إذا أُضيف المصدرُ إلى الفاعل ألاَّيُتْرك المفعول إن كان المصدر من متعدٍّ ، ولا إذا أضيف إلى المفعول إلا أن يُؤْتى بالفاعل .

وذلك غير صحيح ، لأن حذف ما سوى المضاف إليه سائغ ، كان فاعلاً أو مفعولاً أو غَيْرهما ، إلا ما كان من باب «ظَنَّ» و «أَعْلَم»و «كان»

فإن الحذف هنالك غير سائغٍ لما تقدَّم .

فجائز أن تقول : أعجبنى ضربُ زيدٍ ، وركوبُ الفرسِ .

ومن حذف المفعول فى القرآن {فَاسْتَبْشِرُواْ بِبَيْعِكُمُ الَّذى بَايَعْتُمْ بِهِ[1]} - {ومَا كانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لأبيه[2]} - {وكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرىَ وهِىَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ[3]} - {وإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ للنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ[4]} - {ويَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ[5]} .

ومن حَذْف الفاعل {لاَيَسْأَمُ الإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ[6]} - { وهُوَ مُحَرَّم عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ[7]} - {وإِنْ أَرَدْتُمُ اسْتِبْدَاَل زَوْجٍ مكَانَ زَوْجٍ[8]} - { وَلاتَهِنُوا فى أبْتِغَاءِ الْقَوْمِ[9]} - {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بالَعدْلِ والإِحْسَانِ وإِيتَاءِ ذِى الْقُرْبَى[10]}- {قَالَ لَقَدْ ظَلَمكَ بسُؤَال نعْجَتِكَ إِلى نِعَاجِهِ[11]} .

وأما نحو : أعجبنى ظَنُّكَ عمراً قائمًا ، وإعلامُك زيداً كَبْشَكَ السَّمينَ ، وكونُ زيدٍ قائمًا ، ونحو ذلك ، مما هو خبرٌ ومخَبرٌ عنه فى الأصل - فلا يجوز

---

(١) سورة التوبة / آية ١١١.
(٢) سورة التوبة / آية ١١٤ .
(٣) سورة هود / آية ١٠٢ .
(٤) سورة الرعد / آية ٦ .
(٥) سورة الروم / الآيتان ٤ ، ٥ .
(٦) سورة فصلت / الآية ٤٩ .
(٧) سورة البقرة / آية ٨٥ .
(٨) سورة النساء / آية ٢٠ .
(٩) سورة النساء / آية ١٠٤ .
(١٠) سورة النحل / آية ٩٠ .
(١١) سورة ص / آية ٢٤ .

الاقتصارُ فيه كما تقدم بيانه .

ويمكن أن يُجاب عنه بأنه يَقصد إيجابَ الإتيان بالمعمولات الباقية ، وإنما أراد الإتيانَ بها على مقتضى أحكامها فى جواز الحذف ، فيكون ذلك إحالة منه على حكم العوامل فى طلب الفَضَلات والعُمَد .

لكن هذَا ينكسر له فى الفاعل ، فإنه جائزُ الحذفِ هنا ، ولايجوز حذفه مع سائر العوامل الطالبة له .

وقد يمكن الجواب عنه بأن يقال : لعله ذهب مذهبَ من يرىَ أن المصدر لابد له من فاعل ، فإن كان ظاهرًا فذاك ، وإلاَّ فهو مَنْوِىٌ فى المصدر ، لكنا نقول : إذا كان الفاعل منويًا لايبقى له بعد الإضافة ما يكملَّ به إلا منصوب ، ولاتكون إضافته أيضاً إلا إلى منصوب ، إذ المنوىٌّ لايضاف إليه المصدر ، كما يضاف إلى غير المنوى .

أو يقال : قوله : «كَمِّلْ بكذا» مثل قوله : «بفِعْلِه المصدَر ألحقْ فى الْعَمَلِ» فما قيل هناك يقال هنا . والله أعلم .

٤٤١ / وَجُرَّ مَا يَتْبعُ مَا جُرَّ ومَنْ
رَاعَى فِى الاتْبَاعِ المَحَلَّ فَحَسَنْ

تكلم هنا فى تابع المجرور والمضاف إليه المصدر خاصَّةً ، وذلك لأن تابع معمول المصدر إذا كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً بغير إضافة المصدر إليه لا إشكال فيه ، لأنه على حكم سائر التوابع ، يُتْبع على اللفظ، فتقول : مرورُك بزيدٍ الفاضلِ حَسَنٌ ، وضَرْبُك عمرًا الكريم قبيحٌ ، وأعجبينى إكرامُكَ زيدٌ الخياطُ .

وأما إذا كان معمول المصدر مضافاً إلى المصدر فله حكمٌ آخر يَختص به ، فإن له لفظًا وموضوعا ، فلفظُه مخفوض بالإضافة ،

وموضعُه مرفوعٌ إن كان فاعلاً معنى ، أو اسم «كان» أو مفعولاً لم يسمَّ فاعله إن قدرتَه مصدر فعلٍ مبنيٍّ للمفعول ، أو منصوبٌ إن لم يكن كذلك .

فأخذ فى بيان ما يلحق التابع بسبب ذلك ، فيريد أنك إذا أتبعت ذلك المجرورَ فلك الخِيَرَةُ فى إجراء التابع عليه ، أىِّ تابعٍ كان ، من نعت أو عطف أو توكيد أو بدل .

فإن أجريتَه على لفظه فأتيتَ به مجروراً مثله فتقول : أعجبنى قيامُ زيدٍ العاقلِ ، إن كان التابع نعتا ، وأعجبنى قيامُ زيدٍ وأخيه ، إن كان عطَف نسق ، وأعجبنى قيامُ أبى عبدِ الله زيدٍ ، إن كان عطفَ بيان ، وأعجبنى قيامُ الناس كُلِّهم ، إن كان توكيدا ، وأعجبنى قيامُ زيدٍ أبى عبدِ الله ، إن كان بدلا .

وإن شئتَ أجريتَه على الموضع ، فأتيتَ به مرفوعاً أو منصوباً ، على حسب ما أعطاه المعنى ، فتقول : قيامُ زيدٍ العاقلُ حَسَنٌ ، وقعودُ زيدٍ وأخوه قبيحٌ ، وأعجبنى قدومُ زيدٍ أبو عبد الله ، ومرورُ أبى عبد الله زيدٌ بك ، وأعجبنى قيامُ الناسِ كلُّهم . وما أشبه ذلك .

وتقول أيضاً : أعجبنى ركوبُ الفرسِ الفارِه، على اعتبار اللفظ ، وركوبُ الفرسِ الفارهُ ، على اعتبار الموضع ، وأن «الفرس» مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعله ، وركوبُ الفرسِ الفارهَ ، على اعتبار حذف الفاعل من اللفظ ، وأن «الفرس» مفعول نُوِى فاعله ، أو ترُك مع إرادته فى اللفظ : فهذه ثلاثة أوجه .

فإن قلت : أعجبنى ضربُ زيدٍ العاقل ، فلك فى النعت هنا أربعة أوجه ، الإتباع باعتبار اللفظ ، والرفع على أن «زيدا» فى موضع رفع على الفاعلية ، أو على المفعول الذى لم يُسَمَّ فاعله ، أو فى موضع نصب على المفعولية .

وعلى هذا الترتيب يجرى حكم سائر التوابع ، من العطف والتوكيد

والبدل، إذ لم يَخُصّ الناظم بهذا الحكم تابعًا من تابع ، وذلك صحيح .

ومن الحمل على الموضع ما أنشده سيبويه من قول الراجز[1] :

قَــدْ كُنْتُ دايَنْتُ بـهــا حَــسَّـــانَا

مــخـــافــةَ الإفْــلاسِ واللَّيَّـــانَا

يُحْسِنُ بَيْعَ الأَصْلِ والقِيَانَا

فـ «اللَّيَّان» و «القِيَان» معطوفان على الموضع على «الإفلاس» و «الأصْل» هذا فى العطف النَّسَقِى .

وقال لبيد فى النعت[2] :

حَـتَّى تهَـجَّـرَ فى الرَّواحِ وَهَـاجَـه

طَلَبُ المُعَــقِّبِ حَــقَّـــهُ المَظْلُومُ

/ فـ«المظلومُ» نعتٌ لـ«المُعَـقِّب» وهـو مـرفـوع ، لأن «المُعَـقِّبَ» فى ٤٤٢

---

(١) الكتاب ١٩١/١ ، وابن الشجرى ٢٢٨/١ ، ٣١/٢ ، وابن يعيش ٦٥/٦ ، والمغنى ٤٨٦ ، والعينى ٥٢٠/٣ ، والتصريح ٦٥/٢ ، والأشمونى ١٩١/٢ .

والرجز لرؤبة (ملحقات ديوانه ١٨٧) وينسب كذلك إلى زياد العنبرى .

وداينت : من المداينة ، وهى البيع بالدين . والضمير فى قوله : «بها» عائد على الإبل .

وحسان : اسم رجل . والليان : مصدر : لويته بالدين لَيًّا ولَيَّانًا ، إذا مصلته .

والأصل : أصل المال ، ولعله يعنى به الإبل ، لأنها أكرم أموالهم . والقيان : جمع قينة وهى الأمة مغنية كانت أو غير مغنية .

(٢) ابن الشجرى ٢٢٨/١ ، ٣٢/٢ ، والإنصاف ٢٣٢ ، ٣٣١ ، وابن يعيش ٢٤/٢ ، ٤٦ ، ٦٦/٦ ، والخزانة ٢٤٠/٢ ، والعينى ٣١٥/٣ ، والتصريح ٢٧٨/١ ، ٦٥/٢ ، والهمع ٢٩٣/٥ ، والدرر ٢٠٢/٢ ، والأشمونى ٢٩٠/٢ ، واللسان (عقب) وديوانه ١٢٨ .

وتهجر : سار وقت الهاجرة ، وهى نصف النهار عند اشتداد الحر . والرواح : الوقت من زوال الشمس إلى الليل . وهاجه : أزعجه ، ويروى «هاجها» والضمير المستتر يعود إلى حمار الوحش ، والبارز يعود إلى الأتان . والمعقب : الذى يطلب حقه مرة عقب مرة ، ولايتركه . يصف حمار وحش وأتانه ، شبه به ناقته .

موضع رفع .

وعلى هذا المعنى حَمل المؤلف قراءة الحسن {أُوْلَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللّهِ والْمَلائكةُ والنَّاسُ أجْمعُونَ[1]} .

وأنشد معه [2] :

يَالَعْنَةُ اللّهِ والأقوامُ كُلُّهم
والصَّالِحُونَ على سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

وفى الحديث «أمَر بقَتْلِ الأبْتَر وذُوا الطّفَيتْين[3]»

وإلى الإتباع على الموضع ذهب جماعة . ورأىُ سيبويه الحملُ على إضمار فعل ، ذكر ذلك في «باب المصدر الجارى مجرى فعله[4]»

قال ابن خروف : وكلاهما حَسَن . وعلى الإضمار حمل ابنُ جِنِّى قراءة الحسن ، أى : ويَلعنهم الملائكةُ والناسُ أجمعون[5] .

وهما مذهبان متقاربان ، وسيأتى بيانُ وجهِ اختيار الناظم فى الباب بعد

---

(١) سورة البقرة / آية ١٦١.
وانظر المحتسب ١١٦/١ ، وشرح التسهيل (ورقة ١٥٨ - أ) .

(٢) شرح التسهيل (ورقة ١٥٨ - أ) وكتاب سيبويه ٢١٩/٢ ، والإنصاف ١١٨ ، وابن الشجرى ٣٢٥/١ ، ١٥٤/٢ ، وابن يعيش ٢٤/٢ ، ٤٠ ، ١٢٠/٨ ، والهمع ٤٥/٣ ، ٣٦٧/٤ ، والحماسة بشرح المرزوقى ١٩٥٣ . والمغني ٣٧٣ ، والعيني ٢٦١/٤.
والبيت من المجاهيل يدعو على سمعان جاره بأن تناله لعنة الله والناس كلهم ، لأن لم يرع حق الجوار

(٣) رواه البخارى فى «كتاب بدء الخلق - باب خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال» حديث رقم ٣٣١١ (فتح البارى ٣٥١/٦)
والأبتر : حية لينة خبيثة قصيرة الذنب . وذو الطفيتين : حية لها خطان أسودان يشبهان بالخوصتين . وقيل : الذى له خطان أسودان على ظهره .

(٤) الكتاب ١٨٩/١ .

(٥) المحتسب ١١٦/١

هذا إن شاء الله.

ومن ذلك أيضا قول امرئ القيس[1] :

أحَـــارِ تَرىَ بَرْقًـــا أُرِيكَ وَمِـــيـــضَـــهُ
كَلَمْـعِ اليَـــدَيْنِ فـى حَـــــبِيٍّ مُكَلَّلِ

يُضِـئُ سَنَاهُ أو مَـــــصَـــــابِيحُ راهبٍ
أهانَ السَّلَيطَ فى الذُّبالِ المُـــفَـــتَّلِ

يُروى برفع «مصابيحُ» عطفاً على موضع «اليدَيْن» ، وجَرَّه عطفا على لفظه . وقول النابغة[2]:

---

(١) كتاب سيبويه ٢٥٢/٢ ، والمقتضب ٢٣٤/٤ ، والخصائص ٦٩/١ ، وابن الشجرى ٨٨/٢ ، والإنصاف ٦٨٤ ، وابن يعيش ٨٩/٩ ، والخزانة ٤٢٥/٩ .

والشعر من معلقته . والوميض : اللمعان الخفى . والحَبِيُّ : السحاب المعترض بالأفق ، أو المتدانى . والمكلل : المتراكب . شبه انتشار البرق وتشعبه بحركة اليدين وتقليبهما .

والسنا : الضوء . والسليط : الزيت أو الشيرج . ومعنى «أهان السليط» أكثر من الإيقاد به .

والذبال : جمع ذبالة ، وهى الفتيلة .

يقول : هذا البرق يتلألأ ضوءه ، فهو يشبه فى تحركه لمع اليدين ، أو مصابيح الرهبان التى أميلت فقائلها يصب الزيت عليها فى الإضاءة .

(٢) ديوانه ٦٥ .

وانشق عنها : انكشف عن الناقة وتبيَّن . وعمود الصبح : الخط المستطيل الذى يرى فى وجه الصبح . وجافلة : مسرعة ماضية فى سيرها . والنحوص : الأتان التى لالبن لها ، ولا حمل بها . شبه ناقته بها فى قوتها وسرعتها وشدة سيرها .

والقانص : الصائد ، واللَّحِم : الذى يأكل اللحم كل يوم ، أى إنه محظوظ لايكاد يخيب وقيل : اللحم هنا : القَرِم إلى اللحم ، فهو أحرص له على طلب الصيد . وتحيد : تعدل وتنفر . والأستن : شجر أسود ، واحدتها أستنة . وقيل : ثمرة لهذا الشجر . ومش الإماء الغوادى : شبه الأستن فى سواد أسافله وطوله بإماء سود يحملن الحُزَمَ . وذو وشوم : ثور وحشى بقوائمه سواد . وحوضى: اسم موضع . والمنكرس : المتداخل المتقبِّض .

وأخضلت ديما : أى بلت الأرض بديم ، أى مطر دائم لين . وإنما قال «فى ليلة من جمادى» لأن جمادى وافقت فى ذلك زمن الشتاء والبرد ، فلذلك خصها .

فَـانْشَقَّ عنهـا عَـمُـودُ الصُّبْح جَـافِلةً
عَـدْوَ النَّحـوُصِ نَخَـافُ القـانِصِ اللَّحِـمـاَ
تَحِـيـدُ عن أَسْـتَنٍ سُـودٍ أَسَـافِلُهُ
مَـشْىَ الإمَـاءِ الغَـوادِى تَحْـمِلُ الحُـزُمَـا
أَوْنُو وُشُـوم بَحْـوضَى باتَ مُنْكَرِسًـا
فى ليلةٍ من جُـمَـادى أَخْـضَلَتْ دِيَمَـا

فقوله : «أونُوُوُشومٍ» عطف على موضع «النَّحوصِ» وهو كثير .

وقوله «وجُرَّ» الأول ، فعلُ أمرٍ ، و«ما» فى قوله : «مـاَيتْبَعُ» مفعول به. ويحتمل أن يكون فعلَ ما لم يسمَّ فاعله ، و«ما» ، مرفوع به ، وهو اسم موصول عائده الضمير المستتر فى «يتْبَعُ» .

و«ما» فى «جُرَّ» مفعول «يَتْبَعُ» فعل مبنى للمفعول ، كأنه قال : واجْرُرِ التابعَ للمجرور بالمصدر . ومن راعى محلَّ المجرور فأتْبع على اعتباره ، من رفعٍ أو نصبٍ ، فذلك وجهٌ حَسَن .

إعمال اسم الفاعل

اسمُ الفاعل هو الاسمُ الجاريِ على فعله المضارع في الحركات والسكنات وعدد الحروف مطلقا ، وفي مُقابلة الزائدِ بالزائد ، والأصليِّ بالأصلي ، وتعيينِ الزيادة في غير الثلاثي ، ماعدا زائدَ أولِ الكلمة ، مع كونه دالاً على معنى الفعل وفاعله .

والنظر فيه في أمرين :

أحدهما : الأَبْنِيةُ التى يَأتى عليها قياسا ، والتى لا يأتى عليها قياسا .

والثانى : إعمالهُ عملَ ماجَرَى عليه من الفعل . وكذلك المصدرُ ، والصفةُ المشبهَّة باسم الفاعل يُنظر فى كل واحدٍ منهما هذان النظران .

وقد تعَّرض الناظم فى هذا الموضع لكل واحدٍ منهما فى الثلاثة ، فتكلم أولاً فى إعمال المصدر ، فلما أتمَّ ما احتاج إليه فيه شرَع الآن فى إعمال اسم الفاعل فقال :

كَـفِـعْلِه اسْمُ فـاعلٍ فى العَـمَل
إنْ كـانَ عَنْ مُـضِيِّـهِ بِمَـعْـزِلِ
/ ووَلِى اسْـتفْـهَامًا اوْ حَـرْفَ ندَا ٤٤٣
أو نَفْـيًا اوْجَا صِـفَـةً أو مُـسْنَدَا

يعنى أن اسم الفاعل يعمل عملَ فعله الموافقِ له فى المادَّة والمعنى ، الجارى هو عليه فى التصريف ، كقولك ضَارِب ، ومُسْتَخرِج ، فإنهما

يَعملان عمل : يَضْرِبُ ، ويَسْتَخْرِجُ ، فتقول : هذا ضاربٌ زيداً غداً ، كما تقول : هذا يضربُ زيدًا غدًا . وهذا مُسْتخْرِجٌ المالَ الآنَ ، كما تقول : هذا يَستَخرِجُ المالَ الآنَ . وكذلك ما أشبههما .

لكن لما كان اسم الفاعل فى العمل فَرْعًا عن الفعل ، والفرعُ أبداً لايَقْوَى قوةَ الأصل – لم يَعمل فى كل موضعٍ يَعمل فيه الفعل .

وأيضاً فإنه لما كان عملُه بالشَّبَه بالفعل المضارع ، لجريانه عليه من جهة اللفظ والمعنى ، حتى حُمِل عليه المضارع فى الإعراب – صار لايعمل إلا مع تمام الشَّبَه ، وكمال الحَمْل .

فلهذين الأمرين صار اسم الفاعل لايعَمل إلا بقُيُودٍ أتى بها الناظم فى قوله : «إنْ كانَ عَنْ مُضيِّه بِمَعْزِلِ» إلى آخره .

وجملة القيود التى أتى بها فى صِحَّة عمله هى : ألاَّ يكون بمعنى الماضى، وأن يَلِىَ استفهاماً ، أو حرفَ نداء ، أو حرف نفى ، أو أن يأتى صفةً ، أو مُسْنَداً إلى غيره .

والجامع لذلك كله شرطان :

أحدهما : ألاَّيكون اسم الفاعل بمعنى الفعل الماضى ، وذلك قوله : «إنْ كانَ عَنْ مُضيِّه بَمعْزِلِ» يريد ألاَّ يكون زمانه ماضياً ، وإنما يكون بمعنى الحال أو الاستقبال .

فلو كان بمعنى الماضى لم يعمل ، فلا تقول هذا ضارِبٌ زيداً أمسِ ، وإنما تقول : هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ ، مضافًا إضافةَ تخصيصٍ لاتخفيف ، قال سيبويه : فإذا أَخْبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوينٍ البَتَّة[1] .

(١) الكتاب ١/١٧١ .

يعنى أنه لابد من الإضافة المحضة ، لأنه إنما أُجْرِىَ مُجرى الفعل المضارع له ،كما أُجرى الفعلُ المضارعُ مُجراه فى الإعراب ، حيث اشْتَبَهَا لفظًا ومعنى . قال : فكلٌّ واحدٍ منهما داخلٌ على صاحبه . قال : فَلَمَّا أراد سِوىَ ذلك المعنى جرى مَجرى الأسماء التى من غير ذلك الفعل(١) .

يَعْنى : فلم يَعمل فيما بعده ، وإن كان فى المعنى مفعولا ، إذ لم يُضارع الفعلَ فجرى مَجرى الأسماء الأجنبيَّة ، فأضِيف إضافةً محضة .

وما تقررَّ هو رأى البصريين . وزعم الكسائى أنه يجوز إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضى وإن كان عارياً من الألف واللام ، وكأنه اعتَبر معنى الفعل مجرَّدا مع أن فى القرآن {وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِراعَيْهِ بالْوصِيدِ(٢)} وحُكى هذا مارٌّ بزيدٍ أمسِ .

وأيضاً فمن كلام العرب : هذا مُعْطِى زيدٍ درهمًاأمس، وسيبويه قد مثل بباب «أعطى» ههنا ، وتكلم عليه(٣) .

وحكى ابن خروف أن من كلام العرب : هذا ظانٌّ زيدٍ شاخصًا أمسِ ، وهى المسألة التى أوردها ابن جِنِّى فى «كتاب القد(٤)» وأن الفارسى انقطع فيها . وهذا كلُّه ليس فيه حجة على ما قال .

أما الآية فمن باب «حكاية الحال الماضية» كقول تعالى : {فَوَجَدَ فيَها رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلاَنِ هَذَا مِنْ شِيعَتِه وهَذَا مِنْ عَدُوِّه(٥)} فهو بمعنى الحال إذًا ، وأما

---

(١) الكتاب ١٧١/١ .

(٢) سورة الكهف / آية ١٨ .

(٣) الكتاب ١٧٥/١ .

(٤) فى (س) « كتاب القد» وفي (ت) « كتاب القدر»، وما أثبته من الأصل.

(٥) سورة القصص / آية ١٥ .

(هذا مارٌّ بزيدٍ أمسِ) فقيل / : إنهم لَمَّا لم يُمكنهم الإضافة نَوَّنُوا . ٤٤٤

قال ابن خروف : وهذا ضعيف . قال : والأحسن أن تكون حكاية حالٍ كقوله(١) :

وَلَقَدْ أَمُرُّ على اللَّئِيم يَسُبُّنِي

فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يَعْنِينِي

وأما مسألة (هذا مُعْطِي زيدٍ درهمًا أمسِ ، وظانٌ زيدٍ شاخصًا أمسِ) فسيأتى الكلام على مافيها بعد إن شاء الله .

والشرط الثانى : أن يعتمد على شيء يأتى قبله ، واعتمادُه على خمسة أمور :

أحدها : حرف نفى ، نحو : مامَارٌّ أنتما بزيدٍ ، وما ضاربٌ أنتما عمرًا .

والثانى : حرف استفهام ، نحو : أضاربٌ أنت زيدًا ؟

والثالث : حرف نداء ، نحو : يا طالعًا جبلاً ، وياضاربًا عمرًا .

والرابع : أن يكون صفةً لموصوفٍ مذكورٍ أو مقدَّر .

فأما المقدَّر فسيُذكر بعد . وأما المذكور فنحو : مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيدًا غدًا .

والخامس : أن يكون مُسْنَدًا إلى مبتدأ ، لفظاً أو أصلاً ، فالمسند إلى المبتدأ لفظاً نحو : زيدٌ ضاربٌ عمرًا . والمسند إلى المبتدأ أصلاً نحو:

---

(١) الكتاب ٢٤/٣ ، والخصائص ٣٣٠/٣ ، ٣٣٢ ، وابن الشجرى ٢٠٣/٢ ، والخزانة ٣٥٧/١ ، والمغنى ١٠٢ ، ٤٢٩ ، والعينى ٥٨/٤ ، والتصريح ١١١/٢ ، والهمع ٢٣/١ والدرر ٤/١ ، ١٩٢/٢ ، والأشمونى ١٨٠/١ ، ٦٠/٣ ، ٦٣

وهو لرجل من سلول . يعنى أنه ينزل من يسبه من اللئام بمنزلة من لم يعنه ولم يقصده احتقاراً له، فهو لذلك لايرد عليه بالسباب .

إنَّ زيداً ضاربٌ عمراً .

فإن لم يَعتمد على شيٍ من ذلك لم يَعمل ، على مفهوم كلام الناظم ، فلا يقال : ضاربٌ الزَّيدانِ أخاكَ ، إلا على رأى أبى الحَسَن[1] . وقد تقدم الكلام على ذلك فى «باب الابتداء[2]»

فإذا اجتمع ما ذُكر من الشرطين فلا إشكال فى الجواز .

فمن ذلك فى القرآن {إنَّ اللَّهَ بالِغٌ أمْرَهُ[3]} - {وَاللَّهُ غَالبٌ عَلَىَ أمْرِهِ[4]} - وقُرِئ {وَلاَاللَّيْلُ سَابِقٌ النَّهارَ[5]}

وأنشد سيبويه لامرئ القيس[6] :

إنِّـى بَحَــــبْلِكَ واصلٌ حَــــبْلـىِ
وبـريــشِ نَــبْلِــكِ رائِــشٌ نَــبْـلــىِ

---

(١) يعنى سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٠هـ) .

(٢) انظر : ١ / ٥٩٤ .

(٣) سورة الطلاق / آية ٣ .

وقرأه السبعة الإحفصاً عن عاصم بالتنوين والنصب ، وقرأ حفص بالإضافة وانظر : السبعة لابن مجاهد ٦٣٩ .

(٤) سورة يوسف / آية ٢١ .

(٥) سورة يس / آية ٤٠ .

وانظر : البحر المحيط ٣٣٨/٧ .

(٦) الكتاب ١٦٤/١ ، والجمل ٩٨ ، وديوانه ٢٣٩ .

ورائش : من قولنا : راش السهم بريشه ، إذا ركَّب فيه الريش . والنبل : السهام ، لا واحد له من لفظه .

يقول له : أمرى من أمرك ، وهو اي من هواك . وهما مَثَلان ضربهما للمودة والمواصلة .

وأنشد لزُهَيْر (١) :

بَدَالِيَ أنيِّ لَسْتُ مُدرِكَ مامَضَى
ولاسَابِقاً شَيْئًا إذا كانَ جَائِيَا

وأنشد أيضا لأبى الأَحْوصِ الرِّياحِيّ (٢) :

مَشَائيمُ لَيْسُوا مصلحينَ عَشيرَةً
ولانَا عِباً إلاَّبِبَيْنٍ غُرابُهَا

وأنشد لأبى الأسْوَد (٣) :

---

(١) الكتاب ١٦٥/١ ، ٢٩/٣ ، والجمل ٩٦ ، والخصائص ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤ ، والإنصاف ١٩١ ، ٣٩٥ ، ٥٦٥ وابن يعيش ٥٢/٢ ، ٥٦/٧ ، والخزانة ١٠٢/٩ ، والمغنى ٩٦ ، ٢٨٨ ، والعينى ٣٦٧/٢ ، ٣٥١/٣ ، والهمع ٢٧٨/٥ ، وديوانه ٢٨٧.

ومعناه : ظهر لى أنى لاأستطيع أن أجلب لنفسى خيراً ، أو أدفع عنها شراً .

(٢) الكتاب ١٦٥/١ ، ٣٠٦ ، ٢٩/٣ ، والخصائص ٣٥٤/٢ ، والإنصاف ١٩٣ ، ٣٩٥ ، ٥٩٥ ، وابن يعيش ٥٢/٢ ، ٦٨/٥ ، ٥٧/٧ ، ٦٩/٨ ، والمغنى ٤٧٨ ، ٥٥٣ ، والخزانة ١٥٨/٤ ، والأشمونى ٢٣٥/٢ .

وينسب للفرزدق أيضا (ديوانه ٢٣) .

ومشائيم : جمع مشئوم ، من الشؤم ، وهو الشر . وعشيرة الرجل : بنو أبيه الأقربون والجمع : عشائر . والناعب : الصائح ، اسم فاعل من النعيب ، وهو صوت الغراب ، وكانت العرب تتشاءم به ، وتجعله نذيرا للفرقة وتصدع الشمل . والبين : الفراق .

يهجو بنى يربوع ، ويصفهم بالشؤم وقله الخير والصلاح ، وأنهم لا يصلحون أمر العشيرة إذا فسد مابينهم ، ويروى «ولاناعبٍ» بالجر ، على تقدير الباء الزائدة فى «مصلحين» وانظر : الكتاب (٢٩/٣)

(٣) الكتاب ١٦٩/١ ، والمقتضب ١٩/١ ، ٣١٣/٢ ، والخصائص ١٢/١ ، والمنصف ٢٣١/٢ ، وابن الشجرى ٣٨٣/١ ، والإنصاف ٦٥٩ ، وابن يعيش ٩/٢ ، ٣٤/٩ ، والمغنى ٥٥٥ ، والخزانة ٣٧٤/١١ ، والهمع ١٧٩/٦ ، والدرر ٢٣٠/٢ ، وملحقات ديوانه ٢٢٠ .

ومستعتب : راجع بالعتاب على قبيح ما يفعل ، يعنى امرأة أغرته بجمالها ، وعرضت عليه الزواج فتزوجها ، ثم وجدها على غير مازعمت له من حسن التدبير ، فهجاها بقصيدة منها البيت . وانظر : الخزانة ٣٧٤/١١ ، والأغانى ١٠٧/١١

فَـــأَلفَـــيْـتــهُ غَـيْــرَ مُــسْــتَــعْــتِبٍ

ولا ذَاكِـــــــرِ اللّـهَ إلاَّ قَـلِـيـــــــلاَ

وأنشد أيضا للهُذَلِى(١) :

مِـــمَّن حَـــمَلْنَ به وهُنَّ عَـــوَاقِـــدُ

حُـبُكَ النِّطاقِ فَـعَـاشَ غـيـرَ مُـهَـبَّلِ

وأنشد للعجاج(٢) :

* أَوَالِفًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِ *

ثم قال :

وقَـــدْ يَكُونُ نَعْتَ مَـــحْـــذُوفٍ عُــرِفْ

فَـــيْـــســتَـــحِقُّ الْعَـــمَلَ الذَّىِ وُصِفْ

---

(١) الكتـاب ١/١٠٩ ، والإنصـاف ٤٨٩ ، وابن يعـيش ٧٤/٦ ، والخـزانة ١٩٢/٨، والمغنى ٦٨٦ ، والعينى ٥٥٨/٣ ، والأشمونى ٢٩٩/٢ ، ، وديوان الهذليين ٩٢/٢ وهو لأبى كبير الهذلى ، ويروى «فشبَّ» .

والُحبك : جمع حَبْكة ، وهى الحبل يشد به على الوسط ، ومن السراويل : ما فيه التِّكة والنطاق : إزار تشـده المرأة في وسطها ، وترسل أعلاه على أسفله ، تقيمه مقام السراويل . والمهَّبل : الثقيل ، كأنه المدعو عليه بالهبل ، أى فقدامٌه له يصف رجلاشهم الفؤاد نجيبا ، وأن علة نجابته أن النساء حملن به ، وهن عواقد لنطقهن ، ويزعم العرب أن الولد اذا حملت به أمه كرهاً خرج مذكراً نجيباً .

(٢) الكتاب ٢٦/١ ، ١١٠ ، والخصائص ١٣٥/٢ ، ٤٧٣ ، والمحتسب ٧٨/١ ، والإنصاف ٥١٩ ، وابن يعيش ٧٤/٦ ، ٧٥ ، والعينى ٥٥٤/٣ ، ٢٨٥/٤ ، والتصريح ١٨٩/٢ ، والأشمونى ١٨٣/٣ ، والهمع ٧٧/٣ ، ٣٤٤/٥ ، واللسان (حمم) وديوانه ٥٩ .

وقبله : ورَبِّ هذا البَلَدِ المحرَّم والقاطـنـاتِ البيت غيرِ الرُّيَّم

والقاطنات : المقيمات . والبيت : الكعبة شرفها الله . والرُّيَّم : اللاتى يبرحنَ ويفارقن . والوُرْق : جمـع ورقاء ، وهى الحمامة التى لونها بين السواد والغبرة . والحم : الحمام ، رُخِّم على غير قياس .

هذا هو الضرب الثانى من كَوْن اسم الفاعل جاريًا على مَوْصوف ، وهو أن يكون الموصوف محذوفًا ، نحو : مررت بضاربٍ زيدًا ، ومنه ما أنشده سيبويه (١):

ومَا كُلُّ ذِى لُبٍّ بِمُؤتيكَ نُصْحَهُ
ومَا كُلُّ مُؤتٍ نُصْحَهُ بِلَبِيبِ

وأنشد أيضا لعمر بن أبى ربيعة(٢) :

ومِنْ مَالِئٍ عَيْنَيْهِ من شَيْءِ غَيْرِه
إذا رَاحَ نَحو الجَمْرةِ البِيضُ كالدُّمَى

وأنشد للمرار الأسدى(٣) :

سَلِّ الهُمُومَ بكلِّ مُعْطِى رَأسِهِ
نَاجٍ مُخَالِطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ

(١) الكتاب ٤٤١/٤ ، والهمع ٨٠/٥ ، والدرر ١٢٨/٢ ، والمغنى ١٩٨ ، والأغانى ١٠٥/١١ .
والبيت لأبى الأسود الدؤلى ، ديوانه (٩٩) وقيل : لمودود العنبرى ، وبعده :
ولكن إذا ما اسْتَجْمعَا عند واحدٍ ... فحُقَّ له من طاعةٍ بِنَصِيبِ
ومعنى البيت : أن العاقل قد يضن عليك بنصحه ، كما قد ينصحك غَير اللبَيب فلا ينفعك نصحه ، ويعنى بذلك ندرة الناصح العاقل .

(٢) الكتاب ١٦٥/١ ، والجمل ٩٧ ، والعينى ٥٢١/٣ ، وديوانه ٤٥١ وقبله :
وكم من قتيلٍ لأيباءِ بِهِ دَمُ ... ومن غَلِقٍ رَهْنًا إذا ضَمَّهُ مِنَى
ومن شئ غيره : يعنى نساء غيره . والجمرة : موضع رمى الجمار بمنى . والبيض : النساء البيض . والدمى : صور الرخام .
شبه النساء بها الأن الصانع لايدَّخروُ سعْاً فى تحسينها ، ولمالهن من السكينة والوقار

(٣) الكتاب ١٦٨/١ ، ٤٢٦ ، والمحتسب ١٨٤/١ ، واللسان (عردس) . ومعطى رأسه : ذلول منقاد ، يعنى البعير . وناج : سريع ، والنجاء : السرعة . والصهبة : بياض يضرب إلى الحمرة ، وذلك علامة الكرم والغنق . والمتعيس والأعيس : الأبيض تخالطه شقرة .
يقول : سل همك اللازم لك بفراق من تهوى بُعْده عنك بكل بعير ترتحله للسفر ، هذه صفته .

وإنما عمل هنا وإن لم يَجْرِ على موصوفٍ في الظاهر لأنه في التقدير جارٍ عليه ، فصار كالجارى حقيقة ، فلذلك قال : «وقَدْ يكونُ نعتَ محذوفٍ عُرِفَ فَيستَحِقّ كذاً» أى صار لأجل هذا الجريان المقدَّر يعمل عملَ فعله .

٤٤٥ وإنما يُحذف الموصوف / إذا عُرِف ، وإلاَّ فمررتُ بقائمٍ - لايجوز ، فلا بد أن يكون معروفا ، بأن تكون الصفةُ مختصَّةً ، كمررتُ بعاقلٍ ، فكذلك هنا .

هذا بيان ما ذكَر من شرط الإعمال . وقد بقى فى كلامه دَرَكُ من أربعة أوجه :

أحدها : أن اسم الفاعل بمعنى الماضى قد أخرجه عن حكم العمل، وهذا العمل المنفىُّ ظاهرُه أنه الرفع والنصب لفظًا أو محلاًّ ، فلا يعمل رفعًا ، أعنى فى الظاهر أو ما جرى مجراه ، ولا نصبًا أيضًا .

أما كونُه لايَعمل نصبًا فظاهر . وأما كونه لايعمل الرفعَ المذكور ففيه نظر ، فقد قال بعض النحويين : إن الخلاف إنما وقع فى النصب ، وأما الرفع فيجوز باتفاق ، فتقول : مررت برجلٍ ضاربٍ أبوه أمسِ ، بجر «ضاربٍ» ورفع «الأبُ» على الفاعليه .

واحْتُجَّ على ذلك بأن قال : لاخلاف فى أن اسم الفاعل بمعنى الماضى إذا جَرى على مَنْ هو له - يرفع المضمر ، فإذا رَفع المضمر يَرْفع الظاهر ، إذا جرى على غير مَنْ هو له .

وهذا النحوَ نَحا ابنُ عُصْفور حسبما وقع له فى تقييد الصفَّار[1]

---

(١) سبقت ترجمته .

عنه . فإذا كان الأمر على ما وصفة فكيف يُطلق الناظم القولَ بالعمل ، ثم يَستثنى الذى بمعنى الماضى ، فإذًا لايرفع الظاهر ولا الضمير المنفصل ، وذلك غير مستقيم . أما رفع الضمير المستتر فلا كلام فيه ، لأنه لازم لكل صفة، من حيث الاشتقاق أو الجريان مَجرى المشتق . فالحاصل أن كلامه مُعْتَرض .

والثانى : أنه ذَكر شرط الاعتماد ومواضعَه ، ولم يُوفِ بها ، إذ عادة النحويين أن يزَيّدوا فيها : أن يقع اسم الفاعل حالاً لذِى حال ، أوصلةً لموصوف. أما وقوعه صلةً فذلك لايكون إلا مع الألف واللام ، فذلك هو الموصول، وسيذكره

وأمَّا وقوعه حالاً فلم يذكره ، وقد كان من حَقِّه ذلك ، لصحة قولك : مررتُ بزيدٍ ضاربًا عمرًا ، ومنه قول أبى الأسود(١) :

فَأَلْفَيْتُهُ غَيرَ مُسْتَعْتِبٍ
ولا ذَاكِرَ اللَّهَ إلاَّ قَلِيلاَ

فإذا ثبت هذا فكلامه يقتضى أنه لايعمل بذلك الاعتماد ، وذلك لايستقيم باتِّفاق .

والثالث : أنه ذكر شرطين ، وترك ثلاثة شروط .

أحدها : ألاَّيُصَغَّر ، فلا يقال : هذا ضُوَيْربٌ زيدًا ، وما حُكى من قولهم: أنا مُرْتَحِلُ فسُوَيْئرٌ فَرْسَخًا – فشاذ .

وأيضًا فلاحجة فيه ، لأن الظرف والمجرورات يعمل فيها رائحةُ الفعل ، ولذلك أيضا ساغ : أنا مارٌّ بزيدٍ أمسِ .

---

(١) سبق الاستشهاد به .

والثانى : ألايوصف قبل العمل ، فلا يقال : هذا ضاربٌ عاقلٌ زيداً . نَصَّ عليه سيبويه وغيره .

فإن جاء من ذلك شئ فشاذ ، كقول طُفَيل ، أنشده الفارسى ، وقال : أنشدنيه أبو إسحاق [1] :

وراكِضَةٍ ما تَسْتَجِنُّ بِجُنَّةٍ
بَغِيَرِ حِلاَلٍ غادَرَتْهُ مُجَعْفَلِ

وقال بِشرْ بن أبى خازم[2] :

إذَا فَاقِدٌ خطْبَاءُ فَرْخَيْنِ رَجَّعَتْ
ذكرتُ سُلَيْمَى فى الخَلِيطِ المُبَايِنِ

مع أنه قد يُتأوَّل على حذف الجار ، أى على بَعِيرِ حِلالٍ ، وعلى فَرْخَيْن . ويتعلَّق الأول باسم فاعل صفة / والثانى بـ «رَجَّعَتْ» أو يُنصبان ٤٤٦
بفعل يفسِّره اسم الفاعل ، فلا يكون فى ذلك حجة .

والثالث : ألاَّ يُجرىَ مُجرى الأسماء الجامدة ، فإنه إذ أُجرى مُجراها لم يعمل على حال ، فتقول : هذا ضاربُ زيدٍ ، كما تقول : هذا صاحبُ زيدٍ ، أو : هذا أخو زيدٍ .

---

(١) اللسان (جعفل ، حلل) .
والراكضة : من ركض الدابة ، إذا ضرب جنبيها برجله . وتستجن : تستتر . والجنة : ماواراك من السلاح ، واستترت به منه . والحلال : مركب من مراكب النساء والمجعفل :المقلوب .

(٢) العينى ٣/٥٦٠ ، والأشمونى ٢/٢٩٤ ، واللسان(فقد) وليس فى ديوانه . والفاقد من الظباء والبقر والحمام : التى شبع ولدها ، ومن النساء : التى مات زوجها أو ولدها أو حميمها . والخطباء : من الخُطْبة ، وهو لون يضرب إلى الكدرة ، مشرب حمرة فى صفرة . ورجعت : قطَّعت الصوت . والخليط : المخالط . والمباين : المفارق.

نَصَّ على ذلك سيبويه[1] ، ولا أعلم فيه خلافا .

ولم يَنُصَّ الناظم على شئ من ذلك ، فلا جَرَم أنه قاصر .

والجواب عن الأول أن المراد عملُ الرفع والنصب ، وأن اسم الفاعل بمعنى الماضي لايعمل نصباً ولا رفعا ، أعنى رفعَ الظاهر، وما حكى ذلك المتأخرُ من الاتفاق لاَ يَثْبت .

وأما رفعُه للضمير المنفصل إذا جَرى على غير من هو له فإنما أُبرز لضرورة اللَّبس ، ومع ذلك فهو بمنزلة الضمير المتصل . ألاترى أنك لا تقول : ماضربتُ إلا إيَّاىَ ، كما تقول : ضَرَبْتُنيِ ، فلا يتعدَّى فعُل المُضْمَرِ المتصل إلى مُضْمَرَه ، متصلاً كان أو منفصلاً ، فلم يُعتبر بانفصاله هنا ، ولم يُلحق بالظاهر فيجُاز كما جاز : ما ضربتُ إلا نفسى .

فهذا واضح فى أن انفصال الضمير لايصيِّره كالظاهر من كل وجه. وإذا كان كذلك لم يصح أن يقُاس الظاهر على الضمير المنفصل .

وأيضاً لوصَحَّ قياس الظاهر على الضمير لصحَّ فى نحو : مررتُ بقاعٍ عرْفجٍ كُلُّه[2] ، وفى : مررت بقومٍ عَرَبٍ أجمعون[3] ، وبابُه أن يرفع الظاهر .

وكذلك (أفعل التفضيل) فإنه يَرفع الظاهر بلا شرط ، كما يرفع الضمير كذلك . وهذا كله غير صحيح .

فإطلاق الناظم فى العمل ، وتحُّرزه من الذى بمعنى الماضى ، وأنه لايعمل

---

(١) الكتاب ٢ / ٢٢ .

(٢) الكتاب ٢/٢٤ .

(٣) المصدر السابق ٢/٣١ .

رفعا ولانصبا ، صحيحٌ جارٍ على الطريقة[١] .

وعن الثانى أن وقوعه حالاً فى معنى وقوعه خبراً ، لأن الحال خبرٌ من الأخبار . وأيضا فأصله النعت ، إلا إنه لما لم يصح جريانه على الموصوف للاختلاف نُصِب ، فهو راجع إلى جريانه نعتًا لمنعوت .

وعن الثالث أن اشتراط عدم التصغير وعدمِ الوصف مختلَفٌ فيه ، فالكسائى يجيز الإعمال مع وجود الأمرين . وغيُره يمنع ، فيمكن أن يكون الناظم ذهب إلى مذهب الكسائى محتجاً بما احتَجَّ به ، وهو بعيد . والأظهر أن ذلك مِمَّا نَقَصه . فلو قال مثلا بعد قوله : «وَوَلِىَ اَسْتِفْهَامًا» إلى آخر الشَّطْرَيْن :

غَيرَ مَصَغَّرٍ ولا قَبْلُ وُصِفْ

كذا إذا جَا نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ

يعنى : قبل العمل – لصلح[٢] القانون ، ولم يُخِلّ إسقاطُ قوله : «فَيَسْتَحِقُّ العملَ الذىُ وُصِفْ»لأن قوله فى البيت المُصلَح به : «كذا إذا جَاءَ» يؤَدِّى معناه . وأما عدم جَرَيانه مَجرى الأسماء فاشتراطه مستفادٌ من قوله أول الباب : «كَفِعْلِه اسمُ فاعلٍ فى الْعَمَلِ» فإن اسم الفاعل فى الإصطلاح إنما يُطلق على ماكان فيه معنى الفعل باقيًا مُستفادًا ، بخلاف ماتُنُوسِىَ فيه معنى الفعل ، فإنه لايسمَّى اسم فاعل حقيقة ، كما لايسمى «صاحبٌ» اسم فاعل .

فإذا ثبت هذا فلادَ دَرَك بذلك على الناظم . والله أعلم .

وجميعُ ماذُكر إنما هو فيما إذا كان اسم الفاعل مُعَرًّى عن الألف

---

(١) فى الأصل ، و (ت) «على الظرفية» وهو تحريف . وما أثبته من (س) وحاشية الأصل

(٢) فى (س ، ت) «لصح».

/ واللام . فأما إن كان ذا ألفٍ ولامٍ فله حكمٌ آخر فى الإعمال ، ذكَره فى ٤٤٧ قوله :

وَإنْ يَكُنْ صِلَةَ أَلْ فَفِى المُضِى
وغَيْرِهِ إعْمَالُه قَدِ ارْتُضِى

يعنى أن اسم الفاعل إذا وقع صلة (أل) لم يَحتج فى إعماله إلى اشتراط ما تقدَّم ، من كونه بمعنى الحال أو الا ستقبال ، بل يَعمل عملَ فعله مطلقا ، كان بمعنى الماضى أوْلاَ ، فتقول : أعجبنى الضاربُ زيداً أمسِ ، كما تقول : أعجبنى الضاربُ زيداً الآنَ أو غداً .

وسبب ذلك أنه وقع موقعاً يجب فيه تأوُّله بالفعل ، كما يجب أن تُؤَوَّل الألف واللام بـ«الذى» و«التى» أو غيرهما من الموصولات ، فكأنَّ اسم الفاعل إذ ذاك عاملٌ بالنِّيابة لابا لشَّبَه . وإذا كان كذلك فالمضىُّ وغيرهُ فى ذلك سواء .

ثم هنا مسألتان :إحداهما : أنه قال : «فَفِى المُضىِّ وغيرِه» ففيه تصريح بأن ذا الألف واللام يكون بمعنى الحال والاستقبال ، ويستعمل كذلك ، كما يكون بمعنى الماضى .

وهذا رأى الأكثر ، وذهب الرُّمانى (١) وجماعة إلى أن اسم الفاعل المقرونَ بالألف واللام لايكون عاملاً إلاَّ بمعنى الماضى .

والحامِل لهم على ذلك أن سيبويه حين ذَكر اسم الفاعل المقرونَ بهما لم يقدِّره إلا بالذى فَعَل .قال فى أبواب « الاشتغال» : ومما لا يكون

---

(١) هو أبو الحسن على بن عيسى بن على الرمانى ، كان إماماً فى العربية ، علامة فى الأدب ، فى طبقة الفارسى والسيرافى ، أخذ عن الزجاج وابن السراج وابن دريد . صنف : التفسير ، والحدود الأكبر والأصغر ، وشرح أصول ابن السراج ، وشرح سيبويه وغيرها (ت ٣٨٤هـ) .

فيه إلا . الرفعُ : أعبدُ اللهِ أنت الضاربُه؟ لأنك إنما تريد معنى : أنت الذى ضَرَبَه[١]؟ وقال فى بابٍ من أبواب «اسم الفاعل» : «هذابابٌ صار فيه الفاعل بمنزلة الذى فَعَل فى المعنى» . ثم قال : وذلك قولك : هو الضاربُ زيداً، فصار فى معنى الذى ضَرَبَ زيداً ، وعَمِل عَمَلَه[٢] . ولم يُعرِّج على معنى الحال والاستقبال .

وأجاب السِّيرافى وغيره عن هذا بأنه قد استقَرَّ عمله بمعنى الحال والاستقبال دون الألف واللام ، فلاَ يشُك أحد أنه إذا عَمِل بمعنى الماضى أنه بمعنى الحال والاستقبال أوْلَى بذلك .

وأيضاً فالإعمال فيه لابمعنى الحال شهيرٌ فى كلام العرب وفى القرآن الكريم ، كقوله تعالى : {والْحَافِظِينَ فُرُجَهُمْ والْحَافِظَاتِ والذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً والذَّاكِرَاتِ[٣]} وقوله : {وَالْمقِيمِينَ الصَّلاَةَ والْمؤْتُونَ الزَّكَاةَ والْمؤْمِنُونَ باللَّهِ والْيَوْمِ الأخِرِ[٤]} وقوله : {والصَّابِرِينَ على مَا أَصَابَهُمْ والْمُقِيمِي الصَّلاَةِ[٥]} وذلك كثير . وقال عمرو بن كُلْثوم[٦]:

---

(١) الكتاب ١/١٣٠ .

(٢) المصدر السابق ١/١٨١ .

(٣) سورة الأحزاب / آية ٣٥ .

(٤) سورة النساء / آية ١٦٢ .

(٥) سورة الحج / آية ٣٥ .

(٦) من معلقته ، شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنبارى (٤١٩) والصَّفو والصفاء : ضد الكدر ، وصفوة كل شئ : خالصه . وقد ضرب الماء مثلا ، يريد أننا نغلب على الأفضل من كل شئ فنحوزه ، ولا يصل الناس إلا إلى مانفيه ولانريده ، لعزنا وامتناع جانبنا .

وأنّا الشّـــارِبُونَ الماءَ صَـــفْـــوًا

ويَشْـرَبُ غــيــرُنَا كَــدِرًا وطِينَا

وأنشد سيبويه، وزعموا أنه مصنوع[1]:

هُمُ القــائِلُونَ الخَـيْـرَ والآمِـرُونَهُ

إذا مَا خَشُوا من مُحْدَثِ الأمرِ مُعْظَمَا

وإذا كـان كذلك لم يصح أن يُجعل كلام سـيـبـويه على ظاهره مع كثرة ماجاء بخلافه، فيَبْعُد غاية البُعْد أن يغيب مثلُ هذا عن سيبويه، مع تبحُّره واتساع حفظه واطلاعه.

والثانية : أنه قد ظهر من كلامه أن إعمال ذي الألف واللام إعمالٌ صحيح، على حد إعمال الفعل، لقوله : «إعمالُه قَدِ ارْتُضِي».

وهو رأى الجمهور، ونقل السِّيرافي عن الأخفش أن نصب نحو : الضاربُ زيداً ـ إذا كان ماضيا ـ كنصب «الوجَه» في (الحَسَن الوجْه) يريد على التشبيه بالمفعول به، لاعلى المفعوليَّة الصحيحة.

٤٤٨ ووجه ذلك عنده أن اسم الفاعل بمعنى الماضى / أصلُه ألاَّ يعمل، وأن يضاف إلى ماهو مفعول[2] في المعنى إضافةَ تخصيص، فإذا دخلت الألف واللام امتنعت الإضافة، واحْتِيج إلى ذكر المفعول للفائدة الحاصلة به، فنُصِب تشبيهًا.

---

(١) الكتاب ١/١٨٨، وابن يعيش ٢/١٢٥، والخزانة ٤/٢٦٩، والهمع ٥/٣٤٢، والدرر ٢/٢١٥.
ومحدث الأمر : حادثه. والمعظم : الأمر يعظم دفعه.

(٢) هذه الكلمة ساقطة من الأصل، و(ت) وأثبتها من (س) وحاشية الأصل.

وما قاله قد يُشعر به كلامُ سيبويه، ولكنه لاينهض عُذْرًا لما قال، إذ قد تقدَّم أن عملَه ليس بالشَّبَه، إذ لا شَبَه له بالفعل إذْ ذاك إلا من جهة المعنى، ولو كان الشبهُ المعنويُّ كافيًا لكَفى في إعماله بمعنى الماضي مجرَّداً عن الألف واللام، فكنت تقول : هذا ضاربٌ زيداً أمسِ، وهو رأى الكسائي .

فَلمَّا لم يكن كذلك دَلَّ على أن الشبَه غيرُ معتبرٍ هنا، وأنه إنما عمل بالنِّيَابة. وإذا ثبت ذلك، وكان إعمال النائب إعمالاً صحيحا، كضَرْبًا زيداً، وما أشبه ذلك – فالواجب هنا كذلك، فالأظهر مانَصَّ عليه الناظم.

وقوله : «فَفِى المُضِى» يَحتمل أن يتعلق باسم فاعل حال من ضمير «ارْتُضِى» أى إعمالُه قد ارْتُضِى كائنًا في المضي، وهو على حذف المضاف، تقديره : في ذى المُضِىّ، أو بفعلٍ مضمر يفسره المصدر الذى هو «إعمالُه» والتقدير : فيعمل في المضى إعمالُه فيه قد ارْتُضى.

فَعَّالٌ اوْ مِفْعَالٌ اوْ فَعُولُ
في كَثْرَةٍ عن فاعلٍ بَدِيلُ
فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ من عَمَلِ
وفي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وفَعِلِ

هذا فصل «أمثلة المبالغة» وحكمها.

وهى خمسة ، ابتدأ الكلام على ثلاثةٍ منها، وهى (فَعَّال، ومِفْعال، وفَعُول) لكونها في كثرة الاستعمال هنا أدخلَ من الباقين.

ويعنى أن هذه الأمثلة بدلٌ من اسم الفاعل، وعِوَضٌ منه من جهة المعنى، لكن حيث يُقصد الإخبارُ بالمبالغة في كثرة الفعل، فهي مُشْعِرة بكثرة وقوع

الفعل الذى يُقال بسببه للفاعل : فاعل.

وهذا معنى قوله : «فِي كَثْرَةٍ» أى موضع كثرة الفعل، فـ (قَوَّامٌ) معناه : قائمٌ كثيرا، و(ضَرُوبٌ) معناه : ضاربٌ كثيرا، و (مِنْحَارٌ) معناه : ناحرٌ كثيرا. فإن قيل : فإذًا ليس واحدٌ منها بدلاً عن اسم الفاعل من جهة المعنى، إذْ كان اسم الفاعل لا إشعار له بكثرةٍ ولا مبالغة، بخلاف هذه الأمثلة، فكيف يصح أن يقول : إنها بَدَلٌ عنه؟

فالجواب أن اسم الفاعل دالٌّ على مُطْلق الفعل، كان كثيراً أو قليلاً، فيقال : (فاعل) لمن تكرَّر منه الفعل وكَثُر، ولمن وقع منه فعلٌ ما، لكنه من جهة وَضْعه لا إشعار له بخصوص فعل، فإذا أرادوا أن يُشْعروا بالكَثْرة وَضعوا لها مِثَالاً دالاً عليها فقالوا: (فَعُول) أو (فَعَّال) أو (مِفْعَال).

فـ (فَعُول) في الحقيقة إنما هو بَدَلٌ من (فاعل) المراد به الكثرة، وليس بدلاً من (فاعل) مطلقا. وكذلك سائر الأمثلة.

وإذا فُهم هذا تبيَّن أن كل واحد منها بدل من (فاعل) في المعنى، فظهر أن قوله : «عَنْ فَاعلٍ بَدِيلُ» صحيح. أى عن (فاعل) الموضوع في موضع الكثرة، ولذلك قال : «في كَثْرة» إذْ ماقال : إنه / بدل عن (فاعل) ٤٤٩
إذا كان في موضع الكثرة. ويتحرَّز بهذا القيد من هذه الأمثلة إذا لم يُقْصد بها كثرةُ الفعل العلاجي، فإنها لاتجري[١] مجرى اسم الفاعل في العمل، وذلك أن هذه الأمثلة تأتى في الكلام في الجملة على ثلاثة أقسام :

(١) في الأصل، و (ت) «فإنها تجرى» والصواب ما أثبته من (س) وحاشية الأصل.

أحدها : هذا الذى شرَع فيه.

والثاني : أن تأتى للمبالغة في الصفة، لا في كثرة الفعل، كـ (مِحْسَانٍ) إذ كان عند سيبويه في معنى : ما أحسَنَه[١]، وكذلك إذا دخلها معنى النَّسب، نحو: قَؤُول، ومِقْوال، فإن معناها المبالغة في القول وتكثيره، لكن لاعلى معنى الفعل، بل على معنى : ذي كذا، كأنه يقول : ذو قَوْل، أو على الياء، كأنه يقول : قَوْلِيٌّ، في : قَؤُولٍ، ومِقْوالٍ، وضَرْبِيٌّ، في : ضَرُوبٍ.

فهذا كله ليس على معنى الفعل العلاجي، كحائضٍ وطامثٍ، ولذلك لا تدخلها الهاء للمؤنث، فلذلك لا تعمل عمل الفعل أصلا، لما دخله من معنى النَّسَب، كما لايعمل نحو : تَمَّار، وفَكَّاه، ونَهِر، وفي قول الشاعر[٢]:

* لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ ولَكِنِّى نَهِرْ *

ومثل ذلك كثير، وهو الذى يُذكر في باب «المذكر والمؤنث».

والثالث : أن تأتى لغير مبالغةٍ أصلا، نحو : كَرُمَ فهو كَرِيمٌ، وشَرُفَ فهو شَرِيفٌ، وصَدِيَ فهو صَدٍ، وكَلِفٌ، فهو كَلِفٌ وما أشبه ذلك، مما هو جارٍ على فعله قياساً، أعنى في البناء .

فهذا القسم أيضاً لايعمل عمل اسم الفاعل، إذ ليس بمقصودٍ به تكثيرُ الفعل، وإنما هو من بابٍ آخر.

فمن هذا كلِّه تحرَّز بقوله : «في كَثْرةٍ عن فاعلٍ بَديلُ» ، إذ ليس جميعُ هذا

---

(١) الكتاب ٩٨/٤.

(٢) الكتاب ٣٨٤/٣، ونوادر أبي زيد ٢٤٩، والعينى ٥٤١/٤، والتصريح ٣٣٧/٢، والأشموني ٢٠١/٤، واللسان (نهر، ليل) وبعده :

* لا أُدْلِجُ الليلَ ولكنْ أبتكرْ *

والإدلاج : سير الليل كله. يقول : أسير بالنهار، ولاأستطيع سرى الليل.

بديلاً عن (فاعل) فكان مضطراً إلى إخراجه.

فإن قيل : لِمَ أتى بهذا كلِّه، وكان أخصرَ أن يقول كما قال غيره : إن أمثلة المبالغة تعمل عملَ اسم الفاعل؟

قيل : فائدته أمران :

أحدهما : ماتقدم من إخراجه تلك الأمثلة التى على معنى النَّسَب أو التعجُّب، فإنها للمبالغة والكَثْرة، لكنها لاتقتضي كثرة فعلٍ عِلاَجي.

والثاني : أن هذه المقدمة عِلَّةٌ واعتذار لعمل هذه الأمثلة عملَ الفعل، وهى غير جاريةٍ على الفعل، ولا تامَّةِ الشَّبَه به، إذ لم تُشْبهه إلا في المعنى خاصة، والشَّبَه المعتبرَ عند الجمهور إنما هو اجتماع الشَّبَهين، المعنوي واللفظي، ولذلك لم يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضى.

فكأن القائل يقول : كيف أُعْمِلتْ هذه الأمثلة، وليست شبيهةً بالمضارع، ولا جاريةً عليه جريانَ اسم الفاعل، فاعتذر عن هذا بأن هذه الأمثلة موضوعةٌ في موضع اسم الفاعل التامِّ الشَّبَهِ، فكأنها إنما تعمل بالنيابة.

فلأجل هذا القَصْد أتى بالفاء المقتَضِية للعِلَّة، في قوله : «فيَسْتَحِقُّ مَالَهُ من عَمَلٍ» أى إنه بدلٌ منه، فيعمل لذلك عملَه، وهو ظاهر.

وقسم الناظم هذه الأمثلة قسمين :

أحدهما : مايعمل كثيرا، فهو مما يَكْثُر استعمالُه، وذلك (فَعَّالٌ، ومِفْعَالٌ، وفَعُولٌ) .

والثاني : مايعمل بقلّة، وهو (فَعِيلٌ، وفَعِلٌ).

ودَلَّ على ذلك قوله : «وفي فَعِيلٍ قَلَّ ذا وفَعِلِ» فقَيَّد هذين بالقلة، وأطلق القول فيما تقدم، فدل على أنها في باب الإعمال كثيرة الاستعمال.

فأما الأول فمثال (فَعَّالٍ) فيه قولك : أنا ضَرَّابٌ زيداً ، وقَتَّالُ الأبطالَ.

وحكى سيبويه : أما العَسَلَ فأنا شرَّابٌ[1].

/ وأنشد للقُلاَخ[2]: ٤٥٠

أخَا الْحَربِ لَبَّاسًا إليها جِلاَلَهَا

وليْسَ بَولاَّجِ الخَوالِفِ أَعْقَلاَ

وأنشد أيضاً لرؤبة[3]:

* بِرَأْسِ دَمَّاغٍ رُءُوسَ العِزِّ *

ومثال(مِفْعَالٍ) قولك:أنا مِضْرابٌ زيداً . ومن كلامهم:إنه لمِنْحارٌ بوائكَها[4].ومثال (فَعُولٍ) قولك: أنا ضَرُوبٌ زيداً ، وأنشد سيبويه لذي

---

(١) الكتاب ١/١١١.

(٢) الكتاب ١/١١١، والمقتضب ٢/١١٣، وابن يعيش ٦/٧٠، والتصريح ٢/٦٨ والهمع ٥/٨٦، والدرر ٢/١٢٩، والأشموني ٢/٢٩٦، والعيني ٣/٥٣٥ .

وأخو الحرب : الملازم لها، والمتهيء المستعد. والجلال : جمع جُل (بالضم) وأصله مايلبس المحارب من سلاح كالدرع ونحوها. والولاج : الكثير الدخول في البيوت يتردد فيها، من ضعف همته وعجزه.والخوالف : جمع خالفة، وهى عمود في مؤخر البيت. والأعقل : الذى تصطك ركبتاه في المشى ضعفا أو خلقة.

(٣) الكتاب ١/١١٣، وديوانه ٦٤.

وهو من أرجوزة يمدح بها أبان بن الوليد البجلي. والدمَّاغ : مبالغة دامغ، وهو الذى يبلغ بالشجة إلى الدماغ. والمراد رءوس العز رءوس أهل العز.

(٤) الكتاب ١/١١٢، والبوائك : جمع بائكة، وهى السمينة الحسنة.

الرمة[1]:

هَجُـومٌ عَلَيْـهَـا نَفْـسَـهُ غَـيْـر أنَّهُ
مَـتَى يُرْمَ في عَـيْنَيْـهِ بالشَّـبْحِ يَنْهَضِ

وأنشد أيضاً، وهو منسوب في الكتاب لأبي ذُؤَيب، قال السِّيرافي : وإنما هو للراعى[2]:

قَلَى دِينَهُ واهْتَـاجَ لِلشَّـوْقِ إنَّهَـا
على الشـوقِ إخْـوَانَ العَـزَاءِ هَيُـوجُ

وأنشد لأبي طالب بن عبدالمطلب[3]:

---

(١) الكتاب ١/١١٠، والحيوان ٤/٣٤٧، وديوانه ٣٢٤.
يصف ظليما، وهو ذكر النعام. والشبْح ـ بالسكون ـ لغة في الشبَح بفتحها، وهو مابدالك شخصه غير جليٍّ من بعْد. وشبح الشيء كذلك : ظله وخياله.
يقول : يلقي نفسه على البيض حاضناً له، فإذا فوجيء بشبح شخصٍ فارق بيضه ونهض هاربا.

(٢) الكتاب ١/١١١، والعيني ٤/٥٣٦، والأشموني ٢/٢٩٧، واللسان (هيج، أخا) والصواب أنه للراعي، كما في اللسان والعيني، وليس في ديوان الهذليين. وقبله :
عَشيَّةَ سُعْدَى لو تَراءتْ لراهبٍ بدُومَةَ تَجْرٌ دُونَهُ وحَجيجُ
ودومة ـ بضم الدال وفتحها ـ موضع بين الشام والعراق، وتسمي «دومة الجندل» وتجر : جمع تاجر. وحجيج : جمع حاج. وقلى : أبغض. واهتاج: ثار. وإخوان العزاء : الذين يصبرون فلا يجزعون ولايخشعون.
يصف امرأة بأنها لو نظر إليها راهب لكره دينه واهتاج شوقا إليها، وأنها لإفراط حسنها وجمالها تسلب أصحاب العزاء والسلوة عن النساء وعزاءهم، وتحملهم على الصبا.

(٣) الكتاب ١/١١١، والمقتضب ٢/١٤، وابن يعيش ٦/٧٠، وابن الشجرى ٢/١٠٦، والخزانة ٨/١٤٦، والعيني ٣/٣٥٩، والتصريح ٢/٦٨، والأشموني ٢/٢٩٧ .
من قصيدة له يرثي بها أبا أمية بن المغيرة بن عبدالله بن عمر بن مخزوم، وكان زوج أخته عاتكة بنت عبدالمطلب، فخرج تاجرا إلى الشام فمات في الطريق . ونصل السيف : سنه وشفرته. والسمان : جمع سمينة، يعني سمان الإبل. وكانوا إذا أرادوا نحر الناقة ضربوا ساقها بالسيف فخرت، ثم نحروها.

ضَروبٌ بِنَصْلِ السَّيفِ سُوقَ سِمَانِها
إذا عَدِمُوا زادًا فإنَّكَ عَاقِرُ

وأنشد أيضا[1]:

بَكَيْتُ أخَالأْوَاءَ يُحْمَدُ يَوْمُهُ
كَرِيمٌ رُؤُوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبُ

وأما القسم الثاني فمثال (فَعِيل) قولك : إنَّ الله سميعٌ دعاءَك.

وأنشد سيبويه لساعدة بن جُؤَيَّة[2]:

حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ
باتَتْ طِرَابًا وباتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنَمِ

فنصب «مَوْهِنًا» على المفعول بـ «كَلِيل» لأنه في معنى : مُكِلٍّ.

وأنشد لابن أحمر في إعمال (فَعِل)[3]:

---

(١) الكتاب ١١١/١، وابن يعيش ٧٠/٦، ٧١

يرثي رجلا شجاعا كريما فقده فبكي عليه. واللأواء بالشدة. والدارع : لابس الدرع. ومعنى «يحمد يومه» أن كل أيامه محموده، أما في الحرب فلبسالته، وأما في السلم فلعطائه وبذله.

(٢) الكتاب ١١٤/١، والمقتضب ١١٤/٢، والمنصف ٧٦/٣ ، وابن يعيش ٧٢/٦، والخزانة ١٥٥/٨، والمغنى ٤٣٥، وديوان الهذليين ١٩٨/١، واللسان (طرب، عمل ، شأى)

وشآها : شاقها وطَرَّبها. والمَوْهِن والوَهْن : نحو من نصف الليل، أو ساعة تمضي من الليل. وعَمِل: ذو عمل. وطرابا : جمع طَرِب، من الطرب، وهو خفة تعتري عند شدة الفرح.

يصف حمارا وأتنا عطاشا، نظرت إلى برق، فطربت له منساقة إليه في أماكنه، وبات البرق ليله لم ينم، أى استمر في لمعانه. وقوله : «كليل مُوهنا» مجاز، كما تقول : أتعبت ليلي، إذا سرت فيه سيرا حثيثا.

(٣) الكتاب ١١٢/١، وابن يعيش ٧٢/٦، والخزانة ٢٤١/٢، والأشمونى ٢٩٨/٢، والعيني ٥١٣/٣، واللسان (عضد، عمل)

والبيت للبيد (ديوانه ١٢٥) وليس لابن أحمر كما ذكر سيبويه رحمه الله. =

إوْ مِـسْـحَلٌ شَنِجٌ عِـضَـادَةَ سَـمْـجَحٍ

بَسـراتهِ نَدْبٌ لهـا وكُلُومُ

وأنشد أيضا[1]:

حَذِرٌ أموراً لاتَضِيُر وآمِنٌ

مالَيْسَ مُنْجِيَهُ من الأقْدَارِ

وهو قليل في هذا القسم، بخلاف القسم الأول

قال سيبويه[2]: فما هو الأصلُ الذى عليه أكثرُ هذا المعنى : فَعُولٌ، وفَعَّالٌ، ومِفْعَالٌ، وفَعِلٌ.

ثم قال : وقد جاء (فَعِيلٌ) كرَحِيم، وعَلِيم وقدير، وسميع، وبصير.

ثم قال بعد ذلك : و(فَعِلٌ) أقلُّ من (فَعِيل) بكثير[3].

فقوله : «وقد جاء فَعِيلٌ» يُؤْذن بالقِلَّة فيه، ثم جعَل (فَعِلاً) أقلَّ منه.

وتقديم الناظم (فَعِيلاً) قد يُؤذن بتقديمه في الكثرة على (فَعِلٍ) وذلك نَصُّ سيبويه.

وبعد، فهنا ستُّ مسائل :

= والمسحل : الحمار الوحشي، وسحيله : أشد نهيقه. وشنج : ملازم. والعِضادة : الجانب. والسمجح : الأتان الطويلة الظهر. والسراة : أعلى الظهر. والندب : آثار الجراح والكلوم : الجراح، جمع (كَلْم).

يقول : إن الإتان ترمح الحمار وتكلمه تخلصاً من حمله عليها.

(1) الكتاب ١/١١٣، والمقتضب ٢/١١٦، والجمل ١٥٥، وابن الشجرى ٢/١٠٧ وابن يعيش ٦/٧١، والخزانة ٨/١٦٩، والعيني ٣/٥٤٣، والأشموني ٢/٢٩٨

ولاتضير : لاتضر. يصف رجلا بالجهل وقلة المعرفة، وأنه يحذر مالا ينبغي أن يُحذر، ويأمن مالا يصح أن يُؤمن.

(2) الكتاب ١/١١٠.

(3) المرجع السابق ١/١١٢.

إحداها : أن كلامه دالٌّ على أن هذه الأمثلة إذا كانت بغير ألف ولام لاتعمل بمعنى الماضي، لأنه جعلها في العمل عِوَضًا من اسم الفاعل العامل، والذى بمعنى الماضي لايَعمل، فكذلك ماكان عوضًا منه، وهذا رأى الجمهور. وذهب ابن خروف إلى أنها تعمل بمعنى الماضى، وعلى ذلك حَمل الأبيات التى تقدَّمت :

* هَجُومٌ عليها نَفْسَه[1] *

* وقوله : أخَا الْحَرْبِ لبًّاساً إليها جِلاَلَها[2] *

وكذلك بيت أبي طالب[3].

وما قاله خلافُ مااتفق عليه المتقدمون من النحويين.

وأيضاً فإن هذه الأمثلة فَرْعٌ في العمل عن اسم الفاعل، واسم الفاعل لايَعمل بمعنى الماضي، فالأمثلة أوْلَى بذلك، إذ لايكون الفرع أقوى من الأصل، وكما أن جَمْع اسم الفاعل لايَعمل إلا في موضع الذى يَعمل فيه المفردُ فكذلك هذا.

فإن قال : لَمَّا كانت فيها مبالغةٌ ليست في اسم الفاعل قَوِيَتْ على مالم يَقْوَ عليه، فعملت في معنى الماضى. وأيضاً فإذا كانت قد وقعت مَدْحًا فالمدح لايكون إلا بما ثَبت واستقرَّ.

---

(١) تقدم الاستشهاد به، وهو لذى الرمة، والبيت بتمامة :

هَجُومٌ عليها نفسَه غيرَ أنَّه　　　متى يُرْمَ في عَيْنَيْهِ بِالشَّبْح يَنْهَضِ

(٢) تقدم الاستشهادبة أيضا، وهو للقلاخ بن حزن، وعجزه :

* وليس بِوَلاَّجِ الخوالفِ أعْقَلاَ *

(٣) وهو قوله، وتقدم الاستشهادبة :

ضَرُوبٌ بنَصلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِها　　　إذا عَدِمُوا زادًا فإنكَ عاقرُ

فالجواب : أن المبالغة والتكثير لاتقتضى تكثيرَ عَمَل، وإلاَّ لزم في
(قَتَّل) أن يكون / أوسعَ عملاً من (قَتَل) وكذلك (كَسَّر) مع (كَسَر) و ٤٥
(مُقَتِّل) مع (قَاتِلٍ) وهذا كله غير صحيح بالاستقراء، وأماما استُشْهد به
من أبيات المدح فمحمولةٌ على أنها للحال، لأنها أحوال مُسْتَقِرَّة، وثابتة
مُسْتَمِرَّة.

فإن قال : وكيف ذلك وفيها ماهو رِثَاء، كقوله[1]:

* بَكَيْتُ أخَالأْوَاءَ... *

قيل : هي من ذلك، كأنه نَزَّله منزلة الحَيِّ، ولذلك قال : «يُحْمَد» فأتى بالمضارع الدال على الحال لا على الماضي.

والأصح مذهب الناظم والجمهور.

والثانية : أن في كلامه مايدل على أن إعمال هذه الأمثلة قياسٌ في جميعها، وإن قَلَّ في بعضها، لقوله : «عَنْ فاعلٍ بَدِيلٌ» وقوله : «وفي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وفَعِلٍ» ولم يقل : شَذَّ، ولا : نَدَرَ، فدَلَّ على أنه مما يَعمل فيه القياس على ضعف.

وفي هذا اختلاف، فمنهم من جعله قياساً بإطلاق، ومنهم من وَقَفه على السَّماع في الجميع. منهم ابن أبي الربيع، ذكره في «البسيط»[2].

ومنهم من يجعله قياساً في بعضها دون بعض.

---

(١) سبق الاستشهاد به، وهو بتمامه :

بكيتُ أخَا لأْوَاءَ يُحْمَدُ يومُهُ
كَريمٌ رءوسَ الدارعينَ ضَرُوبُ

(٢) انظر : ص ٩٣٣ (تحقيق الدكتور عياد الثبيتي ـ ومحفوظ بكلية اللغة العربية ـ جامعة أم القرى)

والأصح هو الأول ، لكثرة ماجاء من ذلك، ولأنه لافرق بينها وبين اسم الفاعل في العمل، كما تقدم.

فإن قيل : إن بناء هذه الأمثلة للتكثير، بالحَمْل على بناء الفعل للتكثير، وذلك في الفعل غيرُ مَقِيس، فأوْلَى أن يكون في اسم الفاعل غير مَقِيس.

قيل : لانسلِّم أنه في الفعل غير مَقِيس، بل هو مَقِيس، لكثرة مجيئه.

واسم الفاعل جارٍ مجري الفعل في العمل قياساً ، فكذلك ينبغي أن يكون في بناء التكثير والمبالغة.

والثالثة : كما أن إعمالها قياسٌ عنده فهو عنده إعمالٌ صحيحٌ فيها ، إذ كان إعمالاً صحيحًا في أصلها ، وهو اسم الفاعل.

وقد ذهب الكوفيون إلى أن هذه الأمثلة غير عاملة، وإن ما انْتَصب بعدها فعلى إضمار فعل، فقولك : هذا ضَرُوبٌ زيداً ـ على تقدير : هذا ضَرُوبٌ يَضْرِبُ زيداً .

والصواب صحة الإعمال كما ذهب إليه البصريون، لوجوده نظما ونثرا .

ومازعموه من الإضمار لايَثْبت مع قاعدة «الحَمْل على الظاهر» إذ لا يصح أن يُدَّعى الإضمار إلا لموُجِب يُضطر إليه، ولا مُوجِب لذلك هنا ، فكان القول بإعمالها حقيقةً، وهو الصحيح.

والرابعة : أن الناظم أطلق القول في إعمال جميعها ، وإن قَلَّ في بعضها ، وهو رأى الجمهور من البصريين.

وذهب المبّرد وشيخُه المازنىُّ أن (فَعِلاً، وفَعِيلاً) لايعملان[1] ، فلايقال : زيدٌ

---

(١) المقتضب ٢/١١٣.

حَذِرٌ عمراً، ولا : زيدٌ رَحِيمٌ أخاه، بدليل أنهما إنما يُبنيان للذات، لا لأنْ يجريا مجرى الفعل، فهما كنَبِيلٍ، وظَرِيفٍ، وكَرِيمٍ، وعَجِلٍ، إذ كان ذلك في طبعه.

ومااستَشْهد به سيبويه لاحجة فيه.

أما «شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْجِحٍ[1]» فـ «عِضَادَةَ» منصوب على الظرف، لأن معنى «شَنِج» لازم، والعِضَادةُ : الناحية، فكأنه قال : لازمٌ ناحيتَها، ولو كان كذلك لكان ظرفا، فكذلك ما في معناه.

وأما «مَوْهِنًا[2]» فإنه ظرفٌ كـ (عِضَادَة) والظروف تُنصْب بمعانى الأفعال.

وأما «حَذِرٌ أمُوراً[3]» فلا يُحْتَج به، قال المبرد : حَدَّثني أبو عثمان قال :

حَدَّثني أبو يحيى اللاحقي قال : لَقِيَنى سيبويه فقال لي : هل تحفظ في إعمال (فَعِلٍ)/ شيئا؟ فقلت له : نَعَمْ، وصنعتُ له هذا البيت. ٤٥

---

(١) من قول لبيد السابق :

أوْمِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْجَحٍ
بسَرَاتِه نَدْبٌ لَهَا وكُلُومُ

(٢) من قول ساعدة بن جُؤَيَّة السابق :

حَتَّى شآهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ
باتت طِرَابًا وبات اللَّيْلَ لم يَنَمِ

(٣) من قول الشاعر السابق :

حَذِرٌ أموراً لاتَضِيرُ وآمِنٌ
ماليس مُنْجِيَةٌ من الأقْدَارِ

فإذا كان البيت مصنوعاً سقط الاحتجاج به، كما سقط الاحتجاج بالبيتين الأوَّلَيْن للاحتمال.

والجواب أن معنى «شَنِج» مُلازِم، وإذا كان كذلك لم تكن «عِضَادة» إلا مفعولاً به.

قال ابن خروف : ومن جعل «العِضَادَة» ظرفًا كان مُخْتَصًا، والمختص لا ينصبه إلا المتعدى.

وهو يرجع إلى معنى ماحَكى السيرافي أن «القوائم» وهى العِضَادَة، لاتكون ظرفا، كما قال الشاعر[١]:

قَالَتْ سُلَيْمَى لستَ بالحادِى المُدِلّْ

مَالكَ لاتَلْزمُ أعْضَادَ الإبِلْ

قال : فأعْضَادُ بمنزلة عِضَادَة، فلايصح إذًا جعلُه ظرفا[٢].

وأما «حَذِرٌ أمورًا» فقد نقله سيبويه، وهو ثقة ثَبْتٌ في النقل، لا يَنقل إلا عن مثله، كالخليل ويونس وأبي الخطاب وأبي زيد وأشباههم.

وليس اللاَّحقي من هؤلاء بإقراره على نفسه بالكذب، وإذا كان كذلك فعدمُ تصديقه في هذا الإخبار الثاني أوْلَى. وقد أنشد النحويون في إعمال (فَعِلٍ) ممَّالا يَحتمل التأويل، وهو مرويٌّ عن الثِّقَات، قولَ زيد الخيل[٣]:

---

(١) شرح السيرافي (المجلد الأول ـ ورقة ٢٢٤ ـ ب) وابن يعيش ٦/٧٣.

وينسب لجبار بن جزء. والحادي : الذى يسوق الإبل ويغنى لها. والمدل : من أدلَّ عليه، إذا وثق بمحبته فأفرط عليه. والأعضاد : جمع عضد، وهو من الإنسان وغيره : الساعد، وهو مابين المرفق إلي الكتف.

(٢) شرح السيرافي (المجلد الأول ، ورقة ٢٢٤ ـ ب)

(٣) ابن يعيش ٦/٧٣، والهمع ٥/٨٧، والدرر ٢/١٣٠، والتصريح ٢/٦٨، وشذور الذهب ٣٩٤، والحلل لابن السيد ١٣١، ومعجم البلدان (كرملين) ومعجم ماستعجم (الكرملان) و جَدَّبه : حَظِي به. =

أَلَمْ أُخْبِرْكُمَا خَبرًا أتَانِي
أبو الكسَّاحِ جَدَّبه الوَعِيدُ
أتانِي أنهم مَزَقُونَ عِرْضِي
جِحَاشُ الكِرْمِلَيْنِ لَهُمْ فَدِيدُ

فـ (مَزِقُونَ) جمع (مَزِق).

وأما «كَلِيلٌ مَوْهِنًا[1]». فقالوا أيضاً : لاشاهد فيه، لأن «مَوْهِنًا» ظرف، والكَلِيل هو البَرق الضعيف، من : كَلَّ يَكِلُّ، وهو لايتعدَّى. والمَوْهِنُ : الساعة من الليل.

وأجيب بأن معناه : مُكِلٌّ، لا كَالٌّ، كعذابٍ أليمٍ، وداءٍ وجَيعٍ، وداعٍ سميعٍ، قال[2]:

* أمِنْ رَيْحَانةَ الَّداعِي السَّمِيعُ *

و «المَوْهِنُ» منصوب على المفعول به اتِّساعا، بدليل قوله : «وبات اللَّيْلَ لم يَنَمِ» فوَصفه بالدوام، وذلك مُنَاقِض لكونه ضعيفا.

= وفي (س) وحاشية الأصل «جرَّبه» وفي (البلدان) «يُرْسِل» والوعيد : التهديد، ولايكون إلا في الشر، عكس الوَعْد. ومزقون. من المزق، وهو شق الشيء . وعرض الرجل : جانبه الذى يصونه ويدافع عنه، من نسب وحسب وخلق. والجحاش : جمع جحش، وهو ولد الحمار. والكرملين : اسم ماء في جبل طيء. والفديد : الصياح والتصويت. يقول : إن هؤلاء القوم عندى بمنزلة الجحاش التى تنهق عند ذلك الماء، فلا أعبأبهم.

(١) يعنى بيت ساعدة بن جؤية السابق.

(٢) ابن الشجري ١/٦٤، ٢/١٠٦، والخزانة ٨/١٧٨، والأصمعيات ١٧٢، والأغانى ١٤/٣١، وهو لعمرو بن معد يكرب الزبيدي، وعجزه :

* يُؤَرِّقني وأصحابي هُجُوعُ *

وريحانة : أخت الشاعر أو زوجته. والداعي : يريد به الشوق الداعي. والسميع : المسمع. ويؤرقنى : من الأرق، وهو امتناع النوم. وهجوع : جمع هاجع، وهو النائم.

قال المؤلف في «الشرح[1]» : وهذا عندى تكلُّف. قال : وإنما ذَكر سيبويه هذا البيت شاهدا على أن (فاعلا) قد يعُدل به إلى (فَعِيلٍ) و(فَعِلٍ) على سبيل المبالغة، كما يُعْدل به إلى (فَعَّالٍ) و (فَعُولٍ) و (مِفعْالٍ) فذكَر البيت لاشتماله على «كَلِيلٍ»[2] المعدول عن (كَالٍّ) وعَمِلٍ المعدول عن «عامِلٍ» ولم يَتَعرَّض للإعمال.

قال[1] : وإنما يُحتج له في ثبوت إعمال (فَعِيلٍ) بقول العرب : «إن اللَّه سَميعٌ دعاءَ مَنْ دَعاه» رَواه الثقات. وأنشد محتجاً قولَ الشاعر[3] :

فَتَاتَانِ أمَّا مِنْهُما فَشَبِيهَةٌ
هِلاَلاً وأُخْرىَ مِنْهُمَا تُشْبِهُ الْبَدْرَا

وقد ذهب بعضهم إلى أن سيبويه لم يَأْتِ بالشاهد إلا على إمكان أن يكون من الباب، وإنَّما الدليلُ على إعمال (فَعِيلٍ) كونُه أتى للمبالغة بمنزلة (فَعُولٍ) و (فَعَّالٍ) فَلْيكن مثلَه في العمل، كما كان مثلَه في المعنى.

والخامسة : أن إتيانه بالأمثلة الخمسة دون زائدٍ دليلٌ على أن هذا العمل مُقْتَصَرٌ به عليها، فلايُلحق غيرهُا بها.

وهذا رأى الجماعة، وزاد بعض النحويين فيها (فِعِّيلاً) فقال : أقول : هذا شرِّيبٌ العسلَ، لأن (فِعِّيلاً)، للمبالغة كشَرَّاب، فكما عمل (فَعَّال) باتفاق فَلْيَعمل (فِعِّيلٌ) كذلك.

---

(١) ورقة (١٥١ ـ ب)

(٢) في نسخ الكتاب «لاستعماله كليلا» وماأثبته من شرح التسهيل.

(٣) شرح التسهيل (ورقة ١٥١ ـ ب) والعيني ٥٤٢/٣، والأشموني ٢٩٧/٢ وينسب إلى عبدالله بن قيس الرقيات. و «فتاتان» خبر لمبتدأ محذوف، تقديره «هما» و «منهما» صفة لمبتدأ محذوف تقديره «واحدة» و «شبيهة» خبره.

وما / قاله مخالف لما اتفق عليه الأولون. وهذا كافٍ في رَدِّه. ٤٥٣

وأيضًا فإن تلك الأمثلة لم يُقَلْ بها إلا بعد السماع، تحقيقًا ويقينًا أو ظَنًّا، ولم نَسمع في إعمال (فِعِّيل) شيئا، فدل على أن العرب لم تستعمل (فِعِّيلا) إلا للمبالغة في الصفة خاصة، والأصل الوقوفُ عندما وَقَفوا حتى يَثْبت أمرٌ آخر فيُقال به.

والسادسة : أن هذه الأمثلة لم يُفَرِّق بينها وبين اسم الفاعل، فدَلَّ على أنها في الأحكام مثلُه. ومن جملة أحكامه جوازُ تقديم معموله عليه، فتقول : أنا زيدًا ضاربٌ، فكذلك تقول : أنا زيدًا ضَرَّابٌ، وكذلك في سائرها. ومن ذلك قول الراعي(١):

* عَلَى الشَّوْقِ إخْوانَ العَزاءِ هَيُوجُ *

وقول الآخر(٢):

* كَرِيمٌ رءُوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبُ *

وخالف الكوفيون في هذا بناء على ماتقدَّم من مذهبِهم في مَنْع إعمال الأمثلة، وقد تقدم أن الصحيح خلافه، فَيثْبت جوازُ التقديم مالم يَمنع من ذلك مانع. و «الْبَدِيلُ» : الْمُبْدل، يقال : بَديل وبَدَل وبِدْل.

ثم ذكر نوعًا آخر مما ليس بجارٍ على الفعل، ولاشبيهٍ به، وهو اسم الفاعل غير المفرد، لأنه تكلم أولاً في المفرد، فقال :

---

(١) سبق الاستشهاد به وصدره :

* قَلَى دِينَهُ واهْتَاج للشَّوْقِ إنَّها *

(٢) سبق الاستشهاد به وصدره :

* بَكَيْتُ أخَاَلأْ واءَ يُحْمَدُ يَوْمُه *

وَمَــاسِــوَى الْمُفْــرَدِ مِــثْلَهُ جُــعِلْ

في الحُكْمِ والشُّـرُوطِ حَـيْـثُـمَـا عَـمِلْ

وذلك أنَّ لقائلٍ أن يقول : إن التَّثْنية والجمع من خصائص الأسماء، وذلك يُبطل عـمل اسم الفـاعل، إذ هـو يُقَـرِّبه من الأسـمـاء، ويُبـعْـده من الأفـعـال كالتَّصْغير.

وأيضًا فإنه يُزيل الصيغةَ الجارية على الفعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف . وإذا كان يَبْعد بذلك عن شَبَه الفعل فينبغي أن يَبْطُل عمله. فنَبَّه هـهنا على أن ذلك لايُخرجه عن الشَّبَه الحاصل له.

أما التثنية وجمع السلامة فلم يُغَيراً لفظاً ولا معنى، وإنما حصل في ذلك مـعنى عَطْف الأفراد، إذ كـان مـعنى (ضَـاربَاتٍ) : ضَـارِبٌ وضـارِبٌ. ومـعنى (ضَارِبُونَ) : ضارِبٌ وضارِبٌ، إلى آخرها.

وأما التكسير، وإن غَيَّر الصيغة، فـلا اعتبار بذلك، لرجوعه إلى معنى العطف، فكان مـثلَ عـملِ الأمـثلة عـملَ اسم الفـاعل، لأنهـا راجـعـة إليـه في التحصيل.

والتثنية وجمع السلامة أقرب في الإعمال، لأن الشَّبَه بالفعل باقٍ، ألا ترى أن (ضارِبَاتٍ) يُشبه (يَضْرِبَاتِ) و (ضَارِبُونَ) يشبه (يَضْرِبُونَ) فلهذه الأوجه بقي العمل كما كان.

ثم نرجع إلى كلامه، فأخبر في هذين البيتين أن ماعدا المفرد، وهو المثنى والمجموع كيف كان، قد جعلته العرب في الحكم مثلَ المفرد، فحيث لا يعمل المفرد لا يعمل ماسواه، وحيث عمل مع الشروط فذلك ثابتٌ في غير المفرد بتلك الشروط بعينها.

فإذا كان غيرُ المفرد بالألف واللام عمل بلا شرط، وإذا كان مجرداً منها لم يعمل بمعنى الماضى، وعمل بمعنى الحال والاستقبال بشرط الاعتماد المذكور، فتقول : هؤلاءِ ضُرَّابُ زيدٍ غداً، أو الآنَ، وهؤلاء / ٤٥٤ ضارِبُونَ عمرًا غدًا، وهذان ضارِبَانِ زيدًا الآن.

وتقول : هؤلاء ضاربُو زيدٍ أمسِ، وهذان ضاربَا زيدٍ أمسِ، وما أشبه ذلك.

وتقول : هؤلاء الضُرَّابُ زيدًا أمسِ أو غدًا، وهؤلاء الضارِبُونَ عمرًا أمسِ أو غدًا.

ومن ذلك في جمع التكسير ماحكاه سيبويه من قولهم : هنَّ حَواجُّ بيتَ اللهِ[1].

وقالوا : قُطَّانٌ مكةَ، وسُكَّانٌ البلدَ الحرامَ[2]، وأنشد لأبي كَبِير الهذلي[3]:

مِمَّنْ حَمَلْنَ به وهُنَّ عَوَاقِدٌ
حُبُكَ النِّطاقِ فعَاشَ غيرَ مُهَبَّلِ

وأنشد للعجاجِ[4]:

* أوالِفًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الْحِمَ *

ومن إعماله في جمع التصحيح قول الله تعالى :

---

(١) الكتاب ١/١٠٩.
(٢) المصدر السابق ١/١١٠.
(٣) سبق الاستشهاد به.
(٤) سبق الاستشهاد به.

{والْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ والْحَافِظَاتِ والذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً والذَّاكِرَاتِ[1]}. وقال الله تعالى : {ولا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ[2]}. وقال القُطَامي[3]:

الضَّارِبُونَ عُمَيراً عَنْ بُيُوتِهِمِ
بِالتَّلِّ يومَ عُمَيْرٌ ضَارِبٌ عَادِى

وأنشد سيبويه لابن مُقْبل[4]:

يَاعَيْنُ بَكِّى حُنَيْفاً رأسَ حَيِّهِمِ
الْكَاسِرِينَ القَنَافي عَوْرَةِ الدُّبُرِ

وهذا كله ظاهر.

والتَّثْنية بتلك المنزلة، وكذلك جمع المؤنث السالم.

وإطلاقه هنا يتناول ما كان غير مفرد من اسم الفاعل، وهو الذى مُثِّل به، وما كان كذلك من «الأمثلة» فإنك تقول : هؤلاء ضُرَّابٌ زيداً، وهؤلاء مَنَاحيرُ

---

(١) سورة الأحزاب / آية ٣٥.

(٢) سورة المائدة / آية ٢.

(٣) المقتضب ١٤٥/٤، والجمل ١٠٠، والحلل لابن السيد ١١٩، وابن الشجري ١٣٢/١، وديوانه ١٢
وعمير : هو عمير بن الحُباب السلمى، وكانت تغلب قد قتلته. والتل : موضع كانت فيه وقيعة من وقائعهم. والعادى : المعتدى.

(٤) الكتاب ١٨٤/١، ونوادر أبي زيد ٦، واللسان (دبر) ، وديوانه ٨٢ .
وحنيف : قبيلة من قيس، وهو أحد جدود ابن مقبل. والقنا : الرماح، وواحدها قناة. والدبر : الأدبار، عبر بالواحد عن الجمع.
يرثي هذه القبيلة ويقول : كانوا سادة حيهم بمثابة الرأس من الجسد، وكانوا إذا اشهدوا الحرب فانكسر جيشهم كَرُّوا وقاتلوا دونهم، وكسروا رماحهم في سبيل حفظ عورتهم وحمايتها من عدوهم.

بَوائِكَها، وما أشبه ذلك. ومنه ماأنشده . سيبويه للكميت[(١)]:

شُمٌّ مَـهَـاوِينَ أبْدانَ الجَـزُورِ مَـخَـا
مِـيصِ العَـشِـيَّـاتِ لاخُـورٍ ولا قَـزَمِ

وأنشد أيضا لطرفة بن العَبد[(٢)]:

ثُـمَّ زَادُوا أنَّـهُـم فـي قَـومِـهِـم
غُـفُـرٌ ذَنْبَـهُـمُ غـيـرُ فُـخُـر

والتثنية وجمع السالم في ذلك أبْيَنُ.

وقوله : حَيْثُما عَمِلَ » جملة شرطية حُذف جوابها لدلالة ماتقدم عليه.

و«في الحكم» متعلق بـ «مِثْلَهُ» أى مُماثِلاً في الحكم والشروط. ثم قال :

وَانْصِبْ بِذِى الإعْـمـالِ تِلْوًا واخْـفِضِ
وهُوَ لنَصْبِ مـاسِـوَاه مُـقْـتَـضِي

(١) الكتاب ١/١١٤، وابن يعيش ٦/٧٤، ٧٦، والخزانة ٨/١٥٠، والعيني ٣/٥٦٩، والهمع ٥/٨٩، والدرر ٢/١٣١

وشُمٌّ : جمع أشم، من الشمم، وهو ارتفاع في قصبة الأنف مع استواء أعلاه. ويكنون به عن العزة والأنفة. ومهاوين : جمع مهوان، مبالغة في (مهين) والبدن : جمع بدنة، وهى الناقة المسَّمنة المتخذة للنحر، وكذلك الجزور. ويروى «أبداء الجزور» جمع بَدْء، وهو أفضل الأعضاء. يريد أنهم يسمنون الإبل لينحروها للأضياف. ومخاميص : جمع مِخْماص، وهو الشديد الجوع.

ومعناه أنهم يؤخرون العشاء انتظاراً لضيف يطرقهم، فبطونهم خاوية في عشياتهم لتأخر الطعام عنهم. والخور : جمع أخور، وهو الضعيف. والقزم - بالتحريك - رذال الناس وسفلتهم، وقبل البيت :

يَأوِى إلى مجلسٍ بادٍ مكارمُهم لا مُطْمِعِى ظالمٍ فيها ولا ظُلُمِ

(٢) الكتاب ١/١١٣، والجمل ١٠٦، ونوادر أبي زيد ١٠، وابن يعيش ٦/٧٤، ٧٥، والخزانة ٨/١٨٨، والعيني ٣/٥٤٨، والتصريح ٢/٦٩، والهمع ٥/٨٨، والدرر ٢/١٣١، والأشموني ٢/٢٩٩، وديوانه ٦٨. ويروى «فُجُر» بالجيم.

وصف قومه بأنهم زادوا على قبيلتهم بأنهم يغفرون ذنوبهم بالعفو والصفح، وأنهم لايفخرون بما أسدوا من صنيع ستراً لمعروفهم .

يعنى أن اسم الفاعل ذا الإعمال، أى الذى أُعمل عملَ فعلِه، وهو المشروط بالشروط المتقدمة، أو الذى فيه الألف واللام ـ إذا وَلِيه معمولُه جاز فيه وجهان :

أحدهما النصب، وهو الأصل، فتقول : زيدٌ ضاربٌ عمرًا، وآكلٌ الخبزَ غدًا.

ومن ذلك قوله تعالى : {وَلاَ آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرامَ[1]} ـ {إنَّ اللّهَ بَالِغٌ أَمْرَهُ[2]}. وجميع ماتقدَّم التمثيلُ به.

والثانى الجرُّ، وذلك بمقتضى كون اسم الفاعل اسمًا يصلح أن يُضاف، كعَبْدِ الله، وامرىءِ القَيْس، فتقول : زيدٌ ضاربُ عمروٍ غدًا.

ومنه {كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ[3]} ـ {إنَّا مُرْسِلُوا النَّاقةِ فِتْنَةً لَهُمْ[4]} ـ {هَدْيًا بَالِغَ الكَعْبَةِ[5]} ـ {وَلَوْ تَرَى إذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ[6]} ـ {غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ[7]} وهو كثير.

وذلك أنهم أرادوا التخفيف بحذف التنوين، فانْجرَّ المفعولُ لذلك، واستخفُّوا ذلك إذ كانت الإضافة لاتَنْقُص شيئًا من المعنى، لأن معنى النصب باقٍ، ولذلك لم تُؤَثِّر الإضافة تعريفا، من حيث كان القَصْد بها تخفيفَ اللفظ

---

(١) سورة المائدة / آية ٢.

(٢) سورة الطلاق / آية ٣.

والقراءة بالتنوين والنصب هى قراءة السبعة غير حفص عن عاصم (السبعة ٦٣٩).

(٣) سورة آل عمران / آية ١٨٥.

(٤) سورة القمر / آية ٢٧.

(٥) سورة المائدة / آية ٩٥.

(٦) سورة السجدة / آية ١٢.

(٧) سورة المائدة / آية ١.

فقط.

وقالوا : هذا رجلٌ ضاربُ عمرٍو، فوصفوا بها النكرة. وفي القرآن المجيد {قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا[1]} ـ {هَدْيًا بَالِغَ الكَعْبَةِ[2]} وهو ظاهر فيما ليس فيه ألف ولام.

/ وأما ما هما فيه فالخفض إنما يجوز في تاليه إذا كان بالألف ٤٥
واللام أو مضافاً إلى ماهما فيه. وقد تقدم ذلك في بابه ، فلم يَحْتَج إلى التَّقْيِيد هنا، فتقول : مررت بالرجلِ الضاربِ الغلامَ، بالنصب، والضاربِ الغلامِ، بالخفض، وما أشبه ذلك.

وإنما قال : «بِذِى الإعْمَالِ» ولم يقل : باسم الفاعل ذي الإعمال، لِيَعُمَّ بذلك اسمَ الفاعل وأمثلَة المبالغة، فإنك تقول : هذا ضَرَّابٌ زيداً، وضَرَّابُ زيدٍ، وهذا [ضَرُوبٌ زيداً، وضَرُوبُ زيدٍ، وهذا[3]] ضروبٌ رءوسَ الدَّارِعِين، وضروبُ رءوسِ الدارعين.

وأيضًا، فإن قوله : « بِذِى الإعْمَالِ» تحرُّزٌ من اسم الفاعل الذى لايَعمل، وهو ماتخلَّف عنه شرط من تلك الشروط المذكورة، كالذي بمعنى الماضي، فإن فيما يليه وجهًا واحداً، وهو الخفض بالإضافة، إذ ليس المعنى معنى النصب، ولا القَصْدُ بالإضافة التخفيف ، وإنما القصد بها التعريفُ أو التخصيص، فتقول : مررت بزيدٍ ضارب عمروٍ وأمسِ، ولا تقول : مررتُ برجلٍ ضاربِ زيدٍ أمسِ، لأن مايليه ليس بمعمولٍ له.

---

(١) سورة الأحقاف / آية ٢٤.

(٢) سورة المائدة / آية ٩٥.

(٣) مابين الحاصرتين زيادة من حاشية الأصل.

وقوله : «تِلْوًا» شرطٌ في خفض معموله، وهو أن يكون واليًا له، لأن من شروط الإضافة أن يكون المضاف إليه واليًا للمضاف، حتى يحل محلَّ تنوينه، فإن كان بينهما فاصلٌ فالنصب، نحو : هذا ضاربٌ أبوه زيدًا، ومررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه زيدًا، فلاتقول : ضاربُ أبوه زيدٍ، بل النصب هو اللازم، وهو الذى أراد بقوله : «وهو لِنَصْبِ ماسِوَاهُ مُقْتَضٍ» يعنى أن ماسوى التالى لاسم الفاعل من المعمولات حكمُه النصب، فلا يَقْتَضى اسمُ الفاعل فيه جَرًا، لأجل الفاصل، فتقول : هذا مُعْطٍ زيدًا درهمًا غداً، وهذا مُعْطِي زيدٍ درهمًا غدًا، وهذا ظانٌّ زيدٍ شاخصًا غدًا، وهذا ظانٌّ زيدًا شاخصًا غدًا.

وفي قوله : «وهو لِنَصْبِ ماسِوَاهُ مُقْتَضٍ» أنَّ ماسوى التالى لاسم الفاعل منصوبٌ إذا كان عاملا، وأنه لايجوز فيه غير ذلك .

وهذا ظاهر إذا قلت : هذا مُعطِى زيدٍ درهمًا، وهذا ظانٌّ زيدٍ شاخصًا، وهذا مُعْلِمُ زيدٍ عمرًا أخاك غدًا أو الآن.

فالحاصل أن مايليه فيه وجهان، النصبُ به والجر، وماسواه فيه النصبُ به خاصة، بشرط كَوْن اسم الفاعل عاملا.

ومفهومه أنه إذا لم يكن عاملا، وذلك عند تخلف شرط العمل، فلا يجوز فيما يليه الوجهان، إذ لا يَنصب مفعولا، ولا فيما عداه النصبُ به لذلك السبب، إذْ فَرضناه غيرَ عامل.

فإذا قلت : هذا مُعطي زيدٍ درهمًا أمسِ ـ فـ (زيد) ليس فيه إلا الجُّر بالإضافة، وأما «درهمًا» فلا ينتصب باسم الفاعل، بل يقدَّر له ناصب، كأنه في تقدير : أعطاه درهمًا.

وكذلك قولك : هذا ظَانٌّ زيدٍ شاخصًا أمسِ. وما كان مثل ذلك. وهذا أحد

المذاهب الأربعة في المسألة.

والثاني :مذهب الكسائي، أنه يعمل بمعنى الماضي مطلقا كما تقدم .

والثالث : مذهب السِّيرافي أنه منصوب بهذا الظاهر[1]، لتعذر إضافته إليه، لأن المضاف إليه كالتنوين، فصار كَراقُودٍ خَلاًّ، مع ما / فيه ٤٥٦ من معنى الفعل.

والرابع : الفَرْق، فإن كان ما انْتَصب بعد المضاف إليه من باب «ظَنَنْتُ» كان اسمُ الفاعل هو العاملَ فيه، كما قال السِّيرافي.

وإن كان من باب «أَعْطَى» أو «أَمَرَ» كان منصوباً بإضمار فعل يدل عليه اسم الفاعل.

والأظهرُ مذهبُ الناظم، لأنه إذا ثبت أنه بمعنى الماضى لايعمل إذا كان متعدِّيًا إلى واحد في المعنى، كضاربٍ وآكلٍ، فكذلك يجب أن يكون إذا طَلَب بمعناه أكثرَ من مفعول واحد.

وفي المسألة قولٌ خامس، أن «شاخِصًا» على إضمار فعل، ومعمولاَ «ظَانٍّ» مُقَدَّران محذوفان اختصارا، و «زَيْد» محلٌّ للظن. والتقدير : هذا ظانٌّ في زيدٍ، لأن سيبويه قال : تقول : ظَنَنْتُ به، أى جعلتُه موضعَ ظَنِّى[2]، وهو قول يُعْزَى للشلَّوْبِين.

ثمَّ على الناظم هنا دَرَكٌ من ثلاثة أوجه :

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي (ج ١ ورقة ٢٢١ ـ ب).

(٢) الكتاب ٤١/١.

أحدها : أنه قال : «وانْصِبْ بذِى الإعْمَالِ تِلْوًا واخْفِضِ» وهذا الإعمال إما أن يكون إعمالاً في المفعول خاصةً، أو ماهو أعمُّ من ذلك.

فإن أراد الأولَ اقْتَضى أن هذا الحكم لايكون في الظرف، وهم يُنْشدون قوله(١):

* طَبَّاخِ ساعاتِ الْكرَىَ زادَ الكَسِلْ *

بنصب «زادَ» وخَفْضِه، فالنصب على أن «طَبَّاخ» مضاف إلى «السَّاعات» فالكسرةُ فيها علامةُ خفض، والخفض على الإضافة إلى «طَبَّاخ» و«الساعات» منصوبةٌ بالكسرة، وكلاهما جائز على رأيه ورأى غيره.

وإن أراد الإعمال مطلقاً لزمه، بحكم الإطلاق، أن يُجيز ذلك في الحال والفاعل وغيرهما من المعمولات، وذلك فاسد، إذْ لايقال في : هذا [ضاربٌ قاعداً زيداً : هذا(٢)] ضاربُ قاعدٍ زيداً، ولايقال في (هذا ضاربٌ أبوه زيداً) : هذا ضاربُ أبيهٍ زيداً، ولا هذا ضاربٌ أباه زيداً.

وإذا ثبت هذا فإطلاقُه إجازةَ الجرِّ والنصب في التالى، ولم يُقَيِّده بكونه مفعولاً به، غيرُ صواب.

والثاني : أن هذا الكلام يقتضي أن مايلى اسم الفاعل يجوز فيه الوجهان، وهذا صحيح على ماتقدم فيه. ويَقتضى أن مابعد التالى لايكون إلا

---

(١) سيبويه ١٧٧/١، وديوان الشماخ (١٠٩)

وينسب للشماخ وإلى أبي النجم، وإلى جبار بن جزء، وهو ابن أخى الشماخ.

وقبله : * رُبَّ ابنِ عَمٍّ لسُلَيْمَى مُشْمَعِلّ *

والمشمعل : الجاد في الأمر، الخفيف في جميع مايأخذ فيه من عمل. والكرى : النعاس. والكَسِل : الكسلان.

(٢) مابين الحاصرتين موضعه بياض بجميع النسخ، وقد كتب على حاشيتى الأصل و (س).

منصوبا، وهذا ليس بصحيح بأمرين :

أحدهما : أن ماسوى التالى قد يكون فاعلاً فيجب رفعه، نحو : هذا ضاربٌ زيدًا أبوه، ومررتُ برجلٍ مُكْرِمٍ عمرًا أخوه، وهو قد قال : إنه لِنَصْبِ ماسوى التَّالى مُقْتَضٍ، وذلك غير صادق.

الآخر : أنه قَرَّر في «باب الإضافة[1]» جوازَ الفصل بين المضافُ والمضاف إليه بالمفعول في «اسم الفاعل» إذا قلت : هذا مُعْطِى درهمًا زيدٍ، كما قُرِئَ ـ {فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ[2]} وقد تقدم ذلك ، فلا يستقيم إطلاق القول بأنه مقتضٍ لنصب ماسواه.

والثالث : أن التزامه لانتصاب ماسوى التالى بفعلٍ مضْمرٍ يقتضى أن يكون مطلوبُ اسم الفاعل محذوفا، وإذا كان كذلك فاسم الفاعل من باب «أَعْطَى» لايلزم فيه محظور.

فإذا قلت : هذا مُعْطِي زيدٍ أمسِ درهمًا، فجعلت «درهما» مفعولاً لفعل مُضْمَر صَحَّ ذلك، سواءٌ أقَدَّرت حذفَ مفعولِ اسم الفاعل اختصاراً أم اقتصارا[3].

٤٥٧ / وأما في باب «ظَنَّ»، فمذهبه فيه مشكل جدا، فإنك إذا قلت : هذا ظَانٌّ زيدٍ شاخصًا أمسِ ـ لايخلو أن يكون العامل في «شاخصًا» «ظانٌّ» أو غيرَه.

فإن كان هو العامِلَ فقد أعملتهَ بمعنى الماضي، وهو مناقض لما الْتَزم.

---

(١) انظر : ص ١٧٥ .

(٢) البحر المحيط (٥/٤٣٩) قال : «وهو كقراءة ـ {قَتْل أولادَهم شركائِهم}.

(٣) الحذف اختصارا : هو ماكان لدليل، واقتصارا : ماكان لغير دليل (وانظر الهمع ٢/٢٢٤، ٢٥٠).

وإن أضمرت فعلاً فإمَّا أن يكون مفعولُ «ظانٌّ» قد حُذف اختصاراً أو اقتصارا.

فإن كان حَذْفُه اقتصارًا فممنوعٌ لما تقدَّم في بابه ، وإن كان اختصاراً فهو في حكم المُثْبَت، فما العامل فيه؟

فإن قيل : «ظَانٌّ» أعملَه بمعنى الماضي. وإن قيل : فعلٌ مضمر رجع السؤال إلى حذف مفعول «ظَانٌّ» ويَتَسَلْسل إلى غير نهاية(١).

هذا تقرير الشلَّوبين حسبما حكاه لنا شيخنا الأستاذ أبو عبدالله بن الفخار رحمه الله عليه، عن شيخه أبي إسحاق الغافقي، عن شيخه ابن أبي الربيع، عن شيخه الشلَّوْبين(٢). وأصله لابن جِنِّي في «كتاب القَدِّ(٣)» وأنه قال للفارسي : إن قلت : إنَّ «شاخصًا» منصوب بـ «ظَانٌّ» فقد أعملَته بمعنى الماضي، وإن كان منصوباً بفعل مضمر فقد اقْتَصرت. قال : فسكت الفارسي، وعَدَّ ذلك منه ابنُ جني انقطاعًا.

وهو لازمٌ لكل من قال في المسألة بقول الناظم، وهو الذى التَزم الفارسي، فألزمه ابنُ جِنِّي مارأيتَ.

والجواب عن الأول أن المراد هنا الإعمال في المفعول به خاصة. أما الفاعل فقد تبين في «باب الفاعل» حكمهُ ، وتبين في «باب الإضافه» امتناعُ إضافة الشيء إلى نفسه.

---

(١) التسلسل ـ عند المناطقة ـ توقف كل من الشيئين على الآخر، وهو الدور أيضا.

(٢) سبقت ترجمة ابن الفخار و أبي إسحاق الغافقي وابن أبي الربيع والشلوبين.

(٣) في (ت) «كتاب القدر» وهو تحريف، ويسمى في بعض كتب التراجم «ذا القد» وانظر : مؤلفاته في مقدمة «الخصائص».

فإذًا الفاعلُ هنا إذا كان تاليا لاسم الفاعل لايجوز فيه النصبُ، لأنه فاعل، ولا الخفضُ، إذ لا يضاف اسم الفاعل إلى مرفوعه، للزوم إضافة الشيءِ إلى نفسه.فقوله : «وانْصِبْ بذِى الاعْمَالِ» إلى آخره، يُخْرِج الفاعل عن ذلك. وكذلك قوله : «وهُوَ لِنَصْبِ ماسَواهُ مُقْتَضٍ» لأن الفاعل لايُنصب، ولا يَقْتَضى فيه اسمُ الفاعل نصبا.

وأما الظرف والحال فلا اعتبار بهما هنا، إذ لايظهر بالعمل فيهما صحةُ العمل مطلقا، لأن الظرف يَعمل فيه رائحةُ الفعل، فإن نُصب على المفعول به اتساعاً جاز فيه ماجاز في المفعول، ودَخل في ضمن كلامه، وإذا كان كذلك ارتفع الإشكال.

وعن الثاني أن كلامه مُقَيَّد بكلامه، وذلك بأن يكون هنا إنما تكلم على حكم الأصل في المسألة، وتكلم في «الإضافة» على مايَعْرِض من الفصل، أو نقول : إن قوله : «وانْصِبْ بذِى الإعمالِ تَلْوًا» يريد به التالى بإطلاق، كان ذلك لفظاً أو تقديرا، فاللفظ كقولك : مُعْطِى زيدٍ درهمًا، والتقدير كقولك : مُعْطِى درهمًا زيدٍ، لأن أصله : مُعْطِى زيدٍ درهمًا، ولذلك جعله في «باب الإضافة» فَصْلاً، فـ «درهمًا» وإن تلا «مُعْطِيًا» في اللفظ غيرُ تالٍ في التقدير، و «زيد» وإن كانت في اللفظ غير تالٍ هو في التقدير تالٍ، فنجرى في كل واحدة من المسألتين حكمُها، على مانَصَّ عليه.وكذلك القول في الظرف المتَّسَع فيه. وقد تقدم الكلام في / الفاعل. ٤٥٨

وعن الثالث أن ماالتزمه ابنُ جنى غيرُ لازم لأمرين :

أحدهما : أن مسألة (هذا ظَانٌّ زيدٍ شاخصًا أمس) لانسلِّم ثبوتها من كلام العرب. وهو جواب ابن أبي الربيع، لكنه قال[1] : إن ثَبت أنه من

---

(١) انظر : البسيط شرح جمل الزجاجي (٨٩٤) تحقيق الدكتور عياد الثبيتى.

كلام العرب كان الوجهُ مذهبَ من فَصَّل، وهو المذهب الرابع هنا، على أن أبا القاسم بن الصفَّار[1]. قال : سألت ابنَ عصفور : هل ورد من كلام العرب (هذا ظَانٌّ زيدٍ منطلقٌ)؟ يعني في معنى الماضي، فقال لي : ورَد من ذلك قوله تعالى : {فَالِقُ الإِصْبَاحِ وجَاعِلُ اللَّيْلِ سكَنًا} الآية[2]. قال : فقلت له : «جَاعِلُ» في ذلك بمعنى : خالق، و«سكَنًا» حال، فقال لي : إن الله تعالى لم يخلقه في حال أنه سكَنٌ. قال : فقلت له : تكون الحال تقديريَّة، فقال : إن ذلك يؤدى إلى وصف الله تعالى بما لم يَصِفْ به نفسه، وهو وصفه بمقدَّر قال : فقلت له : قد حصل وصفُه بذلك بقوله : «سكَنًا» فقال لي : إن الله خلقه غيرَ سكَن، ثم جعله سكَنًا بعد ذلك. ههنا وقف الكلام بينهما.

وقد أجيب بأن لابن الصفار أن يقول حين أورد عليه وصفَ الله بمقدَّر : قد قال سيبويه[3]: خلق اللهُ الزرافةَ يَدَيْهَا أطولَ من رِجْلَيْها. والزرافةُ لم تَنْتقل بعد وجودها عن حالها، ومفاده : أن الله تعالى قَدَّر خلقها كذلك، فخلقها على تلك الصورة.

والظاهرُ أن الآية ليست من هذا القبيل ، فلا يقوم بها حجة على ثبوت المسألة .

والثانى : أن نُسَلِّم ورودَها سماعًا ، ولايلزم محظور ، لأن «ظانًا» ههنا قد قال الناظم : إنه لايَعمل ، وإذا لم يَعمل فليس بمتوجِّه على «الجملة» كالفعل،

---

(١) سبقت ترجمته .

(٢) سورة الأنعام / آية ٩٦

والقراءة باسم الفاعل هى قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر. وقرأ عاصم وحمزة والكسائى ـ (وجَعَل) ـ فعلا ماضيا [السبعة لابن مجاهد ٢٦٣].

(٣) الكتاب ١/١٥٥.

وإنما هو اسمُ مضافُ إلى اسم ، كإضافة «صاحب» والإضافة فيه إضافةُ تَخْصيص ، فرُوعِى فيه جانبُ الاسمية خاصة ، كما روُى فى «صاحب» وإذا كان ذلك قد يراعَى فى الذى بمعنى الحال والاستقبال ، فلا يَطلب معمولا - فأَحْرىَ فى هذا .

ولما قال : (هذا ظَانُّ زيدٍ) أراد أن يُعْلِم فيما أُوقع «الظنَّ» فقال : قائمًا ، أى : ظَنَّهُ قائمًا ، لأنه يدل على الفعل ، كما يدل عليه (ضاربُ زيدٍ أمسِ وعَمْرًا) فإذاً ليس (ظانّ) مفعول يقع بسببه إشكال .

وهذا جواب الشَّلَوْبين ، وهو أحسن ما يُقال فى الموضع .

ويُوَجَّه سكوتُ الفارسى عن جواب ابن جِنّى بأحد الوجهين ، لأن ابن جِنّى كأنَّه فَرض مسأله على غير وجهها ، فلم يَستحق الجوابَ عنها ، لا أنه سكت منقطعًا عن الجواب . والله أعلم .

وَاجرُرْأَوِانْصِبتْ تَابِعَ الذَّى انْخَفَضْ

كـمُـبْـتَـغِى جـاهٍ ومَـا لاً مَنْ نَهَضْ

هذا من تمام الحكم المذكور قبل هذا ، لأنه ذكر لِتَالِى ذى الإعمال الجَّر والنصب ، فإذا كانا منصوباً فتابعُه مثلُه منصوب بلا إشكال ولا نظر ، فتقول :هذا ضاربُ زيداً وعَمْراً ، ولاتقول : هذا / ضاربُ زيداً ٤٥
وعَمْرٍو ، لأن اللفظ منصوب ، والموضعُ موضعُ نصب ، فلا وجه لخفض التابع ، فلذلك لم يَنُصَّ هنا على هذا الحكم ، إذ لا زائدَ فيه على ما يذكره فى «باب التَّوابع» .

وقد تقدَّم أن عادته وعادةَ غيره أنهم إنما يَذكرون فى تفاريق الأبواب من أحكام التوابع مالا يدَخل لهم تحت قانونها المذكورِ فى بابها .

ولْنَرْجع إلى ماكُنَّا فيه .

وأما إذا كان التالى لذى الإعمال مجروراً فذكر الناظم أن لم فى تابعه وجهين : أحدهما : النبُ على اعتبار الموضع . والآخر : الجرُّ على اعتبار اللفظ ، وذلك قوله : «وَاجْرُرْ أوِ انْصِبْ تَابِعَ الَّذِى انْخَفَضْ» .

فتقول على اعتبار اللفظ هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ ، وهو الوجهُ ، ولذلك قَدَّمه ، لأنه من التَّبَعيه بغير تأويل .

وتقول على اعتبار الموضع : هذا ضاربُ زيدٍ وعَمْرًا ، لأن الموضع للنصب ، وإنما الجرُّ تخفيفُ بحذف التنوين ، ومن ذلك تمثيلهُ بقوله : «مُبْتَغِى جاهٍ ومالاً مَنْ نَهَضَ» كأنه قال : الناهض مُبْتَغ جاهًا ومالاً ، وأنشد سيبويه من ذلك القولَ رجل من قَيْس عَيْلان[1] :

بينَا نَحْنُ نَرقُبُه أتَانَا
مُعَلِّقَ وَفْضةٍ وزِنادَ راعِي

وأنشد أيضا ، وقال : زعم عيسى أنهمُ ينشدون هذا البَيت[2] :

هَلْ أنتَ با عثُ دِينَارٍ لحاجَتِنَا
أو عَبْدَ رَبٍّ أخَاعَوْنِ ابنِ مِخْرَاقِ

---

(١) الكتاب ١٧١/١ ، والمحتسب ٧٨/٢ ، وابن يعيش ٩٧/٤ ، ١١/٦ ، والمغنى ٣٧٧ ، والهمع ٢٠١/٣ ، والدرر ١٧٨/١

ويروى «فبيننا نحن» و «نطلبه» والوفضة : الكنانة توضيح فيها السهام والزناد : جمه زند ، وهو العود الأعلى الذى تقدح به النار ، والأسفل هو الزندة .

(٢) الكتاب ١٧١/١ ، والمقتضب ١٥١/٤ ، والجمل ٩٩ ، والخزانة ٢١٥/٨ ، والعينى ٥٦٣/٣ ، والهمع ٢٩٥/٥ ، والدرر ٢٠٤/٢ ، والأشمونى ٣٠١/٢

وباعث : موقظ أو مرسل . ودينار وعبدرت : رجلان . وأخاعون : عطف بيان أو نعت . ويجوز أن يكون نصبه على النداء .

وقد ظَهر منه بهذا التَّقرير أن النصب هنا ليس على إضمار الفعل ، وإنما هو على التَّبعَية ، وهو مخالف لظاهر سيبويه ، إذ جعله على إضمار الفعل ، كأنه قال : هذا ضاربُ زيدٍ ويضربُ عمراً ، أو وضاربُ عمراً ، ولم يعرِّج على العطف على الموضع[1] .

ونَصَّ الفارسيُّ على أن النصب بالعطف على الموضع ، فظاهرُ هذا اختلافُ من القول ، ولكن ابن أبى الربيع قال[2] : كلا الوجهين جائزُ عند سيبويه وأبى عَلِيٍّ ، إلا أن الذى يَظهر من سيبويه أنه يختار الإضمار ، لأنه لم يَذكر فى هذا الموضع غيرَه ، ويظهر من أبى عَلِيٍّ أن الأحسن عنده العطفُ على الموضع .

قال : ويقتضى كلامهما جوازَ الوجهين .

فإن كان كما قال ابن أبى الربيع فالخلاف بينهما فى الاختيار ، وإلاَّ فالخلاف بإطلاق .

والأظهر ما ذهب إليه الناظم ، لأن تالِيَ اسم الفاعل إذا اثبت أن له لفظا وموضعا جاز اعتبارُ كُلٍّ واحد منهما فى التَّبعَية ، كما جاز ذلك باتفاق فى نحو: ليس زيدُ بجبانٍ ولا بخيلاً ، وماَ لكُمْ مِنْ إلهٍ غَيْرُهُ[3]} وما كان نحو ذلك .

فالخروج بالمسألة إلى تكلفُّ الإضمار خلافُ القاعدة ، فإن الإضمار من غير حاجة إليه تكلفُ مالادليل عليه .

---

(١) انظر : الكتاب ١٦٩/١ ، ١٧١ .

(٢) انظر : «الوسيط» شرح الجمل : ٩١٤ ، ومابعدها .

(٣) سورة الأعراف / الآيات : ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥ ، وهود ٥٠ ، ٦١ ، ٨٤ ، والمؤمنون : ٢٣ ، ٣٢ .
وقرأه الكسائى وحده بالخفض ، وقرأ باقى السبعة بالرفع فى كل القرآن .
وانظر : السبعة لابن مجاهد ٢٨٤ .

والخلاف هنا كالخلاف فى العطف على موضع اسم (إنَّ) وقد تقدم الكلام فى ذلك وجمعيُه نُزوع إلى مذهب البغداديين الذين يُجيزون العطف على التوهم بإطلاق ، لكن قديَقِلُّ فى موضع ، ويكثرُ فى موضع . وهذا الباب مما كَثُر فيه ذلك ، أعنى اعتبارَ المرادفِ الأصلى ، ولذلك وافقهم البصريون عليه الجُمْلة ، وإن اختلفوا فى التأويل .

ثم هنا مسألتان :

٤٦ إحداهما : أن هذا الكلام مُخْتَصٌ بما إذا كان اسم / الفاعل عاملاً، لا مطلقًا ، لأن الذى لايَعمل إذا اجَرَّ مجرورَه فى موضع نصب ، إذ فرضناه غيرَ طالب بنصب ، كما أن مجرور (صاحب) ونحوهِ ، مما استُعمل استعمال الأسماء ليس فى موضع نصب ، ولا يُعطف على موضعه نصبُ ، وإذا كان كذلك لم يدَخل فى كلامه مجرورُ اسم للماضى؛ فإن العرب لاتَعطف على موضع مالا موضع له ، إذ لاتقول : هذا صاحبُ زيدٍ وعمراً ، فكذلك ما هو بمنزلته. فإن جاء ما ظهرُه ذلك فعلى إضمار فعل .

فقد أجاز النحويون : هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ وعمراً ، على معنى : ضَربَ عمراً ، لا على الموضع . ومنه قوله تعالى : {وجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا والشَّمْسَ والْقَمَرَ حُسْبَانًا(١)} ولايكون هذا من الحمل على الموضع إلا على القول بإعمال الذى بمعنى الماضى . وقد منعه الناظم .

---

(١) سورة الأنعام / آية : ٩٦ .
وسبق أن القراءة باسم الفاعل هى قراءة ابن كثير ونافع وأبى عمرو وابن عامر . وانظر : السبعة لابن مجاهد ٢٦٣ .

فإن قيل : ما المانع من أن يكون الناظم قصد بـ «الذى انخفض» ما انخفض باسم الفاعل بإطلاق ، كان : بمعنى الماضى أولا ، لكن إن كان بمعنى الماضى كان التابع منصوباً على إضمار الفعل ، وإلا كان معطوفاً على الموضع، أو على إضمار فعل كما قال سيبويه[1] .

فالجواب أن هذا القصد لايصح ، لأنك إذا فرضتَ التابع منصوبا بإضمار فعلٍ لا بالتَّبعَية فليس بتابعٍ أصلا ، وإنما هو من جملة أخرى ، وهو إنما قال : «تَابعَ الَّذى أنخَفَضَ» فخرج هذا ، إذ ليس بتابع ، وهذا ظاهر .

وقد فَسَّر ابنُ الناظم هذا الموضع بما يَقْتَضى دخول المخفوض باسم الفاعل ، كان للماضى أولا ، إلا أن ما خُفِض بالذى للماضى يُتْبع على إضمار الفعل ، وما عداه فيه وجهان ، إضمارُ الفعل وعدمُه [2] .

فإذا أراد بذلك حقيقة التَّبَعِيَّة فغيرُ صحيح على أصله ، مِنْ منْع إعمال تابع الذى للماضى .

والثانية : أن ظاهر كلامه أن هذا الحكم جارٍ فى كل تابعٍ من التوابع ، ولايختص بواحد منها ، فيجوز إتباعُ النعت على اللفظ ، وعلى الموضع ، وكذلك عطُف البيان والبدلُ والتوكيدُ ، فتقول : هذا ضاربُ زيدٍ العاقلِ ، والعاقلَ ، وهذا ضاربُ زيدٍ أبى عبد الله وأبا عبد الله .

وكذا سائرها إذا كان اسم الفاعل لغير الماضى ، أو كان بالألف واللام .

وأكثرُ مايَذكر الناسُ هنا العطفُ النَّسقِى خاصة . ولاشك أن غيره من التوابع جارٍ مجراه ، بناءً على ثبوت الموضع هنا ، وهو الذى اختاره الناظم كما

---

(١) الكتاب ١٦٩/١ ، ١٧١ .

(٢) شرح الألفية له ٤٣٢ .

تقدم ، فلا فرق بين المخفوض باسم الفاعل هنا والمخفوضِ بالمصدر الموصول كما تقدَّم . وقد أجيز هنالك اعتبار الموضع فى التوابع كلها ، فكذلك يجب هنا أن يجوز ذلك .

فإن قيل : لعل مراده هنا بالتابع التابعُ ، بالعطف ، ولم يقصد غير ذلك ، إذ ليس فى كلامه مايَقتضى جميعَ التوابع ، بل فيه مايدل على التابع بالعطف خاصة ، وهو التمثيل بقوله : «كَمُبْتَغى جَاهٍ ومَالاً من نَهَضَ»

فالجواب أنه لوأراد العطف وحده لَتبَيَّن ذلك بياناً واضحا ، لقال : واجْرُرْ أوِ انْصبِ المعطوفَ ، أو نحو هذا .

وأيضا تمثيلُه لايعيِّن عطفًا دون غيره ، لأن لفظ «التابع» الظاهرُ عُمومهُ ، ووقع / التمثيُل بواحد منها ، كما لو مَثَّل بالنعت أو بالتوكيد فلا ٤٦١
يكون فى ذلك دليل على الاختصاص .

فإن قيل : ظاهرُه أنه أجاز هنا العطف مطلقًا من غير تقييد ، والنحويون قد قَيَّدوا جواز الوجهين بأن يصح وقوعُ المعطوف فى موضع المعطوف عليه ، فإن لم يصح وقوعهُ فى موضعه لم يَجُزْ إلا النصب ، وذلك نحو : هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ ، فالوجهان هنا سائغان ، لأنك تقول: هذا ضاربُ عمروٍ . وإذا قلت : هذا الضاربُ الرجل وعمروٍ - بالخفض - لم يَجُزْ ؛ لأنك لا تقول: هذا الضاربُ عمرٍ ، إلا على مذهب الفَرَّاء ، وهو مردود عند النحويين . وفى هذا النظم أيضا ما يدل عليه ، فإنه منع فى «باب عطف البيان» أن تقول : مررت بالضاربِ الرجلِ زيدٍ ، على البدل، إذ قال :

* ولَيْسَ أنْ يُبْدَلَ بالْمرضِىَ *

ووجهُ ذلك أن البدل فى تقدير الوقوع موقعُ المبدَل منه ، وهذا بعينه موجود فى العطف .

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن يكون ملتزماً لرأى الفَراَّء ، ولا محظور فى هذا ، إذ كان الدليل هو المتَّبعَ . وقد جعل له فى «شرح التسهيل[1]» حظاً من القياس ، وذلك على أن تقدير الإضافة قبل دخول الألف واللام ، إذ كانت الإضافة قبلها ليست للتعريف ، والمانعُ من الجمع بين الألف واللام والإضافة إنما هو الجمع بين تَعْرِيفينْ ، وهذا الموضع ليس فيه ذلك ، فدخلت الألف واللام لتُعَرِّف مالم يَتَعَرَّف بالإضافة ، كما كان ذلك فى (الحَسنِ الوجهِ) ولايَلزم على هذا جوازُ (الحسنِ وجههِ) لأن المضاف والمضاف إليه فيه وفيما كان نحوهَ شئٌ واحد فى المعنى ، بخلاف (الضَّاربِ زيدٍ) فإذا كان كذلك لم يَلزم ماأورده السائل .

والوجه الثانى : أن اشتراط صحةِ وقوعِ المعطوف موقعَ المعطوف عليه ليس مُتَّفقا عليه ، فالنحويون فى ذلك على فرقتين .

فرقة تَشترط ذلك ، منهم المبرد والجُزولى .

وفرقة لاتشترط ذلك ، منهم السَّيرافى وابن خروف .

وحُجَّتُهم أنه قد يجوز فى المعطوف مالا يجوز فى المعطوف عليه ، كقولك : كلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها[2] ، وكلُّ رجلٍ وأخيه ، ويازيدُ والحارثُ ، ومررت بزيدٍ وعمراً ، ونحو ذلك ، فقد يكون الناظم جرَى على مذهب من لايَرى اشتراطَ ذلك .

---

(١) ورقة (١٥٢ - أ) .

(٢) من أقوال العرب (الكتاب ٢/٥٥ ، ٨٢ ، ٣٠٠) وكذلك قولهم : كل شاة وسَخْلَيِها بدرهم . والسخلة : ولد الشاة من المعز والضأن ، ذكرا كان أو أنثى .

وهذا الوجه أمثلُ فى الجواب من الأول ، فإن ابن مالك قد نَصَّ على أن (الضاربُ زيدٍ) ممنوع ، وهذا الذى ذهب إليه الفراء . وذكر ذلك فى «باب الإضافة» من هذا النظم

فإن قيل : فقد رَدَّ هذا فى «الشرح[1]» بأن حرف العطف قائم مقام العامل فى المعطوف عليه ، واسم الفاعل ذو الألف واللام لا يجرُّ «زيداً» ونحوه ، فلا يصح عطفه على المجرور به ، قال : ولا حجة فى نحو : رُبَّ رجلٍ وأخيه ، ولا :

* أىُّ فَتَى هَيْجاءَ أنتَ وجَارِهَا[2] *

لأنهما فى تقدير : وأخٍ له ، وجارٍ لها[3] ، ومثل هذا التقدير لايصح فى مسألتنا ، فلا يصح جوازُه .

قيل : هذا لايطَّرد له فى نحو (يازيدُ والحارثُ) . والظاهر أن للعطف فى هذا الاتِّسَاع ماليس لغيره ، فإذا أمكن قَصْدُ الناظم لهذا فلا اعتراض عليه .

والباغى : من : بَغَيتُ الشئَ ، أبْغِيه . وأبْتَغَيْته : طَلَبْتُه ./ ٤٦٢
والنَّاهِض: القوىُّ العزمِ الذى لايُخْلِدِ إلى الراحة والدَّعة .

---

(١) ورقة (١٥٢ – ب) .

(٢) سبق الاستشهاد به فى «باب التعجب» وبعده :

* إذا ما رِجَالٌ بالرِّجال استَقَلَّت *

(٣) فى شرح التسهيل (ورقة ١٥٢ – ب) «لأنهما فى تقدير : رُبَّ رجلٍ وأخٍ له ، وأىُّ فتى هيجاَء أنت وجارٍ لها» .

وكُلُّ مــــا قُــــرِّرَ لاسْمِ فَــــاعِلِ
يُعْطِى اسْمَ مَــفْــعُــولٍ بلا تَفَــاضُلِ
فَــهْــوَ كَــفِــعْلٍ صِــيغَ لِلْمَــفْــعُــولِ فى
مَــعْنَاهُ كــالْمُعْطَى كَــفَــافًــا يَكْتَــفِى

لما كـان اسم المفعول غيرَ جارٍ بإطلاقٍ على الفعل المضارع ، ولم يَكْمُل شَبَهُه به ، وكان حكمه حكمَ اسم الفاعل فى هذا الباب ، فيماعدا أحكامِ مالم يُسَمَّ فاعله - خاف أن يُتَوهم أنه لايجرى مجراه ، فنَصَّ على جَرَيانه مَجراه كما فعل فى «أمثله المبالغة» وجَمْعِ اسم الفاعل .

فيريد أن اسم المفعول حكُمه حكمُ اسم الفاعل فى جميع ماتقرر لاسم الفاعل من الأحكام ، من كَوْنه يعمل عملَ فِعْله بالشروط المذكورة ، وهى ألا يكون بمعنى الماضى ، وأن يكون مُعْتَمِداً ، ولايُصَغَّر ، ولا يوُصف قبل العمل . هذا إذا كان مجرداً من الألف واللام .

فإن كان بهما عمل من غير اشتراطٍ لمعنى الحال أو الاستقبال .

فتقول : هذا مُعْطًى أبوه درهمًا الأن أو غداً ، وأمَكْسُوٌّ الزيدانِ ثوبًا غدا؟ وهذا المُعْطًى درهمًا أمسِ أو غداً .

ومن ذلك قول الشاعر [1] :

ونَــحْــنُ تَــرَكْــنَــا تَــغْــلِــبَ ابْــنَــةَ وَائِــلٍ
كَــمَــضْــروبةٍ رِجْــلاَهُ مُنْقَطِعِ الظَّــهْــرِ

فهذا البيت مما اعتمد فيه اسم المفعول[2] على موصوفٍ محذوف ، أى

(١) هو تميم بن مقبل ، ديوانه ١٠٧ ، والهمع ٥/٩٠ ، والدرر ٢/١٣١ .

(٢) فى جميع النسخ «اسم الفاعل» وهو وهم ، وما أثبته من حاشية الأصل هو الصواب .

كرجلٍ مضروبةٍ رجلاه .

فإن كان بمعنى الماضى مجرداً من الألف واللام لم يَعمل ، فتقول : هذا مُعَطىَ درهمٍ أمسِ ، ولا تقول : مُعْطًى درهما .

وكذلك سائر الأحكام ، من جواز إضافته لتاليه ، وجوازِ نصبه ، وأنْحِتاَم نصبِ ما بعد ذلك ، ومن تَبَعِيَّة ذلك التالى على اللفظ ، وعلى الموضع ، ومن إجراء جَمْعه مُجْرى اسم الفاعل . وجميعُ ماتقدَّم ذكرهُ جارٍ هنا .

وقوله : «بِلاَ تَفَاضُلِ» يعنى أنه لايَفْضُلُه اسم الفاعل فى شئٍ من أحكام هذا الباب ، بل يجَرى مجرًاه فى كل حكم .

لكن لَمَّا كان فى هذا الكلام احتمالُ يُتَوهَّم منه أن اسم المفعول يَجرى فى كل شيءِ مَجراه ، فيَرفع الفاعل ، ويَنصب المفعولاتِ كلَّها ، وما كان نحو ذلك ، وذلك غير صحيح – حَرَّر ذلك وبَيَّن أن حكمه حكمُ فعله المبنىَّ للمفعول ، لاحكمُ المبنىَّ للفاعل ،فقال : «فَهُوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلَمفْعُولِ فى مَعْنَاهُ» ، فهو جارٍ مجرى اسم الفاعل مع مراعاة بنائِه للمفعول ، فتقول : هذا مَضْرُوبٌ أبوه غداً ، كما تقول : يُضْرَبُ أبوه غداً ، وتقول : هذا مُعْطًى درهمًا ، كما تقول : هذا يُعْطَى درهمًا . وكذلك سائر الأحكام .

وقوله : «فى مَعْنَاهُ» يَعنى به أن اسم المفعول مثلُ الفعل المبنىَّ للمفعول فى معناه ، لافى لفظه ، فيُعْطَى كلُّ واحدٍ منهما من الأحكام اللفظية ما يَقتضيه ، فاجتماعُهما إنما هو فى المعنى .

وأما فى اللفظ فلكل واحد منهما حكمٌ لفظى يَخْتَص به .

فالفعل لأيُضاف ، بخلاف اسم المفعول ، فإنه يضاف إلى مفعوله ، نحو :

/ هذا مُعْطَى درهمٍ غداً .فلو لم يَقُل : «فى مَعْنَاهُ» لأوهم امتناعَ الإضافة، ٤٦٣ وكذلك التنوين ، وما كان نحوَهما من الأحكام المختصة بالأسماء ، كالتعريف والتثنية والجمع .

وقوله : «فى مَعْنَاهُ» خبرٌ بعد خبر ، أى : فهو فى معنى الفعل المَصُوغ للمفعول . وضمير «صِيغَ» عائد على الفعل ، لا على «هو» .

ومَثَّل بقوله : «المُعْطَى كَفافًا يكْتَفِي» وهو من اسم المفعول بالألف واللام ، فيعمل بمعنى الماضى ، وبمعنى الحال والاستقبال . وهذا كله ظاهر .

والكَفَاف : ما يَكْفى الإنسانَ من غير إسراف . وحقيقته : ما كَفَّ عن الناس ، أى أغنى عنهم وعن اللَّجَأ إليهم . والمعنى : أن الذى أُعطِى من العيش كَفَافًا يَكتفى بهَ عمَّا فى أيدى الناس ، ويَستغنى به عن الكَدّ فى الزيادة ، والحرص على مالا يزيده إلا تعبًا وهَماً . ثم قال :

وقَدْ يُضَافُ ذَا إلىَ اسْمٍ مُرتَفِعْ
مَعْنًى كمَحْمودِ المقَاصِدِ الوَرِعْ

يعنى أن هذا المذكور القريبَ المشارَ إليه بـ«ذا» وهو اسم المفعول – قد يُخالف اسم الفاعل من بعض الوجوه ، فيضاف إلى المرفوع به فى المعنى ، وذلك أن اسم الفاعل لايضاف إلى مرفوعه البتَّةَ ، فلا تقول : هذا ضاربُ أبيه زيداً ، ولا ما أشبه ذلك لأنه يلزم فيه إضافةُ الشئِ إلى نفسه، إذ كان مدلول (ضارب) هو (الأب)، وقد منَع من ذلك فى «باب الإضافة »

فكان الأصل فى اسم المفعول أن يَجْرى مَجراه فى ألاَّيُضاف إلى مرفوعه، فلا يقَال : أمضروبُ الأبَويْن زيدٌ؟ ولا: أمضروبُ أبويْه زيدٌ؟ فى أمضروبٌ أبواه زيدٌ؟

كما لاتقول : أضاربُ الأبويْن ، ولا : أضاربُ أبوَيْه زيدٌ؟ فى : أضاربٌ أبواه زيدٌ؟ لأن فيه إضافة الشئ إلى نفسه ، وذلك ممنوع .

لكن لما كان اسم المفعول إذا تعدَّى إلى واحد يكون سَبَبِيّاَ ، فلا يظهر له عمل فى شئٍ إلا فى السَّبَبِىِّ – أشبه الصفة المشبَّهة باسم الفاعل ، فجاز فيه ما جاز فيها ، فتقول : زيدٌ مضروبُ الأبِ ، كما تقول زيدٌ كريُم الأبِ .

وكما أن (كريُم الأبِ) قد تحملت الصفةُ فيه ضَميراً عائداً على الأول ، فخرج بذلك عن إضافة الشئِ إلى نفسه [لأن الضمير غير الأب – إعتبر مثل ذلك فى اسم المفعول ، فلم يبق فيه إضافةُ الشئِ إلى نفسه(١)] لأن الأب غير الضمير فى «مضروب» وصاحب الضمير هو (مضروب) .

ومَثَّل ذلك بقوله : محمودُ المقاصدِ الوَرِعُ . أصله : الورِعُ محمودٌ مقاصدُه، ثم أضمر فى «محمود» ضمير «الوَرِع» فصارت «المَقَاصِدُ» فى حكم الفَضْلة ، فانتصب على التشبيه بالمفعول به . ثم أضيف حملاً على اسم الفاعل حين أضيف إلى منصوبه.

وما قاله صحيح ، بناءً على أن اسم الفاعل إذا أريد به الثبوت جرى مَجرى الصفة المشبهة ، نحو : زيدٌ قائمٌ أبوه ، وقائمٌ أبًا ، وقائمُ الأبِ .

فكذلك يقال فى اسم المفعول : هذا مضروبٌ أبوه ، ومضروبٌ أبًا ، ومضروبُ الأبِ ، وذلك إذا أُرِيد به الثبوت ، أى ثبوت الصفة .

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبته من (س ، ت)

فأما إذا أريد به العِلاَجُ فلا يمكن ذلك فيه ، لأنه جارٍ مَجرى الفعل، فلا تقول فى قولك : (زيدٌ قائمٌ أبوه غداً) : زيدٌ قائمُ الأبِ غداً ، ولاقائمٌ أبًا الآن ، ولذلك لم يكن هذا الحكم ليجَرى فى اسم المفعول من المتعدى إلي اثنين / ولاثلاثةٍ أصلا . فقول الناظم : «وقَدْ يُضَافُ ذا إلى اسْمٍ ٤٦٤
مُرْتَفعٍ مَعْنًى» يعنى أنه قد يجرى مجرى الصفة المشبَّهة اسمُ المفعول ، فيضاف إلى مرفوعه كما تضاف الصفة إلى مرفوعها ، فتقول : زيدٌ مرفوعُ الرأسِ ، ومضروبُ الأبِ ، ومنه مثاله : الوَرِعُ محمودُ المقاصدِ ، والأصل : محمودٌ المقاصدُ منه ، أو محمودٌ مقاصدُه . ثم أُضيف إليه اسمُ المفعول . ولكن هذه الإضافة إنما تجوز بشرطين :

أحدهما : أشار إليه بالمثال ، وهو أن يكون اسم المفعول من متعدٍّ إلى واحد ، فلا يجوز أن يكون من غير متعدٍّ ، إذ لا تُتَصَوَّر الإضافة ، ولا من متعدٍّ إلى اثنين ولاثلاثة ، فلا تقول : هذا مُعْطَى الأبِ درهماً ، ولا مُعْلَمُ الأخِ زيداً قائمًا ، ولا ما أشبه ذلك .

والثانى : أن يُقصد ثبوتُ الوصف ، ويُتَنَاسَيَ فيه العلاجُ ، كما تقدم . وهذا لم يُشِرْ إليه ، ولكن هو داخل تحت مضمون الشرط الأول ، لأنه لما مُنِع أن يكون من متعدٍّ إلى اثنين – كان ضمن ذلك ألاَّ يكون له مفعول مذكور ، وذلك معنى كونه غيرَ مقصود به العلاجُ ، وسيأتى لهذا مَزِيدُ بيان .

فإن قيل : فأنت تقول على مذهبه : هذا مُعْطَى الأبِ ، ومَكْسُوُّ الأخ فتجعله كمحمودِ المقاصد ، وهما مِمَّا يتعدَّى إلى اثنين ، وكذلك : هذا مُعْلَمُ الأبِ ، وهو من المتعدَى إلى ثلاثة .

فالجواب : أنَّا لا نسلِّم ذلك ، بل نمنع ذلك ، لأن المتعدَىَ إلى أكثرَ طالبٌ بمعناه للمنصوب ، فمعنى العلاج باقٍ فيه .

وإن سُلِّم فقد يقال : إن المراد بالمتعدِّى إلى واحد ما عَمِل فى واحد خَاصَّةً ، مقتَصِرًا عليه ، فرُفِع بإسناده إلى فعل المفعول ، فلو كان عاملاً فى مفعول آخر لم يكن من هذا الباب الذى أشار إليه ، فهو المتحرَّزُ منه .

وقوله : «مَعْنًى» راجع إلى «مُرْتَفِع» أى رفعُه إنما هو من جهة المعنى ، لامن جهة الحكم اللفظى .

وبَيَّن بهذا أن «المَقَاصِدِ» فى مثاله ، وما كان نحوهَ – ليس خَفْضُه من رَفْعٍ لفظىٍّ ، فإن الإضافة من نَصْبٍ على التمييز ، أو على التشبيه بالمفعول به . ولو كان مضافاً من حقيقة الرفعِ لزم المحظور ، وهو إضافة الشئِ إلى نفسه ، بل أُضيف بعد ما نُقِل إليه ضمير الأول ، فصار هو المُسْنَدَ إليه .

ولَمَّا استغنت الصفة بمرفوعها اشبه السَّبَبِىُّ المفعولَ الذى هو فَضْلَة ، من حيث استغنى عنه اسم المفعول ، فانتصب على التشبيه بالمفعول به ، وبعد ذلك أُضِيف ، لَمَّا صار اسمُ المفعول ، بما تَحَمَّل من ضمير الأول ، مغايراً للسَّبَبِى، فلم تكن فيه إضافة الشئِ إلى نفسه ، فلذلك قال : «إلى اسم مُرْتَفِعٍ مَعْنًى»

وفى هذا الكلام بعدُ مسائل :

إحداها : أن إجراء اسم المفعول من المتعدِّى إلى واحد مِمَّا أغفله النحويون فلم يذكروه ، واعتنى هو بذكره هنا ، وفى غير هذا من تواليفه . وزعم فى «شرح التسهيل[1]» أنه يجرى مجرى الصفة المشبَّهة مطلقا إن كان مصوغاً من متعدٍّ إلى واحد ، كمَضْرُوب ، ومَذْهُوب ، ومَرْفُوع ، ونحو ذلك .

---

(١) ورقة (١٥٥ – ب)

وأنشد عليه أبياتاً لم أقيدَّها(١) / ولكنَّ ما استَدرك ظاهرُ الصحة ، واضح الموقع ، فبحقٍّ ما استدركه هنا . ٤٦٥

والثانية أنه أشار إلى أن هذا الإلحاق ، وهذه الإضافة مما يقلُّ فى الاستعمال ، لقوله : «وقَدْ يُضَافُ» فأتى بـ«قَدْ» المُقَلَّه على عادته فى أمثال ذلك ، إلا أنه لم يُقَيِّده بالقلة فى «التسهيل» وإنما قَيَّد بها الجامدَ الجارى مجرى المشتق فقال : والأصح أن يُجعل اسمُ المفعول المتعدَّى إلى واحد من هذا الباب مطلقا .

قال : وقد يُفعل ذلك بجامدٍ لتأوُّله بُمشْتَق(٢) .

---

(١) هى قول الشاعر :

تَمنَّى لِقَائِى الجَوْنُ مغرورُ نفسِه ... فلما رآنى ارتاعَ ثُمَّتَ عَرَّدَا

وهو من شواهد الجر ، نظير قولهم : (حَسَنُ وَجْهِهِ)

واستشهد به كذلك فى التصريح ٢/٧٢ ، والهمع ٥/١٠٣ ، والدرر ٢/١٣٥

والجون : علم عن شخص . وعَرَّد : فَرَّ .

وقول الآخر :

لَوْ صُنْتَ طَرْفَكَ لم تُرَعْ لصفاتِها ... لَمَّا بَدَتْ مَجْلُوَّةً وَجَنَاتِها

وهو من شواهد النصب ، نظير قولهم : (حَسَنُن وُجْهَهُ)

واستشهد به كذلك فى التصريح ٢/٧٢ ، والهمع ٥/١٠٣ ، والدرر ٢/١٣٤

ولم ترع : لم تفزع . والوجنات : جمع وجنة ، وهى ما ارتفع من الخد .

وقول الآخر :

بثوبٍ وديناٍر وشاةٍ ودرهمٍ ... فهل أنت مرفوعٌ بما ههنا راسُ

وهو من شواهد الرفع ، نظير قولهم : (حَسَنٌ وجهُ)

واستشهد به كذلك فى التصريح ٢/٧٢ ، والهمع ٥/٩٩ ، ١٠٢ ، والدرر ٢/١٣٣ ، ١٣٤ .

(٢) التسهيل ١٤١ .

ولم يتعرض الشارح – رحمه الله – لمسألة الجامد المؤول بمشتق .

وتتميما للفائدة نذكر هنا ما قاله النحاة فيها ، فإنهم قالوا : قد يقال : وردنا منْهَلا عَسَلاً ماؤه وعسلاً ماءً ، ونزلنا بقومٍ أسدٍ أنصارُهم ، وأسدِ الأنصارَ ، وصاهرنا حيًّا أقمارًا نساؤه ، =

فأنت ترى مخالفةً مَا بين الكلامين ، فأحدهما يزعم أن هذا الاستعمال قليل ، والآخر يُطلِق القوَل بالجواز ، ولكنَّ رأيه هنا أحسنُ ، إذْ استعمالُ اسم المفعول استعمالَ الصفةِ المشبَّهة قليلٌ كما قال ، والأكثر إجراؤه مُجرى أصلِه ، وهو اسم الفاعل حسبما تقدم .

وعلى ذلك ظاهرُ كلام غيره ، إلا أنه استدرك هذا الاستعمال الثانى القليل ، فهو حَسَنٌ ولا عَتْبَ عليه .

وأما زعمه هنالك(١) أنه خارج عن «باب اسم الفاعل» بإطلاق ، جارٍ مَجرى الصفة المشبَّهة بإطلاق فهو رأىٌ غريب يَقتضى امتناع(هذا مضروبُ غداً أو الآنَ) و (هذا مُكْرَمٌ أبوه الآنَ) وما أشبه ذلك .

وهو غير صحيح ، نعم ، لأُينْكَر أن يُقْصد بمعناه الثبوت ، فيجرى مجرى الصفة ، لا أن يكون كذلك البتَّةَ ، ولا أعلم له فى هذا القول مُسْتَنَدَا .

= وأقمارَالنساءِ . على تأويل (عَسَل) بحلو ، و (أُسْدِ) بشجعان ، و (أقمار) بحسان ، ومنه قول الشاعر.

فراشةُ الحِلْمِ فِرْعَوْنُ العذابِ وإنْ ... تَطْلُبْ نَــــداه فكَلْبٌ دونَه كَلْبُ

فعاملَ «فراشة» مَعاملة :طائش ، و «فرعون» معاملة : مهلك .

وقول الآخر :

فَلَوْلاَ اللهُ والمُهْـرُ المُفَدىًّ ... لأُبْتَ وأنتَ غِرْبالُ الإهابِ

فعامل «غربال» معاملة : مثقب .

قال ابن مالك فى شرح التسهيل» (ورقة ١٥٥ - ب) : «وأكثر ما يجئ هذا الاستعمال فى أسماء النسب ، كقولك : مررتُ برجل هاشميٍّ أبوه ، تميميةٍ أمُّه وإن أضفت قلت : مررت برجلٍ هاشميَّ الأب ، تميمى الأم ، وكذلك ما أشبهه» .

وانظر : التصريح ٧٢/٢ ، والهمع ١٠٣/٥ .

والثالثة : أنه قال : «وقَد يُضَافُ ذا إلى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ» فخَصَّ بالذكر الإضافةَ وحدها ، والجارى مَجرى الصفة المشبَّهة ، من اسم المفعول وغيرهِ ، لا يَختص بالإضافة إلى المرفوع وحدها ، بل يجوز مع ذلك النصبُ على التشبيه أو التمييز ، فتقول : هذا مضروبُ الأبَ ، أو أبًا ، وهذا مضروبُ الأبِ ، ولا فرق بين النصب والجر فى هذا . فقد يَسأل السائل : لِمَ خَصَّ الإضافةَ بالذكْرْ دون النصب ، فقد كان الأَوْلى أن يذكرهما معًا ، أو يُحيل باسم المفعول هنا على «باب الصفة المشبَّهة»؟

والجواب من وجهين :

أحدهما : أن يُقال : لعلَّه عَيَّن ما هو السماع أكثرُ من غيره ، فكأن الإضافة والنصب مسموعان قليلان،إلا أن النصب أقلُّ ، فذكَر ما هو أكثرُ شيئًا من غيره، خروجًا عن عُهْدة السَّماع .

والثانى : أن يكون اكْتَفى بذكر أحدهما عن الآخر إذا كانا معًا فى «باب الصفة المشبَّهة» كالمتلازمَيْن ، فحيث يجوز أحدهما يجوز الآخر على الجملة ، فلم يَحْتج إلى ذكرهما معًا .

وأيضًا فإن الإضافة أخصُّ عنده بباب الصفة المشبَّهة . ألا ترى أنه عَرَّفها بها إذ قال : «صِفَةٌ استُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنًى بِهَا» ؟

فإذا جاز الجر فالنصبُ فى الضِّمن . والله أعلم .

والوَرِعُ – فى كلامه – اسم فاعل من : وَرَعَ يَرَعُ وَرَعًا ، فهو وَرِعٌ ، إذا كَفَّ عن المعاصى ، فهو مُتَّقٍ كافٌّ عَمَّا لايَحِل .

ومعنى المثال : أن الوَرِعَ المُتَّقِىَ لله مقاصدُه كلها محمودة ، لأن قَصْده فى كل شئ تقوى الله تعالى .

أبنية المصادر

مراده أن يبيِّن أبنيةَ المصادر القياسيَّة من غير القياسية .

٤٦٦ واعلم أن القياس فى العربية يُطلق / على وجهين : أحدهما أن يُلْحَق بكلام العرب ماليس منه لجامع بينهما[١] ، من غير أن يُبْحث : هل قالته العرب أو لم تَقُله ، لأن الاستقراء قد أفادنا أنها لو تكلمت به لكان على هذا النحو يقينًا أو غلبةَ ظَنٍّ ، وذلك كرفع الفاعل والمبتدأ ، ونصب الحال ، والمفعول به إذا ذكُر الفاعل ، واتصال الضمير بالفعل وانفصاله عنه ، وما إشبه ذلك ؛ فتقول : قَام زَيْدٌ ، وضَربَ زَيْدٌ عَمْراً ، وجاء مُسْرِعًا ، وأَعْطَيتكَهُ ، وأُعْطَيْتُه إياَّه ، من غير أن تقفَ ، أو تنتظرَ ما تقوله العرب .

والثانى أن تقيس أيضاً مالم تَقُله على ماقالته ، لكن بعد البحث والتَّنقير : هل تكلمت به العرب أم لا ؛ فإن كانت قد تكلمت به لزمنا العملُ عليه وإن خالف القياسَ الذى اسْتَقْرَيْناه فى المسألة ، ونترك القياس فلا نلتفته[٢] . وإن لم تكن قد تكلمت به أجرينا فيه ماحصل لنا من القياس ، وحملناه على الأكثر . وهذا كالمصادر ، والإفعال المضارعة

(١) فى الأصل : «يجامع بينهما» وما أثبته من (ت ، س) .
(٢) ت «فنلتفته» وهو تحريف . والشارح يريد : فلا نلتفت إليه

الجارية على الماضية وبالعكس ، وكالصفات ، وجموع التكسير ، وما أشبه ذلك كقولنا : إذا كان الفعل الثلاثى على (فَعَل) متعديا فإن قياس مصدره (فَعْل) لأن الأستقراء أبرز لنا أنه الأكثر ، فما لَمَ تَنْطق له العرب من الأفعال بمصدر جئنا به له على (فَعْل) قياساً على ما نطقت به من ذلك ، كضَرَبْتُه ضَرْبًا ، وشَتَمْتُه شَتْمًا.

فإن نطقت له بمصدر على (فَعْل) فهو القياس فنلتزمه ، وإن على غيرذلك اتَّبعْناه وتركنا القياس ، كقولهم : سَرَقَهُ سَرَقاً وطَلَبَه طَلَبًا ، فلا تقول هنا : سَرْقًا ، ولا طَلْبًا، قياساً على (ضَرَب ضَرْبًا) وبابه ، وهذا معنى القياس[1] .

فى قول الناظم :

فَعْلٌ قِياسُ مَصْدَرِ المُعَدَّى
مِنْ ذِى ثَلاَثَةٍ كَرَدَّ رَدًّا

والقياس بالمعنى الأول هو المراد فى جميع ماتقدم قبل هذا[2] .

ويَعنى أن (فَعْلا) المفتوح الفاء ، الساكن العين من أبنية المصادر- قياسٌ فى مصدر الفعل الثلاثى المعدَّى إلى مفعول به ، على أى بناءٍ كان ذلك الفعل ، مِنْ (فَعَل) بفتح العين ، أو (فَعِل) بكسرها .

وأما (فَعُل) بضمها فلا يكون متعدَّيا أبدا إلا بالتَّحويل من بِنْية أخرى ، إلا حرفًا شاذًا حكاه الخليل عن نَصْربن سَيَّار : أَرَحُبَكُمُ الدخولُ فى طاعة

---

(١) انظر فى معنى القياس فى العربية : الخصائص ١٠٩/١ - ١٣٣ ، ٣٥٧ - ٣٧٤ .

(٢) يعنى أبواب النحو التى سبقت هذا الباب .

الكَرْمَانى [1]؟أى أَوسَعِكُم ؟

وأطلق القول فى القياس ، سواء كان الفعل صحيحا ، أو معتل الفاء أو العين أو اللام ، أو مضاعفًا .

وكذلك يستوِى فى ذلك ما تعدَّى إلى واحد أو الى أكثر من ذلك .

فالصحيح فى (فَعَل) بفتح العين : قَتَلَهُ قَتْلاً ، وخَلَقَهُ خَلْقًا ، وضَرَبَهُ ضَرْبًا ، وشَتَمهُ شَتْمًا ، وجَبَذَهُ جَبْذًا [2] ، وصَرَفَهُ صَرْفًا ، وطَرَقَ الحديدَ طَرْقًا ، وصَرَعَهُ صَرْعًا ، ونحو ذلك .

والمضَاعَف نحو : رَدَّهُ رَدًّا ، وهو مثاله [3] ، وشدَّهُ شَداً ، وعَدَّهُ عَدًّا ، ومَجَّهُ مَجًّا [4] ، ودَعَّهُ دَعًّا ، أى دَفعه .

والمعتلّ الفاء نحو : وَعَدَهُ وَعْدًا ، ووَزَنَه وَزْنًا ، ووَأَدَهُ وَأْدًا ، ووَهَنَهُ وَهْنًا أضعفه ، ووَتَرْتُ العددَ وَتْرًا/ ، أفرتُه . ٤٦٧

والمعتلّ العين نحو : باعَهُ بَيْعًا ، وكالَهُ كَيْلاً ، وساقَهُ سَوْقًا ، وجَابَ الأرضَ جَوْبًا ، قَطعها وخَرقها .

---

(١) نصر بن سيار الكنانى ، أمير من الدهاة الشجعان ، ولى بلخ وخراسان للدولة الأموية ، وغزا ما وراء النهر ، ففتح حصونا وغنم مغانم كثيرة ، وهو صاحب الأبيات التى يحذر فيها بنى أمية ، من قوة الدعوة العباسية والتى أولها :

أرى خلل الرماد وميض نار   ويوشك أن يكون له ضرام .

(ت ١٣١هـ) وأما الكَرْمانى فهو جديع بن على الأزدى ، شيخ خراسان وفارسها فى عصره ، وأحد الدهاة الرؤساء ، أقام فى خراسان إلى أن وليها نصر بن سيار ، فخاف شر الكرمانى فسجنه ، ولكنه فر من السجن ، ولما ظهر أبو مسلم الخراسانى اتفق معه على قتال نصر بن سيار والى خراسان ، ولكن نصراً قتله عام ١٢٩هـ .

(٢) حبذ الشئ : جذبه ، وفى الحديث «فجبذَنى رجل من خلفى»

(٣) أى المثال الذى ذكره الناظم .

(٤) مَجَّ الماءَ أو الشرابَ من فيه مَجًّا : لفظه ، ومن المجاز قولهم : كلام تمجه الأسماعَ.

والمعتلّ اللام : رَمَاهُ رَمْيًا ، وطَلاَهُ طَلْيًا ، ومَرَاهُ مَرْيًا[1] ، وغَزَاهُ غَزْوًا ، وَطَواهُ طَيًّا ، وشَوَاهُ شَيًّا ، وكَوَاهُ كَيًّا .

وأما (فَعِل) بكسر العين فكذلك .

ففى الصحيح منه : لَحِسَهُ لَحْسًا ، ولَقِمَهُ لَقْمًا ، وشَرِبَهُ شَرْبًا ، وسَرِطَهُ سَرْطًا ، وزَرِدَهُ زَرْدًا[2] ، ولَثِمَهُ لَثْمًا ، ولَبِسَهُ لَبْسًا ، وقَضِمَتِ الدابَّةُ شعيرَها قَضْمًا[3] ، وبَلِعَ الشئَ بَلْعًا ، ونحو ذلك.

والمضاعفُ نحو : مَسِسْتُ الشئَ مَسًّا ، وشَمِمْتُهُ شَمًّا ، ومَصِصْتُهُ مَصًّا ، وعَضِضْتُهُ عَضًّا ، وسَفِفْتُ الدواء سَفًّا .

والمعتلّ الفاء : وَطِئْتُ الشئَ وَطْئًا ، وهو فى نفسه قليل .

والمعتلّ العين : خِفْتُهُ خَوْفًا ، ونِلْتُهُ نَيْلاً .

وبالهمز : رَئِمَت الدابَّةُ ولدَهاَ رَأْمًا ، أحبَّته فشمَّته.

والمعتلّ اللام : قَنِىَ حياءَه قَنْيًا ، لزمه ، ونَشِيتُ الخبر نَشْياً ، تَعرَّفْتُهُ[4] .

والمتعدّى فى (فَعِل) قليل ، ولكن الغالب والأكثر فى ذلك القليل فى المصدر (فَعْل) كما قال الناظم . وأكثرُ ما يستعمل المتعدّى منه فى العمل بالفم .

و «ذُو الثَّلاَثةِ» فى كلامه هو الفعل الذى على ثلاثة أحرف ، لم يُخرجه عن ذلك لا أصلىٌّ من الحروف ولازائد ، كالمُثُل المتقدِّمة .

---

(١) مَرَى الشئَ : استخرجه ، ومَرَت الريحُ السحاب : أنزلت منه المطر ، ومَرَى فلانا حقه : جحده .

(٢) سَرِط الطعام واسترطه : ابتلعه . وزَرِد اللقمة وازدردها : ابتلعها كذلك .

(٣) القضم : الأكل بأطراف الأسنان ، أو أكل الشئ اليابس . ويقابله الخضم ، وهو الأكل بجميع الفم ، أو أكل الشئ الرطب .

(٤) اللسان (نشا) .

أمَّا إن خرج عن ذلك بأصلى نحو : دَحْرَجَ ، أو بزائد نحو : أكْرَمَ ، فله فى المصادر أبنية أخرى سيأتى منها ما قَصد ذكرهَ .

وقوله : «مِنْ ذِى ثَلاَثَةٍ» على حذف الموصوف ، أى من فعْلٍ ذى ثلاثة ، وكذلك قوله : «الْمُعَدَّى» و«مِنْ» لبيان الجنس أو للتبعيض ، وهى فى موضع الحال ، أى قياسُ مصدر الفعل المتعدى كائنا من الأفعال الثلاثية (فَعْلُ) .

ثم انتقل إلى مصدر اللازم فقال :

وفَعِلَ اللاَّزِمُ بَابُه فَعَلْ
كَعَرَجٍ وكَجَوَىً وكَشَلَلْ

لما كان قد شَمِل له البيتان المتقدمان بناءين (فَعَل وفَعِل) بفتح العين وكسرها ، وتكلم على مصدرهما فى التعدَّى أتمَّ النظرَ فيهما بمصدر اللازم منهما .

وابتدأ بذكر (فَعِلَ) المكسور العين ، فيَعنى أن قياس مصدر (فَعِلَ) المكسور العين أن يُبنى على (فَعَلٍ) بفتح الفاء والعين ، كان صحيحاً ، وإليه أشار بقوله :«كعَرَجٍ[1]» أو معتلا ، وإليه أشار بقوله : «وكجَوًى» أو مضاعفاً ، وإليه أشار بقوله : «وكشلَل» .

واللازم خلاف المتعدَّى ، وهو الذى لزم فاعلَه ، فلم يَطلب غيره ، وقد تقدم تفسيره فى «باب التعدَّى » .

فمثال الصحيح : عَرِجَ عَرَجًا ، ومرِضَ مرَضًا ، وغَضِبَ غَضَبًا ، وأَنِفَ أنَفًا[2] ، وأكِلَت النَّاقةُ أكَلاً: تأذَّت بوبَر جَنينها فى بطنها ، وأكِلَت الأسنانُ ،

(١) الرواية المشهورة «كفَرَحٍ» .

(٢) أنِفَ منه أنَفًا : وأنَفَةً : استنكف واستكبر ، ويقال : فيهم انَفَةٌ وأنَفهُ .

تكسَّرت ، وأَسِفَ أَسَفًا ، حَزِنَ ، وعَسِمَتِ اليدُ عَسَمًا ؛ يَبِسَتْ ، وعَبِدَ عَبَدًا ، أَنِفَ ، وعَتِبَ الأمرُ عَتَبًا ؛ صار فيه عَيْب[1] .

ومثال المعتلّ الفاء : وَجِلَ وَجَلاً ، ووَجِعَ وَجَعًا ، ووَبِئَتِ الأرضُ وَبَأً ، ووَهِمَ وَهَمًا ، ووَهِلَ وَهَلاً[2] ، ووَكِعَتِ الرِّجْلُ / وَكَعًا ؛ مال إبهامُها عليها ، ٤٦٨ ووَرِمَ وَرَمًا ، ووَصِبَ وَصَبًا[3] ، ووَقِصَ وَقَصًا ؛ قَصُرَ عنقُه .

ومثال المعتلّ العين : حَوِلَ حَوَلاً ، وعَوِرَ عَوَرًا ، وخَوِصَتْ عينُه خَوَصًا ؛ صَغُرت ، وحَوِرَتْ حَوَرًا[4] ، وخِلْتُ إخَالُ خَالاً وَخَيَلاً ، وغَار يَغَارُ غَارًا وغَيْرَةً .

ومثال المعتلّ اللام : رَدِىَ رَدًى[5] ، ولَوِىَ لَوًى[6] ، وخَفِىَ خَفًى ، ووَجِىَ وَجًى[7] ، وصَوِيَتِ النَّخْلَةُ صَوًى ؛ يَبِسَتْ ، وصَغِىَ صَغًى ؛ مال فى جانبٍ خِلْقةً .

ومثال المضاعَف : شَلَّ يَشَلُّ شَلَلاً ، وبَحِحْتُ بَحَحًا[8] ، وشَمَّ الأنفُ

---

(١) اللسان (عتب)

(٢) يقال : وَهِلَ الرجلُ ، يَوْهَلُ ، وَهَلاً ، إذا ضعف أو جبن أو فزع .

(٣) وَصِبَ يَوْصَبُ وَصَبًا : مرض ووجد وجعا ، فهو وَصِبٌ . وقد يطلق الوصَب على التعب والفتور فى البدن . والأوصاب : الأسقام ، واحدها وَصَب .

(٤) حَوِرَتِ العينُ : اشتد بياضها وسوادها ، واستدارت حدقتها ، ورقت جفونها ، وابيض ما حوالبها وحَوِرَتْ ، أيضا اسودَّت كلها ، مثل أعين الظباء والبقر . والوصف منه : أَحْوَرُ وحَوراءَ ، والجمع : حُورٌ .

(٥) رَدِىَ الرجلُ ، يَرْدَىَ ، رَدًى : هلك . ورَدِىَ فى الهُوَّة : سقط ، فهو ردٍ .

(٦) لَوِىَ الرملُ وغيره ، يَلوَى ، لَوًى : اعوجَّ ، فهو لَوٍ ، ولَوِى القرنُ ، فهو ألوى ، ولَوِىَ الرجل : اشتدت خصومته ، وصار جدلا سليطا ، فهو أَلْوَىَ .

(٧) وَجِىَ يَوْجَى ، وَجىً : رقت قدمه أو حافره أو خفه من كثرة المشى ، فهو وَجٍ ، ووَجِىٌّ .

(٨) يقال بَحَّ الرجلُ ، يَبَحُّ ، بَحَحًا ، إذا غَلظُ صوته وخَشنُ ، فهو أَبَحُّ ، وهى بَحَّاء .

يَشَمُّ شَمَمًا ؛ ارتفع أعلاه ، وصَمَّمتْ أُذُنُه تَصَمُّ صَمَمًا ، ولَحِحَتْ عينُه لَحَحًا ، الْتصَقَتْ .

واعلم أنه مَثَّل هنا بثلاثة أمثله ترجع إلى معنى واحد ، وهو ما كان عَرَضاً طارئاً على استقامة الخِلْقة فى الأصل ، فالعَرَج شئ يصيب الرَّجلَ خِلْقَةً، لايستقيم به المشىُ . والجَوَى : من جَوِىَ الرجلُ ، إذا لم يَشْتَهِ الطعامَ ، أو من جَوِىَ ، إذا عَرَضت له حُرْقَةٌ باطنة ، من حُزْن أو عِشْق ، وكلاهما عَرَض طارئ . ويقال : جَوِىَ الشئُ جَوًى ، إذا أنْتَن ، وهو من ذلك أيضا . والشَّلَل : فساد فى اليد ، يقال : شلَّتْ يدُه ؛ إذا بَطَلَت منفعتُها .

فهذا كلُّه من الأعراض الطارئة ، إلا أن المثال الأول مما كان عَرَضا فى أصل الخِلْقة ، والباقيان مما كان عَرَضاً طارئاً عليها . وكلا المعنيين عَرَض يجرى فى هذا مَجْرًى واحدا . ثم قال :

وفَعَلَ الّلازِمُ مِثْلُ قَعَدَا
لَهُ فُعُولٌ باطِّرادٍ كَغَدا

هذا هو البناء الثانى ، وهو المفتوح العين ، كـ (قَعَدَ) الممثَّل به . يعنى أن مصدر هذا الفعل اللازم قياسهُ (فُعُول) بضم الفاء باطراد ، كان صحيحًا أو معتلاٍ أو مضاعَفًا ، ما لم يدخله من المعانى ما يصرفه عن ذلك إلى أبينة أُخَر .

فمثال الصحيح : قَعَدَ قُعُودًا ، وجَلَسَ جُلُوسًا ، وسَكَتَ سُكُوتًا ، وثَبَتَ ثُبُوتًا ، وذَهَبَ ذُهُوبًا ، ورَكَنَ رُكُونًا ، ومَكَثَ مُكُوثًا ، وطَلَعَتِ الشمسُ طُلُوعًا ، وغَرَبَت غُرُوبًا ، وما أشبه ذلك .

ومثال المعتلّ الفاء : وَقَفَ وُقُوفًا ، ووَكَفَ الدَّمْعُ والمَطَرُ وُكُوفًا[1] ، ووَضَح

---

(١) وَكَفَ الماءُ وغيره ، يَكِفُ ، وَكْفًا ووُكُوفًا : سال وقطر قليلا قليلا .

الأمرُ وَضُوحًا ، ووَجَبَ وُجُوبًا ، سَقَط أو ثَبَت ، ووَصَبت وُصُوبًا ، دام .

ومثال المعتلّ اللام : دَنَا دُنُوًّا ، وثَوَى ثُوِيًّا[(١)] ، ومَضَى مُضِيًّا ، وبَدَا بُدُوًّا ، وغَدَا غُدُوًّا ، وعَتَا عُتُوًّا ، ونَمَا نُمُوًّا ، وصَبَتِ الرِّيحُ صُبُوًّا ؛ هَبَّت صَبًا[(٢)] . ومثال المضاعَف : مَرَّ مُرُورًا ، وكَلَّ البصرُ كُلُولاً ، وكَمَّتِ النَّخْلَةُ كُمُومًا ، أَطْلَعَتْ ، وسَدَّ الشيءُ سُدُدًا ، وسَدَادًا ؛ إذا كان صوابا .

وأما المعتلّ العين فَقَلَّ فيه (الفُعُول) لأجل الياء والواو ، قالوا : غَابَتِ الشمسُ غُيُوبًا ، وغُرْتُ في الشيءِ غُؤُورًا[(٣)] ، وبَادَ يبِيدُ بُيُودًا ، وسَارَ إليه يَسُورُ سُؤُورًا ؛ وَثَبَ[(٤)] ، وآبَتِ الشمسُ أُوُوبًا[(٥)] .

وهذا كلُّه قليل ، كراهية (الفُعُول) في بنات الواو والياء ، ففَرُّوا إلى (الفِعَالَة ، والفِعَال ، والفَعَال[(٦)]) ونحوها ، فقالوا : صَامَ صِيَامًا ، وراحَ رَوَاحًا ، ونَاحَ نِيَاحَةً / ، وسَارَ سَيْرًا ، وما أشبه ذلك . ٤٦٩

فبَانَ أن (الفُعُول) في المعتلّ العينِ ليس بقياس ، وإطلاق الناظم يقتضي أنه قياس ؛ إذا لم يَخُص صحيحًا من معتل ، لاسيما وقد نَبَّه على النوعين بالمثال ، فَمَثَّل الصحيحَ بـ(قَعَدَ) والمعتلَّ على الجملة بـ (غَدَا)، فكان من حقه أن يُخرج المعتلَّ العين من ذلك .

---

(١) ثَوَى بالمكان فيه ، يَثْوِي ثَوَاءً وثُوِيًّا : أقام واستقر . والوصف منه ثاوٍ .

(٢) الصَّبَا ، بفتح الصاد ، ريح مَهَبُّها من مشرق الشمس إذا استوى الليل والنهار .

(٣) غَارَ في الشيءِ غَوْرًا وغُؤُورًا وغِيَارًا : دخل . وغار الماء غَوْرا وغُؤُورًا ، وغَوَّر : ذهب في الأرض ، وسفل فيها .

(٤) اللسان : (سور)

(٥) في اللسان (أوب) : آبَت الشمسُ تَؤُوبُ ، إيابًا وأُيُوبًا: غابت في مآبها ، أي في مغيبها ، كأنها رجعت إلى مبدئها»

(٦) قوله : «والفَعَال» بفتح الفاء ساقط من الأصل و (ت) وأثبته من حاشية الأصل ، و (س) .

والجواب أن نقول : (لعله[1]) نَبَّه بالمثالين على النوعين اللذين يدَخلهما القياس ، وهما الصحيح والمعتلُّ اللام ، فيخرج المعتلُّ العين ، ويصح الإطلاق .

فإن قيل : فيَبْقى المضاعَفُ والمعتلُّ الفاءِ يوُهِم فيهما القولُ بحكمٍ لايصح ، وهو ألاَّ يُقاس فيهما .

قيل : المضاعَف والمعتلُّ الفاء جاريان فى أنفسهما مَجْرى الصحيح فى غالب أحكام المصادرُ والصفات والجموع ، ونحوِها من الأحكام التَّصريفيَّة ، وإنَّما تختلف الأحكام فى المعتلِّ العين واللامِ مع الصحيح ، فإذا نَبَّه على الصحيح والمعتلّ اللام جرى المضاعَف والمعتل الفاء مَجرى الصحيح، وبقي المعتلُّ العينِ منفياً عنه ماذكر من الحكم. والأوْلى أنْ لو نَصَّ على ذلك.

ثم استثْنى من اطّراد هذا البناء مااستَحق بناءً آخر باطّرادٍ أيضاً حتى صار (الفُعُول) فيه نادراً غيرَ مَقِيس، فقال :

مَـالَمْ يكُنْ مُـسْتَـوجِبًا فِـعَالاَ
أَوْ فَعَلاَنًا فَادْرِ أَوْ فُعَالاَ

فَأَوَّلٌ لِذِى امْتِنَاعٍ كَأَبَى
والثَّانِ للذِى اقْتَضَى تَقَلُّبَا

لِلدًّا فُعَالٌ أَو لِصَوْتٍ وشَمِلْ
سَيْرًا وصَوْتًا الفَعِيلُ كَصَهَلْ

يعنى أن (فُعُولا) في (فَعَل) اللازم قياسٌ، إلا إذا غلب عليه أحدُ هذه الأبنية الأربعة، لمعانٍ اقتضَتها تدل عليها؛ فإن (فُعُولا) يخرج عن أن يكون

---

(١) مابين القوسين ساقط من (ت)

قياسًا فيه، وهي : (فِعَالٌ) بكسر الفاء، كَنَفَر نِفَارًا، و(فَعَلانٌ) بفتح العين، كغَلَتِ القِدْرُ غَلَيَانًا، و (فُعَالٌ) بضم الفاء، نحو : بَكَى بُكَاءً، و(فَعِيلٌ) نحو: صَهَلَ صَهِيلاً.

فالثلاثة الأُوَل في قوله :

مَـالَمْ يَكُنْ مُـسْتَـوْجِبًـا فِـعَـالاَ

أَوْ فَـعَـلاَنًا فَـادْرِ أو فُـعَـالاَ

وقوله : «فَادْرِ» تأكيد لمعنى الكلام، كأنه يقول : ليس (الفَعُول) في (فَعَلَ) اللازم بمطَّرد على الإطلاق، وإنما يكون مطَّرِداً في غير ما اطَّرَدت فيه هذه الأبنية، فاعلم ذلك، ولا تُهمله.

والرابع في قوله : «وشَمِلَ سَيْراً وصَوْتًا الفَعِيلُ»

ثم شرع في تفسير المعاني التى استَحق (فَعَلَ) اللازمُ هذه الأبنية عِوَضًا فقال : «فَأَوَّلٌ لِذِى امْتِنا عٍ» فالأول هو (فِعَالٌ) بكسر الفاء، وهو لكل فِعْل على (فَعَلَ) فيه معنى الإبَايَة والامتناع، وذلك نحو : فَرَّ فِرَارًا، ونَفَر نِفَارًا، وشَرَدَ شِرَادًا، وجَمَحَ جِمَاحًا، وشَمَس شِمَاسًا[١]، وطَمَحَ طِمَاحًا؛ ارتفع، وشَبَّ شِبَابًا، وخَلأَتِ الناقةُ خِلاَءً، وهو كالحِرَان في الدواب[٢].

وهذا هو الكثير. وقد رجعوا به إلى (الفُعُولَ) كنَفَر نُفُوراً، وشَمَس شُمُوسًا، وطَمَح طُمُوحًا.

وأما تمثيله بـ (أَبَى) فمشكل؛ فإنه، وإن جاء مصدره على (فِعَال) نحو : أَبِى إِبَاءً وإِبَايَةً، فإنه من المتعدِّى، فتقول : أَبَيْتُ الشىءَ، إذا كرهتَه وامتنعتَ منه،

---

(١) شَمَسَت الدابة شُمُوسًا وشِمَاسًا : جحمت ونفرت.

(٢) (ت) «وهو الحران في الدواب»

فليس من الأفعال اللازمة، فكيف يمثِّل به / وهو لم يَقصد الإخبار عن ٤٧٠.
حكم اللازم؟

والجواب أنه يمكن أن يكون عنده مستعملاً على وجهين، متعدِّيا وغيرَ متعدٍّ، فَمَثَّل بما هو لازم دون ماهو متعدٍّ، والله أعلم.

ثم قال * والثَّانِ لِلَّذِى اقْتَضَى تَقَلُّبَا *

الثاني هو (فَعَلاَنٌ) بفتح العين، وهو بناءُ مصدرٍ لكل مافيه معنى التقلُّب والحركة والاهتزاز، نحو : غَلَتِ القدرُ غَلَيانًا، ونَزَا نَزَوانًا؛ وثب، وقفَزَ الظَّبْىُ قَفَزَانًا، ونَقَزَ نَقَزانًا؛ كلاهما وَثَب، ودَارَ دَوَرَانًا، وجَالَ الشيءُ جَوَلاَنًا[1]، وذَأَلَ ذَأَلاَنًا؛ أسرع، وطَارَ طَيَرانًا، وهَذَى يهْذِى هَذَيَانًا[2]، ومَالَ مَيَلانًا، عَسَلَ الذئبُ عسَلانًا[3].

و «الذى» في كلام الناظم واقع علي الفعل، كأنَّه قال : بناءُ (فَعَلاَن) للفعل الذى اقتضى معنى التقلُّب.

ثم قال : «لِلدَّا فُعَالٌ» هذا البناءُ الثالث، وهو (فُعَالٌ) بضم الفاء.

وأراد أن هذا البناء يختص قياسا بكل فِعْلٍ فيه معنى الدَّاء، ومعنى التصَّويت.فأما معنى الدَّاء فنحو : سَبَتَ سُبَاتاً[4]، وسَكَتَ سُكَاتًا[5]، ونَعَسَ نُعَاسًا، وعَطَسَ عُطَاسًا، وسَعَلَ سُعَالاً، ودِير بالرجل دُوَارًا[6]،

---

(١) في الأصل و (ت، س) «وجال بالشق» وما أثبته من حاشية الأصل.

(٢) الهَذَيان : التكلم بغير معقول لمرض أو غيره.

(٣) يقال : عَسَلَ الذئبُ والفرسُ، إذا عَدا واهتزَّ في عدوه.

(٤) السُّبات : النوم الخفيف كنوم المريض والشيخ المسن، وأصله من السبت، وهو الراحة، أو القطع وترك الأعمال. ويقال : سُبِتَ المريض، بالبناء للمفعول، فهو مسبوت.

(٥) السُكَات : مداومة السكوت ، وداء يمنع من الكلام ، وموت السكتة.

(٦) يقال : دِير الرجل وعليه، إذا أصابه الدُّوَار، وهو الدوران الذى يأخذ في الرأس.

وصُدِعَ صُداعًا، وزُكِمَ زُكامًا.

وفي جَعْل هذا النوع من باب (فَعَلَ) اللازم نظرٌ؛ فإن أكثر ماجاء (فُعَالٌ) في مصدر (فُعِلَ) المبنى للمفعول، لا (فَعَلَ) المبني للفاعل، وأكثرُ مايُبنى للمفعول ماكان من المتعدى لامن اللازم، كما تقدم في: سَكَتَ وسَبَتَ وصُدِعَ، و (هُلِسَ هُلاَسًا) منه، وهو بمعنى: سُلَّ سُلاَلاً، وهُزِلَ هُزالاً، وجُحِفَ جُحَافًا؛ أصابه الانطلاق من كثرة الأكل، وقُعِصَت الدابةُ قُعَاصًا[1]، وقُعِسَتْ قُعَاساً[2]؛ سُعِلَتْ، وسُهِمَ سُهَامًا؛ مرض[3]، وسُعِرَ الكلبُ سُعارًا، وكُبِدَ كُبَادًا[4]، وسُلِسَ سُلاَسًا[5]، وصُفِرَ صُفَارً[6]، وضُنِك ضُنَاكًا[7]، وهو كثير جدا ـ كأن المعنى على: فَعَلَه اللهُ، وإذا كان كذلك فقوله: إن باب اللازم أن يكون مصدره على (فُعَال) في الأدواء، مع أن اللازم فيه نادر، والغالب فيه هو المتعدِّى ـ لا يَتَحَصَّل.

والعذرُ عن هذا أن اللازم منه هذا شأنه، كما في: نَعَسَ، وعَطَسَ، وسَعَل، ونحوها، وإن كان قليلاً في نفسه فالغالبُ على مصدر ذلك القليلِ (فُعَالٌ) وهذا صحيح، وإنما يبقى أنه لم يَذكر حكم (فُعِلَ) في الأدواء، وهذا قريب.

وأما معنى التَّصْويت فمثاله: نَبَح نَبِيحًا ونُبَاحًا، وصَاحَ صُيَاحًا، لغةٌ في الصِّيَاحَ، ودَعَا دُعَاءً، وعَوَى عُوَاءً، ورَغَا رُغَاءً، وثَغَتْ ثُغَاءً[8]، وزَقَا زُقَاءً[9]، وهَتَفَ

---

(١) قُعِصَت الدابةُ: أصابها القُعَاصُ، وهو داء في الصدر.

(٢) قُعِسَتَ الدابةُ: أصابها القُعَاسُ، وهو التواء في العنق يأخذ به إلى خلف.

(٣) السُّهَام: الضمور والتغير.

(٤) يقال: كُبِدَ الرجل، إذا شكا كبده، فهو مكبود. والكُبَاد: مرض يصيب الكبد.

(٥) السُّلاَس: ذهاب العقل، يقال منه: سُلِسَ الرجل، فهو مَسْلوس.

(٦) الصُّفَار: الجوع.

(٧) الضُّنَاك: الزكام، أو لزومه.

(٨) ثَغَت الشاةُ ونحوها، تَثْغُو ثُغَاء: صاحت.

(٩) يقال: زَقَا الطائرُ والديك، يزْقو، إذا صاح.

هُتَافًا، وحدَا حُدَاءً، وبكى بُكَاءً، وضَغَا ضُغَاءً[1]، ومكَامُكَاءً[2]، وهو كثير.

ثم ذكر البناء الرابع فقال : «وشَمِلْ سَيْرًا وصَوْتًا الفَعِيلُ»

فذكر أن بناء (فَعِيل) يختص قياساً بكل فعلٍ لازمٍ كان فيه معنى السَّيْر أو معنى التصويت.

فأمّا معنى السَّيْر فنحو : ذَمَلَ ذَمِيلاً، ورَسَمَ رَسِيمًا، ووَجَفَ وَجِيفًا، وخَبَّ يَخِبُّ خَبِيبًا[3]، وطَمَّ في الأرض طَمِيمًا[4].

وأمّا معنى التَّصْوِيت فنحو : زَفَر زَفِيرًا، ونَبَحَ نَبِيحًا، ونَهَقَ نَهِيقًا، ونَعَقَ نَعِيقًا، ونَغِق نَغِيقاً، بالغين المعجمة، ونَعَبَ نَعِيبًا[5].

٤٧١ ومنه : صَهَلَ الفرسُ يَصْهِل ـ بالكسر ـ صَهِيلاً /؛ إذا صَوَّتَ، وهو مثاله[6]، وصَفَر الطائرُ صَفِيراً، وأَنَّ أَنِينًا، وزَجَرَ زَجِيرًا، وحَنَّ حَنِينًا، وصَرَفَ صَرِيفًا، وصَرَّ صَرِيراً[7]، ونحو ذلك.

فُــعُــولَةٌ فَــعَــالَةٌ لِفَــعُــلاَ

كَــسَــهُلَ الأَمْــرُ وزَيْد جَــزُلاَ

---

(١) ضَغَا، يضغو، ضغاء : صَوَّت وصاح.

(٢) مَكَا، يَمْكُو، مُكَاء : صفر بفيه، أوشبك بأصابع يديه، ثم أدخلها في فيه ونفخ فيها.

(٣) الذَّميل : ضرب من سير الإبل ، سريع لين. والرسيم : عَدْو فوق الذميل. ويقال : وَجَفَ البعير أو الفرس، إذا أسرع، ووَجَفَ القلبُ : خفق ، ووَجَفَ الشيء : اضطرب. والخبيب : العدو، ويقال : خَبَّ الفرس، إذا نقل أيامنه وأياسره جميعا في العدو.

(٤) طَمَّ في الأرض : خف وأسرع.

(٥) نَعق الراعي بغنمه : صاح بها وزجرها . والنغيق : صياح الغراب خاصة. ويقال أيضا : نَعَبَ الغراب، ينعَب، إذا صاح وصوت.

(٦) أي مثال الناظم.

(٧) صَرَفَ البابُ أو القلم : صَوَّت. وكذلك صَرَفَ نابُه، وبنابه.

ويقال : صَرَّ العصفورُ والجندُب ، وصَرَّ الباب والقلم، إذا صَوَّت.

هذا آخر الأبنية الثلاثية من الأفعال الثلاثية، وهو (فَعُلَ) بضم العين.

وقد تقدم أنه لايَتعدَّى، وإنَّما وُضع للمعانى الثابتة ومالحَق بها.

وبناءُ المصدرِ المقيسِ فيه، على ما أخبر به هنا، بناءان: (فُعُولَةٌ) بضم الفاء، و (فَعَالَةٌ) بفتحها.

أمّا (فُعُولَةٌ) فَمثّله بـ (سَهُلَ) لأن مصدره السُّهُولة، يقال : سَهُلَ الأمرُ سُهُولَةً، وهو خلاف : صَعُبَ صُعُوبَةً.

ومثله : حَزُنَ المكانُ حُزُونَةً، وجَهُمَ جُهُومَةً[1]، ومَلُحَ مُلُوحَةً، وجَثُلَ جُثُولَةً، وجَعُدَ جُعُودَةً، وكَدُرَ كُدُورَةً[2]، وسَخُنَ الماءُ سُخُونَةً، ورَعُنَ رُعُونَةً، وفَسُلَ فُسُولَةً[3].

وأمّا (فَعَالَةٌ) فمثَّله الناظمُ بـ (جَزُلَ) لأن مصدره الجَزَالَةُ، يقال : جَزُلَ الشيءُ جَزَالَةً؛ إذا اعظُمَ، ومنه العَطاءُ الجَزْل، وجَزُل الرجلُ جَزالةً؛ جاد رأيُه.

ومنه : وَسُمَ وَسَامةً، وقَبُحَ قَبَاحَةً، وسَمُجَ سَماجَةً، وشَنُعَ شَنَاعةً[4]، ونَظُفَ نَظَافَةً، وصَبُحَ صَبَاحَةً[5]، وطَهُرَ طَهارةً، وعَظُمَ عَظَامَةً، ونَبُلَ نَبَالَةً، ووَضُعَ وَضَاعَةً، وما أشبه ذلك.

(والفَعَالَةُ) في باب (فَعُلَ) أكثرُ وأعمُّ من (الفُعُولَة) وإن كان (الفُعُولَة)

---

(١) حَزُن المكان : خَشُن وغَلُظ. وجَهُم الرجل جُهومة، إذا صار عابس الوجه كريهه.

(٢) يقال : جَثُل الشجرُ والنبات والشَّعْر، جَثالة وجُثولة، إذا طال وغلظ والتف.

ويقال : جَعُد الشعرُ جعُودة وجَعادة، إذا اجتمع وتقبضَّ والتوى.

والكُدورة في الماء : نقيض الصفاء.

(٣) رعُن الرجل، فهو أرعن، وهو الأهوج في منطقه. والفُسولة والفَسالة : الجبن والضعف وسوء الرأى.

(٤) سَمُج سَماجة وسُموجة : قَبُح. والسَّمْج : الخبيث الطعم أو الرائحة. والشَّناعة : شدة القبح.

(٥) صَبُح الوجه : صَباحة : أشرق وجَمُل، فهو صبيح.

كثيرا فيه. وماتقدَّم، مما جاء فيه (الفَعُولَةُ) فأكثرُه جاء فيه (الفَعَالَةُ).

وَمَــا أَتَى مُــخَــالِفًــا لِمَــا مَــضَـى
فَــبَــابُه النَّقْلُ كَــسُــخْطٍ ورِضَـى

يعنى أن ماجاء من الأبنية في مصادر هذه الأفعال على غير ماتقدم، ومخالفًا له، فليس بقياس، وإنما يُحكى حكايةً تُستعمل فيما نُقلت فيه، ولايقاس عليه.

و «الذى مَضَى» هو ماذُكر من أول الباب إلى هنا. وذكر لذلك مثالين من (فَعِلَ) المكسور العين الذى له (الفَعَلُ) وهما (سُخْطٌ) وهو مصدر : سَخِط الشيءَ يَسْخَطُه، ضد : رَضِيَهُ، يَرْضَاه، رِضًى، وهو المثال الثاني.

أو مِن الذى له (الفُعُول) إذا جعلناهما غير متعدِّيين، من : سَخِطَ عليه، ورَضِيَ عنه.

وعلى كل تقدير فـ (سَخِطَ) مصدره المسموع، سُخْطٌ وسَخَطٌ، و (رَضِيَ) مصدره : رِضىً. والرِّضوانْ كالرِّضَى أيضا.

وحين أشار إلى أن ثَمَّ مايخالف ماذكَر تعيَّن ذكرُ بعض ماجاء من ذلك موقوفاً على النقل.

فممَّا جاء في (فَعَلَ) المتعدِّى على غير (فَعْلٍ) قولُهم : وَرَدَ الماءَ ورُوداً، وجَحَد الحقَّ جُحوداً، وحلَب الشَّاةَ حَلَبًا، وسَرَق المتاعَ سَرَقًا، وخَنَقه خَنَقًا، وطَلَبْتُه طَلَبًا، وقَاَلَه قيلاً.

وفي (فَعِل) المكسور العين : عَلِمَه عِلْمًا، ولَقِيتُه لقْيَانًا ولِقَاءً، وشَرِبَهُ شُرْبًا، ووَدِدْتُه وُدًّا، وحَفِظْتُه حِفْظًا، وحَسِبَه حُسْبَانًا.

---

(١) (ت) «وسكت سُكاتًا» وهما سواء، ويقال أيضا : سكت سكوتا.

ومما جاء في (فَعَل) المفتوح العين غير المتعدِّى قولهم : ذَهَبَ ذَهَابًا، وقامَ قِيَامًا، وثَبَتَ ثَبَاتًا، وسَكَتَ سكْتًا[1]، وعَجَز عَجْزًا، وهَدَأَ اللَّيْلُ هَدْأً، وفَسَق فِسْقًا، وحلَفَ حلِفًا، ومزَحَ مُزَاحًا.

وفي (فَعِلَ) المكسور العين : لَبِثَ لُبْثًا / ولَبْثًا، وحَرِدَ حَرَدًا[1]، ٤٧٢
وحَميتَ الشمسُ حَمْيًا، ولَعِبَ لَعِبًا، وضَحِكَ ضَحِكًا، وأَدِمَ أُدْمةً، وشَهِبَ شُهْبَةً، وقَهِبَ قُهْبَةً[2].

وفي الأمثلة المُسَتَثْناة قالوا : شَبَّ الفرسُ شَبًّا، وخَلأَت الناقةُ خَلأً، بالفتح[3].

وقالوا : غَلَتِ القِدْرُ غَلَيانًا، وطافَ طَوْفًا وطَوَفَانًا، وجَالَ جَوَلاً، وقَفَزَ قَفْزًا.

وقالوا : صاحَ صِياحًا وصَيْحًا، وهَتَفتَ الحمامةُ هَتْفًا؛ مَدَّتْ صوتَها، وخَبَّ خَبَبًا[4]، وسار سَيْرًا.

وقالوا : نَعَقَ بالغنَمَ نَعَقَانًا، ونَعَبَ الغرابُ نَعْبًا ونَعَبَانًا، ونَحَبَ نَحْبًا؛ أعلن بالبكاء.

ومما جاء في (فَعُلَ) المضموم العين مخالفاً لما مضى قولهم : جَمُلَ جَمَالاً[5]، وقَبُحَ قُبْحًا، وحَسُنَ حُسْنًا، وبَهُوَ بَهاءً، وطَهُرَ طُهْرًا، ومَكُثَ مُكْثًا، وصَغُر صِغَرًا، وكَبُرَ كِبَرًا، وبَطُنَ بِطْنَةً، وضَعُفَ ضَعْفًا، وما أشبه ذلك.

وأكثرُ ذلك ذكره سيبويه[6]. وجميعُه موقوف على السماع كما قال

---

(١) حَرِد، يَحْرَد، حَرَدا : غضب، واغتاظ فتحرش بالذى غاظه وهَمَّ به.

(٢) أَدم، يأدَم، أُدْمَة، وأَدَمًا : اشتدت سمرته. وشَهِبَ، يَشْهَب، شَهَبا وشهبة : خالط بياض شعره سواد، وقَهِبَ، يقْهَب : كان لونه القُهْبَة، وهى غُبْرة تعلو أى لون كان.

(٣) خَلأَت الناقةُ تَخْلأ، خَلأً، وخِلاَء، وخُلوءا : حرَنَت.

(٤) خَبَّ الفرسُ، يُخبُّ، خَبًّا وخَبَبًا وخَبِيبًا : عدا. وخبَّ الرجل في الأمر : أسرع فيه.

(٥) (ت) «جمل جملا» وهو تصحيف.

(٦) انظر : الكتاب ٤/٥ ـ ٥٥.

الناظم.

إلا أنه يبقي في هذا الحصر نظر؛ فإنَّ مما لم يذكره قبلُ مايكون قياسا.

من ذلك (الفِعَالَة) في (فَعَلَ) إذا كان مراداً به الوكَالَة والقيام على الشيء[1]، كتَجَر تِجَارَةً، وحَرَثَ حِرَاثَةً، وصَنَعَ صِنَاعَةً، وسَاسَ سِيَاسَةً، وعَرَفَ عِرَافَةً، وآلَ إِيَالَةً، وعافَ عِيافَةً، وقافَ قِيَافَةً[2]، وأَمَرَ إِمَارَةً، وخَلَفَ خِلافَةً، وهو كثير.

ومن ذلك (الفِعَال) بكسر الفاء للتَّصويت، نحو : صَاحَ صِيَاحًا، وزَمَرَ النَّعامُ زِمَارًا، وعَرَّ الظليمُ عِرَارًا[3]، وهَتَفَ هِتَافًا، وما أشبه ذلك، وهو من الفعل الذى لايتعدَّى على (فَعَلَ).

ومن ذلك (الفِعَال) أيضا للهِيَاج من الذكر والأنثى، فالذكر نحو : الهِبَاب والقِرَاع والضِّرَاب والنِّكَاح. والأنثى نحو : الصِّرَاف والحِرَام والوِدَاق، يقال : هَبَّ التَّيْسُ هَبِيبًا وهِبَابًا[4]، وقَرَع الفحلُ النَّاقة قِرَاعًا، وضَرَبها ضِرابًا، ونكَحَهَا نِكَاحًا، وصَرَفَتِ الأُنْثَى صِرَافًا؛ اشتهت الضِّراب، ووَدَقَتْ وِداقًا[5]، وكذلك سائرها.

ومن ذلك (الفُعْلَة) لـ (فَعِلَ) في الألوان؛ نحو : شُهْبَةٍ في : شَهِبَ، وقُهْبَة

---

(١) في الأصل «الوكاة والقياد على الشيء» وهو خطأ واضح. وما أثبته من (ت س).

(٢) يقال : عَرَفَ فلان على القوم، يَعْرُف، عِرافة، إذا دَبَّر أمرهم، وقام بسياستهم.
ويقال : آل فلان الرعية، يؤول، إيَالة : ساسهم، وآلَ المالَ : أصلحه وساسه.
والعِيافة : زجر الطير للتفاؤل أو التشاؤم. وأما القِيافة فهى تتبع الأثر.

(٣) الزِّمار : صوت النعامة. والظليم : ذكر النعام، وعِرَارُه : صياحه.

(٤) يقال : هَبَّ التيس، إذا صاح وهاج للضراب. والمِهْباب من الفحول : الكثير الصياح والهياج للضراب.

(٥) الوِدَاق في كل ذات حافر : إرادة الفحل، والحرص عليه.

في : قَهِبَ، وكُدْرَة في : كَدِرَ[1] ، ومثله : قَتَمَ قُتْمَةً، وكَمُتَ الفرسُ كُمْتَةً، وكَهِبَ كُهْبَةً[2] ، وشَهِلَت العينُ شُهْلَةً، وشَقِرَ شُقْرَةً[3] ، وربِذَ رُبْذَةً[4] ، وهو كثير جدا بحيث لايُتَحاشَى من قياسه.

فالحاصل أن هذا مما دَخل له في السَّماع، مع أنه كثر كثرةً يُقاس على مثلها، ويمكن أن يفوته غير ذلك، فكان من حقه أن يحرِّر ضابطَ القياس هنا من غيره.

فهذا وجه من الاعتراض، ووجه ثان أن تنبيهه على هذا غير محتاج إليه، لأنه إذا كان قد ذكر القياس في مصادر هذه الأفعال، فسكوتُه عما بقي يُشعر بأنه سماع، فإتيانه ببيتّين فارغين في هذا المختصر نقض الغرض.

الجواب عن الأول أن ماتقدَّم ذكره لايدَخل عليه هنا وإن كان قياسا،فإن (الفعَالَة) غير مختصة بـ (فَعَلَ) دون (فَعِلَ) ولا باللازم دون المتعدِّى، ألا ترى أن الوِلاَيَة من : وَلِيَ، والخِلافةَ من : خَلَفَ، وكذلك : الخِيَاطةُ من : خَاطَ الثَّوْبَ، فهو مما يتعدَّى، و (خَلَفَ) مما لايتعدَّى.

وأيضاً فقد يكون بناء ٠(الفِعَالة) جارياً على غير مَنْطُوقٍ به من الثلاثي،

---

(١) سبق تفسير هذه الألفاظ.

(٢) في الأصل «قثم قثمة» بالثاء المثلثة، وهو تصحيف واضح. والقُتْمة : لون فيه غُبْرة وحمرة، أو سواد ليس بالشديد. ويقال : أسود قاتم، أى شديد السواد، وأحمر قاتم، أى شديد الحمرة.
وكَمُتَ الفرسُ، يكمُت، كماتة وكُمْتة، أى كان لونه بين الأسود والأحمر. ويقال : كهِبَ لونه، إذا علته غُبْرة مُشربة سوادا. والكُهبة : الدُّهمة، أو غُبْرة مشربة بالسواد.

(٣) شَقِر، يَشْقَر شُقْرة : أشرب بياضه حمرة.

(٤) في الأصل «ربِدَ رُبْدَةً» وفي (ت) «زَبَد زُبْدة» وكلاهما تصحيف وما أثبته من (س) هو الوجه، لأنه يتكلم على الألوان. والرُّبْذة : السواد.

وإنما يُستعمل في موضعه المزيدُ، كالوِكَالَة / من : تَوَكَّل، والحِرَابَة من : ٤٧٣
حَارَبَ، ونحو ذلك مما لم يستعمل له ثلاثي. فلما كان كذلك لم يَأْتِ به الناظم؛ لأنه إنما يَذكر مايَطَّرِد في بناء الثلاثي، وهذا ليس كذلك.

وأيضا فإنه إنما تكلَّم في الأبنية لكل فِعْلٍ على حِدَته، إلا ما كان من المتعدِّى الذى اطَّرد فيه (فَعْل) على الإطلاق، و (الفِعَالَة) ليس مما يَختص ببناءٍ دون بناء. ومع ذلك لو تأمَّلتَ كلَّ بناءٍ للفعل لشكَّكتَ هل يَطَّرد فيه (الفِعَالَة) أم لا.

وأيضاً فَلماً لم يَختص بالثلاثي دون غيره أَشْبه الأسماءَ التى ليست بمصادر، من حيث لم يَطَّرد جريانُه على بناء الثلاثي فصار مثل : السَّلاَم من : سلَّم، والكَلاَم من : كَلَّم، فَترك ذكرَه كما تَرك ذكر (الفُعَالَة) فيما كان من بقايا الشىء، وذلك نحو : القُرَاضَة، والكُسَاحَة[1]، وكما تَرك ذكرَ (الفِعَال) في انقضاء الزمان، كالصِّرَام والحِصَاد[2].

وأما (الفِعَال) في التَّصويت وفي الهَيجَان فليس بكثير، فقد يكون تَرَك ذلك لأنه عنده لم يبلغ مبلغَ القياس، ولذلك لم يَذكره في «التَّسْهيل»[3].

وأما (الفُعْلَة) فالاعتراض به قوى، والله أعلم.

وعن الثانى أن المسموع في هذا الباب كثير جدا، ومحتاج إلى

---

(١) القُرَاضة : ماسقط بالقَرْض، وهو القطع بالمِقْراضَيْن، كقراصنة الذهب والفضه، وكقُراضَة الثوب، وهو ما يقطعه الخياط بالمقراض ويلقيه.
والكُسَاحة : الكُنَاسة، وزناً ومعنى.

(٢) الصِّرام، بالفتح والكسر : جنى الثمر، وأوان نضجه. والحصَاد، بالفتح والكسر كذلك : الحَصْد، وأوان الحصد، والزرع المحصود، وثمر الشجر.

(٣) انظر : ص ٢٠٥.

التَّنْبيه عليه، لأنه لايجوز استعمال القياس فيه وفي أشباهه إلا بعد استقصاء المسموع، لكنه لم يُضبط بالقياس، فكان التَّنْبيه عليه ضروريا. وكذلك قوله بعد : «وغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهُ»

وغَـــيْــــرُ ذِى ثَلاَثَةٍ مَـــقِــــيسُ
مَـــصْـــدَرُهُ كـــقُـــدِّسَ التَّـــقْـــدِيسُ

وزَكِّــــهِ تَزْكِــــيَـــــةً وأَجْــــمِـــــلاَ
إجْـــمَـــال مَنْ تَجَـــمُّـــلاً تَجَـــمَّـــلاَ

واسْـــتَـــعِـــذِ اسْـــتِـــعَـــاذَةً ثم أَقِمْ
إقَـــامَــــةً وغَـــالِبًـــا ذَا التَّـــا لَزِمْ

لما أَتَمَّ الكلامَ على مصادر الثلاثي القياسية أخذ في الكلام على المَزِيد منه. وأما الرُّبَاعِيُّ الأصولِ مزيدُه فسنذكره.

و «مَصْدَرُهُ» يَحتمل أن يكون مبتدأ خبرُه «مَقِيسُ» والجملة خبر قوله : «وغَيْرُ ذِى ثَلاَثَةٍ». ويَحتمل أن يكون «مَصْدَرُهُ» مرفوعاً بمَقِيس على المفعول الذى لم يُسَمَّ فاعلُه.

ويَعْنى أن المزيد من الثلاثىِّ الأصولِ يُقاس مصدرهُ على هذا السَّبيل الذى يُذكر في الأمثلة، ولا يَعنى أنه مَقِيس هكذا على الإطلاق؛ فإن ماتقدَّم أيضا مَقِيس كذلك. وأيضًا فالإخبار بقياسٍ لم يُعَيِّنه غيرُمفيد، فإنما يريد أن هذا النوع من الأفعال يُقاس مصدرُه هذا النوعَ من القياس الذى يُذكر في الأمثلة

ثم ذَكر أفراد أبنية الأفعال، ومايجرى على كل واحد منها من أبنية المصادر؛ فذكَر أولاً (فَعَّلَ) مضاعَفَ العين، وجَعل له بناءين، بحسب صحة اللام واعتلالها، فإن كانت اللام صحيحةً فالمصدرُ يأتى على (التَّفْعِيل) وذلك قوله : «كَقُدِّسَ

التَّقْدِيسُ» إلا أنه بَنى الفعلَ للمفعول، ورَفَع به مصدرَه لضرورة النَّظْم، والمعنى المقصود حاصل.ومن مُثُله : كَلَّمْتُه تَكْلِيمًا، وسلَّمْتُ تَسْلِيمًا، وكَرَّمَ تَكْرِيمًا، وشَرَّفَ تَشْرِيفًا.

ولم يفرقْ فيه بين أن يكون متعديًا أو لازمًا، ولا بين أن يكون مضاعَفا أو غير ذَلك. والحكم في الجميع صحيح.

وإن كانت اللام معتلَّة بالواو أو الياء فإن المصدر يأتى على (التَّفْعِلَة) وهو / الذى بَيَّنه بقوله : «وزَكِّه تَزْكِيَةً» ومِثْله : قَوَّاهُ تَقْوِيَةً، وعَدَّى ٤٧٤
تَعْدِيَةً، ورَوَّى تَرْوِيَةً، ووَفَّى تَوْفِيَةً[1]. ونحو ذلك.

فكأنه يقول : ما كان صحيح اللام من (فَعَّلَ) فمصدرُه المقيسُ (التَّفْعِيل) كان مضاعفًا أو معتلَّ العين أو الفاء أَوْلاَ. وما كان معتلَّ اللام فمصدرُه المقيسُ (التَّفْعِلَة) وهذا صحيح إلا فيما كانت اللام منه همزة، فإن النحويين يَحكون فيه الوجهين، فتقول في هَنَّأَ : تَهْنِيئًا وتَهْنِئَةً، وفي جَزَّأَ : تَجْزِيئًا وتَجْزِئَةً، وفي خَطَّأَ : تَخْطِيئًا وتَخْطِئَةً، ونحو ذلك.

والأجوَدُ، على ماقال المبرِّد في مثل هذا، الإتمامُ، وحَكاه عن أبي زيد ، وحَكَى أن النحويين أجمعين يقولونه بالوجهين. وقال المؤلف في «التَّسْهيل[2]»: إن الغالب على مالامه همزة (التَّفْعِلَة).

وإذا كان كذلك فلا يخلو أنَ يُجعل هذا النوع ههنا من الصحيح اللامِ أو من المعتلَّه؛ فإن جعلتَه من الصحيح اللام لزم على ما تقدَّم أن يكون القياس فيه (التَّفعِيل) وما عدا ذلك مسموع على مانَصَّ عليه في

(١) (ت) : «وَصَّى تَوْصية» وفي (س) «رَضَّى ترضية» وهى سواء في التمثيل.

(٢) نص قوله في التسهيل (٢٠٦) هو «ومن «فَعَّل» على تَفْعِيل وقد يشركه «تَفْعِلَة» ويغنى عنه غالبا فيما لامه همزة، ووجوبا في المعتل».

قوله : «وغَيْرُ مامَرَّ السَّماعُ عادَلَهُ» وسيأتى إن شاء الله تعالى. وليس ذلك بصحيح؛ لأن (التَّفْعِلَة) قياسٌ فيه أيضا، نَصَّ عليه سيبويه[1]. وغيره.

وإن جعلتهَ من المعتلِّ اللامِ لزم أيضاً أن يكون القياس فيه (التَّفْعِلَة) وماعدا ذلك مسموع، وليس كذلك؛ لأنهم جعلوا (التَّفْعِيل) فيه قياساً أيضا.

ويُجاب عن هذا بأربعة أوجه؛ أحدها أن يُدَّعَى أنه لم يَتعرض لذكر مالامهُ همزةٌ بقياس ولاسماع، بل أغفله جُمْلة، وذكَر ماقَيَّده بالأمثلة خاصة، وهي : قَدَّسَ وزَكَّى، فيقى غيرُ ذلك مُغْفَلَ الذِّكر، كسائر ما أغفل في هذا النَّظْم، ولا اعتراض عليه في ذلك.

والثانى أن يكون تعرَّض له بإشارة (تزكىّ) لأن ماآخره همزةٌ يسمَّى في باب التَّصريف معتلا، لورود الإعلال على الهمزة بالتَّسهيل والإبدال والحذف، كالألف والواو والياء، فيكون قد جَعل المهموزَ الآخِرِ من المعتلِّ اللام، وحكَم بأن القياس فيه (التَّفْعِلَة) على مااستَقْراه هو من كلام العرب، فإنه كثيراً ما يَعتمد استقراءَ نفسه، ويَبنى عليه عَرَبِيَّتَه، ولذلك قال في «التسهيل» : «وقد يَشْرَكُه (تَفْعِلَة) يعنى (التَّفْعِيل) ويُغْنِى عنه غالبًا فيما لامُه همزةٌ[2]» فَجعل الغالبَ على مالامُه همزةٌ (التَّفْعِلَة) وذلك يُعطي أن (التَّفْعيل) عنده فيه قليل، كأنه مما يُعَدُّ في المسموع.

والثالث أنه يُحتمل أن يكون مذهبه مذهبَ المبرِّد في فهم كلام سيبويه، وذلك أن سيبويه لما تكلَّم في تعويض الهاء من الحرف المحذوف في (الإقَامة،

---

(١) الكتاب ٤/٨٣.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٢٠٦.

والتَّعْدية) ونحوهما لأجل حذفِ حرفٍ منهما قال فيه : «وأما عَزَّيْتُ تَعْزِيَةً[1] ونحوها فلا يجوز الحذف فيه، ولا ما أشبهه، لأنهم لايَجِيئون بالياء في شيء من بنات الياء والواو، مما هما منه في موضع اللام[2]» يَعنى أن الحذف والتعويض من المحذوف لازم. ثم قال : «ولا يجوز الحذف أيضا في تَجزِئَةٍ وتَهْنِئَةٍ» قال : «لأنهم ألحقوها بأختيها من بنات الياء والواو[3]». ففَهِم المبرّدُ من هذا الموضع أن سيبويه لايُجيز : تَهْنيئًا وتَجْزِيئًا، فاستدرَك عليه بذلك طُرَّةً[4] في الكتاب، فلعل الناظم تبعه في هذا الفهم، وأجراه مُجرى المعتل.

وكلام سيبويه عند غير المبرّد محمولٌ على غير ذلك المعنى فتأمَّلْه.

والرابع أن يكون تَرك مالامُه همزةٌ لا إغْفالاً بل قَصْدًا للنَّظر يَنظر فيه، إذ كان له شَبَهان، شَبَهٌ بالصحيح / ولذلك يَجْرِى بوجوه الإعراب ٤٧٥
كالصحيح، فيستَحق بهذا الشَّبه بناءَ (التَّفعْيل) وشَبَهٌ بالمعتلٍّ من حيث يَلحقه الإعلالُ كالمعتل، فيَستحق بهذا الشبَه بناءَ (التَّفْعِلَة) وكذا ثبت النقل. والله أعلم.

ثم ذَكر (أَفْعَلَ) وجعل له بناءين للمصدر، أحدهما (الإِفْعَالُ) وذلك قوله : «وأَجْمِلاَ إجْمَالَ كَذَا» وهو لما صَحَّت عينُه ولم تَعتل، ولا مبالاَة بغير ذلك؛ إذ لايَفترق الحكم مع كون الفعل مضاعَفًا أو معتلَّ اللام، بل حكمُ

---

(١) في الأصل «غَذَّيْتُ تَغْذِيَةً» وما أثبته من (ت) ومن كتاب سيبويه ٤/٨٣، وهما سواء.

(٢) الكتاب ٤/٨٣.

(٣) نفسه ٤/٨٣، وفيه «ألحقوهما بأختيهما» وفي بعض نسخه كما نقل الشارح.

(٤) أى حاشية على كتاب سيبويه. ومن معانى الطرة : الحاشية والناصية، وطرة كل شيء حرفه، وطرة الثوب : شبه علمين يخاطان بجانبي البرد ـ اللسان (طرر)

ذلك حكمُ الصحيح، فتقول : أَسْنَدْتُه إسْنادًا، وأَكْرَمْتُه إكرامًا، وأعْلَمْتُه إعلامًا، وأكَمَلْته إكمالاً (وأجَمَلْتُه إجْمالاً[1]) وأجْلَلْتُه إجْلالاً، وأضلَّه اللهُ إضلالاً، وأعطيتُه إعطاءً، وأوليتُه إيلاءً، وما أشبه ذلك.

وكذلك لا يَفتَرِق بالتعدِّي وعدمه، كأَصْبَحَ إصباحًا، وأَمْسَى إمساءً، وأَسْجَدَ إسجادًا، ونحوه.

والثانى (الإفْعَال) بلَحاق الهاء في آخره عوضًا من أحد الحرفين المعتلَّين بعد حذفه،إمَّا العينِ على رأى الأخفش والفراء، وإمَّا الألفِ على رأى الخليل وسيبويه، فيكون أصله (إفْعَالَة) ويبقي بعد الحذف على (إفَالَة) أو (إفْعَلَة) وهو الذى أراد بقوله : «ثُمَّ أَقِمْ إِقَامَةً» وسيأتى على أثر هذا بحول الله.

ثم ذكَر (تَفَعَّلَ) وجَعل مصدرَه (التَّفَعُّل) وهو المشار إليه بقوله : «تَجَمُّلاً تَجَمَّلاَ» ولايَفترق الحكم عنده في هذا بين الصحيح العينِ والمعتلِّه، كما في (أَفْعَل) ولا بين الصحيح اللامِ والمعتلِّه، كما في (فَعَلَ)

فتقول في الصحيح العين : تَجَمَّل تجمُّلا، وتحمَّل تحمُّلاً، وتَكرَّم تكرُّمًا، وتَجبَّر تجبُّرًا، وتكَبَّر تكبُّرًا.

وفي المعتلِّه : تَقَوَّلَ تَقَوُّلاً، وتحوَّل تحوُّلاً، وتَميَّز تميُّزًا، وتَبيَّن تبيُّنًا.

وتقول أيضا: تَرَدَّى تَرَدِّيًا، وتَبَدَّى تَبَدِّيًا، وتَرَوَّى تَرَوِّيًا، وتَدَلَّى تَدَلِّيًا، وتَوَلَّي توليًا وأصل ذلك (التَّفَعُّل) بضم العين، لكن دَخلها الإعلال بكسر ماقبل الياء لأجلها حسبما يَذكره في «باب التصَّريف».

وحكم مالامُه همزةٌ في هذا والذى قبله حكمُ الصحيح؛ فإنك تقول : أَقْرَأَ إِقْرَاءً، وأَوْطَأَ إيطاءً، وتَهَيَّأَ تهيُّأً، وتجزَّأَ تَجَزُّؤًا.

---

(١) مابين القوسين ساقط من (ت).

وأما في (أَفْعَلَ) فلا نظر، فإن الصحيح اللامِ والمعتلَّه على حكمٍ واحد، فلم يكن مرددًّا بين وجهين كما كان ذلك في التَّهْنِئَةِ والتَّهنِيء.

وأما في (تَفَعَّلَ) فكذلك أيضا؛ إذ لا فرق بينهما في الإعلال، وذلك من أحكام التَّصريف، فلاحاجة إلى ذكر ذلك هنا.

ثم ذَكر (اسْتَفْعَلَ) ومصدَره، وكان حقه أن يَذكره مع ماأوَّلُه همزةُ الوصل؛ إذ هو داخلٌ في عموم العبارة المذكورة فيه، وإنما أتى بالمعتل منه هنا، لأجل مخالفته لما يَذكره بعدُ، بسبب الإعلال الحاصل في عينه؛ إذ أخرجه إلى حَذْف حرفٍ منه، وتعويضِ الهاء من المحذوف، فلما لم يكن حكمه حكم الصحيح وسواه مما يُذكر هناك، واجتمع مع الأفعال في الحكم ـ ذَكره هنا مع مُشاكِله، وهو «الإقَامَةُ» لاجتماعهما في حذف حرفٍ والتعويض منه.

فيريد أن (اسْتَفْعَلَ) المعتلَّ العينِ بالواو أو بالياء يأتى المصدر منه على (الاسْتِفْعَال) محذوفَ العين، أو الألفِ واللام على المذهبين ملَحقًا هاءً، وذلك قوله : «واسْتَعِذِ اسْتِعَاذَةً» ومثله : اسْتَبَانَ اسْتِبَانَةً، واسْتَطَالَ اسْتِطَالَةً، واسْتَقامَ اسْتِقَامَةً، واسْتَعَانَ اسْتِعَانَةً. ووزنه في الأصل (اسْتِفْعَالَة) وفي اللفظ (اسْتِفَالَة) أو / (اسْتِفْعَلَة). ٤٧٦

وأما المعتل اللامِ من هذا فحكمهُ حكمُ الصحيح، نحو : اسْتَدْعَى اسْتِدْعَاءً، واسْتَغْنَى اسْتِغْنَاءً ، وما أشبه ذلك.

ثم ذكَرالبناء الثانى لـ(أَفْعَال)المعتلِّ العينِ، وأن حكمه كـ(الاسْتِفْعَال)

في الحذف والتعويض؛ فتقول : أَقِمْ إقامةً، وهو مِثاله[1]، ومِثْله : أَعَانَ إعَانَةً، وأَبَانَ إبَانَةً، وأَجَازَ إجازَةً، ونحو ذلك.

ثم بَيَّن أن هذه الهاء اللاحقة بالبناء ليست بلازمة، وإنَّما هى غالبة، إلا أن إشارته بـ (ذا) يَحتمل أمرين : أحدهما أن تكون إشارةً إلى أقرب مذكور، وهو (الإقَامَةُ) ونحوها، فكأنه يقول: هذا التاء لازم اللَّحاق هنا في غالب كلام العرب، ويجوز قليلا ألاَّ تَلحق، فتقول : أقَام إقَامًا، وأنَاب إنَابًا، ونحو ذلك، بخلاف (التَّعْدِيَة، والتَّعْزِيَة) فإن ترك التاء شاذٌ جدا.

وفي القرآن الكريم {وإِقَامِ الصَّلاَةِ وإِيتَاءِ الزَّكَاةِ}[2]، ومثل ذلك يُحكى عن بعض العرب.

والثانى، وهو الأظهر، أن يكون إشارته بـ (ذا) في قوله : «وغَالِبًا ذَا التَّا لِزِمْ» راجعا إلى المحذوف منه الحرف، وهو أيضاً أقربُ مذكور،فيدخل فيه (الاسْتِفْعَال، والإفْعَال) أى إن (الاستفْعَال، والإفْعَال) معًا قد يأتيان دون تاء. وهذا موافق لما حكى في «التَّسهيل[2]» وهو ظاهر سيبويه، إذ مَثَّل التعويض فقال : «وذلك قولك : أقَمْتُه إقَامةً، واستَعَنْتُه اسْتِعانةً، وأَرَيْتُهُ إراءَةً[3]». قال : «وإن شئتَ لم تعوِّض، وتركتَ المحذوف على الأصل[4]» ثم أتى بالآية التى فيها {وإِقَامِ الصَّلاَةِ} ولكن ليس هذا القليل عنده بقياس. وقد بَيَّن ذلك في «التصريف» إذ قال هنالك : «وحَذْفُها بالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ[5]»

(١) أى المثال الذى مَثَّل به الناظم.

(٢) سورة النور / آية ٣٧.

(٣) حيث قال في ص ٢٠٧ : «تلزم تاء التأنيث الإفعالَ والاستفعالَ معتلى العين عوضا من المحذوف، وربما خلَوا منها».

(٤) الكتاب ٨٣/٤، وفيه «وتركت الحروف» وأظنه تصحيفا.

(٥) انظر : الألفية (فصل في نقل الحركة إلى الساكن قبلها)

فأما مثال (الإفْعَال) فقد تقدَّم.

ومثال (الاسْتِفْعَال) اسْتَقَام اسْتِقَامًا، واسْتَدَان اسْتِدَانًا، ولا أحفظه منقولاً عن العرب. وإنما جاز حذف التاء هنا بخلاف (التَّعْزِية) ونحوه؛ لأنهم قد يأتون بالأصل فيردُّون المحذوف، وإن كان حرفَ علة، كالاسْتِحْواذ والإجْوَاد ونحوهما، فرُوعيَ رَدُّهم لها للأصل، فاستخَفُّوا[1] حذف التاء. وأما مثل (التَّعْزِية) فلم يقولوا : تعزِّيًا ولا تعدِّيًا، فيردُّوا المحذوفَ أصلا، فلذلك ألزموا العِوَض. هذا معنى تعليل سيبويه[2].

و«ذَا» في كلامه مبتدأ، خبره «لَزِم»، و (التَّا) مفعول «لَزِمَ»، و «غالبًا» حال.

وبقي هنا النظر في أمرين، أحدهما : إن رَأى الناظم في نحو {إقَامِ الصَّلاَةِ} أن تكون التاء حُذفت لغير الإضافة، فإنه لايستقيم الاستدلال بالآية إلا على ذلك.

فأمَّا إن جَعل حذفَها من باب قوله، أنشده الفراء[3]:

---

(١) في الأصل : «فاستحقوا» وهو تصحيف. وما أثبته من (ت، س)

(٢) حيث يقول (٨٣/٤) : «وأما عزيت تعزية ونحوها فلا يجوز الحذف فيه ولا فيما أشبهه، لأنهم لايجيئون بالياء في شيء من بنات الياء والواو مما هما فيه في موضع اللام صحيحتين» .

(٣) معاني القرآن (٢٥٤/٢) وصدره :

* إنَّ الخليط أجَدُّوا البَيْنَ فانْجَرَدُوا *

وقد استشهد به الفراء على جواز حذف الهاء للإضافة حيق يقول : «وإنما استجيز سقوط الهاء من قوله {وإقَام الصَّلاَةِ} لإضافتهم إياه، وقالوا : الخافض وما خفض بمنزلة الحرف الواحد، فلذلك أسقطوها في الإضافة».

والبيت للفضل بن العباس بن عتبة بن أبى لهب.

وهو من شواهد الخصائص ١٧١/٣، والتصريح ٣٩٦/٢، والأشموني ٢٣٧/٢، ٣٤١/٤، وانظر : العينى ٥٧٣/٤، وشرح شواهد الشافية للبغدادي ٦٤/٤ .

والخليط : المخالط، كالجليس والمجالس، يريد الفريق المخالط في الإقامة وقت النجعة. وأجدوا : أحدثوا، والبين : الفراق والبعد. وانجردوا : بعدوا.

* وأَخْلَفُوكَ عِدَ الأمرِ الذى وَعَدوا *

فلا يستقيم الاستشهاد بها، إذ مذهبه في (التسهيل) جواز حذف التاء للإضافة على قِلَّة[1].

والثانى أنه قال هنا : «وغَالِبًا ذَا التَّا لَزِمْ» وهذه عبارة في ظاهرها متناقضة لأن لفظ الغَلَبة يَقْتضى عدمَ اللزوم، ولفظ اللزوم ينافي الغَلبَة، ولكن الأمر في هذا قريب.

٤٧٧ والتقدْيس : التَّطهير، من القُدُسْ، والقدس الطُّهْر. / وزَكَّى المالَ تَزْكِيةً، إذا أخرج زكاتَه، وزَكَّى نفسَه : مدَحها، وزَكَّى أيضاً بمعنى طَهَّر، وهو الأصل في هذه المادة. وأجْمَل الشيءَ إجْمَالاً، إذا فَعل فيه جميلاً، وأَجْمَل في الطَّلَب إجمالاً : رَفَق واقتصد، وتجمَّل الرجُل تجمُّلاً، إذا تكلَّف فِعْلَ الجميل، واستَعاذ بالله استِعَاذةً، وعَاذَبه، بمعنى : لَجَأ إليه. وأَقَام بالمكان إقامةً : لَزِمَه، وأقامَ الصلاةَ أيضاً : أدامها لأوقاتها

ومَـا يَلِي الآخِـرَ مُـدَّ وَافْـتَـحَـا
مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا
بهَـمْـزِ وَصْلٍ كـاصْطَفَى وضُمَّ مَـا
يَرْبَعُ فـي أمـثـالِ قَـدْ تَلَمْلَمَـا

يَعنى أن ما كان من الأفعال أولُه همزةُ وصل فإن بناء مصدره مُوَافق لبناء فِعْله إذا مُدَّ ماقبل الآخر وفُتح، وإذا كُسر ماتلا الحرفَ الثانى، وهو الحرف الثالث.

---

(١) عبارة الناظم في التسهيل (٢٠٧) «تلزم تاء التأنيث الإفعال والاستفعال معتلى العين عوضا من المحذوف، وربما خَلَوَا منها»

فـ (ما) في قوله : «وما يَلِي الآخرَ» مفعول بـ (مُدَّ وافْتَحا) وهى واقعة على الحرف الذى قبل الآخر.

و «ما» في قوله : «مِمَّا افْتُتِحَا» واقعٌ على الفعل الذى أولُه همزةُ الوصل، كأنه قال : مُدَّ وافْتَحا مايلى الآخَر مع كسر الثالث من الفعل الذى افْتُتِح بهمزة وصل.

ولم يقيدْ هذا الإطلاق، فدَلَّ على أنه جارٍ في الفعل الصحيح والمضاعَف والمعتل، إلا ما تقدم في (استَفْعَل).

والأمثلة التى أوّلها همزة وصل اثنا عشرَ بناء (افْتَعَل، وانْفَعَلَ، واسْتَفْعَلَ، وافْعَلَلّ، وافْعَنْلَلَ، وافْعَنْلَى، وافْعَوَّلَ، وافْعَوْعَلَ، وافْعَلَّ، وافْعَالَّ، وافْعَوْلَلَ، وافْعَيَّلَ)

فمصدر (افتَعَلَ) على مارسَمه الناظم (افْتِعَالٌ) لأنّى فتحتُ العينَ ومددتُها، فكانت المَدَّةُ ألفًا، وكسرتُ التاء، فجاء منه ذلك البناء، نحو:اقْتَدَرَ اقْتِدَارًا، واكْتَسَبَ اكتِسَابًا، واخْتَارَ اخْتِيَارً، واصْطَفَى اصْطِفَاءً، واعْتَدَّ بكذا اعْتِدَادًا.

ومصدر (انْفَعَلَ) (انْفِعَالٌ) نحو : انْطَلَقَ انْطِلاَقًا، وانْكَسَرَ انْكِسَارًا، وانْقَادَ انْقِيَادًا، وانْحَازَ انْحِيَازًا، وانْطَوىَ انْطِوَاءً، وانْدَقَّ انْدِقَاقًا.

ومصدر (اسْتَفْعَلَ) (اسْتِفْعالٌ) كاسْتَكْبَر استِكْبَارًا، واستَعْطَفَ استِعْطَافًا واسْتَدْعَى اسْتِدْعَاءً، واسْتَسْقَى اسْتِسْقَاءً، واسْتَرَدَّ استِرْدَادًا.

وأما المعتلُّ العينِ فقد تقدَّم ذكره، وأن مصدره (اسْتِفْعَالَةٌ) كاسْتَبان اسْتِبَانَةً .

ومصدر (افْعَلَلَّ) (افْعِلالٌ) نحو : اطْمَأَنَّ اطْمِئْنانًا، واقْشَعَرَّ اقْشِعْرارًا، واشْمَأَزَّ اشْمِئْزازًا[١].

وقد تقدم للناظم في هذا البناء أنه (افْعَلَلَّ) على ظاهر الأمر في (اطْمَأَنَّ) ونحوه، وأن غيره يقول فيه (افْعَلَّلَ).

وإفراد هذا البناء بـ (الافْعِلالّ) يدل على أن (الفُعَلِّيلَة) ليس بمصدر، وهو ظاهر سيبويه[٢]، أي ليس بجارٍ عليه، أو هو اسم مصدر : كالطُّمأْنِينَة والقُشَعْرِيرَة، أو هو غير قياس فلم يُلْحقه به.

ومصدر (افْعَنْلَل) (افْعِنْلالٌ) نحو : احْرَنْجَم احْرِنْجَامًا، واسْحَنْكَكَ اسْحِنْكَاكًا، واقْعَنْسَسَ اقْعِنْسَاسًا[٣].

ومصدر (افْعَنْلَى) (افْعِنْلاءً) نحو:اسْلَنْقَى اسْلِنْقَاءً، واحْرَنْبَى احْرِنْبَاءً[٤].

ومصدر (افْعَوَّلَ) (افْعِوَّالٌ) نحو : اجْلَوَّذَ اجْلِوَّاذًا، واعْلَوَّطَ اعْلِوَّاطًا، واخْرَوَّطَ اخْرِوَّاطًا[٥].

---

(١) اقشعرَّ الجِلْدُ : أخذته رِعدةٌ، واقشعرّت الأرضُ : لم ينزل عليها المطر. والنباتُ : لم يُصب ريًا.
ويقال : اشمأزَّ بالأمر ومنه، إذا ضاق به ونفر منه كراهة.

(٢) الكتاب (٨٥/٤) حيث يقول : «والطمأنينة والقشعريرة ليس واحد منهما بمصدر على اطمأننتُ واقشعررت، كما أن (النَّبات) ليس بمصدر على (أنْبَتَ) فمنزلة اقشعررت من القشعريرة واطمأننت من الطمأنينة بمنزلة أنبت من النبات» يعنى أنهما اسما مصدر، وليسا مصدرين لهذين الفعلين.

(٣) احْرَنْجم القومُ والدواب : اجتمعت، واحْرَنْجم الرجل : أراد أمرا ثم رجع عنه. والمُسْحَنْكك من كل شيء : الشديد السواد، يقال : اسْحَنْكك الليلُ، أى اشتدت ظلمته، وشعر مسحنكِكٌ، أى شديد السواد، واقْعَنْسسَ، وتقاعَس، وقَعَس : تأخر ورجع إلى خلف.

(٤) اسْلَنْقَى : نام على ظهره. واحْرَنْبَى : أضمر الشر، وتهيأ للغضب.

(٥) اجْلَوَّذَ : مضى وأسرع، أو امتدَّ ودام. والاعْلِوَّاط : ركوب الرأس والتقحم على الأمور بغير روية يقال : اعْلَوَّط فلان رأسه. واعْلَوَّط بغيره اعْلِوَّاطًا، إذا تعلق بعنقه وعَلاه.
والاخْرِوَّاط في السير : المضاء والسرعة. واخْرَوَّط بهم الطريقُ والسَّفر : امتدَّ.

ومصدر (افْعَوْعَلَ) (افْعِيعَالٌ) نحو : اعْشَوْشَبت / الأرضُ ٤٧٨ اعْشِيشَابًا، واخْشَوْشَنَ اخْشِيشَانًا، واحْلَوْلَى احْلِيلاءً، واذْلَوْلَى اذْلِيلاءً[١].

ومصدر (افْعَلَّ) (أفْعِلالٌ) نحو : احْمَرَّ احْمِرَارًا، واسْوَدَّ اسْوِدَاداً، وابْيَضَّ ابْيِضَاضًا.

ومصدر (افْعَالَّ) (افْعِيلاَلٌ) نحو : احْمَارَّ احْمِيرَارًا، وادْهَامَّ ادْهِيمَاماً[٢].

ومصدر (افْعَوْلَلَ) (افْعِيلالٌ) نحو : اعْثَوْجَجَ اعْثِيَجَاجًا[٣]، وهو نادر معدود في المستدرك على أبنية الكتاب.

ومصدر (افْعَيَّلَ) (افْعِيَّالٌ) قالوا : اهْبَيَّخَ[٤]، والمصدر : اهْبِيَّاخًا، وهو نادر أيضاً من المستدرك.

وإنما قال الناظم : «مُدَّ وافْتَحَا» ولم يكتف بقوله: «مُدَّ» وقد كانت الألف اللاحقة قبل الآخر يَلزم معها فتحُ ماقبلها؛ لأن المدَّ لا يُعيِّن الألفَ، إذ قد تكون واواً مضمومًا ماقبلها؛ وياءً مكسوراً ما قبلها. فلو قال :

---

(١) اذْلَوْلَى : ذَلَّ وانقاد، أو أسرع مخافة أن يفوته شيء، أو انطلق في استخفاء.

(٢) احْمَرَّ الشيء واحْمارَّ بمعنًى، غير أن احْمَرَّ أكثر استعمالا. ويقال : احْمَرَّ الشيء احمرارا، إذا لزم لونه فلم يتغير من حال إلى حال، واحمارَّ يحمارُّ احميرارا، إذا كان عرضا حادثا لايثبت، كقولك : جَعل يحمارُّ مرة ويصفارُّ أخرى. وانظر اللسان (حمر).

والدهمة : السواد، والأدهم الأسود. ويقال : ادهامَّ الشيء، إذا اسودَّ، وادهامَّ الزرع، إذا علاه السواد رِيًا.

(٣) في الأصل «اعْشَوْجج اعْشِيجَاجًا» وهو تصحيف. والمثبت من (ت، س) والعَثَوْجَج : البعير الضخم السريع المجتمع الخَلق، ويقال منه : اعْثَوْجَج البعيرُ اعثيجَاجًا.

(٤) الهبَيخَة : المرضعة، والجارية الممتلئة. وقد اهْبَيخَّت المرأة في مشيها، إذا تبخترت ونهادت. والهَبَيَّخ: الرجل الذى لا خير فيه، أو الأحمق المسترخي. والهبيخ : الغلام بالحميرية، وكل جارية بالحميرية : هَبَيَّخة.

اجْعَل ألفًا قبل الآخر لم يَحتج إلى ذكر الفتح. وأما حين لم يَذكر إلا مجردَ المَدِّ فـلابد أن يذكـر الفـتح ليعـيِّن بذلك أن المَدَّة هى الألف وحدها؛ لأن الواو واليـاء لايكونان مَدَّة وقبلهما مفتوح أصلا، فصار ذكْر الفتح معيِّنًا.

فإن قيل : بل ذكْر الفتح فضلٌ لايُحتاج إليه، لأن إحالته على بناء الماضى يعيِّن أن ماقبل الآخرِ مفتوح، كـ (افْتَعَل، وانْفَعَلَ، واسْتَفْعَلَ، وافْعَوْلَلَ، وافْعَوْعَلَ) وغير ذلك، وإذا كان كذلك فالوجه أنْ لو اكتفى بالمد فَتَتَعيَّن الألفُ لذلك وحدها.

فالجواب أن الفتح قبل الآخرِ لايتعيَّن من وجهين : أحدهما أن من هذه الأبنية ما يكون ماقبل آخره غيرَ مفتوح، كـ (افْعَلَّ، وافْعَالَّ، وافْعَلَلَّ[1]) على رأيه.

وأيضاً من الأمثلة مايَعْرِض لما قبل آخـــره السكـــونُ، إما بإدغام، كاعْتَدَّ واسْتَرَدَّ، وإمّا بإعلال، كانْقَاد واسْتَزَادَ، والناظـم إنما أتى بضابط يَشمل جميعَ الأبنية وجميعَ الأمثلة، فلم يكن بُدٌّ من إلزام الفـــتح، فإن كان موجوداً في الفعل فذاك، وإلاَّ فقد شَرَطه، فكلامه صحيح، وإلزامُه الفتحَ ضروى.

ثم أتى بضابط آخر لمصادر ماأوَّلُه تاءٌ من الأفعال غير الثلاثية فقال : «وضُمَّ مايَرْبَعُ» إلى آخره.

«مَايَرْبَعُ» هو ما يصيِّر الثلاثة أربعةً، تقول : رَبَعْتُ القومَ، إذا صيَّرتَهم أربعةً، كما تقول : ثَلَثْهُم وخَمَسْتُهم، إذا صيَّرْتَهم ثلاثةً وخمسةً. و «ما» واقعةٌ على الحرف الرابع.

يريد أن ما كان من الأفعال مثال (تَمَلْمَ) أو مقاربًا له، في كونه على عدد

---

(١) في الأصل «أفْعَوْلَلَ» وما أثبته من (ت، س)

هذه الحروف، وموازِنًا له[1] في الحركات والسَّكَنات وعددِ الحروف ، والتاءُ في أوله زائدة ـ فالمصدر منه على وَزْنه إذا ضُمَّ منه الحرف الرابع.

وهذا العَقْد يحتوي على أبنيةٍ جملتُها عشرة (تَفَعْلَلَ، وتَفَعْلَى، وتَفَاعَلَ، وتَفَعَّلَ، وتَمَفْعَلَ، وتَفوعَلَ، وتَفَعْوَلَ، وتَفَعْنَلَ، وتَفَعْلَتَ).

فمصدر (تَفَعْلَلَ) على (تَفَعْلُلٍ) حسبما قَيَّده الناظم، نحو تَدَحْرَجَ تَدَحْرُجًا، وتَسَرْبَلَ تَسَرْبُلاً، وتَجَلْبَبَ تَجَلْبُبًا[2].

ومصدر (تَفَعْلَى) على (تَفَعُّلٍ) ، وأصله (تَفَعْلُيٌ) إلا أن اللام كُسرت لأجل الياء، فالضمة مقدرَّة، نحو : تَقَلْسَ تَقَلْسِيًا ، / وتَجَعْبَى تَجَعْبِيًا[3]. ٤٧٩

ومصدر (تَفَاعَلَ) على (تَفَاعُلٍ) نحو : تَغَافَلَ تَغَافُلاً، وتَكَاسَلَ تَكَاسُلاً،وتَرَامَى تَرامِيًا، وتَوَانَى تَوَانِيًا.

ومصدر (تَفَعَّلَ) على (تَفَعُّلٍ) نحو : تَكَبَّر تَكَبُّرًا، وتَكَسَّر تَكَسُّرًا.

وكان من حقه ألاَّ يَذكر هذا البناء قبلُ، حين قال : «وأَجْمِلاَ إجْمَالَ مَنْ تَجَمُّلاَ تَجَمُّلاَ» فإنه داخل تحت هذا الضابط فصار ذكره هنالك حشواً، ولا جواب عنه.

ومصدر (تَمَفْعَلَ) على (تَمَفْعُلٍ) نحو : تَمَسْكَنَ تَمَسْكُنًا، وتَمَدْرَعَ تَمَدْرُعًا[4].

---

(١) على حاشية الأصل «وموافقا له» .

(٢) تَسَرْبَل : لبس السِّربال، وهو القميص أو الدرع، وجمعه سَرابِيل. وتَجَلْبَب : لبس الجِلْباب، وهو القميص أو الخمار، أو الملاءة تشتمل بها المرأة، وجمعه جَلابِيب.

(٣) يقال : قَلْسَيْتُه، إذا ألبسته القلنسُوَة، وهي من ملابس الرءوس، وتَقَلْسَى : لبسها.
ويقال : جَعْبَى فلان فلانا جِعْبَاءً، إذا صرعه. وتَجَعْبَى : مطاوع جَعْبَى.

(٤) تَمَدْرَعَ مِدْرَعَته: لبسها، والمِدْرَعة : ضرب من الثياب التي تُلبس، ولاتكون إلا من الصوف خاصة.

ومصدر (تَفَوْعَلَ) (التَّفَوعُلَ) نحو : تَجَوْرَب تَجَوْرُبًا[1].

ومصدر (تَفَعْولَ) (التَّفَعْوُلُ) نحو : تَسَهْوَكَ تَسَهْوُكًا، وتَرَهْوَكَ تَرَهْوُكًا[2].

ومصدر (تَفَيْعَلَ) على (تَفَيْعُلٍ) نحو : تَشَيْطَنَ تَشَيْطُنًا[3].

ومصدر (تَفَعْنَلَ) (تَفَعْنُلٌ) نحو : تَقَلْنَس تَقَلْنُسًا[4].

ومصدر (تَفَعْلَتَ) (التَّفَعْلُتُ) نحو : تَعَفْرَتَ تَعَفْرُتاً[5].

و (تَلَمْلَمَ) الذى مَثَّل به هو من (تَفَعْلَلَ) المذكور، والتَّلَمْلُم أصله الاجتماع،يقال : كَتِيبةٌ مُلَمْلَمة ومَلْمُومَة، أى مجتمعة مضمومٌ بعضُها إلى بعض، وصَخْرةٌ مُلَمْلَمة ومَلْمُومة، مستديرة مضمومٌ بعضُها إلى بعض.

فِعْلاَلٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلاَ
واجْعَلْ مَقِيسًا ثَانِيًا لاَ أَوَّلاَ

يَعنى أن ماكان من الأفعال على (فَعْلَلَ) فإن مصدره يأتى على بناءين، أحدهما : (الفِعْلاَلُ) بكسر الفاء، نحو : دَحْرَج دِحْرَاجًا، ولم يَحفظه السِّيرافي[6]، وحفظه غيره.

---

(١) يقال : جَوْرَبَه، إذا ألبسه الجَوْرَب، وتَجَوْرَب : مطاوعه. والجَوْرَب : لباس الرِّجل، وجمعه جَوارِبةٌ، وجَوارِب.

(٢) يقال : سَهْوَكْتُه فَتَسَهْوَكَ، إذا أدبر وهلك. والتَّرَهْوُك : مشى الذى كأنه يموج في مِشيته.فيقال : مَرَّ الرجلُ يَتَرَهْوَكُ، أى كأنه يموج في المشى.

(٣) تَشَيْطَنَ : صار كالشيطان، أو فعل فعله.

(٤) تَقَلْنَسَ : لبس القَلَنْسُوَة. وقد مر تفسيرها.

(٥) تَعَفْرَتَ : صار عِفْرِيتا، والعِفْرِيت : الخبيث المنكر، أو النافذ في الأمر مع دهاء.

(٦) قال أبو سعيد السيرافي : والأغلب فيه الألزم الفَعْلَلة، لأنها عامة في جميعها، وربما لم يأت فِعلال نحو : دَحْرَجته دَحْرَجة، ولم يُسمع دِحْراج»

وسَرْهَفَ سِرْهَافًا، قال[1]:

* سَرْهَفْتُهُ ماشِئْتَ مِنْ سِرْهَافِ *

وزَلْزَل زِلْزالاً، وقَلْقَل قِلْقَــالاً. وفـي التنزيل : {وزُلْزِلُوا زِلْزَالاً شــديداً[2]}

والثانى (الفَعْلَلَةُ) نحو : دَحْرَج دَحْرَجَةً، وقَرْطَس قَرْطَسَةً[3]، وزَلْزَلَ زَلْزَلَةً، وقَلْقَلَ قَلْقَلَةً، وسَرْهَفَ سَرْهَفَةً، وعَرْقَبَ عَرْقَبَةً[4]، وما أشبه ذلك.

ويَدخل بمقـتضى المثال مـاكان مزيداً بالتَّضـعيف، نـحو : جَلْبَبَ جَلْبَبَةً، وشَمْلَل شَمْلَلَةً[5].

ويَبْقَى عليه ما أُلحق بـ (دَحْرَجَ) بغير تضعيف، بل بحروف (سألتمونيـها) فلم يَنُصَّ على قـيـاس مـصـدره، وكـان من حـقـه ذلك؛ إذ لا يَدخل له تحت بناء الفعل الذى أُتى به، وهو (فَعْلَلَ).

والأمثلة الملحَقة بـ (فَعْلَلَ) :

(فَـوْعَلَ) نـحو : صَـوْمَعَ، وحَـوْقَلَ[6]. و (فَـيْـعَلَ) نـحـو : بَيْطَرَ وهَـيْنَمَ[7]، و

---

(١) للعجاج من أرجوزة يعاتب فيها ابنه رؤبة، ديوانه ٤٠، والخصائص ١/٢٢٢، ٢/٣٠٢، والمقتضب ٢/٩٥، وابن يعيش ٦/٤٧، ٤٩، اللسان (سرعف)

ويقال : سَرْهَفَ غِذَاءَه، إذا أحسنه، وسَرْهَفْتُ الرجلَ : أحسنتُ غِذاءه، وجهدت في تربيته. ويروى «سَرْعَفْتُه ماشئتُ من سِرْعَافِ» بالعين بدل الهاء، وهما سواء.

(٢) سورة الأحزاب / آية ١١

(٣) يقال : رَمى فقرطَس، إذا أصاب القِرْطاس، وهو كل ما يُنْصب للنِّضال، وهو الغرض.

(٤) عَرْقَبَ الدابة : قطع عُرْقوبها. والعُرْقوب من الدابة : مايكون في رجلها بمنزلة الركبة في يدها. وكل ذي أربع عُرْقوباه في رجليه، وركبتاه، في يديه.

(٥) شَمْلَلَ : أسرع. وشملل الشجرة : لقط ماعليها من الثمر. والشِّمْلال والشِّمْليل : السريع الخفيف.

(٦) صَوْمَعَ الشيء : جمعه، وصومع البناء : عَلاَّه وحَوْقَل حَوْقَلة وحِيقالا : اعتمد بيديه على خصريه، أو أسرع في مشيه وقارب الخطو، أو أعيا.

(٧) بَيْطَر الدابة : شق حافرها ليعالجها. والبَيْطار : معالج الدواب. والبَيْطرة : مهنة البيطار. وهَيْنَم : دعا الله، أو تكلم وأخفى كلامه.

(فَعْوَلَ) نحو :

جَهْوَرَ، وهَرْوَلَ[1]، و(فَعْلَى) نحو : سَلْقَى وجَعْبَى[2]، و(فَعْنَلَ) نحو : قَلْنَسَ، [و(يَفْعَلَ) نحو : يَرْنَأَ لحيتَه[3]، و(فَنْعَلَ) نحو : سَنْبَلَ الزرعُ، ودَنْقَعَ[4].

وجميعها جارٍ في المصدر مَجرى (دَحْرَجَ) فنقول : صَوْمَعَ صَوْمَعَةً، وبَيْطَرَ بَيْطَرَةً، وجَهْوَرَ جَهْوَرَةً، وسَلْقَى سَلْقَاةً، وقَلْنَس[5]] قَلْنَسَةً، ويرْنَأَ يَرْنَأَةً : وسَنْبَلَ سَنْبَلَةً.

وإنما ترك ذكرها لجرَيانها في الأحكام مجرى (دَحْرَجَ)، فكان ما زِيدت فيه الياءُ أو الواوُ بمنزلة المعتلِّ الفاءِ أو اللامِ أو العينِ.

وهذان البناءان، وهما (الفِعْلاَلُ، والفَعْلَلَةُ) ليسا في (فَعْلَلَ) بمنزلة واحدة، بل أحدهما قياسٌ، والآخر غيرُ قياسٍ، ولكنه كَثُر، فخاف أن يُتَوهَّم أنهما معًا قياس فقال :

« واجْعَلْ قِيَاسًا ثَانِيًا لاَ أَوَّلاَ »

يعنى أن ثاني البناءين هو المَقيس، وهو (الفَعْلَلَة) لا طِّراده في كل بناء من الرباعي، ملْحَقًا وغيرَ ملحق، وأما (الفِعْلاَل) فلا. ولذلك لا تجده في الملحَق إلا نادرا، فلا تقول : جَهْوَر جِهْوَارًا، ولا بَيْطَرَ بِيطَارًا، ولا ما أشبهه.

---

(١) جَهْوَرَ فلان : رفع الصوت بالقول. ويقال : جَهْوَرَ الصوتُ أيضا، فالرجل جَهْوَرِيٌّ، والصوتُ جَهْوَرِيٌّ. وهَرْوَلَ : أسرع بين العَدْو المشي.

(٢) سلْقَاه : طعنه فألقاه على جنبه. وجَعْبَاه صرَعه .

(٣) قلْنَسَه: ألبسه القَلَنْسُوَة. وقد مرَّ تفسيره. ويقال: يَرْنَأَ الرجلُ لحيته، إذا صبغها باليَرَنَّاء، وهو الحناء، ، أو مادة مثل الحناء.

(٤) سَنْبَلَ الزرعُ : أخرج سُنْبُلَه، وهو جزء النبات الذى يتكون فيه الحب. ودَنْقَعَ الرجلُ : افتقر.

(٥) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل و (ت) وأثبته من (س) وحاشية الأصل.

وقد قالوا : حَوْقَلَ الرجلُ حَوْقَلَةً وحِيقَالاً، وأنشدوا[1] : / ٤٨٠

يا قَـوْمُ قَـد حَـوْقَلْتُ أو دَنَوْتُ

وبَعْـدَ حِـيقَـالِ الرِّجَـالِ الْمَـوْتُ

قال سيبويه في باب مصادر الأربعة[2] : « فاللازم لها الذي لا ينكسر عليه أن يَجيء على مثال (فَعْلَلَة) وكذلك كلُّ شيءٍ أُلحق من بنات الثلاثة بالأربعة»[3] ثم قال : «وقالوا: (زَلْزَلْتُه زِلْزَالاً) وقَلْقَلْتُه قِلْقَالاً، وسَرْهَفْتُه سِرْهَافًا»[3] فجَعل (الفِعْلاَل) داخلاً على (الفَعْلَلَة) ومُنْكَسِرا، بخلاف (الفَعْلَلَة). ثم قال :

لِفَـاعَلَ الفِـعَـالُ والمُفَـاعَلَهْ

وغَـيْـرُ مـا مَـرَّ السَّمَـاعُ عَـادَلَهْ

يعني أن (فَاعَلَ) والأفعال المزيدة له من أبنية المصادر بناءان، أحدهما (الفِعَالُ) بكسر الفاء وتخفيف العين، نحو : قَاتَل قِتَالاً، وضَارَب ضِرَابًا، وجَادَلَ جِدَالاً، وحَارَبِ حِرَابًا.

وكذلك المعتلُّ، نحو : مَارَى مِرَاءً، وزَانَى زِنَاءً، وعَادَى عِدَاءً[4].

---

(١) لرؤبة، ملحقات ديوانه ١٧٠، والمقتضب ٢/٩٤، والمنصف ١/٣٩، ٣/٧٠، والمحتسب ٢/٣٥٨، وابن يعيش ٧/١٥٥، ويروى «وبعض حيقال» .
والحوقلة : الإعياء والضعف. ويقال : حوقل الرجل حوقلة وحيقالا، إذا كبر وفتر عن الجماع.

(٢) في الكتاب (٤/٨٥) «هذا باب مصادر بنات الأربعة»

(٣) نفسه ٤/٨٥.

(٤) مَارَاه مِراء ومُماراة : ناظره وجادله. وماراه : خالفه وتلوَّى عليه. وزَانَى الرجل زِنَاء ومُزاناة : زَنَى والزِّناء بالمدّ لغة بني تميم، والزنى بالقصر لغة أهل الحجاز. وعادى عِداء ومعاداة : خاصم وكان عدوا. وعادى بين الشيئين : والى وتابع، يقال : عادى بين الصيدين.

والثاني (المُفَاعَلَةُ) نحو : جَالَسْتُه مُجَالَسَةً، وجَالَدْتُه مُجَالَدَةً، ومارَيْتُه مُمَارَاةً، وعَانَيْتُه مُعانَاة، وعَايَنْتُه مُعَاينةً، وذلك كثير.

وفي جَعْله البناءين معًا قياساً مطَّرِداً نظرٌ، فإن القياس إنما هو (المُفَاعَلة) خاصة، وأما (الفِعَال) فلا. قال سيبويه : «وأما (فَاعَلْتُ) فإن المصدر منه الذي لا ينكسر أبدًا (مُفَاعَلَةٌ)»[(١)] وأتى بالمُثُل. ثم قال : «وقد قالوا : مَارَيْتُه مِراءً، وقاتَلْتُه قِتَالاً»[(١)]. قال : « وجاء (فِعَالٌ) على (فَاعَلْتُ) كثيرا »[(١)]. انتهى.

ولم يَجْعل (فِعَالاً) قياساً وإن كَثُر عنده، لأنهُ منْكَسِر غير مُطَّرِد، فالظاهر أن هذين البناءين كالبناءين المتقدِّمين في (فَعْلَل) أحدهما قياس، والآخر ليس بقياس. وقال السِّيرافي : «اللازمُ عند سيبويه (المُفَاعَلة) وقد يَدَّعون (الفِعَال) و(الفِيعَال) لم يقولوا : جِلاَسًا، ولا جِيلاَسًا في (جَالَسْتُه) ولا في (قَاعَدْتُه) : قِعَاداً ولا قِيعَاداً بالياء[(٢)]».

فيلزم على رأى الناظم أن يقول : في (قَاعَدْتُه) : قِعَاداً، وفي (جَالَسْتُه) : جِلاَسًا، وفي (كالَمْتُه) : كِلاَمًا ، ورَاوَدْتُه رِوَاداً، ونحو ذلك.

وإلى ماظهر هنا ذهب في (التسهيل) فقال : «ومصدر (فَاعَلَ) مُفَاعَلَة وفِعَال[(٣)]».

وأيضًا فإن الناظم إذا سلَّمنا له القياسَ فذلك فيما لم تعتلَّ فاؤه بالياء، فإن (الفِعَال) فيه نادر، قالوا : يَاوَمْتُه مُيَاومَةً ويِوَامًا[(٤)]، فكان من حقه أن

---

(١) الكتاب ٤/ ٨٠ ، ٨١.

(٢) نص كلام السيرافي (٥/١٩٩أ) «واللازم عند سيبويه في مصدر فاعلتُ المفاعلة، وقد يَدَّعون الفِيعال والفعال في مصدره، ولايدعون مفاعلة، قالوا : جالسته مجالسة، وقاعدته مقاعدة، ولم يقولوا : جِلاسا ولاجِيلاسا، ولاقِعادا ولاقِيعادا»

(٣) التسهيل ٢٠٦.

(٤) ياوَمْتُه : استأجرتُه اليوم، ويقال : عاملتُه مياومة، كما تقول : مُشَاهرة.

يَستثنى مافاؤه ياء، وإلا لزم أن يُقاس على مذهبه ماكان مثل (يَاوَمْتُه) فيقال : يَاسَرْتُه يِسَارًا، ويَامَنْتُه يِمَانًا، ويَاءَ سْتُه يِآسًا،[1] وما أشبه ذلك، وليس كذلك، فهذا مُشْكل.

والجواب عن الأول أن يُلْتَزم مقتضى ذلك الظاهر ، من إجراء القياس في (الفِعَال) . وليس في كلام سيبويه مايَدفع القياس ، وإنما جَعل (المُفَاعَلَة) لاتَنْكَسِر، وجَعل (الفِعَال) كثيرا في الكلام قد يَنْكسر، لقوله : «وجاء (فِعَالٌ) على (فَاعَلْتُ) كثيرا[2]» ولذلك قال السِّيرافي : «وقد يَدَعُون (الفِعَال[3]». وهذا يُشعر بأن (الفِعَال) غالبٌ في (فَاعَلَ) وذلك يكفي في القياس، كالفِعْل والمفعول في فِعْل المتقدم.

481 وعن الثاني بأن مافاؤه ياء قليل في اللغة / وبناءُ (فَاعَلَ) من فِعْله قليلٌ في ذلك القليل، و (الفِعَال) ليس بلازم في (فَاعَلَ) لاسيما وهو يُؤَدِّى إلى كَسْر الياء، وياءٌ مكسورة في أول الكلمة نادرٌ، فلهذا كله لم يَسْتَثنه الناظم، ولم يَعْبأ به.

ثم نَبَّه على ماخرج من أبنية المصادر عن القياس في هذا الفصل بقوله : «وغَيْرُ مامَرَّ السَّمَاعُ عَادَ لَهْ»

معنى «عَادَلَهُ» كان له عَدِيلاً ونَظِيراً في أنه لايُقْدَم عليه إلا بالنَّقْل، ولا مجالَ للقياس فيه. وأصله من قولهم : عَادَلْتُ كذا بكذا، أى وَازَنْتُه به، وجعلته عَدِيلاً له، والعَدِيل هو الذى يُعَادِلُك في الوزن والقَدْر، ومنه سُمِّى العِدْلُ عِدْلاً[4]، لأنه يُعادل أخاه، فيريد أنك لا تُعَادِلْ غيرَ ما مَرَّ بالقياس،

---

(1) ياسَرْتُه : لاينتُه وساهلتُه. ويقال : يامَنَ الرجلُ، إذا أخذ ذات اليمين. ونقيضه ياسَرَ، أى أخذ ذات الشمال. وياء ستُه : أيأ ستُه.

(2) الكتاب ٤/٨١، وقد مر.

(3) انظر : الحاشية رقم (٢) ص (٣٦١)

(4) العِدْل : المِثْل والنظير، ونصف الحِمْل يكون على أحد جنبى البعير.

وإنما تُعادلُه بالسَّماع، أي لاتقَيسُ على غير مامَرَّ، وإنما تَقْبله من حيث النَّقل في محله المنقول فيه.

فأما (فَعَّلَ) الصحيح اللام فقد جاء فيه (التَّفْعِلَة) قليلا، قالوا : كَرَّمْتُه تَكْرِمَةً، وعَظَّمْتُه تَعْظِمَةً، وألفاظٌ من ذلك قليلة لايُقاس على مثلها.

و(التَّفْعِيلُ) في المعتلِّ اللامِ شاذٌ، قالوا : نَزَّى تَنْزِيًا، أنشد البَكْرِىُّ وغيره، والبيتُ من المجاهيل[1] :

بَاتَ يُنَزِّى دَلْوَهُ تَنْزِيًّا
كَمَا تُنَزِّى شَهْلَةٌ صَبِيًّا

وعلى أن السِّيرافي في كلامه مايُشعر بجواز الوجهين في الصحيح، إذْ نَصَّ على أنه يقال : كَرَّمتُه تَكْرِمةً وتكريماً، وعَظَّمتُه تَعْظِمَةً وتَعْظيماً، قال : والباب التَّفعْيل[2] » انتهى.

وهو محتمل؛ فقد نَبَّه في (التَّسْهيل) على قلة (التَّفْعِلَة) فيه[3]، وهو موافق لما هنا.

وندر في مصدر (فَعَّلَ) (الفِعَّالُ) بالتشديد، قالوا : كَذَّبْتُه كِذَّابًا، وفي القرآن : {وكَذَّبوا بآيَاتِنَا كِذَّابًا[4]} وقالوا : كَلَّمْتُه كِلاَّمًا، وحَمَّلْتُه حِمَّالاً، وهو غير مقيس.

---

(١) الرجز في الخصائص ٣٠٢/٢، والمنصف ١٩٥/٢، وابن يعيش ٥٨/٦، والتصريح ٧٦/٢، واللسان (نزا) ، وانظر : العيني ٥٧١/٣. ويروى «باتت تنزى دلوها» للمؤنث، كما يروى «فهى تنزى» وينزّى : من النَّزْو، وهو الوَثْب والتحرك . والشَّهْلة : العجوز.

(٢) نص السيرافي هو «يريد أن ماكان على فَعَّل فمصدره التفعيل أو تفعلة في الصحيح، كقولك : كرمته تكرمة وتكريما، وعظمته تعظمة وتعظيما، والباب فيه تفعيل» هـ

(٣) انظر : ص ٢٠٦.

(٤) سورة النبأ / آية ٢٨.

وفي (تَفَعَّلَ) قالوا : (تِفِعَّال) نحو تَحمَّل تِحِمَّالاً، قال سيبويه : «وأما الذين قالوا : كِذَّابًا فإنهم قالوا : تَحَمَّلْتُ تِحِمَّالاً[1]».

وفي (فَاعَل) جاء (الفِيعَال) بالياء، قالوا : قَاتَلَ قِيتَالاً، وهم الذين يقولون : تِحِمَّالاً. قال سيبويه : «فيُوَفِّرون الحروف، ويَجيئون به على مثال (إفْعَال) وعلى مثال قولهم : كَلَّمْتُه كِلاَّمًا[2]» يعنى أنهم يَتَحرَّوْن أن يأتوا به على مثال (إفْعَال) ليكون مُوَفَّرَ الحروف، وجاريًا على فِعْله بزيادة ألف قبل الآخر، ليماثل (أَفْعَلَ إفْعَالاً) وكأن هذا الذى حَكى لغةٌ لبعض العرب في (فَعَّلَ، وتَفَعَّلَ، وفَاعَلَ) إلا أنها لايقاس عليها.

وفي (فَعْلَلَ) جاء (الفَعْلاَلُ) بالفتح، فقالوا : الزَّلْزَالُ، والقَلْقَالُ، فَفَتحوا كما فتحوا تاء (التَّفْعِيل). هذا في المضاعَف.

وجاء في (حَوْقَلَ) الْحِوقَال وعليه يُروى قوله[3]:

* وبَعْدَ حِوْقَالِ الرِّجَالِ الْمَوتُ *

فجميعُ هذا وما كان مثلَه موقوفٌ على السماع كما قال.

وفَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلْسَهْ
وفِعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجِلْسَهْ

في غَيْرِ ذِى الثلاَّثِ بالتَّا المَرَّهْ
وشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كالخِمْرَهْ

---

(١) الكتاب ٤/٧٩.

(٢) نفسه ٤/٨٠.

(٣) سبق تخريج الرجز، ، وقبله :

* ياقومُ قد حَوْقَلْتُ أو دَنَوْتُ *

كل ماتقدَّم الكلام فيه من المصادر إنما هو فيما يُراد به الجنسُ، وهو الذى يُفهم مدلوله من فعله./ ٤٨٢

وأخذ الآن يتكلم[1] فيما يُراد به المرَّةُ الواحدةَ من الفِعْل، أو الهيئةُ المخصوصة منه، ولابد فيه من إلحاق التاء، لأن المصادر أجناس، ومن شأن الأجناس أن يُبَيَّن[2] أحدُها بالتاء، كَتْمرةٍ وتَمْرٍ، وثَمَرةٍ ، وثَمَرٍ، ونحو ذلك.

وتنقسم المصادر بحسب ذلك قسمين، أحدهما مصادر الثلاثي، الثاني مصادر غير اللاثى، وهو الرباعي فمازاد.

فأما مصادر الثلاثى فَبيَّن الناظم أنها تأتى أبدًا إذا أُريد بها المرَّةُ على (فَعْلَة) بفتح الفاء، لقوله : «وفَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ» أى لمرةٍ واحدةٍ من ذلك المعنى، كـ (جَلَسَةٍ) فإن المصدر المطلقَ لـ (جَلَسَ) الجُلوسُ على ماتقدَّم. ومن ذلك قولك : ضَرَبْتُ ضَرْبَةً، وأَكَلَ أَكْلَةً، وشَرِبَ شَرْبَةً، وشَتَمَ شَتْمَةً، وقَتَل قَتْلَةً، وما أشبه ذلك.

وفي تمثيله بـ (جلْسَة) مايُبَيِّن أن مصادر الثلاثي إذا كان فيها زيادةٌ على ما في الفعل لامُعْتَبر بها في البناء للمرَّة الواحدة، بل تُطرح الزيادة، وتُبْنى من الباقي (فَعْلَةٌ) لأن مصدر (جَلَسَ) الجُلُوس، فتُحذف الواو، ولايقال : جُلُوسَةً واحدةً، ولاقَعَد قُعُودَةً واحدةً، ولاثَبَتَ ثَبَاتَةً واحدةً، وإنما تقول : قَعْدَةً، وثَبْتَةً. وأَتَى أَتْيَةً واحدةً، ولايقال : إتْيَانَةً، إلا أن يُسمع.

---

(١) على حاشية الأصل «وأما الآن فتكلم».

(٢) على حاشية الأصل «أن يتميز» وكأنه تفسير.

وكـذلك إذا لم يكن في المصـدر زيادة إلا أنه على غـير بناء (فَـعْل) إنما يُؤتى فيه بـ (فَعْلَة) كَبطِرَ بَطْرَةً، وهَدَيْتُه هَدْيَةً، وحلَبَ حَلْبَةً، وحَلَفَ حَلْفَةً، ونحو ذلك، فلا يتعدىً (فَعْلَة) أصلا.

ووجـه ذلك أن منزلة (الجَلْسَـة) من (الجُلوس) منزلةُ التَّـمْرةَ من التَّـمْـر، فـالأصل في الجنس وواحـدهِ أن يفرقً بينهـمـا بالتـاء، فـالأصـــل الجَلْس في (جَـلَسَ) والقَـعْـد في (قَـعَـدَ) والكَـــذِب في (كَــــذَبَ)، فـإذا قلتَ : القُـعـــود والجُلوس فـقـد ألحقتَ في المصـدر ماليس في الفـعل، مع أن هذه الزيـادة غيـر لازمـة، إذ قـد يجيء فيه (فَـعْل) بلا زيادة كمـا يجيء بالزيادة، فـتقول : جَـحَـدَ جَحْدًا وجُحوداً، وأَتَى أَتْيًا وإتْيَانًا، ونحو ذلك.

بخـلاف مـصـدر المزيد فـيــه، كـ (اسـتَـفْـعَلَ، وأَفْـعَلَ) فـإن الزيـادة في المصدرلابد منها، فلذلك فَرَّقوا بين مـصدر الثـلاثي إذا أرادوا به المرَّةَ ومـصدرِ غير الثلاثي. هذا معنى تعليل سيبويه[1] . وشَذَّ في هذا النوع : أَتَيْـتُـه إتْيَـانَةً واحدةً، ولَقِيتُه لِقَاءَةً واحدةً، ولُقْيَانَةً واحدةً. الأخيرة عن الجوهري[2]، والأُولَيَانِ عن سيبويه. ثم قال :

* وَفِعْلَةٌ لهَيْئَةٍ كجِلْسَهْ *

يعنى أنه إذا أرادوا نوعًا من الفعل مخصوصًا، أو هيئةً منه ، فأرادوا أن يُشْعِروا بذلك، ويَدلُّوا عليه باللفظ أتَوْا بالمصدر على (فِعْلَة) مكسَور الفاءِ، ملَحق الهاء، كـ (جِلْسة) إذا أرادتَ بها ضَرْبًا من الجلوس.

ومـثل ذلك : قَتَلْهُ قِـتْلَةً مُنْكَرَة، وقَـعَـدَ قِـعْدَةَ سَوْءٍ، وفـلان حَـسَنُ الطِّعْـمَـةِ

---

(١) الكتاب ٤/٤٥.

(٢) في الصحاح (لقى) «لُقْيانةً واحدة، ولَقْيَةً واحدة، ولِقَاءَةً واحدة»

والرِّكْبَة، وماتَ مِيتَةً حَسَنَةً وفي الحديث «إذا قَتَلْتُم فأَحْسِنُوا القِتْلَة[1]» و«مَنْ فارقَ الجماعةَ ماتَ مِيتةً جاهلَّيةً[2]» وهو كثير.

وحُكم هذا حكم ماتقدَّم في المصدر المرادِ به المرَّةُ، لايُتَعَدَّى فيه هذا البناء وإن كان المصدر / مَزيداً فيه، كالقعْدة من (القُعود) والرِّكْبَة من ٤٨٣
(الرُّكوب). وكذلك مَثَّله الناظم بـ (الجِلْسَة) التى هى من (الجُلوس).

وأما مصادر غير الثلاثي فهو الذى قال فيه : «في غَيْرِ ذِى الثَّلاَثِ بالتَّا المَرَّة».

«المَرَّةُ» مبتدأ، وخبره «بالتَّا» و«في غير كذا» حالٌ من (المَرَّة) والعامل فيه «بالتاء».

يعنى أن مازاد من الأفعال على الثلاثة فإن المرَّة منه بزيادة التَّاء على المصدر المعهود خاصَّة، لا يُتَعدَّى ذلك فيه، فتقول في الإكرام : إكْرَامَةً، وفي التَّعظيم : تَعْظِيمةً، نحو : أكرمتُه إكرامةً حَسَنَةً، وعَظَّمْتُه تعظيمةً واحدةً، واكْتَسَبْتُ اكْتِسَابَةً وتَقَاعَسَ تَقَاعُسَةً، وانْطَلَق انطِلاَقَةً، وتَدَحْرَجَ تَدَحْرُجَةً واحدةً، وما أشبه ذلك.

وبقي بعدُ النظرُ في ثلاث مسائل : إحداها أن ماذَكر من الحكم ظاهرٌ فيما لاتاءَ فيه من المصادر، وأمَّا ما كانت فيه التاء بأصل الوضع، نحو : أَقَامَ إقامةً، ودَحْرَجَ دَحْرَجَةً، وقاتَل مقاتلةً، واستَعان استِعانَةً، ونحو

---

(١) سنن أبي داود ـ أضاحي : ١٢، والترمذى ـ ديات : ١٤، والنسائى ـ أضاحى : ٢٢، ٢٦، ٢٧، ومسند أحمد : ٤/١٢٣، ١٢٤.

(٢) البخارى ـ فتن : ٢، ومسلم ـ إمارة : ٥٣، ٥٤، ٥٥، وسنن أبى داود ـ سنة : ٢٧، والترمذى ـ أدب : ٢٨ ، والنسائى ـ تحريم : ٦، ٢٨.

ذلك ـ فلا يُزاد على ذلك فيه لقوله : «بالتَّا المَرَّة» ولم يَزِد على ذلك، فإذا كانت فيه التاء فلايحتاج إلى إلحاقها، وتصير إذ ذاك دلالةُ التاء على المَرَّة بقصد القاصد.

ولو قال : تَحلق التَّاءُ للمَّرة لَساَغ أيضاً، لأن التاء التى تدل على المرَّة غيرُ التاء التى لا تدل عليها. والدَّليل على ذلك أنها لو لم تكن للمرَّة لم تُثَنِّ ماهى فيه ولم تَجْمعه، كما لا تَفعل ذلك بما لا تاءَ فيه مِمَّا يُراد به الجنس. والأمر في ذلك كلِّه قريب.

فتقول : أَقَمْتُه إقامةً واحدةً، واستَعَنْتُه اسْتِعانَةً واحدةً ، وقاتلتُه مقاتلةً واحدةً.

والثانية أن الناظم لم يَنص على ماله مصدران فأكثرُ لأيِّهما تَلحق التاء؟ لكنَّه أطلق القولَ بجواز اللَّحاق، فاقتَضى أنَّ لك ذلك في كلِّ واحدٍ منها.

وليس كذلك، بل نَصَّ سيبويه وغيرُه على أن التاء تَلحق من المصادر الأغلبَ في الاستعمال لا غير[1]، فالذى على (فَاعَلَ) له (الفِعَالُ، والمُفَاعَلَة) وهذا الثانى هو المستعمل للمرَّة وإن كانت فيه التاء، ولايقال : ضَارَبَ ضِرَابَةً واحدةً، وإنما يقال : ضَارَبَ مضاربةً واحدةً، والذى على (فَعْلَلَ) له (فَعْلَلَه، وفِعْلاَل) والمستعمل له في المرَّة (الفَعْلَلَة) لأن الأول هو الأغلب.

فالحاصل أن الفعل إذا كان له مصدران قياسيَّان فالأغلب هو المَقُول للمرَّة، أو سَماعيَّان فكذلك، أو قياسيٌّ وسَماعيٌّ[2] فالقِياسِيُّ.

فكان من حَقِّ الناظم بيانُ ذلك كله، لكنه لم يَفعل فبقي إطلاقُه محتاجاً إلى التَّقييد.

---

(١) الكتاب ٤/٨٦.

(٢) في الأصل و (ت) : «أو قياسيا وسماعيا» بالنصب، والوجه الرفع كما أثبت.

والثالثة أن بناء الهَيئْة في الزائد على الثلاثة مَفْقُودٌ في كلامهم، لأن بناء (الفِعْلَة) لايَتأتّى فيه، إذ يَلزم عن ذلك هَدْمُ البِنْية بحَذْف ماقُصِد إثباتُه فيها، فكأنَّهم اجتَنبوا ذلك واستَعنوا عنه بنفس المصدر الأصلى، أو المستعمَل للمرَّة.

وإنما جاء فيه ذلك نادراً، وهو قوله : «وشَذَّ فيهِ هَيْئَةٌ» الضمير في «فيه» عائد إلى «غير ذى الثُّلاث» ويريد أن (الفِعْلَة) فيه للهيئة شاذٌّ، فتَرْكُ ذلك إذًا هو الباب.

ومما شَذَّ من ذلك قولهم : الخِمْرة، وهى هيئة الاخْتِمار، من الخِمَار، وهو / ما تُغَطِّي به المرأةُ رأسَها . أتى به مثالاً للشاذّ؛ يقال : اخْتَمرت ٤٨٤
المرأةُ اخْتِماراً فهى حَسَنَةُ الخِمْرَة، وفي المثل «إنَّ العَوانَ لاتُعَلَّم الخِمْرَة[1]». وقالوا : فلان حَسَن العِمَّة، من : اعْتَمَّ الرجلُ وتَعَمَّمَ، اعْتِمامًا وتَعَمُّمًا، وانْتَقَبتِ المرأةُ انْتِقَاباً، وإنها لَحَسنةُ النِّقْبَة.

وكان القياس عدمَ الحذف، إلا أنَّهم هَدَمُوا بِنْيةَ المصدر، فَبنوا (الفِعْلَة) حرصًا على البيان. والله أعلم.

---

(١) أمثال أبي عبيد ١٠٨، واللسان (خمر، عون)
والعَوان : المرأة الثيِّب. ومعناه أن هذه المرأة قد عرفت كيف تختمر، لاتحتاج إلى تعلم، وكذلك الرجل المُسِنُّ المجرِّب. ويضرب في الرجل قد حنكته السن مع الحزم والعقل.

أَبْنِيَةُ أسماء الفاعلين والمفعولين
والصِّفاتِ المُشَبَّهةِ بها*

هذا الباب تكلمَّ فيه على مايُقاس من أبنية الصفات الجارية على أفعالها، إذ هى تختلف باختلاف أفعالها، كما تختلف مصادرها على ما تقدَّم، فإذا حُصِرِ مايُقاس عليه منها خرج الباقى إلى باب السَّماع.

وفي إشراكه اسمَ الفاعل والصفةَ المشبَّهة في الحكم نظر، وذلك أن اسم الفاعل يُفارق الصفة المشبَّهة في هذا الباب من وجه، ويوافقه من وجه آخر، وليس القياس فيهما سواءً بإطلاق؛ فيتَوافقان فيما فوق الثلاثة؛ فيكون بناء اسم الفاعل كبناء الصفة المشبَّهة من كل وجه، وإنما يَفترقان في المعنًى والتعدِّى وعدمه. ويَتخالفان في الثلاثي، فيكون اسم الفاعل على بناء (فَاعِلٍ) أبداً؛ كان الفعل متعدِّيًا أو غير متعدٍّ. ويَستوى في ذلك ماكان منه على (فَعَلَ، أو فَعِلَ، أو فَعُلَ) فتقول: زيدٌ قائمٌ غَدًا، وضاربٌ الآنَ، وعالمٌ غَدًا، وعَامٍ غداً، من : عَمِىَ، وحَاسِنٌ غَدًا، من : حَسُنَ، فلا يفارق (فَاعِلاً) أصلا إلا إلى أمثلة المبالغة أو بناء اسم المفعول.

وأما الصفة المشبَّهة فقياسُها هو المقرَّر في صدر الباب، فإذًا إنَّما ذَكر في الباب أبنيةَ الصفة المشبَّهة لا أبنيةَ اسم الفاعل، فكيف يُتَرْجِم عليهما معًا فيقول : «باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبَّهة بها»؟ ثم يقول بعد : كَفَاعِلٍ صُغِ اسْمَ فاعلٍ» ثم يأتى بِصَيغ الصفات المشبَّهة، ولم يتعرضْ لصيغة اسم الفاعل، وهما في الاصطلاح مُتَباينان؟

فالظاهر أن الترجمة غير مُطابِقة، وتبويبُه غير محرَّر، وإنَّما البابُ لأبنية

---

* كلمة «والمفعولين» ليست في النسخ، وأثبتها من الألفية وسائر شروحها.

الصفة المشبَّهة خاصة.

والفعل على ضربين، ثلاثيٌّ وغيره، ولكلٍّ واحدٍ منهما قياسٌ في بناء الصِّفة له، فأفردَ كُلاً بحكمه، وابتدأ بالثلاثي فقال :

كَـــفَــــاعِلٍ صُـغِ اسْمَ فَــــاعِلٍ إذَا
مِنْ ذِي ثَـلاَثَـةٍ يَـكُـونُ كَـــــغَــــذَا

هذا الكلام يَحتمل تفسيرين، أحدُهما أن يريد أن صيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي الحروفِ يأتى في القياس كَفَاعلٍ، أى على زنة (فَاعِلٍ) هذا البِنَاءِ، لكن بشرط أن يكون شبيهاً بـ (غَذَا) وذلك أن (غَذَا) فِعْل على (فَعَلَ) بفتح العين، فهو الوصفُ المعتَبر في التقييد بهذا المثال، لأن صيغة / (فَاعِلٍ) قياسٌ في (فَعَلَ) المفتوحِ العين، كان صحيحًا أو ٤٨٥ معتلاً ، متعدِّيًا أو غيرَ متعدٍّ، فلا أَثَر لاعتلال لام (غذَا) في التَّقْييد، بدليل أنه جعل مُقَابِلَه (فَعُلَ، وفَعِلَ) بالضم والكسر. ولو أراد قيدَ الاعتلال لأتى بعده بمقابِله الصَّحيح، كما فعل في المصادر.

ولا أَثَر أيضًا لتَعَدٍّ أو عدمِه؛ لأن (غَذَا) يَتَعدَّى ولا يَتَعدَّى. فمثال تَعَدِّيه: غَذَا الطعامُ الصبيَّ، وغَذَوْتُه أنا باللَّبَن، وقال امرؤ القيس(١) :

كَـبِكْرِ مُـقَـانَاةِ البَـيَــاضِ بصُـفْـرَةٍ
غَــذَاهَا نمَـيـرُ الماءِ غَــيْــرَ المُحَلَّلِ

ومثالُ عدم تَعَدِّيه قولُهم : غَذَا الماءُ، إذا سَالَ، وغَذَا العِرْقُ، إذا سالَ

(١) من معلقته، وانظر اللسان (نمر، حلل، قنا).
ويراد بالبكْرُ هنا البَيْضة الأولى من بيض النعام، وخصها لأن الأولى لايخلص بياضها خلوص سائرها. أو هى الدُّرة التى لم تُثْقب. والمقاناة : المخالطة، يريد أنها بيضاء يخالط بياضها صفرة والنَّمير : الماء العذب الناجع في الرى. وغير المحلل : أى لم ينزل أحد عليه فيكدر، أو لأنه ملح لايتغذَّى به.

دمًا، غَذْوًا، وغَذَا البَوْلُ، إذا انقطع، وغَذَا الشيءُ، إذا أَسْرَع.

وإذا كان مشتركاً في التعدِّى واللزوم لم يتعيَّن فيه واحدٌ منهما، فكان إطلاقه مُشعِراً بأن القياس جَارٍ في الضَّرْبين.

ومن مُثُل المتعدِّى : ضَرَبه فهو ضاربٌ، وأَكَلَ فهو آكلٌ، وظَلَم فهو ظالمٌ، وخَلَقَ فهو خالِقٌ، وحَبَسَ فهو حابسٌ (وما أشبه ذلك.

ومن مُثُل اللازم : قامَ فهو قائمٌ، وقَعَد فهو قاعدٌ، وجَلَس فهو جالسٌ، وسكت فهو ساكتٌ، وذَهَب فهو ذاهبٌ، ومَشَى فهو ماشٍ)[1] وسارَ فهو سائرٌ، ومَرَّ فهو مارٌّ، وما أشبه ذلك.

فحاصل هذا التفسير أن المثال قيْدٌ في «ذِى الثَّلاثَة» وأنه إنما تَكَلَّم على (فَعَلَ) وحده.

والثانى من التفسيرَيْن ألاَّ يكون مثالُه تقييداً، بل يريد بقوله : «إِذَا مِنْ ذِى ثَلاثَةٍ يكونُ» أن الفعل الثلاثي على أىِّ بِنْيَةٍ كان، على (فَعَلَ) أو (فَعِلَ) أو (فَعُلَ) يُصاغ منه مثلُ (فَاعِلٍ) إلا أن هذه الأَبْنِية تختلف في إجراء القياس. فأما (فَعَلَ) بفتح العين فـ (فَاعِلٌ) فيه مَقِيس، كما مَثَّل. وأما (فَعِلَ، وفَعُلَ) فقد ذَكر أن بناء (فَاعِلٍ) فيهما قليل في قوله بعد : «وهُو قَلِيلٌ في فَعُلْتُ وفَعِلْ».

وعلى هذا المَنْزَع حَمل ابنُ النَّاظم كلامَه هنا، وهو على الجملة ممكن، إلا أن فيه قَلَقًا في العبارة، وذلك أن الناظم قال : «كفَاعِلٍ صُغْ اسْمَ فَاعِلٍ» فأمَر بالصَّوْغ مطلقا، ومثلُ هذه العبارة لايُطلقها الناظم أو غيره عُرْفاً إلا فيما كان قياسًا، ومَوْكولاً إلى خِيَرة[2] المتكلِّم، فيقال له : افْعَلْ، وليس من شأن مايُوقَف على السَّماع أن يُطْلَق القول فيه للمتكلِّم. وإذا كان كذلك فلا يصح مثلُ هذا

(١) مابين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبته من (س) وحاشية الأصل، وهو الصواب.

(٢) الخِيَرَة والخِيْرَة : الاختيار، وهو اسم مصدر من (اختار) وانظر : اللسان (خير).

الإطلاق إلا بالنسبة إلى ماكان القياس فيه جاريًا بإطلاق، وذلك (فَعَلَ) المفتوحُ العين وحده. وأما (فَعِلَ، وفَعُلَ) فـ (فَاعِلٌ) فيهما ليس بقياس، فلا يصح إذًا أن يَدخل تحت كلامه هذان البناءان.

فإن قال : بل يَدْخل تحته (فَعَلَ، وفَعِلَ) المتعدِّى وغيره، إلا أنه استَثْنى منه غير المتعدِّى بقوله : «وفَعِلْ غَيْرَ مُعَدًّى» فبقي (فَعِلَ) المعدَّى يشمله قولُه : «مِنْ ذِى ثَلاثَةٍ» وإذا كان كذلك فهو مطلَق في الثلاثي كلِّه، واستَثْنى مايجب استثناؤه، وهو كالعامِّ يُخَصَّص، فكأنه يقول : الثلاثي قياسُه (فَاعِلٌ) إلا (فَعُلَ، وفَعِلَ) اللازم فإنه فيهما سَمَاعى.

فالجواب أن هذا، وإن أمكن، خلافُ ظاهر المَساق، والظاهر التفسيرُ الأول، وأنه أخذ كلَّ فِعْلٍ يَذكره على حِدَته. والله أعلم.

٤٨٦ وقوله : «كَفَاعِلٍ» في موضع الحال من «اسْمِ فَاعِلٍ» / و «مِنْ ذِى ثَلاثَةٍ» خبرُ «يَكُونُ» واسمها مضمر فيها عائد على «اسْمِ فَاعِلٍ» و «ذِى» صفةٌ لمحذوف، وهو الفعل الممثَّل بـ (غَذَا) والتقدير : صُغ اسَم فاعلٍ شبيهًا بـ (فَاعِلٍ) إذا يكون اسم الفاعل من ذي ثلاثة أحرف كغَذَا.

وَهْوَ قَلِيلٌ في فَعُلْتُ وفَعِلْ
غَيْرَ مُعَدًّى بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ
وأَفْعَلٌ فَعْلانُ نَحْوُ أَشِرِ
ونَحْوُ صَدْيَانَ ونَحْوُ الأَجْهَرِ

يعنى أن صيغة (فَاعِلٍ) قليلٌ استعمالُها عند العرب في (فَعُلَ) المضموم العين مطلقا ولا يكون إلا غيرَ متعدٍّ، وفي (فَعِلَ) المكسورِ العين، بشرط أن يكون غيرَ متعدٍّ، لأن (فَعِلَ) قد يكون متعدِّيا ولازما.

فمثال (فَاعِلٍ) لـ (فَعُلَ) المضموم العين : حَمُضَ الشيءُ فهو حامِض، وفرُه فهو فارِهٌ، وخَثُرَ اللَّبَنَ فهو خاثِرٌ[1]، ومَكُثَ، بالضم، فهو ماكِثٌ، وطَهُرَ فهو طاهِرٌ.

ومثاله في (فَعِلَ) المكسورِ العين الذى لايتعدَّى : سَلِمَ فهو سالمٌ، وبَلِيَ فهو بَالٍ، ورَشِدَ [رَشَدًا[2]] فهو راشِدٌ، وحَرِدَ؛ أى غَضِبَ، فهو حارِدٌ، ونَقِهَ من مرضه فهو نَاقِهٌ، حكاه سبويه[3]. ولَبِثَ فهو لابِثٌ، وذلك قليلٌ لايُقاس عليه. واشتراطُه في (فَعِلَ) المكسور العين عدمَ التعدِّى يدل على أنه إن كان متعديًّا فليس (فَاعِلٌ) بقليل فيه، بل هو كثير، فيكون إذًا قياسًا، وذلك صحيح، نحو : عَلِمَ فهو عالِمٌ، وجَهِلَ فهو جاهِلٌ، وعَمِلَ فهو عامِلٌ، ولَحِسَ فهو لاحِسٌ، ولَقِمَ فهو لاقِمٌ، وشَرِبَ فهو شارِبٌ، وصَبَّ فهو صَابٌّ، ووَطِيءَ فهو وَاطِىءٌ، وهو كثير.

ولما ذَكر أن صيغة (فَاعِلٍ) قليلةٌ في البناءين احتاج إلى ذِكْر ماهو قياسٌ في كل واحدٍ منهما. فأما (فَعُلَ) فأُخِّر ذكره.

وأما (فَعِلَ) اللازم فقال : إن قياس الصفة فيه تأتى على ثلاثة أبنية، أحدها (فَعِلٌ) وهو قوله : «بَلْ قِيَاسُه فَعِلْ» وضمير «قِيَاسُه» عائد إلى (فَعِلَ) القريبِ الذِّكر، و (فَعِلٌ) في كلامه بِنَاءُ الصِّفة، و (فَعِلَ) في الشَّطر قبله بناءُ الفِعْل. ومثال ذلك : وَجِعَ فهو وَجِعٌ، وحَبِطَ فهو حَبِطٌ، ووَجِلَ فهو وَجِلٌ[4]، وفَزِع

---

(١) فَرُهَ، فَرَاهة وفُروهة : جَمُلَ وحَسُنَ، أو حَذِق ومَهرَ. وخَثُر اللبن خَثارة، وخُثورة، أى ثَخُن وغَلُظ.

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (ت، س).

(٣) الكتاب ٤/٣٥.

ويقال : نَقِه الرجل من مرضه، نَقَهًا ونُقُوهًا، إذا بَرِيء، ولكن لايزال به ضعف.

(٤) حَبِط العملُ، يَحْبطُ حَبَطًا : بطل. وحَبِطت الدابَّةُ : انتفخ بطنها من كثرة الأكل، أو من أكل ما لايوافقها. ووَجِلَ الرجلُ، يَوْجَل وَجَلاً : خاف وفزع.

فهو فَزِعٌ، ورَدِىَ فهو رَدٍ، وعَمِىَ فهو عَمٍ(١)، وهو كثير.

والثانى (أَفْعَلُ) نحو : أَدِمَ فهو آدَمُ، وشَهِبَ فهو أَشْهَبُ(٢)، وعَمِىَ فهو أَعْمَى، وقَهِبَ فهو أَقْهَبُ(٣)، وعَوِرَ فهو أَعْوَرُ، وحَوِلَ فهو أَحْوَلُ، وأَدِرَ فهو آدَرُ(٤).

والثالث (فَعْلَانُ) نحو : عَطِشَ فهو عَطشانُ، وظَمِىءَ فهو ظَمْآنُ، وصَدِىَ فهو صَدْيَانُ، وغَرِثَ فهو غَرْثَانُ(٥)، وشَبِعَ فهو شَبْعَانُ ، ورَوِىَ فهو رَيَّانُ، وسَكِرَ فهو سَكْرَانُ، وحَارَ يَحارُ فهو حَيْرَانُ.

ومَثَّل الناظمُ لكل بناء مثَالاً، فأتى للأول بـ (أَشِرٍ) وهو من : أَشِرَ يأْشَرُ أَشَراً ، إذا لم يَحْمد النِّعمة والعافية . وللثاني بـ (صَدْيَانَ) وهو من : صَدِىَ يَصْدَىَ صدًى؛ إذا عَطِشَ . وللثالث بـ (الأَجْهَرَ) وهو من : جَهِرَ جَهْرًا؛ إذا لم يُبْصر في الشمس. هذا ماقال. إلا أن فيه نظرًا.

٤٨٧ وذلك أنه أطلق القولَ في كَوْن هذه الأبنيـة الثلاثة / تأتى جارية على (فَعِلَ) من غير تَقْييدها بمعنًى أو بموضع، فَيَقتضى ذلك أن يأتى القياسُ بها كلِّها في (فَعِلَ) مطلقا، وليس كذلك بصحيح(٦)، بل فيها تفصيلٌ لابُدَّ من اعتباره.

---

(١) رَدِىَ، يَرْدَى ردىً : هلك. ورَدِىَ في الهُوَّة : سقط. وعَمِىَ القلبُ أو الرجلُ، يَعْمَى عَمًى : ذهبت بصيرته، ولم يهتد إلى خير، فهو أعمى أو عَمٍ، وهى عمياء أو عَمِيَة، من قوم عَمِين. وعَمِيَت الأخبارُ والأمور عنه وعليه : خفيت والتبست .

(٢) أدِمَ، يَأْدَمُ أَدَمًا وأُدْمَة : اشتدت سُمرته، فهو آدم، وهى أدماء. وشَهِبَ، يَشْهَب شَهَبًا وشُهْبة : خالط بياض شعره سواد، فهو أشهب، وهى شهباء.

(٣) عَمِيَ الرجلُ، يَعْمَى عَمًى : ذهب بصره كله من عينيه كلتيهما، فهو أعمى، وهى عمياء.
وقَهِبَ، يَقْهَب قَهَبًا : كان لونه القُهْبَة، وهى غُبرة تعلو أى لون كان.

(٤) أدِرَ الرجل، يَأْدَرُ أَدَرَةً : انتفخت خُصْيته لانسكاب سائل في غلافها.

(٥) غَرِثَ، يغْرَثَ غَرَثًا : جاع.

(٦) يعنى أن الأمر على الوضع السابق، من إطلاق القياس في هذه الأبنية، ليس بصحيح.

فأمَّا (فَعِلٌ) ففي الأدواء وما لَحِق بها، وفي الفَرح وما أشبهه، مما هو راجع إلى الخِفَّة والتحرُّك.

وأمَّا (فَعْلَانُ) ففي الجوع والعطش، والامتلاء والحَيْرة، وإن اختصرتَ فهو للامتلاء حِسًّا أو مَعْنًى.

وأمَّا (أَفْعَلُ) ففي الألوان والعاهات العائبة، والآفات اللازمة، ونحوها.

وقد يَدخل بعضُ هذه الأشياء على بعض في بناء الصِّفة، ولكنه قليل وغير مُقيس، وإنَّما الأصل ماتقدَّم، وإذا اعتبرتَ ذلك بالاستقراء وجدتَه.

فإذا ثبت هذا تبيَّن أن كلام الناظم محتاج إلى التَّحرير.

والجواب عن ذلك أنه قد أشار بالأمثلة إلى [التَّفصيل المذكور، أعنى[1]] تفصيل المعاني المذكورة.

فـ (أَشِرٌ) مبنيٌّ من الفعل الذى يُعطى معنى الخِفَّة والحركة، كالفَرَح ونحوه.

و (صَدْيَانُ) مبنِّى من الفعل الذى يُعطى معنى العطش.

و (أَجْهَرُ) مبنيٌّ من الفعل الذى يُعطى معنى الآفة والعاهة.

ولم يُرِد أن كلَّ مثال من الثلاثة يَقتضى فِعلُه أن يُبْنى منه الثلاثة، وإنما مراده ماتقدَّم.

وقد يَحتمل معنى الفعل المعنيَيْنْ معًا فيُبنى له البناءان، كما يقال: صَدِيَ، فهو صَدٍ وصَدْيَانُ، وأَشِرَ، فهو أَشِرٌ وأَشْرَانُ، لمقاربة مابينهما. ومثل ذلك لا يُنكر، وإن كان على غير ذلك فقليلٌ لايُعْتَدُّ به.

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل و (ت) وأثبته من (س) وحاشية الأصل.

ثم ذكَر مايكون من أبنية الصِّفات قياساً في (فَعُلَ) المضموم فقال :

وفَعْلٌ أوْلَى وفَعِيلٌ بفَعُلْ
كالضَّخْمِ والجَمِيلِ والفِعْلُ جَمُلْ
وأفْعَلٌ فيهِ قَلِيلٌ وفَعَلْ
وبِسِوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ

يعنى أن اسم فاعل الفعل الذى على (فَعُلَ) بضم العين يجىء على أبنية كثيرة، ذكَر منها في (التَّسهيل[1]) بضعة عشرَ بناء، وإنَّما ذَكر هنا منها أربعةً لاغير، منها بناءان هما الأوْلَى به، يعنى أنهما القياسُ فيه إن قيل به.

أحدهما (فَعْلٌ) بفتح الفاء وإسكان العين، ومَثَّله بـ (الضَّخْم) وهو من : ضَخُم الشيءُ ضَخامَةً وضَخَمًا، إذا غَلُظ[2]، فهو ضَخْمٌ، وضُخَامٌ أيضا.

ومثْله : سَمُحَ فهو سَمْحٌ، ونَذُلَ فهو نَذْلٌ، وفَخُمَ فهو فَخْمٌ، وعَبُلَ فهو عَبْلٌ، وجهُمَ فهو جَهْمٌ[3]، وصَعُبَ فهو صَعْبٌ، وسَهُلَ فهو سَهْلٌ، وحَزُنَ المكانُ فهو حَزْنٌ؛ وجَزُلَ فهو جَزْلٌ[4]، وما أشبه ذلك.

والثاني (فَعِيلٌ) نحو : وَسُمَ فهو وَسِيمٌ[5]، وقَبُحَ فهو قَبِيحٌ، وجَمُلَ فهو جَمِيلٌ، وجَرُؤَ فهو جَرِيءٌ، وعَظُمَ فهو عَظِيمٌ، وصَغُرَ فهو صَغِيرٌ، ومَلُحَ فهو مَلِيحٌ،

---

(١) ص ١٩٥.

(٢) على حاشية الأصل «إذا عَظُم» والضَّخامة تجمع بين الصفتين.

(٣) سَمُحَ، يَسْمُح سماحة : صار من أهل السَّماحة، وهي الجود والكرم، أو السهولة واللِّين ونَذُل الرجل، يَنْذُل نذالة، أى خَسَّ وحَقُر . وفَخُم الشيء، يَفْخُم فخامة : ضَخُم وعظم قدره. وفخامة المنطق : جزالته.

وعَبُلَ الرجل، يَعْبُل عَبالة : غَلُظ وضخم وابيضَّ. وجَهُمَ يَجْهُم جَهامة : صار عابس الوجه كريهه.

(٤) حَزُن المكان، يحزُن حُزونة : خشن وغلظ. وجَزُلَ يجزُل جَزالة : عظم. وجزالة اللفظ : استحكام قوته، ومجانبته الرقة.

(٥) وَسُمَ، يَوْسُمُ وَسَامة : جَمُل، وحسن حُسْنا وضيئا ثابتا.

وسَمُجَ فهو سَمِيجٌ، وصَبُحَ فهو صَبِيحٌ[1]، ونحو ذلك.

وهذان البناءان هما اللذان كَثُرا في الباب (فَعُلَ) وماسواهما قليل.

وتمثيل الناظم بـ (جَمُلَ فهو جَمِيلٌ) بمعنى : تَمَّ حُسْنُه وكَمُلَ.

وهنا سؤالان : أحدهما أن يُقال : إن الناظم هنا قال : «وفَعْلٌ اوْلَى وَفعِيلٌ بفَعُلْ» فَعَبَّر بالأولوية، ولم يَنُصَّ على القياس فيهما، فهل يكون ذلك بمعنى أنه مَقيس أم لا؟

والجواب أنه إنما لم يصرِّح بالقياس، لأنه لم يَطَّرد فيهما السَّماعُ عنده اطِّرادًا يُقطع بالقياس فيه، وإنما جاء في الكلام كثيراً / خاصَّة، ٤٨٨
والكثرةُ على الجملة في هذه المعاني لا تقتضى القياسَ البَتَّةَ، بل قد تكون وقد لاتكون، فكأنه تردَّد في إجراء القياس، فأخبر بأن هذين البناءين أَوْلَى من غيرهما، وبَقى النظر في القياس لاجتهاد المجتهد. ولهذا قال في كتابه «التسهيل» : وكَثُر في اسم فاعله (فَعِيلٌ وفَعْلٌ[2]) وقال في «الشرح»[3] : ومن استعمل القياس فيهما لعدم السماع فهو مصيب. فلم يَجزم، كما ترى، في ذلك بجرَيان القياس.

هذا مارأى. وأما غيره فيرى أن (فَعِيلاً) في (فَعُلَ) قياسٌ مطَّرِد؛ إذ قد كَثُر كثرةً يُطلق معها القياسُ إطلاقا، وهو ظاهر كلام سيبويه[4].

---

(١) سَمُجَ، يَسْمُج سَماجة : قَبُح. والسَّمِيج والسَّمْج : الخبيث الطعم أو الرائحة. وصَبُحَ الوجه، يَصْبُحُ صَباحة : أشرق وجمل، ويقال : صَبُحَ الغلام، فهو صَبِيح.

(٢) ص : ١٩٥.

(٣) انظر : شرح التسهيل للناظم [ورقة ٢٠٨ ـ ب].

(٤) الكتاب. ٢٨/٤ فما بعدها .

وعليه فَسَّر الشُّراح[١].

وأما (فَعْلٌ) فليس عندهم بقياسٍ أصلاً، ولم يَكثر كثرةً يُظَنُّ معها القياس، وشاهدُ هذا الاستقراءُ.

ولا شك أن القدماء أعرفُ بذلك من المتأخِّرين؛ فَتَوقُّف الناظم عن التصريح بالقياس في (فَعْلٍ) ظاهرٌ، وعدمُ القياس هو الأظهرُ، وأما توقُّفه عنه في (فَعِيلٍ) فغيرُ ظاهر، والصوابُ إجراؤه.

والسؤال الثاني : لِمَ قال : «والفِعْلُ جَمُلْ»؟ ومِمَّاذا تحرَّز به؟ فإن الظاهر أنه حَشْو.

والجواب أنه حَسَنٌ من التحرُّز؛ إذ كان «جَمِيلٌ» يقال صفةً للفاعل، وهو الذي فِعْله (جَمُلَ) ويقال صفةً للمفعول (فَعِيلٌ) بمعنى (مَفْعُول) لأنه يقال : جَمَلَ فلانٌ الشَّحْمَ، بالفتح، أي أذَابَه، وجُمِل هُوَ، أي أُذيب، فهو مَجْمُولٌ وجَمِيلٌ، كمَجْروحٍ وجَرِيحٍ، فخشى أن يُظن أن (جَمِيلاً) (فَعِيلٌ) بمعنى (مَفْعُول) من : جَمَلْتُه، وليس كلامه إلا في (فَعُلَ) واسم فاعله، فعَيَّن ماقَصد تمثيلَه.

ثم بَيَّن أن من الأبنية القليلة الاستعمالِ في (فَعُلَ) بناءَيْن، أحدهما (أَفْعَلُ) والآخر (فَعَلٌ) بفتح الفاء والعين.

أمَّا (أَفْعَلُ) فقليلٌ فيه كما قال، كقولهم : شَنُعَ شَنَاعَةً، فهو شَنِيعٌ وأَشْنَعُ[٢]، وحَمُقَ فهو أَحْمَقُ، وخَرُقَ فهو أَخْرَقُ[٣].

وأمَّا (فَعَلٌ) فكذلك أيضاً، نحو : حَسُنَ فهو حَسَنٌ، وبَطُلَ فهو بَطَلٌ،

---

(١) يعنى شراح كتاب سيبويه.

(٢) شَنُع، يَشْنُع شَناعة : اشتد قبحه. ويقال : شَنَّع عليه، إذا فضحه وشَوَّه سمعته.

(٣) خَرُق، يَخْرُق خُرْقا : حَمُق.

وسَبُطَ الشَّعْرُ، فهو سَبَطٌ وسَبِطٌ[1].

وقد ظهر بهذا أن (فُعَالاً) بضم الفاء، عند الناظم، من القليل الذى لايُقاس عليه، وذلك عند غيره [غيرُ][2] صحيح، بل (فُعَالٌ) شريكُ (فَعِيلٍ) بنص سيبويه، وإن كان أقلَّ استعمالاً منه، فهو في الكثرة بحيث لايقال : إنه قليل، نحو كَبِير وكُبَار، وشَجِيع وشُجَاع، وطَوِيل وطُوَال، وعَرِيض وعُرَاض، وعَظِيم وعُظَام، وعَجِيب وعُجَاب، ومَلِيح ومُلَاح، وهو كثير.

فإذا كان كذلك لم يصح جَعْلُ (فُعَالٍ) من الذى لايُقاس عليه، وكذلك فَعل في (التَّسهيل) أدخل (فَعْلاً) في باب الكثير، وأخرج عنه (فُعَالاً)[3] والأمر عند الأئمة بالعكس، غير أن عادة ابن مالك الاستبدادُ برأيه في أمثال هذا، والاتكالُ على استقرائه، فإن كان السَّماع كما قال فيَشْتبَه، ولكنه بعيد مع تَضَافُر الأئمة على خلافه، فالله أعلم.

ثم قال : «وبِسِوَى الفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ» يعنى أن الفعل الذى على (فَعَلَ) بفتح العين قد يَستغنى عن بناء (فاعِلٍ) بغيره من الأبنية، وذلك أنه قد قَدَّم أن ما كان على (فَعَلَ) فاسم الفاعل منه على (فَاعِلٍ) فأخبر هنا أنه قد يَنتقل عن ذلك إلى بناء آخر من غير أن يأتى في الفعل غيرهُ، لأن حقيقة / الاستغناء أن يُترك القياسُ المطَّرِدِ في الكلام، فلا يُستعمل في ٤٨٩
الموضع الذى شأنُه أن يُستعمل فيه، استغناءً بغيره، واطِّرَاحاً للأوَّل، كان المستَغْنَى به من مادة ذلك اللفظ المهمَل أو من غيره، كما استغنَوْا بـ(لَمْحَة) عن مَلْمَحة الآتِى عليه (مَلَامح) وبـ (شِبْهٍ) عن مَشْبَهٍ الذى جاء عليه (مَشَابِهُ) وبـ (لَيْلَة) عن لَيْلَاةٍ التى أتى عليها (لَيَالٍ) وكما استغنَوا بـ

(١) السبط من الشعر : المسترسل غير الجَعْد، ومن الرجال : الطويل.

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل و (ت) ، ومستدرك على حاشية الأصل.

(٣) ص ١٩٥.

(تَرَكَ، وتَارِكٍ) عن : وَذِرَ ووَاذِر، ووَدَعَ ووَادِعٍ، وأشباهُ ذلك كثير[1].

فكذلك استغنَوْا هنا عن (فَاعِلٍ) بغيره، ومثال ذلك : شَاخَ يَشِيخُ، فهو شَيْخٌ، ولم يقولوا : شائِخٌ. وشَابَ فهو أشْيَبُ، ولايقال : شَائِبٌ . وطَابَ يطِيبُ، فهو طَيِّبٌ، ولايقال : طائِبٌ. وعَفَّ يَعِفُّ، فهو عَفِيفٌ، ولايقال : عَافٌّ.

فلو استُعْمِل ماهو قياسٌ وما هو سماعٌ فليس موضعَ استغناء، كقولك : مَالَ يَمِيلُ، فهو مَائِلٌ، فهو مَائِلٌ وأَمْيَلُ، وما أشبه ذلك. وكل هذا قليل فلم يَعتبره.

وهنا تَمَّ كلامه على الثلاثي، ثم شرع فيما فوقه فقال :

وزِنَةُ المُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلِ
مِنْ غَيْرِ ذِى الثُّلاَثِ كَالمُوَاصِلِ
مَعَ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأخِيرِ مُطْلَقَا
وضَمِّ مِيمٍ زائدٍ قَدْ سَبَقَا

يعنى أن اسم الفاعل من غير الثلاثىّ الحروفِ زِنتُه كزِنَة فِعْله المضارع، لايخالفه إلا في موضعين، أحدهما الحرف الذى قبل الآخِر، فإنه في اسم الفاعل مكسورٌ أبداً، ولايَلزم ذلك في المضارع؛ إذ قد يكون مكسورا، نحو : يُوَاصِلُ، ويَنْطَلِقُ، وقد لايكون كذلك، نحو : يَتَغَافَلُ، ويَتَواصَلُ، ويَتَكَبَّرُ، ويَتَدحْرَجُ، ويَتَبَيْطَرُ. وذلك قوله : «مَعَ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأخِيرِ مُطْلَقَا» أى إن ذلك لازم في اسم الفاعل من أىِّ الصِّيَغ كان من صِيَغ المضارع، بخلاف المضارع.

والثانى : الحرف السابق في أول الكلمة؛ فإنه في اسم الفاعل ميمٌ مضمومة، وفي المضارع أحدُ حروف (أنيت) وذلك قوله : «وضَمُّ مِيمٍ زَائدٍ قد سَبَقا».

(١) انظر : الخصائص ١/٢٦٦، ٢٦٧ (باب الاستغناء بالشىء عن الشىء).

ومَثَّل ذلك بقوله : «كالمُواصِلِ» فقد حصل فيه ما شَرط من موازنة مضارعه، وهو «يُوَاصِلُ» مع كسر ماقبل آخره، وجَعْلِ ميمٍ مضمومةٍ أولَه.

ومِـثْله : مُكْرِمٌ، من (أَكْـرَمَ)، ومُنْطَلِقٌ من (انْطَلَق) ومُـقْـتَـدِرٌ من (اقْتَدَر)، ومُتَماسِكٌ من (تَماسَكَ)، ومُسْتَكْبِرٌ من (اسْتَكْبَر)، ومُدَحْرِجٌ[1] من (دَحْرَجَ) ومُسَحْنِكٌ من (اسْحَنْكَكَ[2]).

وكذلك المعتلّ، نحو : مُـتَمَـادٍ، من (تَمَـادَى) ، ومُلْقٍ، من (أَلْقَى)، ومُسْتَدْعٍ، من (اسْتَدْعَى) وما أشبه ذلك.

ومعنى قوله : «كالمُواصِلِ» أى مع مضارعه الذى هو (تُواصِلَ) وعلى هذا المعنى يَسْتَتِبُّ قوله «وزِنَةُ المُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلِ» إذا (يُوَاصِلُ) و (مُوَاصِلٌ) متوازيان في الحركات والسكنات، وعددِ الحروف، ومُقابلةِ الزَّائد بالزائد، والأصليِّ بالأصلى، عَيْنًا لاجِنْسًا، إلا ماذكَره من كَسْر ما قبل الآخر، وتعويضِ الميم من حرف المضارعة.

وإنَّما قال : «وضَمُّ ميمٍ» فألزم الضمَّ، لأن الضم في أول المضارع قد يكون نحو : يُوَاصِلُ، وقد لايكون نحو : يَتَدَحْرَجُ، بخلاف اسم الفاعل، فإن الضمَّ فيه لازم.

وما جاء من نحو : مِنْتِنٌ من (أَنْتَنَ) ، ومِعِين في (مُعِين) من (أَعَانَ)، ومِغِيرَة في مُغِيرَة، فشاذٌّ يُحفظ ولا يُقاس عليه، والأصل الضَمُّ، وإنما / ٤٩٠ كُسِرت إتْباعًا لحركة مابعدها[3].

---

(١) في الأصل و (ت) : «مُتَدحرج» وما أثبته من (س) وحاشية الأصل، وهو الصواب.

(٢) يقال : اسْحَنْكَكَ الليلُ، إذا اشتدت ظلمته. والمُسْحَنْكِك من كل شيء : الشديد السواد.

(٣) الخصائص ١٤٣/٢، واللسان (نتن).

وقوله : «مُطْلَقًا» يريد أن كَسْر ماقبل الآخر مُطَّرِد لاينْكسر، إلا ما شَذَّ من قولهم في (مُنْتِنٍ) : مُنْتُنٌ[(١)]، وقالوا : مُنْحُدُرٌ في (مُنْحَدَرٍ)[(٢)]. وماعسى أن يجيء من ذلك، بخلاف المضارع فإن الكسر فيه ليس بإطلاقٍ كما مَرَّ.

فإن قيل : إن اشتراط كسر ماقبل الآخِر لزومًا قد يُخَلُّ بعضَ إخلال، لأن المضاعَف لا يَنْكسر ماقبل الآخِر فيه، نحو : مُعْتَلٌّ، من (اعْتَلَّ) ومُكِبٌّ، من (أَكَبَّ) ومُسْتَكِنٌّ، من (اسْتَكَنَّ) ومُحْمَرٌّ، من (احْمَرَّ) ومُحْمَارٌّ، من (احْمَارَّ).

وكذلك المعتلُّ العينِ كمُسْتَفِيد ، من (اسْتَفَادَ) ومُنْقَاد، من (انْقَادَ) ومُحْتَال، من (اخْتَالَ) ونحو ذلك.

وأيضاً فإن قوله : «وضَمُّ مِيمٍ زَائدٍ قَدْ سَبَقا» ليس فيه مايُبَيِّن كيف تَسْبِق هذه الميم، أمعَ حرف المضارعة أم في موضعه؟

فالجواب عن الأوّل أن كَسْر ماقبل الآخِر تارةً يكون ظاهراً كالأمثلة المذكورة، وتارةً يكون مقدَّرا، وذلك أن ما اعتُرِض به من الأمثلة الأصلُ فيها كَسْرُ ماقبل الآخِر، لكن أدَّى التَّصريفُ والإدغام إلى الخروج في اللفظ عن ذلك الأصل، فأطلق الناظمُ الكسرَ اعتباراً بالأصل في الجميع؛ فالصحيحُ منها بقي على الأصل كما مَثَّل، وماسواه دَخله الإعلال، والأصل : مُعْتَلِلٌ، ومُكْبِبٌ ومُسْتَكْنِنٌ ومُحْمَرِرٌ، ومُحْمَارِرٌ.

---

(١) الخصائص ١٤٣/٢، وذكر فيه ثلاث لغات هي : مُنْتِن، وهي الأصل . ومِنْتِن ـ بكسر الميم والتاء معا، على إتباع كسرة الميم لكسرة التاء. ومُنْتُن – بضم الميم والتاء معا ، على اتباع ضمة التاء لضمة الميم .

(٢) المُنْحَدَر : اسم لمكان الانحدار، ومنه : مُنْحَدَر الجبل. ومن قال : مُنْحُدُر، بضم الحاء والميم، فقد أتبع الضمة الضمة، مثل أُنْبِيك وأُنْبُوك.

وانظر : الخصائص ١٤٣/٢، واللسان والتاج (حدر) .

وكذلك : مُسْتَفِيدٌ ومُنْقَوِدٌ، ومُحْتَوِلٌ، فلا اعتراض.

وعن الثاني أن مثاله بَيَّن أن الميم عِوَضٌ من حرف المضارَعة لا زائدٌ على ذلك. وأيضًا فحرفُ المضارعة مختصٌّ بالفعل، فلا يُتَوهَّم بقاؤه في اسم الفاعل. وأيضًا فلو بقي حرف المضارعة مع الميم لم تَحصل الموازنةُ بينه وبين المضارع، وهو قد قال : «وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلٍ» فلم يُمكن إلا أن تكون الميم عِوَضًا لا زائدة.

وقوله : «اسمُ فاعلٍ» مبتدأ، خبرُه ماقبله، وهو على حذف المضاف، أى زِنَةُ اسم الفاعل زِنَةُ المضارع، يريد : كَزِنَته، أو اسمُ الفاعل نوزِنَةِ المضارع.

و «مِنْ غَيْرِ ذِى الثَّلاَث» في موضع الحال من «اسم الفاعل».

وإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرْ
صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كمِثْلِ الْمُنْتَظَرْ

يريد أن بِنْية «اسم المفعول» من غير ذى الثَّلاث موافِقةٌ لبِنْية «اسم الفاعل» لافرق بينهما إلا في فتح ماقبل الآخِر الذى كان في اسم الفاعل مكسورا. وما سوى ذلك فهو مِثْلُه من زِنَة المضارع، مع سَبْق الميم المضمومة.

ومثاله (المُنْتَظَرُ) فإن اسم فاعله كان (مُنْتَظِرًا) بكسر الظاء، فلما فُتِحت صار اسمَ مفعول.

ومثله : مُنْطَلَقٌ إليه، ومُسْتَمْسَكٌ به، ومُتَطَاوَلٌ عليه، ومُكْرَمٌ، ومُوَاصَلٌ، ومُدَحْرَجٌ، ومُتَدَحْرَجٌ عليه، وما أشبه ذلك.

والمضاعَف والمعتلُّ العينِ قد يَشترك مع اسم الفاعل في اللفظ، فلا فرق بينهما إلا في التقدير، فُيقَدَّر هنا الفتحُ، كما يقدَّر هنالك الكسرُ، فتقول : مُعْتَلٌّ، ومُنْدَقٌّ، ومُخْتَارٌ، ومُنْقَادٌ، إلا ما كان من نحو : مُسْتَعَانٌ، ومُسْتَكَنٌّ، ومُكَبٌّ، فإن

الفرق في ذلك ظاهر.

والضمير / في (مِنْهُ) عائد إلى القسم المذكور أخيرا، وهو مازاد ٤٩١
على الثلاثة، وأما القسم الثلاثيُّ الحروفِ فهاهو يَذكره، وذلك قوله :

وَفِي اسْمِ مَـفْـعُـولِ الثُّـلاَثِيِّ اطَّرَدْ
زِنَةُ مَـفْـعُـولٍ كَـآتٍ مِنْ قَـصَـدْ

يعنى أن اسم المفعول الذى من الفعل الثلاثي اطَّرَد فيه بناءٌ واحد، وهو بناء (مَـفْـعُـول) وذلك كالمثال الآتى من هذا الفِعْل الذى هو : قَصَدَ، يَقْصِدُ، إذا بنيتَه للمفعول فقلت : مَقْصُودٌ.

ومثل ذلك : مَضْرُوبٌ، ومأكُول، وكذلك مَشْرُوبٌ، ومَعْلُومٌ. فالأَوَّلان من (فَعَلَ) والآخران من (فَعِلَ) .

ويستوى في ذلك المتعدِّى واللازم، فتقول : مَذْهُوبٌ به، ومَقْعُودٌ به، ومَوْثُوقٌ به، وما أشبه ذلك.

وكذلك المعتَلُّ نحو : مَرْمِيٌّ، ومَغْزُوٌّ، ومَغْزِيٌّ، ومَقُولٌ، ومَبِيعٌ ، ومَكِيلٌ.

أصلها : مَرْمُوىٌ، ومَغْزُووٌ، ومَخْوُوفٌ، ومَقْوُولٌ، ومَبْيُوعٌ، ومَكْيُولٌ. إلا أن الإعلال صَيَّرها إلى مارأيتَ، فهى في الأصل على (مَفْعُول) وبذلك الاعتبار دَخلت في زِنة (مَفْعُول) كما تقدَّم في نظيره.

ونَابَ نَقْـــلاً عَنْهُ ذُو فَـــعِـــيلِ
نَحْــوُ فَــتَــاةٍ أَوْ فَــتًى كَــحِــيلِ

«ذُو فَعِيل» هو صاحب هذا البناء الذي على (فَعِيل) وهو المثال الذى يُؤْتَى به على وزن (فَـعِـيل) كـ (الكَحِيل) فـإنه (ذو فَـعِـيل) أى ذو الوزن المشار إليه.

يعني أن بناء (فَعِيل) قد ينوب عن بناء (مَفْعُول) لكن ذلك موقوف على السَّماع، وهو قوله : «نَقْلاً» فلا يُقاس على ماسُمع منه.

ومَثَّله بقوله : فَتًى كَحِيل، وفَتَاة كَحِيل، وهو ممَّا لا تَلحقه التاءُ في المؤنَّث. ونَبَّه على ذلك هنا بالمثال، وتمامُ بيانه في باب «التأنيث» لأنه (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول)[1].

ومثل ذلك : كَلَمْتُهُ فهو كَلِيمٌ، وجَرَحْتُه فهو جَرِيحٌ، وقَتَلْتُه فهو قَتِيلٌ، وأَسَرْتُه فهو أَسِيرٌ، وجَمَلْتُ الشَّحْمَ، فهو جَمِيلٌ، ودَهَنَ لحيتَه، فهى دَهِينٌ، وخَصَفَ النَّعْلَ، فهو خَصِيفٌ، ولُدِغَ فهو لَدِيغٌ، وغَسَلَ ثَوْبَه، فهو غَسِيلٌ، وما أشبه ذلك.

وما ذَهب إليه، من وَقْف هذا على السَّماع، هو مذهبُه أيضاً في (التَّسهيل)[2].

وحُكى عن بعض النحويِّين[3] أنه يَجعله قياسا، لكن فيما ليس له (فَعِيل) بمعنى (فاعِل) كقَتِيلٍ وجَرِيح، فإن كان له (فَعِيل) بمعنى (فاعِل) لم يُقَس فيه، نحو : عَلِم فهو عَلِيمٌ ، لا يُبْنى له (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول) لأن له (فَعِيلاً) بمعنى (فاعِل) نحو واللهُ عَلِيمٌ حكِيم، وكذلك : ضَرِيبُ قِداحٍ، للضَّارب بالقِداح، وصَرِيمٌ للصَّارِم[4].

---

(١) حيث يقول الناظم في ذلك الباب :

ومِنْ فَعِيلٍ كقَتِيلٍ إنْ تَبِعْ مَوْصُوفَهُ غالبًا التَّا تَمْتَنِعْ

(٢) قال فى التسهيل (٢٥٤) : «وصَوْغ فَعِيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس» .

(٣) فى (ت) «اللغويين» .

(٤) القِداح : جمع قِدْح ، وهو قطعة من خشب تعرَّض قليلا وتسوَّى ، وتخطُّ فيها حزوز ، تميَّز كل قِدْح بعدد من الحزوز ، وكان يستعمل فى الميسر . والضَّريب : الموكلّ تبلك القداح ، يضرب بها والصَّريم والصارم : السيف القاطع .

والذى حَمل هذا القائلَ على ما ذَهب إليه كثرةُ ما جاء من ذلك في السَّماع. ولَم يبلغ عند ابن مالك مبلغَ القياس، قال (في التسَّهيل)[1]: وهو على كثرته مقصورٌ على السمَّاع.

ويبقى في هذا الباب مسألةٌ تتعلَّق بكلامه، وهي ما يَظهر منه أن اسم الفاعل والمفعول مبنيَّان من الفعل، ومشتقَّان منه، ألا ترى إلى قوله: «كَآتٍ مِنْ قَصَدْ» فإن معناه: كالمفعول من (قَصَدَ) وكذلك قوله أول الفصل قبل هذا: «وزِنَةُ المُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلِ ... مِنْ غَيْرِذِي الثَّلاَثِ»

وقول أولَ الباب:

كَفَاعِلٍ صُغ اِسْمَ فَاعل / اذا ٤٩٢

مِن ذِي ثَلاَثَةٍ يَكُونُ كَغَذا

وهذا أَصْرَحُ من ذلك.

والمسألة مختلَف فيها، فمن النحويِّين البصريِّين مَن يجعل اسم الفاعل والمفعول مشتقَّين من الفعل، لا من المصدر، وهو رأى لم يَرْتضه الناظمُ قبل هذا فى «باب المفعول المطلق» بل قال بعد ماذكر الفعَل والصفة: «وكَوْنُه أَصْلاً لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ» يعنى «المصَدْر» فخالفَه هنا حَسْبَما أعطاه ظاهرُ كلامه، فإن كان رأىَ هنا خلافَ ذلك فهما

---

(١) قال فى التسهيل (٢٥٤): «وصَوْغ فَعِيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس».

مذهبان له فى وقتَيْن ، وهو بعيد ، لكن كوْن الفعلِ هو الأصلَ للصفة رأيتُه منقولاً عن بعضهم . وصَرَّح به عبدُ القاهر[1] ، واستَدل على هذا المذهب بأن «اسم الفاعل» قد جرى على الفعل فى أحكامه وأنحائه ، وأيضًا فهو دَالٌّ على معناه ، فكان الظاهر أنه فَرْعٌ عنه ، وأن الفعل هو الأصل .

ويرجِّح المذهبَ الأولَ ، وهو عدم الاشتقاق من «الفِعْل» ، أن المشتق يَدُلُّ على معنى ما اشتُقَّ منه على التَّمام ، كالفعل مع المصدر . وإذا كان كذلك لزم أن يدل «اسمُ الفاعل ، والمفعول» على الزمان المعيَّن ، لكنهما لايدلان عليه ، فليسا بمشتقَّينْ من «الفعل» الدالِّ على الزمان المعيَّن ، فرجع الأمرُ إلى مايدلان عليه على التَّمام ، وهو «المصدر» .

ولِبَسْط الكلام على الاحتجاج موضع غير هذا[2] . وقد كنت ذَكرتهُ فى كتاب «الاشتقاق» مُسْتَوْفى .

وإن كان الناظم لم يَنْتقل عما تقدَّم له فهذا الكلام متناقِض لذلك .

والحق أن الذي اعْتَمد عليه هو ماتَقدَّم ، وإنَّما أتى هنا بهذه العبارة على عادةالنحويِّين فى التَّساهل فى مثلها ، حتى إذا أخذوا فى تحقيق المسألة أو ضحوا مقاصدهم فيها . وحقيقة العبارة أن لو قال : إذَا من مَصْدرِ فِعْلٍ ذى ثلاثةٍ يكون كفَذَا ، لكن لو قال هذا لفاته قَصْدُ جَريان «اسم

---

(١) لعله يقصد الإمام الكبير أبا بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى النحوى . وكان من كبار أئمة العربية والبيان ، وصنف : المغنى فى شرح الإيضاح ، والمقتصد فى شرحه أيضا ، ودلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغة ، والجمل ، والعوامل المائة ، والعمدة فى التصريف ، [ت ٤٧١هـ] .

(٢) انظر الخلاف فى أصل الاشتقاق ، وهل هو الفعل أوالمصدر ، فى الإنصاف ٢/ ٢٣٥ (المسألة الثامنة والعشرون) .

الفاعل» على فعْله فى الحكم ، وهو المقصود ، فأَتَوْا[1] بعبارة على ماقَصدوا من الجرَيان فى الحكم على الفعل ، ولم يبالوا بالاشتقاق[2] .

---

(١) فى (ت) «فائتى» .

(٢) إلى هنا ينتهى الجزء الثانى . وقد كتب بعده «نجز الجزء المبارك بحمد الله وعونه ، وحسن توفيقه. ويتلوه إن شاء الله تعالى فى الجزء الثالث الصفة المشبهة باسم الفاعل» سنه ٨٠٤ .

كما كتب على الحاشية بخط مغربى مخالف «الحمد لله ، انتهيت فى مطالعة هذا السفر والذى قبله علي التوالى مطالعة تفهم وتدبر واستفادة إلى هذا المحل ليلة الاثنين لإحدى عشرة ليلة بقيت من جمادى الأولى عام ١٠٥٧ ، وكتب عبد الله تعالى محمد بن محمد بن على القو جبلى وفقه الله بمنه».

كما كتب على الحاشية أيضًا «بلغ مقابلة جهد الاستطاعة ليله الأربعاء أوائل شهر ربيع الأول النبوى عام سبعة وخمسين وألف . وكتب عبد الله تعالى محمد بم محمد بن على القوجبلى ، وفقه الله وسامحه بمنه» .

/ بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ يسر وأعن ياكريم[١]

الصفة المشبهة باسم الفاعل

عَرَّف فى (التَّسهيل) الصفة المشبَّهة باسم الفاعل بأنها «الُملاَقية فعلاً لازمًا ، ثابتًا معناها تحقيقًا أو تقديرًا ، قابلةً للمُلابسة والتجرُّدِ ، والتَّعريفِ والتَّنكيرِ ، بلا شرط[٢]» .

وتحرَّز ب(المُلاقيةِ فعْلاً) من المَنسُوب ، وبـ (كَوْن الفعل لازما) من المتعدَّى ، وبـ (ثَبَات معناها) من نحو : قَائِم وقاعِد ، وبـ (تقدير الثبوت) على مايجري من غير الثابت لمعنى مجراه ، وبـ (قَبُول المُلابسة والتجرُّد) من نحو : أَخٌ ، وأَبٌ ، وما أشبهها ، وبما بعد ذلك من (أَفْعَل) التَّفضيل .

واجتَزأ هنا بخاصَّةٍ واحدةٍ من خَواصِّ الصفة التى لا توجد فى غيرها ، وذلك أن قال :

صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ
مَعْنًى بِهَا المُشْبِهَةُ اسم الفَاعِلِ

فيريد أن خاصيَّة الصفة المشبَّهة المعرفَّة لها استحسانُ جَرِّ الفاعل بها ، أى فاعِلها من جهة المعنى ، وذلك أنك تقول : مَرَرْتُ برجلٍ طاهرِ

---

(١) البسملة والدعاء ساقطان من (ت ؛ س) .

(٢) التسهيل : ١٣٩ .

الثَّوبْ ، فهذا مستَحسن من الكلام ، وأصله : طاهرٌ ثوبُه ، لكنه جُرَّ لمعنىً سيُذكر فى موضعه . فـ (طاهرٌ) إذًا صفة مشبَّهة باسم الفاعل .

ومثل ذلك : ضَامِرُ البَطْنِ ، وخَامِلُ الذِّكْرِ ، وخَفِيفُ الظَّهْرِ ، وحَسَنُ الوَجْهِ ، وضَخْمُ الُجثَّةِ ، ويَقْظَانُ القَلْبِ ، ونحوه .

والأصلُ فى هذه الأسماء المضافِ إليها الفاعليَّهُ ، فاستُحْسِنَ جَرُّها ، فهى إذًا ، أعنى الصفاتِ الجارَّةَ لها ، صفاتٌ مشبَّهة .

ويدَخل فى هذا (أَفْعَلُ فَعْلاَءَ) و (فَعْلاَنُ فَعْلَى)ومؤنَّثَاهما ، فتقول : أحمرُ الوجهِ ، وحَمْراءُ الثَّوْبِ ، ويَقْظَانُ القلبِ ، ويَقْظَى الذِّهنِ .

وكذلك الصفات التى لا تَجرْى على فِعْلٍ ، كالمَنْسوب إذا قلت : قُرَشِىُّ الأبِ ، هاشمىُّ الأمِّ ، غَرْنَاطِىُّ الدَّارِ ، مَدَنِىُّ المذهبِ ، أَشْعَرِىُّ العقيدةِ .

وكالصِّفات الخُماسيَّة إذا قلت : شَمَرْدَلُ الأبِ ، جَحْمَرِشُ الأمِّ ، وما أشبه ذلك .

وقد تَحَّرز فى (التَّسهيل) من هذا القسم كما تقدَّم(١) ، فصار «المنسوبُ» وما لا يُلاَقِى فِعْلاً عنده ليس من الصفة المشبَّهة .

وليس كذلك ، فقد عَدَّها غيرهُ من ذلك ، وقد أنشد سيبويه للفرزدق(٢) :

---

(١) يعنى قوله فى تعريفها : «الملاقية فعلا لازما» ص : ١٣٩

(٢) الكتاب ٢/٤٠ ، وديوانه ٥٠ ، والخصائص ٢/١٩٤ ، وابن يعيش ٣/٨٩ ، ٧/٧ ، والخزانة ٥ /٢٣٤(هارون) ، ٣/٢٩٣ ، ٣٣٤ ، ٤/٥٥٤ (بولاق) .

وديافى : منسوب إلى ديَاف ، وهى قرية بالشام تنسب إليها الإبل والسيوف . وحَوْران : إقليم بالشام . والسليط : الزيت .

يهجو عمرو بن عفراء الضبى ، ويصفه بأنه قروى يكد ويشقى لكسب عيشه ، وليس حاله حال العرب الخلص الذين تشغلهم الحروب والنجعة .

وَلَكِنْ دِيَافِيٌّ أَبُوه وأُمُّــــــــهُ

بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهْ

ومَثَّل بقوله : أَقُرَشِيٌّ قَوْمُك؟ وأَقُرَشِيٌّ أبَواكَ[1]؟

وإذا رَفع الظاهرَ قياسا ، ولم يكن جارياً على الفعل ، وساغ أن يثنىَّ ويُجمع ، ويؤنثَّ ويذكَّر – فهو شأن الصفة المشبَّهة ، فيقال : قُرَشِيُّ القومِ ، وقُرَشِيُّ الأبوَيْن ، ولا مانع من ذلك ، وكذلك ما كان من نحو : جَحْمَرِش ، وإن لم يُلاقِ فعلاً أصلا ، فالصَّحيح ماذَهب إليه هنا .

وقد ظَهر أن الصفة إذا لم يُستحسن جَرُّ الفاعل بها فليست من

٤٩٤ هذا الباب / ، وذلك قولك : مررت برجلٍ ماشٍ أبوه ، وجالسٍ أخوه ، ومتجاهلٍ ابنُه ، ومُنْطلِقٍ غلامُه ، ونحو ذلك ، وبهَا مثَّل فى «الشرح[2]» .

فليست هذه من الصفات المشبَّهة ، لأن لايُستحسن أن يُجرَّ بها الفاعل فتقول : مَاشِي الأبِ ، وجالسُ الأخِ ، ومتجاهلُ الابنِ ، ومنطلِقُ الغلامِ ، فمثل هذا لايقال لوجود معنى الفِعْل العِلاَجى[3] .

وإنما قال : «مَعْنًى» لمعنًى حَسَن ، وهو أن الإضافة هنا ليست من جهة كون المضاف إليه فاعلاً لفظاً ومعنى ، حتى يقال : إنَّ خَفْضه من رَفْع ؛ لأنه يلزم من ذلك إضافةُ الشئ إلى نفسه ، وإنما هى من جهة كون المضاف إليه منصوبا ، كضاربُ زيد ، كما سيَتَبيَّن إن شاء الله .

---

(١) الكتاب ٣٦/٢

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : أ – ١٥٣)

(٣) الفعل العلاجى هو مايفتقر فى إيجاده إلى استعمال جارحة أو نحوها ، نحو ضربت زيدا ، وقتلت عمرا . وغير العلاجى مالا يفتقر إلى ذلك ، بل يكون مما يتعلق بالقلب ، نحو : ذكرت زيدا ، وفهمت الحديث .

فلو قال : «استُحْسِن جَرُّ فاعلٍ بها» وسكت عن تقييد الفاعليَّة بأنها معنوية ، لأوهم أن الفاعل فى حقيقة اللفظ هو المخفوض بالصفة ، وذلك غير صحيح ، لأن الفاعل ، وهو فاعلٌ ، لايُخفض بالإضافة أبدا .

هذا ماعَرَّف به ، وهو جارٍ ، غير أن فيه نظرًا ، وذلك [أن][1] جواز إضافة الصفة إلى فاعلها معنى مبنيٌّ على كَوْنها صفةً مشبَّهة ، لأنها لاتضاف إليه إلا بعد تحقُّق ذلك عند المتكلِّم ، وذلك بالفارق بين اسم الفاعل وبينها ، الذى قَرَّره هو وغيره ، من كونها بمعنى الثبوت الحالى تحقيقاً أو تقديرا ، وهو الفارق الأصلى .

فإذا تقررً أن الصفة لاتُضاف إلى فاعلها معنى إلا بعد تحقُّق كونها صفةً مشبهَّة فتعريفُ كَوْنها مشبَّهةً بجواز إضافتها إلى فاعلها دَوْرٌ[2] ، فلا تَتَعرَّف أبداً .

وأيضًا فكلُّ ما مَثَّل به أن الإضافة فيه إلى الفاعل مستقْبَحةٌ فيمكن أن يُعتقد فيها الثبوت ، فتصير صفاتٍ مشبَّهة ، تُستحسن فيها الإضافةُ إلى الفاعل ، فلا يستقيم إذًا هذا التعريف بَوجْه .

وقد اعترض عليه ابنُه[3] بهذا بعينه ، ولم يُجِب عنه .

والجواب عنه أن الفارق بين اسم الفاعل والصفة المشَّبهةَ مابيَّنه الناظم

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة .

(٢) الدَّوْر – عند المناطقة – توقف كل من الشيئين على الآخر .

(٣) هو بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الدمشقى النحوى . كان إماماً فى النحو والمعانى والبيان والبديع والعروض والمنطق ، جيد المشاركة فى الفقه والأصول . صنف : شرح ألفية والده ، وشرح كافيته ، وشرح لاميته ، وتكملة شرح التسهيل ، والمصباح فى اختصار المفتاح فى المعانى ، وغير ذلك (ت ٦٨٦هـ)

فى التعريف المذكور ، فهو المعتَمد عنده دون غيره .

وقد صرَّح بذلك فى كتاب «التسهيل» فقال : ويميِّزها من اسم فاعل الفعل اللاَّزم اطِّرادُ إضافتها إلى الفاعل معنى[1] .

هذا ما قال ، وهو غير ماعَرَّف به هنا ، إلا أنه شرطَ هنا أن تكون من لازمٍ ولحاضرٍ ، فإن كان من متعدٍّ أو لغير حاضر لم تكن صفة مشبَّهة ، وذلك يَتَبَيَّن بما يكون من معمول .

وإذا كان كذلك فجميع ما تقدَّم من الأمثله التى أتى بها المؤلف في «الشَّرح» على أنها ممَّا يُستقبح فيها الإضافة إلى الفاعل معنًى غيرُ مطابقة للمقصود ، من حيث هى مشتركةٌ فى قَصْد الثبوت والعِلاج[2] .

وإنما مثال ذلك فيما كانت الصفة يُفهم منها العلاج ، إمَّا بالعمل فى ظرف الزمان ، وإمَّا بنصب المفعول ، كقولك : زيدٌ قائمٌ أبوه غداً ، أو الآن ، فها هنا لا تُستحسن الإضافة / ، فلا يقال : زيدٌ قائمُ الأبِ غداً ، ٤٩٥
وكقولك : زيدٌ ضاربٌ أبوه عَمْراً ، فلا تقول : زيدٌ ضاربُ الأبِ عَمْراً ، لأن «قائمٌ» فيهما بمنزلة «يَقُومُ» والمخفوض إنَّما انخفض من نَصْبٍ ، فلو قلت: ضاربُ الأبِ عمراً لكان فرعاً عن قولك : ضاربٌ الأبَ عَمْراً ، وهو ممنوع ، لأنك لاتقول : زيدٌ يضربُ الأبَ عمراً ، والأبُ غيرُ عمرو .

فإذا عمل فى ظرفٍ أو غيرِه فالعلاجُ له لازم ، وإذا لم يَعمل فذلك قد يدلُّ على الثبوت .

على أن عمله فى الظرف إذا كان حالا لايعيِّن العلاج على طريقة

---

(١) التسهيل : ١٣٩

(٢) سبق التعريف بالفعل العلاجى وغير العلاجى .

ماقال المؤلف فى «باب الحال»[1] من أن الصفة تعمل فى الحال ، نحو : زَيْدٌ سَمَحٌ ذَا يَسَارٍ ، فكذلك تَعمل فى الظرف من باب أَوْلَى ، فإذا كان الظرف (الآنَ) وما فى معناه لم يكن فيه دليل على العلاج ، وإنما يعيِّن العلاجَ عملهُ فى الظرف المستقبَل أو فى المفعول .

وإذا ثبت هذا فالعامل لايَصلح أن يضاف إلى فاعله مَعْنًى .فخرج من ذلك الرَّسْمِ كلُّ ماظهر فيه معنى العلاج بسبب عمله ، ومنه تحرَّز ، فلم يَعتبر فى استحسان جَرِّ الفاعل سوى عدم العمل المذكور ، ولافى استقباحِه سوى العمل. ولاشك أن مالم يَعمل يُستحسن فيه جَرُّ الفاعل على الجملة . وإنما يَبْقى عليه فى هذا أن ما لم يَعمل من الصفات ، وهو محتمِلٌ للعلاج ، فيكون اسمَ فاعل ، وللثبوت فيكون صفةً مشبَّهة – لم يَتَبيَّن الفرقُ بينهما فى الحدِّ ، ولا كبيرَ ضَيْرٍ فى هذا ، وأن يَبْقَى ذلك محتِملاً للوجهين ، ومُحالاً به على القصْدين ، فلا اعتراض إذًا على الناظم فى هذا ، لأنه لم يَقصد أن يبيِّن الصفَةَ المشبَّهة إلا بالإضافة إلى الوجه الآخر الخاصِّ باسم الفاعل ، وهذا صحيح كما تقررَّ .

فإن قيل : بل الإشكال باقٍ فيما إذا لم يكن ثَمَّ عملٌ فى مفعول ولاظرف، وهو الموضع المحتاج إلى الفَرْق ، فإنك إذا قلت : زيدٌ قائمُ أبوه فـ(قائمُ) محتمِل أن يكون اسم فاعل مُرَادًا به الثبوت ، وأن يكون صفةً مشبَّهة مراداً به الثبوت ، وعلى فَرضْ العلاج لاتصحُّ إضافته إلى فاعله ، ويصحُّ على الوجه الآخر . وإذا كان كذلك فخِنَاقُ الإلزام لَم يَتَّسع ، وقَيْدُ الإشكال لم يَنْحَلَّ .

فالجواب أن الفرق يتبيَّن بذلك وإن لم يكن تصريحا ؛ فإن اسم الفاعل إنما يظهر كونُه اسمَ فاعل بعمله النصبَ فى مثل هذا ، أو بكونه بمعنى

---

(١) انظر : التسهيل : ١١٠

(سَيَفْعَل) إذا نَصب الظرف ، فإذا لم يكن واحدٌ من القسمين ، وهو مَصُوغ – كما قال – من فعلٍ لازم ، ومعناه الحاضر [1] فظاهرُه أنه صفة مشبَّهة لا اسم فاعل ، بدليل اطِّراد جَرِّ الفاعل فيه[2] ، فلا ينبغى إذًا أن نقول على رأيه : إن نحو «قائمٌ أبوه» محتملِ ، بل الظاهر فيه أنه صفة مشبهَّة ، فإذا أحْتَمل غير ذلك فخلافُ الظاهر ، ولايقدح فى التعريق .

وقوله : «المُشْبهةُ اسمَ الفاعلِ» مبتدأ ، وهو على حذف الموصوف . وخبره قوله : «صِفَةٌ» و «بها» متعلِّق بـ «جَرٌّ» والتقدير : الصفةُ المشُبِهةُ اسمَ الفاعل صفةٌ استُحسن جَرٌّ فاعلٍ فى المعنى بها . و «معنًى» منصوبٌ على التَّمييز ، كقولك : زيدٌ زُهْيرٌ شعراً ، أى : ماهو فى المعنى كالفاعل .

/ وصَوْغُهَا مِنْ لاَزِمٍ لِحَاضِر ٤٩٦

كَطَاهِرِ القَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ

قَصْدُه هنا أن يذكر ماتُفارق فيه الصفةُ المشبهَّةُ اسمَ الفاعل من الأحكام ، فإنها تُجامعه فى أحكام ، وتُفارقه فى أخرى .

فالتى تُجامعه فيها كدلالتها على الحدثِ وصاحبه ، وكونِها تَقْبل التَّثنيةَ والجمع ، والتذكير والتأنيث ، وما أشبه ذلك .

والتى تُفارقة فيها كصَوْغها من غير المتعدِّى لزومًا ، ولزومِ تأخير ماتَعمل فيه ، وكونِه سَبَبِيًا ، ونحو ذلك مما يذكره .

وقَصْدُه الأولُ إنما هو ذِكْر مابه يَفترقان ، فهو الضروريُّ هنا ، لما

---

(١) (ت) «ومعناه الحال»

(٢) على حاشية الأصل «إضافته إلى الفاعل» وكأنه تفسير له

يَنْبنى على ذلك من الأحكام .

واللَّازِم هنا مقابِل المتعدِّى ، والحاضرُ هو الزَّمان الحاضر .

يريد أن الصفة المشبَّهة إنما تُصاغُ من فعلٍ غير متعدٍّ يكون زمانه حالا ، فلا يجوز أن تُصاغ ، أى تُشْتق ، من الفعل المتعدِّى لتضادِّ العلاج والثبوت ، إذ كان التعدِّى يقتضى العلاجَ والفعلَ فى الغير ، والصفةُ المشبَّهة من لوازمها الثبوتُ ، فلا يجتمعان ، فلا تقول : زيدٌ مضُارِبُ الأبِ عَمْرًا ، لأن «مُضَارِبا» هنا فى معنى «يُضارِبُ» وقد تقدَّم بيان هذا .

وكذلك لايجوز أن تُصاغ من الماضى ولا من المستقبل ، لأن ذلك أيضا يَقتضى أنه قد كان الفعلُ وانقطع ، وذلك يَلزمه العلاجُ ، أو سيكون بعد أن لم يكن ، ويلزمه العلاج أيضا .

ولذلك تقول : زيدٌ حاسِنٌ أمسِ أو غداً ، ولا تقول : حَسَنٌ ، لأن اسم الفاعل من الثلاثى على (فَاعِل) أبدًا ، بخلاف الصفة ، فإنها قد تكون كذلك وقد لا تكون كما تقدَّم .

فالحاصل أن الفعل الذى تُصاغ منه الصفةُ لا يكون متعدِّياً ، ولا يكون ماضياً ولامستقبلاً .

وأتى لها بمثالين وهما : طاهِرُ القَلْبِ ، وجَميلُ الظَّاهِر .

وإنما مَثَّل بمثالين ، وقد كان يُجزئه مثالٌ واحد ، لوجهَيْن :

أحدهما أن يدل على أنَّ الصفة المشبَّهة تكون منقولة من باب «اسم الفاعل» وذلك قوله : «طَاهِرُ القَلْبِ» وتكون غير منقولة ، بل مَبْنِيَّةً فى الأصل

للمعنى اللازم الحاضر ، وهو قوله : «جَميلُ الظَّاهِرِ» وقد بَيَّن فى «باب اسم الفاعل» أن اسم المفعول قد يَدخل فى هذا الباب وإن لم يكن أصله ذلك[1] .

والثانى أن يدل على أن الصفة المشبَّهة لايَلزم فيها الجريانُ على فعلها حتى تكون موازِنةً له كاسم الفاعل ، بل قد تكون كذلك ، كطَاهِرِ القَلْبِ ، وقد لاتكون كذلك كجَميلِ الظَّاهِرِ .

وهذا الثانى أكثرُ إن كانت مَصُوغة من الثلاثى ، كقولك : ضَخْمُ الجُثَّةِ ، ولَيِّنُ العَرِيكَةِ[2] ، وعَظِيمُ المِقْدارِ ، وحَسَنُ الوَجْهِ ، ويَقْظَانُ القَلْبِ ، ويَقِظ القَلْبِ ، وأَحْمُر اللَّوْنِ .

وأما إن كانت من الرباعىِّ فأكثرَ فجرَيانُها على الفعل لازمٌ ، كُمُنْطلِقِ اللِّسانِ ، ومُسْتَسْلِمِ / النَّفْسِ ، ومطْمَئِنِّ القَلْبِ ، ومُتَناسِبِ الخَلْقِ. ٤٩٧

ثم هنا نَظَران : أحدهما أنه قال «وصَوْغُهَا مِنْ لازِمٍ» فدَلَّ على أن صَوْغها من المتعدِّى لايَسُوغ . وهذا خلافُ مارآه فى (التسَّهيل) فإنه أجاز هنالك صَوْغَها من المتعدِّى ، لكن بشرط أن يُقصد به الثبوت . بحيث لايكون فى اللفظ متعدِّيا ، وذلك قوله : «وإن قُصِدَ ثبوتُ معنى اسم الفاعل عُومل معاملةَ الصفةِ المشبَّهةِ ولو كان من متعدٍّ إن أُمِنَ اللَّبْسُ وِفاقًا للفارسىِّ»[3] . وشَرَط أَمْنَ اللَّبْس أيضًا ، ولم يَشترطه الفارسىُّ ، بل قال : إن من قال : زَيْدٌ الحسَنُ عَيْنَيْنِ فلا بأس أن يقول : زيدٌ

---

(١) انظر : ص ٣١٤ .

(٢) العَرِيكَة : الطبيعة والنَّفس ، ويقال : هولَيِّن العَرِيكة ، أى سَلِسٌ منقاد ، وهو شديد العريكة ، أى أبِىٌّ شديد النفس

(٣) التسهيل : ١٤١ .

الضـاربُ أبَوَيْنِ ، والضَّاربُ الأبَوَيْن ، والضَّارِبُ الأبَوانِ. و (الأبَوَانِ) فاعلان على قولك : الحسَنُ الوَجْه . الأمرُ فى ذلك كلِّه واحدٌ ، فهى إذًا ثلاثةُ أقوال : أحدها مَنْعُ ذلك بإطلاقٍ ، والثانى جوازُه بإطلاق ، والثالث أنه جائزٌ . مع أَمْن اللَّبْس ، ممنوعٌ مع اللَّبْس .

فإن كان هنا مخالفًا لـ(التَّسهيل) حسبما يَظْهر منه فإن رأيه هنا أصحُّ ، لأن عامَّةَ الباب بِنَاؤُها من اللازم لا من المتعدِّى . وأيضًا فإن معنى الفعل المتعدِّى ينافى قصدَ الثبوت ظاهرًا ، إذ كان المفعول مطلوبًا للفعل ، فكأنَّه محذوفٌ اختصاراً أو اقتصاراً مع أنه مُراد ، فلا يجتمعان فى الاعتبار .

ويمكن أن يكون رأيه هنا كرأى الفارسىِّ ، ويكون قائلاً بالجواز ، ويُحمل قوله : «مِنْ لاَزِم» [على أنه][1] يُريد به كونَ الفعل لازماً بالوَضْع أو بالقَصْد ، فإن الفعل المتعدِّى إذا قُصِد فيه تركُ ذكر المفعول أشْبَهَ اللازمَ ، فكأنَّه موضوعٌ (وضعاً ثانياً)[2] لِلُّزوم لا للتعدِّى . ويدلُّ على ذلك أمران :

أحدهما الاعتبارُ بالفعل المبنىِّ للمفعول ، فإنه قد عُومل معاملةَ اللازم ، فجرَتْ منه الصفةُ المبْنِيَّةُ للمفعول المقَامُ فيها المفعولُ الصَّريحُ مَجرى الصفةِ المشبَّهة كما تقدَّم فى باب «اسم الفاعل»[3] .

وإذا ثبت ذلك هناك مع ذكر المفعول تصريحا ، نحو : مَضْرُوب الأبِ ، ومحمودُ المقَاصدِ ، فهنا أَجْوَزُ حينَ لم يُذكر المفعولُ أصلا ، بل قُصِد اطِّراحُه .

والثانى : وجودُ السَّماع بذلك وإن كان قليلا ، فهو تَنْبيه على معاملة

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة ، وليست فى النسخ .

(٢) مابين القوسين ساقط من (ت) .

(٣) انظر : ص ٣١٨ .

المتـعـدِّى مـعـاملةَ اللازم ، فـمن ذلك مـاأنشَـد فـى «الشَّـرح» مـن قـول الشاعر[1] :

مَـا الرَّاحِمُ القَلْبِ ظَلاَّمٌ وإنْ ظُلِمَـا
ولا ألكَرِيمُ بَمنَّاعٍ وإنْ حُـرِمَـا

والثـانى من النَظَرين أن الناظم نَقَصـه شـرطٌ ثالث فى الصـفـة المشَّبهـة لم يَنُص عليه ، وهو قَصْدُ الثبوت ، وهو شـرط ضـرورىٌّ ، فإنه الوصفُ اللازمُ لها ، الذى به تتميَّز من اسم الفاعل ، إذ الصفة قد تكون مَصُوغةً من لازم ولحاضرٍ ، ولاتكون صفةً مشَّبهة ، فتقول : زيدٌ «حاسِنٌ» الآن ، بمعنى أنه فى حـال وجـودِ الحُسْنِ ، ولاتقـول هنـا : زيدٌ حَـسَنٌ ، بخلاف / ما إذا أردتَ ثبوتَ الوصف له فى الحال ، فإنك تقول : حَسَنٌ ، ٤٩٨
ولا تقول : حَاسِنٌ ، ولذلك قال الله تعالى لنبيِّه عليه السلام : {وضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ}[2] [على (فاعل) إشعارا بأنه فى حال حدوث الضَّيق ، ولم يقل : «وضَيِّقٌ به صَدْرُكَ»][3] إذ لم يكن الضيِّق وصفًا ثابتاً فى صدره عليه السلام .

وعلى الجملة فهذه قاعدةٌ متُفَّقٌ عليها عند أهل اللسان ، فاشتراط الثبوت للصفة المشَّبهة لابُدَّ منه . والناظم لم يَشترطه ، فكلامه مَدْخول[4] .

فإن قيل : إنَّما قَصد بيانَ مايُشترط فى الفعل المصُوغِ منه لافى

(١) المساعد ٢/٢٢٣ ، والهمع ٥/١٠٤ ، ١٠٥ ، والدرر ٢/١٣٧ ، والعينى ٣/٦١٨ ويروى «ظلاما» بالنصب على عمل «ما» الحجازية . وقائله مجهول ، ومعناه واضح .

(٢) سورة هود / آية ١٢

(٣) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل و (ت) وأثبته من (س) وحاشية الأصل .

(٤) الدَّخَل بالتحريك : العيب والغش والفساد .

الصفة المصُوغة ، ووصفُ الثبوت إنما يُشترط فى الصفة المصُوغة لا فى الفعل المصوغ منه .

قيل : هذا غير مَخْلص ، لأن الصفة إذا لم يُقصد بها الثبوت فليست بصفة مشبَّهة ، وإن كانت من لازمٍ لحاضرٍ ، وهو إنَّما قَصد الفرقَ بين البابين، ولكنَّ العُذْرَ عنه أنه إنما اتَّكل على التعريف الأول ، وهو استحسان جَرَّ الفاعلِ بها ، فهو الفارقُ والمستلزِمُ للثبوت ، لكنْ بالشرطين المذكورين هنا ، فكأنَّه إذا حَضَر الشَّرطان ظَهر قصدُ الثبوت ؛ لأنه الغالب فى الاستعمال ، فلم يَحْتَجْ إلى ذكره ، إذ بَيَّن مَظِنَّته ، والله أعلم .

وأما الآية فهى من القسم الذى ليس بغالب ، فلا يَقْدَح فيما قصَد ، وكذلك جميعُ ماذُكر من بابها .

هذا غايةُ ما وجدتُ فى الاعتذار عنه ، فمن وَجد أقوى منه فَلْيَأْتِ به .

وعَمَلُ اسْم فَاعِلِ المُعَدَّى

لَهَا على الحَدِّ الذى قَدْ حُدَّا

يعنى أن الصفة المشبَّهة لها من العمل مثلُ ما لاسم الفاعل المَصُوغ من الفعل المتعدِّى إلى المفعول ، فتَرْفع وتَنْصب ، كما يرفع اسمُ الفاعل المتعدَّى وتَنْصب ، فتقول : زيدٌ حَسَنٌ أبوه ، كما تقول : زيدٌ ضاربٌ أبوه ، إذا اقتصرتَ على الفاعل دون المفعول. وتقول : زيدٌ حَسَنٌ أَبًا ، كما تقول : زيدٌ ضاربٌ عَمْرًا . وكذلك تقول : زيدٌ حَسَنُ الأبِ ، كما تقول : زيدٌ ضَاربُ الغلام ، وسيُبَيِّن عملهَا الرفعَ والنصبَ والجرَّ .

فهذا الذى قَصَد ، لكن قوله : «على الحَدِّ الذى قد حُدَّا» فيه نظر ، وذلك أن ظاهره عدمُ الفائدة ، لأن معناه : كما تقدَّم فى اسم الفاعل ، وهو معنى

قوله : «وعَمَلَ اسمِ فَاعِلِ المعُدَّى لَهُ» فأىُّ فائدة فى الإخبار بذلك؟

والجواب أن له فائدتين ، إحداهما أن ظاهر هذا الكلام التضادُّ مع ما قَدَّم آنفًا ، لأنه ذَكر أن بناء الصفةِ هذه من غير المتعدِّى ، ثم أخبر أن عملها عملُ اسم فاعل الفعل المتعدِّى ، فظاهرُ هذا التضادُّ .

فنَبَّه على أنهما ليسا بمتضادَّيْن ، وأن الحدَّ المحدود من كونها من الفعل غير المتعدِّى لايضادُّ عملهَا عملَ ما يتعدَّى فى اللفظ . فأجمع بينهما على ماتقتضيه ملاطفة الصَّنعة(١) .

وبيانُ ذلك أن العرب حين قالوا : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهُه - أرادوا تخفيفَ هذا الكلام على وجهٍ لايُخِلُّ بالمعنى ، فنقلوا الضمير / ٤٩٩
الذى فى (الوَجْه) إلى الصفة ، ليستكنَّ فيها ، فيخفَّ اللفظُ ولايَخْتَلَّ المعنى ، إذ كان نسبةُ الحسن إلى (الوَجْه) نسبةً له إلى صاحب الوجه ، ولم يريدوا أن يحذفوا الضمير جملةً ، لئلا تبقى الصفة دون ضمير يعود منها إلى الموصوف ، فلما تحمَّلت الضميرَ ارتفع بها ، فصار «الوَجْه» فى اللفظ دون ضمير ، كأنه مُسْتغْنًى عنه ، مع أنه مطلوب من جهة المعنى ، لأنه صاحب الحُسْن فى الحقيقة ، ولايصح أن يُحذف ، بل لابد من ذكْره ليُعلم أن الحُسْن منقول للأول عن غيره ، فأشبه «حَسَنٌ» عند ذلك اسمَ الفاعل المتعدَّى إلى واحد ، من حيث كان كلُّ واحدٍ منهما طالبا بعد مرفوعه مَحَلاً ، فنُصِب «الوَجْهُ» على التَّشبيه بالمفعول به ، فصار قولك : (زيدٌ حَسَنٌ وجهًا) كقولك : زيدٌ ضاربٌ عمرًا .

وكما جازت الإضافة فى اسم الفاعل إلى منصوبه أُضيفت الصفة

---

(١) (ت) «الصفة» وهو تصحيف .

أيضًا إلى منصوبها على التَّشبيه ، فقالوا : زيدٌ حَسَنُ الوجهِ ، كما قالوا : زيدٌ ضاربُ عمروٍ ، فإذًا لاتضادَّ بين الموضعين .

والثانية الإشارةُ إلى ماحُدَّ فى اسم الفاعل من شروط إعماله ، فكأنَّه يقول : تَعمل عملَ اسم الفاعل بالشروط المذكورة ، وذلك أن تعتمد على شيءٍ كالنَّفْى والاستفهام والنداء ، وأن تقع خبرًا لذى خبر ، أو حالاً لذى حال ، أو صفةٍ لموصوف ، فلا تعمل على غيرذلك.

وأما شرط ألاَّ تكونَ بمعنى الماضى فَبيِّنٌ من قوله : «وصَوْغُها من لازمٍ لحاضرٍ» إذ لايتأتَّى كونُها صفةً مشبَّهة بدونه .

وبهذا فَسَّر ابنُ الناظم[1] قوله : «على الحَدِّ الَّذِى قَدْ حُدَّ» وهو صحيحٌ إذا انضمَّ إلى الوجه الأول ، فكأنَّ قوله : «على الحدِّ الَّذِى قَدْ حُدَّ» يريد : فى هذا الباب ، وفى باب «اسم الفاعل» .

وقوله : «لها» خبر المبتدأ الذى هو «عَمَلُ» و «على الحدِّ» متعلِّقٌ بـ (اسم فاعلٍ) حالٌ ، أى : وعملُ اسم الفاعل المذكور كائنٌ لها حالةَ كونها على الحدِّ المحدود قبل هذا .

ثم لما كان الظَّاهر من هذا الإطلاق جَرَيانَ الصِّفة مَجرى اسم الفاعل فى توابع العمل ، من كونه يعمل فى كل اسم ، ويتصرف فى معموله بالتقديم - استدرك ذلك فأخرجه من ذلك الإطلاق بقوله :

وسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ
وكَوْنُه ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

يعنى أن الصفة المشبَّهة فى عملها تَفْتَرِق من اسم الفاعل فى أمرين :

---

(١) سبقت ترجمته .

أحدهما أنها لايتقدَّم معمولُها عليها بخلاف اسم الفاعل .

ونَفْيُ التَّقديم فى غير المنصوب ظاهر ، وإنما المخبِّل[1] للجواز المنصوبُ خاصَّة ؛ إذ لايخلو المعمول أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً .

فإن كان مرفوعاً فهو فاعل ، وقد مَرَّ له أن الفاعل لايتقدَّم على فعله. ذَكره فى «باب الفاعل»[2] .

وإن كان مجروراً فهو مضاف إليه ، والمضاف إليه لايتقدَّم على المضاف . وهذا مذكور فى «باب الإضافة» .

فلم يتناول هذا / اللفظُ إلا المنصوبَ خاصة ، وذلك نحو : مررتُ ٥٠٠
برجلٍ حَسَنٍ الوجهَ ، فلا يجوز أن تقول : مررتُ برجلٍ الوجهَ حَسَنٍ ، كما تقول : مررتُ برجلٍ زيداً ضاربٍ ، لأن المنصوب فى هذا الباب أصلهُ الرَّفعُ ، وهو فاعلٌ من جهة المعنى ، فكما لايجوز تقدُّم الفاعل على فعله كذلك لايجوز هنا تقدم (الوَجْه) على (حَسَن) .

ولايُعترض هذا التوجيهُ بنحو : أعطيتُ زيداً درهمًا ، من حيث كان أصل «زيد» الفاعليَّة ؛ إذ كان منقولاً من (عَطَا يَعْطُو) وإذا كان كذلك فاقتضى ألا يتقدَّم على «أعْطيتُ» لكنَّ تقديمَه جائز ، فاعتبارُ أصله من الفاعليَّه لايصح ، لأنا نقول : إن «زيدا» فى (أعطيتُ زيداً درهمًا) إنَّما

---

(١) المُخَبِّل : المفسِد ، من قولنا : خَبَلَ فلان الإنسانَ والحيوانَ ، وخَبَّلَهَ ، إذا أفسد أعضاءه بقطع أو غيره ، فلا تؤدى عملها .

(٢) حيث قال هنالك :

وبَعْدَ فِعْلٍ فاعلٌ فإنْ ظَهَرْ ... فَهُوَ وإلاَّ فضَميرٌ استَتَرْ

أصلهُ الفاعليةُ فى بِنْيةٍ أخرى قد ذَهبت ، وصار «أعْطَى» إنَّما يَطلبه بالمفعوليَّة فَصَحَّ التقديم ، كضربتُ زيدًا ، وزيدًا ضربتُ ، بخلاف (حَسَنٍ الوجهَ) فإن «حَسَنًا» هو الطالبُ له أولاً وثانيًا ، غير أن اللفظ شُغل الآن بالضمير الذى كان فى «الوجه» والطلبُ المعنويُّ باقٍ كما كان ، فلذلك لم يتقدَّم .

وأيضًا فإن الصفة إنما عَملت بالشَّبَه باسم الفاعل ، من حيث اجتمعا فى أن كلاً منهماصفة مُتَحَمِّلَةٌ لضميرٍ ، طالبةٌ للاسم بعدها ، تُذَكَّر و تُؤنَّث ، وتُثَنَّى وتُجمع ، فإذا كانت كذلك فلا تَقْوَى أن تَلحق بالمشبَّه به ، لأنه خلاف القاعدة ؛ ألا ترى أن «ما» لَمَّا عملت فى لغة الحجاز بالشَّبَه بـ (لَيْس) لم تعمل فى الخبر مقدَّما على الاسم ، فكذلك هنا .

وأيضًا فإن نصب «الوَجْهِ» هنا أشبهُ شئٍ بالتمييز ، حتى إنه إذا نُكِّر أعْرِب تمييزا ، والتمييز لايتقدَّم على العامل فيه ، فكذلك ما أَشْبَهه .

الأمر الثانى من الأمرين اللَّذَيْن تَفْتَرِق بهما من اسم الفاعل كونُ معمولها لايكون إلاسَبَبِيًا ، وذلك قوله : «وكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ» والضمير فى «كَوْنُه» عائدٌ على «ما» فى قوله : «ماتَعْمَلُ فِيه» وهو المعمول .

يعنى أنه يجب أن يكون معمول الصفة ذا سَبَبِيَّة منها ، وهو قول سيبويه: «وإنَّما تَعمل فيما كان من سَبَبِها»(١) .

ومعنى السببيَّة أن يكون المعمول مضافاً إلى ضمير صاحب الصفة لفظًا أو معنًى ، فاللَّفظ نحو : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهُه وحَسَنٍ وجهَه . والمعنى نحو : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهًا ، وحَسَنٍ الوجهُ .

هذا هو المصطلَح عليه بالسببىِّ عندهم . ويَجرى مَجْراه ما كان نحوه.

---

(١) الكتاب ١/١٩٤ .

وهما ، بَعْدُ ، نَظَرٌ فى مسألتين :

إحداهما أن معمول الصفة هنا لم يُصرِّح فيه بحالة يكون عليها ، وإنما قال : «وكَوْنُه ذَا سَبَبيَّةٍ وَجَبْ» فيَحتمل أنه يريد بذلك أنه لابد أن يكون سَبَبِياً ، كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، فلا يكون مرفوعُه إلا من سَبَبه ، كما لايكون منصوبُه ومجروره إلا كذلك .

٥٠١ ويحتمل أن يُريد غيرَ المرفوع ، بل المنصوب ، ويتبعه / المجرور لأنه أصله .

فإن أراد الأولَ اقتضى ألاَّيجوز نحوُ : مررتُ برجلٍ شريفٍ زيدٌ بخِدْمته ، ولا كريمٍ أخوك به ، ولا غَنِيٍّ عمروٌ بسَبَبِه .

ولا أن يقال : أحَسَنٌ أخوَاكَ ؟ وأكَرِيمٌ الزَّيدْانِ ؟ ولا ما أشبه ذلك ، لكنه مَقوُل . وقد نَصَّ النحويون على ذلك ، وأنه من كلام العرب .

وإنَّما أتَى سيبويه بالصفة مع مرفوعها فى «باب الصفات»(١) ولم يتعرض للرَّفع بها فى «باب الصفة المشبَّهة» بل خَصَّها بالنصب وقال : «إنَّما تعمل فيما كان من سَبَبِها»(٢) ولم يقل ذلك فى «باب الصفات» .

فهذا كُّله يدل على أن عملها بالتَّشبيه باسم الفاعل إنما هو النصبُ لا الرَّفع ، لأن الرفع لاتَلْزم فيه السببَيَّةُ ، بل قد تكون وقد لا تكون ، كرفع الفعل واسم الفاعل ، فإذا كان كذلك أشْكَل هذا المحَمْل .

فإن قيل : وما الداعى إلى حمل كلام الناظم عليه ، وليس فيما أتَى به نَصٌّ يَقْتَضيه ؟

---

(١) الكتاب ٢٢/٢ ، ومابعدها .

(٢) المصدر السابق ١٩٤/١ .

قيل : إن لم يكن فيه نَصٌّ يقتضيه ففيه ما يُشعر بذلك ، وهو قوله على أَثَر هذا : «فَارْفَعْ بِهَا وانْصِبْ وجُرَّ» إلى آخره . فلو لم يَقْصد عملَ الرَّفع لم يَذكره فى تفصيل المسائل ، فحينَ فصَّل ذلك التفصيلَ دَلَّ على أنه يُفَسِّر حالَ المعمول الذى أجمل ذكرهَ .

وقد ذهب ابن أبى الرَّبيع[(١)] إلى أن عمل الصفةِ الرفعَ والنصبَ معًا إنَّما هو على التَّشبيه[(٢)] ، خلافَ ما ذهب إليه غيرهُ ، إلا أن ابن الربيع لم يَلتزم ما التزمه الناظم ، بل أجاز أن تَرفع الصفةُ السَّبَبِىَّ وغَيرهَ ، وإن كان ذلك على التَّشبية ، فيجوز عنده : هذا رجلٌ شَرِيفٌ زيدٌ بخِدْمته ، وإنما الْتزَم العملَ فى السببىِّ فى النَّصْب .

وابنُ عُصْفور[(٣)] يَذهب إلى ظاهر سيبويه ، وهو رأىُ ابن خَروُف[(٤)] وغيره .

وإذا ثَبت هذا فما أشار إليه الناظمُ مُشكِل إن كان قَصدَه ، وأما إن أراد

---

(١) هو عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله أبو الحسين ابن أبى الربيع القرشى الإشبيلى السَّبتى ، إمام أهل النحو فى زمانه ، ولم يكن فى طلبة الشلوبين أنجب منه . صنف فى النحو مصنفات قيمه ، منها شرح سيبويه ، وشرح الجمل . وتوفى عام ٦٨٨هـ . بغية الوعاة ١٢٥/٢ .

(٢) انظر : البسيط ، شرح جمل الزجاجى له (ص ٩٥٢ ، ٩٥٣) بتحقيق الدكتور عياد الثبيتى (مخطوط) .

(٣) هو على بن مؤمن بن محمد بن على أبو الحسن بن عصفور النحوى الحضرمى الإشبيلى . حامل لواء العربية فى زمانه . ومن تصانيفه الممتع فى التصريف ، والمقرب ، وشرح الجزولية ، وثلاثة شروح على الجمل . توفى عام ٦٦٣هـ

انظر : شرح جمل الزجاجى له ٥٦٨/١ .بغية الوعاة ٢١٠/٢ .

(٤) هو على بن محمد بن على بن محمد نظام الدين أبو الحسن ابن خروف الأندلسى النحوى . كان إماماً فى العربية ، محققاً مدققاً . صنف : شرح سيبويه ، وشرح الجمل ، وكتاباً فى الفرائض. توفى عام ٦٠٩هـ .بغية الوعاة ٢٠٣/٢ .

الثانى ، وهو غيرُ المعمولِ المرفوعِ فيَسْهل الخَطْب ، ويكون رأيهُ رأي ابن عُصْفور .

ويترجَّح من جهتين : إحداهما ظاهر «الكتاب»(١) لأنه إنما تكلم فى «باب الصِّفة المشبَّهةُ» فى النصب خاصَّةً (٢) ، ولم يتعرَّض للرفع إلا حيث تعرَّض لرفع الصفات كلِّها كما تقدَّم(٣) .

والثانى أنه لو كان الرفعُ على التَّشبيه لا قْتَصر به على السَّبَبِيِّ، لأن العلة فى الاقتصار عليه كونُ الصفةِ فى العمل فَرْعًا عن اسم الفاعل، والفرع لاَيقْوَى قوةَ الأصل ، فلما لمَ يقْتصر به عليه ، بل أعمل فى السببىِّ وغيره دَلَّ على أنه فى رُتْبته .

فإن قيل : قوله بعدُ «فَأرْفَعْ بِهَا» يدل على خلاف هذا المَحملْ .

قيل : قد يمكن أن يكون قصدُه مجرَّدَ تصوير المسائل فى السببىِّ ، وهو الذى يَطَّرد فيه الأوجه الثلاثة ، من الرَّفع والنَّصب والجر ، لا أن نقول : إنه قَصد تفصيلَ أحوال المعمول المذكور . ويترجَّح قصدُه لهذا المحَمل بأن اسم الفاعل إنَّما تكلَّم فيه بالقَصْد على النصب ، وقد تقدَّم التَّنبيه / على ذلك فى قوله : ٥٠٢

* «وانْصِبْ بِذِى الإعْمَالِ تِلْوًا واخْفِضِ» إلى آخره

فإذا كان كذلك ، وهو هنا يتكلَّم فى العمل الشَّبيه بذلك فلا بد أن يكون النَّصبَ خاصَّةً ، دون الرفع . وهذا الوجه أرجحُ فى تفسير كلامه ،

---

(١) يعنى كتاب سيبويه .

(٢) الكتاب ١/١٩٤ .

(٣) انظر : الكتاب ٢/٢٢ ، ومابعدها .

والله أعلم .

المسألة الثانية : أنا إذا قلنا : إنه أراد بالمعمول المنصوبَ فقط ، وأنْ لابد من أن يكون سببياً فيُشْكل ذلك بما ذكر فى (التَّسهيل) من أن مَعمول الصفة أعمُّ من ذلك ، إذ جَعل من مَعمولاته الضميرَ ، نحو : مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ جَميله ، وبالرجلِ الحَسَنِ الوجهِ الجَميلهِ ، ولم يجعله سببيًا ، بل جعله قسيمًا له (١) . وهو عنده مما يَعمل فيه النصبَ والجرَّ على تفصيلٍ مذكورٍ هنالك .

وهذا السؤال سَهْلٌ ؛ فإن مدلول الضمير من سبب الأولِ ، ولو أظهرتَه لظهر (وَجْهُه) كما لو قلت : الحَسَنِ الوجه ، الجميل الوجه ، وما أشبه ذلك ، كما كان الموصول سَبَبِيًّا ، نحو : مررت برجلٍ حَسَنٍ مابَيْنَ العَيْنَيْن ، عَظيمٍ مابين الجَنْبَيْنْ ، ومنه قولُ ابن أبى رَبِيعة (٢) :

أَسِيلاَتُ أَبْدانٍ دِقَاقٍ خُصُورُهَا
وَثِيراتُ مَا الْتَفَّتْ عليه المَلاَحِفُ

فقوله : «وَثيراتُ ما الْتَفَّتْ» فى تقدير : وَثِيرات الجُسوم ، أو نحو ذلك .

فإن قلت : فهل ذلك داخلٌ تحت ضابطه الآتى إثْر هذا ؟ لا ، بل سَكت عن ذلك كما سكت عن عمل اسم الفاعل فيه ، لكنَّ الظاهرَ على مذهب سيبويه

---

(١) التسهيل : ١٤٠ .

(٢) ديوانه ٢٥٤ (بيروت ١٣٩٨ هـ) بهذه الرواية .

وروايته فى الأشمونى ٦/٣ ، والتصريح ٨٦/٢ ، والعينى ٦٢٩/٣ ، ومعجم شواهد العربية ١٥٥ «ماالتَفَّتْ عليه المآزِرُ» وأسيلات : جمع أسيلة ، والأسيل : الأملس المستوى ويقال : خد أسيل ، إذا كان سهلا لينا . والخصور : جمع خَصرْ ، وهو وسط الإنسان المستدق فوق الوركين . والوثير : الوطئ اللين ، وامرأة وثيرة العجيزة : وطيئتها ضخمتها . واللِحاف والمِلحف والمِلحفة : اللباس الذى فوق سائر اللباس من دثار البرد وغيره – يصف هؤلاء النسوة بنعومة الأبدان وملاستها وطولها ، وبضمور الخصور ، وعظم الأرداف .

هو الأصل ، فحيث جاز فى اسم الفاعل النصبُ والجرُّ جاز فى الضمير ، وحيث امتنع أحدُهما امتنع فى الضمير ، ذكَره فى «اسم الفاعل»[1] والصفة جاريةٌ مَجراه فى ذلك ، فصار تفريعُ حكم الضمير من حكم الظاهر سهلاً ، فهو فى قوَّة المنصوصِ عليه فى هذا النظم . والله أعلم .

وقوله : «مُجْتَنَبْ» من الأجتناب ، وهو المباعدة .

فَارْفَعْ بَهـا وانْصِبْ وجُرَّ مَعَ أَلْ
وبدُونَ إلْ مَصْحُوبَ أَلْ وما اتصَلْ
بِهَا مُضَافًا أو مجرَّدًا ولا
تَجْرُرْ بها مَعْ أَلْ سُمًا من ألْ خَلاَ
ومِنْ إضَافةٍ لتَاليها ومَا
لَمْ يَخْلُ فهو بالجوَازِ وُسِمَا

هذا ضابطٌ لما يُتصور فى باب الصفة المشبَّهة من المسائل الجائزة قياساً ، وذلك أن نحو (الحَسَن الوَجْه) يُتَصوَّر فيه بالتقسيم النظرى ثمانيةَ عشرَ وجهًا ، لأن الصفة قد تكون نكرةً ، ويكون معمولها على ثلاث أوجه ، مجرداً ، وبالألف واللام ، وبالإضافة ، فهذه ثلاثة أوجه ، وعلى كل وجهٍ فإما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، فالمجموع تسعة أوجه .

وقد تكون الصفة مَعْرِفَة ، وذلك بالألف واللام ، ويكون معمولها على تسعة أوجه[2] .

فالمسائل المتصوَّرة ثمانى عشرة مسألةً فى الأصل ، وتتفرَّع إلى أكثر من

---

(١) انظر : ص ٢٩٧ .

(٢) أى على النحو السابق فيما لو كانت الصفة نكرة .

ذلك .

ولكن ليس المقصود من كلام الناظم إلا الأصول / وليست كلُّها ٥٠٣
جائزة ، بل منها ما يجوز ، وهو ماوافقَ ضابطَ الجواز عنده ، ومنها ما لا يجوز ، وهو ما خرج عن ذلك . ومعنى ماذكره أنه يجوز رفعُ المعمولِ بالصفة على الفاعليَّة ، ونصبُه على التَّشْبيه بالمفعول به مطلقا ، أو على التَّمييز إن كان نكرةً ، وجَرُّه بالإضافة .

ويستوى فى ذلك كونُها مجرَّدةً من الألف واللام أو مصحوبةً بها ، فهى عاملةٌ فى المعمول الرفعَ والنصبَ والجرَّ إذا كان مصحوباً بالألف واللام ، أو مضافًا إلى ماصَحِبَتْه .

فإن كان مجرَّداً أو مضافًا إلى غير ذى الألف واللام فلا تعمل فيه الصفةُ الجَّر إذا كانت بالألف واللام ، وإنما تَعمل فيه الرفعَ والنصبَ فقط.

فقوله : «فَارْفَعْ بها» أى بالصفة ، «وانْصِبْ وجُرَّ» أى بالصفة أيضاً.

«مع ألْ ودونَ ألْ» يريد أن الصفة تَعمل الرفعَ والنصَب والجرَ ، صَحِبَتها الألف واللام أو لم تَصْحبها .

وقوله : «مَصْحُوبَ ألْ» مفعول «أرَفعْ وانْصِبْ وجُرَّ» من باب «الإعمال»[1] وأعمَل الأخير .

وقوله : «ومَا اتَّصَلْ . بِهَا مُضَافًا أو مجرَّدًا» «ما» معطوفة على

---

(١) الإعمال هو مايسميه النحويون المتأخرون «التنازع فى العمل» وهو أن يتقدم عاملان فأكثر على معمول ، وكل منها طالب له فى المعنى .

«مَصْحُوبَ أَلْ» يعنى أنها تَعمل فى مَصْحوب (أل) والمضافِ والمجرَّدِ .

و «مضَافًا» حالٌ من الضمير فى «اتصَّلَ» والضمير فى «بها» عائد على الصفة .

فمثالُ كَوْن الصفةِ مجردةً من الألف واللام ، ومعمولُها مرفوعٌ مضافٌ قولكُ : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ ، وهو الأصل الأوَّل ، ومنه قولُ الله تعالى {ومَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ}(1) . وقال الرَّاجز(2) :

* عَجِبْتُ والدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ *

وأنشد سيبويه للفرزدق (3) :

ولَكِنْ دِيَا فِيٌّ أَبُوهُ وأُمُّهُ

بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهْ

وأنشد أيضًا للفرزدق (4) :

كُنَّا وَرِثْنَاهُ عَلى عَهْدِ تُبَّعٍ

طَوِيلاً سَوَارِيهِ شَدِيدًا دَعَائِمُهْ

---

(1) سورة البقرة / آية ٢٨٣ .

(2) هو زياد الأعجم . وبعده :

* من عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لم أَضْرِبُهْ *

والعنزى : منسوب إلى عَنَزة ، اسم قبيلة .

والرجز من شواهد سيبويه فى الكتاب ١٨٠/٤ ، وابن يعيش ٧٠/٩ ، ٧١ ، والهمع ٢١٠/٦ ، والدرر ٢٣٤/٢ ، والأشمونى ٢١٠/٤ ، وشرح شواهد الشافيه للبغدادى ٢٦١ ، واللسان (لم) .

(3) تقدم البيت ، ٢ / ٥٥٧ .

(4) ديوانه ٧٦٥ ، سيبويه ٤٤/٢ .

وتُبَّع : ملك من ملوك اليمن القدماء . والسوارى : جمع سارية ، وهى الأسطوانة من حجر أو آجر . والدعامة : عماد البيت الذى يقوم عليه .

يفخر بعزة قومه وعراقتهم فى المجد ، ويذكر أن عزهم ومجدهم قديمان قدم عصر تبع .

وأنشد له أيضا [(١)] :

قَــرَنْبَى يَحُكُّ قَــفَــا مُــقْــرِفٍ
لئـــيـمٍ مَــــآثِرُهُ قُـــعْـــدُدِ

وهو كثير .

ومثال المنصوب المضاف : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ ، ومنه قراءة ابن أبى عَبْلة[(٢)] {ومَنْ يَكْتُمْهَا فإنَّه آثِمٌ قَلْبَهُ} بالنصب[(٣)] . وأنشد اللِّحيانى[(٤)] :

أنْعَــتُــهــا إنِّىَ مِنْ نُـعَّــاتِهَــا
كُـــومُ الذُّرىَ وَادِقَـــةٌ سُـــرَّاتِـهَـــا

وفى هذا الوجه إعادة الضمير مكَّررا ، فإنه لَمَّا نُقِل من «الوَجْـه» إلى حَسَنٍ» كان القياس ألأيعاد إذْ قَصَدوا التَّخفيفَ ، ولكنهم كَرَّروا ذكره تأكيدا ، وليتعرَّف بالإضافة كما يتعرَّف بالألف واللام . وكذلك فى الوجه الذى بعد هذا .

---

(١) ديوانه ٢٠٥ ، وسيبويه ٤٤/٢ ، والمقتضب ١٤٥/٢ ، واللسان (قعد) وروايته فيه «يَسُوفُ قَفَا» والقرنبى : دويبة تشبه الخنفساء . والمقرف : اللئيم الأب ، أو الذى أمه عربية وأبوه غير عربى . والمآثر جمع مأثرة ، وهى الأفعال والأخبار التى تؤثر عن الرجل . والقعدد : الجبان القاعد عن الحرب والمكارم ،، أو الذى يقعد به نسبه للؤمه . يهجو أبا جرير ، ويشبهه بالقرنبى .

(٢) هو أبو إسماعيل إبراهيم بن أبى عبلة الشامى الدمشقى ، تابعى ثقة كبير ، له حروف فى القراءات ، واختيار خالف فيه العامة (ت ١٥١هـ) .

(٣) البحر المحيط ٣٥٧/٢ .

(٤) شرح الرضى على الكافية ٤٣٨/٣ ، والخزانة ٢٢١/٨ ، ابن يعيش ٨٨/٦ ، والأشمونى ١١/٣ ، العينى ٥٨٣/٣ ، الأصمعيات ٣٤ . والشعر لعمر بن لجأ التيمى . والضمير فى قوله : «أنعتها» راجع إلى الإبل . والنعات : جمع ناعت . والكُوم : جمع كَوْماء ، وهى الناقة العظيمة السنام . والذرى : جمع ذروة ، وهى أعلى كل شئ ، ويراد بها هنا أعلى السنام . ووادقة : دانية قريبة . وسراتها : جمع سرة ، وهى موضع ماتقطعة القابلة من الولد . وكنى بقوله : «وادقة سراتها» عن سمنها ، لأنها إذا سمنت دنت سراتها من الأرض .

ومثال المجرور المضاف : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهِه . ومنه فى الحديث فى صفة الدَّجَّال «أعْوَرُ عَيْنِه اليُمْنَى»(١) وفى وَصْف النَّبى صلى الله عليه وسلم «شَثْنُ أَصَابِعه»(٢) وفى حديث آخر طِوَيلُ أصَابِعِه»(٣) وفى حديث أم زَرْع «صِفْرُ وِشَاحِهَا»(٤) .

وأنشد سيبويه للشمَّاخ(٥) :

أمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّجَ الرَّكْبُ فِيهِمَا
بَحَقْلِ الرُّخَامَى قَد عَفَا طَلَلاَهُمَا

---

(١) البخارى - اللباس : ٦٨ ، والفتن : ٣٦ ، ومسلم - الإيمان : ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، فتن : ١٠٠ ، والترمذى - الفتن : ٦٠ ، ومسند أحمد :٢/١٣٢ ، ١٤٤ .

(٢) البخارى - اللباس (فتح البارى ١٠/٣٥٧) بلفظ «شثن القدمين والكفين» والترمذى - المناقب : ٨ ، بلفظ «شثن الكفين والقدمين» . الشَّثْن : هو غِلَظُ الأصابع والراحة ، وقيل : الخشونة فيهما .

(٣) لم أجده بهذا اللفظ والذى وقفت عليه : طويل المسْرُبة . شمائل النبي، للترمذي ، ص ٣٥.

(٤) صحيح مسلم (٤/١٩٠٢) .

(٥) ديوانه ٨٦ ، وهما من شواهده سيبويه ١/١٩٩ ، والخصائص ٢/٤٢٠ ، وابن يعيش ٦/٨٦ ، وشرح الرضى على الكافية ٢/٢٣٥ ، ٣/٤٣٧ ، والهمع ٥/٩٨ ، وانظر الخزانة ٤/٢٩٣ ، والعينى ٣/٥٨٧ - والرواية السائدة فى الأول «عَرّسَ الركب» بالسين والهمزة للاستفهام التقريري ، والجار (من) متعلق بمحذوف تقديره : أتحَزن أو أتجزع من دمنتين رأيتهما فتنكرت من كان يحل بهما ! والخطاب لنفسه والدمنة : الموضع الذى أثر فيه الناس بنزولهم وإقامتهم فيه . التعريج : أن يعطف القوم رواحلهم فى الموضع ويقفوا فيه . أما التعريس فهو نزول القوم من السفرمن آخر الليل . والركب : جمع راكب وحقل الرخامى : موضع بعينه . والرخامى : شجر مثل الضال ، وهو السدر البرى . وعفا:درس وتغير . والطلل : ما شخص وأشرف من علامات الدار . والربع : موضع النزول . والمراد بالصفا هنا الجبل . ويريد بجارتى صفًا الأثفيتين اللتين يسندان إلى الجبل حينما يراد الاصطلاء ، ويكون الجبل هو ثالثة الأثافى ، فتوضع القدر عليها . والكميت : مالونه بين الحمرة والسواد ، وإنما لم تسود أعاليهما لبعدها عن النار . والجون : الأسود . والمصطلى : موضع الصلا ، وهى النار ، إنما سودت أسافلهما من أثر من أثر الوقود ودخانه ورماده .

أَقَامَتْ على رَبْعَيْهمَا جارتَا صَفًا

كُميْتَا الأعَالِى جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا

والضمير فى «مُصْطَلَاهُما» عائد على الجارَتَيْنْ .

ومثال المرفوعِ ذى الألفِ واللام قولك : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الوَجْهُ .

وفى القرآن الكريم {جَنَّاتِ / عَدْنٍ مُفَتَّحةً لَهُمُ الأَبْوَابُ}[1] ، وقال النَّابغة الذُّبيانى[2] : ٥٠٤

ونَأْخُذُ بَعْدهُ بذِنَابِ عَيْشٍ

أَقَبَّ الظَّهْرُ لَيْسَ له سَنَامُ

يُروى «الظَّهْر» مثلَّثًا . ونحوه قول طَرفَة بن العَبْد[3] :

رَحِيبٌ قِطَابُ الجَيْبِ مِنْهَا رفَيقَةٌ

بجسِّ النَّدامَى بَضَّةُ المُتَجرِّدِ

والإضافة إلى ذى الألف واللام ، أعنى فى المعمول ، بمنزلة ما لو

---

(١) سورة ص / آية ٥٠ .

(٢) ديوانه ٧٥ وسيبويه ١/١٩٦ ، وشرح الرضى على الكافية ٤/٢٣١ ، وابن يعيش ٦/٨٣ ، ٨٥ ، والخزانة ٩/٣٦٣ ، والعينى ٣/٥٧٩ ، واللسان (حبب ، ذنب) ويروى «أجبَّ الظهر» بالجيم .
والذِّنَاب : عقب كل شيئ ومؤخره . والأقبّ : الضامر . والأجبّ : الذى لاسنام له من الهزال . يذكر مرضى النعمان ، وأنه إن هلك عاش الناس بعده فى أشر حال .

(٣) من معلقته (ديوانه ٤٨) والمحتسب ١/١٨٣ ، وشرح الرضى على الكافية ٢/٢٣٥ ، ٣/٤٤٣ ، والخزانة ٤/٣٠٣ . واللسان (قطب) وقبله :

نَداماىَ بِيضٌ كالنحومِ وقَيْنةٌ تَروُحُ عَلَيْنَا بَيْنَ بُرْدٍ و مُجْسَدِ

والرحيب : الواسع . وقِطَاب الجيب : مخرج الرأس من الثوب . وصف قطاب جيب القينة بالسعة لأنها كانت توسعه ليبدو صدرها منه ، فينظر إليه ويتمتع به . ورفيقة : من الرفق ، وهو اللين والملاعبة . وجس الندامى : ماطلبوا من غنائها . وقيل جَسُّهم لها بأيديهم ولَمْسها تلذذا . والبضة : البيضاء الناعمة البدن ، الرقيقة الجلد . والمتجرِّد : ماستره الثوب من الجسد . يقول : هى بضة الجسم عند التجرد من ثيابها ، والنظر إليها .

كان هو بالألف واللام . وهذا الوجهُ مما حُذف فيه الضمير العائد على الموصوف للعلْم به . وهو جائزٌ على الجملة ، وإن لم يكن فى الحُسْن بمنزلة ما لم يُحذف فيه الضمير . ونظيرهُ قول الله تعالى : {فَأَمَّا مَنْ طَغَى * وآثَرَ الحَيَاةَ الدُّنْيَا * فَإِنَّ الجَحِيمَ هِيَ المَأْوَى}[1] وكذلك مابعده[2] . تقديره : المَأْوَى له . فكذلك يقدَّر هنا : حَسَنٍ الوجهُ منه ، وعلى هذا التقدير فلا إشكال فى الجواز .

ومثال المنصوب ذى الألف واللام : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الوَجْهَ ، ومنه قوله ، أنشده سيبويه[3] :

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ
أَجَبَّ الظَّهْرَ ... ...

هكذا أنشده بنصب «الظَّهْرَ» وأنشد فى نَحْوه لزُهَير بن أبى سُلْمى[4] :

أَهْوَى لَهَا أَسْفَعُ الخَدَّيْن مطَّرِقُ
رِيشَ القَوادِمِ لم تُنْصَبْ لَهُ الشَّبَكُ

وأنشد للعَجَّاج[5] :

---

(١) سورة النازعات / ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ .

(٢) يعنى قوله تعالى بعد هذا {وأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ ونَهَى النَّفْسَ عن الهوى . فإن الجَنَّةَ هِيَ المَأْوَى}

(٣) تقدم البيت فى الباب نفسه ، ص ٤١٤ .

(٤) ديوانه ١٧٢ ، وسيبويه ١/١٩٥ ، وروايته فى الديوان «لم تُنصبْ لَهُ الشُّرُكُ» يصف صقرا انقض على قطاة .
وأهوى لها : انقض عليها . والأسفع : الأسود . والمطرق : من الإطراق ، وهو تراكب الريش . والقوادم . جمع قادمة ، وهى ريش مقدم الجناح ، والشبك : جمع شبكة ، وهى شبكة الصائد . أو الشُّرُك فهى جمع : شَرَك ، بفتحتين ، وهو حبالة الصائد ، يريد أن هذا الصقر وحشى لمُ يصد حتى يذلل ، وذلك أشد له ، وأسرع لطيرانه .

(٥) ملحقات ديوانه ٧٩ ، وسيبويه ١/١٩٦ . يصف بعيراً بالشدة والجسامة . والمحتبك والمحبوك : الشديد القوي . وشئون الرأس : ملتقى أجزائه .

* مُحْتَبِكُ ضَخْمُ شئُونَ الرَّأْسِ *

ومثال المجرور ذِى الألف واللام : مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ ، وهو كثيرٌ نظمًا ونثرًا . وفى التنزيل الكريم { واللَّهُ سَرِيعُ الحِسَابِ}(١) ، {واللَّهُ شَدِيدُ العِقَابِ}(٢) ، وفى الحديث «كان عليه السلام ضَخْمَ الهامَةِ ، شَثْنَ الكَفَّيْنِ والقَدَمَيْنْ ، ضَخَمَ الكَرَادِسِ ، أَنْوَرَ المَتَجَرَدِّ»(٣) ، وقال(٤) :

أَهْوَىَ لَهَا أَسْفَعُ الخَدَّيْنْ .... البيت

وقال (٥) : «بَضَّةُ المتجرَّدِ»

ومثال المرفوع المجرَّد : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ ، وأنشد عليه فى «الشَّرح» بيتًا فيه :

... ... شَهْمٍ قَلْبُ

مُنَجَّذٍ لاذى كَهَامٍ يَنْبُو

ولم أقيِّد كمالَ البيت(٦) .

---

(١) سورة البقرة / آية ٢٠٢

(٢) سورة آل عمران / آية ١١ .

(٣) سنن الترمذى – المناقب (٥٩٨/٥) وشمائل ابن كثير : ٥٠ ، ودلائل النبوة للبيهقى ٢٤٠/١ .

(٤) هو زهير ، وتقدم البيت .

(٥) هو طرفة ، وتقدم البيت .

(٦) البيت الأول بتمامه هو :

*ببُهْمَةٍ مُنِيتُ شَهْمٍ قَلْبُ *

وهو من شواهد الأشمونى ١٠/٣ ، ١٤ ، والهمع ٩٩/٥ ، وانظر الدرر ١٣٤/٢ ، والعينى ٥٧٧/٣ والبهمة : الفارس الذى لايُدْرى من أين يؤتى من شدة بأسه . ومُنِيت : ابتليت . وشهم جلد ذكى الفؤاد . ومنجذ : مجرب حنكته الأمور . والسيف أو الرمح الكَهام : الكليل الذى لايقطع . وينبو : من نبا الشئ ، أى تباعد وتجافى .

وهو – فى الجواز – نظيرُ (حَسَنٍ الوجهُ) فكما جاز هناك حذوفُ الضمير يجوز هنا ، إذ لا اعتبار عند البصريِّين بالألف واللام فى التعويض من الضمير، إذ لايقولون به، وإنَّما يُخالف في ذلك الكوفيون، حسبما يُذكر بَحْول الله وقُوَّته.

ومثال المنصوب المجرَّد : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهًا. لَمَّا نَقل الضَمير من «الوَجْه» إلى الصفة انْتَصب لاستغناء الصفة عن رفعه، فأشبه الفضلة.

ومثلُه من كلام العرب ماأنشده سيبويه لأبي زُبَيْد[1]:

كَـــأَنَّ أَثْـوابَ نَـقَّـــادٍ قُـــدِرْنَ لـه
يَعْلُو بخَـمْلَتِــهـا كَـهْـبَـاءَ هُدَّابَا

وقال أيضا، أنشده كذلك[2]:

هَيْـفَـاءُ مُـقْـبِلَةً عَـجْـزَاءُ مُـدْبِرَةً
مَحْطُوطَةٌ جُـدِلَتْ شَنْبَـاءُ أَنْيَـابَا

---

(١) ديوانه ٣٩، وسيبويه ١/١٩٨، ومجالس ثعلب، واللسان والأساس (نقد) . ويصف الأسد.
والنقاد : صاحب النقد أو راعيها، وفسره ثعلب بصاحب موك النقد. والنَّقَد ـ بالتحريك ـ صغار الغنم.
وقدرن : جعلن على قدر جسمه. والخملة : ثوب مخمل من صوف كالكساء. والكُهبة : غبرة مشربة بسواد، أو لون ليس بخالص الحمرة. وهُدَّاب الثوب : الخيوط التى تبقى في طرفيه دن أن يكمل نسجها.

(٢) لأبى زبيد الطائى يصف امرأة جميلة، وهو من شواهد سيبويه ١/١٩٨، وابن يعيش ٦/٨٣، ٨٤، وانظر : العيني ٣/٥٩٣ والهَيف : ضمور البطن والخصر. والعجزاء : الضخمة العجز. والمحطوطة : الملساء الظهر. وجدلت : أحكم خلقها، من الجديل، وهو الزمام المجدول من أدم. والشنباء : من الشنب، وهو بريق الثغر وبرده.
وصفها بصفات الحسن عندهم من ضمور البطن، وكبر العجيزة، وملامسة الجلد ونعومته، وحسن الخلقة، وطيب الثغر.

وأنشد لعدىٍّ بن زَيْد[١]:

مِنْ حَـبِـيبٍ أو أخِى ثِقَـةٍ

أو عَـدُوٍّ شَـاحِطٍ دَارَا

ومثال المجرور المجرَّد : مررتُ برجلٍ حَسَنِ وَجْهٍ، وهو نحو النَّصب في الجواز، ومنه قولهم : هو حَدِيثُ عَهْدٍ بكذا[٢]. وأنشـد سيبويه لعَمْرو بن شَأْس[٣]:

أَلِكْنِى إلَى قَـوْمِى السَّـلاَمَ رِسَـالَةً

بآيةِ مـاكـانُوا ضِـعَـافًـا ولا عُـزْلاَ

/ ولاسَـيِّئِى زِىٍّ إذَا مـا تَلَبَّـسُـوا ٥٠٥

إلَى حَـاجَـةٍ يَوْمًـا مُـخَـيَّسَـةً بُزْلاَ

وأَنْشد لُحَمَيْد الأَرْقَط[٤]:

---

(١) ديوانه ١٠١، وسيبويه ١/١٩٨، والمغنى ٤٥٩، والتصريح ٢/٨٢، والعينى ٣/٦٢١ ويروى «أواخ ثقةٌ» على النعت والمنعوت. وأخوالثقة : من يوثق به في الشدائد والشاحط : البعيد. يصف الدهر بأنه يعم بمصائبه الصديق والعدو، والقريب والبعيد.

(٢) يقال : هو حديث عهد بكذا، أى قريب عهدٍ به.

(٣) سيبويه ١/١٩٧، والمقتضب ٤/١٦٠، والمغنى ٤٢٠، ٤٢١، والعيني ٣/٥٩٦ .
وألكنى : بلغ عنى وكن رسولي. والاية : العلامة. والعزل : جمع أعزل، وهو الذى لاسلاح معه.
وتلبسـوا : ركبوا وغشوا. والإبل المخيَّسة : التى لم تسرَّح، ولكنها جبست للنحر أو القَسْم.
والبُزْل : جمع بازل، وهو المسن من الأبل.
كان الشاعر غريبا عن قوم، فأرسل اليهم رسولا يبلغهم سلامه، وجعل علامة كونه منهم، ومعرفته بهم ماوصفهم به من القوة والعدة، وحسن زيهم إذا وفدوا على الملوك.

(٤) من شواهد سيبويه ١/١٩٧، والمقتضب ٤/١٥٩ ، وابن يعيش ٦/٨٣ ، ٨٥ ، واللسان (رزن)
واللاحق: الضامر. والقر : الظهر.
يصف فرسا بأنه ضامر البطن، وأن هذا الضمور ليس من الهزال، لأنه سمين الظهر

* لاَحِق بَطْنٍ بِقراً سَمِينِ *

وقد انتهت مسائل تجريد الصفة.

وأمَّا إذا كانت الصفة بالألف واللام، ومعمولُها مرفوعٌ مضاف فمثاله : مررتُ بالرَّجلِ الحَسَنِ وَجْهُه.وهذا أصلُ هذه المسائل، كما في تنكير الصفة، ومنه قول الجَعْدِيِّ، أنشد سيبويه[1] :

ولا يَشْعُرُ الرُّمْحُ الأصَمُّ كُعُوبُهُ
بِثَرْوَةِ رَهْطِ الأعْيَطِ المُتَظَلِّمِ

ومثال المرفوع ذي الألف واللام : مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ الوجهُ، وهي مثل مالو كانت الصفة مجرَّدة من الألف واللام.

ومثال المرفوع المجَّرد : مررتُ بالرجلِ الحَسنِ وَجْهٌ، وهو مثل ماإذا كانت الصفة مجردَّة ومثال المنصوب المضاف : مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهَهُ. والمسألة كما في تنكير الصفة.

ومثال المنصوب ذِي الألفِ واللام : مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ الوَجْهَ، قال سيبويه : وهي عَرَبِيَّةٌ جَيِّدة[2]، ثم أنشد للحارث بن ظالم[3]:

---

(١) للنابغة الجعدي، ديوانه ١٤٤، وسيبويه ٤٢/٢، وشرح القصائد السبع ٣٤٧، واللسان (غيظ، ظلم) وكعوب الرمح : العقدين أنابيبه، وعلى قدر صلابتها تكون صلابة الرمح كله. والأصم : الصلب. والثروة : الكثرة في المال أو العدد. ورهط الرجل : قومه وقبيلته. والأعيط : الطويل العنق. والمراد به هنا الأبى المتنع. والمتظلم هنا : الظالم، قال : تظلمنى حقي، أى ظلمني.

يقول متوعدا : إن من كان عزيزا كثير العدد فرماحنا لاتشعر به ولاتباليه.

(٢) الكتاب ٢٠١/١ من شواهد سيبويه ٢٠١/١، والمقتضب ١٦١/٤، وابن يعيش ٨٩/٦، وابن الشجرى ١٤٣/٢، والإنصاف ١٣٣، والأشمونى ١٤/٣، والعيني ٦٠٩/٣.

(٣) والشعر : جمع الأشعر، وهو الكثير شعر القفا ومقدم الرأس. والعرب ترى ذلك من علامات الغباء وكان الحارث قد فك بخالد بن جعفر بن كلاب، وهو في جوار النعمات بن المنذر، ثم هرب يستجير القبائل فقال هذا الشعر ينتفى من قومه.

فَمَا قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ

ولا بفَزارَةَ الشُّعُرُ الرِّقَابَا

ومثال المنصوب المجرَّد : مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهًا، ومنه قول رُؤْبَة، أنشده سيبويه[1]:

* الحَزْنُ بَاباً والعَقُورُ كَلْبَا *

وأنشد أيضا بَيت الحارث هكذا :

فَمَا قَوْمِي بثَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ

ولابفَزارَةَ الشُّعْرَى رِقَابَا

وأمَّا المعمول إذا كان مجرورا فإن الناظم قال في ذلك :

... ... ولا

تَجرْرُه بِهَا مَعْ أَلْ سُمًا مِنْ أَلْ خَلاَ

يعنى أنه لايجوز أن يَجُرَّ بالصفة إذا كانت مصاحبةً للألف واللام اسمًا خَلاَ من الألف واللام، أو خَلاَ من الرضافة لما صَحِبَها، وهو قوله : «ومِنْ إضَافةٍ لتَالِيها» وهاء «تَالِيَها» عائدةٌ إلى الألف واللام، أى لما يَتْلو (ألْ) وهو مادخلت عليه، فعلى هذا إذا كان المعمول مضافا أو مجردًا فالمسألةُ ممتنعةٌ، فلا تقول : مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهِه، ولابالرجلِ الحَسَنِ وَجْهٍ، إذا لا ألفَ ولامَ في

---

(١) لرؤبة بن العجاج، ديوانه ١٥، وسيبويه ١/ ٢٠٠، وشرح الرضى على الكافية ٣/ ٤٤٠، والخزانة ٨/ ٢٢٧، والعيني ٣/ ٦١٧

والحزن : ضد السهل. والعقور : الذى يعقرو يجرح. وهو كنايةعن البخل، كما أن (جبان الكلب) كناية عن الجود. ويصف رجلا بشدة الحجاب ومنع الضيف، فجعل بابه صعبا وثيقالا يستطاع فتحه، وكلبه عقورالمن حل بفنائه طالبا معروفه.

المعمول، ولاهو مضاف إلى ماهى فيه.

أماأمتناع (الحسَنِ وَجْهٍ) فظاهرٌ، لأن ذلك عكسُ الإضافة، إذ كان الشأن أن تضاف النكرة إلى المعرفة، لتتعرَّف بها أو تتخصَّص، دون العكس.

وأما امتناع (الحَسَنِ وَجْهِه) فلأنه اجتمع فيه أمران مكروهان، الجمعُ بين الألف واللام والإضافة، إذ لا يجوز إلا في هذا الباب، وفي العَدَد قليلا، وتَكْرارُ الضَّمير، إذ كلُّ مسألةٍ يتكرَّر فيها الضمير قليلةُ الاستعمال كما سيأتى، وقبيحةٌ عند الأئمة من جهة القياس، لأنه إذا كان نقلُهم الضميرَ من «الوَجْه» إلى الصفة مقتضيًا لترك الإتيان به كان الإتيان به كالرجوع عما عَزموا على الخروج عنه، وذلك نَقضُ الغرض.

وقد تقدَّم في «باب الإضافة» أن ذا الألف واللام من الصفات لايضاف إلا إلى ماهما فيه، أو أضيف إلى ماهما فيه[1].

ثم قال :

... ... وَمَـــــا

لم يَخْلُ فـهـو بِالجَـوازِ وُسِـمَـا ٥٠٦

يعنى أن المعمول إذا لم / يَخْلُ من الألف واللام أو من الإضافة إلى مصحوبها، بل كان على إحدى الحالتين فهو مَوْسوم بالجواز، أى معروف، لما تقدَّم في «باب الإضافة[2]».

---

(١) وذلك حيث يقول الناظم :

ووصلُ أل بذا المضـــافِ مُغْتَفَرْ إن وُصِلَتْ بالثَّانِ كالجَعْدِ الشَّعَرْ

أو بالذى به أُضيـــــفَ الثَّانِى كزيدٌ الضاربُ رأسِ الجـــانِى

(٢) انظر : الحاشية السابقة.

فتقول : مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ الوَجْهِ. ومثله : مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهِ الأخِ. وإليه الإشارةُ بقوله : ومنْ إضَافَةٍ لِتَاليهَا » .

فالحاصل من كلامه أن الممتنع من هذه المسائل مسألتان، وهما : مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهِه، والحَسَنِ وَجْهٍ، وماسواهما ،وهى ستَّ عشرة مسألة جائزةٌ في القياس.

ويَبْقَى بعدُ في هذا الضَّابط مسائل :

إحداها أن المسائل الجائزة عنده لم يُبَيِّن فيه الحُسْنَ من غيره، فربَّما فُهم منه تَسوِيها عنده. وليس كذلك، بل منها ماهو حَسَن كثيرُ الاستعمال، ومنها ما ليس كذلك.

فاعلم أن الوجوه الحَسنة بإطلاق تسعةٌ، وهى : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهُه، حَسَنِ الوَجْهُ، حَسَنٍ وَجْهًا ، حَسَنِ الوَجْهِ، حَسَنِ وَجْهٍ.

وبالألف واللام في الأربعة الأُوَل، مررتُ بالرجلِ الحسَنِ وَجْهُه، الحَسَنِ الوَجْهَ، الحَسنِ وَجْهًا ، الحَسَنِ الوَجْهِ.

وماعداها ، وهى سَبْعة، فضعيفةٌ في القياس، قليلةُ الاستعمال، وهى : مررت برجلٍ حَسَنٍ وَجْهٌ، حَسَنِ الوَجْهَ، حسنٍ وجهَه، حسنِ وجهِه. وبالألف واللام في الثلاثة الأُوَل، مررت بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهٌ، الحَسنِ الوَجْهَ، الحَسَنِ وَجْهَه. فالجميع ستة عشر وَجْهًا جائزة.

وضابطُها ماقاله الجُزُولىُّ،[1] منْ أن كلَّ مسألةٍ تكررٌ فيها الضَّمير، أو لم

---

(١) هو أبو موسى عيسى بن عبدالعزيز البربري الجُزولي، نسبة إلى (جُزولة) بطن من البربر، وكان إماما في العربية لايشق غياره، مع جودة التفهم وحسن العبارة. شرح أصول ابن السراج، وله المقدمة المشهورة، وهى حواش على الجمل للزجاجى (ت ٦٠٧هـ). بغية الوعاة ٢/٢٣٦ .

يُذكر فيها البَتَّةَ فهي قببيحة، وما ذُكر فيها الضميرُ ولم يتكررْ فهى حَسَنة. وقد مَرَّ استثناء الممنوع منها.

والثانية أن جميعها عنده جائزٌ قياسًا، أَغْنِى ماسوى المسألتين الممنوعتين، وإن اختلفت في القوة والضَّعف لوجود السَّماع بذلك كما تقررَّ.

وقد وقع الخلافُ في القياس في مسائل منها، بالإجازة والمنع.

فأما مسألة (الحَسَنِ وَجْهُ) ومسألة (حَسَنٍ وَجْهُ) فغير جائزين عند الكوفيِّين، وسبب ذلك عدمُ الضمَّير أوماينَوب مَنابَه، وهو الألف واللام.

وقال ابن خَروف[1] : ليس من كلام العرب. وكأن ذلك عنده بناء على صحة وقوع الألف واللام عَوِضًا من الضمير، فإنه قال : وقد أشار سيبويه إلى ذلك في قولهم : ضُرِبَ زيدٌ الظَّهْرُ والبَطْنُ[2]، على معنى : ظَهْرُه وبَطْنُه، ولم يَقُل : الظَّهْرُ منه.

ولم يَرْتَض إذا غيرُه، فإن العرب قد تجمع بين الألف واللام والضمير فتقول : مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ الوَجْهُ مكْنُه، ولو كانت عِوَضًا منه لم تَجْتَمع معه، إذ(لايصحُّ الجمعُ بين العِوَض وماعُرِّض منه.

ومثـــل اجتماع الألف واللام مع الضمير قول طَرَفة[3]:

رَحِيبُ قِطَابُ الجَيْبِ منها رَفِيقَةٌ

فإذا ثَبت ذلك لم يَنْبَغِ اعتقادُ التَّعويض، وإذالم يكن ثَمَّ عِوَض فلا معنى

---

(١) تقدمت ترجمته.

(٢) الكتاب ١/١٥٨.

(٣) عجزه : بَجَسِّ النَّدَامَى بَضَّةُ المتجرِّدِ

وقد استشهد به المصنف من قبل، وسبق تخريجه.

لمنع الحذف، كما حُذِف في نحو : {فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى[1]} ويصير إذ ذاك/ المعمولُ المجَّرد وغيرُه سواء في جواز الحذف، كما جاء : «شَهْمٌ ٥٠٧ قَلْبُ[2]» فالأظهر على هذا مذهب النَّاظم في الجواز، والله أعلم.

وأما مسألة (الحَسَنِ الوَجْهُ، وحَسَنٍ الوَجْهُ) فإن الناظم يُجيزهما على رفع «الوَجْهُ» على الفاعلَّية كما تقدَّم.

وهو رأى الزجَّاجي وشَيْخِه،[3] وبه قال ابن عُصْفور[4].

والمسألة مختَلفٌ فيها على ثلاثة أقوال، أحدها هذا، ويكون الضمير العائد على الموصوف محذوفًا، كما تقدَّم في المسألة قبلها.

الضَّمير، وهو الألف واللام، وقد تقدَّم مافيه[5].

والثالث مذهب الفارسىِّ وابن أبى الرَّبيع[6] أن «الوَجْهُ» هنا ليس

---

(١) سورة النازعات /٤١.

وقد سبق استشهاد المصنف بالآية الكريمة على هذه المسألة.

(٢) يقصد قول الراجز :

بِبُهمة ٍ فَنِيتُ شهمٍ قلْبُ مُنَجَّذٌ لاذى كَهَامٍ يَنْبُو

وقد سبق الاستشهاد بالبيت وتخريجه. انظرة ص ٤١٦ .

(٣) الزجاجى هو أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي، منسوب إلى شيخه إبراهيم الزجاج الذى لزمه حتى برع في النحو.

صنف : الجمل، وهو زشهر مصنفاته، والايضاح، والكافى، وكلاهما في النحو. وشرح كتاب الألف واللام للمازنى وشرح خطبة أدب الكاتب، واللامات، والمخترع في القوافي، والأمالى (ت ٣٣٩هـ)

وأما شيخه فهو زبو إسحاق إبراهيم بن السرى بن سهل الزجاج، كان يخرط الزجاج، ثم مال إلى النحو، فلزم المبرد حتى برع فيه. وله من التصانيف : معانى القرآن، والزشتقاق، وخلق الإنسان، وشرح أبيات سيبويه، والقوافي والعروض، والنوادر، وغير ذلك (ت٣١١هـ).

(٤) انظر : شرح جمل الزجاجي له ٥٦٩/١، ٥٧٠.

(٥) انظر : ص ٤١٧ .

(٦) انظر : الإيضاح للفارسي ١٥٤، و«البسيط» شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع : ٩٧٠، ومابعدها.

بفاعل بـ (حَسَنٍ) وإنَّما هو بدلٌ من الضمير المستتر في «حَسَنٍ» ولايصحُّ أن يكون فاعلاً لما فيه من حذف الضمير من الصفة، وحَمل قوله تَعالى : {جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوَابُ[1]} على أن «الأَبْوَابُ» بَدَلُ بعضٍ من كُلٍّ، وفي «مُفَتَّحة» ضميرٌ هو المبَدل منه[2]؛ إذ لابد للحال من ضمير يعود على صاحبها. ولو جَعلتَ «الأَبْواب» مرفوعًا بـ (مُفَتَّحة) لم يكن ثَمَّ ضميرٌ يعود على صاحب الحال. وبذلك رَدَّ على الزَّجاج قولَه في الآية.

ورُدَّ عليه بأمرين : أحدهما أن ماقال لايَطَّرِد له، فإنهم قد أجازوا الرفع على الفاعليَّة في نحو : مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ الأبُ، والقائمِ الأخُ، وهو مما لايصحُّ فيه البدل؛ إذ كان من شرط بدل البعض والاشتمال صِحَّةُ إطلاق الأول والمرادُ الثاني. وأنت تقول : فَتَحْتُ الدارَ، إذا فتحتَ أبوابَها، كما تقول : قُطِعَ زيدٌ، إذا قُطِعَتْ يدُه، فإن صَحَّ ذلك في «الوَجْه» فلايصحُّ في (الأب والأخ) لاتقول: زيدٌ حَسَنٌ، إذا كان أبوه أو أخوه حَسَنًا، فلابد إذًا من الرفع على الفاعلّية، وهو المطلوب.

وأجاب ابن أبي الرَّبيع[3] عن هذا بأن الفارسيَّ يمنع المسألة، فلا يُجيز:مررتُ برجلٍ حسنٍ الأبُ[4]. وهذا مشكل، فقد حَكى ابنُ عصفور الاتِّفاقَ على الجواز[5]، فلايَنبغي المنع.

والثاني أن بدل البعض والاشتمال كلاهما لابد فيه من ضميرٍ يعود على

---

(١) سورة ص / آية ٥٠.

(٢) الإيضاح ١٥٤، والإغفال له ١٢١ ـ ١٢٢.

(٣) سبقت ترجمته.

(٤) على حاشية الأصل «مررت برجل قائمِ الأبُ، حسنِ الأخُ»، وهو مطابق لما في البسيط ٩٧٣.

(٥) انظر : شرح جمل الزجاجي له ٥٧٢/١.

المبَدل منه، كما أنه لابد في الوصف والحال والخبر من ضمير يعود على مَنْ هى له. فقد وقع الفارسىُّ فيما فَرَّ منه، فإنه إن مَنع من حذف الضمير في غير البَدل لزمه في البَدل، وإن أجاز ذلك لزمه الجواز في غير البدل.

وأجاب ابنُ أبى الرَّبيع عن هذا، وفَرض المسألةَ في الصِّفة بأنه إنما فَرَّ من حذف الضمير من الصفة إلى حذف الضمير من البَدل؛ لأن حذف الضمير من الصفة لم يَثْبت إلا أن تكون الصفة جملة، لأنها إذ ذاك شَبِيهة بالصلَة، وثَبت حذفُ الضمير من البدل. والفِرارُ ممَّا لم يثبت من كلامهم إلى ما ثَبت هو الصواب. قِفْ حيث وَقَفُوا، ثم قِسْ[1].

٥٠٨ وما قاله / [2] ظاهرٌ إن ثَبت ماقال، وإلا فالخَصْم يُنازِع في عدم ثبوت الحذف من الصِّفة، فقد زعموا أن من كلامهم: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الأبُ. ومع ذلك لايصح الفرقُ بين البدل والصفة، قال شيخنا الأستاذ أبو عبدالله ابن الفَخَّار رحمة الله عليه[3]: الظاهر أن مسائل هذا الفصل ثلاث: (مسألة تتعين فيها الفاعليّة، وهى: مررت بالرجل الحسنِ الأبُ، وما أشبهها)[4]. ومسألةٌ يَتعَّين فيها البَدليَّة، وهى ماكان من نحو قول امرىء القيس[5]:

---

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي له: ٩٧٢.

(٢) من هنا إلى آخر باب الصفة المشبهة ساقط من الأصل.

(٣) هو أبو عبدالله محمد بن علي بن أحمد الخولاني، يعرف بابن الفخار وبالإلبيري، كان نحوياً بصيراً بالعربية، لايشكل عليه منها مشكل، ولايعوزه توجيه، ولاتشذ عنه حجة، جَدَّد بالأندلس ماكان قد درس من العربية من لدن وفاة أبي علي الشلوبين (ت ٧٥٤هـ).

(٤) مابين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبته من (س).

(٥) تقدم الاستشهاد بالبيت، وتخريجه. انظر: ص ٣٧٠.

كَبِكْرِ مُقَانَاةِ البَيَاضُ بِصُفْرَةٍ

غَذاهَا نَمِيرُ المَاءِ غَيرُ المُحَلَّلِ

برفع «البَيَاضُ» إذ لا وجه لارتفاعه إلا أن يكون بدلَ اشتمال من ضمير في «مُقَانَاة» لأن إلحاق التَّاء لهذه الصفة على تأنيث المرفوع بها، وليس إلا ضميرَ «البِكْر» المستتر في «مُقَانَاة» .

قال : ومسألةٌ يجتمع فيها ماافترَق في المسألتين على طريق الاحتمال، وهي قولك : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الوَجْهُ .

وماقاله الأستاذ بَيِّنٌ، وهو يصحِّح ماذَهب إليه الناظم في المسألة. وماقيل هنا جَارٍ في مسألة : (حَسَنٍ وَجْهُ، والحَسَنِ وَجْهُ).

وأما مسألة (الحَسَنِ وجْهَه، وحَسَنٍ وَجْهَه) فالجمهور على أنها إنما تجوز في الشِّعر للقياس والسَّماع، أما القياس فما تقدَّم من لزوم نَقْض الغرض بتكرار الضمير[1]. وأما السَّماع فشاذٌّ لاينبغي أن يُقاس عليه ولو كان شائعًا لكثرة استعماله كغيره، فلَمَّا لم يكن ذلك دَلَّ على أن العرب قَصدت إهمالَه.

ويُجاب عن هذا بأنه قد جاء في القرآن مَرْوِياً عن بعض السَّلف أنه قرأ به {فَإِنَّهُ آثِمٍ قَلْبَهُ[2]} وما جاء في القرآن لاينبغى أن يُترك قياسُه.قال لنا شيخنا القاضي أبو القاسم الحسنى رحمه الله[3]: إنَّ من عادة ابن مالك التأدُّبَ مع القرآن، والاعتمادَ على ماجاء فيه فيَقيسه، وإن لم يُجِز غيرُه ذلك على الإطلاق. وقد جَعل تحقيقَ الهمزتَيْن مع الاتِّصال لغةً، ولم يَثْبت ذلك اختياراً إلا في (أَئِمَّة)

(١) انظر :ص ٣٠٧.

(٢) سورة البقرة / آية ٢٨٣، وهى قراءة ابن أبي عبلة رحمه الله، وقد تقدم.

(٣) انظر ترجمته في مقدمة التحقيق (شيوخ الشارح).

عند جماعة من القراء[١]، فجعله لغةَ القرآن. وقد مَرَّ من ذلك مواضع. (وستأتى أُخَرَ. ولكن مارد غيره قد حسن وجهه)[٢].

وأما مسألة (حَسَنٍ وَجْهِهِ) فالجمهور على أنه إنما تجوز في الشِّعر، وأجازه الكوفيون[٣]. ومال ابنُ خروف إلى الجواز حين جاء منه في الحديث مواضعُ[٤]، فهو أكثر في السَّماع من (حَسَنٍ وَجْهَهُ) وإنما فيه من جهة القياس قبحُ تكرار الضمير، وهو غير معتبر مع السَّماع، لأن القياس تابع للسَّماع لامتْبوع له، فالأَوْلى ماراَه الناظم، والله أعلم.

والمسألة الثانية في وجوه الإعراب المستعملَة في هذه الوجوه.

أمَّا الرَّفع فعلى الفاعليَّة مطلقا، لقوله : «فَارْفَعْ بِهَا» يعنى بالصفة، وذلك على ظاهره من الفاعليَّة، وذلك مُتَّفَق عليه إلا في نحو : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الوَجْهُ، أو وَجْهُ؛ فإن فيه الخلافَ المذكور عن الفارسي[٥].

وقد يتعيَّن الرفعُ على الفاعليَّة كما في : حَسَنٍ الأبُ، وقد يتعين عدم ذلك كما في : مررتُ بامرأةٍ حَسَنَةٍ الوَجْهُ، وقد يجوز الأمران كما في : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الوَجْهُ[٦] كما تقدَّم.

---

(١) وهم : ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائى وخلف وروح. وسهَّل الثانية فيها الباقون وهم : نافع وأبو عمرو، وابن كثير وأبو جعفر ورويس [النشر ٣٧٨/١].

(٢) مابين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبته من (س).

(٣) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية (١٦٠٩) : «وهو عند الكوفيين جائز في الكلام كله، وهو الصحيح، لأن مثله قد ورد في الحديث، كقوله في حديث أم زرع : «صِفْرُ وشاحِها» وفي حديث الدجَّال «أعورُ عينيه اليمنى» وفي وصف النبي صلى الله عليه وسلم : «شَثْنُ أصابعه» ومع جوازه ففيه ضعف» .

(٤) كالأحاديث التى ذكرت في الحاشية السابقة.

(٥) يرى الفارسيّ أن «الوجه» في هاتين الصورتين ليس بفاعل، وإنما هو بدل من الضمير المستتر في «حسن» وقد تقدم رأيه، والردُّ عليه. انظر : ص.

(٦) في (س) «حسن وجهٌ» وهما سواء.

وليس في قوله : «فَارْفَعْ بها» مايُعَيِّن وَجْهًا دون غيره، فإنه قد ذَكر في باب «البدل» جوازَ بدل الظَّاهر من المضمَر بدلَ البعضِ، والاشتمالِ، فإذا جُمع حكمُ البابين حَمَلت كلُّ مسألة ماتَتَحملَّه، فترجع المسائل إلى الأقسام الثلاثة.

وأمَّا النَّصب فلم يُبَيِّن وجَهه نَصًا، ولكنَّ أصل الباب مبنيٌّ على التَّشبيه، فالمنصوبُ في هذا الباب على التشبيه (بالمنصوب في باب اسم الفاعل، وهو معنى قولهم : منصوب على التشبيه)[1] بالمفعول به، وهذا ظاهرٌ في المعرفة والنكرة.

وقد يجوز في النَّكرة وجهُ آخر، وهو النَّصب على التمييز، فإذا قلت : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهًا، أو بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهًا، فـ (الوَجْه) يجوز فيه أن يكون منصوبًا على التمّييز، وعلى التَّشبيه بالمفعول به.

ولم يُنَبِّه على التَّمييز هنا، لأن الآخَر هو الإعراب المطَّرِد؛ إذ هو جَارٍ في النكرة والمعرفة، بخلاف التَّمييز، فإنه لايَجْرى في المعرفة، ولأن النَّكرة هنا لايَطَّرِد فيها جَرَيانُ التمييز، فلايجوز أن تُعرب «الأبَ» في قولك : (حَسَنٍ أَبًا، والحَسَنِ أَبًا) تمييزًا؛ لأن التمييز لايصحُّ إلا فيما يُطلق فيه الأولُ ويُراد الثاني.

وأنت لاتقول : حَسُنَ زيدٌ، إذا حَسُنَ أبوه، وتقول حَسُنَ زيدٌ، إذا حَسُنَ وجهُه. فلما كان التَّشبيه هو المطَّرِد اكْتَفى بالإشارة إليه دون ذِكْر غيره.

والمسألة الرابعة أنه قال هنا : «ومِنْ إضَافَةٍ لِتَالِيهَا» فأشعر أن المضاف إلى المعمول إذا تَقَيَّد بإضافةٍ أو بألفٍ ولامٍ أو تجريدٍ فذلك كما لو تقيَّد المعمولُ نفسُه بها، فإنه شَرط في إضافة الصفة ذات الألف واللام إلي معمولها أن يكون مصحوباً بالألف واللام، أومضافًا إلى مصحوبها.

---

(١) مابين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبته من (س).

وفُهم من ذلك الشَّرط أنه إن لم يكن كذلك فلايجوز الإضافة، فصار عنده المضافُ إلي المعمول بمنزلة المعمول؛ فإذا قلت : (مررتُ بالرجلِ الحَسَن وَجْهِ الأخِ) فهو في الجواز بمنزلة (مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ الوَجْهِ) و (مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهِ أخِيه) في المنع بمنزلة (مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ وجهِه). وكذلك (الحَسنِ وَجْهِ أخٍ) بمنزلة (الحَسَن وَجْهٍ) وهذا صحيحٌ مطَّرِد.

وإذا قلت : (حَسَنِ وَجْهِ أخِيه) فهو بمنزلة (حَسَنِ وَجْهِه) وكذلك (حَسَنِ وَجْهِ الأخِ) بمنزلة (حَسَنِ الوَجْهِ) وقولك : (مررتُ برجلٍ حَسَنِ وَجْهِ أخٍ) بمنزلة (حَسَنِ وجهٍ) وكذلك مع الألف واللام في الصفة. ومثل ذلك جارٍ في النَّصب والجر.

وممَّا جاء من ذلك في السَّماع قول خِرْنِق، أنشده سيبويه[1]:

النَّازِلينَ بكُلِّ مُعْتَرَكٍ
والطَّيِّبُونَ مَعاقِدَ الأُزْرِ

فهذا بمنزلة «الطَّيِّبُونَ الأَخْبارَ، والحَسَنُونَ الوُجُوهَ» وأنشد أيضاً لزهير[2]:

---

(١) الكتاب ٢٠٢/١، ، ٥٨/٢، ٦٤، وشرح الرضى على الكافية ٣٢٣/٢، والهمع ١٨٣/٥، وابن الشجرى ٣٤٤/١، والخزانة ٤١/٥، والعيني ٦٠٢/٣، وقبله :

لا يَبْعَدَنْ قومي الذين هُمُ ... سمُّ العُدَاةِ وآفةُ الجُزْرِ

والبيتان من قصيدة لخرنق بنت هفان ترثى بها زوجها وابنها وأخويه ومن قتل معهم من قومها.
والمعترك : موضع القتال، تريد أنهم ينزلون عن الخيل عند ضيق المعترك فيقاتلون على أقدامهم.
والمعاقد : جمع مَعْقِد، وهو موضع العَقْدْ حيث يثنى طرف الإزار. والإزار : مايستر النصف الأسفل من جسم الإنسان. وطيب المعاقد كناية عن العفة، وأنها لاتحل لفاحشة.

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت.

أَهْوَى لَهَـــا أَسْـــفَعُ الخَـــدَّيْنِ مُطَّرِقُ

رِيشَ القَـــوادِمِ لم يُنْصَبْ له الشَّـــبَكُ

فهذا نظير «حَسَنُ الوَجْهَ» ومثله قول العجاج[1]:

* مُحْتَبِكٌ ضَخْمٌ شُئُونَ الرَّأْسِ *

وحكى سيبويه : هو أَحْمَرُ بَيْنِ العَيْنَينَ[2]، وهو جَيِّدُ وَجْهِ الدَّارِ، فهذا نظير «حَسَنِ الوَجْهِ» وكذلك سائرُ المسائل.

---

(١) سبق الاستشهاد بالرجز.

(٢) في (ت) «أحمر العينين» وما أثبته من الكتاب ١/١٩٥، و (س) وهو الصواب.

التَّعَجُّـــبُ

التـعـجبُ في اصطلاحـهم العـام : / اسـتـعظام زيادةٍ فـي وصـف ٥٠٩
الفاعل خَـفِـى سببُها، وخرج بها المذكورُ بها عن نظائره، أو قَلَّ نظيرُه، بلفظٍ دالٍّ على ذلك.

وقوله : «استعظام زيادةٍ» تنبيهٌ على أنه إنَّما يصحُّ مما يَقبل الزيادةَ والنُّقصان.

وقوله : «في وصف الفاعل» تنبيهٌ على أنه إنما يتعلَّق التعجبُ بمَن قام به ذلك الوصف.

وقـوله : «خَـفِـيَ سـببُـهـا» تحـرزٌ من الخلَق الظَّاهـرة والألوان؛ إذ لايُتَعَجَّب منها.

وما بعد ذلك بيانٌ أن الوصف إذا لم يَقِلَّ نظيرُه لا يُتَعَجَّب منه .

بهذا عَرَّف التعجبَ بعضُهم[١]، ولم يعرِّفه الناظم اتِّكالا على المعرفة به عند النحويِّين، وإنَّما شَرع في صيغ التعجُّب فقال :

بِأَفْـعَلَ انْطِقْ بَعْـدَ مَـا تَعَـجُّـبَـا
أوجِيءْ بأَفْـعِلْ قَـبْلَ مَـجْـرورٍ بِبَـا
وتِلْوَ أَفْـــعَلَ انْصِــبَنَّهُ كَـمَـــا
أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وأصْـــدِقْ بِهِــمَـــا

---

(١) على حاشية الأصل «هو ابن عصفور» وهو حق مع اختلاف يسير. وانظر : شرح جمل الزجاجي له ١/٥٧٦.

يعنى أنك إذا أردتَ أن تُعَبِّر عما عَرض لك من التعجبُّ من شىء، وأن تُبَيِّن أنك قد تعجَّبتَ ـ فلذلك صيغتان في الأصل.

إحداهما (أَفْعَلَ) على وزن (أَكْرَمَ) آتيًا بها بعد «ما» ويكون مابعدها يَتْلوها، وهو المتعجَّب منه، منصوبًا.

مثال ذلك : ماأَوْفَى خَلِيلَيْنا . ومثله : مَا أَكْرَمَ زيدًا، وما أَحْسَنَ عَمْرًا . وفي القرآن {فَمَا أَصْبَرَهُمْ على النَّارِ[1]}.

والثانية (أَفْعِلْ) على وزن (أَكْرِمْ) آتيًا بها قبلَ اسم مجرور بباء، لابغيرها من حروف الجر، والمجرور هنا هو المتعجَّب منه، وهو المنصوب في صيغة (ماأَفْعَلَه) ولذلك قال : «وتِلْوَ أَفْعَلَ انْصِبَنَّهُ» فَردَّ الضمير إلى المجرور بالباء، فيُريد أن ذلك الاسم يأتى منصوبًا بعد صيغة (ماأَفْعَلَ) ومجروراً بالباء في صيغة (أَفْعِلْ) وذلك قوله : «وأَصْدِقْ بِهِمَا» أى بَخَلِيْلَيْنَا . ومثله : أَكْرِمْ بزيدٍ، وأَحْسِنْ بِه. وفي القرآن {أَسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِرْ[2]}.

وقد أشعر هذا الكلام بأن المنصوب بعد (ماأَفْعَلَ) والمجرور بعد (أَفْعِلْ) لازمُ الذِّكْر، فلابد من الإتيان به، لكونه جَعله من جملة صِيغة التعجُّب.

وذلك في الأصل صحيح، إلا أنه قد يُحذف للعلم به كما سيأتى ذكرهُ بعد.

هذا بيانُ ماقال. وفيه دَركٌ[3] من وجهين :

أحدهما أنه حَصَر صِيَغ التعجُّب في صيغتين وهما : (مَاأَفْعَلَهُ) و (أَفْعِلْ بِهِ) إذ قَدَّم المجرورَ في قوله : «بأَفْعَلَ انْطِقْ» والتَّقديم في مثل هذا يُشعر

(١) سورة البقرة / آية ١٧٥.

(٢) سورة مريم / آية ٣٨.

(٣) الدَّرك ـ بإسكان الراء وفتحها ـ التبعة، يقال : مالحقك من درك فعليَّ خلاصه .

بالحَصْر، والحَصْر في هـاتين الصِّيغَتَيْن باطل؛ فإن في كلام العرب صِيَغًا كثيرة تَقْتضى من معنى التعجُّب مايَقْتضيه (ماأَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ بِهِ).

من ذلك (فَعُلَ) نحو : لَقَضُوَ الرجلُ[1]، وفي القرآن {سَاءَ مَثَلاً القَوْمُ[2]} ـ {كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ[3]}.

ومنه : لِلَّهِ أنتَ، لِلَّهِ دَرُّكَ[4]، ووَاهًا لزيدٍ[5].

* ولِلَّهِ عَيْنَا مَنْ رَأَى مِنْ تَفَرُّقٍ[6] *

وحَسْبُكَ به رجلاً، و «كَفَى باللَّهِ شَهِيداً[7]» و

* لِلَّهِ يَبْقَى على الأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ[8] *

---

(١) يجوز التعجب من كل فعل ثلاثي ينقل إلى (فَعُلَ) مضموم العين، وإذا بُنى من فعل معتل اللام من ذوات الياء قلبت الياء واو لانضمام ماقبلها، مثل : رَمُوَ الرجل، وقَضُوَ الرجل، في معنى : ماأرماه، وما أقضاه .

(٢) الأعراف / آية ١٧٧.

(٣) الكهف / آية ٥.

(٤) الأصل في هذا القول أن الرجل إذا كثر خيره وعطاؤه وإنالته الناسَ قيل : لله دَرُّه، أى عطاؤه وما يؤخذ منه، فشبهوا عطاءه بدَرِّ الناقة، ثم كثر استعمالهم حتى صاروا يقولونه لكل متعجب منه. وانظر : اللسان (د ر ر)

(٥) في اللسان (ويه) : «وإذا تعجبت من طيب الشيء قلت : وَاهًا له ما أطيبه! ومن العرب من يتعجب بواهًا فيقول : وَاهًا لهذا، أى ما أحسنه»

(٦) عجزه : * أشتَّ وأنأى من فراق المحصَّبِ *

وهو من شواهد اللسان (حصب) والتذييل والتكميل لأبى حيان (ج ٣ ص ٢١٠ ـ ب)

والمحصب : موضع رمي الجمار بمنى . وقيل : الشِّعب الذى مخرجه إلى الأبطح بين مكة ومنى.

(٧) سورة الفتح / آية ٢٨.

(٨) من شواهد سيبويه ٤٩٧/٣، والمقتضب ٣٢٤/٢، وابن يعيش ٩٨/٩، ٩٩، وشرح الرضى على الكافية ٣١٥/٤، والخزانة ٩٥/١٠، وديوان الهذليين ١/٣

وعجزه : * بِمُشْمَخَرٍّ به الظيَّانُ والآسُ * =

/ و«تَاللَّهِ» بالتاء أيضًا. فاللّام والتّاء في القَسَم يَقتضيان معنى ٥١٠
التعجُّب، وهو من معانيهما.

وفي الحديث «سُبْحَانَ اللَّهِ، إنَّ المُؤْمِنَ لايَنْجُسُ[(١)]» ومثل قولهم: يَالَلْعَجبِ، ويالَلْماءِ، ويالَلْفَلِيقَةِ[(٢)]، وقول الأعشى[(٣)]:

* ياجَارَتَا ماأنْتِ جَارَه! *

* ويَالَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ[(٤)] *

== وينسب إلى أبى ذؤيب الهذلي، أو أمية بن أبي عائذ، أو مالك بن خالد الخناعي الهذلي. ويروى (تَاللَّهِ) ويبقى: معناه لايبقى. والحِيَد: جمع حَيْد: وهو ما شخص من نواحي الشيء. ويراد بالحيد هنا كعوب قرن الواعل. والمشمخر: الجبل العالي. والظيان: ياسمين البر. والآس: الريحان. وذكرهما هنا إشارة إلى أن الوعِل في خصب وسعة، فلايحتاج إلى النزول إلى السهول فيصاد. والوعل ـ بكسر العين ـ التيسر.

(١) البخاري ـ الغسل:٢٣، والجنائز:٨، ومسلم ـ الحيض: ١١٥، ١١٦، وسنن أبي داود ـ طهارة:٩١.

(٢) الفليقَة: الداهية والأمر العجب. وهو من أمثالهم، انظر: جمهرة الأمثال ٢/٤٢٥، والمستقصى ٢/٤٠٧، واللسان (فلق).

(٣) ديوانه ١١١، وابن يعيش ٣/٢٢، والأشموني ٣/١٧، وشرح الرضى على الكافية ٢/٧٣، والخزانة ٣/٣٠٨ وصدر البيت:

* باتت لتَحْزُننا عَفَارَهْ *

وعفارة: اسم زوجته. وياجارتا: التفات من الغيبة إلى الخطاب، وأصله (ياجارتى) وجارة الرجل: امرأته التى تجاوره في المنزل. و«ما» استفهامية مبتدأ، خبرة «أنت» و«جارة» تمييز أو حال. والمعنى: ما أنبلكِ، أو ما أكرمكِ من جارة، أو حالة كونك جارة.

وقد تكون (ما) نافية، ويرشحه الرواية الأخرى (ماكنت جارة) وعلى هذا يخرج من باب التعجب.

(٤) من معلقة امرىء القيس، وعجزه:

* بكُلِّ مُغَار الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ *

والمغار: الشديد الفتل. ويذبل: اسم جبل. يقول: كأن هذه النجوم شُدت بحبل مفتول قوى إلى جانب هذا الجبل، فكأنها لاتسرى، يصف طول الليل.

وقالوا : مارأيتُ كاليومِ وَفاءَ وافٍ[1]. وما أشبه هذه المُثُلَ وداناها. وفي كلامهم من هذا كثير.

و (ماأَفْعَلَهُ، وأَفْعِلْ بِهِ) صيغتان من جملة الصِّيغَ المؤدِّية معنى التعجُّب، فإذا ثَبت ذلك فاقتصارُه على ماذكر هنا ظاهرُه التَّقصير.

والثانى أن هذا التَّعريف الذى أتى به بيانٌ لكيفيَّة لفظ التعجُّب، وَقع فيه التنكيرُ والإبهام من جهات.

منها أنه لم يُبَيِّن (ما) ماهى؟ أهى الاستفهاميَّةُ أم الموصولة أم غير ذلك، بل لم يبيِّن أحَرفْيَّةٌ هى أم اسميَّة؟ (وهى اسميَّة بلابُدٍّ)[2] .

واختلف فيها، فقيل : نكرةٌ بمعنى (شىء) وهو مذهب الخليل وسيبويه[3] والجمهورِ من البصريين. وقيل موصولة بمعنى (الَّذِى) وهو رأى الأخفش[4]. وقيل استفهاميَّة، وإليه مال الفَرَّاء[5].

ومنها أنه لم يبيِّن حكم (أَفْعَلَ) أهو اسمٌ أم فِعْلٌ، إذ ليس في لفظه مايدلُّ على شىء من ذلك.

وقد اختلفوا فيه، فقال الكوفيون : اسمٌ، وقال البصريون : فعلٌ ماض[6].

وكذلك لم يبيِّن كونَ (أَفْعِلْ) فعلَ أمْرٍ أو غَير فعل أمر. والجمهور أن معناه معنى الخَبر، وإن كان لفظه لفظَ الأمْر فليس بفعلِ أمر. وذهب الفراء إلى أنه

(١) روايته الصحيحة «مارأيتُ كاليومِ قَفَا وافٍ» وانظر المثل «هو قَفَا غادرٍ شَرٌّ» في جمهرة الأمثال ٢/٣٥٥، والمستقصى ٢/٣٩٩.

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ت).

(٣) الكتاب ١/٧٢.

(٤) شرح الكافية ٢/٣١٠، وابن يعيش ٧/١٤٩.

(٥) نفسه ٢/٣١٠، ونفسه ٧/١٤٩.

(٦) انظر : الإنصاف ١٢٦ (المسألة الخامسة عشرة).

بمعنى الأمر على ظاهره، ومال إليه الزمخشري[١]، وقوّاه ابن خروف.

وينبني على ذلك الخلاف في موضع المجرور بالباء، هل هو رفعٌ أم نصبٌ؟ فالقائل بأنه فعل أمر يَجعله، أعنى المجرورَ، في موضع نصب.

والقائل بأنه خبرٌ يجعله في موضع رفع بالفاعليَّة، وعلى هذا الثانى لايكون في (أَفْعِلْ) ضمير، وعلى الأول لابد فيه من ضمير، وهو نَصُّ الفراء.

وعلى ذلك أيضا يَنْبنى كونُ الباء الجارة زائدةً أو غير زائدة، ولم يبيِّن ذلك الناظم، فمن جعل الفاعل خَبَرِيًا عَدَّ الباء زائدةً كزيادتها في «كَفَى باللّهِ» ، ومن جَعله فعلَ أمر لم يلزمه القولُ بزيادتها.

ومنها أنه لم يبيِّن كونَ الاسم بعد (أَفْعَلَ) أو (أَفْعِلْ) هو المتعجَّب منه دون غيره، ولابَيَّن مِمَّ يُبنى (أَفْعَلَ) أو (أَفْعِلْ) وأنَّهما إنَّما يُبنيان من المصادر التى وقع من أجلها التعجُّب، فإنه لما قال : «بأَفْعَلَ انْطِقْ» يقول له المخاطب : مِنْ ماذا أَبْنِى هذه الصِّيغة من المصادر؟ فصار كلامًا مجَملاً متغلِّقاً دون الفهم، وهذا هو عمدةُ التَّعريف والمحتاجُ إليه في البيان.

فالحاصل أنه لم يَأْت في هذا التَّعريف بكافٍ ولاجازٍ، فصار كاللُّغْز الذى لم يُنْصَب على فهمه دليل.

والجوابُ عن الأول أن ماذُكر من الصِّيَغ المفهومِ منها التعجبُ غيرُ منضَبِطة لقانون / حاصر[٢]، ولامُنْضَمَّة[٣] بقياس قاضٍ من وجهين : ٥١١

(١) ابن يعيش ١٤٧/٧.

(٢) في الأصل «خاص» وما أثبته من (ت، س).

(٣) في (س) «ولا مُضَمَّنة» وما أثبته هو الأوضح، لتلاؤمه مع قوله : «مُنْضَبِطة».

أحدهما أنها إنما جاءت مُؤَدِّية معنى التعجُّب على غير اطِّراد يُقاس على مثله، فصارت من قَبيل المسموع الذى لايُقاس عليه، إلا (فَعُلَ) في نحو : لَقَضُوَ الرجلُ، فإنه اطَّردَ. وقد ذكَره الناظم بعدُ فلم يُهمله.

والثانى أن معنى التعجُّب في أكثرها ليس بالصِّيغة والبِنْية والوضْع الأصلى، وإنَّما هو في الأكثر مفهومٌ من فَحْوى الكلام[1]، وبِساط التَّخاطب. وإذا كانت دلالتها على التعجُّب من خارجٍ، ولم تَنْضَبط لصيَغ معيَّنة مطَّرِدة لم يَعْتبرها، من جهة أن قصد النحويِّ عَقْدُ القوانين فيما يمكن عقدُها فيه. وماتقدَّم ليس من ذلك، إلا (ما أَفْعَلَه) و (أَفْعِلْ بِه) فإنهما صيغتان مختصَّتان بهذا المعنى، راجعتان إليه، فلذلك اقتصرَ عليهما، وضَمَّ إليهما صيغةَ (فَعُلَ) إلحاقًا بهما، لا أنه أصلٌ في باب (التعجُّب) فأتى به آخِراًولم يُصَدِّر به إشعاراً بعدم الأصَالة ، ولم يَتركه لا طِّراده ،

ومن هنا صدَّرالجُزُولِىُّ[2] باب (التعجُّب) بالاعتذار عن هذا السؤال، فقال : للتعجُّب الذى يُبَوَّب له في النَّحو لفظان (ماأَفْعَلَهُ) و (أَفْعِلْ بِه) فاعتذر كما ترى قبل إيراد السؤال، عِلْمًا بأنه مما يُوَرد مثلُه على النَّحوى.

ونظير هذا بابُ (التَّوكيد) حين تكلَّموا فيه على الألفاظ المخصوصة كالنَّفْس والعَيْن وأخواتهما، وتركوا التَّبويَب على ماعداها من عبارات التَّوكيد وأدواته؛ لأن تلك الألفاظ المختصَّة مُنْضَبِطه للدخول تحت القوانين، وماسواها لايَنْضبط في الأكثر، ولايَجرى على مَهْيَع واحد[3].

وقد ألحق ابنُ مالك بتلك الألفاظ أشياء كما ضَبَطها قانونُ القياس.

---

(١) فَحْوى الكلام : مضمونه ومرماه الذى يتجه إليه القائل.

(٢) تقدمت ترجمته.

(٣) المَهْيَعُ من الطرق : البَيِّن.

وأيضاً فقد يقال : إن كل ماذُكر، من الألفاظ المؤدِّية معنى التعجُّب، راجعةٌ إلى معنى (ماأَفْعلَه) و (أَفْعِلْ بِه) وعنهما تفرَّعت، فذَكَر في التَّبْويب الأصلَ، وتَرك ماسواه. والله أعلم.

والجواب عن الثاني أن مااعتُرِض به لم يُغْفله جملة، بل في كلامه مايشير إلى مايُضْطَرُّ إليه فيه. ومالا يُضطر إليه لايَفْتَقر إلى التَّنبيه عليه.

فأما (أَفْعَلَ) و (أَفْعِلْ) فهما عنده فعْلاَن، ودَلَّ على ذلك من كلامه قولُه بعد: «وفي كِلاَ الفِعْلَيْن قدِمًا لَزِمَا» فهذا نَصٌّ على أنهما فِعْلان.

وأيضًا فقد قَدَّم في أول الكتاب أن الفعل يَنْجلى بنون التَّوكيد[1]، وفعلُ التعجُّب تلحقه نونُ التَّوكيد نحو[2]:

* فَأَحْرِ بِهِ لِطُولِ فَقْرٍ وأَحْرِيَا *

أراد «وأَحْرِيَنْ». وإذا ثَبتت فِعْلِيَّة (أَفْعِلْ) فـ (أَفْعَلَ) نظيره، فهو إذًا فعلٌ مثلُه.

وأيضًا فلزوم إلحاق نون الوقاية دليلٌ على ذلك، نحو : ماأَحْسَنَني، وماأكْرَمَنِيِ وهذا لم يَذكره في دَلائل الفعل في هذا النظم[3].

---

(١) حيث قال في «باب الكلام وما يتألف منه»: «ونُونِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلى».

(٢) مغنى اللبيب ٣٣٩، والهمع ٤/ ٤٠٠، والدرر ٢/ ٩٨، والأشموني ٣/ ٢٢١، والعيني ٣/ ٦٤٥، واللسان (حرى ، غضا) ويروى «من طول» و «بُطون»
وصدره :

* ومستَبْدِلٍ من بَعدِ غَضْيَا صُرَيْمَةً *

والغَضْيا : مائة من الإبل. وصُرَيْمة : تصغير (صِرْمَة) وهى القطيع من الإبل أو الغنم، مابين العشرين إلى الثلاثين، يعنى أبلا قليلة. وأَحْرِبه : ماأحراه وما أجدره.

(٣) يقصد ماذكره الناظم في باب «الكلام ومايتألف منه» من علامات الفعل.

ولايُقال : إن ذلك لادليلَ فيه / فإنَّك قد تقول : لَيْتَنِي، وعلَيْكَنِي، ٥١٢
ورُوَيْدَنِي، فتُدخل النون على الحرف وعلى الاسم[1]، وهي نون الوقاية، فليست بمختصةٌ بالفعل، فلادليلَ فيها على فِعْلِيَّة مادَخلت عليه.

وكذلك لادليلَ على فِعْلِيَّة (أَفْعَلَ) [بِفعلية (أفعِلْ)][2] لتباينهما في أحكام، وإن اتَّفقا في أحكامٍ أُخَر، وإلاَّ لَزم أن يُقال بفعليَّة (أَفْعَلِ التَّفْضيل) وذلك فاسد؛ لأنا نقول : دخولُ نون الوقاية على الأسماء والحروف غيرُ مطَّرِد فيها، وإنَّما أُلْحِقت سماعًا في بعضها بحيث لايُقاس عليها غيرُها، بخلاف (أَفْعَلَ) فإن نون الوقاية مطَّرِدة الدخولِ على (أَفْعَلَ) في التعجُّب، لايَخْتَصُّ بواحدة من الموادِّ دون أخرى، نحو : ماأَكْرَمَنِي، وما أَحْسَنَنِي، وما أَقْبَحَنِي، وما أَبْخَلَنِي، وماأَشْجَعَنِي. وما كان نحو ذلك.

وأما القياس على (أَفْعِلْ) فظاهرٌ، لموافقته له في البِنَاء ومعنى التعجُّب وعدم المعارِض، بخلاف (أَفْعَلِ التَّفضيل) فإن إعرابَه وجَرَّه ودخولَ الألف واللامِ عليه وغيرَها من خَواصِّ الاسم عارضت دَعْوَى الفِعْلِية فلم يُقَل بها.

ومما استُدِلَّ به على الفِعْلِيَّة فَتْحُ آخِرِ (أَفْعَلَ) على مُشَاكلة الماضي، ونصبُ مابعده على ترتيب عمل الفاعل الماضي.

وقد أُجيب عن ذلك بأن بناءه على الفتح لتضمُّنه معنى التعجُّب، وأنه إنَّما نَصب مابعده، وكان أصله الجرَّ بالإضافة، فَرْقًا بين الاستفهام المحض والتعجُّب الذى صار إليه.

---

(١) يقصد اسم الفعل، الذى مثله بقوله : «عَلَيْكَنِي» وهى فعل أمر بمعنى : الزمنى، و (رُوَيْدَنِي) اسم فعل أمر بمعنى : أمهلنى، أو رفقًا بى.

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل و (ت) وأثبته من (س) وقد استدرك على حاشية الأصل.

وهذا غير صحيح، فإن المبنيَّ لتضمُّن معنى الحرف إنَّما هو القائمُ مقامَه، أداةٌ مثلُه، وذلك (ما) لاغيرُها. وأمَّا التَّفرقة بين المعاني فلا يُزيل الإعرابَ عن وَجهه.

وأيضًا فهو مبنيٌّ على أن (أفْعَلَ) أصلُه الرَّفع، وهو مضاف إلى مابعده، ولو كان كذلك لم يَحْسن الفصلُ بينهما، فلايقال : (ماأحسنَ بالرجل أن يَصْدُقَ) في فصيح الكلام؛ لأنه في تقدير: (ما أحسنُ)[1] بالرجل الصِّدْقِ. والفصل بين المضاف والمضاف إليه لايجوز إلا في الشِّعر، أو في نادر لايُعْتَدُّ بالقياس فيه[2]. وهذا ليس كذلك، فَدلَّ على أنه ليس منه، فمازَعَموه دَعْوى، وأَقْوَى احتجاجاتِهم تصغيرُه قياسًا، وتصحيحُه كذلك، فإنك تقول : ماأَقْوَمَه، وما أَبْيَنَ معنى كذا، وهذا لايكون إلا في الأسماء. وأما الأفعال فيجب فيها الإعلال حسبما يأتى في التصريف[3].

وأيضاً فإنهم يقولون : ماأُحَيْسِنَ زيداً، ومَا أُمَيْلِحَ عَمْرًا، وأنشدوا[4]:

يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لَنَا
مِنْ هَؤُلَيَّا ئِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

---

(١) مابين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبته من (س) وحاشية الأصل.

(٢) على حاشية الأصل «لايقاس عليه» وهو إما من نسخة أخرى، أو تفسير.

(٣) أى من إعلال الأفعال الجوفاء التى على زنة (أَفْعَلَ) مثل : أقام، وأبات.

(٤) أمالي ابن الشجرى ٢/١٣٠، ١٣٢، ١٣٥، والإنصاف ١٢٧، وابن يعيش ١/٦١، ٣/١٣٤، ٥/١٣٥، ٧/١٤٣ وشرح الرضى على الكافية ١/٤٩، ٤/٢٣٠، والخزانة ١/٩٣، والهمع ١/٢٦١، ٢٦٣، ٥/٥٤، والعيني ١/٤١٦، ٣/٤٦٣ واللسان (ملح، شدن)

وينسب البيت للعرجى تارة، ولمجنون ليلى تارة، ولذى الرمة تارة أخرى. وأميلح : تصغير (أملح) من الملاحة، وهى البهجة وحسن المنظر. ويقال : شدن الظبى شدونا، إذا قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه. وهؤليَّاء : تصغير (هؤلاء) على غير قياس. والضال : السدر البرى. والسَّمُر : شجر الطلح، وهو شجر عظام، واحدة سَمُرَة.

فلو كان فعلا لم يصغَّر، فالتَّصغير من خواصِّ الأسماء.

والجواب أن التَّصحيح[1] لادليل فيه، فلو كان مستقلاً بالدلالة على الاسميَّة لَدَلَّ على اسمية (أَفْعِلْ) فإنك تقول : أَقْوِمْ بِه، وأَبْيِعْ بِه. وإذا لم يخرج (أَفْعِلْ) عما ثَبت له من الفعليَّة فلا يخرج (أَفْعَلَ) عن ذلك.

٥١٣ وأما التَّصغير فهو / أصعبُ ما في المسألة. وقد اعتذر البصريون عنه باعتذرات جميعُها يَستلزم تسليمَ الإشكال، فقيل : لَمَّا أشبه الأسماءَ للزومه لفظَ الماضى وقلَّةِ تصرفه، ولأنه في معنى (أَفْعَل التَّفضيل) وهو اسم، حَمَلُوه عليه في التَّصغير وتَرْكِ الإعلال.

ولأن التصغير قد يُراد به التَّحقيرُ والتَّقليل والتَّقريب والتعطُّف والتَّعظيم، وقد يُراد به المدح. وإنَّما قَصدوا هناك[2] تصغيرَ (المَلاَحة) الذى هو مصدر (مَلُحَ) لكن لَمَّا لم يكن للمصدر في التعُّجب استعمال، وكان الفعل يَدُلُّ على مصدره، ولذلك يعود عليه ضميرهُ في نحو : {مَنْ كَذَبَ كانَ شَرًا له[3]} اجترؤوا على الفعل فصَغَّروه، لأنه متضمِّن لمعنى مصدره، وقد يُعامل الفعلُ معاملةَ المصدر لتضمُّنه إياه، ولذلك أضيف إلى الفعل في نحو : جئتُ يومَ قام زيدٌ، واذْهَبْ بذى تَسْلَمُ[4]، وقوله[5] :

---

(١) على حاشية (ت) «صوابه أن التصغير» وهو خطأ، لأنه سيتكلم عن التصغير بعد ذلك. ومراده بالتصحيح تصحيح العين في نحو ما أَقْوَمَه، وما أَبْيَنَه. وقد تقدم.

(٢) أى في البيت السابق.

(٣) الكتاب ٣٩١/٢.

(٤) نفسه ١١٨/٣، ١٢١، ١٥٨.

(٥) عجزه :

* كأنَّ على سَنَابِكها مُدَامَا *

وقد نسبه سيبويه للأعشى (١١٨/٣) وليس في ديوانه. وانظر : ابن يعيش ١٨/٣، والخزانة ١٣٥/٣، حيث قال البغدادى هناك : «ولم أره منسوبا إلى الأعشى إلا في كتاب سيبويه». ==

فكذلك عاملوه هـهنا معاملتَه، فصَغَّروا الفعلَ والمراد المصدر.

وعَلَّل ذلك سيبويه بأنهم أرادوا تصغيرَ الموصوف بالملاَحة، كأنك قلت: مُلَيِّحٌ، لكنهم عدلوا عن ذلك، وهم يَعنون الأول. ومن عادتهم أن يَلْفِظُوا بالشيء وهم يريدون شيئاً آخر، كما قالوا : بنو فلان يَطَؤُهم الطَّرِيقُ، وصِيَد عليه يَوْمَان. ونحوه كثير[١].

والحاصل أنهم يُقِرون بالتصغير، ولايُقِرون بما يلزمه من الاسمية، وإنما لم يُقِروا بذلك لمعارِض ثبوتِ الفعليَّة، فاحتاجوا إلى الاعتذار عنه.

وأمَّا حُكْم (ما) فالدَّليلُ على اسمَيتِّها أنه إذا ثَبت كونُ (أَفْعَلَ) فِعلاً اقتضَى أنْ لابد له من فاعل، وليس ثَمَّ مرفوع ظاهر، فلابد من إضماره في الفعل عائداً على (ما) إذ لاغيرُها[٢]، فمدلولُه مدلولُ (ما) فثَبت أنها اسم، ثم كونُها استفهاميَّةً، أو نكرةً بمعنى (شَيْءْ) أو موصولةً، مسكوتٌ عنه (عنده)[٣]، وذلك لايَقدح في فهم التعجُّب، مع أنه قد قيل بكلٍّ واحد من تلك الاحتمالات، فكأنَّه تَرك التعبيرَ فلم يَنص على اختيارٍ فيها، لأن جميعها راجع في التَّقريب

== والآية : العلامة، والشُّعث : جمع أشعث وشعثاء، يقال : شَعِث الشَّعْر، شَعَثا وشُعوثة إذا تغير وتلبَّد. وشعِث رأسهُ وبدنه، إذا اتسخ. والسَّنابك : جمع سُنْبك، وهو مقدَّم الحافر . والمُدام : الخمر.

(١) الكتاب ٣/٤٧٧، ٤٧٨ بتصرف.

وقال السيرافي تعليقاً على العبارتين ماملخصه: يريدون : يطؤهم أهل الطريق الذى يمرون فيه، فحذف (أهلا) وأقام (الطريق) مقامهم. ومعنى (يطؤهم الطريق) أن بيوتهم على الطريق ، فمن جاز فيه رآهم ، وقوله : (صيد عليه يومان) معناه : صيد عليه الصيد في يومين، فحذف الصيد، وأقام اليومين مقامه.

(٢) أى لا يوجد قبل فعل التعجب اسم يعود عليه الضمير المستتر فيه غير كلمة (ما).

(٣) مابين القوسين ساقط من (ت).

الصِّناعي إلى قَصْد واحد، فكأنَّه يرى أن كل واحدٍ منها ممكن.

فالاستفهام قد يُؤْتَى فيه في معرِض التَّعظيم فتقول : ماأَحْسَنَ زيدًا؟ على معنى : أىُّ شيٍء أَحْسَنَهُ؟ والمقصود تعظيمُ الأمر الذى أَحْسَنَه، كما قال الله تعالى : {الحَاقَّةُ مَا الحَاقَّةُ[1]} و {فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ ما أَصْحابُ المَيْمنَةِ[2]} وقولهم : أىُّ رجلٍ زيدٌ؟ وهو كثير.

وكذلك النكرةُ تُعْطِي، بما فيها من الإبهام، معنى التعظيم، وهو ظاهر.

وكذلك الموصولَة، وإن أُوضِحت بالصِّلَة، ففيها من الإبهام ماليس في (الَّذِى) وأيضًا ففي حذف الخبر[3] إبهامٌ يَصلح للتعجُّب، فقد ظهر لكل قولٍ وَجه.

٥١٤ ويحتمل أن يكون تَرك تعينَ مذهبٍ هنا لما يلزم على كل / مذهب منها من الإشكال.

أما الاستفهاميةُ فقال المؤلف[4] : القائلُ بذلك إما أن يَدَّعى تجردَها للاستفهام، وإما أن يَدَّعى كونَها للاستفهام والتعجُّب معًا[5]، كما هى في قوله : {فأَصْحَابُ الْمَيْمنَةِ ما أَصْحَابُ الْمَيْمنَةِ[6]} فالأول باطلٌ بالإجماع. والثاني باطلٌ أيضا؛ لأن الاستفهام المُشْرَب بتعجُّب لايلَيه غالبًا إلا

---

(١) سورة الحاقة / آية ١، ٢.

(٢) سورة الواقعة / آية ٨.

(٣) في الأصل «حذف الضمير» وهو تحريف.

(٤) شرح التسهيل [ورقة ١٤٣ ـ أ].

(٥) في الأصل «والتعجب معنى» وهو تصحيف، وما أثبته من (ت، س) وشرح التسهيل (ورقة ١٤٣ ـ أ)

(٦) سورة الواقعة / آية ٨.

الأسماء، نحو الآية المتقدِّمة، وقوله : {الْحَاقَّةُ ما الْحاقَّةُ[1]} {وأَصْحَابُ الشِّمَالِ مَا أَصْحَابُ الشِّمالِ[2]} ونحو قوله [3]:

* ياسَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ *

وقوله[4]:

* يَاجَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ *

و «ما» المشارُ إليها مخصوصةٌ بالأفعال، فعُلم أنها غير المتضمِّنة استفهامًا.

وأيضًا فلو كان فيها معنى الاستفهام لجاز أن تَخْلُفها (أيٌّ) كماجاز ذلك في :

* ياسَيِّدًا ما أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ[5] *

فيكون كقوله[6]:

---

(١) سورة الحاقة / آية ١، ٢.

(٢) سورة الواقعة / آية ٤١.

(٣) للسفاح بن بكير اليربوعي، والبيت من شواهد شرح الكافية للرضى ٣/٥٠، والخزانة ٦/٩٥، والهمع ٣/٤٢، ٥/٥٦، والدرر ١/١٤٩، ٢٠٨، ٢/١١٩، والتصريح ١/٣٩٩ .

وعجزه :

* موطَّأ الأكنافِ رَحْبِ الذراعْ *

ويروى :

* موطَّأ البَيْتِ رحيب الذراعْ *

وموطأ : سهل مذلل. والأكناف : جمع كَنَف - بفتحتين - وهو الناحية، وكنف الرجل حضنه، يعنى العضدين والصدر. ومعناه : دمث كريم مضياف لايتحمل قاصده من زيارته عنتا .

والرَّحْب والرحيب : الواسع، ورحب الذراع : سخى واسع القوة عند الشدائد.

(٤) الشعر للأعشى، وقد تقدم، انظر :

(٥) حيث يمكن أن يقال فيه : ياسيدًا أيَّ سَيِّدٍ.

(٦) سيبويه ٢/٥٥، وشرح التسهيل (ورقة ١٤٣ - أ) بدون نسبة. وعجزه :

* إذَا مارجالٌ بالرجال اسْتَقلَّتِ *

والهيجاء : الحرب. وفتاها : القائم بها المُبْلى فيها. وجارها : المجير منها، الكافي لها. واستقلت : =

* أَيُّ فَتَى هَيْجَاءَ أَنْتَ وَجَارُهَا *

وأيضًا فَقَصْدُ التعجُّب في «ما» متَّفق عليه، وكونُه مُشْرَبًا باستفهام زيادةٌ لادليل عليها، فلا يُلْتفت إليها[1].

وأما الموصولةُ فمخالَفةٌ للنَّظائر، لأن الإبهام عنده حصل بحذف الخبر، والإفهام متقدِّم عليه، وذلك بيان (مَا) بالصلَة، وهو عكس ماعليه كلام العرب، حيث يَقصدون الإبهامَ أولاً، ثم الإفهامَ ثانيًا، كضمير الأمْرِ، وضَميرَيْ «نِعْمَ وبِئْسَ» مع مفسِّراتها، وكالعموم والتَّخصْيص، والمميَّز والتَّمييز، وأشباه ذلك.

ولأن فيه دَعْوَى حذف الخبر لزوما، وفيه مَحْظوران، أحدهما أن كَوْنَ الخبر هنا مُلْتَزَمَ[2] الحذفِ دون شيء يَسُدُّ مَسَدَّه خلافُ المعتاد، لأن عادة العرب في مثله أن يَسُدَّ مسدَّه شيء يَحصل به استطالةٌ كما كان مع «لَوْلاَ» وفي «لَعَمْرُكَ» وأشباههما، وهذا ليس كذلك، فلا يُعوَّل على دَعواه.

والثانى أن يقال لِمدَّعِي الحذف : أمعلومٌ هذا المحذوف أم مجهولٌ؟ فإن قال : (مَعْلوم) أبطل الإبهامَ المقصودَ في التعجُّب، وإن قال : (مَجْهول) لزمه [حَذْفُ مالا يجوز[3]] حذفُه؛ إذ من شرط الحذف أن يكون على المحذوف دليل.

وأما النكرةُ فيلزم على القول بها محظورٌ. حَكى ابن الأنباريّ في (الإنصاف[4]) أن بعض أصحاب المبرِّد قَدِم على بَغْداد، فحضر في حلْقة ثَعْلَبَ، فسُئل عن هذه المسألة فأجاب بمقتضى قول سيبويه[5] وقال : إن التقْدير في

= نهضت

(١) في (ت) «فلم يلتفت إليها» وإلى هنا انتهى النقل من (شرح التسهيل : ورقة ١٤٣ ـ أ).

(٢) في (ت) «مستلزم».

(٣) مابين القوسين ساقط من الأصل، وزثبته من (ت ، س) .

(٤) انظر : ١٤٧/١.

«ما أَحْسَنَ زيدًا» شيءٌ أحْسَنَ زيدًا[1]، فقيل له : ماتقول في قولنا : ما أَعْظَمَ اللَّهَ!؟ فقال : شَيْءٌ أعظمَ اللَّهَ، فأنكروا عليه وقالوا : هذا لايجوز، لأن الله تعالى عظيمٌ لابجَعْل جاعلٍ، وسَحبَوه من الحلْقة فأخرجوه[2].

فهذا كلُّه، وإن كان فيه بحثٌ ونظر، فتخليصُه عَسِير، والاشتغالُ به تكثير، والقَصْدُ حاصل، والكلام مُنْضبط بدون هذا التطويل، فتركَه لمن يَترجَّح[3] عنده النَّظرُ فيه، ونِعمًّا فَعَل.

وحُذَّاق الصِّناعة إنَّما يتكلَّفون البحثَ فيما يَنْبنى عليه حكم، وما/ ٥١٥
عداه فهم فيه ما بين تاركٍ له رأسًا، وناظرٍ فيه اتِّباعاً لمن تقدَّم له فيه نظر، إذ الخروج عن المعتاد مُنَفِّر، والله أعلم.

وأما حكم (أَفْعِلْ) ومايَلزم عنه من الأحكام فالكلامُ فيها متعلِّق بشرح البيت الآتى بعدُ، ففيه يَظهر قصدُه وما أشار إليه في ذلك بحول الله، فلم يُهمل النَّظر فيه جُملة.

وأيضًا فإذا فرضنا أنه لم يتعرَّض لحكمٍ فيه فقد ثبت أنه فِعْل، وهو متَّفَق عليه بين أهل البلدين.

والفعل إذا كان على (أَفْعِلْ) ظاهرُه أنه فعل أمر، لأن هذه الصِّيغة مختَصَّةٌ به، فَيدَّعى أن مذهبه كَوْنُ (أَفْعِلْ)فعلَ أمر، لكن لا مطلقا، بل على

---

(٥) في الإنصاف «فأجاب بجواب أهل البصرة».

(١) في (ت) «شيء حَسَّنَ»

(٢) بعده في الإنصاف «فلما قدم المبرد إلى بغداد أوردوا عليه هذا الإشكال، فأجاب بما قَدَّمنا من الجواب، فبان بذلك قبح إنكارهم عليه، وفساد ماذهبو إليه»

والمراد بقول ابن الأنبارى : «فأجاب بما قدمنا من الجواب» قوله قبل ذلك : «معنى قولهم : شيء أعظم الله، أى وَصَفه بالعظمة، كما يقول الرجل إذا سمع الأذان : كبَّرتَ كبيرا، وعظمت عظيما، أى وصفته بالكبرياء والعظمة، لاصيَّرته كبيرا عظيما، فكذلك ههنا...».

(٣) في (ت، س) «لم يترجح» ولامعنى له.

وَجْهِ مادَخَله من معنى التعجُّب، حتى صار هو المعنى الغالب على الصِّيغة، فهو في لفظه، محكومٌ له بحكم فِعل الأمر في كون فاعله ضميراً مُتَّصلا، ومابعده يطلبه طلب الفَضْلة، والتُزم في الضمير الإفرادُ والتَّذكير، لجريانه عندهم مَجرى الأمثال[1]، وليكون مُوازِنًا لصاحبه، وهو (أَفْعَلَ) إذ فاعُله ضميرٌ مستتر أبدًا، وإن كان سبب الاستتار فيهما مختلفًا.

ولايقال: إن كَوْنَ الأمر مفيدًا لمعنى التعجُّب دَعْوَى لادليل عليها، لأنا نقول: إذا كان الأمر يُفيد معنى الخبر، والخبر يُفيد معنى الأمر نحو {فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمنُ مَدًّا[2]} ونحو ـ {والمُطَلَّقاتُ يتَربَّصْنَ بأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُروُءٍ[3]} والأمر والخبر ضِدَّان من جهة احتمال الخبر الصدقَ والكذبَ، وامتناع ذلك في الأمر ـ كان الأمرُ ـ بإفادة معنى التعجُّب، وهما غيرُ ضِدَّيْن، لاجتماعها في عدم احتمال الصدق والكذب ـ أحقَّ وأولى.

وقد زعم المؤلف في «الشرح» أن الأمر يستفاد من الاستفهام نحو {فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ[4]} فكذلك يكون الحكم هنا قياساً لو لم يكن ثَمَّ سَماعٌ دَالٌّ، فكيف وقد قالوا[5]:

* ياسَيِّدًا ماأَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ *

---

(١) من قواعد اللغة أن الأمثال لاتغيَّر، بل تحكى على ماجاءت عليه، بغض النظر عما ضربت له، أى سواء أكان مذكراً أم مؤنثا، وسواء أكان مفردا أم مثنىً أم جمعاً. كل ذلك لاينظر فيه إلا إلى الصيغة الأولى التى ورد عليها المثل، لأن المثال ماهو إلا استعارة تمثيلية، والمستعار فيها هو ألفاظ المثل بأعيانها، حتى إنه يقال للمذكر والمثنى والجمع: الصيف ضيعتِ اللبن» بصيغة المفرد المؤنث، لأن المثل هكذا جاء عن العرب، فلايصح المساس به.

(٢) سورة مريم / آية ٧٥.

(٣) سورة البقرة / آية ٢٢٨.

(٤) سورة الأنبياء / آية ١٠٨.

(٥) تقدمت هذه الأشعار في الباب نفسه، انظر :

* ياجَارتَا مَا أَنْتِ جَـارَهْ *

* أىٌّ فَتَى هَيْجَاءَ أَنْتَ وَجَارُهَا *

وهذا كثير في أقسام الإنشاءات، أن يَدخلها معنى التعجُّب، كقوله في الحديث : «سبْحانَ اللّهِ، إنَّ المُؤْمَن لاينْجُسُ[1]» وقالوا :

* تَاللّهِ يَبْقَى على الأَيَّام ذُوحِيَدٍ * [2]

و«للّهِ يَبْقَى» ويَا لَلْعَجبِ، ويالَلْماءِ.

* ويَالَكَ مِنْ لَيْلٍ كأنَّ نجومَهُ *[3]

وهو كثير جدا.

فلابُعْدَ في استفادة التعجُّب من الأمر، من حيث اجتمعا في الإنشاء، كما لم يَبْعُدْ فيما ذُكر.

وأيضاً فإن المجرور بعد (أَفْعِلْ) يجوز حذفه كما سيأتى، نحو {أَسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِرْ[4]} وإذا حذف الجارُّ انْتَصب، نحو[5]:

* وأَجْدِرْ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَا *

والفاعل لايُحذف ولايَنتصب مع وجود فعله الطالب له بالفاعليَّة.

---

(١) تقدم تخريج الحديث الشريف، انظر : ص ٤٣.

(٢) عجزه :

* بمُشْمَخِرٍّ به الظَيَّانُ والآسُ *

وتقدم في الباب نفسه، وانظر : ص ٤٣.

(٣) عجزه :

* بكل مُغَارِ الفَتْلِ شُدَّت بيَذْبُلِ *

وهو من معلقة امرىء القيس، وتقدم الكلام عليه، انظر : ص ٤٣.

(٤) سورة مريم / آية ٣٨.

(٥) شرح التسهيل للناظم (ورقة ١٤٣ ـ ب).

وأيضًا قال ابن خروف[1]: تلخيص مذهب الفراء أن المعنى : فَعُل،
وما أَفْعَلَه، وجاء اللفظ دليلاً على استدعاء المخاطب / للتعجُّب مع المتكلِّم. ٥١٦

وقـد اعـتَـرض المؤلف في «الشـرح» هذا المذهـب، إذ خـالفـه في «التسَّهيل[2]» من أربعة أوجه :

أحدها أن الناطق بـ(أَفْعِلْ) لو كان آمرًا بالتعجُّب لم يكن (الآمرُ[3]) متعجِّبا، كما لا يكون الآمرُ بالحَلفِ والتَّشْبيه والنِّداء حالفًا ولا مُشَبِّهًا ولا مُنَاديًا، ولاخلاف أن قائل (أَفْعِلْ) متعجِّب، وإنَّما الخلافُ في اجتماع الأمر معه، وهذا لايلزم مع غَلَبة معنى التعجُّب، ويلزم مثله في نحو {فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ[4]} فإن المستفهم عن الشيِء لايكون آمرًا بالشيء، كما لا يكون المستفهِم عن قيام زيد، وطلوع الشمس، ودخول رمضان آمرًا بذلك، فما يكون جوابَه هو أيضا جوابُه، وهكذا يقال له في جميع ماتقدَّم التأنيسُ به[5]، بل يلزمه ذلك في (أَفْعِلْ) هنا، إذ هو في أصله خَبَرٌ دَخله معنى التعجُّب.

والثاني أنه يلزم إبرازُ ضميره في التأنيث والتثنية والجمع، كما يَلزم في كل فعل متصرِّف أو غيره، ولايُعْتَذر بأنه جرى مَجرى المثَل، فإن الأمثال تَلزم لفظًا واحدا كـ«الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ[6]» والجارى مجرى

---

(١) سبقت ترجمته.

(٢) انظر : ص ١٣٠.
وانظر كذلك شرح التسهيل للناظم (ورقة ١٤٣ ـ أ).

(٣) مابين القوسين ساقط من (ت، س).

(٤) سورة الأنبياء / آية ١٠٨.

(٥) يقال : أَنَّسَه تأنيسا، إذ لاطفه وأزال وحشته.

(٦) انظر : كتاب الأمثال لأبى عبيد ٢٤٧، واللسان (صيف).

المثَل يلزم لفظًا واحداً، وإن تَغَيَّر بعضَ التَّغيير فذلك مُغْتَفر، نحو (حَبَّذَا) فيُجَاز أن يَخْتم الجملةَ بما للناطق فيه غَرَضَ. و (أَفعِلْ) لاتلزم لفظًا واحداً، فليس بِمَثَلٍ ولا جارٍ مَجراه، وهذا غير لازم، لأنه في معنى (مَا أَفْعَلَه) فكأنه مُسْنَد إلى غير فاعله حقيقةً، فهو كلام مُخْرَج عن حَدِّه.

وأيضًا كما جاز في (حَبَّذَا) تغييرُ باقي الجملة من حيث تعلَّق بها غرضٌ جاز تبديُل المادَّة مع بقاء الوَزْن المخصوص، من حيث تعلَّق بذلك غرض، وهو بيان ماكان التعجُّب من أجله، فمثال (أَفْعِلْ) هنا نظيرُ لفظ (حَبَّذَا) هنالك.

والثالث : لو كان كذلك لم يَجُز أن يَلى (أَفعِلْ) ضميرُ المخاطَب، نحو : أَحْسِنْ بِكَ، لأن في ذلك إعمالَ فعلٍ واحد في ضميرىْ فاعلٍ ومفعول لمسمًّى واحد.

والجواب أن هذا رأى ابن عُصْفور، إذ هو يُجرى المتعَدَّى إليه بالحرف مُجرى المتَعَدَّى إليه بغير حرف. وقد تقدَّم بطلان ذلك. وفي القرآن المجيد : {واضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ[1]}.

والرابع : أنه كان يجب إعلالُه إذا كانت عينه ياء أوواوا، كما وجب ذلك لـ (أَبِنْ، وأَقِمْ) ولم يَجُز : أَبْيِنْ به، ولا أَقْوِمْ بِه، كما لاتـأمر كذلك، فَلَمَّا لم يكن كذلك لم يصحَّ أن يكون أمرا، وهذا مُشْتَرَك الإلزام في (ماأَفْعَلَهُ) إذ هو عنده فِعْلٌ ماض، والماضى يجب فيه : أَقَامَ، وأَبَانَ، فكان يمتنع فيه : ما أَقْوَمَهُ، وأَبْيَنه، كما يَمتنع في الماضى.

فالجواب عن هذا هو جوابُنا، وإلاَّ فلا يصح اعتراضُه فلايَفتقر إلى الجوب.

---

(١) سورة القصص / آية ٣٢.

وإذا تقرَّر هذا كلُّه سَهُل الأمر في فاعلِ (أَفْعِلْ) وأنه مضمر، وفي المجرورِ وأنه في موضع نصب، وأن الباء غير زائدة، وهو / ظاهر. ٥١٧

وأما الاعتراض الأخير فإن جميع ماذُكر فيه قد أشعر به المثالان، وهما «مَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا، وأَصْدِقْ بِهِمَا» ففيهما مايعيِّن المتعجَّب منه، وأنه مابَعْدَ الأفعال، وأن المتعجَّب من أجله هو مدلول الفعل، وها هو يَذكر على أَثَر هذا : مِمَّ يُبْنَيَان؟ فَيتَبَيَّن بعضُ كلامه ببعض. وبالله التَّوفيق.

ويمكن أن يكون المقال أيضًا أشعر بمعنًى آخر، وهو كَوْن المتعجَّب منه مختصًا، إمَّا معرفةً نحو مامَثَّل به، وإمَّاما يَجرى من النكرات مجراه نحو : ماأَسْعَدَ رَجُلاً اتَّقَى اللَّهَ.

فلو كان غير مختَصٍّ لم يُتَعجَّب منه، ولايقال : ماأَحْسَنَ رجلاً من النَّاسِ، ولا : ماأَسْعَدَ غُلامًا.

وهو نظير النُّدْبة، لايُنْدَب من لايُعرف، وإنما يُندب مَن اشتَهر باسم أو فَعال، كما سيأتى إن شاء الله.

ويمكن أَنْ لم يَقصد هذا، ولكنه اتَّكَل على معنًى آخر، وهو حصول الفائدة، إذ قال في أول النظم : «كَلامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ[1]» فإذا كان التعجُّب مفيدا، وذلك بكون المتعجَّب منه مختصًا ـ صَحَّ، وإلاَّ فَلاَ.

ونُصب قوله «تِلْوَ أَفْعَلَ» على الحال من الهاء في «انْصِبَنَّهُ» والإضافة لفظية، أى انْصِبْه حالهة كونه تاليًا لـ (أَفْعَلَ).

و «تَعَجُّبًا» نُصب على الحال أيضاً، وهو مصدر، لكن على معنى «مُتَعَجِّبًا» أو «ذَا تَعَجُّبٍ».

---

(١) هو أول بيت في الألفية بعد الخطبة، استهلَّ به باب «الكلام ومايتألف منه».

وحَـذْفَ مَـا مِنْهُ تَعَـجَّـبْتَ اسْـتَـبِحْ

إنْ كَـانَ عِنْدَ الحَـذْفِ مَـعْنًى يَتَّـضِحْ[1]

يعنى أن المتعجَّب منه، وهو المنصوب في (ما أَفْعَلَهُ) والمجرور بالباء في (أَفْعِلْ بِه) يجوز حذفهُ، ويُستباح ذلك فيه، وإن كان مقصودَ الذِّكْر في التعجُّب، لكن إذا كـان معناه مع الحذف واضحًا ظاهرًا، لدليلٍ دَلَّ عليه حتى صَيَّره كالملفوظ به.

فأما (مَا أَفْعَلَهُ) فتقول: رأيتُ زيدًا فما أَحْسَنَ وأَجْمَلَ!، تريد: ماأَحْسَنَهُ وأَجْمَلَهُ! وخَبَرْتُ عَمْرًا فما أَفْضَلَ وأَكْرَمَ! قال الشاعر، ويُعْزَى إلى عليٍّ رضي الله تعالى عنه[2]:

جَـزَى اللَّهُ عَنَّا والجَـزَاءُ بفَـضْلِه

رَبِيـعَـةَ خَـيْـرًا مـا أَعَفَّ وَأَكْـرَمَـا

وأما (أَفْعِلْ بِه) فتقول: أَحْسِنْ بزيدٍ وأَجْمِلْ! تريد: وأَجْمِلْ بِه، قال تعالى {أَسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِرْ[3]} وأنشد ابن الأنبارى[4]:

---

(١) الرواية الأشهر في البيت «إنْ كانَ عند الحَذْف معناهُ يَضِحْ» وقد كتبت هذه الرواية على حاشية (ت) كما ذكرها الشاطبى فيما يلي.

(٢) الهمع ٥٩/٥، والدرر ١٢١/٢ ، والتصريح ٨٩/٢، والأشمونى ٢٠/٣، والعيني ٦٤٩/٣ ومعنى: والجزاءُ بفضله ـ أن المجازاة على فعل الخير تفضل من الله على المحسن.
وما أعف وأكرما: ماأعفها وأكرمها، وفيه الشاهد.

(٣) سورة مريم / آية ٣٨.

(٤) تقدم البيت في الباب نفسه.

ومُسْتَخْلِفٍ مِنْ بَعْدِ غَضْيَا صُرَيْمَةً

فَـأَحْـرِ بِهِ لِطُولِ فَـقْـرٍ وأُحْـرِيَا

وأنشد ابن خروف وغيره لعُرْوة الصَّعاليك العَبْسي[1]:

فَـذَلِكَ إنْ يَلْقَ المَنِيَّـةَ يَلْقَـهَـا

حَمِيداً وإن يَسْتَغْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرِ

وفي قوله (اسْتَبِحْ) إشعارٌ بأن المتعجَّب منه لم يكن حَقُّه أن يُحذف، وإنما كان الواجب فيه الإثبات، لأن العرب تقول: اسْتُبِيحَ حَمِى فلان، واسْتُبِيحَ دَمُ فلان، ونحو ذلك مِمَّا شأنُه أن يكون ممنوعَ الحَوْزَة حَتْمًا.

ولايقال هنا في غالب الاستعمال: أُجِيزَ، ولاسُوِّغَ، ولانحو ذلك، مما
٥١٨ يُعطى / مجردَ معنى الإقدام من غير إشعار بالامتناع، فكأنَّ الناظم قَصد هذا، لما في (أَفعِلْ بِهِ، ومَا أَفْعَلَهُ) مما يَقْتضى امتناعَ الحذف حَتْمًا، وذلك أن المتعجَّب منه مقصودُ الذِّكر، والكلامُ مبنيٌّ عليه، لأن جملة التعجُّب لأجله سيقت، فصار بمنزلة الاسم الواقع بعد (إلاَّ) في قَصْد الحصْر إذا قلت: ماأَكْرَمنِى إلاَّ زيدٌ، وما أكرمتُ إلاَّ عَمْرًا، وما مررتُ إلاَّ بعَمْرٍو، إذ لايجوز الحذف فيه وإن كان فَضْلَة، لأن الكلام مبنيٌّ عليه، فكذلك هنا. فكأنَّه يقول: هو، وإن كان مقصودَ الذِّكر، جائزُ الحذف، لأن إيضاح معناه قائمٌ مقامَ ذِكْره.

وحين أجاز حذفَ المتعجَّب منه مطلقا إذا عُلم كان دليلاً على أن المجرور بالباء ليس هو الفاعل البتَّةَ، إذ لو كان كذلك لامتنع الحذفُ، بناءً

(١) ديوانه ٢٧، والتصريح ٢/٩٠، وشرح الكافية الشافية (٢/١٠٨٩) وانظر: الأصمعية العاشرة: ٤٦.

على مذهبه في أن الفاعل لايُحذف، حَسْبَما مَرَّ بيانُه في قوله في «باب الفاعل» :

«وبَعْـــدَ فِـــعْلٍ فـــاعلٌ فـــإنْ ظَـهَـــرْ

فَـــهْـــوَ وإلاَّ فـــضَـــمِـــيُـــر اسْـــتَـــتَـــرْ»

فـهذا الموضع داخل في مُـقْتَضَى ذلك الحُكْمْ، فـلا يصح على مـذهبـه أن يكون المجرور هنا فاعلاً أصلا، وهذا واضح. وقد تقدَّم الاستـدلالُ على صِحَّة ماذَهب إليه .

وقوله : «وحَذْفَ كذا» مفعول «استَبِحْ» و «مَعْنًى» تمييزٌ لقوله «يَتَّضِحْ» أى يَتَّضِح مَعْنًى، وهو منقولٌ من الفاعل، وقَدمَّه على العامل فيه بناءً على جوازه نادراً إذا كان العاملُ متَصرِّفًا، كقوله[1]:

* ومَا كَانَ نَفْسًا بالفِراقِ تَطِيبُ *

وقد مَرَّ في بابه .

ويحتمل أن يكون «مَعْنًى» فاعلَ «كان» على أنها تامَّة. و «يَتَّضِحُ» في موضع الصفة لـ (مَعْنًى) ويكون المراد : إن وُجِد عند الحذف معنًى، ويريد : معنى المحذوف. أو تكون ناقصة. وحُذف الخبر لدلالة الكلام عليه إن وجُد له معنًى يَتَّضِح.

---

(١) المقتضب ٣/٣٧، والخصائص ٢/٣٨٤، والأشموني ٢/٢٠١، والهمع ٤/٧١، والدرر ١/٢٠٨، والعيني ٣/٢٣٥، واللسان (حبب) وصدره :

* أتهْجرُ ليلى للفراق حَبِيبَها *

وينسب للمخبل السعدى، أو أعشى همدان، أو مجنون ليلى.

ووجدتُ في طُرَّة[1] بعض النُّسَخ عِوَض ذلك «إنْ كانَ عِنْدَ الحَذْفِ مَعْناهُ يَضِحْ» يريد معنى المحذوف. و «يَضِحْ» مضارع : وَضَح الشيءُ، يَضِح وُضُوحًا، وهو صحيح.

وَفِى كِلاَ الفِعْلَيْن قِدْمًا لَزِمَا
مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا

«في كِلاَ الفِعْلَيْن» متعلِّق بـ (لَزِمَ) و «قِدْمًا» ظرف، و «مَنْعُ» فاعلُ «لزم» أى لَزِم قديمًا في الفعلين مَعًا منعُ التصرُّف.

ويريد أن العرب ألزمت هذين الفعلين، وهما : (ماأَفْعَلَهُ، وأَفْعِلْ بِهِ) عدمَ التصرُّف، والجريانَ على طريقة واحدة لايتعدَّاها، بل لابد أن نَتْبع العربَ على ماألزمتْ من ذلك.

وعدم التصرُّف فيهما من جهات :

أَمَّا أولاً فلا يَتَصرَّف منهما غيرُهما من الأفعال. (فمَا أَفْعَلَهُ) لايُبْنى منه أمر ولا مضارع، و (أَفْعِلْ بِهِ) لايُبنى منه ماض ولا مضارع، ولا لهما اسمُ فاعل ولا مفعول، ولاصفة مشبَّهة، ولا يَدلان على زمان، فـ (أَفْعَلَ) لادلالة له على الزمان الماضى بصيغته، و(أَفْعِلْ) لادلالة له على المستقبل كذلك.

ولايَنْتصب عنهما مصدرٌ مؤكِّد، ولايُرفع بهما ظاهر، ولايُتْبع مرفوعهما بعطف ولا توكيد ولا إبدال. ٥١٩ /

وأما ثانيًا فإنهما لايُغَيَّران عن حالهما في تقديم أو تأخير، بل يلزمهما ماعُرِّف به أولاً من تقديم «ما» وتأخير الاسم المتعجَّب منه في

(١) الطُّرَّة : طرف كل شىء وحَرْفه، ويُقصد بها هنا حاشية النسخة.

(ماأَفْعَلَهُ) ومن تأخير المجرور في (أَفْعِلْ به) أو حَذْفه إلا شاذًّا، نحو[1]:

* وأَجْدِرْ مِثْلَ ذلكَ أن يَكُونَا *

ومن عدم الفَصْل بين ذلك كله إلا ما يَذكره آخر الباب.

وأيضا فهما في الأفراد والتذكير وأضدادهما على طريقةٍ واحدة، فتقول : ما أَكْرمَ زيدًا، وما أَكْرمَ الزَّيْدَيْنِ، وما أَكْرمَ الزَّيْدِينَ. وما أَكْرمَ هِنْدًا، وماأكرم الهِنْدَيْنِ، وما أكرمَ الهِنْدَاتِ.

وتقــول : أَكْـرِمْ بزيدٍ، وبالزيديْن، وبالزيدِ ينَ ، وأَكْـرِمْ بهندٍ، وبالـهنديْنِ، وبالهِنْدات . وما أشبه ذلك، فيَستوى حالُ الإفراد والتذكير مع التثنية والجمع والتأنيث.

وعلَّل ذلك بقوله : «بحُكْمٍ حُتِمَا» يريد أن عدم التصرُّف إنَّما لزم بسبب حُكْمٍ من العرب حُتِمَ عليهما وأُلْزِماه، فالحكم بعدم التصرُّف مُسَبَّب عن حُكْم آخر، وهو إجراؤُهم لهما مُجرى الأمثال؛ إذ قَصدوا فيهما هذا القصد، لأن عادتهم في الكلام الجارى مجرى المثل أن يتركوه على طريقةٍ واحدة، وهى الطريقة التى وضُع عليهما أولاً، كقول من قال، وهو طَرَفة[2]:

* خَلاَلَكِ الجَوُّ فَبِيضِى واصْفِرِى *

يقال هذا لكل أحد، من مذكرٍ ومؤنَّث، ومفرد ومثنى ومجموع ، وكذلك

---

(١) تقدم في الباب نفسه، وانظر : شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٣ ـ ب).

(٢) من شعر له بديوانه ١٥٧، والشعر والشعراء /١٨٨، يقول فيه :

يَالَــكِ مِــن قُــبَّرةٍ بِمَعْمَــرِ　　　خَلاكِ الجوُّ فبِيضِى واصْفِرِى

وَنَقِّـرى ماشِئْــتِ أن تنقِّـرى

وهو من أمثالهم السائرة، وانظر كتاب الأمثال لأبى عبيد ٢٥١.

قولهم : «أَطرِّى إنَّكِ نَاعلَةٌ[1]» يقال لكل من وقع عليه معناه. وقولهم : «الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ، أو ضَيَّحْتِ اللَّبَنَ[2]».

ومثل (ماأَفْعَلَه، وأَفْعِلْ بِه) في ذلك (حَبَّذَا) حَسْبَما يَذكره بعد هذا.

فكأنَّه تقريرُ حكمٍ، وتعليلٌ له، فلا يُعترض عليه بما اعتَرض في «الشرح» على مذهب الفراء الذى ذهب إليه هنا.

ثم أخذ في ذكر مايُبْنَيان منه فقال :

وَصُــغْــهُـمَــا مِنْ ذِى ثَلاثٍ صُــرِّفَــا
قَــابِلِ فَــضْلٍ تَمَّ غَــيْــرِ ذى انْتِــفَــا
وغَــيْــرِ ذِى وَصْفٍ يُضَــاهِى أَشْــهَــلاَ
وغَــيْــرِ سَــالِكٍ سَــبِــيلَ فُــعِــلاَ

«ذِى ثَلاثٍ» هنا هو الفعل، ويريد أن هذين الفعلين يُبنيان قياسًا من كل ثلاثى اتَّصف بهذه الصفات التى يذكرها، وجملتها ثمانية أوصاف.

أحدها أن يكون ذلك المَصُوغُ منه فعلاً، وهو قوله : «مِنْ ذِى ثَلاثٍ» ودَلَّ على أنه أراد من (فِعْلٍ ذِى ثلاثٍ) ماذكر من الأوصاف، وقولُه فيها : «وغَيْرِ سالكٍ سَبِيلَ فُعِلاَ» فهذا كلُّه لايكون إلا لِفِعْلٍ.

فلو لم يكن ثَمَّ فِعْلٌ لم يُبْن فعل التعجُّب من غيره في القياس، فلا يقال في

---

(١) كتاب الأمثال لأبى عبيد /١١٥، واللسان (طرر)
وأطرِّى : خُذى طُرَر الوادى، وهى نواحيه. وإنك ناعله : أى عليكِ نعلان. وأصله أن رجلاً قاله لراعية له كانت ترعى في السهولة، وتترك الحزونة. ومعناه : اركب الأمر الشديد فإنك قوى عليه.

(٢) كتاب الأمثال لأبى عبيد /٢٤٧، واللسان (صيف) .
ولم أعثر على رواية «ضَيَّحت» في كتب الأمثال ولا اللغة. والضَّيْح والضَّياَح : اللبن الخاثر يصب فيه الماء، ثم يُجْدح. يقال : ضَيَّحَ اللبنَ تضييحاً، إذا مزجه بالماء حتى صار ضَيْحا .

كمال الرجوليَّة : ما أَرْجَلَهُ! ولا في قوة الحَمارِيَّةِ : ما أَحْمَرَهُ! فإن جاء من ذلك شيء حُفِظ. قالوا في نظيره : هو أَحْنَكُ الشَّاتَيْنْ، وأَحْنَكُ البَعِيرَيْنِ[١]، يريدون : أشدُّهما أَكْلاً، من (الحَنَك) وليس له فعل، قال سيبويه : كأنَّهم قالوا : حَنِكَ، ونحو ذلك[٢]. وأفعلُ التفضيل وفعل التعجُّب حكمهما في هذا واحد.

وحكى سيبويه أيضاً : هو آبَلُ الناسِ، وقال : إنهم لم يتكلَّموا / ٥٢٠
بالفعل[٣]. وحكى غيرُه الفعلَ، قال الجَوْهَرِيّ : أَبِلَ الرجلُ، بالكسر، يَأْبَلُ، أَبَالَةً، فهو أَبِلٌ وآبِلٌ، أى حاذقٌ بمصلحة الإبل. وفلان من آبَل الناس ، أى من أشدِّهم تَأَنُّقًا في رِعْية الإبل، وأعلمِهم بها[٤].

والثانى أن يكون الفعل ثلاثيًّا ، وهو قوله : «مِنْ ذِى ثَلاثٍ» والمراد أن يكون مع ذلك مجرَّداً من الزوائد، فلا يريد أنه ثلاثىُّ الأصول خاصةً.

فقد اشتمل هذا الوصفُ على شيئين في التحرزُّ، أحدهما أن يكون رباعيًّا كدَحْرَجَ، فلا يُبنى منه (ماأَفْعَلَه) ولا (أَفْعِلْ بِه) لكَسْر البِنْية.

والثانى ألا يكون مَزِيدا فيه، بل مجرَّداً من الزيادة جُملة، نحو : عَلِمَ، وفَقُه، وكَرُمَ، وما أشبه ذلك. (وتَحرَّز من الثلاثى المزيد فيه نحو : تَعَلَّم، واسْتَعْلَم ، وكَارَمَ ، إذ لايُبْنى من ذلك[٥]) لاختلاَل البِنْية.

والثالث أن يكون الفعل المبنِّى منه متصرِّفًا ، لأن التصرُّف أصلُ

---

(١) من أمثلة سيبويه في الكتاب ٤/١٠٠.

(٢) نفسه ٤/١٠٠.

(٣) نفسه ٤/١٠٠.

(٤) الصحاح (أبل).

(٥) مابين القوسين ساقط من (س).

ذلك، تحرزًا من أن يكون غير مَتصرِّف، فإنه يَمتنع ذلك فيه، لأن البنَاء منه تَصَرُّفُ فيه، والتصرُّفُ فيما لا يَتَصرَّف نَقْضُ لوَضْعه.

وعدم التصُّرف على وجهين، أحدهما يكون بخروج الفعل عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحَدث والزمان، كنعْمَ، وبِئْسَ، ولَيْسَ، وعَسَى.

والثانى يكون بمجرَّد الاستغناء عن تصرُّفه. بتصرُّف غيره، وإن كان باقياً على أصله من الدلالة على الحدَث والزمان. ومثاله : يَذَرُ، ويَدَعُ، حيث استُغنى عن ماضيهما بماضى (يَتْرُكُ).

وكلا القسمين مرادُ هنا، فلايقال : ماأَنْعَمَهُ، وأَنْعِمْ بِه، وهو باقٍ على معناه، من إنشاء المَدْح. وكذلك (بِئْس) وغيرها.

وكذلك لايقال أيضاً : ماأَوْذَرَهُ، ولا مَا أَوْدَعَهُ، ولا ماأشبه ذلك.

الرابع أن يكون قابلا للفَضْل، أى قابلاً لأن يَفْضُل فيه واحدُ من المتَّصفِين به الآخرَ، كَعلَم، وجَهلَ؛ فإن العلم والجهل يُتصوَّر فيهما الزيادةُ والنُّقصان، وأن يَفْضُل فيهما الرجلُ رجلاً آخر، وهو المراد بقوله : «قَابِلِ فَضْلِ»

وضابط ذلك من الأوصاف الأوصافُ الإضافيَّةُ التى لاتكون على حالةٍ واحدة، بل تختلف بحسب الآراء والمذاهب والأمزجة والطباع، كان ذلك بالنسبة إلى شخص واحد في حَالَيْن، كالعِلْم والجَهْل، أو شَخْصَيْن كالحُسْن والقُبْح، فإنك تقول : ما أَعْلَمَهُ، وما أَجْهَلَهُ، وما أَحْسَنَهُ، وما أَقْبَحَهُ.

ولا يُعتبر في ذلك كونُ الشخص الواحد لايتَغَير ذلك الوصف فيه بالأشدِّ والأضْعف[1]، بل المعتبر تصوُّرُ الصفة كذلك لابقَيْدِ شخص.

---

(١) على حاشية الأصل «بالأشديَّة والأضعفيَّة» على أنه من نسخة أخرى.

وهذا التفسير جارٍ على كلام الناظم؛ إذ لم يُقَيِّد المفاضلةَ بكونها بالنسبة إلى الشخص الواحد.

فلو كان الوصف غير قابل للمفاضلة بهذا التفسير لم يُبْن منه فعلُ التعجُّب، فلا تقول : ماأَعْمَى زيداً، وأنت تريد عَمَى البَصَر، ولا ماأَمْوَتَ زيداً، ولا ما أَعْوَرَهُ، ولا ما أشبه ذلك.

٥٢١ والخامس أن يكون / الفعل تامًا، وهو قوله : «تَمَّ» وتمامه قد بَيَّنه في باب «كان» في قوله : «وذو تَمَامٍ مابِرفْعٍ يَكْتَفِي » وذلك جميعُ الأفعال ماعدا الأفعال العاملة عملَ (كان) فـ (كان) وأخواتها هى النَّواقص، فلا يجوز بناء فعل التعجُّب منها، فلا يقال : ماأَكْوَنَ زيداً قائمًا، ولا ما أَظَلَّ زيداً سائراً، ولا نحو ذلك، لأنك بين أمَرَيْن؛ إما أن تَنصب الخبرَ ولاتجرهُ باللام، وإما أن تحذفه رأسًا، وكلاهما ممنوع. ولاتجرُّه أيضًا باللام، لأنه يَصير على معنى آخر، وجر الخبر باللام أيضا غيرُ صحيح، إذ لايقال : زيدٌ لِقَائمٍ، على معنى : زيدٌ قائمٌ.

والسادس ألاَّ يكون منفيًا، وهو قوله : «غَيْرِ ذى انْتِفَا» يريد أن من شرطه أن يكون موُجَبا، كَلطُفَ، وكَثُفَ. فلو كان منفياً لم يُبْن منه فعلُ التعجُّب، فلا يقال في «لَمْ يَقُمْ» : ما أَقْوَمَهُ، ولافي «لَمْ يَخْرُجْ» : ما أَخْرَجَهُ، ولا ما كان نحو ذلك. ووجه المنع التباسُ المنفيِّ بالمُثْبت.

والسابع ألاَّ يكون له وصف على (أَفْعَل) للمذكَّر، و (فَعْلاء) للمؤنث، وهو قوله : «وغَيْرِ ذى وَصْفٍ يُضَاهِى أَشْهَلاَ» يعنى ألاَّ يكون ممَّا قياس[1]

---

(١) في الأصل و (ت) «مما يُقاس» وما أثبته من (س) وهو الصواب.

وصفه عند العرب أن يُبنى على ماكان يُبْنى عليه «أَشْهَلُ[1]» من كونه للمذكر هكذا، وللمؤنث على «شَهْلاَء» فكل فعل استَحَقَّ وصفُه هذا البناءَ فلا يُبنى منه فعلُ تعجُّب، فلا يقال في (شَنِبَ) : ماأَشْنَبَهُ، ولا في (صَيِدَ) : ماأَصْيَدَه، ولا في (لَمِيَ) ماأَلْمَاهُ، ولا في (دَعِجَ) : ماأَدْعَجَهُ، ولا في (حَمُقَ) : ماأَحْمَقَه، ولا في (بَرِص) : ما أَبْرَصَهُ[2]، ولا في (بَرِشَ) : ماأَبْرشَهَ[3]، ولا في (كَحِلَ) : ماأَكْحَلَهُ. وللناس في مَنع هذا ثلاثُ عِلَل :

إحداها أن حَقَّ صيغة التعجُّب أن تُبنى من الثلاثي المَحْض الذى ليس في معنى غيرِه، من مَزِيدٍ فيه. وهذه الأفعال التى جاءت صفاتُها على (أَفْعَل، وفَعْلاَء) وإن كانت ثلاثيَّةً أصلُها الزيادة، وأن تكون على (افْعَلَّ)، وافْعَالَّ وذلك ظاهر في الألوان نحو : احْمَرَّ، فهو أَحْمرُ، وهى حَمْراءُ، وكذلك اصْفَرَّ وابْيَضَّ، واحْمَارَّ واصْفَارَّ وابْيَاضَّ.

فكذلك أصلُ سائر ماتقدَّم، أن يكون على (افْعَلَّ، وافْعَالَّ) ولذلك صَحَّت العين في : حَوِلَ، وعَوِرَ، وصَيِدَ، وهَيِفَ، ونحو ذلك، لَمَّا كان في معنى : احْوَلَّ، واعْوَرَّ، واصْيَدَّ، واهْيَفَّ، كما صَحَّ : اجْتَوَرُوا، واعْتَوَنُوا، حَمْلاً على مافى معناه

---

(١) يقال : شَهِل اللونان شَهَلا، إذا اختلط أحدهما بالآخر. وشَهِل فلان : كانت في عينه شُهْلة وهى أن يشوب إنسانَ العين حمرة.

(٢) على حاشية الأصل إزاء هذا قوله : «ولا في مَرِض : ماأمرضه، ولا في قَرَش : ماأقرشه» على أنه من نسخة أخرى.

(٣) الشَّنَب ـ بفتحتين ـ جمال الثغر وصفاء الأسنان. والصَّيَد ـ بفتحتين كذلك ـ داء بالعنق لايستطاع معه الالتفات، والكِبْر. والوصف منه : أَصْيَدُ وصَيْداء.
واللَّمَى : سُمرة في الشفة تُستحسن. وشَفة أولثة لمياء : لطيفة قليلة الدم، أو قليل اللحم. والوصف منه : ألمى ولمياء. ودَعِجت العينُ، دَعَجًا ودُعوجة، اشتد سوادها وبياضها واتسعت، فهى دَعجاء.
ويقال : بَرِش بَرَشًا وبُروشة، إذا اختلف لونه، فكانت فيه نقطة حمراء، وأخرى سوداء أو غبراء. والوصف منه : أبرش وبَرْشاء.

من : تَجَاوَرُوا، وتَعَاوَنُوا.

فلو لم تكن الأَبْنِية في معنى غيرها لاعْتَلَّت كما اعْتَلَّ (قَامَ، وتَابَ، وهَابَ، وبَاعَ) فكنتَ تقول في (حَوِلَ) : حَالَ، وفي (عَوِرَ) : عَارَ. وكذلك في سائرها، فدَلَّ ذلك على ماذُكر . وهذه العلة عَلَّل بها الجمهور.

والثانيةُ للخليل ومَن قال بقوله، أن هذه المعانى من الألوان والعيوب الظَّاهرة جَرَتْ مَجرى الخِلَق الثابتة التى لاتزيد ولا تنقص، التى لا أفعالَ لها، كاليَدِ والرِّجْل وسائر الأعضاء التى لاتزيد ولا تنقص، فكما لا / ٥٢٢ يُتَعَجَّب من الأعضاء لثبوتها وعدم تغيُّرها وفَقْد استعمال أفعالها، كذلك هذه التى أشبهتْها، وجَرَتْ مجراها وإن كان لها أفعالٌ مستعملة.

قال في الكتاب : زَعم الخليلُ -رحمه الله- أنه مَنعهم من أن يقولوا في هذا : ماأَفْعَلَهُ، لأن هذا صار عندهم بمنزلة (اليَدِ، والرِّجْلِ) وماليس فيه فِعْلٌ من هذا النَّحْو. ألا ترى أنك لاتقول : ماأَيْدَاهُ، ولا مَا أَرْجَلَهُ، إنما تقول : ماأَشَدَّيَدَهُ، وما أَشَدَّ رِجْلَهُ، ونحو ذلك[1].

قال : ولا تكون هذه الأشياء في (مِفْعال ولا فَعُول) كما تقول : رَجلٌ ضَرُوبٌ، ورجلٌ مِحْسَانٌ، لأن هذا في معنى : ماأَحْسَنَهُ، إنَّما تريد أن تُبالِغ، ولاتريد أن تجعله بمنزلة كُلِّ مَن وقع عليه : قاتِلٌ وحَسَنٌ[2].

يعنى أن هذه المعانى لايصحُّ فيها المبالغة، لأنها في نَفْسها لاتزيد ولا تنقص، فلا يعبَّر عنها بـ(مَا أَفْعَلَهُ) ولا (فَعُول) ولا (مِفْعَال) ولا غير ذلك مما يَقْتضى المبالغة. وهذا حَسَنٌ من التعليل.

---

(١) الكتاب ٩٨/٤.

(٢) نفسه ٩٨/٤، وفيه «ضاربٌ وحَسَن».

والثالثةُ للمؤلف في «الشَّرح»[1] أنه لَمَّا كان بناء الوصف من هذا النوع على (أَفْعَل) لم يُبْن منه (أَفْعَلُ التفصيل) لئلاَّ يَلتبس أحدهما بالآخر، ولَمَّا امتنع صَوْغ (أَفْعَل التفضيل)امتنع صَوْغُ (فِعْل التعجُّب) لجَريانهما مَجرىً واحدًا في أمور كثيرة، وتساويهما في الوَزْن والمعنى. قال : وهذا الاعتبار بَيِّنٌ هَيِّنٌ، ورُجحانه متعيِّن.

وهذا تعليل ضعيف.

والثامنُ من الأوصاف ألاَّ يكون الفعل مَبْنيًّا للمفعول ، وذلك قوله : «وغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلاَ» يعنى أنه لايُبنى فعلُ التعجُّب مما كان على طريقة (فُعِلَ) مبنياً للمفعول، فإنك تقول في (عَلِمَ) : ماأَعْلَمَهُ، وفي (ضَرَبَ) : ماأَضْرَبَهُ. ولا تقول في (ضُرِبَ) : مأضْرَبَهُ، ولا في (عُلِمَ) : ماأَعْلَمَهُ، وكذلك سائر الباب.

ولتعليل ذلك وجهان، أحدهما اللبْسُ الواقع بين فِعْل الفاعل وفِعْل المفعول، فإنك تقول في : (ضَرَبَ زيدٌ) : ماأَضْرَبَ زيداً، وفي (ضُرِبَ زيدٌ) : ماأَضْرَبَ زيدًا كذلك، فلايقع فرقٌ بين التعجُّب من الفاعل والتعجُّب من المفعول.

والثانى أن فِعل المفعول لاكَسْبَ فيه للمفعول، فأَشْبه أفعالَ الخِلَق، وأفعالُ الخِلَق لايُتعَّجب منها، فكذلك ما أشبهها.

هذه جملة الأوصاف المعتبَرة فيما يُبْنى منه فعلُ التعجُّب. وقد ظهر أن الناظم ضبط هذا الموضع ضبطًا حسنًا، لم يقع مثْلُه في أكثر المطوَّلات، فضلاً عن المختصرات.

ويتبيَّن ذلك إلى أقصاه بفَرضْ مسألتين :

إحداهما فيما وَقع فيه الخلاف من هذه الأوصاف المذكورة.

---

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٥ ـ ب).

ففي الشرط الثاني الخلافُ في موضعين؛ أحدهما ماكان من المَزيد فيه ليس له ثلاثي، ولكنه عُومل معاملَة الثلاثى المجرَّد، نحو : افْتَقَر، وتَمَكَّنَ، واستَغْنَى، وامْتَلأَ، واشْتَدَّ، واتَّقَى، وما أشبه ذلك.

٥٢٣ فهذه الأمثلة وأشباهُها جاريةٌ / مَجرى الثلاثي لامَجرى الزائد، لقولهم في الصِّفة : فَقِيرٌ، وغَنِيٌّ، وشَدِيدٌ، وتَقِيٌّ، وقد قالت العرب فيها : مَاأَفْقَرَهُ، ومَا أَمْكَنَهُ، وما أَغْنَاهُ، ومَا أَمْلأَهُ، وما أَشَدَّهُ، وما أَتْقَاهُ.

ففي جَرَيَان هذا الباب مَجرى الثلاثى المجرَّد فيصحُّ أن يُبْنى منه، أو مَجرى الزائدِ فلا يُبْنى منه، إلاَّ أن يُسْمَع فيوُقَف على مَحلِّه ـ قولان الأولُ لابن السَّرَّاج وطائفةٍ[1]، والثانى لابن خَروف وجماعةٍ[2].

وهذا الثانى أصحُّ، لأن العِلَّة التى من أجلها امتنع بناؤه من المزيد غيرِ الجارىِ مَجرى المجرَّد موجودةٌ هنا، وهو هَدْمُ البِنْية وحذفُ زوائدها لغير مُوجِب، مع وجود الغَنَاء عن ذلك بـ (ما أَشَدَّ) ونحوه.

فإن قيل : إتيانُهم بـ (فَعِيل) في اسم فاعله مع أنهم لم يَنْطقوا بفِعْلٍ منه دليلٌ على أنهم لم يَعتبروا الزائد، بل عَدُّوه كالعَدَم، إذ ليست الزيادة بدالَّةٍ على معنى، فصار الثلاثى المجرَّد مرادفًا[3] لها، فكما أَجْرَوا الصِّفَةَ عليه باعتبار خُلُوِّه من الزيادة فكذلك يجب هنا ـ قيل : هذا التعليل لاَيَنْهض أن يَجرى القياسُ بسببه، وإنَّما يَصلح أن يكون تعليلاً للسَّماع، إذ لم يكثر في السَّماع كَثْرةً يُعتبر مثلُها في القياس، وإنَّما جاز ذلك نادراً فلا يُعتد به.

---

(١) انظر : كتاب الأصول لابن السراج ١/١٢١.

(٢) انظر : ابن يعيش ٧/١٤٤.

(٣) على حاشية الأصل «موافقالها».

فَثبت أن الوجه مذهبُ ابن خروف. وإليه ذهب الناظم.

والثاني ما كان على (أَفْعَلَ). اختلفوا في بناء فعل التعجُّب منه على ثلاثة أقوال : الجَوازُ مطلقًا، ويظهر من سيبويه[١]، وإليه ذهب في (التسْهِيل) و «شَرْحه»[٢]. والمنعُ مطلقًا، وهو مذهب جمهور المتقدِّمين، حكى ابن السرَّاج عن أبي العَبَّاس أن الخَلْق على خلاف قول سيبويه، قال ابن السرَّاج : والقياس ما قال أبو العباس. نَصَّ عليه في الأصول[٣]. ونَصَّ الجَرْمي والأخفشُ وغيرُهما على أن التعجُّب من (أَفْعَلَ) قليلٌ شاذٌّ[٤]، وهو رأى الفارسي في «الإغْفَال».

والفرق بين أن تكون الهمزة للتعْدية أو لغير ذلك، فإن كانت للتَّعدية فلايجوز، وإلاَّ جاز، وهو رأى ابن عصفور[٥].

وظاهر هذا النظم القولُ الثاني، وهو الراجح سماعًا وقياسًا. أما السَّماع فقد نَصُّوا على أنه شاذٌّ ولم يَكْثر. وفي رواية الزجَّاج في «الكتاب» النصُّ على القلة، ففيها «وبناؤُه أبدًا من فَعَل وفَعِل وفَعُل، وهو في (أَفْعَلَ) قليلٌ جدا[٦]».

(وفي النسخة الشَّرقية «وبناؤه أبدًا من : فَعَل وفَعِل وفَعُل وأَفْعَلَ، وهو في (أفعل) قليلٌ جدا»)[٧].

قال بعض المتأخرين : السَّماع قاطعٌ بأن بناءه من (أَفْعَلَ) ليس على حَدٍّ

---

(١) انظر : الكتاب ٧٣/١ حيث قال : «وبناؤه أبدا من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وأَفْعَلَ».

(٢) التسهيل : ١٣٢، وشرحه (ورقة : ١٤٦ ـ أ).

(٣) لم أجده في باب التعجب.

(٤) التصريح ٩١/٢.

(٥) شرح جمل الزجاجي له ٥٨٠/١، والتصريح ٩١/٢.

(٦) الذى في نسخة الكتاب التى حققها الأستاذ عبدالسلام هارون هو ماسبق أن نقلته، ونصه : «وبناؤه أبدا من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وأَفْعَلَ» فقط.

(٧) ما بين القوسين ساقط من (س).

بنائه من (فَعُلَ) في الكثرة. وذلك حظ هذا الموضع، وعليه يَنْبَنِي جوازُ اقْتِياسه ومنعه ، قال : والقول في ذلك وفي بناء أَفْعَل التفْضيل ، وفَعُول ، ومِفْعال ، وفَعَّال واحد، ولا / شك في أن «باب هذا» إنما هو في (فَعُلَ) لا ٥٢٤
(أفْعَلَ).

فإن قيل : قد قال سيبويه في الباب الأول : «وإن كان من حَسُنَ وكَرُمَ وأعْطَى[1]» وهذا يقتضى تسويغَ ذلك في (أَفْعَلَ) وقال في أبنية الأفعال في النصف الثاني إنهم استَغْنَوْا عن (مَاأَجْوَبَهُ) واستغنوا عن (ماأَقيلَهُ) بـ (ماأَجْوَدَ جَوابَهُ) و (أكثرَ قائلتَه) كما استغنوا عن : وَذَر، ووَدَعَ بتَرَكَ[2].

ولاشك أن هذا الاستغناء هنا خروجٌ عن القياس إلى ماليس بقياس، فكذلك ههنا.

فالجواب أن كلام سيبويه مجمَل، يُفَسِّره روايةُ الزجاج، فلا يُلتفت معها إلى المحتمَل. ووجه ماقال أولاً أنه أتى بجامعٍ لما جاء من ذلك، وبعضُه مَقيس وبعضه غير مقيس. ولَمَّا كان ماجاء من غير المقيس على (أَفْعَلَ) أوسع شيئًا من غيره ذكَر ما هو أوسع، ولم يذكر غيرَه.

وأمَّا قال في (الاستغناء) فقال بعض المحقِّقين : لايَبعد عندى ماقاله ابن الطَّراوة[3] في ذلك، من أن هذا ممتنع لأجل معناه، فـ (قَالَ) معناه :

---

(١) الكتاب ٧٣/١.

(٢) نفسه ٩٩/٤ (بتصرف في الألفاظ).

(٣) هو أبو الحسن سليمان بن محمد بن عبدالله السبائى المالقى ابن الطراوة. كان مبرزا في علوم اللسان، نحواً ولغة وأدبا، وله في النحو آراء تفرد بها، وخالف فيها جمهور النحاة. وألف: الترشيح في النحو، والمقدمات على كتاب سيبويه، ومقالة في الاسم والمسمى (ت ٥٢٨هـ).

دَخل في القائلة ولايُتَصوَّر في هذا مفاضلة، وكذلك قولهم : (أجَابَ) إنما هو مُعاقِبٌ لكلام المخاطب فلا يُتَصوَّر فيه مفاضلة.

قال : وهو، وإن كان ممتنعاً لأجل أنه من غير الثلاثي، فإنما قَصد أن يَذكر مانعًا معنويًا غير مَا ذُكر في الخِلقَ والألوان ليُتَنَبَّه له.

قال : وجَعْلُ ذلك من (الاستغناء) لايقتضي ألاَّ مانعَ له من جهة اللفظ، ولا من جهة المعنى، فقد يُستعمل (الاستغناء) حيث المانعُ موجود.

فإذا كان كلام سيبويه لايُعطى القياسَ البَتَّةَ، ونَصَّ الأئمةُ على أنه قليل، فلا ينبغي أن يُقاس عليه.

قال بعضهم : ولم يَذهب إلي اقْتِياسه، فيما أعلم، أحدٌ إلا مُتَمَذْهِبًا بَمذْهب «الكتاب» استِنْبَاطًا منه[1]، فعلى هذا إنَّما وقع الخلاف، في الحقيقة، في فَهْم «الكتابِ» وإذ ذاك اعْتَمد نَقْلَه مَن اعْتَمد حَسْبَما أعطاه كلامه.

فإن قيل : بل قد كَثُر في السَّماع كثرةً يُعتمد على مثلها في القياس، كقولهم : ماأعْدَمَ زيداً، وماأحْسَنَ الدارَ، وما أَمْتَعَ زيداً، وما أسْرَفَهُ، وما أَفْرَطَ جَهْلَهُ، وماأكْرَمَهُ لي، وما أَقْفَرَ المَوْضِعَ، وهو أَفْلَسُ من طَسْتٍ[2]، وأسْرَعُ من الرِّيح[3]، وأَخْلَفُ من عُرْقُوب[4]، وأَوْلَمُ من الأشْعَث[5].

ومن ذلك كثير ممَّا لم يُسمع له ثلاثي مجرَّد، وكذلك فيما سُمع له مجرَّد نحو : ماأَخْطَأَهُ، وماأصْوَبَهُ، وماأَظْلَمَهُ، وماأضْوَأَهُ، وماأَنْتَنَهُ.

---

(١) يقال : تَمَذْهَب بَمذْهَب فلان، إذا اتَّبَعه.

(٢) الطَّسْت : إناء كبير مستدير، من نحاس أو نحوه يُغسل فيه، معرَّب من (تَشْت) وجمعه : طُسُوت.

(٣) الدرة الفاخرة ٢١٧/١.

(٤) نفسه ١٧٧/١.

(٥) نفسه ٤٢٣/٢.

وكذلك ماكانت همزته للتَّعدية نحو : ماآتاهُ للدَّراهمِ، وما أَعْطَاهُ لَها، وما أَوْلاَهُ للمَعروف، وما أَضْيَعَه للشَّيءِ، وما أشبه ذلك.

فالجواب أن هذا كُلَّه من قبيل النادر عند كبار النحويينِ كما تقدَّم، ومنهم الأخفشُ أيضًا قد نَصَّ على قِلَّته وعدمِ قياسه[1]، فعلى هذا يكون البناء من (أَفْعَلَ) داخلاً تحت النادر المُنَبَّه عليه في قوله بعد هذا :

وبِالنُّدُورِ احْكُمْ لغَيْـرِ / مـاذُكِـرْ ٥٢٥

ولاتَـقِـسْ عَـلَـى الَّـذِي مِـنْـهُ أُثِـرْ

وكذلك سائر ماذُكر مما هو خارجٌ عن شروطه.

وأما وجه المنع قياسًا فظاهر، لأن المانع من بناء التعجُّب من المزيد فيه، كـ (انْفَعَلَ) و (افْتَعَل) من إفساد البِنْية موجودٌ في (أَفْعَلَ) ولابُدَّ، فالقياس لايَقْبل هدمَ البِنْية أصلا، كما لم يَقْبلها في بناء (الفِعْلَة) للهَيْئة، بل جَعَل ماكان نحو (الخِمْرَة) شاذًّا[2].

وكما لم يَجمعوا نحو : سَفَرجْلَ على مثل (مَفَاعِل) إلا على استكراه من هَدْم البناء. ولولا الضرورة مافعَلوا حَسْبَمَا يتبيَّن في موضعه إن شاء الله.

فإن قيل : بل له وجهٌ قياسيٌّ، وهو مشابهةُ (أَفْعَلَ) للمجرَّد لفظا، وكثرةُ موافقته له معنى. فأما مشابهة اللفظ فلأنَّ مضارعَه، واسم فاعِله وزمانِه ومكانِه كمضارع الثلاثي، بخلاف غيره من المَزيد فيه.

---

(١) التصريح ٢/٩١.

(٢) الخِمْرَة : لِبْسَة الاختمار، وهى اسم هيئة من : اختمرت المرأة، إذا لبست الخِمار، وهو ثوب تغطى به رأسها. وفي المثل «إنَّ العَوان لاتعلَّم الخِمْرة» ويضرب للرجل المجرِّب.

وأما موافقة المعنى فمن موافقته لـ (فَعَلَ) سَرَىَ وأسْرَىَ، وطَلَع على القوم وأطْلَعَ، وطَفَلت الشمسُ وأطْفَلت[1]، وعَسَم اللَّيْلُ وأعْتَم إلى أشياء كثيرة.

ومن موافقته لـ (فَعِلَ) غَطِش اللَّيْلُ وأغْطَشَ، وعَوِزَ الشيء وأعْوَزَ، وعَدِمَ الشيءَ وأعْدَمَهُ، وعَبِستِ الإبلُ وأعْبَسَتْ.

ومن موافقته لـ (فَعُلَ) خَلُقَ الثوبُ وأخْلَقَ، وبَطُؤَ وأبْطَأ، وبَؤُسَ وأبْأسَ. ومن ذلك كثير.

فإذا كان كذلك جرى (أَفْعَلَ) في التعجُّب مَجرى (فَعُلَ) كما جرى مجراه في أشياء كثيرة.

فالجواب أن هذه المشابهة لاينْهض اعتبارُها مع هَدْم البِنْية، مع أن تلك المرادفة قد يُنَازَع فيها. ومن تأمَّل كلامَ سيبويه في «باب افتراق فَعَلْتُ وأفْعَلْتُ[2]» من أبنية الأفعال لم يَعُزَّه[3] مثلُ هذا، فقد يَتَوهَّم أن (فَعَلْتُ وأفْعَلتُ) مترادفان، وليسا كذلك، كما في طَرَدْتُه وأطْرَدْتُه، وأطْلَعَتْ وطلَعْتْ، وفَتَنْتُه وأفْتَنْتُه، وسَقَيْتُهُ وأسْقَيْتُه، وقَبَرْتُه وأقْبَرْتُه، وشَفَيْتُه وأشْفَيْتُه. وقَتَلْتُه وأقْتَلْتُه .

وكذلك : جَرِبَ وأجْرَبَ، وحَالَتِ الناقةُ وأحَالَتْ[4]، وحَمِدْتُه وأحْمَدْتُه، ومن ذلك كثير، لايكون (أَفْعَلُ) فيه مساويًا في المعنى لـ (فَعَلَ) فيُظَن به ذلك، كما أنه قد يكون بمعناه، وذلك ظاهر في افتراق اللغتَيْن.

وأما مع كونهما في لغةٍ واحدةٍ فلادليل على اجتماعهما في المعنى إلا بعد

---

(١) في الأصل و (ت) «طلَعت الشمسُ وأطلَعت» والمثبت من (س) وحاشية الأصل.
ومعنى : طفلت الشمس، وأطفلت الشمس : مالت للغروب.

(٢) الكتاب ٤/٥٥.

(٣) في الأصل «لم يعزه» وما أثبته من (ت، س).

(٤) أجْربَ الرجلُ : جَرِبَتْ إبلُه . وحالت الناقةُ ، وأحالت ، وحَوَّلت ، إذا حُمل عليها فلم تلقح ، وقيل : الحائل الناقة التي لم تحمل سنة أو سنيتن أو سنوات .

البحث الشديد، والاستقراء التام.

وحينئذ يُحمل على أنهما في الأصل لغتان اخْتلطتا، فيَرجْع إلى أنهما لغتان . وإذا كانتا لغتَيْن لم يَنْبَغِ أن تُعتبر إحداهما بالأخرى، وإنَّما كان يَسْهُل ذلك لوثبت أنهما في الأصل من لغة واحدة. وهذا كله لايَثْبت فلا يصحّ مايُبْنى عليه.

وأمّا تفرقة ابن عُصْفور[1] فقال في «الشَّرح»[2]: إنه تحكُّم بغير دليل، مع أن سيبويه قد مَثَّل في الجواز بـ (أَعْطَى) وهو منقول من: عَطَا الشيءَ، بمعنى (تَنَاوَلَه وهذا الردُّ بناءً على إجازة للتعجُّب من (أَفْعَلَ) والذى يَرِدُ عليه على مذهبه / هنا أن هذه التَّفرقة لم يَقُل بها أحد، ولا ٥٢٦ ذهب إليه نحوىٌّ، ويكفيه في الردِّ مخالفتُه للإجماع، بناءً على أن إحداث قول ثالث خَرْقٌ للإجماع.

وأيضًا فإن (أَفْعَلَ) ضربان، ضَرْبٌ لم يُستعمل منه المجرَّد نحو: أَلْفَى، وأَذْعَنَ، وأَفْلَسَ، وضَرْبٌ استُعمل منه، وهو قسمان:

قسم استُعمل منه فعلُ المجرَّد على معنى (أَفْعَلَ) كأَجَرَهُ اللهُ وآجَرَهُ، وهَدَرْتُ الدمَ وأهدرتُه.

وقسم استُعمل منه فعل على غير معنى (أَفْعَلَ) وهو نوعان: ما (فَعَلَ) منه بمنزلة المطاوِع، وهو الذى همزتُه للتَّعدية، كذَهَبَ وأَذْهَبْتُه، وقام وأقمتُه. وماليس كذلك، وهو أيضاً ضربان، ضَرْبٌ يكون (فَعَلَ) فيه لمعنى مخالفٍ من كلِّ وجه لمعنى (أَفْعَلَ) نحو: سَرَرْتُ الرجلَ، فَرَّحْتُه، وأَسْرَرْتُ

(١) وهى قوله : إن الهمزة إذا كانت للتعدية فلا يجوز التعجب منه، وإن كانت لغير ذلك جاز ـ وقد تقدم.

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٥ ـ ب).

الشيءَ، أخفيتُه وضَرْبٌ يكون معناه مجتمعا مع معنى (أَفْعَلَ) في معنى المادة في الأصل نحو : كَلَّ الرجلُ، أَعْيَا، وأَكَلَّ القومُ، ضَعُفَتْ دوابُّهم.

فهذه جملة أقسام، خَصَّ ابنُ عصفور منها ماهمزتُه للتعْدية بالمنع، ولا يظهر للاختصاص مُوجِب يَقْضى بالامتناع هنا والجوازِ في البواقي. بل الذى يظهر لأول النَّظر في البواقي أن لا يُتَعجَّب منها، لأنه يؤدِّى إلى الالتباس، وهو التباس التعجُّب من (أَفْعَلَ) بالتعجُّب من (فَعَل) فكان ينبغي على هذا ألاَّ يجوز التعجُّب إلا من القسْم الأول خاصَّةً ، وهو الذى لم يُستعمل منه (فَعَلَ) أصلا، وهم ممَّا يُحافظون في هذا الباب على رفَع اللَّبس، ولذلك لم يتعجبُّوا من المنفىِّ ولا فعلِ المفعول، وفرَّقوا في قولهم : (ماأَبْغَضَهُ لِى، وإلىَّ، وما أَحَبَّهُ لِى، وإلىَّ) بين المعانى. فالذى ذَهب إليه من التَّفرقة غيرُ صحيح.

وفي الشَّرط الرابع وقع لابن عُصفور خلافُ ماعليه الناس، وذلك أنه قد تقدَّم في معنى قابليَّة الفَضْل أنها تصوُّر المفاضلةِ أو إمكانُها بحسب شخْصَيْن أو حالَيْن أو وقتَيْن، فمالا يُتصور فيه مفاضلةٌ بحسَب هذه الأشياء فلا يتعجَّب منه.

فـ (العَمَى والموت) مثلاً مِماَّ لايُمكن فيه المفاضلة، لأنه لايختلف شخصان مشترِكان في العمى أو الموت أن يقال : إن أحدهما أَفْعَلُ من الآخر فيمادَلَّ عليه مدلولُ العَمَى والموت، بخلاف (الكرَم والشَّجاعة) مثلا، فيمكن أن يقال فيهما : إن هذا الرجل أفعلُ من الآخر، من لفظ الشجاعة والكرم.

وحاصل ذلك أن كل مايقال فيه : (فاعلٌ جداً) أو (فاعلٌ كَثيرًا) وما أشبه ذلك، يُتَصَّور أن يقال فيه: (ماأَفْعَلَهُ، وأَفْعِلْ به، وهو أَفْعَلُ من كذا) وأن يقال منه: (لَفعُل) ومَالاَ فَلاَ.

ويَقتضى كلامُ ابن عصفور أن الأمر ليس كذلك، لأنه جَعل من الخلَق الثابتة التى لايُتَعجَّب منها قياسا الحُسْنَ والقُبْحَ، والطُّولَ والقِصرَ، والهَوَجَ والنُّوك، والْحُمْقَ والشَّنَاعة، وما أشبه ذلك[1]، كأنه إنَّما اعتبر / ٥٢٧ أن كلَّ متَّصِف بالحُسْن لايتغيَّر عن ذلك، فالحُسْن صفة لاتزيد ولاتنقص بحسب الشخص، وكذلك القبح وغيره ، وجَعل التعجبَ من هذه الأشياء شاذاً.

وما يوهمه غير صحيح؛ فإن المقصود ماتقدَّم من تصوُّر المفاضلة على الجملة، وجميعُ ماذُكر تُتصوَّر فيه المفاضلة في أنفسها، وبحسب الأشخاص أيضا، فالحُسْن والقُبْح يختلف في الشخص الواحد بحسب انتقالات الحيوان، من الطفولة إلى الشباب، ثم إلى الكُهُولة، ثم إلى الشَّيخوخة.

وكذلك الهَوَجُ والنُّوكُ والحمقُ والشَّناعة، فإنها أوصاف تَختلف بحسب الأشخاص، وبحسب حالَيْن أيضا في الشخص الواحد، إذ ليست تُطلق في كل موضع على فَقْد العقل الفاصل بين الإنسان والفَرَس ، بل قد تُطلق على الوصف الذى هو في نظر الواصف بها قريبٌ من ذلك، فتُطلق على خِفَّة الحركة، وقِلَّة التثبُّت، وعدم الإحكام والتُّؤَدة، فقد يكون هذا الوصف أشدَّ في حَقِّ الشخص الواحد وأضعفَ في حالَيْن.

فأماَّ عدمُ العقل جملةً فلا يمكن فيه اختلاف، فلايصح التعجُّب منه، وليس كلامنا فيه.

هذا مايقال فيه من جهة النَّظر. وأماَّ النَّقل فلا يَحتاج إلى شاهد لكثرته، وقد اعتَرف هو بوجوده. وقد نَصَّ سيبويه على وجه جواز :

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٧٦/١.

ماأرْعَنَهُ، وماأهْوَجَهُ، وماأشْنَعَهُ، وماأنْوَكَهُ، وما أحْمَقَه. ودَلَّ كلامه فيها على أنها ليست عنده شاذَّة[1]. ونَصَّ أيضاً على جواز : ماأحْسَنَهُ، وعلى جواز: محْسِان[2]، وهو للمبالغة في (حَسُنَ) وقال في (ماأشْنَعَهُ) : لأنه عندهم من القبح، وليس بلون ولا خِلْقة[3].

وهذا تصريح بأن (ماأقْبَحَهُ) وضِدِّه ليس فيه علةٌ مانعة، فالحقُّ ماذهب إليه غيره[4]، وهو الذى يُشْعِر به كلامُ الناظم.

وفي الشَّرط الخامس خلاف بين البصريين والكوفيين، فالبصريون هم الذين يشترطون تمامَ الفعل، وأما الكوفيون فقد حُكى أنهم يُجيزون : ماأكْوَنَ زيدٍا لأخِيك . ولايُجيزون : ماأكونَ زيداً لقَائمٍ. وحَكى ابن السَّراج والزجَّاج عنهم إجازة : ماأكْوَنَ زيداً قائمًا، وأشار إلى أن نصب هذا عندهم، أعنى (قائمًا) على الحال. وهذا على أصلهم في أن المنصوب بعد (كان) على الحال[5]، فسَهُل الأمر عليهم.

وأما على رأى أهل البصرة فذلك صَعْب، ولم يَأْتِ بذلك سمَاع ، والقياس

---

(١) انظر : الكتاب ٩٨/٤، حيث يقول : «وأما قولهم في الأحمق : ماأحمقَه، وفي الأرعن : ماأرعنَه : وفي الأنوك : ماأنوكه، وفي الألد : ماألده، فإنما هذا عندهم من العلم ونقصان العقل والفطنة، فصارت ماألده بمنزلة : ماأمرسه وما أعلمه، وصارت ماأحمقه بمنزلة : ماأبلده وما أشجعه وما أجنه؛ لأن هذا ليس بلون ولاخلقة في جسده، وإنما هو كقولك : ماألسنه وما أذكره، وما أعرفه وأنظره، تريد نظر التفكر، وما أشنعه، وهو أشنع، لأنه عندهم من القبح، وليس بلون ولا خلقة من الجسد، ولانقصان فيه، فألحقوه بباب القبح كما ألحقوا ألدَّ وأحمق بما ذكرت لك».

(٢) نفسه ٩٨/٤.

(٣) نفسه ٩٨/٤، وتقدم نقل نصه بأكمله.

(٤) يعنى غير ابن عصفور.

(٥) انظر : الأصول لابن السراج ١٢٧/١.

لايقبله، فلايصح القول به. وقد تقدَّم تعليل ذلك .

وفي الشرط السابع خلافٌ على الجملة، فإن الكوفيين يُجيزون التعجُّب من البَياض والسَّواد خاصَّةً من بين سائر الألوان، كقولك : ماأَبْيَضَ هذا الثوبَ، وما أَسْوَدَ هذا الشَّعْر. ومال إليه من الحُذَّاق البصريين ابنُ الحاجّ تلميذ الشَّلَوْبِين[1].

528 / وأما سائر البصريين فلا فرق عندهم في المنع بين السَّواد والبياض وغيرهما[2].

وقد مَرَّ توجيهُه المنع . وأيضًا فلا سَماع يُعتمد عليه في القياس، فلا قياس.

فإن قيل : إن استعمال التعجُّب في هذين اللَّوْنين يَسُوغ لكثرة استعمالهما في (أفعل التفضيل) كما قال[3]:

إِذَا الرِّجَالُ شَتَوْا واشْتَدَّ أَكْلُهمُ
فأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ

---

(١) سبقت ترجمتهما.

(٢) انظر : الإنصاف ١٤٨ (المسألة السادسة عشرة).

(٣) لطرفة بن العبد من قصيدة يهجو فيها عمرو بن هند ملك الحيرة.
ديوانه ١٥، وابن يعيش ٦/٩٣، والإنصاف ١٤٩، والتصريح ١/٣٢٥، واللسان (بيض)
وشتوا : صاروا في زمن الشتاء، وهو عندهم زمان قحط وجدب. واشتد أكلهم : صار حصولهم على مايأكلون عسيرا شديدا عليهم. والسربال : القميص، والدرع، أوكل مايلبس، وجمعه سرابيل. وقوله : فأنت أبيضهم سربال طباخ كناية عن شدة بخله، لأن معناه : تكون ثياب طباخك في هذا الوقت بيضاء ناصعة البياض، نقية من آثار اللحم والطبخ، لأنه لايطبخ فتتدنس ثيابه.

وقال الراجز[1]:

جـــارِيَةٌ في دِرْعِــهَــا الفَــضْــفَــاضِ
تُـقَـطِّـعُ الحَـــــــــديـثَ بـالإيمَـاضِ
* أَبْيَضُ من أُخْتِ بَنِي أَبَاضِ *

وباب (أَفْعَل التَّفضيل، والتعجُّب) من نوع واحد. وقد استُعمل في «السَّوَاد» ذلك أيضا، ففي الحديث عنه عليه السلام قولُه: «لَهِي أَسْوَدُ مِنَ الْقَارِ[2]» والاستعمال فيهما كثير، فلابد من القول بالجواز.

وأيضًا فهما أصلُ الألوان، فَلْيُتصرَّفْ فيهما، على ماعُهد في الأصول، مالا يُتَصَرَّف في غيرهما مما هو فَرْع.

فالجواب أن الاستعمال فيهما لانسلِّم أنه كَثُر كثرةً يُقاس مثلُها، وإنما هو قليل مما يُوقَف على محله، وهو (باب التفضيل) وإلا لزم أن يُقاس (التعجُّب) على كل ماشَذَّ في التفضيل، والتفضيل على كل ماشَذَّ في التعجُّب، وذلك غير صحيح.

وأيضاً فلايلزم إذا كثر استعمالُ الشاذِّ في بابٍ أن يُقاس عليه في بابٍ آخر. والدليل على ذلك أن «خَيْرًا، وشَرًّا» كثر استعمالهُما في التفضيل دون همزة، فتقول: زيدٌ خَيْرٌ من عَمْرو، وشَرٌّ من بَكْر، ولايقال: أَخْيَرُ، ولا أَشَرُّ إلا

(١) هو رؤبة بن العجاج، ملحقات ديوانه ١٧٦، وابن يعيش ٩٣/٦، ١٤٧/٧، والإنصاف ١٤٩، وشرح الرضى على الكافية ٤٥٠/٣، والخزانة ٢٣٠/٨ .

والدرع: القميص. والفضفاض: الواسع. والإيماض: لمعان البرق، شبه به مايبدو من بياض أسنانها عند الضحك والابتسام. ومعنى (تقطع الحديث بالإيماض) أنها إذا ابتسمت، وكان الناس على حديث قطعوا حديثهم، ونظروا إلى جمالها وحسن ثغرها. وبنو أباض: قوم. وأخت بنى أباض مشهورة بالبياض.

(٢) الموطأ ـ كتاب جهنم (باب ماجاء في صفة جهنم) ٩٩٤/٢.

قليلا. ثم إنهم لم يقيسوا ذلك في (باب التعجُّب) بل جَعلوا ماجاء من ذلك شاذًا محفوظاً غيرَ مقيسٍ حين قالوا : ماخَيْرُ اللَّبَنِ، وماشَرَّه؟ وإنما القياس : ماأَخْيَرهُ وما أَشَرَّهُ؟ فلو كان البابان متوازِنَيْن من كل وجه لم يقولوا هذا، وإنما يتوازنان فيما كان على القياس.

وفي الشرط الثامن خلافٌ وتفصيل، فالمبنيُّ للمفعول من الأفعال إمَّا أن يقع فيه لَبْس إذا بُنِي منه للتعجُّب، فَيلْتبس بفعل الفاعل أولا.

فإن الْتَبس بفعل الفاعل لم يُبْن منه، فلاتقول في (ضُرِب زيدٌ) : ماأَضْرَبَ زيدًا، ولا في (رُحِمَ) : ماأَرْحَمَهُ، ولا في (عُرِفَ) : ماأَعْرَفَهُ، ولا ما أشبه ذلك.

وإن لم يَلْتَبس فالجمهور أيضاً على المنع، ومنهم الناظم. ومنهم مَن ذَهب إلى الجواز.

وأشار في «التَّسْهيل» إلى أن ذلك جائز على قِلَّة[1]؛ لأنه جاء من ذلك شيءٌ صالح نحو : ماأَعْنَاهُ بحاجَتِكَ. وفي كلام سيبويه : وهُمْ بِبَيَانِه أَعْنَى، وما أَسَرَّنى به[2].

وحكى الفارسيُّ في «التَّذْكرة» عن المازني : ماأَزْهَاهُ ، من :زُهِيَ .

وحَكى غيرُه : ماأَشْهَرَهُ، وقالوا : «هو أَزْهَى مِنْ دِيك[3]» و«أَشْغَلُ من ذَاتِ النِّحْيَيْنْ[4]» و«أَشْهَرُ من غَيْره[5]» وأَعْذَرُ، وأَعْنَى، وأَعْرَفُ، وأَنْكَرُ، وأَخْوَفُ، وأَرْجَى.

---

(١) انظر : التسهيل ١٣١.

(٢) الكتاب.

(٣) الدرة الفاخرة ١/٢١٣.

(٤) نفسه ١/٢٦٠، ٢/٤٠٥.

(٥) قالوا : أَشْهَرُ من البَدْر، وأشهر من الشَّمْس، وأشهر من الصبح، وأشهر من راكب الأبْلَق، وأشهر من راية البَيْطار (انظر : فهارس الدرة الفاخرة).

وجميعُ ذلك من فِعْل المفعول، ولالَبْس فيه، لكنه لمَ يكْثُر، فأجازه في «التسهيل» على قلة، ومَنعه هنا.

والمنع أرجح، لأن ماذُكر لم يَبلغ عنده مبلغَ أن يُقاس عليه، فهو داخل تحت قوله : «وبِالنُّدوُرِ احْكُمْ لَغْيرِ / ماذُكِر». ٥٢٩

وهذا إمَّا بناءً على التعليل بالعلة الثانية المتقدِّمة، أو على التعليل بالعلة الأولى، وأجْرَى مالا لَبْس فيه على مافيه اللَّبْس، ليجَرى البابُ كلُّه مَجْرىً واحداً، وهو نظيرُ ما تقدَّم في إبراز الضمير إذا جَرى اسمُ الفاعل على غير مَن هوله، وهو باب واسع تَعتبره العرب كثيرا. وقد تقدَّم هنالك له نظائر .

والمسألة الثانية أن هذه الشروط إذا اجتمعت فكلامُ الناظم يَقتضى جوازَ التعجُّب بإطلاق، وهو صحيح في الجملة، غير أنه قال في «التَّسهيل» : وقد يُغْنى في التعجب فِعْلٌ عن فِعْل مستوفٍ للشروط، كما يُغنى في غيره[1].

فهذا نَصٌّ في أن مااستَوفى الشروط لايَقتضى الجوازَ بإطلاق، وعَدَّ من ذلك في «الشَّرح»[2]: شَكَرَ، و (قَعَد، وجلَس) ضِدَّى (قَامَ) وقَالَ، من القائِلَة، وكذلك (قَامَ) من النَّوم، عَدَّها ابن عصفور مع ماتقدَّم[3]، فعندهما أنه لايقال : ماأَنْوَمَ زيداً، ولا ما أَقْعَدَهُ، وكذلك سائرها، مع أنها مستوفية للشروط.

---

(١) التسهيل : ١٣٢.

(٢) شرح التسهيل (ورقة : ١٤٦ ـ أ).

(٣) شرح جمل الزجاجى له : ٥٨١/١.

ووجه ذلك أن العرب استَغنت عن البِناء منها بالبِناء من غيرها، كما قال سـيـبـويه في (قَـالَ) من القـائلة، قـال :« ولايقـولون في (قَـالَ، يَقـيِلُ) : ماأَقْيَلَهُ،استَغْنَوا بـ (ماأكْثَر قَائِلَتَه) وماأَنْوَمَه في ساعة كذا، كما قالوا تَركْتُ، ولم يقولوا وَدَعْتُ» انتهى[1].

والقاعدة أن العرب إذا فُهم منها الاستغناءُ لم يَجُز أن يُنْطق بما استَغنت عنه، بل يُرْجع إلى مااستَغنت به. فهذه الألفاظ قد كَسَرت عليه قاعدتَه وأصلَه.

ولكن يُجاب عن هذا بأن هذه الألفاظ قليلة جداً، لايَقْدَح مثلُها في مِثل هذا الأصل المطَّرِد، وإلاَّ فلو اعتُبر مثلُ هذا في كَسْر القواعد لاعتُبرت الشذوذاتُ المتقدِّمة والآتيةُ كلها، فلم يَنْتَظِم قياس، ولا تَمَهَّد أصل.

وأيضًا فإذا تُتُبِّعتْ هذه الألفاظ وُجِدت لاتَنهض في الدلالة على الاستغناء، بل منها ماالتعجُّبُ منه جائزٌ لوجود تلك الشروط، ومنها ماهو ممنوعٌ لفَقْد شرط، لا للاستغناء.

فأماً (القيام، والقعود، والجلوس) فمن قَبِيل مالا يَقْبل الفَضْلَة، إذ ليس ثَمَّ قيامٌ راجح على قيام، ولا قعودٌ أبلغُ من قعود، وكذلك الآخَر ماعَدا (النوم).

وإنما يرجِّحها كثرةُ التَّرداد والتَّكرار، وإذ ذاك يُتَعجَّب منها بـ (أقلَّ وأكثر).

وإن جاء على غير ذلك فعلى معنى الكثرة، كما قالوا في المبالغة : ضُجَعَةٌ وقُعَدَةٌ وعلى هذا الترتيب يَجرى القولُ في (السُّكْر، والغَضَب) فقد حُكى الخلاف في التعجُّب منهما، فالأظهرُ جواز ذلك فيهما لقَبُولهما الزيادةَ والنقصان، من جهة تصوُّر معناهما، وهو ظاهر.

---

(١) الكتاب ٤/٩٩.

وأما الاستغناء فلم يَثْبت عن مَوْثوق به. وسيبويه لم يذكرهما في الاستغناء وإنمَا ذكر : (قَالَ) من القائلة[1].

وقد جَعل ابن الطَّراوة[2] المانعَ فيه معنويًا؛ إذ لا يُتَصَوَّر فيه المفاضلة، لأن معناه : دَخَل في القائِلَة، وإنما أطلق / سيبويه عليه لفظَ ٥٣٠
الاستغناء لما تقدَّم ذكره[3].

وأما (النوم) فقد استعملوا منه : «هو أَنْوَمُ مِن فَهْدٍ[4]» و«أَنْوَمَ من غَزالٍ[5]» وقالوا في المبالغة :نَؤُومٌ، ونُوَمَةٌ، وجاء في لفظ سيبويه استعمال: ماأنْوَمَهَ[6]، على أنه كالمُغْنِي عن : ماأَقْيَلَهُ.

فقد ظهر أن هذه الألفاظ المستَثناة ليست بمستَثناة كما تَوَهَّم من استثناها. والله أعلم.

وقول الناظم : «مِنْ ذِى ثَلاَثٍ» بتأنيث «الثَّلاَثِ» والمراد الحروف، اعتبارًا بأن الحروف تُذَكَّر وتُؤَنَّث. وقد تقدَّم التنبيه على ذلك، وفي كلامه منه كثير.

ولَمَّا كان ماعَدِم من الأفعال شرطا، أو كان ليس بفِعْل، غيرَ مذكورِ الحكم في التعجُّب إذا تعلَّق به ذلك، أَخذ في ذِكْر حُكْمه فقال :

---

(١) المصدر السابق ٤/٩٩.

(٢) تقدمت ترجمته.

(٣) انظر:

(٤) الدرة الفاخرة ٢/٤٠٠.

(٥) نفسه ٢/٤٠١.

(٦) الكتاب ٤/٩٩، وفيه «ماأنومه في ساعة كذا».

وأشْـــدِدَاوْ أشَـــدَّ أو شِـــبْـــهُـــهُـــمَــــا
يَخْلُفُ مــــابَعْضَ الشُّـــرُوطِ عَـــدِمَـــا
ومَـــصْـــدَرُ العَـــادِمِ بْعْـــدُ يَنْتَـــصِبْ
وبَعْـــدَ أفْـــعِلْ جَـــرُّهُ بالبَـــا يَجِبْ

يريد أن مـاعَـدِم من المتـعـجَّب منه شرطاً من تلك الشـروط، أو أكـثـر من شرطٍ واحد، ولم يَستوفِ جميعَها فلا يجوز أن يُتَعجب منه بالصّوغ من لفظه فإذا أُريد التعجُّب منه فيُتَوَصَّل إلى ذلك بَصْوغ (أَفْعَلَ، وأَفْعِلْ) من (الشدَّة) أعنى من فِعله الثـلاثي المقدَّر الاستعمال، ومـاضَـارَع ذلك وأشبـهـه، فتقول : ماأَشَدَّ كذا، وأَشْدِدْ بكذا.

والذى يُشبهما في المعنى (أَكْثَر وأكْثِرْ ، وأَقَلَّ وأَقْلِلْ، وأَضْعَفَ وأضْعِفْ، وأَعْظَمَ وأعْظِمْ، وأَصْغَرَ وأَصْغِرْ، وأَحْسَنَ وأَحْسِنْ، وأَقْبَحَ وأَقْبِحْ) وما أشبه ذلك.

وإذا بَنَيْتَ الفعلَ من ذلك أتيتَ بمصدر الفعل الذى أردتَ التعجُّبَ منه، إن كان له مصدرٌ، أو مايقوم مَقامه، وذلك «ما» المصدريَّةُ مع فِعْلها، أو الاسم إن لم يكن له مصدر، فَينْتَصِب بعد (أَفْعَلَ) ويَنْجَرُّ بالباء بعد (أَفْعِلْ) على حَدِّ ما كان المتعجَّب منه، وذلك قوله : «ومَصْدَرُ العَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبْ» إلخ.

ولم يَنُصَّ على أن انتصاب المصدر بعد (أَفْعَلَ) لأنه معلوم. وقد نَبَّه عليه أيضا بتعيين الجر بعد (أَفْعِلْ) فلم يبق للنصب إلا (أَفْعَلَ).

فـإذا عُـدِم الشـرطُ الأول، وهو وجـود الفـعْل، أتيتَ بالاسم بعـد (أَفْـعَلَ، وأَفْعِلْ) عِوَضَ المصدر، فقلت : ماأَكْثَر إبِلَ زيدٍ، وما أَحْسَنَ إبِلَ زيدٍ، وما أَجْوَدَ إبلَه، وما أشبه ذلك.

وإذا عُدم الشرط الثاني، وهو كون الفعل ثلاثيًا، قلتَ : ماأشدَّ استكبارَهُ،

وأَشْدِدْ باستكبارِه، وما أَكْثَر إكرامَه، وما أَحْسَن انطلاقَه، وما أشبه ذلك.

وإذا عُدم الشرط الثالث، وهو كونُه متصرِّفا، قلتَ في نحو (يَذَرُ، ويَدَعُ) : ماأَشَدَّ تَرْكَهُ، وما أَحْسَن تَرْكَهُ، فأتيتَ بمصدر المستَغْنَى به، لأن مصدر المستغنَى عنه قد أُهمل.

وأما نحو (عَسَى) فليس له مصدر ولا اسم، فلا يُتَعجَّب منه رأساً، لأنه قد قال : «ومَصْدَرُ العَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبْ» فجعَل المصدرَ هو الذى يقوم مقام المتعجَّب منه، فإذا لم يكن له مصدر لم يصحّ هذا العملُ فيه. وإلى
هذا المعنى يَرْجع نحو (يَذَرُ، ويَدَعُ) إذ ليس له مصدر يُؤْتى به، لكن لَمَّا / ٥٣١
أنابت العرب عنه مصدرَ غيره صار كأنه مصدرُه مجازًا، فأُتى به على حكم باب الاستغناء، من أن المستغنَى به يقوم مقام المستغنَى عنه .

وإذا عُدم الشرط الرابع، وهو كونُه قابلاً للفَضْل قلتَ : ماأَشَدَّ سَوادَهُ، وما أَقْبَح عَرَجَهُ، وأَشْدِدْ بِبَياضِه، ونحو ذلك.

وإذا عُدم الشرط الخامس، وهو كونُه تامًّا، قلتَ : ماأَطْوَلَ كَوْنَ زيدٍ قائمًا، وماأَكْثَر كونَه نائمًا، وأَكْثِرْ بكَوْنِه ضاحكًا، وشبه ذلك.

وإذا عُدم الشرط السادس، وهو كونُه غيرَ منفىٍّ، فلا يُؤتى بالمصدر فقط، لأنه مُخِلٌّ بالكلام لسقوط حرف النفي، إذ لا يصحّ أن تقول : ماأَشَدَّ قيامَ زيدٍ في قولك : ماقَام زيدٌ، فهذا من المُشكل في الموضع.

وإذا عُدم الشرط السابع، وهو كونُه ليس له وصف على (أَفْعَلَ فَعْلاَءَ) قلتَ : ما أَكْثَر حُمْقَهُ، وما أَشَدَّ عَوَرَهُ، وما أَشَدَّ حُمْرَتَهُ أو احمرارَه، ونحو ذلك.

وإذا عُدم الشرط الثامن، وهو كونُه غيرَ مبنىٍّ للمفعول، فهذا لايَتَأَتَّى

فيه الإتيان بالمصدر أيضًا، لأن اللَّبْس حاصل به، لأنك إذا قلتَ : ماأَشَدَّ ضَرْبَ عمروٍ، وما أَضْرَبَ عَمْرًا ـ كانا سواء في عدم بيان أن المتعجَّب منه المفعولُ، وأن المراد : ضُرِبَ عمرٌو جِدًّا، فلابد أن يُلْقَى فيه المحظورُ المذكور في تقرير الشروط، لكن له مَخْرج ههنا بأن يُؤْتَى بـ «ما» المصدرية بعدها الفعلُ مبنيًّا للمفعول، فتقول : مَاأَكْثَر ماضُرِبَ عمروٌ.

وكذلك تقول في فَقْد الشرط السادس : قد يُمكن أن يُؤْتَى بـ «ما» المصدرية[1] داخلةً على الفعل منفيًّا، فتقول : ماأَكْثَر مالَمْ يَقُمْ زيدٌ، ونحو ذلك.

ووجهُ الانصراف إلى البِناء من (الشدَّة) ونحوها في هذه الأشياء أن (ماأَشَدَّهُ، وأَشْدِدْ به) مما يصح التعجُّب منه في كل نوع، وفي كل وصف، إذ كانت، في لفظها، من فِعْل قابلٍ أن يُبْنى منه فعُل التعجُّب، وفي معناها، قابلةً للفَضْل، لأن (الشدَّة والخِفَّة ، والقِلَّة ، والكَثْرة) مختلفةٌ بالنِّسَب والإضافات، بخلاف غيرها.

وأيضاً فهي تؤدِّى من المعانى بالنسبة إلى جميع المعانى، مثلَ ما كانت الأفعال تؤدِّيه. ولذلك كان مايجوز التعجُّب منه من الأفعال المستوفية للشروط يجوز أيضاً أن يُتَعَجَّب منها بـ (أَشَدَّ) ونحوه، لأن التعجب إنما هو بلوغ النهاية في معنًى لم يَبلغ إليه غيرُ المتعجَّب منه، وهو الذى يُعطيه (أَشَدَّ) ونحوه.

ومن ثَمَّ يجوز لك أن تفسِّر به معنى التعجب فتقول : معنى (ماأَحْسَنَهُ) : ماأَشَدَّ حُسْنَه، أو كَثُر، و (ماأَكْرَمَه) أى كَثُر كَرَمُه، وهذا ظاهر.

و (ما أَشَدَّه، وأَشْدِدْ به) لم يُستعمل منه الفعلُ الثلاثى إلا نادراً. حكى

(١) من هنا إلى قوله : «حتى يتأدى معنى الفعل على ماهو عليه» ساقط من (س).

أبو زيد في كتاب «المصادر»(١) : شَدُدْتُ، وهو قليل الاستعمال، لكنه قد يكون التعجُّب معتدًا به وإن قَلَّ. ويعضِّده قولُهم : شَدِيدٌ.

وفي هذا الفصل على الناظم دَرَكٌ(٢) من خمسة أوجه :

أحدها أنه ألزم في انعدام بعض تلك الشروط أن يُؤْتَى بالمصدر عِوَضًا من المتعجَّب منه، وهذا إنما يَتَأَتَّى له فيما له / مصدر، ويكون ذلك ٥٣٢
المصدر مستعملا، ويكون الإتيان به غيرَ مُوقعٍ فيما فُرَّ منه من اللَّبْس.

فأما ماليس له مصدر كـ (نِعْم، وبِئْس، وعسى، وليس) أو كان له مصدر أُتِى به في القياس إلا أنه غير مستعمل كـ (يَذَر، ويَدَع) أو كان له مصدر مستعمل لكنه إذا أُتِى به أوقع اللَّبْسَ بمصدر المنفيّ ومصدر فِعْل المفعول ـ فلايَتَأَتَّى الإتيانُ به عوضًا من المتعجَّب منه بوجه، بل يُترك التعجبُ منه رأسًا، كما في (نِعْم، وبِئْس) أو يُؤْتَى بمصدر ما استُغنى به، كالتَّرْك في (يَذَر، ويَدَع) أو يُؤْتَى بـ (ما) المصدرية حتى يَتَأَدَّى معنى الفعل على ماهو عليه. وهذا كله بمَعْزِل عن كلامه.

والثانى أنه قد يُعْدَمَ بعضُ الشروط فيُؤْتَى بـ(أَشَدَّ) ونحوه، ولايُؤْتَى بعده بمصدرٍ بحال، ويُتَعجَّب منه قياسا، وذلك نحو : ماأَكْثَر إبلَه، وماأَكْثَر مالَه، وما أَشَدَّ عَبْدَه، وأَحْسِنْ بوجهِه، وهو باب واسع، إذ كان كل ذلك قد عَدِم شرطاً من شروط البناء للتعجب، وهو وجود الفعل المبنيّ منه في الكلام مستعَملا.

وهذه المُثُل كلها أجناس وأعيان لامصادر لها. [ولا أفعال.

(١) ذكره السيوطى في «بغية الوعاة» ١/٥٨٣.

(٢) الدَّرْك ـ بفتح الراء وإسكانها ـ التَّبِعة.

والثالث أن أسماء المصادر قد تقوم هنا مقام المصادر[1]] فلا تتعين المصادر أنفسها في هذا العمل، بل مَثل : ماأشَدَّ كلامَ زيدٍ، وماأكثر عطاءَهُ، وما أَبْلَغَ سَلاَمَهُ، وما أشبه ذلك. فإذا لم تَتعَيَّن المصادر فقوله : «ومَصْدَرُ العَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبْ» إلى آخره ليس بلازم. وقد أَتَى بما يَقتضى اللزومَ، ففيه ماتَرى.

والرابع أن قوله : «وأَشْدِدِاوْ أَشَدَّ أو شِبْهُهُمَا : يخْلفُ كذا» يَقتضى أن هذه الألفاظ تخلُف في البناء للتعجُّب مالم يَتَأَتَّ منه البناء له في أداء معناه، حتى يكون قولك مثلا : (ماأَشَدَّ حُمْرَةَ زيدٍ) على معنى : ماأَحْمَرَ زيدًا ، لوقِيل. هذا معنى كَوْنِه يَخْلُفه، إذ لا يخلفُ الشيءُ غيرَه إلا فيما كان لذلك الغَيْر من أمرٍ لفظيٍّ أو معنوي، ولايقال في الأمَريْن المختلفَيْن بإطلاق : إن هذا يَخْلُفُ هذا، وإذ كان كذلك كان قوله : «يَخْلُفُ كذا» غيرَ صحيح. ألا ترى أنهم يقولون : إن المانع من التعجُّب من الألوان كونُها لاحقةً بالخِلَق الثَّابتة، كاليَدِ والرِّجْل. وقد مَرَّ تعليلُ ذلك بأن الألوان لاتَقبل الفَضْل ، فإذًا معنى (ماأَحْمَرهُ) غيرُ معنى (ماأَشَدَّ حُمْرتَه) إذ لو كان هو معناه لاقتَضى في القياس أن يُتَعجَّب منه.

وكذلك الخِلَق والأَدْوَاء، وهو أَبْيَنُ فيها إذْ وُجِد لها الفعلُ الثلاثي، ومع ذلك فإنهم لم يَبْنوا منها للتعجُّب اعتباراً بأنها لاتَقْبل الفَضْل.

وهكذا كلُّ فعْلٍ لايَقْبل الفَضْلَ لايَخْلُفه (أَشَدُّ) ونحوه في معناه، إذ لو خلَفه في معناه لم يُتَعجَّب منه، فهذا أيضًا من كلامه لايصح.

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل و (ت) وأثبته من حاشية الأصل، وهو موافق لما في نسخه (س) وهو الصواب.

والخامس أن الفعل الثلاثي في هذه الأشياء المتعجَّب منها إذا كان كثير الاستعمال في كلام العرب فظاهرٌ أن بِنَاء (أَفْعَلَ وأَفْعِلْ) منه هو القياس المستقيم، وإذا كان معدوماً البَتَّةَ فلابد من الانتقال إلى (أَشَدَّ) ونحوه.

وأمَّا إذا كان نادراً في الاستعمال فمقتَضَى إطلاقه فيما تقدَّم أنه لايُفتقر فيه إلى (أَشَدَّ) ونحوه إذا / وجُدت الشروط الأُخَر، لأنه قال قبلُ : ٥٣٣
«وصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلاَثٍ» فأَطْلق، فَدخل له ماكان كثيرا في الاستعمال، ومانَدَر فيه. وإذا كان كذلك لم يُفْتَقر فيه إلى (أَشَدَّ) ونحوه مما يَخْلُفه، إذ لم يَعْدِم على هذا التنزيل شرطا.

وفي هذا نظر، وذلك أن نُدُور الاستعمال حاكمٌ بأن هذا الفعل لايقع على الألسنة إلا نادرا، بحيث لايعتبره العربيُّ في بناء فِعْل التعجُّب منه، وإن اتَّفق كثرةُ استعماله عند بعض العرب لم يَتَّفِق عند الباقين، وبذلك يُعد نادرا؛ إذ لو تداولت العرب استعماله لَسُمِع كثيرا، ولو سُمع كثيرا لم يكن نادراً عندهم، أعنى عند النَّاقِلين عن العرب، فَعَدُّهم إياه نادرا دليلٌ على أنهم فهموا ذلك من العرب، وعند ذلك لايصح الحُكْم بعدم الافتقار في هذا الموضع إلى (أَشَدَّ) ونحوه، بل نقول : لابد منه كما لابد منه في غيره، لأن العرب لم تَعْهَد هذا النادر أن تَلتفت إليه فتَبْنى منه، فإذا وُجد فعلٌ تعجُّب لم يكن فعلُه المبنيُّ هو منه كثيرَ الاستعمال فهو شاذ لايُقاس عليه، إلا إن ثَبت استعمالُه لبعض العرب، فحينئذٍ يُقاس بالنسبة إليهم، لا بالنسبة إلى من لايَستعمله.

ولذلك عَدَّ المتقدمِّون من شاذ التعجُّب قولهَم : (ماأَفْقَرَهُ) لأنه عندهم

من (افْتَقَرَ) وإن كان قد سُمع (فَقُر، وفَقِر) بمعنى : افْتَقَر، و (ماأَرْفَعَهُ) وإن كان قد جاء (رَفُع) و (ماأَغْنَاهُ) وإن سُمع (غَنِيَ) بمعنى اسْتَغْنَى، و (ماأَتْقَاهُ) وقد سُمع (تَقِيَ) بمعنى خَافَ، حكاها ابنُ القُوطيَّة[1] لغةً في (اتَّقَى) ، و (ما أَقْوَمَهُ) من (استَقَام) وقد قالوا : قَامَ، بمعنى : استقام، و (ما أَمْكَنَهُ) وقد سُمع (مَكُنَ عند المَلِك) ، و(ماأَمْلأَهُ) وقد سُمع (مَلُؤَ) بمعنى : امْتَلأَ.

وقالوا : أَبِلَ الرجلُ، كَثُرَتْ إبِلُه كما تقدَّم[2]، وجعلوا (ما آبَلَ زيدًا) شاذا.

وكذلك في البناء من فِعْل المفعول جَعلوا منه قولَهم : (ماأَمْقَتَهُ) وقد قالوا : مَقَتَ، إلى أشياء من هذا القَبِيل يُعد التعجبُ فيها شاذًا مع وجود الثلاثي، ماذاك إلاَّ لأنهم لم يَعتبروا ذلك المسموع، لشُذوذه ونُدوره، فإطلاقُ الناظم في هذا الموضع لايستقيم في مَدارج القياس.

والجواب عن الأول أن خِلاَفة (أَشَدَّ) أو (أَشْدِدْ) ونصَب المصدر أو جَرَّه بالباء إنما يُريد به حيث يُتَصَوَّر وضع هذا للمجموع، وذلك لايُتَصَوَّر إلا في فِعْل متصرِّف، فاشتراط التصرُّف في الفعل أولاً قَضَى بأن غير المتصرِّف لايكون له مصدر، لأن معنى التصرُّف أن يكون له ماض ومضارع وأمر وصِفَةٌ وغير ذلك، ومن جُمْلَتها المصدر، وهو الأصل، فما لا مصدر له لايَتَأَتَّى فيه ذلك الوضع ولا ذلك العمل فيُرْفضَ.

وأمَّا ما استُغْنِيَ عنه بغيره من الأفعال فذلك الغَيْر يقوم مصدرُه مقامَ

---

(١) ينظركتاب الأفعال ٢٨٤ . وابن القوطية هو أبو بكر محمد بن عمر بن عبدالعزيز القرطبي النحوي، المعروف بابن القوطية. كان إماما في اللغة والعربية حافظا لهما، مقدما فيهما على أهل عصره، لايشق غباره، ولايلحق شأوه. وكان حافظا لأخبار الأندلس . صنف : تصاريف الأفعال، والمقصور والممدود، وتاريخ الأندلس وغيرها (ت ٣٦٧هـ). بغية الوعاة ١٩٨/١ .

(٢) انظر : الصحاح (أبل)

مصدر هذا المرفوض، فكأنَّه موجود، فـ (التَّرْك) قائم مقام (الوَدْع) كما / ٥٣٤
كان (تَرَكَ) قائماً مقام (وَدَعَ).

وأما ما له مصدرٌ يُوقِعِ الإتيانُ به في اللَّبْس فالإتيان في موضعه بـ (ما) المصدرية بمنزلة الإتيان بالمصدر نفسِه، إذ هما في المعنى كالمترادِفَيْن[1]، ولذلك يصرِّح سيبويه في الحرف المصدري أنه اسمٌ اعتباراً بتأويله مع مابعده بالاسم[2].

وإذا أُتِيَ بـ (ما) والفعلُ بعدهما مبنيٌّ للمفعول لم يَبْق لَبْس، كما أنه إذا أُتِيَ بعدها بالفعل المنفيِّ لم يَبْق لَبْس، ولكنَّ لفظ الناظم لايُعطى هذا الحكمَ بخصوصه، ولايُفْهَم منه، فالاعتراض متمكِّن هنا، لاسيما بالفعل المنفِّي، فإن في جواز نحو (ماأَكْثَر مالَمْ يَقُمْ زَيْدٌ) نظراً.

ولا أعلم الآن في المسألة نَقْلاً أَقْتَفِي أثرهَ، ولكن لايُعد في القياس أن تَدخل (ما) على الفعل المنفي كما تَدخل المصدريَّةُ الظرفيَّةُ عليه، نحو ماجاء في الحديث: «لايَزالُ الرجلُ في فُسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ مالَمْ يَسْفِكْ دَمًا حَرامًا»[3] أو كما قال عليه السلام.

والجواب عن الثاني أن التعجُّب بـ (أَشَدَّ) ونحوه يأتى في مَعْهود الاصطلاح على وجهين، أحدهما أن يُقْصَد إليه أولاً في التعجُّب، فهذا يَجرى مجرى سائر أفعال التعجب،كأَحْسَنَ وأَفْضَلَ وَأَكْرَمَ. فقولك: (ماأَكْثَر مَالَهُ، وماأَشَدَّ وَلَدَه) كقولك: ما أَحْسَنَهُ، وما أَفْضَلَ أَبَاهُ،

---

(١) التَّرادُف: أن تكون الكلمتان أو الكلمات بمعنى واحد.
(٢) انظر الكتاب ٣/١١٩، ومابعدها.
(٣) البخاري ـ ديات: ١، ومسند أحمد: ٢/٩٤.

وما أَكْرَمَ وَلَدَهُ. وهذا لا اعتراضَ به لأنه غيرُ واقع خَلَفًا من غيره، ليُتَوَصَّل به إلى التعجب مما لايَتَأَتَّى البناء منه.

والثانى أن يكون التعجُّبُ بـ(أَشَدَّ) ونحوه توصُّلا واستِخْلافاً ، حيث لايتأَتَّى بناءُ التعجُّب من الفعل المذكور، وهذا لايُؤْتى فيه إلا بالمصدر كما قال. والكلام هنا في هذا الثانى لافي الأول، وجميع ماعتُرِض به من الأمثلة من القَبِيل الأول لا من الثانى، فلا إشكال.

وعن الثالث أن المصدر المراد هنا هو الموصول، وقد تقدَّم في بابه أن اسم المصدر يَجرى مَجراه، لما فيه من معناه، فليكنْ هنا كذلك بمقتضى ذلك الحكم المتقدِّم.

ويقال أيضا : إن أسماء المصادر في الاستعمال، بالنسبةإلى المصادر، قليلة، فاعتَبر الأصلَ الكثير، وتَرك ماعداه مسكوتًا عنه حتى يُلحقه به مَن أراد إلحاقَه بالقياس.

وعن الرابع أن (ماأَشَدَّ) و (أَشْدِدْ) إنما يَخْلُفان ما كان بمعناهما، مما تعذَّر بناء (أَفْعَل) منه، فإن التعجُّب لايمكن إذا كان الفعل غيرَ قابل للفَضْل، فلا يقال : مأَمْوَتَ زيدًا، إذ الموتُ لايزيد ولا ينقص، لكن يَبْقَى أن يقال : هل يقال : ما أَمْوَت زَيْدًا[1] ، على معنى : ماأَشَدَّ مَوْتَه، أو ماأَسْهَلَ، أو نحو ذلك. أو ماأَمْوَتَ أَهْل بلدةِ كذا، بمعنى : ماأَكْثَرَ مَوْتَهم، إذا نَزَل بهم الموتُ الكثير.

فيقال : مِثْلُ هذا لايقال حتى يُسمع، ولم نَسمع العربَ قالت : ماأَمْوَتَ كذا، بمعنى : ماأَشَدَّ أو ما أَكْثَر، أو نحوهما، كما قالوا في النوم : «هو أَنْوَمُ من

(١) في (ت) «ما أَمْوَتَ بلدةَ كذا».

فَهْدٍ[1]» و«أَنْوَمُ من عَبُّودٍ[2]» و«نَؤُومٌ» على اعتبار الكثرة أو الطُّول، أو كما قالوا : ماأَضْرَبَهُ، وما أَمْشَاهُ، على معنى الكثرة /، ولذلك جاء : ضَرَّابٌ ومَشَّاءٌ. ٥٣٥

فإذا ثبت استعمالُهم لذلك جاز لنا التعجب على ذلك المعنى المستعمَل، وإلاَّ لم يَجُزْ، فصار إذًا (ماأَمْوَتَ كذا) ـ بمعنى : ماأَشَدَّ، أو أَكْثَر، أو نحوهما ـ مُهْمَلاً، لإهمال الفعل الذى يُبنى منه، فإذا قُصِدَ قَصْدُهُ[3] أُتِيَ بما يدل على معناه، وهو (أَشَدُّ) أو نحوه، فـ (أَشَدُّ) ونحوُه إذًا إنَّما ناب عن فِعْل بمعناه، فلذلك عَبَّر الناظم بعبارة «يَخْلُفُ».

ولم يَقصد النحويون قَطُّ بالإتيان بـ (أَشَدَّ) ونحوه أن يَدُلَّ على معنى مالا يُتعجَّب منه، وهذا المعنى جارٍ في غير هذا الموضع من الشروط المذكورة، وهو مما نَبَّه على أصله بعضُ المتأخِّرين قال : المعتبَر فيما يجوز التعجُّب منه ومالا يجوز إنَّما هو مدلولُ اللَّفْظة، فأما أن يقال : ماأَفْعَلَ كذا، بمعنى : ماأَكْثَرَ فِعْلَهُ ـ فتحريفٌ لايَسُوغ، فليس ماجاز فيه (ماأَكْثَرَ كذا) يجوز فيه (ماأَفْعَلَهُ).

والدليل على ذلك أنهم لايقولون : ماأَعْمَى زيداً؛ لأجل فساد معناه، فإنْ فَرضْتَ أن يكون (العَمَى) في بلدٍ ما كثيراً شائعاً، أو غيرُه من

---

(١) الدرة الفاخرة ٢/٤٠٠، والعسكرى ٢/٣١٨، والميدانى ٢/٣٥٥
قال حمزة الأصبهانى : «لأن الفهد أنوم الخلق، وليس نومه كنوم الكلب، لأن الكلب نومه نعاس، والفهد نومه مصمت».

(٢) الدرة الفاخرة ٢/٤٠٢، والفاخر ١٣٥، والعسكرى ٢/٣١٩، والميدانى ٢/٣٥٥
وكان عبّود عبداً حطاباً أسود، فغبر في محتطبه أسبوعاً لم ينم، ثم انصرف فبقي أسبوعاً نائماً، فضرب به المثل عن ثقل نومه، فقالوا : «قد نام نومة عبود».

(٣) يقال : قَصَدَ قَصْدَه، أى نحانحوَه.

الخلقَ، كما يَحكِي الناسُ كثيراً من ذلك عن كثير من البُلدانَ - لم يصح التعجُّب أيضًا، وإن كان معنى الكَثْرة شائعًا متصورًا. أو يكون الموتُ شائعاً في بلدٍ ما[1]، كما يكون في المواضع الوَبِئية ـ فلايجوز أن يقال في ذلك : ماأَمْوَتَ أهل مَوضعِ كذا، وإن كان معنى الكثرة شائعا.

فليس مايُعطيه معنى (ماأَفْعَلَهُ) منحصراً فيما تُعطيه الكثرةُ خاصةً، بدليل ماقدَّمْتُه. قال : وهذا موضع خَفِيٌّ ينبغي أن يُتَنَبَّه له.

والجواب عن الخامس أن السَّماع إذا أثبته ثقةٌ لم يُطْرَح بسبب أن ثقةً آخر لم يُثْبِته لعدم اطِّلاعه عليه، بل القاعدة المستمِرَّة أن المُثْبِت في أمثال هذه الأمور مُقَدَّم على النافي، لأنه النَّافي لم يَقُل : إنه غير موجود بإطلاق، وإنما قال: لم أَحْفَظْه، أولا أَعْلَمُه، وعدمُ علمِه لايدلُّ على عَدَمِه، فمن هنا كان قول المثبِت أولى.

ثم إن ماأثبته بعضُهم إنَّما أثبته غير مقيد بندُور، فيحمَل على إطلاقه حتى يَدُل دليل على النُّدور، أو أنه لغةٌ لبعضٍ لايَستعمله الباقون، فحينئذٍ يكون ماقال في السؤال.

ومثل ذلك لايُوجد في الاستقراء إلا نادرا، فلا يُعْبَأ به، فلهذا أطلق الناظم القولَ في مجيء الفعل الثلاثي، بناءً على أن النُّدور فيما استُعمل منها لايثبت إلا نادرا. وعلى هذا الأصل اعتَمد في «الشَّرح»[2] حيث زعم أن أكثر النحويِّين يَجعلون من شواذِّ التعجُّب : ماأَفْقَرَهُ، وماأَشْهَاهُ، وما أَحْيَاهُ، وما أَمْقَتَه، بناءً على أن الثلاثي منها لم يُستعمل. قال : وليس الأمر كما زعموا، بل استَعملت

(١) هذه الجملة معطوفة على قوله : «أن يكون العَمَى في بلدٍ ماكثيرا شائعا».

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٥ - ب).

العرب : مَقُتَ، وفَقُرَ، وشَهِيَ، وحَيِيَ.

ثم قال : وممَّن خَفِيَ عليه استعمالُ (حَيِيَ) بمعنى (اسْتَحْيَا) أبو على الفارسى ، وممن خَفِيَ عليه استعمال (فَقُر، ومَقُت) سيبويه قال : ولا حُجَّة في قول من خَفِيَ عليه ماظهر لغيره، بل / الزيادةُ من الثِّقة مقبولة. ٥٣٦

وقد ذكَر استعمالَ ماذُكر جماعةٌ من أئمة اللغة. يَعنى : كابْن سِيدَه، وابن القُوطيَّة وابن القَطَّاع وغيرهم[1]، ونقلوها عن أئمَّة، فإذا ثبت هذا وجب المصير إليه وطَرْح ماعداه. ومانَهب إليه هنا قد ذَهب غيرُه إلى ذلك[2].

ولكن ههنا قاعدةٌ هى من المتقدِّمين على بَال، ويُغفلها أكثرُ المتأخِّرين إلا من فَهم مقاصد المتقدِّمين، وحَذَا حذوَهم، وذلك أن إثبات السَّماع من حيث إنه سُمع، أو نَفْيَ السَّماع من حيث لم يَبْلُغ النافي ذلك - سَهْلٌ يسير، لأنه نَقْل وإخبار عن أمرٍ محسوس لايُنكره عاقل.

وأما إثباتُه أو نَفْيه، من جهة مايُقاس عليه أولا يقاس، فليس بالسَّهْل ولا باليسير، فالذين اعتنوا بالقياس والنَّظَر فيما يُعَدُّ من صُلْب

---

(١) ابن سيده هو على بن أحمد بن سيده اللغوى الأندلسى أبو الحسن الضرير. كان حافظا لم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب ومايتعلق بها، متوفراً على علوم الحكمة.
صنف : المحكم والمخصص في اللغة، وشرح إصلاح المنطق، وشرح الحماسة، وشرح كتاب الأخفش وغير ذلك (ت ٤٥٨هـ) بغية الوعاة ١٤٣/٢ .
وابن القطاع هو على بن جعفر بن محمد عبدالله السعدى، المعروف بابن القطاع الصقلى.
كان إمام وقته بمصر في علم العربية وفنون الأدب، وصنف : الأفعال، وأبنية الأسماء، وحواشى الصحاح، وتاريخ صقلية، والدرة الخطيرة في شعراء الجزيرة (ت ٥١٥هـ) .بغية الوعاة ١٥٣/٢.
وتقدمت ترجمة ابن القوطية.

(٢) أى إليه.

كلام العرب ومالا يُعد لم يُثبتوا شيئًا إلا بعد الاستقراء التام، ولانَفَوْه إلا بعد الاستقراء التام، وذلك كلُّه مع مُزاولة العرب، ومُداخلةِ كلامها، وفَهْمِ مقاصدها، إلى مايَنْضَمُّ إلى ذلك من القرائن ومقتضَيات الأحوال، التى لايقوم غيُرها مقامَها، فبَعْدَ هذا كلِّه ساغ لهم أن يقولوا : هذا يُقاس، وهذا لايُقاس. هذا يقوله مَن لايقول كذا. وهذا ممَّا استُغنى عنه بغيره، إلى غير ذلك من الأحكام العامَّة التى لايُقْضِى بها إلا من اطَّلع على مآخذ العرب، وعَرف مآل مَقاصدها. وهذا أمر مقطوع به عند أرباب هذا الشأن. ومَن فَهم كلام الأئمة في تَوَالِيفهم لم يَخْفَ عليه ماأذكر.

وإذا ثبت هذا فإنهم لم يَدَّعُوا في (ماأَفْقَرَهُ) وأخواته أنه شاذٌّ إلاَّ بعد أن عرفوا بالاستقراء التامِّ أن قائله لا يتكلم بـ (فَقُرَ) ونحوه، وإن تكلَّم به ففى شِعْرٍ أو نادرِ كلام، ومالا يَنْبَنِى عليه القياس، وإلا لكان نفيهم لذلك نفيًا لما لا عِلْمَ لهم بنَفْيه ولا إثباتِه، وهذا لايصح أن يُنسب إلى عَدْلٍ منهم على حال، كما لايُنسب مثلُ ذلك إلى فَقيهٍ أو أُصُولِيٍّ أو غيرهما.

ومن هنا قال بعض المحقِّقين في مسألةٍ من مسائل التعجُّب : إثباتُ أنهم تعجَّبوا من فِعْلٍ مَا بأن يُسْمَع التعجُب منه هَيِّنٌ سَهْل، وأمَّا نَفْى أنهم لا يتعجبُّون منه بأن لم يُسْمَع صَعْبٌ عسِرٌ شاقٌ، إلا على إمامٍ موثوقٍ به، قد فَهم من قرائنِ ومجموعِ أحوالٍ وظواهرَ تعمُّدَهم لترك ذلك، وماأعزَّ ذلك وأقلَّه. هذا ماقال، وهو واضح.

فمن كان مثلَهم فواجبٌ أن يُقبل قولُه نفيًا وإثباتًا، وهم قد قالوا : إن (ماأَفْقَرَهُ) وأخواته شاذٌّ، لعدم جريَانه على الثلاثي، فلم يقولوا ذلك إلا بعد فَهْمه من العرب كذلك، فإذا سُمع بعد ذلك الثلاثيُّ مثلاً فالواجبُ على المتأخِّر التوقُّفُ حتى يَدخل من حيثُ دَخل المتقدِّم، فإن وَجد الأمر مُسْتَتِبًا مطَّرِداً على خلاف

٥٣٧ ماقال الأول لم يَسَعْه إلا مخالفتُه، وإن لم / يَجِده كذلك فلْيَتوقَّف، فإن اجتمع على ماقال الأولُ أئمةٌ مثلُهُ فينبغي تقليدُهم، لأنهم عن السَّماع يُخْبِرون لاعن آرائهم، وإلاَّ لم يَقْطع في المسالة بنفيٍ ولا إثبات إن حصل له في الاستقراء شكٌّ يَستند إلى سبب، وإن لم يكن له سببٌ في الشك يَسْتَند إليه فالأَوْلَى الوقوفُ مع ماقال الأولُ، لأنه إنما حكَم عن بَصِيرة، وهذا ليست له في المسألة بَصيرةٌ يَستند إليها، والكلام هنا واسع، ومحلُّ بَسْطه «الأصول» .

والحاصل أن ما استَدْرك المتأخرون هنا غيرُ مُخَلَّص[1] . وابن مالك منهم.

فإن قيل : فإذا نَقل أهلُ اللغة هنا الثلاثي وإن لم يقيدُّوه بقلَّةٍ ولانُدور، ولا اختصاصٍ بقومٍ دون قوم ـ فذلك دليل على كثرة استعمالها، وهكذا فَعلوا في أكثر ماتقدَّم، وإذا كان كذلك فهو دليل على صحة الاستدراك.

فالجوابُ أن أكثر اللغويِّين إنما يَنَقلون السَّماع مطلقًا من غير تَتَبُّعٍ لهذه الأمور، وإنما يتعرضُ لها من كان نحويًا في الغالب، ولاعَتْبَ عليهم، فإنهم سالكون سبيل مَجرَّد النَّقْل، ولاسيَّما أهل النَّوادر منهم، والتفقُّهُ في المنقول من صناعةٍ أخرى.

فَلْيُتَحفَّظ الواردُ على أمثال هذه المسائل، فالمتقدِّم أعرفُ بمآخذ هذا الكلام من هؤلاء المتأخِّرين ، ولذلك نَرى الحُذاق يعتنون بقواعد المتقدِّمين ، ويَتَحامَوْن الاعتراض عليهم، بل يقلِّدون نقلَهم وقياسَهم، ويحتجُّون لهم مااستطاعوا، مراعاةً لهذه القاعدة، فَيظُن الشَّادِى[2] في النحو أن ذلك

(١) يقال : خَلَّصَ فلان الشيء، إذا صَفَّاه ونَقَّاه ممايشوبه، وخلَّصَ الشيءَ : مَيَّزه من غيره.

(٢) الشَّادِى من الأدب أو العلم : الذى حَصَّل منه طَرَفا، وهو من : شَدَا يَشْدُو، شَدْوًا.

من باب التعصُّب للمذهب، وليس كذلك فاعلم .

وقوله : «يَخْلُفُ» خبر للمبتدأ الذى هو «أشْدِدأو أشَدَّ» باعتبار حكاية اللَّفظ والإخبارِ عنه، وأفرد الضميرَ لأنه عطف بـ (أوْ) المقتضية لأحد الشيئين أو الأشياء.

و «بَعْضَ الشُّرُطِ» مفعول «عَدِمَ» و «ما» واقعةٌ على الفعل المَبْنِّى منه صيغةُ التعجُّب، وهى موصولة عائدُها فاعلُ «عَدِمَ» والتقدير : ومصدرُ الفعل العادمِ بعضَ الشروط يَنْتَصب بعده، ويَنْجرُّ بالباء بعد «أَفْعِلْ».

وبالنُّدورِ احْكُمْ لِغَيْرِ ماذُكِرْ

ولاتَقِسْ على الذَّى مِنْهُ أُثِرْ

يعنى أن ماتقدَّم ذكرُه من الأحكام المشروطة وغيرِ المشروطة هو القياس يَطَّرِد فيما سُمع ومالم يُسمع، وأما غير ذلك فاحكم بندُوره وقِلَّته، وأثْبِتْه في قسم المسموع المأثور الذى يُوقَف على محلِّه ولايُقاس عليه.

فممَّا جاء من المبنىِّ من غير فِعْل قولُهم في التفصيل : هو أحْنَكُ االشَّاتيْنْ[1]، وآبل النَّاسِ كُلِّهم[2]، وما أفْرَسَهُ، وهو أفْرَسُ النَّاس[3].

/ ومن المبنىِّ من غير الثلاثي : ماأفْقَرَهُ، وما أغْنَاهُ، وما أحْوَجَهُ، ٥٣٨

---

(١) أي آكلهما بالحنك (اللسان ـ حنك) وهو من شواهد سيبويه في الكتاب (٤/١٠٠) وقد تقدم في الباب نفسه.

(٢) جاء من ذلك قولهم : آبَل مُن حُنَيْف الحناتم، وآبَلُ من مالك بن زيد مناة (انظر : فهارس الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة).

(٣) جاء من ذلك قولهم : أفرس من بِسطام، وأفرس من سمّ الفُرسان، وأفرس من صياد الفوارس، وأفرس من عامر، وأفرس من ملاعب الأسنة (انظر : فهارس الدرة الفاخرة).

وهو أبْيَضُ من كذا، قال[1]:

جَارِيَةٌ بَيْضَاءُ في نِفَاضِ

مَائِسَةٌ في دِرْعِهَا الفَضْفَاضِ

* أبْيَضُ من أُخْتِ بنى أبَاضِ *

ولم يقولوا : بَيِضَ، وقالوا : (سَوِدَ[2]) وقالوا : «أسْوَدُ من القَارِ»[3] وقال نُصَيْبٌ في (سَوِدَ) أنشده سيبويه[4]:

سَوِدْتُ فَلَمْ أَمْلِكْ سَوَادِى وتَحْتَهُ

قَمِيصٌ من القُوهِىِّ بِيضٌ بَنَائِقُهْ

ومِمَّا بُنِى من العَدِيم التصَرُّفِ قولهم : ماأَعْسَاهُ، وأَعْسِ بِهِ، بمعنى : ماأحقَّه، وأَحْقِقْ به.

ومِمَّا بُنِى من الوصف المصَوُّغ على (أَفْعَل، فَعْلاء) قولهم : ماأَحْمَقَهُ، وما أَنْوَكَهُ، وما أَرْعَنَهُ، وما أَهْوَجَهُ، وما أَلَدَّهُ، في أشياء من هذا قليلة.

---

(١) الرجز لرؤبة بن العجاج، وسبق أن ساقه الشارح في الباب نفسه برواية أخرى هى :

جاريةٌ في دِرْعها الفَضْفَاضِ   تُقَطِّع الحديث بالإيماضِ

* أبيضُ من أخت بنى أبَاضِ *

وبعد الأول في اللسان (نفض)

* تَنْهَضُ فيه أيَّما انْتِهاضِ *

والنِّفاض ـ بكسر النون ـ إزار من أزر الصبيان. ومائسة : متبخترة في مِشيتها .

(٢) ساقط من (ت).

(٣) القار : مادة سوداء صلبة، تسيلها السخونة، تتخلف من تقطير المواد القطرانية، وهى الزِّفت.

(٤) الكتاب ٥٧/٤، والخصائص ٢١٦/١، وابن يعيش ١٥٧/٧، ١٦٢، واللسان (سود، بنق)

وسودت : اسودَّ لوني. ولم أملك سوادى : لم أجتلبه لأنه خِلقة. والقوهى : ضرب من الثياب البيض تنسب إلى قوهستان بفارس. والبنائق : جمع بنيقة، وبنائق القميص : العرا التى تدخل فيها الأزرار. ويريد بالقميص الذى تحت سواده قلبه وخلقه.

ومن ذلك جميعُ ماذُكر في الأسئلة على النَّاظم فيما بُنِى من (أَفْعَلَ) ومن (فعُل)[1] ونحو ذلك، فقد سبق منه أمثلةٌ كثيرة، وجميعها نادر في موضعه، يُحفظ حفظا، ولا يُقاس عليه حَسْبَما ارتضاه في هذا النَّظْم.

فإن قيل : ظاهر قوله : «ولاتَقِسْ على الَّذِى مِنْهُ أُثِرْ» أنَّه حَشْوٌلا فائدة فيه، إذ كان صَدْر هذين المُزْدَوَجَيْن يَقضى بذلك، وهو قوله : «وبالنُّدُور احْكُمْ لَغيرِ ماذُكِرْ» فإنه إذا كان نادرا كان غير مَقيس فلم يُفدْ شيئا زائدا على ماتَقدَّم، بل نقول : إن مجموع الشَّطْرَيْن حَشْو، لأن جميع ماتقدَّم ذكرهُ قياس، فلو تَرك التنبيهَ على ماعداه لَفُهِمَ أنه غير مَقِيس بحكم مفهوم الشروط المذكورة، وذلك عَيْنُ ماذكُر هنا، فهذان سؤالان، أحدهما : مافائدة ذكر الشَّطرين؟ والثاني على تسليم أنه أَفَادَ بالشَّطر الأول مافائدة الثاني؟

فالجواب عن الأول أنك إذا تأمَّلْتَ ماتقدَّم في الشروط وجدتَ ماخرج منها على قسمين، منه ماقيل بأنه قياس، وذلك كما في البناء من (أَفْعَلَ) ومن فعْل المفعول، فإن النحويِّين قد اعتَبروا السَّماع في ذلك، وكَثُر عندهم كثرةً يُقاس عليها، وقد اعتَبرها هو في «التَّسْهيل»[2]. ومنه ماليس بقياس اتفاقا، وذلك : ماأَعْسَاهُ، وأَعْسِ به، ونحو ذلك. فلو سكت عن التَّنبيه على النُّدور لَتَوهَّم الناظر فيه أنه إخلال، فأَشْعَرَ هنا أنَّ تَرْك ماتُرِك ليس بمَغْفُولٍ عنه، بل هو مُغْفَلٌ عَمْدًا، غيرُ معتَبر في القياس قَصْدًا.

وعن الثانى أن الشطر الأول أخبر عن حقيقة الأمر في ذلك المسموع المنبَّه عليه، وأنه نادر قليل، لاكثيرٌ كما يزعمه مَن ادَّعى القياسَ في تلك المسائل،

---

(١) يعنى ماسمع من التعجب من الفعل الذى على وزن (أفعل) ومن الفعل المبنى للمجهول.

(٢) التسهيل : ١٣١.

وعادته أن يعبِّر بالقليل عما جاء في الكلام، ولم يَختص بالشِّعر. وقد تقدَّم التَّنْبيه على ذلك في مواضع. ويعبِّر أيضا بالنُّدور عما جاء في الكلام وهو مُحتْمَلٍ للقياس عليه وعدمِه.

فلما كان الأمر كذلك حَرَّرَ ماعسى أن يُفهم له منه إجراءُ القيَاس بقوله : «ولاَ تَقِسْ عَلَى الَّذِى مِنْه أُثِرْ» أى لاتظن أنه مِمَّا يُقاس وإن كان قليلا، بل اعتَقِدْ أنه عندى في هذا الكتاب غيرُ مقيس بإطلاق / وإن كان ٥٣٩
قد جَعل في «التَّسهيل» بعضَه قياسا ،[1]، وهذا المعنى يُحْتاج إلى ذِكْره، فليس في الكلام حَشْو. وابن مالك مِمَّا يَقْصِد قَصْدَ هذه التَّنْبيهات، فلا تُهمل النظرَ في كلامه، والتأمُّلَ لِمَنَاحِيه، فإن تحت كلامه دقائقَ محتاجًا إليها.

و «أُثِرَ» معناه : ذُكِر ونُقِل عن العرب، يقال : أَثَرْتُ الحديثَ آثِرُه، إذا ذكرتَه عن غيرك، ومنه يقال : حَدِيثٌ مَأْثُور، أى يَنقله الآخِرُ عن الأول.

ومنه في حديث عمر رضى الله تعالى عنه «فما حَلَفْتُ به ذَاكِرًا ولا آثِرًا[2]» أى : ولامُخْبِرا عن غيرى، يعنى الحَلِفَ بأبيه. ثم قال :

وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا
مَعْمُولُهُ ووَصْلَهُ بِهِ الْزَمَا

يَعنى أن الفعل في التعجُّب، وهو (أَفْعَلَ، وأَفْعِلْ) يلزم طريقةً واحدةً مع معموله، فَيتقدَّم الفعلُ على معموله، ويَتأخَّر المعمولُ لزوما، ولايتقدَّم المعمول.

---

(١) المصدر السابق : ١٣١.

(٢) البخاري ـ الأيمان : ٤، ومسلم ـ الأيمان : ١، والترمذى ـ النذور : ٨، والنسائى : الأيمان : ٥.

ويلزم أيضاً وَصْلُ المعمول بفعله، فلا يُفصل بينهما بفاصل سوى مايَسْتَثنى. هذا عَقْد ماقاله.

فأما التَّقديم والتَّأخير فتقول : ماأَحْسَنَ زيدًا قائمًا، وأَحْسِنْ بزيد راكبًا، فلاتقول : ماأَحْسَنَ راكبًا زيدًا، ولا أَحْسِنْ راكبًا بزيدٍ، ولا زيدًا ماأَحْسَنَ، ولا بزيدٍ أَحْسِنْ، ولا مازيداً أَحْسَنَ.

وكذلك لاتقول في قولك : (ماأَنْفَع مُعْطِيَكَ عند الحاجة) : ما أَنْفَع عندَ الحاجةِ مُعْطِيَكَ، ولا في قولك : (ماأَكْرَمَ مُعْطِيَكَ ثَوْبًا) : ماأَكْرَمَ ثوبًا مُعْطِيَكَ.

فالحاصل أن الصورة التى ذَكر أولَ الباب ملتَزمة، لاتتخلَّف إلا في موضع واحد، وهو الفَصْل بين الفعل ومعموله بالظرف والمجرور على خلافٍ فيه كما سَيذكره، وذلك أن العرب التَزمت في فِعْلَيِ التعجُّب عدمَ التصرُّف، ولذلك لايدُلَّان على زمان، كعَسَى ولَيْس، ونِعْم وبِئْس، ولايأتى منهما مضارعٌ ولا أمر. وإذا لم يتصرَّفا في أنفسهما لم يتصرَّفا في معمولاتهما بتقديم ولاتأخير.

وأيضًا لَمَّا جَرَيا مَجرى الأمثال كما تقدَّم صار التقديم والتأخير والفَصْلُ مُخْرِجاً لهما عما قَصَدت بهما العرب، فلذلك قال سيبويه : ولايجوز أن تقدِّم (عبدَ الله) وتؤخرٍ (ما) يعنى في قولك : ماأَحْسَنَ عبدَ اللهِ، ولا تُزيل شيئًا عن موضعه، ولاتقول فيه : مايُحْسِنُ، ولاشيئًا مما يكون في الأفعال سوى هذا[1].

فإذا كان هكذا فاللازم فيهما صيغةٌ واحدة.

وقد حَكى المؤلف الإجماعَ على منع الفصل بغير الظرف والمجرور، قال في «الشرح»[2] : وكذا لاخلاف في منع إيلائهما مايتعلَّق بهما من غير

(١) الكتاب ١/٧٣.

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٤ ـ ب).

ظرف وجار ومجرور، نحو : ماأَحْسنَ زيداً مُقْبِلاً، وأَكْرِمْ به رجلاً، قال : فلو قلت : ماأحسنَ مُقْبِلاً زيداً، وأكْرِمْ رجلاً به - لم يَجُز بإجماع. انتهى.

وفي هذا الإجماع نظر، فقد نُقل عن الجَرْمى في كتابه «الفَرْخ»(١) أن الفصل بين «أَحْسَنَ» ومعموله بالظرف والحال والمصدر قبيحٌ، وهو على قبحه جائز/ والمصدر أقبحُها عنده، فالخلاف واقع كما تَرى، ولكن ٥٤٠
الجمهور على ماقاله.

وقد مَنع الناس (الإعمالَ)(٢) في فِعْل التعجُّب فِراراً من الفَصْل بينه وبين معموله، فلايقال عندهم : ماأَحْسَنَ وأَجْمَلَ زيداً، ولا ماأَحْسَنَ وأَجْمَلَهُ زيداً، لأن فيه مع إعمال الثاني الحَذْفَ، ومع إعمال الأول الفصلَ.

وأمَّا إذا كان معمولُ فِعْل التعجُّب ظرفاً أو مجرورا فقد قال فيه الناظم :

وفَصْلُهُ بَظْرفٍ أو بِحَرفِ جَرْ
مُسْتَعْملٌ والخُلْفُ في ذَاكَ اسْتَقَرّْ

الضمير في «فَصْلُه» عائد على «المعمول» أى : وفَصْلُ المعمول، يريد: مِنْ عامِله الذى هو فعُل التعجُّب، قد استعملته العرب، ففَصلت بينهما بالظرف، وحرف الجر ، أى مع مجروره، وجَرى ذلك في كلامها

---

(١) الجرمي هوأبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي البصري النحوي. أخذ عن الأخفش وغيره، ولقي يونس بن حبيب ولم يلق سيبويه. وأخذ اللغة عن أبي عبيدة وأبي زيد والأصمعي وطبقتهم، وكان أثبت القوم في كتاب سيبويه، وعليه قرأت الجماعة. وإليه وإلى أبي عثمان المازني ـ تلميذه ـ انتهى علم النحو في زمانهما . وكتابه «الفرخ» في النحو كتاب جيد، ومعناه : فرخ كتاب سيبويه . (ت٢٢٥هـ) [إنباه الرواة ٢/ ٨٠] .

(٢) يقصد بالإعمال التنازع في العمل.

جَرَيانًا معتبَرًا.

وقوله: «مُسْتَعْمَلٌ» يُشعر بأنه في كلامهم غيرُ قليل، بل هو موجود نظمًا ونثرًا. فأمّا النثر فمنه قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه حين مَرَّ بعَمّار[1] فمسح الترابَ عن وجهه وقال: أعْزِزْ عليَّ أبا اليَقْظان أنّي أراكَ صَرِيعًا مُجَدَّلاً[2]. ففصَل بـ (علَيَّ) والمنادى.

وقال عمرو بن مَعْدِيكَرِب: لله دَرُّ بني سُلَيْم، ما أحْسَنَ في الهَيْجاء لقاءَها، وأكْرَمَ في الأزَمات عطاءَها، وأثْبَت في المَكْرُمات بقاءَها.

وحكى المبرّد وابن السَّرَّاج[3]: ما أحْسَنَ بالرجل أن يفعلَ كذا.

وأما النظم فأنشد ابن الدهَّان[4]:

وقـــالَ إمـــامُ المُسْلِمين تَقَـــدَّمُـــوا

وأحْـــبِبْ إلَيْنَـا أن يكونَ المُقَـــدَّمَـــا

وقال عمرو بن العاص السَّهْمى يَرثى رسولَ الله صلى الله عليه وسلم:

(١) هو عمار بن ياسر رضي الله عنه. وكان ذلك بعد موقعة صفين سنة ٣٧هـ وانظر: ارتشاف الضرب (١٠٤٣).

(٢) في (ت) «منجدلا».

(٣) سبقت ترجمتها، وانظر: المقتضب ١٨٧/٤، وأصول ابن السراج ١٢٦/١.

(٤) ابن الدهان هو سعيد بن المبارك بن علي ناصح الدين بن الدهان النحوى، كان من أعيان النحاة المشهورين بالفضل ومعرفة العربية. صنف شرح الإيضاح، وشرح اللمع لابن جني وغيرهما (ت ٥٦٩هـ). بغية الوعاة ٥٨٧/١.

والبيت للعباس بن مرداس، من قصيدة قالها في غزوة حنين، ديوانه ١٠٢، وهو من شواهد التصريح ٨٩/٢، والهمع ٥٧/٥، ٦٠، ٢٨٧/٦، والأشموني ١٩/٣، والعيني ٦٥٦/٣، ٥٩٣/٤، والدرر ١١٩/٢، ١٢١، ٢٤٠.

غَــداةَ نَعَى النَّاعِى النّبِيَّ مــحـــمَّـــدًا

فـــأعْـــزِزْ عَلَيْنَا بالنَّبِىِّ مُـــحَـــمَّـــدِ

وأنشد المؤلف[١]:

خلِيلَىَّ مــــاأحْـــرَى بذِى اللُّبُ أن يُرَى

صَـبُـورَا ولَكِنْ لاسَـبِـيلَ إلى الصَّـبْـرِ

وأنشد أيضا أبياتًا أُخَر لم أقّيدها .

والذى يَعْضُد ذلك من جهة القياس أن الفَصْل بالظرف والمجرور في أبواب العربية مُغْتَفر محتَمل فيما هو أشدُّ من هذا، وهو الفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه، وهما كالشِيء الواحد، فهذا أشدُّ من الفصل بهما بين معمولٍ وعاملٍ ليسا كالشِيء الواحد.

وأيضًا فالقياسُ على (بِئْسَ) مع معمولها مع أنها أضعف من فعل التعجُّب، وقد ورد الفصلُ فيها في قول الله تعالى {بِئْسَ للظَّالِمينَ بَدَلاً[٢]} فإذا جاز الفصل في (بِئْس) فهو في فعل التعجُّب أولى.

وهذا التقرير محتِمل لأن يكون معتبَراً في القياس، فيُقاس الفصلُ بالظرف والمجرور، ولأن يكون غيرَ معتَبر لقلَّة ماجاء في السَّماع من ذلك.

ولذلك ـ والله أعلم ـ لم يَقطع هنا الناظمُ بأحد الوجهين، وإنما بَيَّن أن الفصل بالأمرين قد استُعمل. ثم حكى [الفصل قياساً[٣]] وذكر الخلافَ في

(١) الأشموني ٣/٢٤، والعيني ٣/٦٦٢.
ويقال : مأحراه بكذا، أى مأجدره به.

(٢) سورة الكهف / آية ٥٠.

(٣) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (ت) و (س).

القياس على ماسُمِع بقوله. «والخُلْفُ في ذَاكَ اشْهَرْ» أى في جواز الفصل قياساً.

وذكر في «التَّسهيل» وشرحه[1] / أن الجواز مذهب الفَرَّاء والجَرْمِيِّ ٥٤١
والفارسيِّ وابن خَروُف والشَّلَوْبِين[2]. ومن المُجيزِين أيضا الزجَّاجُ والسِّيرَافي[3].

وممَّن نُقل عنه المنعُ الأخفشُ، ونَقل السِّيرافي عن المبرِّد المنعَ، وانظر في «المقتضب»[4] ونَسَبه الصَّيْمرى[5] لسيبويه، وإنَّما تعلَّق بقوله: «ولاتُزيل شيئًا عن موضعه[6]». وذهب إليه طائفة دون مَنْ ذَكر. والأمر في المسألة محتمِل كما تقدَّم.

وهنا مسألتان، إحداهما أنه لما نَصَّ على منع الفصل بغير الظرف والمجرور كان ظاهراً في مخالفة ابن كَيْسان[7] حين أجاز الفصل بـ (لولا) بين الفعل ومعموله، نحو: ماأَحْسَنَ، لولابُخْلُهُ، خُلُقَ زيدٍ. قال في

---

(١) التسهيل: ١٣١، وشرحه للناظم (ورقة: ١٤٤ ـ ب).

(٢) سبقت تراجمهم.

(٣) سبقت تراجمهما.

(٤) قال في المقتضب (١٧٨/٤): «ولو قلت: ماأحسن عندك زيداً، وما أجمل اليومَ عبدالله ـ لم يجز، وكذلك لو قلت: ماأحسن اليومَ وجهَ زيد، وماأحسن أمسِ ثوبَ زيد، لأن هذا الفعل لما لم يتصرف لزم طريقة واحدة، وصار حكمه كحكم الأسماء»
وانظر: تعليق الشيخ عضيمة على هذه المسألة في الحاشية.

(٥) ينظر: التبصرة والتذكرة ٢٦٨/١. والصيمرى هو أبو محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمرى النحوى. صنف كتاب «التبصرة والتذكرة» في النحو: حققه الدكتور فتحى على الدين (مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى عام١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).

(٦) الكتاب ٧٣/١.

(٧) انظر: التسهيل: ١٣١.

«الشرح»[1]: ولا حجة على ذلك.

ولم يُنَبِّه على الفصل بـ (كان) بين (ما) والفعل، لأنه قد تقدَّم ذلك في «باب كان» في قوله:

وقَـدْ تُزَادُ كَـانَ في حَـشْـوٍ كَـمَـا
كَـانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَـدَّمَـا

وأمَّا: ماأَصْبَحَ أَبْرَدَهَا، وما أَمْسَىأَدْفَأَهَا - فيُشَكُّ في كَوْنِه محكيًا من كلام العرب، فإن ابن السَّراج[2] والسِّيرافي لم يُورِداه على أنه مسموع، ولكن على أن قومًا من النحويِّين أجازوا ذلك، وردَّاه.

وثبت في مَتْن الكتاب من كلام الأخفش: «وقالوا: ماأَصْبَحَ أَبْرَدَهَا، وما أَمْسَى أَدْفَأَهَا[3]» وإنما يَعْنِي النحويِّين لا العربَ، ولو عَنَى العرب لم يَجُزْ لأبى بكر[4] ولا لغيره رَدُّه.

وكلام الأخفش في كتابه «الأَوْسَط» يدل على أنه لم يَحْكِه. وقد حمله ابن خروف على أنه سَماع، وضَعَّفه بعضُ المتأخرين، فإذًا لا اعتراض على الناظم بتَرْك التَّنْبيه عليه.

والثانية أنه أطلق القول بجواز الفَصْل بالظرف والمجرور، ولم يبيِّن أن الجواز مخصوص بما إذا كان متعلِّقاً بفعل التعجب، إذ قال: «وفَصْلُه بظَرْفٍ

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة ١٤٥ - أ).

(٢) قال ابن السراج في الأصول (١/١٢٥): «وقد أجاز قوم من النحويين: ماأَصْبَحَ أبردَها، وماأمسى أدفأها، واحتجوا بأن (أصبح وأمسى) من باب «كان» فهذا عندي غير جائز، ويُفسد تشبيههم ماظنوه أن (أمسى وأصبح) أزمنة مؤقتة، و«كان» ليست مؤقتة، ولو جاز هذا في (أصبح، وأمسى) لأنهما من باب «كان» لجاز في (أضحى، وصار، ومازال)».

(٣) انظر: حاشية الكتاب ٧٣/١.

(٤) يعنى أبا بكر بن السراج.

أوْ بَحْرفِ جَرٌّ .. مُسْتَعْمَلٌ» ولم يقيِّد، فاقتَضى ذلك جوازَ : ماأنَفْعَ عنْدَ الحاجةِ مُعْطِيَكَ، وماأَحْسَنَ في الخير مُوافِقَكَ، على أن يكون الفاصل متعلّقاً بالمعمول. وهذا غير جائز على مانَقله المؤلف.

ومعلومٌ أنه لم يُرِد من الفصل إلا ما كان من قبيل ماتقدَّم من الشواهد، مِمَّا الفاصلُ فيه متعلِّق بفعل التعجب لابغيره، فكان إطلاقُه غيرَ مطابق لمراده، فكان غير مَستقيم، ولأجل هذا قال في «التَّسْهيل» : ولايَليهما غيرُ المتعجَّب منه إن لم يتعلَّق بهما،[1] ولم أجد الآن له في هذا عذْراً ، فلو قال عِوَضَ ذلك :

وفَــصْلَ مَــعْــمُــولٍ لَهُ ظرفًــا ومَــا
ضَــاهَى أجِــزْ والخُلْفُ فــيــه عُلِمَــا

أو ما أَعْطى هذا المعنى لَصَحَّ، ويكون ضمير «له» عائداً إلى الفعل في قوله : «وفِعْلُ هَذا البابِ لَنْ يُقَدَّمَا » و «ظَرْفًا » حال، أى أَجِزْ أن يَفْصِل معمولُ فعل التعجب حالة كونه ظرفًا أو ماضَاهَاه، وهو المجرور.

---

(١) التسهيل : ١٣١.

«نعم وبئس». وماجرى مجراهما

الذى جرى مجرى «نِعْمَ وبِئْسَ» (فَعُلَ) المبنيُّ من الثلاثي نحو : (سَاءَ) في معنى (بِئْسَ) و «حَسُنَ» نحو : حَسُنَ ذَا أدبًا، في معنى (نِعْمَ) و (حَبَّذَا) أيضا في معنى (نِعْم) وكل ذلك مذكور في هذا الباب.

واعلم أن لـ (نِعْمَ، وبِئْسَ) استعمالين، أحدهما أن يجريا مَجرى سائر الأفعال في التصرُّف وبناء المضارع والأمرِ منهما، واسم الفاعل ونحو ذلك، وهما إذ ذاك للإخبار بالنِّعْمة والبُؤْس، كما أن (قَامَ، وقَعَد) للإخبار بالقيام والقعود، فتقول : نَعِمَ زيدٌ بكذا، يَنْعَم به. وبَئِسَ يَبْأَسُ بكذا. أصلهما (نَعِمَ، وبَئِسَ) لكن ماكان على (فَعِلَ) مما عينُه حرفُ حَلْق فيه لغات أربع : الأصْل : الأَصْل، والتَّسْكين منه، والإتباع[1]، والتسكين منه.

والثانى أن يُستعملا لإنشاء المدح والذم، وهما في هذا الاستعمال لايتصرَّفان لخروجهما عن أصل معانى الأفعال، من الدلالة على الحَدث والزمان، فأشبها الحرف لذلك . وهذا القسم هو المذكور هنا؛ إذ الأول معلومٌ حكمُه، فقال رحمه الله :

فِعْلاَنِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ
نِعْمَ وبِئْسَ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ

(١) أى إتباع حركة الفاء لكسرة العين، فيكون بكسرتين.

مُـــقَـــارِنَـىْ أل مُـــضَـــافَـــيْنِ لِمَـــا

قَـــارَنَهـــا كنِعْمَ عُـــقْـــبَى الْكُرَمَـــا

عَرَّف أولاً أن (نِعْم وبِئْس) فعلان لااسمان، لكنهما لايتصرَّفان تصرفَ الأفعال، من كَوْنهما يُبْنيان للماضى والحال والاستقبال وغير ذلك، لمانعٍ مَنع من ذلك، وهو لزومُهما إنشاءَ المدح والذم على سبيل المبالغة، فلَزِما طريقةً واحدة.

وهى مسألة خِلاَفية بين أهل الكوفة وأهل البصرة[1].

فأما أهل البصرة فرأوا أنهما فِعْلان، وهو رأى الناظم، وإليه ذهب الكسائىُّ من الكوفيِّين. وذهب باقي الكوفيين إلى أنهما اسمان لافعلان . والذى يدل على صحة ماذهب إليه الناظم[2] من نظمه قولُه أولاً عند التَّعريف بالفعِْل[3]:

بِتَـــا فَـــعَلْتَ وأَتَتْ ويَا افْـــعَلِى

ونُونِ أَقْـــبِلَنَّ فِـــعْلٌ يَنْجِلِى

فأخبر أن لَحَاق تاء التأنيث الساكنة آخرَ الكلمة التى لايَقْلبها[4] أحدٌ من العرب هاءً في الوقف، ولاتَقبل الحركة لغير مُوجِب ـ من خَوَاصِّ الأفعال، كما كانت التاء في (فَعَلْتَ) وهى ضمير الفاعل دليلاً على ذلك باتفاق.

وإذا ثَبت دخولُ الأداة المختصَّة بالفعل على (نِعْمَ وبِئْسَ) في قولهم : نِعْمَتِ المرأةُ ، وبِئْسَت الجارية، قال : نِعْمَ الفَتَى، وبِئْسَت القبيلة ـ دَلَّ ذلك على فِعْلِيَّتهما.

---

(١) انظر : الإنصاف ٩٧ (المسألة الرابعة عشرة).

(٢) في (ت) : «مارآه الناظم».

(٣) ذكره أول الألفية في باب «الكلام ومايتألف منه».

(٤) في الأصل و (ت) «لايقبلها» وهو تحريف.

ومثل ذلك في الدلالة على الفِعْلية اتصالُ ضمير الرفع البارز، كما حَكى الكسائى : الزيدان نِعْمَا رَجُلَيْن، والزيدون نِعْمُوا رجالا، ونحو ذلك[١].

فإن قيل : الدليل على أنهما اسمان صَلاَحِيةُ خواصِّ الأسماء معهما، وجَرَيَانُهما مجراها، فمن ذلك / أنهما لايتصرَّفان للماضى ولا ٥٤٢
للأمر ولا للمضارع، ولايد لأَّن على زمانٍ ماضٍ ولا حاضرٍ ولا مستقبل. وهذا سبيل الأسماء لاسبيل الأفعال.

ومن ذلك دخولُ الجارِّ عليهما، وهو مختصٌّ بالأسماء، كقولهم : مازيدٌ بِنِعْمَ الرجلُ، وقال بعض العرب : نِعْمَ السَّيْرُ على بِئْسَ العَيْرُ[٢]، وحَكى الفراء : واللهِ ماهى بنِعْمَ المولودةُ[٣].

وكذلك دخولُ حرف النداء، نحو : يَانِعْمَ المَوْلَى، ويانْعَم النَّصِيرُ. ولايسوغ تقدير المنادى هنا، إذ لايكون ذلك إلا في الأمْر وما جرى مجراه، نحو قراءة الكسائى { أَلاَ يااسْجُدُوا لِلَّهِ[٤] } وقول ذي الرُّمة[٥]:

---

(١) ابن يعيش ١٢٧/٧.

(٢) العَيْر : الحمار، وحشيًا كان أو أهليا. قاله رجل سار إلى محبوبته على حمار بطيء السيرْ.

(٣) في ابن يعيش (١٢٨/٧) «وحكي الفراء أن أعرابيا بُشِّر بمولودة، فقيل له : نعم المولودة مولودتُك، فقال : والله ماهى بنعم المولُودة» ويروى «والله ماهي بنعم الولد، نصرها بكاء، وبِرُّها سرقة»

(٤) سورة النمل / آية ٢٥، وفي التيسير (١٦٧) «ويقف «ألاَيَا» ويبتدىء «اسْجُدُواْ» على الأمر، أى : ألا يأيها الناس اسجدوا».

(٥) ديوانه ٢٠٦، وأمالى ابن الشجرى ١٥١/٢، والمغنى ٢٤٣، والتصريح ١٨٥/١، والهمع ٦٦/٢، ٩٦/٤، ٣٦٧ والأشموني ٣٧/١. ٢٢٨، والعيني ٦/٢، والدرر ٨١/١، ٢٣/٢، ٢٦.
والبِلى : القدم والتقرب إلى الفناء، يقال بَلِى الثوبُ يَبْلَى، بِلًى وبَلاء. ومنهلا : منصبا منسكبا.
والجرعاء : كل رملة مستوية لاتنبت شيئا. والقطر : المطر. يدعو لدارمَىّ محبوبته بالسلامة وطول البقاء على الرغم من قِدَمها، وأن تبقى في خصب وسعة كما عهدها، بدوام نزول الأمطار عليها.

أَلاَ يَـاسْلَـمِـى يـادَارَمَــىَّ عـلـى الـبِـلـىَ
ولاَزَالَ مُنْهَـــلاً بَجْـــر عَـــائِكِ القَطْرُ

وقال الآخر(١):

* يَاقَاتَلَ اللّهُ بَنِى السِّعْلاَتِ *

وذلك في كلامهم كثير. وأما الماضى فلا يُحذف المنادى معه.

فالجواب أن عدم التصرف لِمَا لحقهما من المعنى المقصودِ به نهايةُ المدح والذم، فجُعِلت دلالتُهما(٢) على الحال، لأنه لايُمدح إلا بما هو ثابت موجود في الحال، لاما كان ماضياً فانقطع، أو مستقبلاً لم يَقَع.

وأيضًا لَمَّا دَخلهما معنى الإنشاء صَرَفهما عن أصلهما، كـ (أَفْعِلْ به) في التعجُّب.

وأما دخول الجارِّ فعلى الحكاية وتقدير القول، كأنه قال: مازيدٌ بمقولٍ فيه هذا الكلام، كما قال الشاعر(٣):

---

(١) هو علباء بن أرقم اليشكري، وقد استشهد به في الخصائص ٢/٥٣، والإنصاف ١١٩، وابن يعيشِ ١٠/٣٦، ٤١، وشرح شواهد الشافية ٤٦٩، واللسان (نوت، سين)

ويروي «يالعن الله» و «ياقبح الله» وبعده:

عَمرو بن يَرْبوعٍ شرارَ الناتِ غـير أعِفَّـــاءَ ولا أكْيـاتِ

والسِّعلاة: الغول، أو ساحرة الجن، وتشبه بها المرأة إذا كانت قبيحة الوجه، سيئة الخلق. وأصل (النات، والاكيات) الناس، والاكياس، فأبدلت السين تاء، وهى لغة لبعض العرب.

(٢) في (ت) «فجعل في دلالتهما».

(٣) الخصائص ٢/٣٦٦، والإنصاف ١١٢، وشرح الرضى على الكافية ٤/٢٤٦، والخزانة ٩/٣٨٨، وابن يعيش ٣/٦٢، والأشموني ٣/٢٧، والعيني ٤/٣، واللسان (نوم).

وبعده: * ولامُخالطِ اللَّيَانِ جانُبْه *

واللَّيَان ـ بفتح اللام والياء ـ أحد مصادر (لان) يريد أن جنبه لايجد مكاناً سهلاً لينا. وهذا البيت مجهول القائل على الرغم من كثرة دورانه في كتب النحو.

* واللهِ مالَيْلِى بِنَامَ صَاحِبُهْ *

فدخلت الباء، وهو فِعْل بإجماع، وماذاك إلا لقصد الحكاية، أى مقولٍ فيه: نامَ صاحبهُ. والقَوْلُ يُحذف كثيرا.

أو يكون على حَدِّ الجواب عن قول القائل : زيدٌ نِعْمَ الرجلُ، فيرد الرادُّ عليه كلامَه على غير تقدير القول، كما قال القائل : دَعْنَا من تَمْرتَانِ(١)، على طريقة الحكاية المَحْضة، وكذلك سائر المُثُل.

وأمَّا حرفُ النداء فقد أدخلته العرب على الأمر، والماضى وإن كان في معنى الأمر، وعلى الجملة أيضًا، نحو(٢):

يـاَلَـعْـنَـةُ الـلَّـهِ والأقْـــــوامِ كُلِّـهِـم
والصَّــالِحينَ على سَــمْـعَــانَ مِنْ جَــارِ

وذلك كله دليل على أن العرب قد توسَّعت في حرف النداء حتى صارت تَدُل به على مجرد التَّنبيه من غير قصد نداء، قاله ابن جنى وغيره(٣).

وإذا كان ذلك كذلك لم يكن في دخولها على (نِعْم، وبِئْس) دلالة على الاسمية بلابُدٍّ. والكلام في هذا النَّحو كثير.

وقوله : «نِعْم، وبِئْس» مبتدأ، خبره «فِعْلاَنِ غَيرُ مُتَصَرِّفَيْنِ» ومعناه : أن لهما أحكاما، منها أنهما فعلان، وقد تقدَّم أنهما غير متصرِّفين كـ (ليس وعسى) وفِعْلَي التعجب . وقد تبيَّن وجهُ ذلك .

(١) في الأصل «من ثمرتان» بالثاء المثلثة، وهو تصحيف. وفي الأشمونى (٩٣/٤) في (باب الحكاية) «وضرب بغير أداة، وهو شاذ كقول بعض العرب ـ وقد قيل له : هاتان ـ تمرتان:دعنا من تمرتان».

(٢) تقدم تخريجه في باب « إعمال المصدر » والرواية هناك :
........والأقوامُ كلُّهم ... والصالحون ....

(٣) الخصائص ١٩٦/٢، ٢٧٨، ٢٧٦.

ومن الأحكام أيضاً أنهما يطلبان مرفوعاً على وجه مخصوص، وذلك قوله : «رَافِعَانِ اسْمَيْن» إلى آخره.

يعني أنهما من حيث كانا فعلين لابدَّلهما من فاعل كسائر الأفعال، لكن لايرفعان كلَّ اسم على الفاعلية لقصورهما، بعدم التصرف/عن ٥٤٣
جَرَيانهما مَجرى الأفعال المتصرفة فاخْتَصَّا برفع ثلاثة أسماء على البدل لا على الجمع(١).

أحدها كلُّ ماكان مصحوباً بالألف واللام الجِنْسية، أو ما أُضيف إلى ماهما فيه، وذلك قوله : «مُقَارِنَىْ أَلْ أَوْمُضَافَيْنِ لِما قَارَنَها» .

فتقول : نعم الرجلُ زيدٌ، وبئس الغلامُ عَمْرٌو، ولاتقول : نعم زيدٌ، ولابئس عمروٌ.

ومن ذلك قول الله تعالى : {نِعْم العَبدُ إنَّه أوَّابٌ(٢)}، {فلنِعْمَ المُجيبُونَ(٣)} ، {فَنِعْم القادِرُونَ(٤)}.

وتقول أيضًا : نعم صاحبُ القومِ، وبئس خَديُم القومِ، وبئس خَديمُ القومِ(٥)، ومنه في القرآن الكريم {ونِعْمَ أَجْرُ العَامِلينَ(٦)} ، {بِئْسَ مَثَلُ القَوْمِ الَّذين كَذَّبُوا بآيات اللّهِ(٧)} ، {وبِئْسَ مَثْوَى الظَّالِمينَ(٨)} ومَثَّله

---

(١) يعنى أن مرفوعهما يكون واحدا من ثلاثة أنواع من الأسماء، لا كل الأنواع الثلاثة مجموعة في تركيب واحد. وهذا أمر واضح، ولم يكن في حاجة إلى هذا التقييد.
(٢) سورة ص / آية ٣٠.
(٣) سورة الصافات / آية ٧٥.
(٤) سورة المرسلات /آية ٢٣.
(٥) الخديم : الخادم والعبد.
(٦) سورة آل عمران / آية ١٣٦.
(٧) سورة الجمعة / آية ٥.
(٨) سورة آل عمران / آية ١٥١.

الناظم بقوله : «نِعْمَ عُقْبَى الكُرَمَاء» والكُرَمَاء : جمع كَرِيم، والعُقْبَى : العاقبة وأصل الكَرمَ الشَّرَفُ، كذا قال ابن قُتَيْبَة.

ووجهُ رفعهما لما فيه الألف واللام أن (نعم، وبئس) للمدح والذم ، فبُولِغ أنّ جُعِل فاعلُهما جِنْسَ الممدوحِ أو المذمومِ مجازا، ولأنْ يُذكر أولاً مُبْهَماً في جنسه، ثم يُخَصُّ ثانيًا ويُفَسَّر ـ مبالغةٌ في ذلك القصد، إذ كان الإبهام أولا، ثم البيان ثانيا يُعْطِى تفخيمًا وتعظيمًاللأمر.

والثانى من مرفوعات (نعم وبئس) الضمير المبَهم المفسَّر بما بعده، وذلك قوله :

وَيَرْفَـعَـانِ مُـضْـمَـرًا يُفَـسِّـرُهْ

مُـمَـيِّـزٌ كَنِعْمَ قَـوْمًـا مَـعْـشَـرُهْ

يعنى أن مرفوعهما يكون أيضًا مضمرًا مستترًا مُبْهَمًا، يفسِّره مميِّز يُذْكر بعده منصوبًا بالفعل،نحو مامَثَّل به في قوله : «نِعْم قَوْمًا مَعْشَرُهْ» ففي (نعم) ضمير مبَهم يفسِّره «قومًا» وليس مرفوعهُ قولَه : «مَعْشَرُه» لأمرين، أحدهما أنه لايحتاج إلى مفسِّر، لبيان معناه، فصار «قومًا» لافائدة له، وأيضًا فالمفسِّر لايتقدَّم على مفسَّره، كما مَرَّ في بابه .

والثاني أن فاعل (نعم وبئس) إذا كان ظاهرا لايكون لايكون إلا بالألف واللام، أو ما أُضِيف إلى مصحوبها، أو «ما». و «ما» فيها خلاف سيذكرة.

فثبت أن فاعله ليس هذا الظاهرَ، وإنما هو ضمير مستتر دَلَّ عليه التفسير بعده، ولأنهم قد قالوا : نِعْمُوا قومًا، ونِعْمَا رَجُلَيْنِ.

وعلى الجملة فلابد من مرفوع، ولاشيء في الظاهر يصلح أن يكون فاعلا،

فلابد أن يقدَّر، لقوله في باب الفاعل :

وبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرْ
فَهُوَوَ إلاَّ فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ

وهذا ظاهر.

ثم كلامه وتمثيله مُشْعِر بفوائد، إحداها أن هذا المضمر لا يختلف باختلاف المميِّز، من إفراد أو تثنية أو جمع، ولايَبْرز أصلا، وذلك في اللغة المشهورة(١) وإنما تقول : نعم رجلاً زيدٌ، ونعم رجلَيْن الزيدان، ونعم رجالاً الزيدون، ونعم امرأةً هندٌ، ونعم امرأتين الهندان، ونعم نساءً الهنداتُ.

ووجهُ الإتيان به مُبْهَماً هكذا نحوٌ ممَّا تقدَّم في الإتيان بالألف واللام الجنسية، من أنه أُبْهِم ذكر / الممدوح أو المذموم تفخيمًا للأمر، ٥٤٤
وتعظيماً للشأن، ثم فُسِّر بعْدُ تعريفًا له، وتخصيصًا من بين سائر أفراد الجنس، وهو في هذا القَصْد نظيرُ ضمير الأمر والشأن.

والثانية أن هذا المميِّز لازم لقوله : «ويَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهُ مُمَيِّزٌ» أى مضمراً هذه صفتُه وحالُه، فلايجوز إذًا أن يأتى فاعلُهما مضمرا غَير مميَّز لفظًا وإن كان معلوماً إلا قليلا، دَلَّ على ذلك الاستقراء.

ومن ذلك القليل قوله عليه السلام : «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجُمعُةِ فبِهَا ونِعْمَتْ(٢)» أى : فبالسنَّة أَخَذ، ونِعْمَت سنةُ الوضوء، لكن حُذف للعلم به.

والثالثة بيان أن المميِّز لابد أن يكون فيه وصفٌ هو موجود في

---

(١) سبق أن ذكر الشارح أن الكسائى حكى عن العرب قولهم : الزيدان نُعَما رجلين، والزيدون نعْموا رجالاً، وانظر : ابن يعيش ١٢٧/٧.

(٢) سنن أبى داود ـ الطهارة (٩٧/١) حديث ٣٥٤، والترمذى ـ الصلاة (٣٦٩/٢) حديث ٤٩٧، والبغوى في شرح السنة ١٦٤/٢.

«قـوْمًـا» وذلك كَـوْنُه يَـقبل الألف واللام، فـإن «قَـوْمًـا» يصح أن يَدخل عليـه على الجملة، فلو لم يصلح لها لـم يميِّز، فلايجوز الإتيان بـ (أيٍّ ولاغَيْر، ولامِثْل) ولا (أَفْعَلُ مِنْ) ولا ماأشبه ذلك، فلا يقال : نعم مِثْلُكَ زيدٌ، وبئس غيرَكَ عمروٌ، ونعم أفضلَ منك بكرٌ ، لأن التمييز نائب عن الفاعل الذى بابُه أن يكون بالألف واللام، فيصح أن يصحبها ويرتفع فاعلاً، فتقول : نعم القومُ مَعْشَرُه.

فإن كان هذا القيد مقصوداً في المثال فهو تَنْكيت على مَن جَعل «ما» في قولك (نِعْمَ مَاصَنَعْتَ) وشبِهِه تمييزًا، وأن الأمر ليس كذلك، بل «ما» هنا فاعل، وهو رأيه في «التَّسْهيلِ» ، «وشرحه[1]» ولكنه لم يعيِّن ذلك بعد، بل أطلق القـول بالخلاف حين قال : «ومَا مُمَيِّزٌ وقِيلَ فاعلٌ» وسيأتى ترجيح هذا المذهب بحـول الله تعالى. ثم قال :

وجَـمْعُ تَمـيِيْـزٍ وفَـاعِلٍ ظَهَـرْ
فِـيـه خِـلاَفٌ عَنْهُمُ قَـدِاشْـتَـهَـرْ

هذه مسألة تتعلق بالنوعين المتقدِّمين، إذ كان الفاعل إذا أَتَى ظاهرًا لايَحتاج إلى تميز، وإن أَتَى ضميرًا احتاج إليه، وذلك أن أصل التمييز ألاَّ يَجتمع مع الفاعل الظاهر، لأنه إنما أُتِي به ليفسِّر جنسَ الممدوح أو المذموم حين لم يَتَبيَّن بالإضمار، فإذا أُظهر كان الجنس بَيِّنًا بنفسه، مستغنيًا عن التفسير، فكان الجمع بينهما جمعًا بين العِوَض والمعوَّض منه، لكن لما جاء السَّماع به اختُلف في إجراء القياس على ماسُمع وعدمِ إجرائه.

فحكى الناظم الخلافَ في ذلك، فيريد أن جَمْعَك بين التمييز المذكور والفاعل الظاهر في اللفظ فيه خلافٌ بين النحويين قد اشْتَهر عنهم وشاع، هل

---

(١) انظر : التسهيل ١٢٦، وشرحه للناظم (ورقة : ١٤٠ ـ أ).

يُقاس على ماسُمع من ذلك أم لا؟

والخلاف المُشْتَهِر بينهم هو أن طائفة مَنعوا من الجمع بينهما لما تقدَّم من أنه جمع بين العِوضَ والمعوَّض منه، ولافائدة فيه، إذ هو تفسير المفسَّر فذِكْرُهُ فَضْلٌ[1]، فامتنع لذلك.

وهو ظاهر كلام سيبويه، إذ قال حين ذكر الوجهين في (نعم): «فنِعْمَ تكون مرةً عاملةً في مضمَر يفسِّره / مابعده، فيكون هو وهى ٥٤٥
بمنزل (وَيْحَهُ، ومِثْلَه) ثم يَعملان في الذى فَسَّر المضمَرَ عملَ (مِثْلَه، ووَيْحَه) إذا قال: لي مِثْلُه عَبْدًا»[2].

يعنى: يلزمه التفسيرُ كما لزم في: وَيْحَهُ رجلاً وعَبْداً، فتقول: نعم رجلاً زيدٌ.

قال: «ومرةً أخرى تعمل في مُظْهَر لا تُجاوِزُه»[3] أي لاتجاوزه إلى مفسِّر استغناءً به عنه.

بهذا تعلَّق مَن زعم أن مذهب سيبويه المنع، وله نحوٌ من هذا في أول «الاشتغال[4]» ومنهم من أجاز ذلك، منهم المبِّرد وابن السَّراج[5] وظاهر الفارسي في الإيضاح[6].

---

(١) أى زيادة لاحاجة إليها.

(٢) الكتاب ١٧٧/٢، وفيه «إذا قلت».

(٣) نفسه ١٧٧/٢، وفيه «وتكون مرة أخرى...».

(٤) الكتاب ٨١/١.

(٥) المقتضب ١٤٨/٢، وكتاب الأصول في النحو ١٣٨/١.

(٦) قال في الإيضاح (٨٨/١): «وتقول: نعم الرجل رجلاً زيدٌ، فإن لم تذكر رجلا جاز، وإن ذكرته فتأكيد، قال جرير:

تَزَوَّدْ مثلَ زادِ أبيــك فينا ... فنعم الزادُ زادُ أبيك زادًا»

وشَبَّه ذلك المبرّد وابن السَّراج بقولهم : لي من الدراهم عشرون درهما.

ولابن عُصفور قولٌ ثالث بالتفرقة بين أن يكون التمييز من لفظ الفاعل فيَمتنع، أو من لفظٍ غير لفظه فَيجوز إذا أفاد معنىً زائداً على مادَلَّ عليه الفاعل.

ولم يبيِّن الناظم في هذه المسألة مُرْتضًى من هذه الأقوال. والذى مال إليه في «التَّسهيل» القولُ بالجواز[1] تعويلاً على القياس والسَّماع.

أما القياس فإن حامل سيبويه على المنع كَوْنُ التمييز في الأصل مَسُوقًا لرفع الإبهام، ولا إبهام إذا ظهر الفاعل، فلا حاجة إلى التمييز. ويلزم من هذا الاعتبار منعُ التمييز من كل مالا إبهام فيه، كقولك : له من الدراهم عشرون درهما. ومثل هذا جائزٌ بلا خلاف. ومثله قوله : {إنَّ عِدَّةَ الشُّهُور عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا[2]} وقوله : {واخْتَار مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لمِيقَاتِنَا[3]} وقوله : {فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً[4]} وقوله : {فَهِيَ كَالحِجَارةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً}[5].

فكما حُكم بالجواز في مثل هذا، وجُعِل سببُه التأكيدَ لارفعَ الإبهام، كذلك تقول في : نِعْم الرجلُ رجلاً، لأن تخصيصه بالمنع تحكُّمٌ بلا دليل.

وأما السَّماع فمنه في «كتاب البُخَارى» في حديث عبدالله بن عمر «فَيَسْأَلُها عن بَعْلِها فتقول له : نِعْم الرجلُ مِنْ رَجُلٍ، لم يَطَأْ لنا فِرَاشًا، ولم

---

(١) التسهيل : ١٢٧.

(٢) سورة التوبة / آية ٣٦.

(٣) سورة الأعراف / آية ١٥٥.

(٤) سورة الأعراف / آية ١٤٢.

(٥) سورة البقرة / آية ٧٤.

يُفَتِّش لنا كَنَفًا مُذابْتَنَى»[1] وأدْخل «مِنْ» على المفسِّر. وقالوا : نعم القتيلُ قتيلاً أصلح الله به بين فِئَتَيْن[2].

وقال جرير يمدح عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه[3]:

تَـزَوَّدْ مِـــثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِـــينَا
فَـــنِعْـــمَ الـــزَّادُ زَادُ أَبِـــيــكَ زَادَا

وقال يَزِيد بن طُعْمَة[4]:

بِئْسَ ذَاكَ الحَيُّ حَـــيًّـــا نَاصِـــرًا
لَيْتَ أَحْـــيَـــاءَهُمُ فِـــيـــمَنْ هَـلَكْ

وقال المُغيرة بن حَبْنَاء التَّميمي[5]:

فَنِعْمَ الخُلْفُ كـــانَ أَبُوكَ فِـــينَا
وبِـئْسَ الخُـلْـفُ خُـلْـفُ أَبِـيكَ خُـلْفَـــا

وقال الآخر[6]:

---

(١) البخاري ـ فضائل القرآن : ٣٤، والنسائي ـ صيام، ومسند أحمد ١٥٨/٢.

(٢) قائله الحارث بن عباد لما قتل ابنه بجير في حروب البسوس (الكامل لابن الأثير ٣٢٢/١)، ويروى «أصلح الله به بين ابني وائل» و«بين بكر وتغلب» وانظر : ارتشاف الضرب ص ١٠٢٩، ١٠٣١.

(٣) ديوانه ١٣٥، والمقتضب ١٤٨/٢ ، والخصائص ٨٣/١ ، ٣٩٦ ، وابن يعيش ١٣٢/٧، وشرح الرضى على الكافية ٢٤٩/٤، والخزانة ٣٩٤/٩، والمغنى ٤٦٣، والأشمونى ٢٠٣/٢، ٣٤/٣، والعيني ٣٠/٤.

(٤) الهمع ٣٩/٥، والدرر ١١٤/٢، بدون نسبة.

(٥) لم أجده .

(٦) ابن يعيش ١٣٣/٧، والتصريح ٣٩٩/١، والأشمونى ٢٠٠/٢، ٣٥/٣، والخزانة ٣٩٥/٩، والعيني ٢٢٧/٣، ١٤/٤ . والشعر لبجير بن عبدالله القشيرى أو أبى بكر بن الأسود الليثى.

وأصطبح : أشرب الصبح، وهو كل مايشرب أو يؤكل في الصباح، وهو خلاف الغبوق. ونقب : بحث وفحص فحصاً بليغا. وهشام : هو هشام بن المغيرة، وكان من أشراف قريش.

وتهامي ـ بفتح التاء وكسرها : نسبة إلى تهامة بالكسر ـ وهى منازل عن نجد من بلاد الحجاز. فمن فتح التاء خفف الياء كيماني وشآم، ومن كسرها شدَّد الياء.

ذَرِينِي أَصْطَبِحْ يابَكْرُ إنِّي
رأيتُ المَوْتَ نَقَّبَ عن هِشَامِ

تَخَيَّرهُ ولَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ
ونِعْمَ المَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِ

استشهد بهذا بعضُهم على المسألة، لأن «من» زائدة. وإذا كان ثابتًا نظمًا ونثرًا،وساغ له وجهٌ من القياس صحيحٌ كان القول بقياسه لازما.

والمانع من القياس يَحتجَ بالقياس والسَّماع. وأما القياس فقد تقدَّم. وما أتَوا به من الشواهد على الإتيان بالتمييز توكيدًا / لايدلُّ على ٥٤٦
الجواز، لأن جميع ماتقدَّم إنما جاء على الأصل؛ من بيانٍ ماهو مبهَم، لكن عَرضَ للكلام عارضٌ خارج صار به التمييز مستدَلاً عليه، فلا يَمتنع الإتيانُ به اعتباراً بالأصل، لأن [المبهم[1]] المطلوبَ تفسيُره باقٍ، إذا زالت القرينةُ الخارجية رجع إلى إبهامه.

وأما (نِعْم الرجلُ) فليس فيه مايحتاج إلى بيان، لا في أصله ولا في استعماله، فلا يحتاج إلى مفسِّرٍ يَصير توكيدًا مع قرينة خارجية، فصار التمييز هنا لافائدة له بحال، لا أصلاً ولا فرعًا. وهذا فرقٌ صحيح لمن تأمَّله.

وأما السماع فالنقلُ فيه قليل، وقد أنشد المؤلف بيتًا آخر زائداً إلى ماتقدم، وأنشد في نحو ذلك أيضًا[2]:

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (ت، س).

(٢) لأبى طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم، ديوانه ٤، والتصريح ٩٦/٢، وشرح الكافية الشافية ١١٠٧، والعيني ٨/٤، والخزانة ٣٩٧/٩.

وَلَقَـــدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِيَن مـــحَّـــمـــدٍ

مِنْ خَـــيْـــرِ أَدْيَانِ البَـــرِيَّة دِينَا

وهذا كله نادر. ومنه ماهو في الحديث. والاستشهاد به كما ترى. وقد تقدَّم مايصح الاستشهادُ به من الحديث وما لايصح .

وقال الشَّلَوْبِين في قوله[١]:

* ونِعْمَ المرءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِ *

إن «مِنْ» لاتَدخل على تفسير «نعم» بَوجْهٍ، فلايقال : نِعْم مِنْ رَجُلٍ زيدٌ، لاسماعًا ولا قياسًا، لأن «مِنْ» لاتدخل إلا في موضعٍ يصح فيه التَّبْعيض، أو يكون أصل التمييز فيه الجرَّ بـ (مِنْ) نحو : لِلَّهِ دَرُّه فارسًا، وامتَلأ الإناءُ ماءً، وليس هذا البيت كذلك.

وأيضًا فليس البيت من باب : نعم الرجلُ رجلاً، وإنما كان يكون مثله لو قال : ونِعْمَ المرءُ التِّهَامِيُّ مِنْ رجلٍ تَهامٍ، ولكن لمَّا اسْتَبْهَم قولُه : نِعْم المَرْءُ، من جهة أنه مَدْحٌ عامٌّ فُسِّر بخاص، كما فُسِّر : لِلَّهِ دَرُّه من فارسٍ. ودخول «مِنْ» على «رجل تَهامٍ» كدخولها على «فارسٍ» من قولك : لِلَّهِ دَرُّهُ من فارسٍ. فليس من مسألتنا في شيء.

وهذه الفِقْه في البيت صحيح، وهو جارٍ في الحديث[٢]، وكذلك قولهم : نْعِم

---

(١) صدره : * تخيَّرهُ ولم يَعْدِلْ سِوَاهُ *
وقد تقدم في الباب نفسه.

(٢) يعنى قوله صلى الله عليه : «فيسألها عن بعلها فتقول له : نعم الرجل من رجل، لم يطأ لنا فراشا، ولم يفتش لنا كنفا مذابتنى» وسبق تخريجه.

القتيلُ قتيلاً صفتُه كذا[1]، لتَقْييده التمييز. وكذلك قول الآخر[2]:

* بِئْسَ ذَاكَ الحَيُّ حَيًّا نَاصِراً *

فخرَج أكثرُ ماذَكر من الشواهد عن المسألة. وقد يُؤَوَّل أيضاً بيتُ جرير[3] على أن (زَادًا) عاملُه (تَزَوَّدْ) لا (نِعْم) فلا دليل فيه.

وإذا انهدمت قاعدةُ السماع والقياسِ لم يَبْق مايعوَّل عليه في الجواز.

وأما مذهب ابن عصفور فكأنه عَوَّل على المنع إلا في مثل :

* ونِعْمَ المَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِ *

وقد تقدَّم مافيه.

واعلم أن من المحققِّين مَن لايجعل بين سيبويه والفارسيِّ وغيرهِ خلافا، وإنما تكلَّم سيبويه على الشَّائع في الباب، وتكلَّم غيرُه على ماجاء من ذلك قليلا، فالخلاف إذًا غيرُ محقَّق عند هؤلاء. والناظم إنما بَنى على ظاهر كلامهما لاسيَّما وقد انضَمَّ إلى ذلك القولُ الثالث بالتَّفرقة. والله أعلم.

وأما النوع الثالث من مرفوعات (نعم، وبئس) فهو الذى قال فيه :

وَمَا مُمَيِّزٌ وقِيلَ فَاعِلُ
في نَحْوِ نِعْمَ مَايَقُولُ الفَاضِلُ

---

(١) يعنى قوله : نعم القتيل قتيلا أصلح الله به بين فئتين. وقد تقدم.

(٢) هو زيد بن طعمة، وعجزه :

* ليت أحياءَ هم فَيمنْ هَلَكْ *

وتقدم.

(٣) يعنى قوله :

تَزَوَّدْ مثلَ زادِ أبيكَ فِينَا ... فنعمَ الزادُ زادُ أبيكَ زَادَا

وقد سبق الاستشهاد به.

/ إلا أنه ذكر في ذلك خلافاً بين النحويين، وهو ما في نحو قولك : ٥٤٧
نِعْمَ ماصَنَعْتَ، وبِئْسَ مافَعَل زيدٌ.

ومنه مثال الناظم «نِعْمَ مايقولُ الفاضلُ» ومنه في القرآن : {لَبِئْسَ مَاكَانُوا يَصْنَعُونَ(١)} ، {بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ(٢)}، {قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ(٣)}، {لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ(٤)} الآية.

وعَيَّن للخلاف قولَيْن، أحدهما أن «ما» تمييز، فهى في موضع نصب، وفاعل (نعم، وبئس) مضمَر فيهما على حد : نِعْمَ رجلاً زيدٌ، وبِئْس غلامًا عَمْرٌو. وهو منقولٌ عن جماعةٍ، منهم الفارسىُّ والزمخشرىُّ وغيرهما(٥). وإليه ذهب الجُزولىُّ(٦) وجَمْعٌ من المتأخِّرين.

لكن اختَلفوا : هل هى نكرةٌ موصوفة بذلك الفعل الظاهر، أم غيرُ موصوفة، و «صَنَعْتَ» صفةٌ للمذموم المحذوف على قياس قول على بن حمزة الكسائى الآتى.

فالأولُ هو المشهور في النَّقل، والثانى كأنه مَخْرج. وهذا معنى قوله: «وماميِّز» أى عند بعض.

والثانى أن «ما» في موضع رفع على الفاعلية، إلا أن هؤلاء اختلفوا في «ما» فذهبت طائفة إلى أنها اسم تامٌّ مَكْنِىٌّ به عن اسمٍ معرَّفٍ بالألف

---

(١) سورة المائدة / آية ٦٣.
(٢) سورة البقرة / آية ٩٠.
(٣) سورة البقرة / آية ٩٣.
(٤) سورة المائدة / آية ٨٠.
(٥) انظر : ابن يعيش ١٣٤/٧.
(٦) تقدمت ترجمته.

واللام الجِنْسية، فمعنى قولك : (نِعْمَ ما صَنَعْتَ) نعم الشيءُ صنعتَ، و «صنعتَ» في موضع الصِّفَة، من باب قولهم : مايَحْسُنُ بالرجلِ خيرٍ منكَ أن يَفْعَلَ.

وذهبت طائفة إلى أن «ما» موصولة بمعنى «الذى» واكتُفى بها وبصلتها عن المخصوص بالمدح والذم.

وحَكى النَّحاس[1] عن الكسائى أن «ما» والفعل الذى بعدهافي موضع رفع بـ (نِعْمَ) .

وغيرُه يَحكى عنه موافقةَ القولِ الأول أنها اسم تام مرفوع، ولكن على أن «ما» بعدها «ما» أخرى مقدَّرة، كأنه قال : نعم الشيءُ ماصنعتَه، وهو قول رابع.

وحكى بعض المتأخرين أن منهم من يَجعل «ما» نكرةً موصوفة مرفوعة، كأنه قال : نِعْمَ شَيءٌ صنعتَ.

فهذه خمسة أقوال تفرَّعت على القول بأن موضع «ما» رفعٌ، وهو قوله : «وقِيلَ : فاعل».

وفي المسألة قول ثالث بالتخيير بين الوجهين، وهو مذهب طائفة. وقال به الفارسيُّ في بعض مسائله .

ولم يَنص الناظم على اختيار واحد من القولين اللَّذَين حَكَى. وفي كلامه مايشير إلى الاختيار، لكنها إشارة ضعيفة، فقد تقدَّم في قوله : «كنِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهْ» مايُشعر أن رأيه أنه فاعل، وتقديمُه هنا القولَ بالتمييز قد يُشير إلى اختياره. ويمكن، وهو الأظهر، أنْ لم يَقْصِدِ اختياراً بحال.

---

(١) لعله يعنى أبا جعفر أحمد بن اسماعيل ابن النحاس النحوي المصرى، صاحب «إعراب القرآن» و «معاني القرآن» وغيرهما من الكتب في النحو والأدب (ت ٣٣٨هـ) وانظر : إعراب القرآن له ١٩٧/١.

ولكن نقول : إن كان قد مال إلى القول بالفاعليَّة فقد رَجحَّه الناس بأمور، أحدها التعلُّق بكلام سيبويه[١] مع موافقته للمعنى، فإنك إذا قلت : (نِعْمَ ماصَنَعْتَ) فمعناه : نعم الشيءُ صنعتَ، وفي {إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ[٢]} معناه : فنعم الشيءُ إبداؤها.

قال ابن خروف[٣]: وتكون «ما» تامَّةً مَعْرفة بغير صلَة، نحو : دققتُه دَقًّا نِعِمَّا. قال سيبويه : أى نعم الدَّقُّ[٤]، و {نِعِمَّا هِيَ} أى نعم الشيءُ إبداؤُها، و : نعم ما صنعتَ، وبِئْسَمَا صنعتَ، أى نعم الشيءُ صنعتَ. هذا قول ابن خروف معتمِداً على كلام سيبويه.

٥٤٨ وسَبَقه إلى ذلك السِّيرافيُّ[٥]، وجعل نظيرَ «ما» هنا / قولَ العرب : إنِّي مِمَّا أَنْ أَصْنَعَ، أى من الأمر أَنْ أصنعَ، فجعل «ما» وحدها في موضع «الأَمْر» ولم يصلها بشيء. وتقدير الكلام [إنِّي من الأَمْر][٦] أي من الأَمْر صُنْعِي كذا، فالياء اسم «إنَّ» «وصنعي» مبتدأ، و «من الأمر» خبرُ «صُنْعِي» والجملة في موضع خبر «إنَّ».

وهذا موافق لكلام سيبويه، إذ قال[٧]: ونظير جَعْلَهم «ما» وحدهَا اسمًا قولُ العرب : إنِّي مِمَّا أَنْ أصنعَ، أى من الأمر أن أصنعَ، فجعلوا

(١) الكتاب ب ١٧٥/٢ فما بعدها.

(٢) سورة البقرة / آية ٢٧١.

(٣) انظر : التصريح ٩٧/٢.

(٤) الكتاب ٧٣/١، حيث يقول : «ونظير جعلهم «ما» وحدها اسما قول العرب : إنى ممَّا أن أصنع، أى من الأمر أن أصنع، فجعل «ما» وحدها اسما. ومثل ذلك : غسلته غَسْلا نِعمَّا، أى نعم الغَسْل».

(٥) السيرافي (ورقة : ١٨٣ ـ أ).

(٦) مابين الحاصرتين زيادة من (ت، س).

(٧) الكتاب ٧٣/١.

«ما» وحدَها اسمًا. ومثْل ذلك : غسلتُه غَسْلاً نِعِمًّا، أى : نِعْم الغَسْلُ. فَقدَّر «ما» بالأَمْر وبالغَسْل، ولم يقدِّرها بأمرٍ ولا غَسل، فعُلم أنها عنده معرفة.

والثانى أن «ما» قد كثر الاقتصارُ عليها في نحو : غَسلْتُه غَسْلاً نِعمَّا. والنكرة التالية «نِعمم» لايُقتَصر عليها إلا نادرا.

والثالث أن التمييز إنما يُجاء به ليُزيل الإبهامَ، ويَرفع الإشكال عن جنس المميَّز، و«ما» المذكورة مساوية للمضمر في الإبهام، فلايكون تمييزاً على هذا.

والرابع أن «ما» هنا إمَّا مَعْرفةٌ وإمَّا نكرة موصوفة، إذ لم يَثْبت لها إلا هذان القسمان، و«ما» في {نِعمَّا هِيَ} وفي (غَسْلاً نِعمَّا) ليست بموصوفة، فلاتكون نكرة، وإذا لم تكن هنالك نكرة فلاتكون في (نِعْم ماصَنَعْتَ) نكرة، إذ لم يثبت ذلك في نظيرتها.

وإن كان الناظم مائلاً إلى القول بأن «ما» في موضع نصب على التمييز فيرجَّح بأشياء : أحدها أن فاعل «نعم، وبئس» لم يَثْبت فيه إلا أن يكون بالألف واللام الجِنْسية، أو مضافًا إلى ماهما فيه، أو مضمراً فيهما على شَرِيطة التفسير، وليس هناك مافيه ألف ولام، ولا ما أضيف إليه، فلابد أن يَتعيَّن أن الفاعل مضمر كما تعيَّن في نحو : نِعْم قومًا مَعْشَرُه، وإذ ذاك تكون «ما» في موضع نصب على التمييز نظير «قومًا» في المثال المذكور، ولامَنْع في ذلك وإن كانت «ما» مبهَمة، لأنها بمعنى «شيء» أو غيره من النكرات التى يصح وقوعها تمييزاً هنالك، وكما تقع «ما» صفةً في قولهم : (شيءٌ مَا) مع أن أصل الصفة أن تأتى للبيان، كذلك تقع هنا تمييزا، وإن كان أصله البيان.

والثانى أن «ما» إذا ادُّعِى أنها في موضع رفعٍ إمَّا أن تكون موصولةً أو

غير موصولة ، [فإن كانت موصولة[1]] لم يَصح، لأن الموصولة تَتَبيَّن بالصلة، فتصير في عداد الأسماء المعيَّنة، وهى لا تكون فاعلة لـ (نعم، وبئس) فإن لم يكن لها صلة فموصولٌ بغير صلة لايكون. وإن كانت غيرَ موصولة فإمّا نكرةً أو معرفة، فإن كانت [نكرة] [2] لم تقع فاعلة في هذا الباب، لاختصاص الفاعل فيه بالتعريف، وإن كانت معرفةً فخلافُ الظاهر[3]، لأن «ما» قُوتُّهَا قوةُ النكرة إذا لم تكن موصولة.

ومَا قَدَّرها به سيبويه من المعرفة لعلَّه على غير تفسير الإعراب، بل على التساهل في تقدير المعنى ، وإذا لم يَثْبت لها بحكم الظاهر إلا التنكير صَحَّ أن الفاعل أمرٌ آخر ، ووجب نصب «ما» على التمييز لِمَا قُدِّر فاعلاً، وهو الضمير.

ثم هنا مسائل؛ إحداها أن «ما» في وقوعها بعد «نعم، وبئس» على ضربين / أحدهما أن تكون صالحة لأن تكون موصولةً فاعلة، أو نكرةً ٥٤٩
موصوفة منصوبة على التميز، أو مرفوعةً حَسْبَما تقدَّم من الخلاف، كقولك : نِعْمَ ماصنعتَ، وبئس مافَعل زيدُ.

والثانى ألاَّ تكون صالحةً لذلك كقولك : نِعْمَ ماأَنْتَ، وقوله : {فَنِعِمَّا هِيَ[4]}.

وحكَى الزَّجَّاج عن النحويين[5] أنهم حكَوا : بِئْسَمَا تزويجٌ ولامَهْرٌ.

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (ت، س).

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل و (ت) وأثبته من (س).

(٣) في النسخ «بخلاف الظاهر» وما أثبته هو وجه الكلام.

(٤) سورة البقرة / آية ٢٧١، وقد مر الاستشهاد بها غير مرة.

(٥) من هؤلاء الفراء الذى قال في «معانى القرآن ٥٨/١» : «وسمعت العرب تقول في «نعم» المكتفية بما : بئسما تزويجٌ ولا مهرٌ، فيرفعون التزويج ببئسما».

وحَكى ابن الطَّراوة. بئسما بَطٌّ ولانَرْعَاها. وحَكى سيبويه : غسلتُه غَسْلاً نعِمًّا[1]، وما أشبه ذلك.

فأمّا الضرب الأول فظاهر الناظم أنه الذى عَيَّنَ لما ذكَرَ من الحكم، لقوله : «في نحو كذا» يعنى أن ذلك الخلاف المحكىَّ هو في هذا الضَّرْب. فبقى الضَّرْب الثانى غيرَ محكوم عليه، بل مسكوتًا عنه.

وظاهر ما في «الشرح»[2] أن الضربَيْن عنده واحد، وأن الخلاف فيهما واحد. وهذا مما فيه نظر.

أمّا الأول فقد مضى مافيه. وأما الثاني فقد استَقْرأ بعضُ حُذَّاق المتأخرين من كلام سيبويه أن «ما» في الأول موصولةٌ، وفي الثاني اسمٌ تامٌّ بلا صلة، وإن كان غيره يرى غير ذلك.

وفَرقَّ بينهما الفارسُّى أيضًا، فإنه قال في «الشِّيرَازِيَّات» : إن نحو (بئس ماصنعتَ) يحتمل أن تكون «ما» فيه موصولة أوموصوفة، وقال في {نِعِمَّا هِىَ} : هى نكرة ،لاغير.

وقال الفراء[3]: إن «ما» تَلِى «نِعْم» على أوجه ثلاثة، أحدها ألاَّ يكون لها موضع من الإعراب، وتكون كبعض حروف الاسم، كـ (ذا) من : حَبَّذا، ولاتتغيَّر «نعم» في تأنيث ولاتثنية ولاجمع. وتُرفع الأسماءُ بعدها، وعليه حَمل قولَ الله تعالى: {فَنِعمَّا هِىَ} وقولَهم : بِئْسَمَا تزويجٌ ولامَهْر.

والثاني أن تكون زائدة لا أثر لها، فتقول : نِعْمَا رجلَيْن الزيدان، ونِعْمَا

---

(١) الكتاب ٧٣/١.

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة ١٤٠ ـ أ).

(٣) انظر : معانى القرآن ٥٧/١، ٥٨.

رجالاً الزيدون، ولم يمثِّل بنحو : نِعْمَ مَا الرجلُ زيدٌ.

والثالث نحو قوله تعالى : {بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ[١]} فنَصَّ على أنها مرفوعة[٢]، وظاهره أنها مَعْرِفة موصولة.

ومذهب الكسائى أن «ما» في (نعم ماصنعتَ) بمنزلة «الرَّجُل» تامَّة، وبعدها «ما» أخرى مضمرة. وفي نحو : نِعْمَ مَازيدٌ، بمنزلة : نعم الرجلُ زيدٌ[٣].

فالحاصل أن الواقعَ بعدَها الفعلُ غيرُ الواقعُ بعدها الاسمُ، أو التى لم يقع بعدها اسمٌ ولافِعْلَ في جَرَيان الأحكام، لكنهما قد يتفقان في بعض الأحكام دون بعض.وظَهَر أن الخلاف فيهما ليس على حَدٍّ واحد، فلذلك ـ والله أعلم ـ قَيَّد الكلامَ، ولم يُهمل القولَ بنَقْل الخلاف، إلا أنه أهمل القولَ في الضَّرْبْ الآخَر، إمّا لأنه أقلُّ بالنسبة إلى هذا، وإمّا لأنه موضع نَظَر، هل يُلحق بها أم لا؟ مع أنه يمكن أن يكون المثال ليس بِقَيْد، فَيَدخل له الضَّرْبان معا، حَسْبَما ذكر في «التَّسهيل»[٤]. وهذا بعيد، والله أعلم.

والثانيةِ أنه نَصَّ على الخلاف في «ما» وأهمل ذكر «مَنْ» وهى مِثْلُها في هذا الباب، فكما تقول : نعم ماصنعتَ كذا، كذلك تقول : نعم مَنْ لقيتَ زيدٌ.

ويصح هنا تقدير «مَنْ» في موضع رفع على الفاعلية، وفي موضع نصب/ على التمييز، على تقدير : نعم الرجلُ، أو نعم رجلاً، فيظهر أن ٥٥٠

(١) سورة البقرة / آية ٩٠.

(٢) معانى القرآن ٥٦/١.

(٣) المصدر السابق ٥٧/١.

(٤) ص ١٢٦.

ذِكْر أحدهما دون الآخر تقصير.

وقد جاء في الكلام ذلك، أنشد الفارسيُّ وابنُ دُرَيْدٍ وغيرهما[1]:

فَنِعْمَ مَـــزْكَـــأُ مَنْ ضَـــاقَتْ مَـــذَاهِبُـــهُ

ونِـعْـم مَـنْ هُـوَ فـي سِـــــــرٍّ وإِعْـــــــلَانِ

فَنصَّ الفارسيُّ في «الأبيات المشكلة[2]» على أن «مَنْ» تمييز ، كمذهبه المتقدِّم في «ما» ، ومن الناس من أجاز فيها الرفعَ كـ (ما) فالحاصل أنها مِثْلُها، فإذا كان كذلك فلِمَ تَركها الناظم دون «ما»؟

والجواب أن من النحويين مَن زعَم ذلك، وأن «مَنْ» كـ «ما» بإطلاق، ومنهم ابن جنيٍّ[3] ، فقد قال في قول ساعِدَةَ بن جُؤَيَّة[4]:

* هَجَرَتْ غَضُوبُ وحُبَّ مَنْ يَتَجَنَّبُ *

إن «مَنْ» يجوز أن يكون فاعلا، و «حَبَّ» هنا من باب «نعم» كما سيأتي إن شاء الله.

---

(١) شرح الرضى على الكافية ٢٥٢/٤، والخزانة ٤١٠/٩، والمغنى ٣٢٩، ٤٣٥، ٤٣٧، والأشمونى ١٥٥/١، والهمع ٣١٧/١، ٣٧/٥، والدرر ٧٠/١، ١١٤/٢، والعيني ٤٨٧/١، واللسان (زكأ) وقبله :

وكيف أرهبُ أو أُرَاعُ لـه وقد زَكَأْتُ إلى بشر بن مروان

والمزكأ : الملجأ، وزكأت إليه : لجأت واعتصمت. وقائل الشعر مجهول. وكان بشر بن مروان سمحا جوادا، ولي إمرة العراقين لأخيه عبدالملك.

(٢) ذكره الفارسي في «باب من الصلات والأسماء الموصولة»

(٣)

(٤) ابن يعيش ١٣٨/٧، والخزانة ٤٢٩/٩، وديوان الهذليين ١٦٧/١، واللسان (حبب، شعب ، ولى) وعجزه :

* وعَدَتْ عَوَادٍ بعدَ وَلْيِك تَشْعَبُ *

والوَلْي : القرب والدنو. وتشعَّب : تصرف وتمنعَ، أولا تجيء على القصد. وعوادى الدهر : مصائبه ونوائبه، واحدها عادية.

ويحتمل أن يكون الناظم ذَهب هنا إلى أن «ما» فاعل لاتمييز، وأنها اسم تامٌ لاموصول، وإذا كان كذلك لم يصلح في «مَنْ» أن تكون فاعلاً غير موصول، إذ لم يَثْبت لها ذلك، وإنَّما تكون في غير الشرط والاستفهام إمَّا نكرةً موصوفة، وإمَّا موصولةً بمعنى «الذى» أو «التى» وهذا رأيه في «التَّسهيل»[1] فتَرك إلحاقَ «مَنْ» هنا لعدم جَرَيان الحكم فيها على مذهبه.

والثالثة أنه ذكَر الخلاف في «ما» ولم يُعَيِّن ماهى على كلا القولين، إذ على القول بالفاعليَّة فيها يُحتمل أن تكون اسماً تامًّا بلاصلة، أو موصولاً بمعنى «الذى، والتى» أو نكرةً موصوفة. وعلى القول بأنها تمييز يُحتمل أن تكون نكرةً موصوفة، أو غير موصوفة.

وقد تقدَّم مافي ذلك من الاضطراب. والناظم تَرك ذلك كله، والعُذْر عنه أن كثيراً من المسائل التى لايَنْبنى على الخلاف فيها حكمٌ لفظي لايَعْتنى بنقل الأقوال فيها، فكأنَّه رأى نقلَ الخلاف هنا شَطَطا، فتَركه. والله أعلم.

وان الرابعة أنه لما اقتصر بفاعل «نعم، وبئس» على هذه الأنواع الثلاثة دَلَّ على أن ما سوى ذلك لاَيْرتفع بهما على الفاعليَّةِ، فإن جاء من كلام العرب مايَنْقض ذلك فغيرُ معتَدٍّ به لقلَّته أو إمكان تأويله.

فمن ذلك (الذى، والتى) وما أشبههما من الموصولات التى فيها الألف واللام، فإنها إن عُنِى بها معهودٌ فظاهرٌ امتناعُ جعلِها فاعلاً هنا، كالرَّجل والغلام إذا أردت معهودا.

وإن أردتَ بها الجنس كما أردت بـ (الرجـــل) الجنـــسَ ففي جواز ذلك

---

(١) ص : ٣٦.

خلاف، فمنهم من مَنع، وهو الذى رَأى الجَرْمى[١]. ومنهم من أجاز، إذ لافرق بين الموصول وغيره إذا كان في الحكم مثلَه. وهذا رأى المبّرد[٢]، ونحا نحوهَ ابنُ السَّراج على تردُّد[٣].

وهو مذهب ابن الحاجّ[٤] من المتأخرين، وحَمَلةِ لفظ الكتاب، حيث تَمَّم سيبويه ذكرَ مافيه الألف واللام أو ما أضيف إلى ماهما فيه بقوله : وما أشبهه[٥].

والأظهرُ في مثل هذا المنعُ، إذ لو كان جائزاً عندهم لكان حَرِياً بأن يَكثر في كِلامهم، لأنه مِمًّا يُحتاج إليه في التخاطب. فلما لم يُسمع منهم، أو سُمع نادراً دَلَّ على أنهم قد اطَّرحوه، فلا يسوغ القياس على نحو (الرَّجُل).

وأيضًا / فليست الألف واللام في الموصولات لتعريف عَهْد ولا ٥٥١
جِنْس، بل هى تُشبه الأصليةَ للزومها الكلمة، فالأَوْلى المَنْعُ، وهو الظاهر من الناظم.

ومن ذلك ماأُضيف إلى ضمير مافيه الألف واللام الجِنْسية نحو : نعم صاحبُ الدابَّة ونعم أخوه عبدُالله، والراكبُ نعم صاحبُه زيدٌ، وما أشبه ذلك.

---

(١) هو أبو عمر صالح بن إسحاق.

(٢) المقتضب ١٤١/٢.

(٣) كتاب الأصول ١٣٢/١، ١٣٣.

(٤) ابن الحاج هو أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الإشبيلى. كان متحققا بالعربية، حافظا للغات، مقدما في العروض وله على كتاب سيبويه إملاء، ومصنف في علوم القوافي، ومختصر خصائص ابن جنى وغيرها (ت ٦٤٧هـ). بغية الوعاة ٣٥٩/١.

(٥) الكتاب ١٧٨/٢.

أجازه بعضهم، وأنشد على ذلك قولَ الشاعر[1]:

* فَنِعْمَ أَخُو الهَيْجَا ونِعْمَ شِهَابُها *

وظاهر إطلاقات الناس منعُ هذا، ولو كان يَكثر في السَّماع لَقالوا به، ولكنه نادر، فلا اعتباربه. وأيضًا يمكن تأويلُه على مثل مَاتأوَّل ابنُ مالك وقوعَ العَلَم بعدهما حَسْبما يُذكر على إثر هذا بحول الله.

ومن ذلك الضمير البارز نحو: مررت بقومٍ نِعْمُوا قومًا، والزيدان نِعْمَا رجلَيْن. حَكى هذا الكسائيُّ عن بعض العرب[2]، ولكنه قليل لايقاس على مثْله.

ومن ذلك العَلَمُ والمضافُ إليه، فقد جاء منه في النثر مايمكن أن يُدَّعى قياسُه، ففي الحديث «نِعْمَ عبدُ اللهِ خالدُ بن الوليدِ[3]» وقول بعض عبادلة الصحابة[4]: بئس عبدُالله أَنَا إن كان كذا. وقول سَهْل بن حُنَيْف: شهدتُ صِفِّينَ وبئست صِفُّونَ[5]، وهو نادر، ومن باب الاستشهاد بالحديث، وقد مَرَّ

---

(١) الهمع ٥/ ٣٠ والأشمونى ٣/٢٨، والعيني ٤/١١، والخزانة ٩/٤١٦، والدرر ٢/ ١١٠ ، ولم يوقف له على تتمة ولا قائل.

والهيجا ـ بالمد والقصر ـ الحرب. والشهاب : الشعلة الساطعة من النار، والنجم المضىء اللامع، والنجم المضىء المنقض من السماء، ويقال : هو شهاب علم وحرب ونحوهما، للماضى الماهر. ويروى (شِبابها) بكسر الشين، والباء، والشِّباب والشُّبوب : مايوقد به النار.

(٢) في ارتشاف الضرب (ص ١٠٣١) «وحكى الأخفش عن بعض بنى أسد : نعما رجلين الزيدان، ونعموا رجالا الزيدون، ونعمتم رجالا، ونعم نساء الهندات».

(٣) رواه الترمذى في : المناقب : ٥٠ ، برقم (٣٨٤٦) ٥/٦٨٨، وانظر : جامع الأصول ١٠/٩٨.

(٤) الأشمونى ١/٢٩، وشرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٠ ـ أ) وفيه «كقول ابن مسعود رضى الله عنه أو غيره من العبادلة».

(٥) الهمع ٥/٣٩، واللسان (صفن) برواية «الصُّفُّونَ».

وسهل بن حنيف الأنصاري الأوسى، صحابي من السابقين، شهد المشاهد كلها، واستخلفه علي ابن أبى طالب رضي الله عنه على البصرة بعد وقعة الجمل، ثم شهد معه صفين (ت ٣٨هـ).

مافيه(١). وإذا سُلِّم فندورُه يَمنع من القياس عليه. وقد تأوَّله ابن مالك على أن يكون التمييز قد حُذف، والفاعل ضمير، والظاهر المرفوع هو المخصوص. و«أنا» و «خالد» بدلان، فلا يكون فيه على هذا دليل(٢).

فإن قيل : قد تقدَّم أن التمييز هنا لايُحذف قيل : ذلك هو الشائع، وقد يُحذف نحو قوله عليه السلام : «مَنْ تَوَضَّأَ يومَ الجُمعةِ فَبِهَا ونِعْمَتْ(٣)» فالتقدير: ونِعْمَتْ سُنَّةً، لأنه أَضمر الفاعلَ على شريطة التفسير، كأنه قال : ونِعْمَتْ سنةً فِعْلَتُه، أو نحو ذلك.

ومن ذلك النكرةُ المضافة نحو : نِعْمَ صاحبُ قومٍ زيدٌ، فقد جاء في الكلام مِثْلُه، وهو قول حَسَّان بن ثابت رضي الله عنه(٤):

فَنِعْمَ صـــاحِبُ قَـــوْمٍ لاسِـــلاَحَ لَهُمْ
وصـــاحبُ الرَّكْبِ عُـثْـمَـانُ بن عَـفَّـانَا

وهذا مما حكاه الأخفش والفرَّاء عن طائفة من العرب أنها تقوله(٥). وقد يظهر أنهما قائلان بجوازه.

---

(١) انظر : ٣ / ٤٠١.

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٠ ـ أ).

(٣) سنن أبى داود ـ الطهارة : (١/٩٧) حديث (٣٥٤) والترمذي ـ الصلاة (٢/٣٦٩) حديث (٤٩٧) والبغوي في شرح السنة ٢/١٦٤.

(٤) شرح الرضي على الكافية ٤/٢٥٣، والخزانة ٩/٤١٥، وابن يعيش ٧/١٣١، والهمع ٥/٣٦، والدرر ٢/١١٣، والأشمونى ٣/٢٨، والعيني ٤/١٧

والشعر لكثير بن عبدالله النهشلي لالحسان، وقبله :

ضَحَّوْا بأشمطَ عنوانُ السجود به   يقطِّع الليل تسبيحـــا وقرآنـــا

وقوله : «فنعم صاحب قوم لاسلاح لهم» إشارة إلى قوله رضي الله عنه يوم الدار : «من رمى سلاحه كان حرا» وقوله «وصاحب الركب» أى ركب الحج.

(٥) انظر : الأشمونى ٣/٢٨.

واعتلَّ العَبْدى[1] للجواز بأن النكرة قد تدل على الجنس، كما يدل عليه مافية الألف واللام، وأنها قد تؤدِّى في بعض المواضع من المعنى ماتُؤَدِّيه المعرفة الجِنْسية، كقول حَسَّان رضى الله عنه[2]:

كَـأَنَّ سَـبِيـئَـةً منَ بْيتٍ رَأْسٍ
يكونُ مِـزَاجَـهـا عَـسَلٌ ومَـاءُ

وهذا كله نادر لايُعتمد على مثله في السماع. وماذُكر من وجه القياس يَنْتقَض بما لو كانت النكرة غير مضافة، وهما لايقولان بذلك، إذ خَصَّا الجوازَ بالنكرة المضافة.

ومن ذلك اسمُ الإشارة نحو : نِعْمَ ذا أدبُك، على معنى : نعم الأدبُ أدبُك، فقد أجاز بعضهم في قول الشاعر، أنشده ابن السكيت وغيره[3]:

لَمْ يَمْنَع النَّاسُ منِّى مـاأَرَدْتُ ومَـا
أُعْطِيـهمُ مـاأَرادُوا حُـسْنَ ذَا أَدَبَا

[أن يكون «ذا » فاعلاً بـ (حَسُنَ) وهو من (فَعُلَ) الملحق بهذا الباب. وحكمُ

---

(١) هو أبو طالب أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية العبدي، أحد أئمة النحاة المشهورين، قرأ على السيرافي والرماني والفارسي. وله : شرح الإيضاح للفارسي، وشرح كتاب الجرمي (ت ٤٠٦هـ). بغية الوعاة ٢٩٨/١ .

(٢) ديوانه ٣، وسيبويه ٤٩/١، والمقتضب ٩٢/٤، وابن يعيش ٩١/٧، ٩٣، والمغنى ٤٥٣، ٦٩٥، وشرح الكافية ١٩٣/٤، والخزانة ٢٢٤/٩، واللسان (سبأ) والسبيئة : الخمر. وبيت رأس : موضع بالشام. وخبر (كأن) في البيت الذى بعده، وهو قوله :

على أنيابها أو طعمُ غَضٍّ ... من التفاح هَصَّره اجتناءُ

(٣) إصلاح المنطق ٤١، والخصائص ٤٠/٣، وشرح الرضى على الكافية ٢٥٧/٤، والخزانة ٤٣١/٩، واللسان (حسن) والأصمعيات ٥٦ .

يريد أنه يقهر الناس فلا يمنعونه مايريد منهم، وهو لعزته يمنع مايريدونه منه. وقد استحسن الشاعر هذا الخلق، وجعله أدباً حسنا. وقال قوم : إنه ينكر على نفسه هذا العمل لأن العرب لاتفتخر بمثل هذا الخلق.

(فَعُلَ) حكمُ (نعم، وبئس) كما سيأتى بحول الله. فكما تقول : حَسُن ذَا أدبًا[1]] على معنى : حَسُن الأدبُ / أدبُك أدبًا، كذلك تقول : نعم ذا أدبُك ٥٥٢ أدبًا؛ وعلى إسقاط التمييز؛ لأن اسم الإشارة مبهَم يقع على كل شيء، فجرى مَجرى الأجناس، قال ابن السَّراج : والنحويون يُدخلون (حَبَّذَا زيدٌ) في هذا الباب، من أجل أن تأويلها : حَبَّ الشيءُ، لأن «ذا» اسمٌ مبهَم يقع على كل شيء[2].

وبيَّن إبهامَ اسم الإشارة الفارسيُّ في «الإغفال» و«الشِّيرازيات » بيانًا شافيًا حين تكلم على قوله سبحانه {عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ[3]} وهذا كله لا دلالة فيه، لشذوذ السَّماع بذلك، ولأن «ذا» مع «حَبَّ» على حكمٍ آخر مختصٍّ بها، سيَذكره على حِدَته، فقياس «نِعْم» على «حَبَّذَا» غير ظاهر.

والفاضل : ذو الفَضْل والفَضِيلة، وهو ضد النَّقْص والنَّقِيصة.

وَيُذْكَرُ المَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا
أو خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا

المخصوص في كلامه وكلام النحويين هو المقصودُ بالمَدْح بعد (نِعْمَ) وبالذَمِّ بعد (بِئْسَ) وذلك نحو (زيدٌ، وعمروٌ) في قولك : نعم الرجلُ زيدٌ، وبئس الرجلُ عمروٌ. وإنما سُمِّي مخصوصًا لما فيه من ذلك المعنى؛ إذ كان قد ذُكر أولاً جِنْسُه، ثم خُصَّ بعد ذلك بذكر شَخْصه.

وقَصَد الناظمُ هنا ذكرَ مايتعلَّق به من الأحكام، فأخبر أولاً أنه

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (ت، س).

(٢) كتاب الأصول في النحو ١/١٣٥، وفيه «حب الشيء زيد».

(٣) سورة البقرة / آية ٦٨.

يُذكر فلا يُترك، لأنَّ بذكره حصولَ الفائدة في المدح أو الذم، لأن ذكرَ جنسه لايُعَيِّنه، فافتَقَر إلى تعيينه.

ثم بَيَّن أنه يُذكر بعد ذكر الفاعل بقوله : «وَيُذْكَرُ المَخْصُوصُ بَعْدُ» أى بعد ماتقدَّم الكلام عليه، وهو الفعل والفاعل، فإذًا ماتقدَّم عليهما فليس هو المخصوص، بل هو دليل عليه، وبذلك يُشْعر قولُه بعد :«وإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى»

حسبما يُذكر بحول الله

ثم ذَكر حكمه في الإعراب لأنه مُشْكل، إذ لايصح أن يكون فاعلا، لأن الفعل قد أَخَذ فاعلَه، ولايصحّ أيضاً أن يكون بدلاً حسبما يُذكر، ولابد له من إعرابٍ آخر، بناءً على أن كل اسم لابد أن يكون له موضع من الإعراب. فذَكر له إعرابَيْن ساقهما مَساق التخيير.

أحدهما أن يكون مبتدأ، ولم يُعَيِّن له خبرا، وواضحٌ أن يكون الجملةَ المتقدِّمة، إذ بهما تمامُ الفائدة. وقد قال في باب «الابتداء» : «والخبرُ الجزء المُتِمُّ الفَائِدهْ».

فإذا قلت : نعم الرجلُ زيدٌ، فـ (زيدٌ) مبتدأ، خبره قولك : «نعم الرجلُ» ولو كان الخبر غيرَ الجملة لَبَيَّن ذلك، كما بَيَّن في الإعراب الآخر أن المبتدأ محذوف.

والثاني أن يكون المخصوص خبرَ مبتدأ محذوف لازمِ الحذف، وهو قوله : «أو خبرَ اسْمٍ» إلى آخره. فكأنه قال : هو زيدٌ، أو الممدوحُ زيدٌ.

وهذا التخييرُ يَحتمل أن يكون على ظاهره، فيكون مذهبه في المسألة جوازَ الإعرابَيْن، وهو مذهب الجمهور، كالجَرْمي والمبرّد

وابن السَّراج / والفارسيّ وابن جنِيٍّ وغيرهم. ٥٥٣

ويَحتمل أن يكون رأيه إعرابَه مبتدأ، لتقديمه إيَّاه. وكثيرًا مايَأْتي بالخلاف في مَساق التخيير، كما ظهر في قوله قبلُ : «أَلْ حَرْفُ تعريفٍ أو اللاَّمُ فَقَطْ[1]» وفي قوله أيضاً : «نَاوِينَ مَعْنَى كائنٍ أَوِ اسْتَقَرّ[2]» ويُشْعر بهذا الثاني أنه الذى نَصَّ في شرح «التَّسهيل[3]» وهو أحد المذاهب الأربعة، أنه مبتدأٌ لاغيْر. والثانى التخيير، والثالث تجويزُ أن يكون المخصوص مبتدأ محذوفَ الخبر، وهو مذهب ابن عُصفور[4]. والرابع أنه بدل من الفاعل.

فأما القول بإعرابه مبتدأً خبرُه «نعم، وبئس» فهو الراجح من خمسة أوجه :

أحدها أنه لو كان غيرَ مبتدأ لوجب أن يَنْتصبَ إذا دخلت عليه «كان» لأن خبر المبتدأ هذا حكمُه معها، فكنتَ تقول : نعم الرجلُ كان زيدًا، وبئس الرجلُ كان أبا فلان.

قال المؤِّلف : ولم نجد العربَ تَعْدِل عن الرفع في مثل هذا، فدَلَّ على أنه مبتدأ.

وكذلك كان يجب أن يَبْرُز المحذوفُ إذا قلتَ : نعم الرجالُ كانوا الزيدين، ونعم النساءُ كُنَّ الهنداتِ. وهذا لايقال.

---

(١) باب المعرف بأداة التعريف .

(٢) باب الابتداء.

(٣) شرح التسهيل (ورقة : ١٤٠ ـ ب).

(٤) شرح جمل الزجاجى له ٦٠٥/١.

وكذلك كان يجب إذا دَخلت «ظَنَنْتُ» وأخواتُها هنا[١]. نعم الرجلُ ظننتُه زيدًا، ونعم الرجلان وُجِدا الزيدَيْن، لكن العربَ إنما تقول : نعم الرجلُ ظننتُ زيدًا، ونعم الرجلان وُجِدا الزيدان، قال زهير[٢]:

يَمِـينًا لَنِعْمَ السَّـيِّـدَانِ وَجِـدْتُمـا
على كُلِّ حَـالٍ من سَـحِـيلٍ ومُـبْـرَمِ

فعُلم أن المخصوص لم يكن قبله ضمير فيكون هو خبَره، بل كان المخصوص مبتدأ مخبرًا عنه بجملة المدح والذم.

والثاني أن الكلام عند جَعْل «زيد» خبرًا لمحذوف جملتان، ليست إحداهما في موضع إعراب، وهو خلاف الظاهر، وادِّعاءُ خلاف الظاهر من غير حاجة إلى ذلك ممنوع، فكان تقديرُ مبتدأ غيرَ جائز، لعدم الاحتياج إلى ذلك. وذلك أن (نعم، وبئس) لايتمُّ المعنى المقصود بهما إلا باجتماع المختص بالمدح والذم مع الجنس الذى هو منه، فلا يُقَدَّر على هذا إلا مبتدأ، كما لايقدَّر «زيد» في قولك : (ذهب أخوهُ زيدٌ) إلا مبتدأ.

والثالث أن المخصوص يجوز حذفه اتفاقًا إذا تقدَّم ذكره وكان معلوما، كقوله تعالى : {نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ[٣]}. فلو كان المبتدأ لازمَ الحذف، ثم حُذف الخبر، وهو «زيدٌ» في المثال المتقدِّم لأدَّىَ ذلك إلى حذف الجملة كلها، وذلك غير

---

(١) أى كان يجب إبراز الضمير المحذوف، فيكون كما مثل.

(٢) من معلقته، واستشهد به الرضى في شرح الكافية ٢٤٤/٤، والسيوطي في الهمع ٢٤٧/٤، وانظر : الخزانة ٣٨٧/٩، والدرر ٤٧/٢.

والسحيل : الحيط الذى لم يحكم فتله. والمبرم : الخيط الذى أحكم فتله، ويريد بهما الأمر السهل والأمر الصعب. يخاطب هرم بن سنان المرى، والحارث بن عوف، ويثنى عليهما بما فعلاه في الصالح بين عبس وذبيان.

(٣) سورة ص / آية ٣٠.

جائز، وإنما يُحذف من الجملة أحدُ جزءَيْها، ويبقى الثاني دَالاً عليه، ولايُحذفان معًا إلا أن يُعَوَّض من ذلك، كقولك : أزيدٌ في الدار أم لا؟ ونحو ذلك. فكان القول بما يُؤَدِّى إلى ذلك ممتنعا.

وبهذا الوجه يبطل أيضاً قول من جَوَّز أن يكون المحذوف هو المبتدأ.

والرابع أن الكلام تامٌّ من غير تقدير محذوف، على تقدير أن يكون «زيد» مبتدأ خبرهُ ماقبله، فتكلُّف الحذفِ تكلُّفٌ لما لايُحتاج إليه.

وأيضًا فَدعْوَى حَذْفٍ في موضعٍ لم يَظْهر فيه ذلك المحذوف هو / ٥٥٤
مجردُ دَعْوَى من غير حجة.

والخامس أن «نعم الرجلُ» إنما هو في قُوَّة جزءِ كلام، وليس كلامًا مفيدًا بوجه، فلابد له من جزء آخر، لأن قولك : «نعم الرجلُ» في معنى : جامعُ المحَامدِ الرجلُ، أو جَمَع محامدَ الرجلُ، فهو جزءُ كلامٍ بلابُدٍّ، فافتَقر إلى جزء آخر، وهو المخصوص، فتقدير المحذوف نَقْضٌ للغرض، وجَعْلُ ماهو تام غيرَ تام.

وأما قول ابن عصفور[1] فرُدَّ، زيادةً لما تقدَّم، بأن محصوله تكلُّف خبرٍ لمبتدأ قد وُجد معه مايجوز أن يكون خبرهَ، ولبُعد هذا التقدير لم يذكر الناس هذا الوجه، وإلاَّ فقد كان ظَهر من حيث فهموا عن سيبويه أن هذا جوابُ مَنْ قال : مَنْ هو[2]؟ لأن جواب هذا إنما يكون فيه الاسم المذكور مبتدأ من حيث وقع السؤال بـ (مَنْ) عن خبر المبتدأ، وهي أيضًا

(١) وهو جواز أن يكون المخصوص مبتدأ محذوف الخبر.

(٢) انظر : الكتاب ١٧٧/٢.

مبتدأ، وهو نظير قولك : مَن القائمُ؟ فتقول : زيدٌ، فزيدٌ مبتدأ، هذا هو الأظهر، ولكنهم استَقْبَحوا ما ذكرتُ من ذلك، فنَفَروا عنه.

ورَدَّه المؤلفُ أيضًا بأن هذا الحذف ملتَزم، ولم نجد خبرًا يُلْتَزم حذفُه إلا ومحلُّه مشغول، ليَسُدَّ الشاغلُ مَسَدَّه، كخبر المبتدأ بعد «لَوْلاَ» وهذا خلاف ذلك.

وأما القول بالبدل فمردودٌ لوجهين، أحدهما أن من شأن البدل صحةَ الاستغناء عنه. وهذا لايصحّ الاستغناءُ عنه إذا لم يتقدَّم ذكرهُ ، أو لم يُعلَم

وهذاالمعنى احتُجَّ على بعض أصحابنا، حيث ادَّعى في نحو (قَامَتْ هندٌ) أن التاء هو الفاعل، وهو ضمير بارز، فأُلْزِم أشياء.

من ذلك أن يكون البدل لازماً في هذا النحو من غير أن يجوز الاقتصار على الفاعل وحده، ولانظير لذلك، ولكنه التزمه.

والثاني أن البدل من شرطه صحةُ وقوعه موقعَ المبدَل منه، وهذا ليس كذلك، إذ لايستقيم أن يقال في (نعم الرجلُ زيدٌ) : نعم زيدٌ.

ومن هنا امتنع عند البصريين أن يكون «بِشْر» في قوله، أنشده سيبويه(١):

أنا ابنُ التَّاركِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ
عَلَيْهِ الطَّيْرَ تَرْقُبُه وُقُوعَا

---

(١) الكتاب ١٨٢/١، وابن يعيش ٧٢/٣، ٧٤، وشرح الرضى على الكافية ٢٣٤/٢، ٣٨٢، ٣٩٥، والخزانة ٢٨٤/٤، والتصريح ٣٣/٢، والهمع ٩٤/٥، والدرر ١٥٣/٢، والأشمونى ٨٧/٣ ، والشعر للمرار الأسدى.

وبشر هو بشر بن عمرو بن مرثد، قتله رجل من بنى أسد. وترقبه الطير : تنتظر موته لتسقط عليه، لأنها لاتسقط على القتيل وبه رمق. ووقوعا: جمع واقع، خلاف الطائر.

بدلاً، لأنه لايصح وقوعُه موقع «البَكْرِيّ» حسبما يُذكر في موضعه إن شاء الله. فالصحيح ماأشار إلى اختياره الناظم.

فإن قيل : إن إجازة الإضمار قد صرح به سيبويه في قوله : كأنه قال : نعم الرجلُ، فقيل له : مَنْ هو؟ فقال : عبدُاللّهِ، إلى آخره[1].

وأيضًا فالموضع موضع مدح أو ذم، فيَحْسُن فيه تكثيرُ الجمل. وأيضًا فالإضمار قد أجازه سيبويه، وفي إجازته لما أجاز حُجَّة.

فالجواب أن سيبويه لم يذهب إلى إضمار. ومن تَأمَّل كلامه تَبَيَّن ذلك، فإنه قال : وأما قولهم : نعم الرجلُ عبدُالله فهو بمنزلة : ذهب أخوه عبدُالله ، عَمِلَ «نعم» في (الرجل) ولم يَعمل في (عبدالله) وإذا قال : عبدُالله نعم الرجلُ فهو بمنزلة : عبدُالله ذهب أخوه[2]. فهذا ظاهر في أن / المخصوص مبتدأ، تقدَّم أو تأخر. ثم قال : كأنه قال : نعم الرجلُ، فقيل ٥٥٥
له : مَن هو؟ فقال : عبدُالله، وإذا قال : عبدُالله فكأنه قيل له : ماشأنُه؟ فقال : نعم الرجلُ[3].

فهذا ظاهر في أنه تفسير لما تقدَّم من التقرير الأول، كأنه يُبَيِّن احتياج المبتدأ إلى الخبر، والخبر إلى المبتدأ، لا أنه أراد أن الكلام على تقدير محذوف .

والدليل على ذلك أنه لم يذهب أحدٌ ممن تقدَّم إلى أنه مبتدأ محذوفُ الخبر، وإن كان يُوهمه كلامُ سيبويه.

وأمَّا الترجيح بتكثير الجُمَل فإنما يكون ذلك بعد تسليم أن (نعم

---

(١) الكتاب ١٧٦/٢.

(٢) نفسه ١٧٦/٢.

(٣) نفسه ١٧٦/٢.

الرجلُ) وحدهَ جملةٌ مستقله، وليس كذلك.

وإذا ثبت أن المخصوص مبتدأ خبرُه الجملةُ فلابد من رابط بينها وبينه، إعمالاً لقوله في «باب الابتداء» حيث ذكر الخبر :

ومُــــفْـــــرَدًا يَـأْتِـى ويَـأْتِـى جُـــمْلَـهْ

حـــاويةً مَـــعْنَـى الَّذِى سِـــيـــقَتْ لَهْ

إلى آخره. والجملة هنا ليست هى نفسَ المبتدأ، فلابد فيها من رابط. ولم يَذكر هنا وجَه الرَّبط (فلابد أن يكون داخلاً تحت ضابطه هناك. وفي ذلك قولان، أحدهما أن الرجل[1]) لَمَّا كان اسمَ جنس شمل المخصوصَ وغيره، فحصل الربط بذلك وهذا هو المشهور والمتداوَل عند المُقْرِئين والمعُرْبين.

والثانى أن «الرجل» هو المبتدأ في المعنى، فلم يَحتج إلى رابط، لأن جزء الجملة إذا اتَّحدت بالمبتدأ لم تَفتقر إلى رابط ، كما لو كانت الجملة هي المتَّحدة به معنى ، نحو : هو زيدٌ قائمٌ، وقَوْلِى الحمدُ لِلَّهِ. وكِلاَ القولين صالح للدخول تحت قوله : «حاويةً معنى الذي سيِقَتْ لَهْ» .

وثَمَّ قولٌ ثالث، أن الكلام محمول على معناه، لأن معنى قولك : (زيدٌ نعم الرجلُ) زيدٌ هو الرجلُ الكاملُ، أو الرجلُ كلُّ الرجلِ، أو الممدوحُ، أو ما في معنى ذلك، فإن «الرجل» هنا ليس مدلوله جميعَ الجنس، أى الأشخاصَ المتعدِّدة، وإنما مدلوله ما في ذِهْنه من تصوُّر حقيقة الرجل الذى يُطلق على أشخاص كثيرة، لا أن الأشخاص الكثيرة هى بعينها ذلك المفهومُ بعينه.

وهذا الرأى بَيَّنه المبرَّد وابن السرّاج وغيرهما[2]، وهو الذى ينبغي أن

---

(١) مابين القوسين ساقط من (ت).

(٢) المقتضب ٢/١٤٠، وكتاب الأصول في النحو ١/١٣١.

يُحمل عليه كلامُ من تقدَّم، وإليه يشير القول الثانى. وهو رأى المؤلف رحمه الله.

وليس هذا موضعَ بيان ذلك، إذ لم يتعرض له الناظم. وقد بَسط المسألةَ ابنُ الحاج فيما قيدَّه على «مقرّب» ابن عصفور. ثم قال رحمه الله تعالى :

وإنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بهِ كَفَى
كالعِلْمُ نِعمَ المُقْتَنى والمُقْتَفَى

يعنى أن المخصوص يُحذف للعلم به، فإن تقدم قبل (نعم، وبئس) مايُشعر به، ويُعْرَف به اكتُفِىَ به عن ذكره بعد (نعم، وبئس)

فإذا قلت : (نعم الرجلُ زيدٌ) فلابد من ذكره هنا لعدم الدلالة عليه لوحُذف. فإن قلت : (قَدِمَ زيدٌ ونعم الفاضلُ) جاز الحذف للدلالة عليه.

ومن ذلك قوله تعالى : {إنَّا / وَجَدْنَاهُ صَابِراً نِعْمَ الْعَبْدُ[1]} وقوله : ٥٥٦
{ولَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ المُجِيبُونَ[2]} ، {والأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ المَاهِدُونَ[3]} وهو كثير جدا.

ومَثَّل ذلك بقوله : نعم المُقْتَنَى والمُقْتَفَى. والمُقْتَنَى: (مُفْتعَل) من الاقتناء، وهو الادِّخار والاتِّخاذ لنفسك، يقال : قَنَوْتُ الغنَم وغيرَها، قُنْوَةً وقِنْوَةً، وقنيتُها ، قُنْيَةً وقِنْيَةً، واقتَنَيْتُها : اتَّخذتُها.

والمُقْتَفَى أيضا : (مُفْتَعَل) من الاقتضاء، وهو اتِّباع الأثر، يقال : قَفُوتُ أثرَه قَفْواً وقُفُواً، واقْتَفَيتُه مثلُه، وقَفَّيْتُ على أَثَره بفلان، أى أَتْبَعتُه

---

(١) سورة ص / آية ٤٤.

(٢) سورة الصافات / آية ٧٥.

(٣) سورة الذاريات / آية ٤٨.

إيَّاه.

والمعنى في المثال : العلمُ نعم المالُ المتَّخَذ، والإمامُ المتَّبع الهادِي إلى سبيل الرشَّاد.

وقد ظهر شمولُ كلامه لنحو : زيدٌ نعم الرجلُ، وأنه في دلالته على المخصوص كقوله : رأيت زيداً ونعم الرجلُ. وفي ذلك بيان أن (نعم الرجلُ) ليس خبرا عن «زيد» المتقدِّم، وأنه ليس هو المخصوص، لقوله : «وإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ به كَفَى» بل المخصوص محذوف لدلالة ماتقدَّم عليه، فكأنه في تقدير : زيدٌ نعم الرجلُ هو.

وظاهر كلام النحوين خلافُ هذا. ألا تري أن سيبويه جعل قوله : «نعم الرجلُ زيدٌ» كقولك : ذَهب أخوه عبدُالله، وقوله : زيد نعم الرجلُ، كقولك : عبدُالله ذَهب أخوه[1]. فظاهر هذا أنه الأصل، كما أن ذلك كذلك في : عبدُالله ذَهب أخوه.

وعلى ذلك النحويون، بل حكى شيخُنا الأستاذُ رحمه الله[2] الاتفاقَ على هذا.

والمنصوص عليه في «التَّسهيل»[3] موافقةُ الناس. فالحاصل أن ظاهر كلامه هنا مخالَفةُ مااتُّفِق عليه، وهو ممنوع.

فإن قيل : قد يقال : إنه أراد بقوله : «كَفَى» أنه المخصوص {تقدم، فيكون مبتدأ خبرُه مابعده.

---

(١) الكتاب ١٧٦/٢.

(٢) هو أبو عبدالله محمد بن علي بن أحمد الخولاني، يعرف بابن الفخار وبالألبيري النحوي (٧٥٤هـ) وتقدمت ترجمته.

(٣) انظر : ص ١٢٧.

فـالجـواب أن هذا لايصح لأمـرين، أحـدُهمـا أنه قـد أعـرب المخصوص[1]] إذا تأخَّر على وجـهين، فاقتضى أنه إذا تقدَّم يُعرب على الوجهين، ولاقائل بهذا.

والثـاني أن من الصُّور الداخلة تحت كلامه ألاَّ يكون المخصـوص مبتـدأ، نحـو : {إنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْم الْعَبْدُ[2]} وهـو إذ ذاك لـيـس المخصوصَ اصطلاحًا، بل هو مقدَّر بعد الفاعل، وإذا كان كذلك ظهر أنه مخالِف للناس في هذا، واقْتَضى جوازَ بُروُز المخصوص بعد الفاعل في نحـو : زيدٌ نعم الرجلُ، فـيـقـال : زيدٌ نعم الرجلُ هو. وكـلام النحـويين يَقْـتَضى المنعَ منه، فـتـأمَّل هذا الموضع فـفـيـه إشكالٌ ونَظَر. والله أعلم بمراده.

واجْـعَلْ كَـبِـئْسَ سَـاءَ واجْـعَلْ فَـعُـلاَ

مِنْ ذِى ثَلاثَةٍ كنِعْمَ مُـسْـجَـلاَ

لما أَتَمَّ الكلام على (نعم، وبئس) بحسب مايَليق بهذا المختصر رجع إلي ماوَعد به في التَّرجمة، من ذِكرْ «ماجَرى مَجراهما» فـأتى أولاً بلفظ (سَاءَ) لكثرة استعمالها وشُهرتها في القيام مقام (بئس). ويعنى أن «سَاءَ» تَجرى مَجرى (بئس) في حكمها المذكور في هذا الباب.

٥٥٧ ولما أَطْلق القولَ / في جَعْلها مثلَها، ولم يخص ذلك بحكم دون حكم اقتضى أن المراد إجراؤها في معناها أولاً، وفي جميع أحكامها المذكورة ثانيًا.

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (ت، س).

(٢) سورة ص / آية ٤٤.

أما جَريانُها مَجراها في المعنى فهو الأصل لجريَان أحكامها عليها.

وأصل (سَاءَ) فَعَلَ من السّوء، ضد السرور، سَاءَهُ الأمر يَسُوءُه، إذا أحزنه، ثم صُيِّر إلى معنى (بئس) لإنشاء الذم، فترتَّب على حصول هذا المعنى أن جرت مَجراها في جميع أحكامها، وذلك صحيح، فإنك تقول: ساء الرجلُ زيدٌ، وساءت المرأةُ هندٌ، كما تقول: بئس الرجلُ زيدٌ، وبئست المرأةُ هندٌ. وتقول: ساء رجلاً زيدٌ، وساءت امرأةً هندٌ، كما تقول: بئس رجلاً زيدٌ، وبئست امرأةً هندٌ.

وفي القرآن العزيز: {سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا[1]} أى مَثَلُ القوم. وتقول: ساءَ مَافَعَلْتَ، كما تقول: بِئْسَ مَافَعلْتَ، قال تعالى: {سَاءَ مايَحْكُمُونَ[2]} {سَاءَ مايَعْمَلُونَ[3]}.

ولايَختلف الضمير إذا أُضمر فيها كما لا يَختلف في (بئس) بل تقول: ساء رجلَيْن الزيدان، وساء رجالاً الزيدون، وساء امرأتَيْنِ الهندان، وساء نساءً الهنداتُ، وما أشبه ذلك.

وفي إعراب المخصوص الوجهان، من الابتداء، أو خبرِ مبتدأ محذوف. وإذا تقدَّم مايُشعر به كَفَى نحو: زيدٌ ساءَ الرجلُ، وزيدٌ ساءَ رجلاً، ورأيتُ زيداً وساءَ الرجلُ، ونحو ذلك. وهكذا سائر الأحكام.

ثم قال: «واجْعَلْ فَعُلاَ مِنْ ذِى ثلاثةٍ كنِعْمَ» يعنى أنه يجوز أن يُجعل في الأحكام ماصِيغَ من الأفعال على (فَعُلَ) بضم العين، وليس ذلك مختصاً بِفِعْل دون فعل، بل هو جائز قياسًا في كل فعل ثلاثي صِيغَ على (فَعُلَ).

---

(١) سورة الأعراف / آية ١٧٧.

(٢) سورة الأنعام / آية ١٣٦.

(٣) سورة المائدة / آية ٦٦.

وجَعْلُ هذا الفعل المصُوغ على (فَعُلَ) كـ (نِعْم) يريد به ماأراد بـ (ساء) من جَعْله يؤدِّى إنشاءَ المدح والذم كنِعْم وبِئْس أولاً، ثم إجرائه مُجْراه في أحكامه اللفظية كما تقدَّم في (ساءَ) فتقول : حَسُنَ الرجلُ زيدٌ، وحَسُنَ رجلاً زيدٌ، وحَسُنَ ماتَصنع، كما تقول : نعم الرجلُ زيدٌ، ونعم رجلاً زيدٌ، ونعم ماتَصنع.

ومثله : عَظُم الرَجلُ زيدٌ، وحَلُمَ الرجلُ زيدٌ، وكَبُرَ العملُ قيامُ زيدٍ، وصَغُرَ رجلاً زيدٌ.

وهكذا سائر الأفعال تجرى على هذا الحكم وعلى غيره مما تقدَّم. ومنه قول الله تعالى : {كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ[1]} وقوله : {نِعْمَ الثَّوَابُ وحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا[2]}.

و «ذو الثَّلاثة» هو الفِعْل، والثلاثُة : الحروفُ التى صيغ منها الفعل.

والجَعْل بمعنى التَّصْيير، أى صَيِّرْ هذا البناءَ في القياس كـ (نعم)

و «مِنْ ذِى ثَلاثة» معمولٌ لاسم مفعول[3] هو حال من (فَعُلَ) أى مَصُوغًا من فعلٍ ذى ثلاثة، أو يراد بالجَعْل معنى الصَّوْغ كما تقول : جعلتُ الفِضَّةَ خَلْخَالاً، فيتعلَّق المجرور بالجَعْل على ذلك المعنى.

فيقْتضى أنه يجوز أن يُبْنى (فَعُلَ) من كل فعل ثلاثي كان على (فَعَلَ، أو فَعِلَ، أو فَعُلَ) فتقول : لقَضُو الرجلُ زيدٌ، وكَمُلَ رجلاً زيدٌ، وكَسُبَ الرجلُ

---

(٣) سورة الكهف / آية ٥.

(٢) سورة الكهف / آية ٣١.

(٣) في جميع النسخ «معمول لاسم فاعل» والصواب ماأثبته بدليل أنه قدره فيما بعد بقوله : «أى مصوغا».

عبدُالله، وضَرُبَ رجلاً زيدٌ، ونَعُمَ الرجلُ زيدٌ، [ويَؤُسَ الرجلُ زَيدٌ[1]] وما كان / نحو ذلك . وذلك صحيح. ٥٥٨

ومن كلام العرب : لقَضُوَ الرجلُ، بمعنى : ماأقْضَاهُ، أو نِعْم القاضِي هُوَ، ورَمُوَتِ اليدُ يَدُهُ[2].

وتحرَّز بذى الثلاثة من ذى الأحرف الزائدة على الثلاثة، كان مازاد أصلياً أو زائداً، فإنه لايُبْنى منه (فَعُلَ) لما يلزم من هَدْم البِنْية.

و «مُسْجَلاً» معناه : مطلقًا من غير تقييدٍ بأمر، ولا اختصاصٍ بحال دون حال، أو بحكمٍ من الأحكام دون آخر. وأصْلُ الإسجال الإرسالُ، يقال : أَسْجَلْتُ كلامِي، أى أرسلتُه إرسالاً، والمُسْجَل : المبذول المباح الذى لايُمنْعَ من أحد.

وعلى الناظم هنا سؤالٌ من ثلاثة أوجه، أحدها أنه نَصَّ على أن (فَعُلَ) يصير في الحكم مثل (نِعْمَ) مطلقًا من غير تقييد، فهو إذًا مثلُه في أحكامه اللفظية والمعنوية. أمَّا في الأحكام اللفظية فكما قال.

وأما في الأحكام المعنوية فقد قالوا : إن (فَعُلَ) هذا المذكور يُعطى معنى التعجُّب، فقولك : حَسُنَ الرجلُ زيدٌ، في معنى : ماأَحْسَنَهُ، ولَقَضُوَ الرجلُ زيدٌ، في معنى : ماأَقْضَاهُ، وهكذا سائر المُثُل، ومعنى التعجب خلافُ معنى إنشاء المدح، فكيف أَطْلَق القولَ في جَرَيان (فَعُلَ) مجرى (نِعْمَ)؟

والجواب عنه أن كَوْنَ (فَعُلَ) لإنشاء المدح والذم صحيحٌ ثابت، وهو

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، واثبته من (ت، س).

(٢) أى ماأرماها!

الذى يُعطيه كلام الناظم.

وأما معنى التعجُّب فداخلٌ على ذلك المعنى، إذ لاتَنَافُرَ بينهما، كما يَدخل معنى التعجُّب على معنى القَسَم والاستفهام في قوله[(١)]:

* لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ *

وقال الأعشى[(٢)]:

* يَاجَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ *

ونحو ذلك، من غير أن يَتَنَاقض المعنيان، فكذلك هذا.

والسؤال الثانى أن ظاهر كلامه يُعطى أن البناء من (فَعُلَ) إنما يكون على معنى (نِعْمَ) لا على معنى (بِئْسَ) وأما معنى (بِئْسَ) فمختصٌّ بـ (سَاءَ) المتقدِّمة الذِّكْر، لأنه أورد الحكم عليها في مَوْرِدِ التقسيم فقال: اجْعَلْ (سَاءَ) كبِئْسَ، وكُلَّ مبنيٍّ من فعل ثلاثي كنِعْمَ، فالمفهوم من هذا أن (سَاءَ) كما اختصَّتْ بـ (بئس) كذلك يَختص (فَعُلَ) بـ (نِعْمَ)

وهذا غير صحيح، بل يجرى (فَعُلَ) مَجرى (نِعْمَ) ومجرى (بِئْسَ) فكما تقول: حَسُنَ رجلاً زيدٌ، بمعنى: نِعْمَ حُسْنًا حُسْنُ زيدٍ، أو نِعْمَ رجلاً زيدٌ، تريد: لحُسْنِه، كذلك تقول: خَبُثَ الرجلُ زيدٌ، بمعنى: بئس الخُبْثُ خُبْثُ زيدٍ، أو بئس الرجلُ زيدٌ، تريد: لخُبْثِه.

وكذلك: لَؤُم الرجلُ زيدٌ، ودَنُؤَ رجلاً زيدٌ، وما أشبه ذلك، على معنى (بئس)

---

(١) هو أبو ذؤيب أو مالك بن خالد الخناعي أو أمية بن أبي عائذ الهذليون، وقد تقدم الاستشهاد به في باب «التعجب» وعجزه:

* بمُشْمَخِرٍّ به الظَّيَّانُ والآسُ *

(٢) تقدم الاستشهاد به في باب «التعجب» وصدره:

* بَانَتْ لتَحْزُنَنَا عَفَارَهْ *

فليس معنى (نِعْم) في (فَعُلَ) بمتعيِّن، بل هما يشتركان فيه قياسا، فظهر أن ظاهر كلامه غيرُ مستقيم.

والجواب أن قوله : «كَنِعْمَ» لايَعنى به عَيْنَ المثال، إنما يريد به بابَ «نعم» أَجْمَعَ، فكأنه حَذف المضافَ لفهم المعنى. وبابُ «نعم» لايَخُص «نعم» وحدها دون «بئس»

وإنما خَصَّ أولاً (سَاءَ) لكثرة استعمالها في نَفْسِها بمعنى (بئس) وإذا أمكن حَمْلُه على هذا الوجه لم يَبْقَ إشكال.

وعلى هذا التقرير أتى في «التَّسْهيل» بَفَصْل (فَعُلَ) حيث قال : وتُلْحَق (سَاءَ) بـ (بئس)، وبها وبـ (نعم) فَعُلَ إلى آخره[1].

والسؤال الثالث أن صيغة (فَعُلَ) إنما تُبْنَى مما يُبْنَى منه فعلُ التعجُّب، فلا يُبْنَى / من أفعال الألوان والخِلَق الثَّابتة والعيوب، فلاتقول : شَهُبَ الرجلُ زيدٌ، ولامات رجلاً زيدٌ، ولاهَلُكَ الرجلُ خالدٌ، ولا ماأشبه ٥٥٩
ذلك.

وكذلك لايُبْنَى من فعلٍ غير متصرِّف، ولا من مبنيٍّ للمفعول، فإذاً لابد أن يُبْنَى من فِعْل ثلاثي تامٍّ متصرِّف قابلٍ معناه للكثرة، غير مغيَّر عن اسم فاعله بـ (أَفْعَلَ فَعْلاَء) ولا مبنيٌّ للمفعول.

والناظم لم يذكر من هذه إلا البناء من الفعل الثلاثي، وذلك إخلال، يبيِّن هذا أن (فَعُلَ) يُعطِي معنى (ماأَفْعَلَهُ) فلابد أن يكون بناؤه مما يصح فيه (ماأَفْعَلَهُ) والظاهرُ ورودُه، ولا أجد الآن جوابًا عنه.

وهو أيضا وارد عليه في «التسهيل» إذ لم يَزِد على ماهنا إلا التنبيه

---

(١) ص ١٢٨، وبقية العبارة «موضوعا أو محوَّلا من فَعَل أو فَعِل، مضمَّنا تعجبا».

على تضمين معنى التعجب، وذلك لايشعر باشتراط شروط التعجب فقال : وتلحق (ساء) ببئس، وبها وبنعم (فَعُل) مَصُوغًا أو محمولاً من (فَعَلَ أو فَعِلَ) مضمَّناً تعجبا[1].

واعلم أن هذا الاستعمال في (فَعُلَ) غير لازم، فإنك تقول : حَسُنَ زيدٌ حُسْنًا، وما حَسُنَ وجهُه، ولقد قَبُح يَقْبُح قُبْحًا. وما أشبه ذلك.

وإنما يلزم في المحوَّل من (فَعَلَ، أو فَعِلَ) إذ لا تقول في (كَسُبَ رجلاً زيد): كسُب زيد، وكَسُبْتَ تكسُبُ كَسْبًا، وكذلك في (فَعِل).

فإن قلت : فإن ظاهر كلامه أن هذا الاستعمال غير لازم، وأنت تقول هو لازم، فما وجُه هذا؟ وذلك أنه قال : اجعل (ساء) كبئس، أى إن (ساء) المستعملة في قولهم : (ساءَهُ الأمرُ يَسُوءُه) يجوز أن يُقصد بها قَصْدَ (بئس) فتجرى مَجراها. وكذلك صيغة (فَعُلَ) من فعل ثلاثي على (فَعُلَ، أو فَعَلَ، أو فَعِلَ).

أما (فَعُل) فلا كُلْفة فيه إلا اعتقادالمعنى فيه، فقد صَحَّ فيه الجواز في اللفظ الواحد باعتبارين.

وأما (فَعَلَ، وفَعِلَ) فبالتحويل (إلى (فَعُل) فإذا اعتبرت مابعد التحويل فلا يسوغ فيه الاستعمال الأصلى[2]) (ولايسوغ فيه إلا استعمالُ (نعم، وبئس) وإن اعتبرتَ ماقبله فليس فيه إلا الاستعمال الأصلى[3])

وإذا اعتبرتَ الأمر في الجملة جاز فيهما، أعنى في (فَعَل) و (فَعِل)

---

(١) نفسه ١٢٨.

(٢) مابين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبته من (س).

(٣) مابين القوسين ساقط من (س).

الاستعمالان معا.

فبهذا الاعتبار الأخير أطلق القول بالجواز، فكيف يُطلق القولَ بلزوم معنى (نعم، وبئس) فيهما؟

فالجواب أن اللزوم لم يَقُل به إلا باعتبار اللفظ بعد التحويل كما تقدم تقريره في السؤال، فلا إشكال. والخطبُ يسير.

ومِـــثْلُ نِعْمَ حَـــبَّـــذا الفَـــاعِلُ ذَا

وإنْ تُرِدْ ذَمًّـــا فَـــقُلْ لاحَـــبَّـــذَا

وهذا أيضاً من الأفعال الجارية مجرى (نعم وبئس) وذلك (حَبَّذَا) يعنى أن (حَبَّ) هذا الفعل المسند إلى (ذا) والمقارِن لها ـ جارٍ في أحكامه مَجرى (نعم) في أحكامها أيضا، وهذا على الجملة. وأما إذا لم تقارنه (ذا) فله حكم آخر يذكره.

فمِنْ جملة مماثلةِ (حَبَّذَا) لنعم جريانُها مجراها في إنشاء المدح، وأداء معنى التعجب، فإن (نعم) تؤدِّى هذا المعنى.

وكذلك تجرى مجراها في غير هذا من الأحكام المذكورة، إلا مايَذكره من المخالفة.

ثم إن قوله : «وَمِثْلُ نِعْمَ حَبَّذَا» يشير إلى أنها أيضاً مثلها في الفِعْلِيَّة، ويدل على ذلك قوله : «الْفَاعِلُ ذَا» لأن الفاعل لايكون فاعلاً إلا لفعلٍ أو ماجرى مجراه. و «حَبَّ» ليس جارياً / مجرى الفعل، فهى إذاً ٥٦٠

فِعْل. وحصل بهذا أن مذهبه هنا فِعْلِيَّةُ (حَبَّ) لااسميتُها.

والمسألة مختلَف فيها على أقوال أربعة:

أحدها ماذكَر الناظم أنها فِعْل و (ذا) فاعل به. وإليه ذهب ابن كَيْسان والفارسي وابن خروف وجماعة[1].

والثانى أن (حَبَّذَا) أصلها الفعلُ والفاعل، لكن صُيِّرا بالتركيب اسمًا واحدًا مبتدأً خبرُه مابعده، وليست (حَبَّ) بباقيةٍ على ماكانت عليه من الفِعْلية. وهو رأى المبّرد وابن السَّراج والسَّيرافي وابن جِنِّى والزجَّاجى، وجمهور المتأخرين كالشَّلَوْبين وتلامذته[2].

والثالث أن (حَبَّذَا) بجملتها فِعْلٌ، فاعله المخصوصُ بعد، صار (حَبَّ) و(ذا) بالتركيب فعلاً لا اسمًا، وهو مذهب الأخفش وظاهر كلام الجَرْمى في «الفرخ» والزُّبَيْدى[3].

والرابع أن (حَبَّ) فعل، فاعله المخصوص، و (ذا) صِلةٌ، يعني زائدة، لكن لَزِمَتْ، وهولدُرَيْوِد[4].

والكلام في الترجيح طويل. وقد استدَلَّ في «الشرح[5]» على ماذهب إليه هنا بأوجه:

أحدها أن الخصوم مُقِرُّون بأن (حَبَّذَا) في الأصل فعل وفاعل، وذلك فيما

---

(١) انظر: الأشمونى ٣/٤٠.

(٢) المقتضب ٢/١٤٣، والأصول في النحو ١/١٣٥، والأشمونى ٣/٤٠.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب (١٠٣٦).

(٤) هو عبدالله بن سليمان بن المنذر بن عبدالله بن سالم الأندلسي القرطبي النحوي، الملقب بدَرْوَد، وربما صغر فقيل: دُرَيْوِد. معروف بالنحو والأدب، شرح كتاب الكسائي، وله شعر كثير. وكان أعمى (ت ٣٢٥هـ) [طبقات النحويين واللغويين ٢٩٨، وبغية الوعاة ٢/٤٤].

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (ورقة: ١٤٢ ــ أ).

قبل التركيب وهما بعد التركيب لم يتغيرا معنى ولالفظا، فوجب ألا يتغيرا حُكْمًا، وأن يَبْقيا على أصلهما، كما وجب بقاء (لا) ومارُكِّبَ معها على ماكانا عليه من حَرْفِيَّة (لا) واسميَّة اسمها، مع أنهما قد عَرض لهما التركيبُ والصَّيْرورةُ كالشيء الواحد.

والثاني أنه لو كان تركيبهما مُزِيلاً لهما عن حكمهما الأصلى لكان ذلك لازماً كلزوم (ما) لإذْ في (إذْمَا) ومعلوم أن (ذا) مع (حَبَّ) ليس كذلك، إذ يجوز أن تُفصل (ذا) من (حَبَّ) كقوله عبدالله بن رَوَاحة رضى الله عنه[1]:

* فَحبَّذا رَباً وحَبَّ دِينَا *

يريد : وحَبَّذَا دِينًا.

والثالث أنه لو كان كذلك لم يجز أن تدخل (لا) على (حَبَّذَا) إلا مع التكرار، فلم يكن ليُقال : لاحَبَّذَا زيدٌ حتى تقول : ولا المَرْضِيُّ، كما يلزم أن تقول: لا الممدوحُ زيدٌ ولا المَرْضِيُّ، ولكن ذلك غير لازم اتفاقا، فليس (حَبَّذَا) اسماً أصلا.

والرابع أنه لو كان كذلك لدخلت على (حَبَّذَا) نواسخُ الابتداء، كما تدخل على سائر المبتدآت، فكنت تقول : إنَّ حَبَّذَا زيدٌ، وكان حَبَّذَا زيداً، ونحو ذلك، وهو فاسد لايقال باتفاق، فقد بطل أن يكون مبتدأ مع صحة كونه فعلاً وفاعلا.

وأما المذهب الثالث[2] فهو ضعيف جدا، لأنه مؤسَّس على دعوىً لادليل عليها. وأيضاً ففيه تغليبُ أضعف الجزءين وهو الفعل، على أقواهما وهو الاسم.

---

(١) الهمع ٥/٤٦، ٤٨، الدرر ٢/١١٦، الأشمونى ٣/٤٢، المساعد لابن عقيل ٢/١٤٤، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١١١٦، وقبله :

باسم الإله وبه بَدِينَا   ولو عبدنا غيره شَقِينا

(٢) وهو أن (حبذا) بُرمَّتها فعل، فاعله المخصوص بالمدح.

وذلك خلاف القياس.

وأيضاً ففيه عدمُ النَّظير، وهو تركيب فعل واسم، إذ لا يوجد في كلام العرب مثله، فظهر أن الأمر ليس كما زعم ذلك القائل.

وأما الرابع[1] فدعوى أيضًا مجرَّدة. والذى استدل به قائلُه قولُه:

* فَحَبَّذَا رَباًّ وحَبَّ دِينًا *

وهو ظاهر فيما تقدَّم، لافيما قال هذا القائل. هذا مقدارُ مايُتَأنَّس به في هذا الموضع.

وقد قَيَّد شيخنا الأستاذ أبو عبدالله بن الفخار رحمة الله عليه[2] في هذه المسألة / جزءًا رويناه عنه، وقَيَّدناه من خطه، ناظر فيه ابنَ مالك ٥٦١ في احتجاجاته، لاحاجة إلى إيراده هنا.

ثم قال : «الفاعلُ ذَا» يعنى أن باب (حَبَّذَا) خالفَ بابَ (نعم) في أن فاعل (حَبَّ) لايكون إلا لفظ (ذا) الذى هو إشارة إلى الواحد المذكَّر القريب، بخلاف (نعم) فإن فاعلها يكون أحدَ ثلاثة أشياء كما تقدَّم.

واقتضى هذا الإلزامُ أن لفظ (ذا) لايَختلف بحسب التثنية والجمع والتأنيث، بل تقول : حَبَّذَا زيدٌ، وحبذا الزيدان، وحبذا الزيدون، وحبذا هند، وحبذ الهندان، وحبذا الهندات. ومن ذلك قول جرير[3]:

---

(١) يعنى الرأى الذى يقول : إن (حب) فعل، فاعله المخصوص، و (ذا) صلة زائدة.

(٢) تقدمت ترجمته.

(٣) ديوانه ٥٩٥، وابن يعيش ١٤٠/٧، والمغنى ٥٥٨، والهمع ٤٥/٥، ٤٧، والدرر ١١٥/٢، واللسان (حبب) والبيتان من قصيدة لجرير يهجو بها الأخطل. والريان : جبل عظيم ببلاد طيء. والنفحة هنا : الطيب الذى ترتاح له النفس. واليمانية : نسبة إلى اليمن. وقبل : جهة أو ناحية.

يَاحَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ
وحَبَّذَا ساكنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا
وحَبَّذَا نَفَحاتٌ من يَمَانيةٍ
تَأْتِيكَ من قِبَلِ الرَّيَّانِ أَحْيَانَا

وبعد هذا بيت الكتاب(١):

هَبَّتْ جَنُوبًا فَذِكْرَى مَاذَكَرْتكُمُ
عِنْدَ الصَّفَاةِ التى شَرْقِيَّ حَوْرَانَا

وقال الراجز(٢):

يَاحَبَّذَا القَمْراءُ واللَّيْلُ السَّاجْ
وطُرُقٌ مِثْلُ مُلاَءِ النَّسَّاجْ

وأنشد المؤلف(٣):

حَبَّذَا أنتما خَلِيلَيَّ إنْ لَمْ
تَعْذُلاَنِي في دَمْعِيَ المُهْرَاقِ

وذلك كثير.

فعلى هذا لايقال : (حَبَّ زيدٌ) ولا (حَبَّ الرجلُ) إلا قليلا، سيُنَبَّه عليه بعد،

---

(١) الكتاب ٢٢٢/١، ٤٠٤.

والصفاة : الصخرة الملساء، وحَوْران : بلد بالشام، يقول : كلما هبت الرياح من قبل الجنوب ذكر أهله وأحبابه لهبوبها من ناحيتهم. وقد استشهد به سيبويه على أن «شرقيَّ» هنا ظرف ولا مناسبة له في هذا الباب!.

(٢) الخصائص ١١٥/٢، وابن يعيش ١٣٩/٧، ١٤١، واللسان (سجا) ونسبه للحارثي.

والقمراء : الليلة المنيرة بضوء القمر. والليل الساجي : الساكن الهادىء. والملاء : جمع مُلاءة، وهى الملحفة أو الإزار. شبه الطرق وقد سطع نور القمر عليها بخيوط ملاءة بيضاء قد نسجت.

(٣) الهمع ٤٥/٥، والدرر ١١٥/٢.

وعذله يعذِله ـ بكسر اللام وضمها ـ لامه. والمهراق : المصبوب.

بل التزمت العرب هنا الإتيان بـ (ذا) .

وكذلك لايقال : حَبَّذِى هندُ، ولاحَبَّذان الزيدان، ولا: حَبَّ أُولاءِ الزيدون، ولا ماأشبه ذلك حسبما ينبِّه عليه.

ثم قال : «وإنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ لاَ حَبَّذَا» هذا أيضاً مما خالف فيه هذا البابُ بابَ (نعم) وهو أن (حَبَّذَا) للمدح كـ (نعم) فإذا أريد الذمُّ فليس له فعل يشاركه في حكمه يُعْطِي معنى الذم، كما كان لـ (نعم) مشارك في ذلك، وهو (بئس) بل استَغنت عنه العرب بإدخال حرف (لا) على (حَبَّذَا) فإذا أرادت الذمَّ قالت : لاحَبَّذَا زيدٌ. وأنشد المؤلف[1]:

ألاَ حَبَّذَا أَهْلُ المَلاَ غَيْرَ أَنَّهُ
إذَا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلاَ حَبَّذَا هِيَا

فإن قيل : إن الناظم أتى بـ (ذا) رَوِيًّا في البيتين معا، وذلك هو الإيطاءُ المَعِيب[2]، وليس ذلك من عادته.

فالجواب أن الأمر ليس كذلك لوجود المخالفة بين (ذا) الأولى والثانية، وذلك من وجهين، أحدهما أن (ذا) في الأولى اسم لـ (ذا) المشار بها في (حَبَّذَا) لا المشار بها، فهى كـ (زيد) في قولك : زيدٌ ثلاثيٌّ الحروف، فـ (زيد) الواقع على الشخص، لا الاسمُ الواقع على الشخص، فاختلفا، لأن أحدهما اسم اللفظ، والآخر اسم المعنى.

---

(١) البيت لذى الرمة، ديوانه ٦٧٥، وينسب أيضا لكنزة أم شملة، من قصيدة قالتها في مية صاحبة ذي الرمة، وهو من شواهد الهمع ٥/٥١، والدرر ٢/١١٧، والتصريح ٢/٩٩، والأشمونى ٣/٤٠، والعيني ٤/١٢.

والملا : المتسع من الأرض، والصحراء، وموضع بعينه.

(٢) الإيطاء هو اتفاق القوافي في اللفظ والمعنى، وهو من عيوب القافية إذا تقارب، فإن تباعد سهل، مثل أن يأتى بعد سبعة أبيات فأكثر.

والثانى أنا لو سلَّمنا أنهما شيء واحد لم يكن ثَمَّ إيطاءٌ، لأنهما قد اختلفا بالإفراد والتركيب، فـ (ذا) في الأول مفردة، وفي الثاني مركبة مع (حَبَّ) وذلك اختلاف يُعتبر في القوافي مثله، فلايكون إيطاء. ثم قال :

وأَوْلِ ذَا المَخْصُوصَ أَيًّا كَانَ لاَ
تَعْدِلْ بِذَا فَهْوَ يُضَاهِى الْمَثَلاَ

(ذا) مفعول أَوَّلُ لـ (أَوْلِ) والمفعول الثانى المخصوص، وليس «المخصوصَ» تابعَ (ذا).

ويريد أن «ذا» لازم مع (حَبَّ) على هذا اللفظ في كل حال. فإذا أتيت بالاسم المخصوص، وهو المخصوص بالمدح / أو الذم، فاجعله واليًا ٥٦٢ لـ (ذا) ملاصقًا له بعده، ولاتَحْفِل بكون المخصوص إذا أتيتَ به مفرداً مذكرا على مطابقة (ذا) بل تأتى به كيف كان، من إفراد أو تثنية أو جمع، أو تذكير أوتأنيث، مع بقاء (ذا) على لفظ الإفراد والتذكير، لاتَعْدِلْ به غيَره، فإنه يشبه المثلَ السائر الذى لايغيَّر عن حالته في الاستعمال الأول .

وقد تضمَّن هذا الكلام ثلاثةَ أمور ، أحدها لزومُ كون المخصوص واليًا لـ(ذا) بعده ، فلا يقع قبله ولابعده مفصولاً منه.

أمّا كونُه لايقع قبله فلا تقول : حَبَّ زيدُ ذَا ، لأن (ذا) مع (حَبَّ) كالشيء الواحد ، ولاتقول أيضا : زيدُ حَبَّذَا ، كما تقول : زيدُ نعم الرجلُ ، لأن (حَبَّذَا فلانُ) جارٍ مَجرى المثَل كما قال الناظم .

قال «الشرح»[1] : وقد أغفل أكثر النحويِّين التنبيهَ على امتناع

---

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٢ – أ)

تقديم المخصوص فى هذا الباب ، وهو من المهمَّات . قال : وتَنَبَّه ابنُ بابْشَاذ[1] إلى التَّنْبيه عليه ، لكن جَعل سببَ ذلك خَوفَ تَوهُّمِ كونِ المراد من (زيدٌ حَبَّذا) زيدٌ أحَبَّ هذا . قال : وتوهُّم هذا بعيدٌ ، فلا ينبغى أن يكون المنعُ من أجله .

ثم عَلَّل بجرَيانه مَجرى المثَل ، فلا يُعْدَل عن لفظ السابق فى أصل الاستعمال ، فلا يغيَّر بالتقديم والتأخير ولا بغير ذلك كما يأتى .

وأمَّا كونه لايقع بعده مفصولاً منه فذلك تنبيهٌ على أن نواسخ الابتداء لاتدخل على المخصوص ههنا ، فإن من ضرورة دخولها أن تَفْصل بينه وبين (ذا) فلا تقول : حَبَّذَا كان زيدٌ ، كما نعم الرجلُ كان زيدٌ ، ولاحَبَّذَا علمتُ زيداً ، كما تقول : نعم الرجلُ علمتُ زيداً . وكذلك ما أشبهه .

وفيه أيضًا تنبيهٌ آخر على أن التمييز أو الحال إذا ذكر مع (حَبَّذَا) يجب تأخيرة عن المخصوص ، فلا يتقدم عليه ، فلا يقال : حَبَّذَا رجلاً زيدٌ ، ولا حَبَّذَا عالمًا زيدٌ . وهذا رأى حكاه فى «التَّذكرة» الفارسىُّ عن الكوفيين ، أنهم لايجيزون : حَبَّذَا رجلاً زيدٌ .

ونَصَّ الجَرْمى على قبح ذلك إذا أُعرب المنصوب تمييزًا ، لكن هذا منه بناءً على أن المخصوص هو الفاعل ، و (حَبَّذَا) فعْل ، كما تقدَّم النقُل عنه .

وهذا الرأى ، إن كان قَصَده ، مخالفٌ لجمهور البصريين ، فإنهم يُجيزون ذلك كله . وله وجهٌ من النظر وإن كان الفارسى قد قال : لاوجهَ له عندى ، وذلك أن المنصوب إمّا أن يكون حالاً أو تمييزًا ، فإن كان حالاً فإمّا أن يكون صاحبهُ

---

(١) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوى المصرى ، أحد الأعلام فى النحو وفنون العربية ، استخدم فى ديوان الرسائل ، وكانت له حلقة علم بجامع عمرو بمصر ، ومن تصانيفة شرح جمل الزجاجى والمحتسب فى النحو ، وتعليق الغرفة فى النحو أيضا (ت ٤٦٩ هـ) بغية الوعاة ٢/١٧ .

(ذا) أو المخصوصَ ، فإن كان صاحبه المخصوصَ فلا ينبغى التقديم ، لأن المخصوص إمّا مبتدأ خبرهُ ماقبله ، والحال لايتقدَّم على المبتدأ . وإماّ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ ، فكذلك أيضًا ، لزن العامل مَعْنًى ، والعامل المعنوىُّ لاَيتصرف فى معموله .

وإن كان صاحبه (ذا) فغير لائق ، لأن (ذا) مبهَم محتاج إلى التفسير أكثرَ من احتياجه إلى الحال ، فلا فائدة فى انتصاب الحال عنه ، وهو غير معروف ، كما ضَعُف انتصابُ الحال عن النكرة لعدم الفائدة .

وإن / كان تمييزًا فإنَّما يصلح تمييزاً لـ (ذا) لا للمخصوص . وعند ذلك ٥٦٣ لاينبغى أن يَلِيه وإن كان تمييزاً له ، قياسًا على التمييز فى (نعم ، وبئس) إذا قلت[١] :

* فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا *

وما أشبه ذلك ، لأن عامة السماع على تأخير التمييز عن المخصوص فى باب (نعم) فكذلك ينبغى هنا لاتحاد البابين فى المعنى وكثير من الأحكام .

وأيضًا فلم يكن الكوفيون ليمنعوا إلا مَادلَّهم الاستقراءُ على امتناعه، فإذا لم يكن سماعُ يَشهد لجواز : حَبَّذَا رجلاً زيدٌ ، وإنَّما فيه مايدل على التأخير نحو قوله [٢] :

* يَا حَبَّذَا جَبَلُ الريَّانِ مِنْ جَبَلٍ *

---

(١) عجز بيت لجرير من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه ، وقد تقدم ، وصدره :

* تَزَوَّدْ مِثْلَ زادِ أبيكَ فِينَا *

(٢) صدر بيت لجرير من قصيدة يهجو به الأخطل ، وقد تقدم ، وعجزه :

* وحَبَّذا ساكنُ الرَّيانِ مَنْ كانَا *

- كان القول بالامتناع أرجح .

ورأىُ المؤلف فى غير هذا الكتاب موافقةُ الناس فى الجواز ، ولكن اتباعَ عبارتِه هنا أدىَّ إلى تفسيرها بما تقدَّم .

ويمكن أن يكون رأيهُ رأىَ الجماعة ، على أنه يرىَ تقديم المنصوب على المخصوص ، لكنه لما كان قليلاً جدا لم يَعْبَأ به فى الذِّكْر ، وإن كان قد يُقاس عليه عنده وهذا بَعِيد .

والأظهرُ من لفظه منعُ ذلك ، فلمَ يَذكره وإن كان قياساً عند غيره ، لكونه لم يَره قياساً لندوره عنده . واعتبره فى «التسهيل»(١) وغيره .

وقد أنشد فى «الشرح» على التقديم(٢) :

أَلاَ حَبَّذَا قَوْمًا سُلَيْمُ فَإِنَّهُمْ
وَفَوْا إِذْ تَوَاصَوْا بالإعانَةِ والنَّصْرِ

ومثله نادر لايبُنى على مثله ، والله أعلم .

الأمر الثانى : كون (ذا) لايختلف مع اختلاف المخصوص بالتذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع ، وذلك قوله : «وأَوْلِ ذَا المخصوصَ أياً كَانَ» يعنى : أىَّ اسمٍ كان لاتَعْدِل بذا غيرَه ، فإذا وليه المؤنث أو المثنى أو المجموع فلا تتغير (ذا) عن لفظ المفرد المذكر ، فتقول : حَبَّذَا زيدٌ ، وحبذا هندٌ ، وحبذا الزيدان والهندان ، وحبذا الزيدُون والهندات . وقد تقدَّم بيانُ هذا ، والاستشهادُ عليه (٣) .

الأمر الثالث : تعليل الحُكْمين المتقدِّمين ، وذلك قوله : «فَهُوَ يُضَاهِى المَثَلاَ»

(١) ص : ١٢٩ .

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة: ١٤٢ - ب) بدون نسبة .

(٣) انظر : ص ٥٥٤ .

يعنى أن العرب أجرت (حَبَّذا) مجـــــرى الأمثال التى تُحكى ولا تُغيَّر عن حالها ، فلذلك لم تُدخل على المخصوص النواسخَ ، ولم يَتَقدَّم على (حَبٍّ) ولا على (ذا) ولم يُفصل بين شيئين من ذلك ، لكنهم لـــم يلتزموا فيه الحكاية كـــل الالتزام ، إلا فى (حَبَّذَا) خاصة ، لأنه حين احتاجوا إلى مايُسْنَد إليه المدح أو الذم صار ماعدا (حَبَّذَا) مختلفًا باختلاف الممدوح أو المذموم ، فلحقه من الأحكام القياسية مايلحق (نعم ، وبئس) وغيرهمـــا . فقد ضاهى ، أى شابه ، المثلَ المحكىَّ بإطلاق ، فالتُزِم هنا (ذا) و(حبٍّ) ماالتُزم فى الأمثال مـــن الإتيان به على حالة واحدة ، فكما التزموا خطاب المؤنَّث فى قولهم : «أطرِّي إنَّكِ ناعـــلَةٌ»[1] وقولهـــم : «الصَّيْفَ ضَيحَّـــتِ اللَّبَنَ»[2] وقولهـــم : «خَلا لكِ الجـــوُّ فَبِيضِـــى واصْفِرى»[3] . وخطاب الواحد المذكر فى نحو قولهم : «ويَأْتيكَ بالأخبـــار مَن لـــم تُـــزَوِّدِ[4]» وقولهم : «يـــدَاكَ أَوْكَتَا وفُـــوكَ

---

(١) كتاب الأمثال لأبى عبيد ١١٥ .

وأطرى : حذى فى طرر الوادى ، وهى نواحيه . وناعلة : ذات نعلين . ومعناه : اركب الأمر الشديد فإنك قادر عليه . وأصله أن رجلا كانت له راعية ، وكانت ترعى فى السهولة ، وتترك الحزونة ، فقال لها المثل .

(٢) كتاب الأمثال لأبى عبيد ٢٤٧ .

والرواية الأشهر «ضَيَّعْتِ» بالعين . والضَّيحْ والضَّياح : اللبن الرقيق الكثير الماء . وضيَّح فلان اللبنَ : مزجه بالماء حتى صار ضيحا . ويضرب المثل فى طلب الحاجةمن غير موضعها ، أو طلبها بعد فوات الفرصة السانحة . وانظر أصل المثل فى الكتاب .

(٣) كتاب الأمثال لأبى عبيد ٢٥١ .

والمثل شطر بيت لطرفة بن العبد يخاطب به القُنْبرة . ويضرب فى الحاجة يقدر عليها صاحبها متمكنا ، لاينازعه فيها أحد .

(٤) كتاب الأمثال لأبى عبيد ٢٠٦ .

وهو عجز بيت لطرفة بن العبد ، وصدره : ==

نفَخَ»[1] . وما أشبه ذلك ، كذلك التَزموا إشارةَ المفرد المذكر القريب هنا ، والتزموا اتصالَ (حَبَّ) بـ (ذا) وعدمَ الفصل ، وعدمَ تقديم / المخصوص ٥٦٤ ، كما التزموا نَظْمَ الأمثال فلم يغيِّروها بفصل ولاتقديم ولاتأخير ، وذلك ظاهر .

وقوله : «وأَوْلِ» فعلٌ متعدٍّ إلى اثنين من : أَوْلَيْتُ زيداً عمراً ، أى جعلتُه يَلِيه ، فالمفعول الأول هنا (ذا) والثانى (المخصوص) كأنه قال : اجعل المخصوص يلى (ذا) .

وقوله : «أياً كانَ» أياً : مقطوعةٌ عن الإضافة ، منصوبةٌ على خبر «كان» يعنى : سواء كان مفرداً أم مثنى أم مجموعا ، مذكرا أم مؤنثا . وقوله : «لاَتعْدِلْ بِذَا »أى بهذا اللفظ غيرهَ.

وقوله : «فهو يُضَاهِي المَثَلا» يعنى أنه جارٍ مجرى الأمثال التى لاتغيَّر عن لفظها وحالها ، بل تقال لكل من شاكلت حالهُ حالَ المقول فيه أولا ، وإن خالفه في التعدُّد والاتِّحاد ، والتذكير والتأنيث ، لأن المعنى فيه حينٌ يذكر أن حال هذا المذكور الآن مثل حُال صاحب المثل ، ولذلك سُمِّي مثلا . ثم قال :

ومَا سِوَى ذَا ارْفَعْ بَحبٍّ أو فَجُرّْ
بالبَا ودُونَ ذا انْضِمَامُ الْحاكَثُرْ

==

* ستُبْدِى لكَ الأيامُ ماكنتَ جاهلاً *

ويضرب فى تعجل المرء بالاستخبار عن الشئ قبل أوانه . وقد تمثَّل به رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١) كتاب الأمثال لأبى عبيد ٣٣١ .

وأوكتا : شدَّتا بالوِكاء ، وهو سير أو خيط يُشد به فم السقاء أو الوعاء ويضرب فى الشماتة بالجانى على نفسه .

لما أتمَّ الكلام على (حَبَّ) المقرونة بـ (ذا) وهو أغلب استعمالها فى معنى الإنشاء المذكور أخذ يذكر حكمَها فى الاستعمال الثانى ، وهو أن تقْرن بغير (ذا) .

فيريد أن (حَبَّ) إذا لم يكن فاعلها (ذا) فلها فى نفسها حكمٌ مخالف لحكمها مع (ذا) ولفاعلها أيضا حكم آخر .

فأمَّا حكم فاعلها فيجوز فيه وجهان :

أحدهما ، وهو الأصل ، أن يُؤتى به مرفوعاً فتقول : حَبَّ الرجلُ زيدٌ ، وحَبَّ رجلاً زيدٌ ، ففى (حَبَّ) ضمير مرفوع هو الفاعل ، كما فى (نعم ، وبئس)، وقال ساعِدة بن جُؤَيَّة [١] :

هَجَرَتْ غَضُوبُ وحَبَّ مَنْ يَتَجَنَّبُ
وَعَدَتْ عَوادٍ دُونَ وَلْيِكَ تَشْعَبُ

وهذا هو المشار إليه بقوله : «ارْفَعْ بِحَبَّ» .

والثانى زيادة الباء فى الفاعل ، كما زيدت فى {كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا}[٢] والمعنى : كَفَى اللهُ شهيدا ، وكما قالوا فيما هو فى معناه : أَكْرِمْ بزيدٍ ، لأن «زيداً» عند جماعة فى موضع رفع ، والمعنى على فاعليَّة «زيد» فالباء ، على الجملة ، مما تُزاد فى الفاعل ، فكذلك زادوها هنا ، فتقول : حَبَّ بالرجلِ ، وكذا: حَبَّ به رجلاً زيدُ . ومنه قول الأخطل [٣] :

---

(١) تقدم الاستشهاد به فى الباب نفسه .

(٢) سورة النساء / آية ٧٩ ، ومواضع أخرى من الكتاب العزيز .

(٣) البيت من أول قصيدة فى ديوانه ، واستشهد به الرضى فى شرح الكافية ٢٥٧/٤ ، وابن يعيش ١٢٩/٧ ، ١٣٨ ، ٢٤١ ، وانظر : الخزانة ٤٢٧/٩ ، والعينى ٢٦/٤ ، وشرح شواهد الشافية ١٤ وهذا البيت فى وصف الخمر ، ويعنى بقتلها مزجَها بالماء حتى تنكسر قوتها .

فَـقُلْتُ اقْـتُلوهَا عنكمُ بمَزاجِـهَـا

وحَبَّ بهـا مَـقْـتُـولَةً حـينَ تُقْـتَلُ

وقال الآخر [(١)] :

حَـبَّ بـالـزَّوْرِ الـذى لايُـرَى

مِنْهُ إلاَّ صَـفْـحَـةٌ عن لِمَـامْ

وهذا الوجه هو المراد بقوله : «أَوْفُجرَّ بالبَاءِ» وقَيَّد الجرَّ بالباء لأنه هو موضع السماع ، فلا يُتَعدَّى إلى غير الباء ، فلا يقال : حَبَّ للرجلِ ، ولاحَبَّ من الزَّوْرِ ، ولا غير ذلك ، كما لايقال : كَفَيِ لِلَّهِ شهيداً ، ولاكفى من اللَّهِ ، ولا غير ذلك . وهذا ظاهر .

وقد زيدت هذه الباء فى (نعم) حكى ابن السراَّج[(٢)] : مررتُ بقومٍ نِعْمَ بِهِمْ قومًا . وأصله : نِعْمُوا قومًا ، وهو فى (نعم) قليل ، وليس فى (حَبَّ) بقليل . ولذلك أطلق الناظم القولَ فى جواز الوجهين ، ولم يقيِّد واحداً منهما بقلة ولا كثرة .

وأما حكم (حَبَّ) فى نفسها فذكَر لها وجهين ، أحدهما أن تبقى / ٥٦٥
حاؤها مفتوحة كما كانت مع (ذا) فتقول : حَبَّ الرجلُ زيدٌ ، وحَبَّ به رجلاً زيدٌ . والثانى أن تُضم حاؤها فتقول : حُبَّ الرجلُ زيدٌ ، وحُبَّ

---

(١) للطرماح بن حكيم ، ديوانه ٩٩ ، والهمع ٥٣/٥ ، والدرر ١١٩/٢ ، والأشمونى ٣٩/٣ ، والعينى ١٥/٤ ، والتصريح ٩٩/٢ ، واللسان (زور)

والزور : الزائرأ والزائرون ، يقال : رجل زَوْر ، وقوم زَوْر . وصفحة كل شئ : جانبه . واللمام - بكسر اللام - جمع لمة ، وهو الشعر يجاوز شحمة الأذن . ويروى «أو لمامْ» .

(٢) الأصول فى النحو ١٣٩/١ .

به رجلاً زيدٌ . ومنه قوله [١] :

* هَجَـرتْ غَضُوبُ وحُبَّ مَنْ يَتجنَّبُ *

يُروى هكذا مضموما ، ويروى قول الآخر بالوجهين [٢] :

* وحُبَّ بها مَقْتُولةً حينَ تُقْتلُ *

والضم أكثر من الفتح ، وهو مما غَلَب فيه الفرعُ الأصل .

وقد نَبَّه على كثرة الضم بقوله : «وانْضِمَامُ الحَاكَثُرْ» يريد : وقَلَّ البقاءُ على الأصل ، من الفتح . وهذا بخلافها مع (ذا) فإن الضم غير جائز ، لأنه جَرى (حَبَّذَا) مع الفتح مَجرى المثل .

وأصل الضم الفتحُ ، لأن أصل (حَبَّ) حَبُبَ ، أى صار حَبِيبًا ، وهو من الأفعال المضاعَفة التى جاءت على (فَعُلَ) وذلك قليل نحو : لَبُبْتَ يا هذا ، أى صرتَ ذا لُبٍّ ، حكاه يونس[٣] . والأكثر : لَبِبْتَ ، وقالوا نحو : عَزُزْتِ يا ناقةُ تَعُزِّينَ ، إذا صارت عَزُوزًا ، وهى الضَّيِّقة الإحليل[٤] ، فى أفعال نوادر .

فنقلوا فى أحد الاستعمالين ضمة عينه إلى فائه فقالوا : حُبَّ ، وهذا

---

(١) لساعدة بن جؤية ، وعجزه :

* وعَدتْ عَوادٍ دونَ ولْيِكَ تَشْعَبُ *

وتقدم الاستشهاد به فى الباب نفسه .

(٢) للأخطل ، وصدره :

* فقلتُ اقتلوها عنكمُ بمزاجِها *

وتقدم الاستشهاد به – أيضاً –

(٣) فى تهذيب اللغة «حكى : لَبُبْتُ ، بالضم ، وهو نادر لا نظير له فى المضاعف» .

(٤) الإحليل : مخرج البول من السان ، ومخرج اللبن من الثدى والضَّرع . وإحليل الذكر : ثَقْبه الذى يخرج منه البول ، والجمع أحاليل . والناقة العَزوُز هى الضيقة الأحاليل التى لاتَدِرُّ حتى تُحلب بجهد .

قيـاسٌ في كل فـعل بُني على (فَعُلَ) لقصـد إنشـاء المدح أو الذم على سـبـيل المبالغة، فتقول : حُسْنَ الرجلُ زيدٌ ، ومنه قول سَهْم بن حَنْظلة الغَنَوي [١] :

لَمْ يَمْنَـعِ النـاسُ مني مـــا أَرَدْتُ ولا

أُعطيـــهمُ مـــا أرادوا حُـــسْنَ ذا أَدَبَا

إلا أنه أجرى (حُسْنَ) مجرى (حُبَّ) فأسنده إلى (ذا) .

وقوله : «ومَا سِوَى ذَا» «ما» منصوب [٢] بـ (ارْفَعْ) و«أو» للتَّخْيير ، إلا أن الفاء [٣] في قوله: «فَجُرّْ» مشكلةٌ لدخول عاطف على عاطف .

فـإن قيل : هذا الموضع مـعترِض علي الناظم ، فـإنه لم يقـيـدّ هنا فـاعلَ (حَبَّ) إذا لم يكن (ذا) بقيد ، ولا بد من التَّقييد له ، لأن فـاعل (حَبَّ) مع غير (ذا) إنما يكون اسمَ جنس ، أو ضميراً مفسَّرا بتمييز ، أو (ما) أو (مَنْ) كفاعل (نعم ، وبئس) من كل وجه ، لأن (حَبَّ) جاريًا مجراه كسائر الأفعال المبنيَّة على (فَعُلَ) لهذا المعنى ، فلا يجوز أن يقال : حَبَّ زيدٌ ، ولا حَبَّ أخوك ، ولا ماأشبه ذلك .

ولأجل هذا لم يستقم قولُ من جعل «بُكَاهَا» من قول حَسَّان بن ثابت ، أو كَعْب بن مالك ، أو عبد الله بن رَوَاحة ، رضي الله عنهم [٤] :

بَكَتْ عَـــيْنِي وحُقَّ لَهَـــا بُكَاهَا

ومـــا يُغْنِي البُكَاءُ ولا الْعَـــوِيلُ

---

(١) تقدم الاستشهاد به في الباب نفسه .

(٢) في جميع النسخ التي أرجع إليها «مرفوع» وهو سهو . وما أثبته من عندي .

(٣) في جميع النسخ «إلا أن الواو» وهو سهو . وما أثبته من عندي .

(٤) المقتضب ٨٦/٣ ، ٢٩٢/٤ (حاشية) والمنصف ٤٠/٣ ، وشرح شواهد الشافية ٦٦ ، والروض الأنف ١٦٥/٢ .

– فـاعـلاً بـ (حُقَّ) على أن يكون مـثلَ (حَبَّ) هنا ، لأن «بُكَاهَا» لايُسند إليه (نعم وبئس) قال الفارسيُّ في «البغداديات» : لايجوز : حَبَّ زيدٌ ، كما لايجوز نعم زيدٌ ، لأنه فعِلٌ يقتضى اسمًا عامًّا مثلَه ، ووضعُه للمدح ، كما أن وضع (نعم) له .

وأنشد أبو زيد فى نوادره [(١)] :

قَـدْ زَادَهُ كَلَفًـا بالُحبَّ أَنْ مَنَعَتْ
وحَبَّ شَيْئًا إلى الإنْسَانِ ماُ منِعَا

فهذا كنِعْمَ شَيئًا مأمنِعَا . وإذا ثبت هذا كان إطلاق الناظم غيرَ مستقيم .

فالجواب أنه لم يَغْفِل عن هذا التقييد البتَّةَ ، لأنه لَمّا ذكر أحكامَ (نعم ، وبئس) أَلْحَق بهما (حَبَّذَا) فى قوله : «ومِثْلُ نِعْمَ حَبَّذَا» فاقتضى أن (حَبَّ) بغير (ذا) مثل (نِعْم) فى جميع الأحكام ، إلا ما خَصَّها به دون (نعم) وهذا صحيح ، فإنها مثلها فيما سوى ماذكَر ، فلم يحتج إلى ذكر قيد / لرجوعها إلى حكم الباب . ٥٦٦

والحاصل أن (حَبَّذا) خالفت (نعم وبئس) فى أحكام ، ووافقتهما فى أحكام أُخَر . فالتى وافقتهما فيه سبعة أحكام :

أحدها أن (حَبَّ) فعل بإطلاق ، وإن تركَّب مع (ذا) كما أشار إليه بقوله : «ومِثْلُ نِعْمَ حَبَّذَا الفاعلُ ذَا» .

والثانى أن له مخصوصًا بالمدح أوبالذم ، لأنه أحال عليه بقوله :

---

(١) للأحوص ، ديوانه ١٣٣ ، ونوادر أبى زيد ٢٧ ، والهمع ٤٥/٦ ، والدرر ٢٢٤/٢ ، واللسان (حبب) وكَلِف بالشئ ، يكْلَف ، كَلَفًا:أحبَّه وأولع به .

«وأَوْلِ ذَا المخصوصَ كذا» فالألف واللام فيه للعهد فى المخصوص المذكور لـ (نعم وبئس) .

والثالث إن ذلك المخصوص إما مبتدأٌ خبرهُ ماقبله ، أو خبرُ مبتدأ محذوف ، فعلى الأول التقديرُ : زيدٌ حَبَّذَا ، وإن كان ذلك لايقال كما تقدم ، والنظر فى العائد هنا كالنظر هنالك [1] . وعلى الثانى يكون على تقدير سؤال عن شخص المخصوص ، كأنه لَمَّا قال : حَبَّذا – قيل : مَن الممدوح ؟ فقال : زيدٌ .

وقد تقدم الكلام على الخلاف فى المسألة [2] ، وأنَّ من النحويين مَن زعم أن المخصوص [هنالك مبتدأٌ محذوف الخبر ، وهو جارٍ هنا . ومنهم من أعربه بدلا ، وقد قيل به هنا نصا . وهو رأى ابن الحاج[3] .

والرابع أن المخصوص[4] لايتقدم ، [لأنه قال هنا : «وأَوْلِ ذَا المخصوصَ» وقال فى (نعم) : «ويَقَعُ المخصوصُ بَعْدُ» وقد تقدَّم ما فيه[5]] هنالك .

والخلاف فى المسألتين موجود ، فقد زعم ابن خروف أن (زيدٌ حَبَّذَا) جائز، وأن التأخير هو الأكثر .

والخامس جوازُ حذفه للعلم به ، فكما تقول هنالك : زيدٌ نعم الرجلُ ، فكذلك تقول هنا : رأيتُ زيدًا وحَبَّذا ، أى : وحَبَّذَا هُوَ . وأنشد المؤلف[6] :

---

(١) انظر : ص ٥٥٧ .

(٢) انظر : ص ٥٥٩ .

(٣) هو أحمد بن محمد الأزدي الإشبيلي ، ت ٦٥١هـ . بغية الوعاة ١ / ٢٥٩.

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل . وأثبته من (س ، ت) .

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من (س) .

(٦) للمرار بن هماس الطائى ، المغنى ٥٥٨ ، والهمع ٤٨/٥ ، والدرر ٣١٦/٢ ، والأشمونى ٤١/٣ ، والعينى ٢٤/٤ .

ومنحت : أعطيت ، والمتقارب : القريب . يقول: حبذا ذكر هؤلاء النساء لولا أن استحى أن أذكرهن ، وربما أحببت من لا ينصفنى ، ولامطمع فيه .

أَلا حَبَّذَا لَوْلاَ الحَيَاءُ ورُبَّمَا

مَنَحْتُ الهَوَى مَنْ لَيْسَ بالمُتَقَارِبِ

إلا أن هذا نادر ، وذلك كثير .

والسادس أن (حَبَّ) هنا فعل غير متصرِّف ، فلا يُبنى منه أمرٌ ولا مضارع ولا اسم فاعل ، وهو على حاله حتى يَنْتَقل عن معنى إنشاء المدح ، فصارك(فَعُلَ) فى الباب .

وأيضاً فإنه فِعْل غير دالٍّ على زمان ، كما أن (نعم) كذلك .

والسابع جوازُ الجمع بين الفاعل والتمييز إذا كان الفاعل ظاهرا ، فتقول حَبَّذَا زيدٌ رجلاً ، وحَبَّ الرجلُ زيدٌ رجلاً ، كما تقول : نعم الرجلُ زيدٌ رجلاً : وهو مع (ذا) أحسنُ منه مع غيرها ، لأنه فى هذا الموضع مبيِّن لـ (ذا) فإنها مبهَمة ، فافتَقرت إلى التفسير ، وهو هنالك لمجرَّد التوكيد، لم يُفد زيادة على ما أعطاه الفاعل ، فكان هنا أولى ، اللهم إلا أن يكون التمييز موصوفا ، أو بغير لفظ الفاعل ، فإذ ذاك يَكثر مجئُ التمييز ، ويُساوِى التمييزَ هنا مع (ذا) .

وأمّا إذا كان الفاعل ضميراً مستترا فلا بد من التمييز نحو : نعم رجلاً زيدٌ ، ومثلُه فى (حَبَّ) :

* وحَبَّ شَيْئًا إلى الإنْسانِ ما مُنِعَا [(١)] *

وأما الأحكام المخالفة المذكورة هنا فستة :

أحدها جوازُ كون فاعل (حَبَّ) ذا ، قياسًا مُطَّرِدا ، بخلاف (نعم ، وبئس)

---

(١) للأحوص ، وتقدم فى الباب نفسه ، وصدره :

* قَدْ زَادَهُ كَلَفًا بالحُبِّ أَنْ مَنَعَتْ *

وماجرى مَجراها ، فإن الفاعل فيها لايكون (ذا) إلانادرا ، نحو قوله [1] :

* حُسْنَ ذَا أَدَبَا *

والثانى أن هذا الفاعل يلزمه الإفراد والتذكير ، بخلاف (نعم) وبابها ، فإن ذلك غير لازم لفاعلها إذا لم يكن ضميرا .

والثالث أنه ليس له مشارك يَختص بأداء معنى الذم ، وإنما يُستغنى عن / ذلك بدخول (لا) عليه ، بخلاف (نعم) فإن مشارِكه فى ذلك ٥٦٧
(بئس) .

والرابع امتناعُ الفصل بين (ذا) والمخصوص حسبما تَفَسَّر عند قوله : «وأَوْلِ ذَا المخصوصَ» بخلاف (نعم) فإن الفصل هنالك جائز ، فتقول : نعم الرجلُ كان زيدٌ ، وبئس الرجلُ وجدتُ عَمْرًا ، وما أشبه ذلك .

والخامس جوازُ دخول الباء على فاعل (حَبَّ) إذا لم يكن (ذا) لقوله: «أَوْفَجُرَّ بالباءِ» بخلاف (نعم) فإن ذلك فيها غير جائز ، ولا فيما جرى مجراها ، فلا يقال : نِعْم بالرجل ، كما يقال : حَبَّ بالرجل .

والسادس جواز ضَمّ حاء (حَبَّ) مع غير (ذا) والتزامُ فتحها مع (ذا) وهذا الحكم مخصوص بلفظ (حَبَّ) ولايُتصوَّر نَفْيه عن (نعم ، وبئس) إذ لايقبلان ذلك فينفى عنهما ، بخلاف ماتقدم من الأحكام .

---

(١) هو سهم بن حنظلة الغنوى ، وما ذكر جزء بيت له تقدم الاستشهاد به ، وهو بتمامه :

لمَ يمْنَع الناسُ مِنِّى ما أردتُ ولا أعْطِيهُم ما أرادوا واحْسنَ ذا أدبَا

أفعل التفضيل

هذا آخر العوامل التى لاتتصرَّف ، ويسمى (أَفْعَل مِنْ) و (أَفْعَل التفضيل) يريدون هذا البناء المقتضِى معنًى لـ (مِنْ) أن تأتى بعده ، والذى يقتضى التفضيل بين الشيئين ، تقول : زيدٌ أفضلُ من عَمْرٍو ، وخالدٌ أكرمُ من بَكْر ، فذَكر أولا أصلاً لهذا العامل يتضمن كثيراً من أحكامه ، وذلك فيما يُصاغ منه ، فقال :

صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ

أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ وَأْبَ اللَّذْ أُبِي

يريد : أن ماصِيغ منه للتعجب صيغتا (مَا أَفْعَلَهُ ، وأَفْعِلْ به) من الأفعال قياسًا فذلك هو الذى يصاغ منه للتفضيل بناءُ (أَفْعَلُ) ، وما أَبَتِ العربُ أو النحويون أن يَبْنُوا منه للتعجب من الكَلِم ، ولم تُجْرِ القياسَ فيه فَأْبَهُ أنت ، أى امتنع منه أيها الناظر فى القياس النحوى .

فقوله : «مِنْ مَصُوغٍ» متعلق بـ (صُغْ) و «مِنْه» متعلق بمصُوغ و«للتعجُّب» متعلق بمَصُوغ أيضًا .

و «أَفْعَلَ» مفعول «صُغْ» و «للتَّفْضِيل» متعلق بـ (صُغْ) أيضاً . والتقدير فيه : صُغْ للتفضيل (أَفْعَلَ) من فعْلٍ صِيغَ منه للتعجُّب : والإبايةُ : الامتناع .

والحاصل أن باب «أَفْعَل التَّفْضيل» يجرى فى بناء الصِّيغة له مَجرى باب التعجُّب ، طَرْدًا وعَكْسًا ، أى ماجاز فى التعجب من هذا جاز فى أفعل التفضيل ، ومَا لاَفَلاَ .ولذلك يقع للنحويين الاستشهادُ بأحدهما على الآخر .

وقد تقدم من ذلك فى باب التعجب كثير ، وذلك كله لأن العرب أجرت البابين فى بناء الصِّيَغ على قانون واحد ، إذ كان المعنى فيهما واحدا ، لأن التعجب من الشئ يَرفع ذلك الشئ إلى غايةٍ لايبلغها غيرُ ذلك الشئ ، حقيقةً أو مجازًا ، كما أن التفضيل بين الشيئين يَرفع المفضَّل إلى غاية لم يبلغها المفضَّلُ عليه إن ذُكر ، أولا يَبلغها غيرُ المفضَّل بإطلاقٍ إن لم يُذكر المفضَّلُ عليه .فجرى البابان كذلك مجرىً واحدا .

فإذًا ما اشترطه الناظم فى بناء فعل التعجُّب مشتَرط هنا ، فلا يُبْنَى إلا من فعل ثلاثى ، متصرِّف ، قابلٍ معناه للكثرة ، تام ، غيرِ منفى ، ولاصفةَ له على (أَفْعَلَ فَعْلاَء) ولا هو مبنىٌّ للمفعول .

٥٦٨ فإذا تخلف شرط / من هذه الشروط لم يُبْن منه قياسا ، وما سُمع منه وُقفِ على مَحَله .

فلا يُبنى من غير فِعْل ، فلا يقال : هو أَثْوَبُ من زيدٍ ، تريد : أكثرُ ثيابًا . ولا أَمْوَلُ منه ولا ما أشبه ذلك .

وشَذَّ من ذلك قولهم : هو أَحْنَكُ الشَّاتَيْن[1] ، وما عسى أن يُنْقَل من ذلك. وكذلك لايُبنى من غير الثلاثى ، فلا يقال : أَكْبَرُ منْكَ ، بمعنى أشدُّ استكبارًا . وشَذَّ من هذا أشياء ، نحو قولهم : «هو أَفْلَسُ من طَسْت[2]» و «أَسْرَعُ من الرِّيح[3]» ، «وأَخْلَفُ من الرِّيح[4]» و «وأَوْلَمُ من الأَشْعَث[5]» .

(١) أى آكلهما بالحنك . وقد ذكر سيبويه هذا القول فى «باب ماتقول العرب فيه : ما أفعله ، وليس له فعل ، وإنما يحفظ هذا حفظا ولايقاس» (الكتاب ١٠٠/٤) وانظر كذلك : اللسان (حنك) .

(٢) الطَّسْت - بفتح فسكون - إناء كبير مستدير ، من نحاس أو نحوه ، يغسل فيه ، يذكر ويؤنث ، وهو معرب من (تشت) بالشين . وجمعه طُسُوت .

(٣) الدرة الفاخرة ٢١٧/١ ، ٤٤١/٢ .

(٤) لم أجده فيما رجعت إليه من كتب الأمثال واللغة .

(٥) الدرة الفاخرة ٤٢٣/٢ ، وهو الأشعث بن قيس بن معد يكرب الكندى . وانظر أصل المثل فى المصدر المذكور .

وكذلك لايُبنى من غير المتصرِّف ، فلا يقال : هو أَعسَىَ من فلان ، إلا إن شَذَّ شيءٌ .

وكذلك لايقال : هو أَعْمَى من زيدٍ ، من عَمَى البَصَر ، ولا أَعْرَجُ من فلان [1] . ولا هو أَكْوَنُ منْكَ قائمًا ، من «كان»الناقصة[2] . ولا هو أَفْضَلُ ، من قولك : مَا فَضَلَ[3] . ولا هو أَحْمَرُ منْك[4] ، إلا ماشَذَّ من قولهم[5] :

* فَأَنْتَ أَبْيَضُهمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ *

وقول الآخر[6] :

* أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي أَبَاضِ *

وفي الحديث في صفة جَهَنَّم ، أعاذنا اللَّهُ منها «أَسْوَدُ مِنَ القَارِ[7]» وقالوا : «هو أَحْمقُ من رِجْلَةٍ[8]» .

---

(١) لأن معنى مثل هذه الأفعال لايقبل الكثرة ولا التفاضل .

(٢) لأن تمام الفعل شرط في جواز التعجب منه ، والتفضيل فيه بين الشيئين .

(٣) لأنه منفي غير موجب .

(٤) لأن الصفة منه على زنة (أَفْعَل فَعْلَاء) .

(٥) لطرفة بن العبد ، من قصيدة يهجو بها عمرو بن هند ملك الحيرة ، وقد تقدم الاستشهاد بالبيت في باب التعجب ، وصدره :

* إذَا الرِّجَالُ شَتَوْا واشْتَدَّ أَكْلُهمُ *

(٦) هو رؤبة ، وتقدم أيضا في باب التعجب ، وقبله :

* جارِيةٌ في دِرْعِها الفَضْفاضِ *

(٧) المؤطأ - كتاب جهنم (باب ما جاء في صفة جهنم) ٢/ ٩٩٤ .

(٨) الدره الفاخرة ١/ ١٥٥ ، وكتاب الأمثال لأبي عبيد ٣٦٦
والرِّجلة هي البقلة الحمقاء ، وإنما حَمَّقها العرب لأنها تنبت في مجاري السيول ، فيمر السيل بها فيقتلعها .

وكذلك لايقال : هذا الطعامُ آكلُ من هذا الطعام[1] . وقد شذَّ من هذا أشياء ، كقولهم : «أَزْهَى من دِيكٍ» [2] ، و«أَشْغَلُ من ذَاتِ النِّحْيَيْنِ»[3] وأَعْذَرُ من غيره . وقال سيبويه : هُمْ بِبَيَانِه أَعْنَى[4] ، من : عُنيتُ بحاجتك.

وقد مَرَّ فى باب التعجب ذكرُ كثيرٍ مما شَذَّ هناك ، إذ الجميعُ مسألةٌ واحدة . وكذلك كلُّ ماذُكر هناك من الخلاف فى بعض هذه الشروط ، أو أُورد من الأسئلة ، من لازم أو غير لازم ، جارٍ هنا حَرْفًا بحرف ، فلا معنى للتطويل به .

وقوله : «وَأَبَ اللَّذْ أُبِى» جاء بـ (اللَّذْ) على غير اللغة الشهيرة لضرورة الوزن ، كما قال[5] :

---

(١) لأن فعله مبنى للمجهول .

(٢) الدرة الفاخرة ١/٢١٣ .

والزهو : التيه والاختيال . والديك إذا مشى لايزال يختال وينظر إلى نفسه ، فضرب به المثل فى الزهور كالغراب .

(٣) الدرة الفاخرة ٢/٤٠٥ ، وكتاب الأمثال لأبى عبيد ٣٧٤

والنِّحْي : الزق الذى يجعل فيه السمن خاصة . وذات النحيين : امرأة من هذيل ، كان لها حديث مع خوات بن جبير الأنصارى فى سوق عكاظ ، فصلته كتب الأمثال . وانظر فيه المثل «أنكح من خوات» فى الدرة الفاخرة ٢/٤٠٤ .

(٤) الكتاب ١/٣٤ .

(٥) الإنصاف ٦٧٢ ، وابن يعيش ٣/١٤٠ ، وابن الشجرى ٢/٣٠٥ ، وشرح الرضى على الكافية ٣/١٨ ، والخزانة ٣/٦ ، واللسان (زبى) .

والرجز لرجل من هذيل ، وقبله :

* فَظَلْتُ فى شَرٍّ من اللَّذْ كِيدَا *

وتَزَبَّى : اتخذ زُبْيَة ، وهى حفرة بعيدة الغور ، تحفر لاصطياد السبع ، إذا وقع فيها لم يستطع الخروج منها ، وجمعها زُبًى ، ومن أمثالهم «بلغ السيل الزُّبَى» لأنها كانت تحفر فى رءوس الجبال ومعنى الرجز : لقد ظللت فى شر من الذى كدت له ، فكنت كمن حفر حفرة ليصطاد فيها الأسد ، فوقع هو فيها . وهذا كقولهم فى المثل : «مَنْ حَفَر مُغَوَّاةً وقع فيها» .

* كاللَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيدَا *

ثم لما اتَّحَد البابان ، وكان هنا ما يمتنع البناءُ منه ، أخذ فى بيان الحيلة إذا أُرِيد البناءُ لقَصْد معناه ، كما ذَكر ذلك هنالك ، لكن أحال عليه فقال :

ومَـــا بِهِ إلى تَعَـــجُّبٍ وُصِلْ

لِمَـانِعٍ بِهِ إلى التَّـفْـضِـيلِ صِلْ

«به» فى الشطر الأول متعلِّق بـ (وُصِلَ) . وكذا قوله : «إلى تعجب» و«به» فى الثانى متعلق بـ (صِلْ) وكذا قوله : «إلى التفضيل» .

(يعنى أنه إذا مَنع فى الكلمة مانعٌ من بناء (أَفْعَل التفضيل) منها ، فأردتَ بناء التفضيل[1]) لضرورة الكلام إلى ذلك ، فافْعَلْ كما فعلتَ فى (التعجب) إذا قصدتهَ ، ومَنع منه مانعٌ ، وهو تخلُّف شرط من الشروط المذكورة ، فتأتى هنا بـ (أَشَدُّ) ونحوه بدلاً من بناء (أَفْعَلُ) من تلك الكلمة ، ثم تأتى بالكلمة ذات المانع إن كانت اسما ، أو بمصدرها إن كانت فعلا ، كما فعلتَ ذلك فى (التعجب) فتقول : هو أَكْثَرُ مالاً أو ثيابًا ، وأشدُّ استكبارًا ، وأكثُر تقلُّبًا ، وأَشَدُّ عَمًى ، وأطولُ كَوْنًا قائمًا ، وأشدُّ حمرةً أو احمرارًا ، وهذا الطعامُ أكثر أكلاً من هذا ، وما أشبه ذلك .

٥٦٩ والعلة فى ذلك قد تقدَّمت / فلا نعيدها[2] .

فإن قيل : من أين يُؤْخذ له أن المصدر هنا بعد (أَشَدُّ) ونحوه

---

(١) مابين القوسين ساقط من (ت)

(٢) انظر : ص ٤٨٣ .

منصوبٌ لا مجرور ، وهو قد قَدَّم أولاً أنه ذو وجهين ، ففى (ما أَفْعَلَهُ) هو منصوب ، وفى (أَفْعِلْ بِهِ) مجرور ، ولا يكون ههنا إلا منصوبا . ثم إنه أحال هذا على ما هناك ، والإحالةُ عليه لاتُعَيِّن له نَصْبًا من جَرٍّ ، وإنما تَقتضى الوجهين ، وهو غير صحيح .

وأيضًا فإن المنصوب هنالك عوضٌ من المتعجَّب منه ، فنصبُه نصبُ المفعول بـ(أَفْعَلَ) كما كان المتعجَّب منه كذلك ، وههنا ليس كذلك ، بل له وجه آخر من النصب ، وهو النصب على التمييز ، فهذا الموضع لم يبيِّن حكمَه ، وكان من حقه ذلك .

فالجواب أنه لم يُحِلْ على «باب التعجب» إلا فى بناء (أَفْعَلُ) لا فى نصب ما بَعْده ولا رفعِه ولا جرِّه ، فما ذُكر هناك من حكم المصدر مختص بذلك الباب وإنما يُؤخذ له حكمُ هذا المصدرِ أو الاسم من باب التمييز ، حيث قال هنالك :

والفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ بأَفْعَلاَ
مُفَضِّلاً كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاَ

فإن قولك : هذا أكثرُ إبلاً ، وأشدُّ استِكباراً ، وأشدُّ عَمًى ، وما أشبه ذلك- داخل هنا ، فينتصب على التمييز من غير أشكال . وهذا ظاهر ، والله أعلم .

وأَفْعَلَ التَّفْضِيل صِلْهُ أَبَدَا
تَقْدِيراً أَوْلَفْظًا بمِنْ إنْ جُرِّدَا
وإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أوْجُرِّدَا
أُلْزِمَ تَذْكِيراً وأَنْ يُوحَّدَا

وتِلْوُ أَلْ طِبْقٌ ومـــــا لَمِعْــــــرِفَـــــهْ
أُضِــيفَ ذُو وَجْــهَــيْنِ عن ذِى مَــعْـرِفَــهْ
هَــذا إذَا نَــوَيْـتَ مَــــــــعْنَــى مِـنْ وإنْ
لَمْ تَنْوِ فَـــهُـــوَ طِبْقُ مَـــا بِهِ قُـــرِنْ

لما أتم الكلام على الأحكام المشتَركةِ مع «باب التعجب» شرع فى الأحكام الخاصة بهذا الباب .

ومن ذلك حكم مطلوب (أَفْعَلُ) من إضافةٍ وما أشبهها ، ومايلزم عن ذلك من لزوم (أَفْعَلُ) طريقةً واحدة أو اختلافه ، بحسب ما كان جاريًا عليه . فلنذكرْ أولاً ضابطَه الذى ارتضى ، ثم بعد ذلك يُجْرىَ على ألفاظه . بحول الله . والذى ذَكَر من ذلك أن «أفعل التفضيل» على ضربين :

أحدهما أن يكون مجردًّاً من الألف واللام والإضافة . والثانى أن يكون غير مجرد .

فأما الأول فيَلزم أن يُذكر معه (مِنْ) ومجرورُها ، إمًّا ظاهرًا نحو : زيدٌ أفضلُ مِنْ عَمْرٍو ، وبِشْرٌ أَكْرَمُ منَ بكْرٍ .

ومنه فى القرآن الكريم {وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ}[1] ،{وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيهِ مِنْكُمْ}[2] .

وإمًّا مقدَّراً نحو ذلك : اللهُ أكبرُ ، قال سيبويه : معناه : من كل شئ[3]

---

(١) سورة ق / آية : ١٦ .

(١) سورة الواقعة / آية : ٨٥

(١) الكتاب ٢/٣٣ .

وقال تعالى : {ولَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ}(١) - {وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ}(٢) ، فهذا على تقدير (مِنْ) .

وفى كلا الأمرين يلزمه الإفرادُ والتذكيرُ وإن جرى على غير ذلك ، فتقول : زيدٌ أفضلُ من عَمْرٍو ، والزيدانِ أفضلُ من عمرو ، والزيدون أكرمُ من بنى فلان ، وهندٌ أجملُ من دَعْدٍ ، وأختاها أجملُ منها ،والهنداتُ أفضلُ من الزَّيْنَبات . ونحو ذلك .

ومنه قوله تعالى : { ونَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ}(٣) وقال / : {هُمْ ٥٧٠
لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُم للإِيمَانِ}(٤) .

وأما الثانى فعلى ثلاثة أقسام :

أحدها ما فيه الألف واللام ، وحكمُه المطابقةُ لما جَرى عليه مطلقا ، فيثنَّى ويجمع ويؤنَّث ، فتقول : مررت بالرجل الأفضلِ ، وبالرجلين الأفضلَيْنِ ، وبالرجال الأفضلِينَ ، وبالمرأة الفضْلى ، وبالمرأتين الفُضْلَيَيْنِ، وبالنساء الفُضَلِ . قال الله تعالى : {وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ}(٥) - {وَأَنْذِرْ عَشِيرتَكَ الأَقْرَبِينَ}(٦) وهو كثير .

وإنَّما أُفرد مع (مِنْ) ولم يكن كذلك دونها ، لأن (أَفْعَلُ) مع (مِنْ) كالفعل مع الفاعل ، من جهة أن (أَفْعَلَ) طالبٌ ببنْيته لـ (مِنْ) على وجه اللزوم ، كما أن الفعل طالبٌ ببِنْيَته لفاعله على اللزوم أيضا .

(١) سورة العنكبوت / آية : ٤٥ .

(٢) سورة التوبة / آية : ٧٢ .

(٣) سورة الواقعة / آية : ٨٥.

(٤) سورة آل عمران / آية :١٦٧ .

(٥) سورة آل عمران / آية : ١٣٩ .

(٦) سورة الشعراء / آية : ٢١٤ .

أو نقـول : إنه ، حين لزم مـعنى (مِنْ) على اللزوم ، جَـارٍ مـجـرى فـعل التعجب فى المعنى ، إذ كنتَ تريد أن تَرفع به من غاية إلى غاية أعلى ، كما كان ذلك فى التعجب . وهذا هو الذى نَصَّ عليه سيبويه(١) . فلما أشبهه هذا الشَّبَه الخاص بالفعل ، وكان الفعل لايُثَنَّى ولايُجمع ولايؤنث ، أعنى التأنيثَ المعتبرَ فى الأسماء أُلْحق (أفْعَلُ) به ، فأُلزم الأفرادَ والتذكير .

فإذا دخلته الألف واللام زال معنى (مِنْ) لأنهما متعاقبان لايجتمعان ، كالألف واللام والإضافة ، فزال بذلك الشَّبَهُ ، فرجع (أَفْعَلُ) إلى أصله ، يُثَنَّى ويُجمع ويُؤنَّث كسائر الأسماء . وهذا التعليل جارٍ فيما بقى من الأقسام حسبما يُذكر إن شاء الله تعالى .

والقسم الثانى ما أضيف إلى نكرة ، وحكمه حكم المجرَّد ، لأن الأضافة فيه إنما تكون على معنى (مِنْ) فكان كما لو ظهرت معه (مِنْ) يلزم الإفرادَ والتَّذكير ، فتقول : زيدٌأفضلُ رجلٍ ، والزيدان أفضلُ رجلَيْن ، والزيدون أفضلُ رجالٍ ، وهندٌ أفضلُ أمرأةٍ ، والهندان أفضلُ أمرأتَيْن ، والهنداتُ أفضلُ نساءٍ ؛ إذْ كان المعنى : زيدٌ أفضلُ من جميع الرجال إذا فُضِّلوا رجلاً رجلاً . والزيدان أفضل من جميع الرجال إذ اقسِمُوا رجلَيْن رجلَين ، وهكذا فيما بقى من الأمثلة .

والقسم الثالث ما أضيف إلى معرفة ، فله اعتباران ، اعتبارٌ فيه معنى (مِنْ) واعتبارُ لايراد فيها معناها ، بل يُهْمل جملة .

فأما هذا الأخير فلا بد فيه من المطابقة لما جَرىَ عليه ، فتقول : زيدٌ أفضلُ الناسِ ، والزيدان أفضلاَ الناسِ ، والزيدون أفضلو الناسِ ، وأفاضلُ

---

(١) الكتاب ٤/٣٥٠ .

الناس .

وهند فُضْلَى النساءِ ، والهندان فُضْلَيَاَ النساء ، والهندات فُضَل النساءِ .

ومنه فى القرآن {وَمَا نَرَاكَ أتبَعَكَ إلاَّ الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا}(١) لأن المعنى فى ذلك معنى ما فيه الألف واللام ، فقولك على هذا : (الزيدانِ أفضلاَ الناسِ) المعنى فيه: هما الأفضلانِ فى الناس ، وليس على معنى أنهما أفضلُ من الناسِ .

وأما الأول ، وهو إذا نويتَ معنى (مِنْ) فلك فيه وجهان :

أحدهما أن يأتى بـ (أَفْعَلُ) مطابقًا فتقول : الزيدان أفضَلاَكُمْ .

والثانى ألاَّ تأتى به مطابقا ، فتقول : الزيدان / أَفْضلكُم . ٥٧١

وكذا سائر المثُلُ فى الوجهين ، وقد جمعهما قوله عليه السلام «ألا أُخْبِركُم بأحبِّكم إلَيَّ ، وأقربكم منِّى مَجْلِسًا يومَ القيامةِ ، أَحَاسِنكُم أَخْلاَقًا»(٢) فجمع (أَحْسَنَ) وأفراد (أَحَبَّ ، وأقْربَ) .

وإنَّما وجبت المطابقة فى الاعتبار المتقدِّم لزوال معنى (مِنْ) الذى من أجله حصل شَبَهُ الفعل .

وجاز هنا الوجهان لأنها مَنزلة بين المنزلَتيْن فمن راعى معنى (مِنْ) وأنه مقدَّر عَدَّ (مِنْ) كالملفوظ بها . ومن راعى اللفظ ، وأن (مِنْ) ليست بمذكورة فيه ، ولايمكن إظهارها مع بقاء الإضافة سَوَّى بينه وبين ذى الألف واللام ، فكأنَّ معنى (مِنْ) مطَّرَح فى الحكم .

---

(١) سورة هود / آية : ٢٧ .

(٢) البخارى – فضائل الصحابة : ٢٧ ، والمناقب : ٢٣ ، والترمذى – البر : ٢٧١ ، ومسند الإمام أحمد ١٩٢/٤ ، ١٩٤ .

وبهذا افترق هذا الوجه من الوجه الآخر الذى هو مجرَّد ، فإن التلفظ هنالك بـ (مِنْ) سائغٌ ممكن ، وليس كذلك هنا .

هذا مجمل ماذكره الناظم من قاعدة هذا الموضع ، أتيتُ به مقدِّمة لتفسيره ، من غير تعرُّض لِسوى التَّوجيه ، فَلْنُجرِهِ على لفظه مع زيادةِ ما يَحمله كلامه من الفوائد الزائدة .

فقوله : «وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا» إلى آخره . هذا هو الضَّرب الأول ، يعنى أن «أفعل التفضيل» إذا كان مجردا من الألف واللام والإضافة فلا بد من وصله بـ (مِنْ) الداخلة على المفضول ، ظاهرةً أو مقدَّرة ، لاينْفَكُّ عن ذلك . وقوله «أَبَدَا» تَنْكيتٌ وتَنْبيه على مسألة ، وهى أن المجرَّد لايأتى بمعنى اسم الفاعل مجرداً من معنى (مِنْ) جملةً قياسا أصلا ، خلافًا للمبرّد القائل بأنه جائز قياسا ، فيجوز عنده أن تقول : (زيدٌ أفضلُ) غير مقصود به التفضيل على شئ، بل بمعنى : فاضل . وزعم أن معنى قولهم فى (الأَذَان) وغيره :(اللَّهُ أَكْبَرُ) الكبير[1] ، لأن المفاضلة تقتضى المشاركة فى المعنى الواقع فيه التفضيل ، والمفاضلة فى الكبرياء ههنا تقتضى المشاركة إن قُدِّر فيه : مِنْ كُلَّ شئ ، ومشاركةُ المخلوق للخالق فى ذلك أو فى غيره من أوصاف الربِّ تعالى محال ، بل كلُّ كبيرٍ بالإضافة إلى كبريائه لانسبة له ، بل هو كَلاَ شيَْءَ ، وكذلك قال فى قوله : {وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيهِ}[2] – تقديره معنىً : وهو هَيِّنٌ عليه[3] ، لأن جميع المقدورات متساوية بالنسبة إلى قدرة الله ، فلا يصح فى مقدورٍ مفاضلةُ الهَوْن

(١) المقتضب ٢٤٥/٣ .

(٢) سورة الروم / آية : ٢٧ .

(٣) المقتضب ٢٤٥/٣ .

فيه على مقدورٍ آخر . ومنه قوله تعالى : {هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ}[1] ، إذ لا مشاركة لأحدٍ بين علمه وعلم الله تعالى . ومن ذلك قول الفرزدق [2] :

إنَّ الَّذِى سَـمَكَ السَّـمَـاءَ بَنَى لَنَا
بَيْـتًـا دَعَـائِمُـهُ أَعَـزُّ وأَطْوَلُ

أى عزيزة وطويلة .

فهذه مواضع لايصح فيها معنى المفاضلة ، فثبت أنها صفات مجردَّةٌ عن ذلك ، ومساويةٌ لسائر الصفات . ومثل ذلك كثير . فقَاسَ المبرّدُ على ذلك ما فى معناه ، واسْتَتَبَّ عنده الباب .

فالناظمَ نكَّت على هذا الرأى ، وارتضى مذهب سيبويه ومن وافقه ، وأن «أفعل التفضيل» لا يتجرَّد عن معنى (مِنْ) إذا كان مجرداً أصلا ، وما جاء مما ظاهرُه خلافُ ذلك فهو راجع إلى تقدير معنى (مِنْ) أو إلى باب آخر .

٥٧٢ / فأمَّا المفاضلة فيما يرجع إالى الله تعالى فهى بالنسبة إلى عادة المخلوقين فى التخاطب ، وعلى حسب توهُّمهم العادى ، فقوله : (اللهُ أكبرُ) معنى ذلك : أكبرُ من كل شيءٍ يُتَوهَّم له كِبَرٌ ، أوعلى حسب ماعتادوه فى المفاضلة بين المخلوقين ، وإن كان كبرياء الله تعالى لانسبةَ لها إلى كِبَر المخلوق .

---

(١) سورة النجم / آية ٣٢ .

(٢) من قصيدة له يفخر بها على جرير ويهجوه ، ديوانه ٤١٧ ، وابن يعيش ٦/٩٧ ، ٩٩ ، وشرح الرضى على الكافية ٣/٤٥٣ ، والخزانة ٨/٢٤٢ ، والأشمونى ٣/٥١ ، والعينى ٤/٤٣ .
وسمك السماء : رفعها . وأراد بالبيت بيت العز والشرف الذى تربى فيه . والدعائم : جمع دعامة ، وهى الأسطوانة .

وكذلك قوله : {وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ}[1] يريد : على نحو ماجرت به عادتكُم ، أَنَّ إعادة ما تقدَّم اختراعُه أسهلُ من اختراعه ابتداء .

وقوله : {هَو أَعْلَمُ بِكُمْ}[2] أى منكم ، حيث تَتَوهَّمون أن لكم علمًا ، ولله تعالى علمًا ، أو على حَدٍّ ماتقولون : هذا أعلمُ من هذا . وهى طريقة العرب فى كلامها ، وبها نزل القرآن ، فخوطبوا بمقتضى كلامهم ، وبما يعتادون فيما بينهم .

وقد بَيَّن هذا سيبويه فى كتابه حيث احتاج إليه ، ألاَترى أنه حين تكلم على (لَعَلَّ) فى قوله تعالى : { لَعَلَّه يَتَذكَّر أَوْ يَخْشَى}[3] صَرَف مقتضاها من الطَّمَع إلى المخلوقين فقال : والعِلْم قد أَتى من وراء مايكون ، ولكن اذهبا على طمعكما ورجائكما ومبلغكما من العلم . قال : وليس لهما إلاذاك مالم يَعْلَما[4] . وهذا من سيبويه غايةُ التحقيق . وكثيرًا مايَذكر أمثالَ هذا فى كتابه .

وأما بيتُ الفرزدق فغيرُ خارج عن تقدير (مِنْ) فقد رُوى عن رؤبة بن العجاج[5] ، أن رجلاً قال : يا أباالجَحَّاف ، أخبِرْنى عن قول الفرزدق : «إنَّ الذِّي سَمَكَ السَّمَاءَ» البيت : أَطْوَلُ من أى شِئ ؟ فقال له : رُوَيْدًا ، إن العرب تجتزئ بهذا . قال : وقال المؤذِّن : اللَّهُ أَكْبَرُ ؟ فقال رُوَبة : أما تسمع إلى قوله :

---

(١) سورة الروم / آية ٢٧ .

(٢) سورة النجم / آية ٣٢ .

(٣) سورة طه / آية ٤٤ .

(٤) الكتاب ٣٣١/١ ، ولفظه «فالعلم قد أتى من وراء ما يكون ، ولكن اذهبا أنتما فى رجائكما وطمعِكما ومبلغِكما من العلم ، وليس لهما أكثر مُن ذا مالم يَعلَما»

(٥) هو أبو الجحاف رؤبة بن عبد الله العجاج التميمى السعدى . راجز من الفصحاء المشهورين ، ومن مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية ، أخذ عنه أعيان أهل اللغة ، وكانوا يحتجون بشعره مات بالبادية وقد أسن ، ولمامات قال الخليل : دفنا الشعر واللغة والفصاحة (ت ١٤٥هـ)

(اللَّهُ أَكْبَرُ) اجتَزأ بها من أن يقول : من كُلِّ شيءٍ .

هذا ما قال . وهو ظاهر فى صحة التَّقدير ، وأنه مرادُ العرب ثم أن الذى يدل على أن المراد معنى (مِنْ) أَنَّ (أفْعَلَ) فى هذه المواضع ونحوها لاتُثَنَّى ولاتجمع ولاتؤنَّث ، وما ذاك إلا لمانعِ تقديرِ (مِنْ) كقوله : {أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقراً}[1] وقوله : {نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ}[2] ونحو ذلك . والذي جاء من ذلك على الجمع شاذّ ، نحو ما أنشده الفارسى من قول الشاعر [3] :

إِذَا غَــابَ عَنْكُمْ أَسْــوَدُ العَــيْنِ كُنْتُمُ
كِــرَامًــا وأَنْتُمْ مَــا أَقَــامَ أَلَائِمُ

أنشده المؤلف فى «الشرح»[4] ، على أنه جمع (أَلْأَمُ) مجرَّداً عن تقدير (مِنْ) وحَمله الفارسى على أنه جمع (لَئِيم) كَقِطيعٍ وأَقَاطِيع ، وحَديث وأَحاَديث ، وحذَف الزيادة .

وقوله : «تَقْدِيرًا أو لَفْظًا» ظاهره جوازُ حذف (مِنْ) مطلقًا ، ويريد : إذا فُهم المعنى من غير تقييد بقلة ولا كثرة ، فتقول : زيدٌ أفضلُ ، وأكرمت زيداً وأَفْضَلَ .

---

(١) سورة الفرقان / آية ٢٤ .

(٢) سورة الإسراء / آية ٤٦ .

(٣) هو الفرزدق ، المغنى ٣٨١ ، والتصريح ١٠٢/٢ ، والأشمونى ٥١/٣ ، والعينى ٥٧/٤ ، ومعجم البلدان (أسود العين) وليس فى ديوان الفرزدق .
أسود العين : جبل بعينه . وما أقام : مدة إقامته . يقول : أنتم لئام أبدا ، لأن هذا الجبل لايغيب ولايزول أبدا .

(٤) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٨ - أ) .

تريد : وأفضلَ منه .

وهذا مُشكل مع ما قَرَّر فى غير هذا الموضع ، فإنه جَعل حذفها على وجهين ، أحدهما جائز جوازًا حَسَنًا ، وذلك إذا كان (أفْعَلُ) خبرًا ، نحو { وَلَذكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ}[1] ، {وَرِضْوَانٌ مِنْ اللَّهِ أَكْبَرُ}[2] ، {ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وأَقْوَمُ للشَّهَادةِ}[3] ، {وَمَا تُخْفِي صُدُورُ هُمْ أَكْبَرُ}[4] ، وهو كثير جدا .

والثانى قليل ، وذلك إذا لم يكن (أَفْعَلُ) خبرًا / نحو قوله : {فإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وأَخْفَى}[5]، وأنشدوا[6] : ٥٧٣

تَـرَوَّحِى أَجْـــدَرَ أَنْ تَقِـــيلِـي
غَـــــداً بِـجَـنْـبَـىْ بَـارِدٍ ظَـلِـيـلِ

أى تَرَوَّحى فى مكانٍ أجدرَ أن تَقِيلى فيه . وقال رجل من طيٍء[7] :

---

(١) سورة العنكبوت / آية ٤٥ .

(٢) سورة التوبة / آية ٧٢ .

(٣) سورة البقرة / آية ٢٨٢ .

(٤) سورة آل عمران / آية ١١٨ .

(٥) سورة طه / آية ٧ .

(٦) المحتسب ٢١٢/١ ، وابن الشجرى ٣٤٣/١ ، والأشمونى ٤٦/٣ ، والتصريح ١٠٣/٢ ، والعينى ٣٦/٤ والرجز لأحيحة بن الجُلاح ، وقبله :

* تَرَوَّحى يا خَيْرَةَ الفَسِيلِ *

وتروَّحى : من تَروَّح النبت ، إذا طال . والفَسِيل والفسائلَ : صغار النخل ، واحدته فسيلة . وتقيِّلى من القيلولة ، وهى النوم وقت الظهيرة ، وكنى بذلك عن نموها وزهوتها . وبارد ظليل : مكان بارد ذى ظل . وبعضهم يجعل الخطاب للناقة لا للفسيلة ، ومعنى «تروحى» على هذا : سيرى فى الرواح ، أى العشى . وشبه الناقة بالفسيل فى العراقة والكرم .

(٧) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٧ – ب) ونسبه لرجل من طئ أيضا .

عَـــمَــــلاً زاكِــــيـــاً تَوخَّ لِكَىْ

تُجْـزَى جـزاءً أزْكَى وتُلْفَى حَـمِـيَـدا

والناظم لم يبيِّن قلةَ هذا القسم ، فاقتضى إطلاقُه حُسْنَ الجواز ، وليس كذلك . والجواب أنهما وجهان جائزان فى الكلام على الجملة ، إذْ جاءا معًا فى القرآن ، فلا عَتْب على مَن أطلق القياس ، وإن كان أحُد الوجهين أحسنَ من الآخر . وقد يُنْقَل[1] مثلُ هذا فلا يرجَّح اعتماداً على مطلق الجواز قياسا .

وأيضًا فإن مقصوده الأولَ بيانُ وَصْل (أفْعَل) بـ (مِنْ) ليَبْنى عليه الأحكام، فهو الذى اعْتَنى به .

وأمَّا كَوْن (مِنْ) ملفوظاً بها أو مقدَّرة فشئٌ جاء بالقصد الثانى ، وهو مع ذلك صحيح فى الجملة .

وقوله : «وإنْ لَمنْكُورٍ يُضَفْ» إلى آخره .

هذا هو القسم الثانى (من الضرَّب الثانى)[2] وهو المضافُ إلى نكرة ، وأتى معه بتكملة حكمِ الوَجْه الأول ، وهو المجرَّد ، لَمَّا اتَّحدَ حكمهما .

ويريد أن (أفْعَلَ) إذا أضيف إلى اسمَ مَنْكُور ، وهو النكرة ، أو كان مجرَّدا فحكمُه لزومُ التذْكْير ، أى لزوم الصِّيغة التى تقتضى بوضعها التذكيرَ ولزوَم التوحيد . [أى الصيغة الدالة على الواحد ، وذلك قوله :

«ألْزِمَ تَذْكيرًا وأَنْ يُوحَّدَا» والصيغة المقتضية التذكير والتوحيد][2] . هى صيغة (أفعل) فتلزم وإن اختلف ماجرت عليه ، بالتثنية أو الجمع أو التأنيث .

فأما المجرَّد فقد تقدَّم تمثيلهُ . وأما المضاف إلى النكرة فعلى وجهين

---

(١) فى الأصل «وقد يفعل» وما أثبته من (ت ، س) .

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبته من (ت ، س) .

يشملها كلام الناظم :

أحدهما أن يُضاف إلى مَنكور مطابقٍ لما جرى عليه (أَفْعَلُ) لزوما ، وذلك لايكون إلا مع كَوْن المضاف إليه جامدا ، فتقول : زيدٌ أفضلُ رجلٍ ، والزيدانِ أفضلُ رجلَيْن ، والزيدون أفضلُ رجالٍ . وهندٌ أفضلُ امرأةٍ ، والهندان أفضلُ امرأتَيْن ، والهنداتُ أفضلُ نسوةٍ .

والمعنى تفضيلُ صاحبِ (أَفْعَلَ) على المضاف إليه إذا فُضِّل ذلك التفضيل

فالمعنى :زيدٌ أفضلُ الناسِ إذا فُضِّلُوا رجلاً رجلاً ، والزيدان أفضلُ إذا فضِّلوا رجلَيْن رجلَيْن ، وهكذا ما بقى .

والثانى أن يُضاف إلى منكور تجوز فيه المطابقةُ وعدمُها ، وذلك مع كون المضاف إليه مشتقًا ، فتقول : زيدٌ أفضلُ عالمٍ ، والزيدان أفضلُ عالم ، وأفضلُ عالمِيْنِ ، والزيدون أفضلُ عالِمٍ ، وأفضلُ عالِمِينَ . وكذلك فى المؤنث .

ومن عدم المطابقة قولهُ تعالى : {وَلاَتَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِه}[1] ومما فيه الأمران ما أَنشد الفرَّاءوأبو زيد من قول الشاعر[2] :

وَإِذَا هُمُ طَعِمُواَ فَألأَمُ طَاعِمٍ
وإذَا هُمُ جَاعُوا فَشَرُّ جِيَاعِ

ولم يتعرَّض هنا لمطابقة المضاف إليه لما قبله ، ولا لعدم مطابقته ، وإنما تَعَّرض إليه «التسهيل»[3] .

---

(١) سورة البقرة / آية ٤١ .

(٢) معانى القرآن ٣٣/١ ، ونوادر أبى زيد (١٥٢) ضمن ثلاثة أبيات نسبها إلى رجل جاهلى . والمساعد لابن عقيل ١٨١/٢ .

(٣) انظر : ص١٣٤ .

وإنما جاز الإفرادُ وغيرُه هنا فى المشتق بخلاف الجامد ، لأنه مقدَّر بـ (مِنْ) والفعل ، و(مِنْ) قد تقع موقع الجمع ، وتُعامل مع ذلك معاملة المفرد.

وقوله : «وتِلْوُ أَلْ طِبْقٌ» .

هذا هو القسم الأول من الضَّرْب الثانى ، يعنى أن (أَفْعَلَ) إذا كانت تاليةً لـ (ال) فهى طِبْقٌ ، أى مطابقةٌ لما قبلها فى الإفراد والتذكير وفروعهما / . ٥٧٤

والمطابقةُ الموافقةُ ، والتطابقُ الاتِّفاقُ ، يقال : طابَقْتُ بين الشيئين ، إذا جعلتَهما على حَذْوٍ واحد وألزقتهما .

ثم قال : «ومَا لِمَعْرِفَةٍ أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ» إلى آخره .

هذا هو القسم الثالث من الضرب الثانى ، و«لِمَعْرِفَة» متعلق (أضِيف) يعنى أنه يجوز فيه المطابقة لما قبله ، وهو أحد الوجهين ، فيكون فى ذلك على حد التَّالى للألف واللام ، ويجوز فيه أيضاً لزوم الإفراد والتذكير ، فيكون كالمجرد والمضاف إلى النكرة .

وذلك إنما يكون إذا كانت إضافته على معنى (مِنْ) وهى المقصود فيها معنى التفضيل بين صاحب (أَفْعَلَ) والمجرور بـ (مِنْ) وذلك قوله : «هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ» فـ (هذا) إشارة إلى الحكم بجواز الوجهين ، المطابقةِ وعدمِها .

وأما إذا جُرِّدت الإضافةُ من معنى (مِنْ) فالمطابقة لا غير ، وهو قوله : «فَهُوَ طِبْقُ ما بِهِ قُرِنْ» أى : وإن لم تَنْوِ معنى (مِنْ) فـ (أَفْعَلُ) مطابقٌ لما قُرِن به .

وضميرُ «فهو» عائدٌ على (أَفْعَلَ) وكذلك المستتر في «قُرِنَ» وأما هاء «بِهِ» فعائد على «ما» وهي واقعة على متبوع (أَفْعَلَ) .

وإنما كان مطابقا لأنك لاتريد في هذا الوجه بقولك : (زيدٌ أفضلُ الناس) إلاَّ معنى : زيدٌ فاضلٌ في الناس ، فصار كاسم الفاعل في الحكم ، بخلاف ما إذا نويتَ معنى (مِنْ) فإنه ليس كاسم الفاعل ، فكما تقول في اسم الفاعل : الزيدان فاضِلاَ الناسِ ، والزيدون فاضلُو الناسِ ، وهند فاضلةُ النساءِ ، كذلك تقول : الزيدان أَفْضَلاَ الناسِ ، والزيدون أفضلُو الناسِ ، وهند فُضْلَى النساء .

وعلى هذين الاعتبارين يَنْبنى الجواز أو المنع في مسألة (يوسف أحسنُ إخوتهِ)[1] فعلى نية معنى (مِنْ) تمتنع المسألة ، لأن الإضافة بمعنى (مِنْ) يلزم فيها أن يكون (أَفْعَلُ) بعضَ المضاف إليه ، فإذا أضيف المضافُ إليه إلى ضمير الأول لزم إضافة الشيئ إلى نفسه ، لأن صاحب الضمير ، وهو في المثال (يوسف) داخل في الإخوة . وقد قال الناظم : «ولاَيُضَافُ اسْمٌ لِمَا بهِ اتَّحدْ «مَعْنًى»[2] فلو قدرتَ أنه خارج منهم لإضافتهم إليه لزم إضافة (أَفْعَلَ) إلى ماليس بعضًا له ، وذلك ممنوع ، إذ لا يقال : زيدٌ أفضلُ الحميرِ ، على معنى (مِنْ) وإنما يقال هنا : يوسفُ أحسنُ أبناءِ يعقوبَ . ومنه قولهم : «النَّاقِصُ والأَشَجُّ أَعْدَلاَ بَنَى مِرْوانَ»[3] .

وعلى طَرْح معنى (مِنْ) تجوز المسألة ، إذ لايلزم في هذه الإضافة أن

---

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الكافية للرضى ٢/٢١٦ ، وشرح الأشمونى ٣/٤٩ .

(٢) ذكره في باب «الإضافة» من الألفية .

(٣) أي عادلاهم ، لأنهما لم يشاركهما أحد من بني مروان في العدل . والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان ، سمى بذلك لنقصه أرزاق الجند ، وكان من أهل الورع والصلاح ، لم يكن في بني أمية مثله ومثل عمر بن عبد العزيز(ت ١٢٦هـ) =

يكون (أَفْعَل) بعضَ ما أضيف إليه ، فإن معنى (يُوسفُ أحسنُ إخوتِه) يوسفُ حَسَنٌ فى إخوته ، فالإخوة ، من حيث فيهم يوسفُ ، يضافون إلى ضميره . وعلى هذا تقول : فلان أعْرَفُ بَنِى تميمٍ ، وإن لم يكن منهم . ولا تقول ذلك على الوجه الأول إلا أن يكون منهم .

وقد حصل أن الجواز والمنع مبنيَّان على إضافة (أَفْعَل) إلى ما هو بعضُه ، أو إلى ماليس بعضَه ، وأن (أفعلَ التفضيل) وهو باقٍ على أصله، إنما يضاف إلى ما هو بعضُه .

٥٧٥ والناظم / لم يبيِّن شيئاً من ذلك . وكان حقُّه ذلك ، لكنَّ ذكرَ هذا يختص بباب الإضافة لابهذا الباب .

وقوله : «عَنْ ذِىَ مَعْرِفَة» تنكيتٌ على من يمنع المطابقةَ من النحويين مع إرادة معنى (مِنْ) وهو ابن السرَّاج ، فإنه لايجيز على ذلك القَصْد : الزيدانِ أَحْسَنَاكُمْ أخلاقًا ، ولا الزيدون أَحَاسِنُكُم أخلاقًا ، بل الواجب عنده الإفرادُ والتذكير كما يجب مع إظهار (مِنْ)[1] .

ورَدَّه المؤلف بالقياس والسَّماع . أمَّا السماع فما تقدم من قوله عليه السلام : «أَلاَ أُخْبِرُكم بأَحَبِّكُمْ إلىَّ ، وأَقْرَبِكُم مِنِّى مَجْلِسًا يومَ القيامةِ أَحَاسِنِكُم أخلاقًا» الحديث[2] . فأتى بالوجهين معًا فى كلام واحد ، ومعنى (مِنْ) مرادٌ فى الجميع . وفيه نظر .

= والأشجُّ هو أبو حفص عمر بن عبد العزيز بن مروان الأموى القرشى ، الخليفة الصالح ، والملك العادل ، وخامس الخلفاء الراشدين ، كان يدعى «أشجُّ بنى أمية» لأن دابة رمحته وهو غلام فشجَّته (ت ١٠١هـ)

وانظر : شرح الأشمونى ٤٩/٣ .

(١) انظر : الأصول فى النحو ٥/٢ .

(٢) سبق تخريج الحديث .

وأمَّا القياس فإن المضاف على تقدير (مِنْ) أشبهُ بذى الألف واللام (منه بالعارى ، فإجراؤه مُجْرى ما فيه الألف واللام)[1] أَوْلَى من إجرائه مُجْرى العارى ، فإذا لم يعُط الاختصاصَ بجرَيانه مَجراه فلا أقلَّ من أن يشارِك ، والأَلزم ترجيحُ أضعفِ الشَّبهَين ، أو ترجيحُ أحد المتساويَيْن دون مُرَجِّح .

هذا ماقاله فى «الشرح»[2] . وأصل معناه لابن خروف فى شرح «الكتاب»[3] ؛ وظاهر كلام كثيرٍ من النحويين موافقةُ ابن السراج ، إذ يُطلقون القول بأن تقدير (مِنْ) يمنع من المطابقة ، فالمضاف مِمَّا يحتمل الأمرين ، فيجوز فيه الوجهان على ذَيْنِكَ التقديرَيْن ، فإن قدرتَ معنى (مِنْ) فالإفرادُ والتذكير ، وإن عَنَيْتَ إطلاقَ التفضيل فالمطابقةُ . وقد يجرى ما فى الحديث[4] على ذلك ، فانظر فى ذلك .

وإنْ تَكُنْ بِتِلْوِ مِنْ مُسْتَفِهَما
فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمَا
كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ ولَدَى
إِخْبَارٍ التَّقْدِيمُ نَزراً وُجِدَا[5]

هذه المسألة اعتَنى بذكرها هنا لوجهين ، أحدهما أنها من النحو الجَليل الذى لا يُعْذَر قارئُ هذا الباب فى الجهل به ، وليست من المسائل الغريبة التى

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت) .

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٨ - أ) .

(٣) يعنى كتاب سيبويه ، وانظر : بغية الوعاة ٢/٢٠٣ .

(٤) يقصد قوله صلى الله عليه وسلم : «ألا أخبركم بأحبكُم إلىَّ ، وأقربكم منى مجلسا يوم القيامة ، أحاسنكم أخلاقا . وقد تقدم الاستشهاد به .

(٥) فى متن الألفية «نزراً وَرَدَا» .

يَنْدُر وقوعُها فى الكلام ، بل هى ، فى الحاجة إليها ، كالمسألة قَبْلها .

والثانى أنها على شدة الاحتياج إليها قد أغفل الكلامَ عليها أكثرُ النحويين ، على مازعمه المؤلف فى «الشرح»[1] ، وإنما نَقلها من «التذكره» للفارسى ، فتعيَّن عليه ، من أجل ذلك ، الاعتناءُ بذكرها .

ويَعنى أن مجرور (مِنْ) التى يطلبها (أفعلُ التفضيل) على ضربين ، أحدهما أن يكون مستفْهَمًا به ، أى اسمًا من أسماء الاستفهام . فهذا يلزم فيه تقديم (مِنْ) ومجرورها على (أَفْعَل) فتقول : مِمَّنْ أنتَ أفضلُ ؟ ومِنْ أَيِّهِمْ زيدٌ أكرمُ ؟ ومِمَّ ثوبُكَ أَطْوَلُ ؟ وذلك لأن الاستفهام له أبدًا صدرُ الكلام ، فلا يجوز تقديم ما يَعمل فيه عليه[2] ، فاحتَمل ضَعْفَ التقديم لضرورة الاستفهام ، وغَلَّبُوا جهة الاستفهام على جهة ضَعْف العامل الذى هو (أَفْعَلُ) غيرَ متصرِّف فى معموله بالتقديم ، والاستفهام لايتأخر عن عامله اللفظى ، فالتزموا أحسن الأقبحَيْنْ ، وهو تقديم معمول / (أَفْعَل) ٥٧٦
إذ كان قد يتقدَّم قليلاً كما سيذكره . وكذلك إن كان ظرفاً أو مجرورا .

والاستفهام لايتأخر أبدًا ، إذ كانت العرب قد الْتَزمت فيه التقديمَ ، كما فى الشَّرْط والنَّفْى ، فلذلك جَزم الناظمُ بالتقديم فى قوله : «فَلَهُمَا كُنْ أبدًا مُقدِّما» و «لهما» متعلِّق بـ (مُقدِّما) .

ثم أتى بمثالِ ماقرَّر ، وهو قوله : «كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ» ؟

والوجه الثانى من وجَهْى مجرور (مِنْ) ألا يكون مستفهمَا به ، وذلك قوله : «ولَدَى إِخْبَارٍ التَّقْدِيمُ نَزْرًا وُجِدَا» .

---

(١) شرح التسهيل .

(٢) في الأصل «فلا يجوز تقديم معمول مايعمل فيه» وهو تحريف ، والصواب ما أثبته من (س ، ت) .

وإنما قال : «ولَدَى إخْبَارٍ» لأنه إذا كان الكلام إخبارا لم يكن ثَمَّ مستفهَمٌ به ، وإذا كان ثمَّ مُسْتَفَهمٌ به لم يكن الكلام إخبارا ، فكأنه يقول : وإذا لم يكن مجرورها مستفهَماً به فتقديمه نَزْرٌ ، أى قليل ، وذلك أن (أَفْعَلَ) عاملٌ غيرُ متصرِّف فى نفسه ، فلم يكن له أن يتصرَّف فى معموله ، فلا يتقدَّم معمولهُ عليه كسائر العوامل غيرِ المتصرِفة ، إلا أنه يُسمع من ذلك شئ فيُحفظ ويُقْصر على محلِّه .

وقد أخبر الناظم أن التقديم قد وُجد قليلا جدًّا ، فدل على أن عدم التقديم هو الشائع ، فتقول : زيدٌ أفضلُ من عمرو ، وأنتَ أكرمُ منهما ، ولا تقول : زيدٌ من عمروٍ وأفضلُ . إلا قليلا ، كقول ذى الرُّمة[1] :

فَلاَ عَيْبَ فِيَها غيرَ أَنَّ سرِيَعَها
قَطُوفٌ وأَنْ لاَشَئْ منهنَّ أَكْسَلُ

وقال الآخر[2] :

أَظَلُّ أَرْعَى وأَبِيتُ أَطْحَنُ
الْمَوْتُ مِنْ بَعْضِ الحَيَاةِ أَهْوَنُ

وهو نادر .

فإن قلت إذا كان الناظم قد اعتنى بمسألة الاستفهام ههنا فهو لم يُكْمِلها، بل أتى ببعض أقسامها ، وذلك أن الاستفهام هنا على وجهين ؛ أحدهما أن يكون مضمَّنا فى الاسم المجرور بـ (مِنْ) وهو الذى ذكَر . والآخر ألاَّ يكون

---

(١) ديوانه ٤٦١ ، والأشمونى ٣/٥٢ ، والعينى ٤/٤٤ .
والضمير فى قوله : «فيها» عائد على النساء المذكورة فى الأبيات السابقة . والقطوف من الدواب هو المتقارب الخطو البطئ ، وقد يستعمل فى الإنسان . والبيت من تأكيد المدح بما يشبه الذم .

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٧ – أ).

كذلك ، بل يُؤْتَى بحرف الاستفهام نحو : أَمِنْ زيدٍ أنتَ أفضلُ؟

فهذا النوع إما أن يكون حكمه التقديمَ ، أعنى تقديمَ (مِنْ) لأجل مادخل عليها من الاستفهام ، فيصير بمنزلة : مِمَّنْ أنتَ أفضلُ ؟ فكان من حقه أن يَأتى بكلام يشمل النوعين .

وإمَّا ألاَّ يكون حكمه التقديمَ ، بل يقال : أأنتَ أفضلُ من زيدٍ ، كالإخبار من كل وجه ، فكان حقه أن يَأتى بعبارة تشمله مع الإخبار ، ولا يقول : «ولَدَى إخْبارٍ» لكنه لم يفعل ذلك ، فصارت المسألة قاصرة ، وذلك غير لائق به .

فالجواب أن لهذا المجرور نظرين ، نظراً من جهة طلبه للأداة بخصوصه ، وبهذا يُشبه الاسمَ المضمَّن ، ونظراً من جهة انفصاله منها ، وبهذا يُشبه المجرورَ فى الإخبار ، فيمكن على الأول أن يُلْحَق بالمضمَّن ، إذا كان المضمَّن هذا أصلهُ ، فقولك : ممَّنْ أنتَ أفضلُ ؟ فى تقدير : أَمِنْ فلانٍ أنتَ أفضلُ أم فلانٍ ؟ إلى آخره

وهذا هو الأصل ، أن تَدخل الأداةُ على الذى يضمَّن معناها لا على غيره .

فلو قلتَ على ذلك المعنى : أَأَنْتَ أفضلُ من فلان ؟ لتوهَّم السامع أنك مستفهِم عن المفضَّل لا عن المفضَّل عليه ، فيقع اللَّبْس ، فكان الوجهُ مباشرةَ الأداة للمستفهَم عنه ، فيلزم هنا تقديمُ المجرور / لأنه المستفهَم عنه بالفرض . ٥٧٧

ويمكن على الثانى أن يُلحق بما لا استفهامَ فيه فُتُقَدَّم الأداةُ ، ويؤخَّر المجرورُ ، فتقول : أأَنْتَ أفضلُ من فلان ؟ على أن الاستفهام عن

المفضَّل عليه ، إذ لا محظورَ فى تقديم الأداة وتأخير مطلوبها . ألاتَرى أنك تقول: مَتَى تَظُنُّ زيدًا قائمًا ؟ والاستفهامُ راجعٌ للقيام لا للظن ، ويجوز أن يرجع إلى الظن ، فكذلك هنا . ويكون المسوِّغُ للفصل قبحَ تقديم مجرور (أَفْعَلَ) عليه .

وإذا ظهر وجه التردُّد فى المسألة فيمكن أن يكون الناظم تَرك ذكرَها قَصْدًا ، لأنها محلُّ نَظَر ، فكأنه لم يترجَّح عنده أحدُ النظرَيْن على الآخر ، ولم يَجِدْ فى المسألة سماعاً يَعتمد عليه فأغفل الكلامَ عليها لمن يأتى بعده .

ويَحتمل أن يكون النظران عنده سائغين ، فيجوز التقديمُ وعدمه بالاعتبارين ، واتَّكل فى فهم الناظر لذلك على ماقَرَّر من القسمين ، والأول أظهر. والله أعلم .

ورَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ ومَتَى
عَاقَبَ فِعْلاً فكَثِيرًا ثَبَتَا
كلَنْ تَرىَ فى النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ
أَوْلَى به الفَضْلُ من الصِّدِّيق

يَعنى أن أفعل التفضيل شأنُه أن يَرفع المضمرَ فقط ، لضَعْفه عن مقاربة الصفة المشَّبهة ، وذلك أن الصفة المشبَّهة باسم الفاعل لما ضَعُفت عن لَحَاقها باسم الفاعل لم تعمل إلا فيما كان من سَبَبها ، نحو : مررتُ بَحَسَنٍ أبوه ، ولا يكون ذلك فى (أَفْعَلَ مِنْ كذا) فلما قَصَّر عن الصفة فى هذه الأشياء لم يكن عملهُ الرفعَ مطلقا ، ولم يَقْوَ أن يعمل إذا جرىَ على غير الأول ، وإنما يَقْوَى إذا جرى على الأول ، فصار رفعُه مقتصَرًا به على الضمير دون الظاهر ، فإذا رَفع الظاهر كان ذلك على خلاف قاعدته القياسية، وهو الذى نصَّ عليه الناظم بقوله : (نَزْرًا) والذى أشار إليه حكاه يونس فى لغةضعيفة ، وذلك قولك : مررتُ برجلٍ

خَيْرٍ منه أبوه(١) .

قال السِّيرافي : كأنهم يتأوّلون معنى اسم الفاعل ، فـ (خَيْرٌ منه) بتأويل : فاضلٍ عليه أبوه(٢) وذلك قليل جدا ، وإنما (أَفْعَلُ) عند سيبويه جارٍ مجرى (سَوَاء) و (أبى عَشَرةٍ) فى قولك : مررتُ برجلٍ سواءٍ عليه الخيرُ والشرُّ ، ومررتُ برجلٍ أَبِى عَشَرةٍ أبوه ، من حيث ضَعُفَ عن الصفات كما تقدَّم ، ولذلك أتى بهما جميعاً في بابٍ واحد(٣) ، وعلى طريق واحد ، وإن كان (أَفْعَلُ) أقوى فى أعطاء معنى الفعل ، لأنه مشتق. قال سيبويه : «وزعم يونس أن ناسًا يَجُرُّون هذا ، يعنى : خيرٍ منه أَبُوه، كما يجرون : مررتُ برجلٍ خَزٍّ صُفَّتُه»(٤) .

ثم أتى بموضع آخر مِمَّا يَرفع فيه (أَفْعَلُ) الظاهرَ ، لكن كثيرا فقال: «ومَتَى عَاقَبَ فِعْلاً فكثيراً ثَبَتَا» يريد أن (أَفْعَلُ) إذا صار معناه فى الكلام معنى الفِعْل فصار / الفعل يصح أن يعاقبه فى موضعه من غير أن يَخْتَلَّ المعنى ، ولا يُنقص منه شئ ، وهذا معنى المعاقبة - فرفعُه ٥٧٨
الظاهرَ كثُير ثابت لا ضَعْف فيه ولانُدور ، وذلك هو الضابط عند الناظم ، وهو المنبِّه على علة هذا الكلام ، وذلك نحو ما مَثَّل به من قوله :

---

(١) الكتاب ٢/٢٧ .

(٢) انظر : الكتاب ٢/٢٧ (حاشية) .

(٣) هو «باب ماجرى من الأسماء التى تكون صفة مجرى الأسماء التى لاتكون صفة» [الكتاب ٢/٢٤] .

(٤) الكتاب ٢/٢٧ . وفيه «أن ناسا من العرب» والخز من الثياب : مايُنسج من صوف وإبريسم ، أو ما ينسج من إبريسم خالص . والصُّفَّة : ماغُشِّى به السَّرجُ أو الرَّحل ، ما بين مقدمه ومؤخره .

«لَنْ تَرىَ فى النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ
أوْلَى به الفضلُ من الصِّدِّيق

فإنك تقول : لن ترى فى الناس مِنْ رفيقٍ ، يَحِقُّ له الفضلُ كالصِّدِّيق . فالمعنى فى هذا الكلام كالمعنى فى المثال .

ومن ذلك قولهم : ما رأيتُ رجلاً أبغضَ إليه الشرُّ منه إلى زيدٍ ، وما رأيتُ رجلاً أحسنَ فى عَيْنَيْه الكُحْلُ فى عين زيدٍ ، و «ما مِنْ أيَّامٍ أَحَبَّ إلى الله فيها الصومُ من ذِى الحِجَّة»[1] ، وما رأيتُ كِذْبَةً أكثر عليها شاهدٌ من كِذْبَة أميرٍ على مِنْبَرٍ[2] .

وأنشد سيبويه لسُحَيْم بن وَثِيل[3] :

مَرَرْتُ على وَادِى السِّبَاعِ ولا أَرَى
كوَادِى السِّبَاعِ حينَ يُظْلِمُ وادِيَا
أَقَلَّ به رَكْبٌ أَتَوْهُ تَئِيَّةً
وأَخْوَفَ إلاَّ ما وَقَى اللهُ سارِيَا

وأنشد المؤلف[4] :

---

(١) مسلم – الصيام : ٣١ ، ٣٢ ، وأبوداود – الصوم (٢٤٣٨) ٢/٣٢٥ ، والترمذى – الصوم – باب ٥٢ حديث رقم (٧٥٧) ٣/١٣٠ .

(٢) الهمع ٥/١٠٩ .

(٣) الكتاب ٢/٣٢ ، وشرح الرضى على الكافية ٣/٤٦٤ ، ٤٧١ ، والخزانة ٨/٣٢٧ ، والعينى ٤/٤٨ ، ومعجم البلدان (وادى السباع)

ووادى السباع : موضع بين البصرة ومكة . والتئيَّة : التلبث والتوقف ، وهى تمييز من قوله : «أقل» أى أقل توقفا . والسارى : السائر ليلا .

(٤) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٨ – ب) والهمع ٥/١٠٧ ، والدرر ٢/١٣٧ ، شرح شذور الذهب ٤١٦ ويروى «ماعلمت» وقائله مجهول .

ما رأيتُ امْرَأً أَحَبَّ إليه الـ

بَذْلُ منه إليكَ باابنَ سِنَانِ

فهذا ونحوه كثيرٌ فى كلام العرب ، لأن الفعل فيه يُعاقِب (أفْعَلَ) على معناه . ألاَ ترى أنك تقول : ما رأيتُ رجلاً يُبْغِضُ الشرَّ مِثْلَه ، ولا رأيتُ رجلاً يَحْسُنُ فى عينه الكحُل كحُسْنه فى عيْنه ، ولا أرَى كوادِى السباعِ واديًا يَقِلُّ به ركبٌ .

وهذا ظاهر ، ولذلك قَدَّره سيبويه باسم الفاعل ، إذ قَدَّر : ما رأيتُ رجلاً عاملاً فى عَيْنَيْه الكحُل ، وما رأيتُ رجلاً مُبَغَّضًا إليه الشَرُّ[1] .

فلو كان الفعل إذا عاقب (أفْعَلَ) لايُعْطِى معناه لم يَكْثر فى الكلام ، وإنما يكون نادرا من القسم الأول ، كقولك : مررتُ برجلٍ أكرمَ منه أبوه .

لو قلت : مررتُ برجلٍ يَكْرُم ، أو كَرُمَ عليه أبوه – لتغيُّر المعنى ، وكذلك إن قلت :رأيتُ رجلاً أَحْسَنَ فى عَيْنيْه الكحُل منه في عينِ زيدٍ ، فأتيتَ بالفعل – فَسَد المعنى المقصود من (أَفْعَل) إذ لم يَبْق مع الفعل معنى التفضيل .

ونظيرُ (أَفْعَل) هنا اسم الفاعل بمعنى الماضى إذا صَحِب الألف واللام ، فإنه كان قبلها لا يعمل لفَقْد شَبَه الفعل ، فلما دخلت صار بذلك نائباً عن الفعل، إذ هو مُعاقِب فى الصلة للجملة كما تقدَّم ، فعمل بعد أن لم يكن عاملا ، فلذلك لم يعمل فى الإيجاب إلا نادرا .

وكذلك إذا قلت : ما الكحُل فى عينِ زيدٍ أحسنَ منه فى عين عمروٍ – لا يُعاقِب هذا الفعلُ (أفْعَل) على معناه فلا يَرفع ظاهرا ، ولا المعنى أيضًا بموجود

---

(١) الكتاب ٣١/٢ ، وعبارة سيبويه بتمامها «فكأنك قلت : مارأيت رجلا عاملا فى عينه الكحُل كعمله فى عين زيد ، وما رأيت رجلا مبغَّضا إليه الشر كما بُغِّض إلى زيد»

فى (أَفْعَل) هنا على حدٍّ ما هو فى : ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عَيْنه الكحلُ منه فى عينِ زيدٍ ، لأن المنفىَّ هنا هو المَزِيَّةُ خاصةً ، وهناك المزيةُ والمساواةُ معًا ، فصارت مسألة : (ما رأيتُ رجلاً أحسنَ فى عَيْنهِ الكُحْلُ منه فى عَيْنِ زيدٍ) تُؤَدِّى من المعنى مالا يؤدِّى غيرُها من العبارات السابقة.

ولذلك لايقال : إنه يمكن فى الموضع عبارةُ أخرى تؤدِّى المعنى ، وذلك أن / تقول ك ما رأيتُ رجلاً الكحُل أحسنُ فى عينه منه فى عينِ زيدٍ ، ولا تحتاج إلى إخراج (أَفْعَل) عن بابه إلى رفع الظاهر ، لأنا نقول : إن هذا الكلام لايفيد ذلك المعنى ، وإنما يُفيد نفَى المزيَّة ، لانفىَ المزيةِ والمساواة معًا ، فالضرورةُ مُلْجِئة إليه . ٥٧٩

فإن قيل : فهل يمكن جَعْلُ (الكُحْلُ) مبتدأ خبرُه (أَحْسَنُ) فلا يُتكَلَّف القولُ برفعه الظاهرَ ، كما لم يُتَكَلَّف ذلك فى : مررتُ برجلٍ خيرٍ منه أبوه ، على عامة اللغات؟ قيل : لا ، لأن ما أمكن فى «خيرٍ منه أبوه» لا يمكن فى مسألتنا ، إذ لو جعلتَ (الكُحْل) مبتدأً خبرُه (أحسنُ) لزم الفصل بالمبتدأ بين (أَفْعَل) و (مِنْ) وهما بمنزلة المضاف والمضاف إليه . وقد حصل أن القيد الذى ذكره الناظم ، وهو معاقبةُ الفعل ، كافٍ فى المسألة ، لكن المثال عَيَّنَ موضعَ ذلك حتى يُحْذَى حَذْوَه[1] .

وله فى «التسهيل» قيودٌ لفظية ضابطة لموضع الكثرة ، يشير إليها مثالهُ ، وجملتها ثلاثة[2] :

---

(١) يقال : حَذَا فلان حذوَ فلان ، إذا فعل فعله ، وفلان يَحتذى على مثال فلان ، إذا اقتدى به فى أمره .

(٢) التسهيل : ١٣٥ ، والقيود الثلاثة التى ذكرها الناظم هنالك تتمثل فى قوله : «لايرفع أفعل التفضيل ، فى الأعرف ، ظاهرا إلا قبل مفضول هُوَ هُوَ ، مذكور أو مقدر ، وبعد ضمير مذكور أو مقدَّر مفسَّر ، بعد نفى أو شبهه يصاحب (أفعل)»وسيفصِّل الشاطبى القول فى هذه القيود الثلاثة فيما يلى .

أحدها أن يكون الظاهرُ المرفوعُ بـ(أَفْعَل) مفضَّلا على ماهو هو فى المعنى مذكورٍ بعده أو مقدَّر . وهو فى مثاله مقدَّر ، لأن التقدير فيه : لن تَرى فى النَّاسِ مِنْ رفيقٍ أَوْلَى به الفضلُ منه بالصدِّيقِ . والضمير فى «منه» عائد على (الفَضْل) وهو المفضَّل ، فإذًا هُوَ هُوَ . ويجوز حذف المفضَّل عليه كما فى المثال ، فتقول : ما رأيتُ رجلاً أحسنَ فى عينه الكحلُ من عينِ زيدٍ ، كما تقول : «مامِنْ أيام أحبُّ إلى اللهِ فيها الصومُ من عَشْر ذىِ الحِجَّة» أصله «مِنْهُ فى عَشْر ذىِ الحِجَّة» وإنَّما حُذف للاختصار ولفَهْم المعنى .

وإنَّما أَتَى به محذوفاً ليُعلمك أنه جائزُ الحذفِ ، ليس بلازم الذِّكْرْ . والمعنى أيضاً دالٌّ على موضعه ، فلم يحتج إلى التنبيه على صحة الإتيان به. وتحرَّز بهذا القَيْد من أن يكون الظاهر على ما هو غيرُه ، كقولك : مررتُ برجلٍ خيرٍ منه أبوه ، فإن هذا مما فُضِّل فيه الظاهرُ ، وهو (الأبُ) على غيره ، وهو (الرجلُ) وقد تقدَّم أن رفع الظاهر فى مثل هذا لغةٌ ضعيفة ، بخلاف مسألتنا .

وتحرَّز بقوله : «مذكورٍ بعدة» من أن يكون مذكورًا قبله ، أعنى المفضَّلَ عليه ، فإنه إذا كان كذلك لم يَكْثر رفعُ (أَفْعَل) للظاهر ، فإنك إذا قلت : ما رأيتُ رجلاً أحسنَ فى عينه مِنْهُ فى عينِ زيدٍ الكحلُ - أمكن أن يكون (الكحلُ) مبتدأ خبرهُ (أَحْسنُ) فلا يتعين رفع الظاهر ، إذ لا يقال به إلا حيث يَتَعَيَّن .

وكذلك إذا قلتَ فى مثال الناظم : أَوْلَى به من الصدِّيق الفضلُ ، فصار كقولك : مررتُ برجل خيرٍ منك أبوه .

والقيد الثانى أن يكون الظاهر المرفوع بـ (أَفْعَل) آتيًا بعد ضمير مذكورٍ ملفوظٍ به ، وذلك الضمير مفسَّر بصاحب(١) (أَفْعَلَ) الذى جَرىَ عليه . وهذا

(١) فى (ت) «مفسَّر لصاحب» وهو تصحيف .

الضمير المشارُ إليه هو المجرور بالباء فى قوله فى المثال : «أوْلَى به
الفضلُ من الصدِّيق» والمرفوع هو (الفضلُ) فإذا كان على هذا الترتيب
صَحَّ رفعُ (أفْعَلَ) للظاهر ، لأنه لا سبيل إلى غير ذلك ، إذ لو / جعلتَ ٥٨٠
(الفَضْلُ) مبتدأ ، و (أوْلَى) خبره لكنتَ قد فصلتَ بين (أوْلَى) وما فى
صِلَته ، وهو المجرور بعد (الفَضْل) بأجنبىٍّ منهما ، وهو (الفَضْلُ) وقد
تقدَّم .

فلو لم يكن الضمير المفسَّر بصاحب (أفْعَلَ) مذكوراً قبل المرفوع ، بل كان بعده ، وذلك إنَّما يُتَصَوَّر مع تقديم المرفوع ، وتصييره مبتدأ لصار (أفْعَلُ) لايَرفع فى اللغة المشهورة إلا المضمرَ على بابه ، فتقول : لن ترى فى الناسِ مِنْ رفيقٍ الفضلُ أوْلَى به من الصدِّيق . فـ (الفضلُ) مبتدأ، (وأوْلَى به) خبره ، كما تقول : ما رأيتُ رجلاً زيدٌ أكرمُ منه إلا عَمْرًا ، فيكون رَفْعُ (أفْعَل) هنا للظاهر مقتصراً به على اللغة الضعيفة .

وأيضًافحيث يتأتَّى الابتداءُ والخبر يتغيَّر المعنى عما كان عليه فى رفع الظاهر .

فإذا قلت : مارأيتُ رجلاً أبغضَ إليه الشرُّ منه إلى زيدٍ ، تعرضتَ لنفى المزيَّة والمساواة معًا .

وإذا قلت : مارأيت رجلاً الشرُّ أبغضُ إليه منه إلى زيدٍ ، فإنَّما تعرضت لنفى المزيَّة ، وأما المساواة فلم تتعرَّض لنَفْيها ، وإذا اختلف معنى الكلامين لم يَقُم أحدهما مقَام الاخر ، فكان رفع الظاهر هنا ضرورياً من جهة اللفظ ، محتاجًا إليه فى التخاطب من جهة المعنى . وبهذا علَّل المؤلف رفعَ الظاهرِ هنا . وقد تقدم .

والقيد الثالث أن يكون هذا كله بعد نَفْى ، لقوله فى المثال : لن تَرىَ فى الناسِ من رفيقٍ ، لأن المعنى المقصود إنَّما يحصل بذلك . وأيضًا فهو موضع السماع كما مَرَّ فى الأمثلة .

فأمَّا لو قلتَ : رأيتُ فى الناس صديقًا أبغضَ إليه الشرُّ منه إلى زيدٍ ، لم يصح ؛ إذ لا يُعاقبه الفعلُ هنا ، فلا يصح أن يقال فى معنى ذلك : رأيتُ صديقًا يُبْغض الشرَّ كزيدٍ ، إذ ليس فى ذلك المعنى . وقد تقدم أنه إنما رَفع الظاهرَ هنا لشبَهه باسم الفاعل ، ومعاقبتِه إيَّاهُ من جهة المعنى .

ويجرى مَجرى النفْىْ ما فى معناه ، وذلك (الاستفهام ، والنهىُ) نحو : هل رأيتَ فى الناس من رفيقٍ أَوْلَى به الفضلُ من الصدِّيقِ ؟ وكذلك : لاتَرَ فى الناسِ من رفيقٍ أوْلَى به الفضلُ من الصدَّيق ؛ لأن النهى نفىُ مطلوبٍ ، والاستفهامُ يقع بمعنى النَّفى ، (وكذلك تقع بعده (مِنْ) الاستغراقية نحو {هَلْ مِنْ خَالِقٍ غيرُ اللَّهِ}[1] .

وقد تقدم إجراؤه للاستفهام مَجرى النفى)[2] فى مواضع ، فكذلك يكون الحكم هنا مع القول بإعمال القياس .

واعلم أن قوله : «فكثيرًا ثَبَتَا» ليس فيه ما يدل على أنه قياس ، وكأنَّه – والله أعلم – قَصد ذلك ، وإلاَّ فكان يمكنه أن يقول : فقِيَاسًا ثَبَتَا ، أو ما يُعطى ذلك المعنى ، فالظاهر أنه تردَّد فى الحكم بالقياس ، وذلك أن السيرافى[3] علَّل رفع الظاهر هنا بما يقتضى الاضطرارَ إلى ذلك ، وأنه ضعيفُ على خلاف

---

(١) سورة فاطر / آية ٣ .

(٢) مابين القوسين ساقط من (ت) .

(٣) السيرافى (جـ ٢ ، ورقة ١٦٧ – ب) .

القيـاس ، فذَكـر أنه إنَّما خالف حكمُ هذه المسائل الحكمَ فى «خيرٍ منه أبوه» لمفارقتها إياه من جهة اللفظ والمعنى .

٥٨١ أما / المعنى فإن (مِنْ) فى : «خيرٍ منه أبوه» واقعةٌ على المفضول ، وما بعده هو الفاضل ، فالهاء فى «منه» للمفضول ، و «أبوه» هو الفاضل، وهماغَيْران .

بخلاف هذه المسائل ، فإنَّ ماوقعت عليه (مِنْ) وهو المفضولُ ، هو بعَيْنِه الفاضلُ ، فهما شيئ واحد ، وإنما افترقا بالمحل ، وأنك تريد فى «مسألة الكُحْل» مثلا تفضيلَ الكحلِ فى عينِ زيدٍ عليه فى عين عمروٍ ، وليس هنا فى الحقيقة غَيْران ، فأشبهت (أفعلُ) هنا اسمَ الفاعل بهذا القدر ، إذ لايجئ اسم الفاعل طالبًا شيئين طلبَ (أَفْعَل) .

هذا مع أن (الأبَ) فى «خيرٍ منه أبوه» لا عملَ له ولا صُنْع ، وللكُحْل عملٌ وعلاج يرُى أثره فأشبه اسمَ الفاعل .

وأمَّا اللفظُ فماذُكر من لزوم الفصل بين (أَفْعَل) وما فى صلته ، بخلاف «خير منه أبوه» .

قال : فضُمَّت الضرورةُ إلى رفع الظاهر هنا ، بخلاف «خيرٍ منه أبوه» .

ورَدَّ ابن خروف هذا وقال الإتباعُ فى هذه الصفات ليس بضرورة، لأنه فى الكلام كثير ، وليس بضعيف . قال : والصفةُ فيه للأول ، وإن كانت قد رَفعت غيرَ الأول . قال : ومَن جعله ضرورةً فقد أخطأ[1] .

ثم عَلَّل بمعنى ماذَكره السِّيرافى فكأنه فهم من السيرافى تضعيفَ

(١) غير معروف .

المسألة ، فَردَّ عليه بكثرة السماع .

وأيضًا فظاهر سيبويه أنه قياس ، فهذا - والله أعلم - هو السبب فى أَنْ خَرجِ الناظم عن عُهْدة المسألة ، وأخبر بالسَّماع فيها ، إذ كان وجه القياس فيها ضعيفًا .

وإنَّما علَّلوا بما يَقتضى أنه خرج عن بابه ضرورةً ، لكن صادم كثرة السماع فى وجهه ، والظاهر القياس ، وإليه مال فى «التسهيل»[(١)] .

والنَّزْر : القليلُ التافه ، وقد نَزَر يَنْزُر نَزَارَةً . وعاقب الشئُ الشئَ ، إذا جاء فى عَقِبه ، ومنه سُمِّيت (المُعَاقَبة) المصطَلح عليها[(٢)] ، لأن أحد المتعاقبَيْن إنما يأتى فى عَقِب الآخر وبعد ذهابه ، ومن حكمهما أَلاَّ يجتمعا .

والصِّدِّيق ، مثل القِسِّيس : الدائم التَّصديق . قال الجوهرى : ويكون الذى يُصَدق قولَه بالعمل ، وكأنه أراد هنا أبا بَكْر الصدِّيقَ رضى الله عنه ، خليفة رَسولِ الله صلى الله عليه وسلم .واسمه عبد الله بن عثمان ، وهو أبو قُحافة بن عامر بن عمرو بن كَعْب بن سعد بن تَيْم بن مُرَّة بن لُؤَىٍّ . يجتمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مُرَّة . أُمُّه أمُّ الخَيْرِ ، واسمها سَلْمَى بنت صَخْر بن عامر بن كَعْب بن سعد بن تَيمْ . والصدِّيقُ لقبٌ له .

وفى تسميته بالصدِّيق قولان ، قيل : لتصديقه بالرسالة على غير تَلَعْثُم ولاتوقُّف ، رُوِى عن علىٍّ رَضى الله عنه أنه قال : قالت قريش : كَذَب محمد ، وقال أبو بكر : صَدَق محمد ، فسمَّاه الله صِدِّيقًا ، قال : {والَّذِى جَاءَ بالصِّدْقِ

---

(١) ص ١٣٥ .

(٢) المعاقبة فى الزحاف : أن تحذف حرفا لثبات حرف ، كأن تحذف الياء من (مفاعيلن) وتبقى النون ، أو تحذف النون وتبقى الياء ، وهو يقع فى جملة شطور من شطور العروض [اللسان - عقب] .

وصَدَّقَ بِهِ أُولئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ}[١] ، فالذى جـاء بالصـدق محمدٌ ، وصَـدَّق به أبو بكر.

ورُوى عن ابن المبارك[٢] أنه سمى صدِّيقا لانه لم يَكذب قط .

وهو كـان رفـيقَ رسـوله الله صلى الله عليـه وسلم فى الهـجـرة ، وصاحَبه فى الغار ، وفيهما نزلت الآية {ثَانِىَ اثْنَيْنِ}[٣] . الأية ، فـلأجل هذا لا رفيقَ لرسول الله صلى الله عليه وسلم أفضلُ منه .

تُوفى / لثمان بَقِينَ من جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة ، رضى ٥٨٢
الله تعالى عنه .

---

(١) سورة الزمر / آية ٣٣ .

(٢) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلى التميمى المروزى ، الحافظ شيخ الإسلام ، وصاحب التصانيف والرحلات ، أفنى عمره فى الرحلات حاجا ومجاهدا وتاجرا ، وجمع الحديث والفقه والعربية وأيام الناس ، وكان شجاعا سخيا ، وله كتاب فى الجهاد ، وآخر فى الزهد والرقائق (ت ١٨١هـ) .

(٣) سورة التوبة / آية ٤٠ .

النعـــت

لما تكلم الناظم رحمه الله على أحكام المرفوعات واستوفاها ، ثم على أحكام المنصوبات ، ثم على أحكام المجرورات ، وذلك [بحسب العوامل المتصرِّفة أولا ، ثم][1] ، بحسب العوامل غير المتصرفة ثانيا ، أخذ الآن يتكلم فى أحكام التوابع لتلك المعمولات ، وأتى أولا بحكم عام يشمل التوابع كلها ، ويعرِّف بمعنى التابع واسمه فقال :

يَتْبَعُ فى الإعْرابِ الاسْمَاءَ الأُوَلْ
نَعْتٌ وتَوْكِيدٌ وعطْفٌ وبَدَلْ

يعنى أن هذه الأنواع الأربعة المذكورة ، وهى النعت والعطف والتوكيد والبدل ، حكمها أن تَتبْع الأسماء المذكورة قبلها فى الإعراب مطلقاً من غير تقييد .

وهذه القاعدة تشمل حكمين عامَّيْنْ لجميع التوابع ، ومن أجلهما سُمِّيت توابع .

أحدهما لزوم التَّبَعية فى الإعراب ، فالأنواع الأربعة غير خارجة عن هذا الحكم ، فتقول فى النعت : مررتُ بزيدٍ العاقلِ ، وفي التوكيد : مررتُ بزيدٍ نفسهِ وفى العطف : مررتُ بأبى عبدِ الله زيدٍ وأخيه ، وفى البدل : مررتُ بزيدٍ أخيك . وكذلك فى النصب والرفع .

فهذه التَبعَية التى هى التبعيةُ فى الإعراب شاملة لجميعها .

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبته من (س ، ت) .

ولها تَبَعيَّةٌ أخرى لكنها غير شاملة ، فإن النعت تابع فى التعريف والتنكير، بخلاف غيره . والتوكيد تابع للمعرفة خاصة على الأمر العام بخلاف غيره .

والمعطوف تابع للمعطوف عليه بواسطة حرف التَّشريك ، بخلاف غيره .

والبدل غيرُ لازمٍ فيه ذلك كلُّه ، بل يَتبع النكرة وهو معرفة وبالعكس ، ولايكون فيه حرف ، فإذًا قد صار كل نوع منها مختصاً بتبعيَّة أخرى .

والحكم الثانى لزومُ كَوْنِ هذه الأنواع مذكورةً بعد الأسماء الأُوَل ، لأنه قَيَّد المتبوعات بكونها الأوَل فى الذِّكر ، فلا بد أن تكون التوابع ثوانىَ عنهافى الذِّكر ، فلا يتقدم إذًا التابعُ على المتبوع ، كما لا يختلفان فى الإعراب ، وإذا كان الحكم هذا فلا يجوز إذًا أن تقول : مررتُ بالعاقلِ زيدٍ ، و«زَيْد» هو المتبوع، بل يصير حكمُ (زَيْد) آخرَ ، وهو أن يكون بدلاً أو عطفَ بيان . «والعاقِل» صفةٌ على أصلها ، قائمةٌ مقامَ موصوف متقدِّم ، حُذف للعلم به ، لاصفةٌ لـ (زيْد) المتأخِّر .

ومثل ذلك قوله تعالى : {إلىَ صراطِ الْعَزيزِ الحَميدِ ، اللَّهِ}[(١)] ، على قراءة الخفض ، وهى لغير نافع وابن عامر[(٢)] .

وكذلك العطفُ لايجوز تقديمُ المعطوف على المعطوف عليه إلا فى ضرورة شِعْر ، كقول الشاعر ويُنسب للأحوص[(٣)]:

---

(١) سورة إبراهيم عليه السلام / آية ١ ، ٢.

(٢) وقرأ نافع وابن عامر (اللَّهُ) بالرفع [السبعة : ٣٦٢] .

(٣) ديوانه ١٧٣ ، والخصائص ٣٨٦/٢ ، وشرح الرضى على الكافية ٢٤٦/١ ، ٣٥٦ ، والخزانة ٣٩٩/١ والهمع ٣٩/٣ ، ٢٤٠ ، ٤٠٨/٤ والدرر ١٠٥/٢ .

وذات عرق : موضع بالحجاز . وسلم على النخلة لأنها معهد أحبابه ، وملعبه مع أترابه ، لأن العرب تقيم المنازل مكان سكانها فتسلم عليها ، وتكثر من الحنين إليها . ويحتمل أن يكون كنى عن محبوبته بالنخلة ، لئلا يشهرها ، وخوفا من أهلها وأقاربها .

ألاَ يا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِـــــرْقٍ

عَلَيْكِ ورَحْـــمَـــةُ اللهِ السَّــلامُ

إذا لم تُجعل «ورحمةُ الله» معطوفاً على الضمير فى «عَلَيْكِ» وقولِ ذى الرُّمَّة ، أنشده سيبويه[1] :

كَـأَنَّا على أَوْلاَدِ خَطْبَـاءَ لاَحَـهَـا

ورَمْيُ السَّفَـا أَنْفَاسَـهَـا بِسَـهَـامِ

جَنُوبٌ ذَوَتْ عَنْهـا التَّنَاهِي وأَنْزَلَتْ

٥٨٣ / بهـا يومَ ذَبَّابِ السَّبِيبِ صِيَـامِ

أراد فى الأول : عليكِ السلامُ ورحمةُ اللهِ ، وفى الثانى : لاَحَهـا جَنُوبٌ ورَمْيُ السَّفَا .

وقول الناظم : «يَتْبَعُ فى الإعْرابِ» ولم يَخُصَّ وجهًا من وجوه الإعراب - إنما أطلقه استظهاراً على النحو : علمتُ زيداً قائمًا ، ورأيتُ

---

(١) ديوانه ذى الرمة ٦١٠ ، والكتاب ٩٩/٢ ، والأشمونى ١١٨/٣ ، واللسان (سهم) والرواية فيه كما فى الديوان وغيره «أولاد أحقب» .

يصف إبلا سريعة ضامرة ، ويشبهها بأولاد أحقب ، وهى الحمر الوحشية التى فى بطنها بياض مكان الحقيبة . ولاحها : أضمرها وغيرها . والسفا : شوك البهمى ، والحمر تكلف بها .

وأنفاسها : أنوفها ، لأنها مخارج النفس . والسهام : وهج الصيف وغبرته . يقول : تأكله وقد هاج ويبس فيصيب مشافرها وأنوفها فيدميها .

والجنوب : ريح تقابل الشمال . وذوت : جفت ويبست . وعنها : بسببها . والتناهى : الغدران واحدها تنهية ، وسميت بذلك لأن السيل ينتهى إليها من الوادى ويستقر بها . وقوله : «أنزلت بها يوم» معناه أن الجنوب أنزلت الحمير يومًا تذب فيه بأذنابها الذباب الذى يحوم حولها من شدة الحر . والسبيب من الفرس وغيره : شعر الذنب والعرف والناصية . وصيام : قائمة مكانها لاتبرحه ، ممسكات عن الرغى وهى صفة لأولاد أحقب . وعلى رواية الشاطبى (خطباء) فالخطباء من حمر الوحش هى الأتان التى لها خط أسود على متنها والذكر أخطب .

زيدًا راكبًا ، وما أشبهه ، فإنها ، وإن كانت تابعة لما قبلها فى الإعراب الحاصلِ فيها ، لم يَحْصُلْ فيها التَّبَعيَّة المطلقة ، فإن هذه الأمثلة ، أعنى (قائمًا ، وراكبًا) وسواهما من ثَوَانِى المفعولات لاتَتْبع فى غير ذلك الإعراب الخاص ، ألا ترى أنك إذا قلت:عُلِم زيدٌ قائمًا ، ورُئِىَ زيدٌ راكبًا ، انحرمت التَّبَعيَّة ، فدَل على أنها فى الحقيقة ليست بتَبَعِيَّة ، وإنما كانت موافَقَةً فى الإعراب اتِّفَاقِيَّة ، فإنَّما يريد بقوله : «فى الإعْرابٍ» العمومَ فى وجوهه كلها . وذكر أنواعًا أربعة ، وهى فى الحقيقة خمسة ، يُزاد عليها عطفُ البيان ، وقد ذكره وبَوَّب عليه اجتزاءً بلفظ «عَطْفُ» لأن العطف على وجهين ، عطفُ بيان ، وعطفُ نَسَق ، والعطف يقال عليهما باشتراكٍ لا بتَوَاطُؤٍ[1] ، إذ لم يشتركا فى معنى كُلِّى إلا فى المعنى الذى اشتركت فيه التوابعُ كلها ، فكان الأوْلَى ألاَّ يأتى لهما بلفظ واحد ، لكن ذلك قريب ، والخَطْب فيه يسير .

وقد يَرِد عليه أن كلامه يقتضى أن التوابع مختصة بالأسماء ، إذ حكَم أن التوابع تتْبع الأسماء الأوَل ، فكأنه عنده حكمٌ ثالث مضافٌ إلى الحكمين المذكورين قبل هذا ، وإلاَّ فما الفائدة فى ذكر الأسماء هنا ؟

وإذا كان ظاهر كلامه أنه حكم ثالث لازم انْتَقض عليه بأن العطف يكون فى الأسماء والأفعال ، وقدَ نَصَّ على ذلك فى باب «العطف» إذ قال : «وعَطْفُكَ الفِعْلَ على الفِعْل يَصِحّ».

والبدل أيضاً يكون فى الفعل كما يكون فى الاسم ، كقولك : إن تُكْرِمْنِى تُحْسِنْ إلىَّ أشكرْك . ومن قوله تعالى : { ومَنْ يَفْعلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ

---

(١) المشترك هو اللفظ الذى وضع لأكثر من معنى وضعا مستقلا ، مثل العَين ، والمتواطئ هو اللَفظ الذى وضَع لمعنى كلى يشمل أفراده بدون تفاوت ، مثل : الحيوان ، والإنسان .

العَذَابُ يومَ القِيَامَة وَيخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا}[1]. وفى هذا أيضاً شاهدُ عطفِ الفعل (على الفعل)[2] .

وكذلك التوكيدُ يكون فى الاسم والفعل والحرف والجملة ، وذلك قِسْمُ اللَّفْظى .

وإنَّما يخلو من هذا النعتُ وعطفُ البيان ، فلا يكونان إلا فى الاسم.

وقد نَصَّ الناظم على البدل فى الفعل بقوله : «ويُبْدلُ الفِعْلُ من الفعْل» البيتين[3] ، وكذلك بَيَّن فى التوكيد اللفظى[4] ، فأشكل قولهُ هنا : «الأسماءَ الأوَلْ» .

والجواب أن كلامه لا يقتضى اختصاصَ التوابع بالأسماء ، لأن ذلك إنما هو بمفهوم اللَّقَب المرفوض عند أهل الأصول[5] ، فذكرُه الأسماءَ ليس له مفهومٌ ولا مُقْتَضى غيرُ مايدلُّ عليه صريحُ لفظه، فلا تَنْتَفى التَّبَعِيَّةُ عن الفعل وغيرِه بذلك ، بل يبقى مسكوتًا عنه ، حتى إذا شَرع فى كل واحد من التوابع على التفصيل بَيَّن ما يَحتاج إليه من ذلك بعد ذكر التَّبعَيَّة للأسماء التى جَعلها أصلاً / وإنَّما المفهومُ الصحيحُ ما اقتضاه ٥٨٤

(١) سورة الفرقان / آية ٦٨ ، ٦٩ .

(٢) مابين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبته من (س) وحاشية الأصل .

(٣) هو بيت واحد ، وهو قوله :

وَيُبْدَلُ الفِعْلُ من الفِعْلِ كمَنْ ... يَصِلْ إلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ

(٤) يقصد قول الناظم فى باب «التوكيد» :

وما من التّضوكيدِ لَفْظِيٌّ يجِى ... مُكَرراً كَقَوْلكَ ادْرُجِى ادْرُجِى

(٥) مفهوم اللقب قسم من أقسام مفهوم المخالفة . ومفهوم المخالفة – عند الأصوليين – هو أن يكون المسكوت عنه مخالفا للمنطوق فى الحكم ، ويسمى دليل الخطاب .

ومفهوم اللقب هو تخصيص اسم مشتق بحكم ، مثل قولنا : محمد رسول الله ، فإن هذا المنطوق لايفهم منه أن غير محمد ليس برسول . وعامة الأصوليين يرفضون الأخذ بهذا المفهوم . وانظر [المختصر فى أصول الفقه لابن اللحام ١٣٤]

قولهُ : «الأَوَلَ» لأنه صفة ، ومفهومُ الصفةِ معمولٌ به[1] ، معلومُ الصحة عند المحقِّقين من أهل الأصول واللغة ، فلا إشكال على هذا .

ثم لما بَيَّن الحكمَ الجُمْلى العام للتوابع أخذ يتكلم فى تفصيلها نوعًا نوعًا ، وبدأ بالنعت فقال :

فـــالنَعْتُ تَابعٌ مُـــتِمٌ مـــا سَـــبَقْ
بوَسْـــمِـــهِ أو وَسْمِ مـــا بِهِ اعْـــتَلَقْ

وهذا تعريفُ بالنعت التعريفَ الرَّسْمى ، وتمييزُه عن الأنــواع الأُخَر .

فقوله : «تابعٌ» هو الجنس الأقرب للتوابع ، ومعنى التَّبَعِيَّة فيه هو المذكور أولا .

وقوله : «مُتِمٌ ما سَبَقْ» يعنى أنه يُتم معنى الأسم السابق بالنِّسْبة إلى فهم السامع ، لا بالنسبة إلى نفس الاسم ، لأن الاسم فى نفسه تامٌّ الدلالة على معناه وَضْعًا ، وإنما التفاوتُ فى تمام الدلالة وعدمِ ذلك بالنسبة إلى فهم السامع، فقد يكون الاسم السابق بالنسبة إليه تامٌّ الدلالة ، أى معروفًا عنده ، وقد يكون ناقص الدلالة ، أى مبهَماً عنده .

فإذا قلت : مررتُ بزيدٍ ، فإن كان «زيدٌ» معروفــاً عند السامع فقد تَمَّ ، وإن كان غيرَ معروف عنده فهو ناقص حتى تقول : الخياطِ ، أو النجارِ ، أو القرشىِّ ، فَيِتَمَّ ذلك عند السامع ، وقد يحتاج إلى أكثر من نعت واحد ، وحينئذٍ يتم .

---

(١) مفهوم الصفة قسم من أقسام مفهوم المخالفة أيضا . وهو أن تقترن بعام صفة خاصة ، كقوله صلى الله عليه وسلم : «فى الغنم السائمة الزكاه» فإن مفهومه أن غير السائمة من الغنم ، وهى التى تُعلف ، لازكاه فيها . وجمهرة الأصوليين يأخذون بهذا المفهوم .
وانظر [المختصر فى أصول الفقه ١٣٣]

وقد نَصَّ سيبويه على هذا المعنى ، وأن «زيدا» عند مَنْ يعرفه كزيدٍ الأحمرِ عند من لا يعرفه[(١)] . فهذا معنى قوله : «مُتِمٌّ ما سَبَقَ» .

ولما كان هذا غيرَ كافٍ في التعريف ، إذ قد يَدخل عليه فيه البدلُ وعطفُ البيان إذا قلت : قام زيدٌ أبو عبدِ الله ، وقام عبدُ الله زيدٌ ، فإن البدل مثلُ النعت ، فإنه يُبَيِّن ماقبله ويوضِّحه ويُتمُّه ، وكذلك عطفُ البيانِ - أخرجهما بقوله : «بوَسْمِهِ أو وَسْم ما به اُعْتَلَقَ» وهذا المجرور متعلق بـ (مُتِمٌّ) أي يُتِمُّه بهذا الوجه من الإتمام ، وهو وَسْمه بِسِمَةَ يُعرف بها .

والوَسْم هنا مصدر : وَسَمْتُه ، أَسِمُهُ ، وَسْمًا ، أي جعلتُ عليه علامةً يعرف بها .

والسِّمة التي يوُسم بها هو المعنى الذي يعطيه الاسمُ المشتق ونحوهُ ، فإنك إذا قلت : مررتُ بزيدٍ الخَيَّاطِ أو العاقلِ ، فقد أتممتَ دلالة لفظ «زيد» على مدلوله بالإتيان بمعنى الخياطة أو العقل المفهومَيْن من لفظ (الخَيَّاط ، والعَاقِل) .

فخرج بذلك البدلُ وعطفُ البيان ، فإن تبيينهما للأول ليس على هذا الحد، ولكن بالإتيان بلفظ مرادِف للأول أَبْيَنَ منه ، لأنك وسَمت الأول بسمة عُرف بها مدلوله، وتَخَصَّص بها فافترقا .

---

(١) عبارة سيبويه في الكتاب (٨٨/١) هي «وإنما منعهم أن ينصبوا بالفعل الاسم إذا كان صفة له أن الصفة تمامُ الاسم ، ألا ترى أن قولك : مررت بزيد الأحمر ، كقولك : مررت بزيد ، وذلك أنك لو احتجت إلى أن تنعت فقلت : مررت بزيد، وأنت تريد : الأحمر ، وهو لا يعرف حتى تقول : الأحمر ، لم يكن تمَّ الاسم ، فهو يجرى منعوتَ مجرى : مررت بزيد ، إذا كان يعرف وحده ، فصار الأحمر كأنه من صلته».

وحصل أن الاسم الجامد إذا وقع تابعاً فليس بداخل تحت حَدّ النعت أصلا، لأنه ليس بوَسْمٍ للأول، ولا لما اعْتَلق به، وإنما يدخل تحته المشتقُّ وما في معناه على حسب مايذكره بعد في قوله : «وانْعَتْ بمُشْتَقٍّ» .

ومعنى قوله : «بوَسْمِه» أي بوسم الاسم الأول، فالضمير في «بوَسْمِه» عائد على / قوله : «ماسَبَق» وكذلك في «مابِه اعْتَلَقَ». ٥٨٥

والذى اعْتَلق بالأول هو ما كان من سَبَبه (فالذي للأول نحو : مررت برجل كريم، وبزيد العاقل. والذي من سببه)[1]. نحو : مررتُ بزيدٍ الفاضلِ أبوه، وبرجلٍ كريمٍ أخوه.

فالوَسْم هنا إنما هو للأب والأخ اللذين هما من سَبَب الأوَّل لا للأول. وإنما ساغ ذلك، وحصل به التعريف، لأن ماكان من سبب الأول، وله به تعلُّقٌ وملابسةٌ إذا وُسِم فكأنه قد وُسم الأول، فيحصل بذلك بيان الأول.

والأوصاف التى يحصل بها هذا المعنى أربعة :

(حِلىً) وهى الصفات الظاهرة، نحو : الطويل، والقصير، والقليل، والكثير.

و (غرائز) وهى الصفات الباطنة، نحو : العالم، والجاهل، والشَّريف، والخامل.

و(أفعال) نحو : الخَيَّاط، و التاجر، والقاضى، والفاجر.

(١) مابين القوسين ساقط من (ت) ومستدرك على حاشية الأصل.

و(نَسَبُ) كالقرشيٍّ، والهاشميٍّ، ونحو ذلك.

واعْتَلَق بالشيء، وتعلَّق به بمعنًى.

وهذا الحد الذى حَدَّ به النعتَ هو معنى ماحَدَّ به غيرُه من قوله : «هو الاسم الجاري على ماقبله لإفادة وصفٍ فيه أو فيما هو من سَبَبه» وفي هذا التعريف[1] نظر من أوجه :

أحدها أن البدل وعطف البيان داخلان عليه، ولايُنْجيه من ذلك قوله : «بوَسْمِه» لأن الوَسْم كما يقع بالصفة المشتقة المؤدِّية لمعنًى من المعانى الزائدة على الموصوف كذلك يقع بالاسم الجامد الذى يؤدِّى معنى الأول ويُبَيِّنه، لأن الاسم على الإطلاق سِمَةٌ على مُسَمَّاه، وإطلاقُه على مسمَّاه وَسْمٌ له به، فلايُنَجِّى قولُه : «بوَسْمه» عن وُرُود ماليس بنعت في حَدِّه. نَعَمْ الذى لايَحتمل دخول البدل وغيره عليه هو قوله : «أووَسْمِ مابه اعْتَلَق» لأنه لايصح وسُم مابالأول اعْتَلَق إلا وهو مشتق[2].

والثاني أن هذا التعريف لايصدق إلا على (نَعْت البيان) خاصة، لأنه هو الذى أَتَمَّ الفائدةَ بالنسبة إلى السامع.

ونعتُ البيان هو المسوقُ لتخصيص نكرة نحو : مررتُ برجلٍ نَجَّارٍ، فإنك خَصَّصْتَه بـ (النجار) من الفَلَّاح[3]، والعاقل، والأحمق، وغيرهم ممن ليس بنجَّار.

---

(١) أى تعريف الناظم.

(٢) في الأصل و(ت) «لأنه لايصح مابالأول إلا وهو مشتق» وما أثبته من (س) وحاشية الأصل، وهو وجه العبارة.

(٣) في الأصل و(ت) «بالنجار والفلاح...» وهو تصحيف بيِّن.

أو لرفع اشتراكٍ عارضٍ في معرفة نحو : زيدٌ العاقِل، فإنك أخرجتَ زيدا بـ (العاقِل) من سائر من عُرف بهذا الاسم وليس بعاقل.

زاد المؤلف : أو لتَعْمِيمٍ، نحو : إن الله رَزَّاقٌ لعباده المُطِيعين والعَاصِين.

أو لتفصيلٍ، نحو : مررتُ برجلين مسلمٍ وكافرٍ.

فهذا النوع من النعوت هو الذى تناوله التعريف، وبقي من أنواع النعوت أربعة :

نعت المَدْح نحو : {الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ}.

ونعت الذم نحو : أعوذُ باللهِ من الشيطانِ الرَّجيمِ.

ونعت الترحُّم نحو : مررتُ بزيدٍ المسكينِ البائسِ الفقيرِ.

ونعت التوكيد نحو : مررتُ بغلامَيْن اثْنَيْنِ، وبرجلٍ واحدٍ.

زاد المؤلف خامسا وهو نعت الإبهام نحو : مررتُ بصدقةٍ قليلةٍ أو كثيرةٍ.

فهذه أنواعٌ لابُدَّ من إدخالها في النعوت، وهى لم تَدخل له، فكان ذلك خَلَلاً في تعريفه.

٥٨٦ / والثالث أن النعت القائم مَقام المنعوت[1] غير جَارٍ على منعوتٍ سَبَق، مع أنه نعت بلاشَكٍّ، فخرج عن حَدِّه، فاقتضى أنه ليس بنعت.

---

(١) مثل قوله تعالى : {أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ} أى دروعا سابغات. وسيأتى تفصيل هذه المسألة عند قول الناظم.

وما مِنَ المَنْعُوتِ والنَّعْتِ عُقِلْ ... يجوزُ حذفُهُ وفي النَّعتِ يَقِلّ

وليس كذلك.

والجواب عن الأول أن مراده بالوَسْم ـ كما تقدَّم ـ المصدرُ، أى بأن تَسِم الاسَم الأولَ بِسَمة وأنت إذا أجريتَ الاسم الجامد على الأول إنَّما أتيتَ باسمٍ آخر أوضح، لا أنَّك وسمتَ الأولَ بما يُعرف به، فلم يَصْدُق من هذا الوجه على عطف البيان أنه وسُم به الأولُ، وجُعل عليه علامة، وإنما يَصْدُق عليه أنك أتيتَ باسم آخر أعرفَ من الأول ليتضح معناه عند السامع، لالقصدِ أن يتضح به الأول، فافترقا.

والجوابَ عن الثاني من وجهين، أحدهما أن نعت البيان هو الأصل، وإنما وُضع لهذا القصد، أعنى إيضاحَ الأول، إذ المدح أوالذم أو غيرهما أمرٌ ثانٍ عن معرفة ذلك. وإذا كان كذلك فغيرُ نعتِ البيان محمولٌ عليه، فيكون الناظم قد عَرَّف بالنعت الأصيل، وتَرك ماعداه، لأنه فرع وتابع.

والثاني، وهو الأَوْلَى، أن ماعدا نعتَ البيان مثلُ نعت البيان في كَوْنه مُتمًا ماسَبَق، لكن بحسب القَصْد، وذلك أن القائل : مررتُ بزيدٍ الفاضلِ الكريم، أو القائَل : مررتُ بزيدٍ الفاسقِ الخبيثِ، أو المسكينِ الفقيرِ أو نحو ذلك، إنَّما قصدُه التعريفُ بزيد، من حيث احتوى على خِلاَلٍ وأوصافٍ يُمدح بها أو يُذم.

فالاسم الأول قد تَضمَّنها من حيث العَلَمِيَّةِ، لكن بقي تقريرُها على السامع حتى يعرفَ صاحبَها معرفةً أخرى أتمَّ من تلك المعرفة المتقدِّمة له، فإذاً المادحُ أو الذامُّ أو غيرهما قاصدٌ للتعريف بزيد تعريفًا لم يَتِم بحسب السامع قبل النعت، وإن كان يَعرف عينَه. فلم تَخرج نعوتُ المدحِ والذم والترحُّم عن كونها تُتِمُّ ماسَبق.

وأما نعت التوكيد ففيه أيضاً إتمامُ ماللأول. نَصَّ عليه أهل المعانى

والبيان، وكذلك نعت الإبهام، فتأمَّله.

والجواب عن الثالث أن النعت له جَرَيانٌ على المنعوت إذا كان محذوفا، كجريَانه إذا كان ثابتا، لأنه في حكم الملفوظ به.

وأيضا الحذفُ على خلاف الأصل فلم يُعْتَدَّ به.

ووجهٌ ثالث، وهو أن النعت إذا أُقيم مُقام المنعوت فهو مباشرٌ للفعل، ومطلوبٌ له، فليس إذ ذاك معرَباً نعتًا، بل فاعلاً أو مفعولاً أو مضافًا. والتقديرُ أمرٌ آخرُ وراء ذلك.

و «ما» في قوله : «ماسَبقَ» مفعول «مُتِمٌّ» و «ما» في «مابِهِ اعْتَلَقَ» مخفوضةُ اللفظ بإضافة «وَسْمِ» إليها، ومنصوبةُ الموضع بـ «وَسْمِ» لأنه مصدر مقدَّر بأَنْ والفعل. والضمير في «اعْتَلَقَ» عائد «ما»

وَلْيعْطَ في التَّعْرِيفِ والتَّنْكِيرِ مَا
لِمَا تَلاَ كَامْرُرْ بقَوْمٍ كُرَمَا
وَهْوَ لَدىَ التَّوْحِيدِ والتَّذْكيرِ أَوْ
سِوَاهُمَا كَالفِعْلِ فَاقْفُ مَاقَفَوْا

587 / يعنى أن النعت يُعْطَى من التعريف والتنكير مثلَ مايُعطاه المنعوتُ، فلابد أن يماثله ويَتْبَعه في ذلك كما يَتْبَعه في الإعراب.

هذا الحكم فيه لازمٌ، سواء أكان النعت حقيقيًا أم سببيًا، فتقول : مررتُ برجلٍ عاقلٍ، وبزيدٍ العاقل. ولا يجوز أن تقول : مررتُ برجلٍ العاقلِ، ولابزيدٍ عاقلٍ، و «زيدٌ» باقٍ على عَلَميَّته، ولا : بأبيكَ عاقلٍ.

وكذلك تقول : مررتُ برجلٍ عاقلٍ أبوه، ومررتُ بأخيكَ العاقلِ أبوه. الحكمُ واحدٌ.

فإن جاء مُوهِمُ خلافِ ذلك أُوِّل، كقولهم : مايَحْسُنُ بالرجلِ خيرٍ منك أنْ يفعلَ، إذ الرجلُ في معنى النكرة وإن تَحَلَّى بالألف واللام، ولذلك يُنعت بالجملة كما سَيُنَبَّه عليه.

وإنما لم تُنعت النكرةُ بالمعرفة، ولا المعرفةُ بالنكرة من جهة أن النعت والمنعوت في المعنى كالشيء الواحد، والشيء الواحد لايكون معرفةً نكرةً في حال.

وإلى هذا المعنى أشار سيبويه بقوله : زيدٌ الأحمرُ عند من لايعرفه كزيدٍ عند من يعرفه[1]. يريد : أن زيداً الأحمَر عند من لايعرفه وحده بمنزلة زيد وحده عند من يعرفه. وهذا ظاهر.

وقال الفارسيُّ : إنما لم تُنعت المعرفة بالنكرة، ولاالنكرة بالمعرفة، من حيث لم يُنعت الواحُد بالجمع، ولا الجمُع بالواحد، لأن النكرة تشبه الجمَع من حيث الشِّيَاع، والمعرفة تشبه الواحد من حيث الاختصاص[2]. وعَلَّل بعضهم ذلك بأن المعرفة إنما لم تُنعت بالنكرة لأن نعت المعرفة إنَّما وَضْعُه لرفع الاشتراك العارض فيها، والنكرةُ لاتَرفع الاشتراك عن نفسها، فكيف ترفعه عن غيرها!

ولم يكن العكسُ، لأن حق المعرفة التقدُّمُ على النكرة، وحَقَّ النعت التأخُّرُ عن المنعوت، فهما متدافعان.

ثم أتى بمثال لهذه المسألة، وهو قوله : امْرُرْ بقومٍ كُرَمَا.

---

(١) انظر : الكتاب ١/٨٨.

(٢) عبارة الفارسي في الإيضاح (٢٧٥) هي «ولايجوز وصف المعرفة بالنكرة، ولا النكرة بالمعرفة، لأن الصفة ينبغي أن تكون على وفق الموصوف في المعنى، والنكرة تدل على العموم والشياع، والمعرفة مخصوص، فمن حيث لم يجز أن يكون الجميع واحدا، والواحد جميعا لم يجز أن يوصف كل واحد منهما إلا بما يلائمه، وماهو وفقه».

وتخصيص هذا المثال مُشْعِر بقَصْدٍ صِنَاعي يَقصده أهلُ الحِذْق، وذلك أنه أتى بالنعت والمنعوت مخفوضين، ولم يأت بهما منصوبين ولا مرفوعين، لأن ذلك هو المُعَيِّنُ للمثال في النعت، إذ كان الإتيان بهما منصوبين أو مرفوعين غيرَ مُعَيِّن لذلك، إذ يمكن في النصب أن يكون النعت على إضمار فعل فلا يتعيَّن كونُه نعتا، وفي الرفع يمكن أن يكون خبرَ مبتدأ، فلا يتعيَّن كذلك.

وأما الجرُّ فلا يمكن فيه إلا الجَريانُ والتَّبَعِيَّةُ خاصة.

وأصل هذا النحو لسيبويه، لأنه لما بَوَّبَ على الجر أتبعه بأبواب التوابع، ولم يذكرها مع المرفوعات ولا المنصوبات. وتَأَمَّلْ محافظتَه على ذلك في الشواهد على المسائل وفي المُثُل، وذلك مطردٌ في كلامه على جميع التوابع.

وإنما يأتى بمُثُل الرفع والنصب حيث يكون القطع على إضمار، فلعلَّ الناظم نَحَا هذا النَّحو في تَخصيص هذا المثال. والله أعلم.

ثم قال : «وهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ والتَّذْكِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا كالْفِعْلِ» .

يعنى أن النعت في باب التوحيد والتذكير، وغيرهما من التثنية والجمع / والتأنيث حكمُه ألاَّ يجرى على حكم المنعوت، وإنما يَجرى على ٥٨٨
حُكْم مالو كان في موضعه فِعْلٌ، فحيث صَحَّ إفرادُ الفعل أفْرِد النعت، وحيث صح أن يُثنى الفعل لو وقع في موضعه ثُنِّيَ النعت، وحيث صَحَّ جمعه أو تأنيثه فكذلك.

فإن كان حقيقيًا ثُنِّيَ وجُمع وأُنِّث لأن الفعل كذلك يكون، إذ هو رافعٌ لضمير الأول، وإن كان سببيًا لم يَطَّرد فيه ذلك بإطلاق، لأن النعت

السَّبَبِى هو الرافع للظاهر، وإذا رَفع الظاهر جرى مجرى الفعل، فيُفْرَد، في اللغة المشهورة، وإن كان المنعوت مثنًى أو مجموعاً إذا كان المرفوعُ بالنعت مفردًا أو مثنى أو مجموعا.

ويذكَّر النعت أيضاً إذا كان مرفوعه مذكَّراً وإن كان منعوته مؤنثًا.

وبالجملة لا يُعتبر المنعوتُ في هذه الأشياء المذكورة، وهي الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث إذا كان النعت سَبَبِيًّا، وإنما يُعتبر ماأُسند النعت إليه من الأسماء الظاهرة، بخلاف الحقيقي، فإن المنعوت هو المعتبر حَسْبِ ماتقدَّم في «باب الفاعل»[1] وكذلك يجرى الحكم على لغة «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلائِكَةٌ»[2].

فتقول : مررتُ برجلٍ قائمٍ، وبرجلَيْنِ قائمَيْنِ، وبرجالٍ قائمِينَ، وبامرأةٍ قائمةٍ، وبامرأتَيْنِ قائمتَيْنِ، وبنساءٍ قائماتٍ.

كما تقول : مررتُ برجلٍ يَقُومُ، وبرجلين يقومان، وبرجالٍ يقومون، وبامرأةٍ تقوم، وبامرأتين تقومان، وبنساء يَقُمْنَ، فتثنى النعت وتجمعه وتؤنثه، كما تفعل بالفعل.

وتقول : مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه، وبرجلٍ قائمٍ أبواه، وبرجل قائمٍ آباؤه، كما تقول : مررت برجلٍ يقوم أبوه، ويقوم أبَواه، ويقوم آباؤه. فلا يُظَن في مثل هذا أنه جرى على ماقبله، وإنما جرى على الفعل.

وتقول : مررتُ برجلَيْن قائمٍ أبوهما، ومررت برجلَيْن قائمٍ أبواهما،

---

(١) انظر: ٢ / ٥٦١ .

(٢) البخاري ـ المواقيت : ١٦، والتوحيد : ٢٣، ٣٣، ومسلم ـ المساجد : ٢١٠، والنسائى : الصلاة : ٣١.

ويعبر عن هـذه اللغة أيضا بلغة (أكلونى البراغيث) ويقولون : إنها لغة طيء أو أزد شنوءة، وانظر :والأشمونى ٢/٤٧.

وبرجلَيْن قائمٍ آباؤُهما.

(وعلى لغة «يتَعاقَبُونَ فيكم ملائكةٌ» مررتُ برجلَيْن قائميْن أبواهما، وقَائمِينَ آباؤُهما[1]) وتقول: مررتُ برجلٍ قائمةٍ أختُه، وقائمةٍ أختاه. وعلى تلك اللغة: قائمتَيْنِ أختاه. وبرجلين قائمةٍ أختُهما، وقائمةٍ أختاهما. وعلى تلك اللغة: قائمَتَيْن أختاهما. وبرجالٍ قائمةٍ أختُهم، وقائمةٍ أختاهم، وقائمةٍ أَخَوَاتُهم. وفي اللغة الأخرى: قائمتَيْنِ أُخْتَاهم، وقائماتٍ أَخَوَاتُهم.

وهكذا في جميع التصرفات الباقية، لأن الفعل لو خَلَفَ النعتَ في هذه المُثُل لكان على وِزَانهما في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث.

فضابط الناظم ذلك بالفعل حَسَنٌ، لكن يرد عليه ههنا أنك تقول في اللغة المشهورة: مررتُ برجلٍ قِيَامٍ إخوانُه، وهو أجود من قولك: قائمٍ إخوانُه، ولا تقول إذا خَلَفَ الفعلُ إلاَّ: مررتُ برجلٍ يقومُ إخوانُه، وتترك جمع الفعل، بخلاف ماإذا جمعتَ لنعتَ جمعَ السَّلامة، فإنه لايجوز في اللغة المشهورة، وإنما يجوز في لغة «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلائِكَةٌ» فإطلاق الناظم يُشعر بأن جمع النعت جمعَ التكسير يجرى على حكم الفعل، وليس كذلك.

٥٨٩ وقد يُعْتَذر عنه / بأنه لما لم يذكر حكمَ الصفة في هذا في باب (الفاعل) ولا في باب (الصفة) ولا تَعرَّض هنالك لهذا الحكم فيها، وكان حقه أن يذكره بَنَى على طَرْح المسألة جملة.

---

(١) مابين القوسين ساقط من (ت).

والضمير في قوله : «وَلْيعُطَ» عائد على النعت. و«في التَّعْرِيف» متعلق بالفعل، أو باسم فاعل حالٍ من الضمير على حذف المضاف. والتقدير : ولْيُعْطَ للنعت حالة كونه معتبرًا أو مذكورا، أو مستقِرا في باب التعريف والتنكير.

و«ما» الأولى في قوله : «مَالِمَاتَلاَ» واقعة على الحكم، أو على التعريف أو التنكير، وهى في موضع نصبٍ بـ (يُعْطَ).

والثانية واقعة على الاسم السابق، وهو المنعوت. والعائد على الأولى الضمير الذى في المجرور، وعلى الثانية محذوف.

والضمير المستتر في «تَلاَ» عائد على النعت. والتقدير : ولْيُعْطَ النعتُ في باب كذا الحكمَ الذى استقرٌ للمنعوت الذى تلاه النعت.

والضمير «وهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ» عائد على النعت. و«هو» مبتدأٌ خبرُه «كالفِعْلِ»

وقوله : «فَاقْفُ ماقَفَوْا» معناه : اتَّبِعْ مااتَّبَعُوا، يعنى العربَ أو النحويين، تقول : قَفَوْتُ أثرَه، إذا اتَّبَعْتَه ومضيتَ في قَفَاهُ، قَفْوًا، وقُفُوًّا. وقَفَّيْتُ على أثره بفلان، أى أتبعتُه إيَّاه.

ويظهر لبادى الرأى أن هذا الكلام لافائدة فيه، لأن النحو كلَّه مبنى على أن نَقْفُوَ أثرَ العرب فيه، فما الذى أَحْرَزَ هنا، وغالبُ عادته ألاَّ يأتى بما ظاهرُه أنه حشوٌ إلا تنبيهًا على فائدة أو فوائد؟

فقد يقال : إنه نَبَّه على عارضٍ سماعيٍّ عارضَ القياسَ، وهو أن النعت والمنعوت كالشيء الواحد. ومن ثَمَّ لم تُنعت النكرة بمعرفة، ولا عُكِس الأمرُ، فكان الوجه ألاَّ يُنعت المفردُ بالمجموع ولا بالمثنى، ولا المثنى بالمجموع ولا بالمفرد. وكذا ماكان نحو ذلك فكان القياس أن يَجرى الحكمُ في النعت الرافع

لضـمـيـر الأول، والرافع للظاهر على حَدٍّ سـواء، لولا أن السَّمـاع جـاء باعتبار مرفوع النعت، ومعاملته معاملةَ الفعل إذا أُسند إلى الظاهر، من حيث كان مؤدِّيًا معناه لاشتقاقه، فكأنه يقول : لاتَعتبر القياسَ إلا حيث لم يعارضـه سمـاع، فإذا عارضـه فاتَّبِع السمـاعَ واترك القياس. وهذه قاعدة أصوليه.

أو يقـال، وهو الأَوْلى : إنه مـجـردُ تكملة، كـأنه يقـول: حكمُـه حكم الفعل في باب الإفراد والتذكير وأضدادهمـا، فـاعْتَبِر ذلك هنـا، واجْرِفي هذا الباب لدى التوحيد والتذكير أو سواهما على مـاجَرَوْا عليه في الفعل لو كان واقعًا موقعَه. وقد تَمَّ الغرض. والله أعلم. ثم قال :

وانْعَتْ بمُشْـتَقٍّ كـصَــعْبٍ وذَرِبْ

وشِـبْـهِــهِ كَـذَا وذِي والمُنْتَـسِبْ

هذا الفصل يذكر فيه مايقع من الأسماء نعتاً ومـالا يقع، وقد أشعر حَدُّه أول الباب بتعيين ذلك، وهو ماأَدَّى معنًى به يَتِّسم ماسَبَق، ولكن هذا تعريف إجمالى، لابد من ذكر أصنافِ مـا / هو كذلك، فإنه غير منحصرِ ٥٩٠
في المشتق، ولا أيضاً كلُّ مشتق يقع نعتا، فذكر ثلاثة أنواع :

أحدهــا المشـتـق ومـا جـرى مـجـراه، والثـاني الجملة، والثـالث المصدر.

فـأمـا النوع الأول فقوله : «وانْعَتْ بمُشْتَقٍّ كصَعْبٍ وذَرِبٍ. وشِبْهِهِ» ومفعول «انْعَتْ» محذوف للعلم به، أو اقتصارا، أى انعت الاسمَ السابق.

و«بمُشْتَقٍّ» نعتُ أُقيم مُقام منعوته، تقديره : باسمٍ مُشْتَقٍّ.

ويعنـى أن النعت يكون اسـمـا مـشـتـقًا من المصدر أو الفعل، على

حسب الخلاف المتقدم[1]، وذلك نحو : قائمٌ وقاعدٌ، من القيام والقعود، ومتكبِّر من التكبُّر، ومنه مامَثَّل به من قوله : «كصَعْبٍ وذَرِبٍ»

فصَعْبٌ : صفة مشبَّهة، من : صَعُب الأمر صُعُوبة، ضد : سَهُل، وبعيرٌ صَعْبٌ ضد الذَّلُول.

و(ذَرِبٌ) يحتمل أن يكون بالدال المهملة أو بالذال المعجمة، فإن كان بالمعجمة فهو صفة مشتقَّة من : ذَرِبَ الشيءُ ذَرَبًا وذَرَابَةً، إذا صار حديداً، ولسانٌ ذَرِبٌ، أي حادٌّ، وامرأةٌ ذَرِبَةٌ، أي صَخَّا بة .

وإن كان بالمهملة فصفة أيضًا مشتقَّة من : دَرِبَ بالشيء، بكسر العين، دُرْبَةً ودَرَابَةً ، إذا اعتاده وضَرِيَ به ولزمه.

وهذان المثالان قد يُظَن أنهما لمجرد التمثيل فقط، ولم يُحرز بهما أمرًا كما رآه ابن الناظم.

ولقائل أن يقول : بل أحرز بهما أمورًا ضروريةً عليه، فلو لم يمثِّل لدخلت عليه، وأَخلَّت بكلامه، وذلك أن (صَعْبًا، وذَرِبًا) مشتقان للفاعل أو للمفعول أو نحو ذلك فحينئذ يقع نعتًا، وذلك اسمُ الفاعل نحو : قائم، وقاعد، واسمُ المفعول نحو: مَضْرُوب ومُخْرَج، والصفةُ المشبهَّة باسم الفاعل، وهو مثال الناظم، وأفعلُ التفضيل نحو : مررتُ برجلٍ أكرمَ منك، و«أَزْهَى من دِيك»[2] .

فهذه الأشياء كلها مشتقَّة للفاعل أو للمفعول كما في المثال، فلو كان مشتقًا لغير ذلك لم يصح النعت، كأسماء الزمان، وأسماء المكان، وأسماء الآلات، نحو : مَضْرِب، ومَحْبِس، ومَقْتَل، ومِطْرَقَة، ومُكْحُلَة، وشبه ذلك. ولابد من

(١) انظر هذا الخلاف في الإنصاف ٢٣٥ (المسألة الثامنة والعشرون).

(٢) من الزهو، وهو الاختيال والتيه، وانظر : الدرة الفاخرة ٢١٣/١.

التحرزُ من مثل هذا.

وأيضاً ففي المثالين وصفٌ ثانٍ معتبَر، وهو كَوْنُ معنى الاشتقاق مقصوداً بالمشتق، لأن القائل: (مررتُ بجَملٍ صَعْبٍ) قاصدٌ لمعنى الصعوبة فيه[1].

وكذلك القائل: (مررتُ برجلٍ ذَرِبٍ) قاصدٌ لمعنى الذُّرْبة أو الذَّرَابة فيه. وكذلك: قائمٌ وقاعدٌ وضاربٌ ومحاربٌ ونحو ذلك.

فلو كان غيرَ مقصود الاشتقاق لم يُنْعَت به، لأنه لم يُقْصَد فيه إلا ماقُصِدِ في العَلَم من التعريف باسمه فقط.

ومن هذا القسم الأعلامُ الغَلَبِيَّة[2] كـ (الصدِّيق) لأبى بكر، و(الفَارُوقِ) لعمر رضي الله عنهما، و (الصَّعِق) لخُوَيلد بن نُفَيل بن عمرو
بن كلاب، فلاشك أنها مشتقة من الصِّدْق والفَرْق والصَّعْق، / ولكن غَلَب ٥٩١
عليها الاستعمالُ حتى صار المفهوم فيه منها مايُفهم من العَلَم، فلاتقع نعوتًا.

والدليل على ذلك أنك لاتَرفع بها الظاهر، ولاتُحَمِّلها الضمير، فلا تقول: مررتُ بعبدالرحمن الصدِّيقِ أبوه، ولا بعبدالله الفاروقِ أبوه، ولا

---

(١) على حاشية الأصل «قاصد لمعنى الوصف الذى هو الصعوبة فيه» وقد يكون تفسيرا، أو من نسخة أخرى.

(٢) العلم بالغلبة هو أن يغلب اللفظ على بعض أفراد ماوُضع له حتى يصير علما عليه دون غيره، كابن عباس، وابن عمر، وابن الزبير، وابن مسعود فإن هذه الاسماء غلبت على العبادلة حتى صارت علما عليهم دون غيرهم من إخوتهم. وكالمدينة والكتاب والنجم، فإنها غلبت على المدينة المنورة وكتاب سيبويه، والثريا.

وانظر: الجزء الأول عند شرح قول المصنف:

وقد يَصيرُ علمًا بالغَلَبَهْ ... مضافٌ أو مصحوبُ اَلْ كالْعَقَبَهْ

مررتُ بُنفَيْل الصَّعِقِ ابنُه، وهكذا ماجَرى هذا المجرى، فقد تُرك معنى الفعل منها، وإن كانت في الأصل مشتقة.

فإذاً المثالان مقصودان، وهما في موضع الصفة لمشتق، كأنه قال : وانْعَتْ بمُشْتَقٍّ شَبِيهٍ بهذَيْنِ.

وقد أخذ عليه ابنه في «الشرح» فقال : المشتق : ماأُخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى مَنْسوب إليه. قال : فلو قال : وانْعَتْ بوصفٍ مثلِ صَعْبٍ وذَرِبٍ ـ كان أمثلَ، لأن من المشتق أسماءَ الزمان والمكان والآلة، ولا يُنعت بشيء منها، إنما يُنعت بما كان صفة، وهو مادَلَّ على حدثٍ وصاحبه، كصَعْب، وذَرِب، وضارب، ومضروب، وأفضل منك، ثم ذكر باقي المسألة، فحاصله أنه عَدَّ الأمثلة حشواً البتَّة[1].

وهذا الاعتراضُ غير لازم، لأن التمثيل يُحرز ماقال. وقد عُرف من مقاصد الناظم الإشارةُ إلى التقييد بالمثال، واعتبارُه في ضبط القوانين، وهو في كتابه هذا أشهرُ من أن يُدَلَّ عليه، وقد مضت منه مواضع كثيرة جدا، وهو شأنه فيما بقي، حسب ماتراه إن شاء الله تعالى.

والصواب من هذا كله أن قصده بالتمثيل البيانُ لما هو المشتق، كما بَيَّن ماهو شبيهٌ به، وليس تمثيله بضروري، فلو تَرك ذكرَه لم يَدخل له اسمُ المصدر والزمان والمكان والالة، ولا الأسماء الغالبة[2]، لأنه قد قال أولاً في النعت : إنه التابِعُ المُتِمُّ لما سَبق بوَسْمه، إلى آخره، فشَرط فيه أن يَسِمه بوَسْم، وذلك هو معنى الوصف حسب ماتقدَّم، فإذا ذَكر المشتقَّ ههنا فإنما يعنى به مافيه ذلك المعنى، فأسماء المصادر والأسماء الغالبة وما ذَكر معهما أو كان مثلَ ذلك

(١) شرح الألفية لابن الناظم : ٤٩٣.

(٢) يريد العلم بالغلبة، وقد سبق التعريف به.

لايَدخل عليه، إذ لايدلُّ على وَسم ، ولا فيه معنى وَسْم، وإنما يَدخل له ماكان مثل : صَعْب، وذَرِب، وقائم، وسائر مامَثَّل به.

وأيضاً فإن المشتق يطلق بإطلاقين، أحدهما مادل على معنى الفعل، وجرى مجراه في الاستعمال، فكان دالاً عليه بلفظه ومعناه، وعاملاً عملَه وإن ضَعُف، وهو الذى يُعْنَى في رَسْم «المركَّبات» من علم النحو، وهذا الاشتقاق هو الأصغر عند بعض العلماء[1]، فلا يدخل هنا اسم المصدر، والزمان، ولا الاسم الغالب، ولا ماكان من بابها، وهو الذى قصده الناظم جَرْيًا على معهود الاصطلاح.

والثاني مادل على معنى الفعل في الأصل لا في الاستعمال، فليس بعاملٍ عملَ الفعل، ولا جارٍ مجراه، وهو الذى يُعْنَى في رَسْم «المفردات» من علم النحو، ويُستدل به على الزيادة والأصالة، والصحة والإعلال بالقلب والحذف والإبدال، كما تقول في (أحمد) : إنه مشتقٌّ من الحمد، وفي (رُمَّان) : إنه مشتق من الرَّم، ونحو ذلك. ويسميه بعضهم الاشتقاق
٥٩٢ / الأكبر[1]. ولم يُرده الناظم هنا جريًا على معهود الاصطلاح أيضا. وبه وقع الاعتراض. فإذا كان كذلك لم يبق في كلام الناظم إشكال، والحمد لله.

وأمَّا ماأشبه المشتقَّ وليس بمشتق فهو الذى نَبَّه عليه بقوله : «وشِبْهِه» فذكر له أمثلة ثلاثة دالة على ثلاثة أنواع :

أحدها (ذِى) وهو بمعنى (صاحب) فإنه يُنعت به وبفروعه، إذ كانت تؤدِّى معنى المشتق، فتقول مررتُ برجلٍ ذِى مال، وبامرأةٍ ذاتِ جمال،

---

(١) انظر في معنى الاشتقاق الأصغر والأكبر : الخصائص ١٣٣/٢.

وبرجلين ذَوَيْ مال، وبامرأتين ذواتَيْ جمال، وبنساءٍ أولاتِ جمال، وذوات كمال، وبرجالٍ أُولِي مالٍ وذَوِي حَسَب. ومأأشبه ذلك.

والثاني (ذَا) وهو اسم الإشارة فيصح أن يُنعت به لأنه في معنى المشتق، إذ كان قولك : (مررتُ بزيدٍ هَذَا) معناه : مررتُ بزيدٍ الحاضرِ أو المشارِ إليه.

وكذلك فروعُه نحو : مررتُ بهند هذهِ، وبالزيدَيْنِ هَذْينِ، وبالهنديْن تَيْنِكَ، وبالزيدينِ هؤلاء. وكذلك سائر الفروع.

والثالث : المُنْتَسِب، وهو من الأسماء مافيه معنى النَّسَب، وذلك في الاستعمالات الأربعة :

أحدها إذا كان بياء النسب نحو : مررتُ برجلٍ قُرَشِيٍّ، وبرجل هاشميٍّ، وبامرأةٍ سَلُولِيَّة.

ولايَدخل هنا (كُرْسِيٍّ، وبُخْتِيٍّ، وقُمْرِيٍّ[1]) ونحو ذلك مما ليست الياء فيه للنسب، لأن تلك الأسماء ليست بمنتسبَة، والناظم إنما قال : «والمُنْتَسِبْ» فأتى بـ (مُفْتَعِلٍ) الذى يقتضى اكتسابَ النِّسْبة وعملَها، فلم يحتج إلى الاحتراز من ذلك كما احتاح إليه في (التسهيل) حيث قال : وأسماء النسب المقصود[2].

والثاني : إذا كان على وزن (فَاعِلٍ) نحو : مررتُ برجلٍ نابلٍ ، وبرجلٍ ناشِبٍ، ولابِنٍ، وتَامِرٍ، ودَارِعٍ[3]. ومنه : حائضٌ، وطاهرٌ، وطامِثٌ[4] و (عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ[5]).

(١) البُخْتِيُّ : واحد البُخْت، وهى الإبل الخراسانية، وهى جمال طوال الأعناق.
والقُمْرِيُّ : ضرب من الحمام مطَّوق حسن الصوت، والجمع قُمْر.

(٢) التسهيل : ١٦٨.

(٣) يقال : رجل نابل، إذا كان معه نَبْل، وناشب صاحب النُشَّاب، وهو النَّبْل كذلك، ولابن لصاحب اللبن، وتامر : لصاحب التمر، ودارع : لذى الدِّرع.

(٤) الطامث : هى الحائض، أو المرأة أول ماتحيض.

(٥) سورة القارعة /آية ٧.

والثـالث : إذا كـان على وزن (فَـعَّـال) كـتَـمَّـار، وفَكَّاه، وجَـمَّـال، وصَرَّاف[1]. ونحو ذلك.

والرابع : إذا كـان على وزن (فَعِل) نحـو : نَهِـرٍ، وحَرِجٍ، وسَتِـهٍ[2]. وذلك كله مذكور في النَّسب، وسيأتى بسطه إن شاء الله.

وإنما ذكرتُ أقسامه ههنا لأنه [غير][3] داخل تحت المشتق، مع أن الظاهر من أول الأمر أنه داخل فيه، لأنه غيرُ دال على الفعل، ولا مشتقٌ منه، لأن منها ماليس له فعل أصلا.

وهذه الأبنيـة فيه[4] مُطَّرِدة، ولذلك لم تَلحق التـاءُ في (حـائض، وطاهر، وطامث) ونحوها. ومن هنا لايتعدَّى ولا يتعلَّق به ظرفٌ ولا مجرور ولا غير ذلك. وعلى الجملة فهو راجع إلى الصفة المشبَّهة باسم الفاعل، أو هو أضعفُ من ذلك.

ولما كانت هذه الأنواع الثلاثة مشبهةً بالمشتق من حيث أَعطت من المعنى مثلَ مايُعطيه المشتق كان ماجرى مجراها داخلاً أيضًا.

فمن ذلك مـا كان من الصفـات غيرَ مشـتق، لأنها ليس لها فعل ولا مصدر نحو (شَمَرْدَل) بمعنى : خفيف سريع /، و (صَمَحْمَح) بمعنى : ٥٩٣
شَديد، أو بمعنى : غَلِيظ، و (جُـرْشُع) وهو من الإبل : العظيم، و(لَوْذَعِيٌّ)

(١) التَّمار : الذى يبيع التمر. والفَكَّاه والفكهاني : الذى يبيع الفاكهة. والجمَّال : صاحب الجمل، والذى يعمل عليه. والحمَّال : محترف الحَمْل. والصَّراف والصَّيْرف والصيرفي : من يبدل نقدا بنقد، والمستأمَن على أموال الخزانة، يقبض ويصرف مايُستَحق.

(٢) النَّهِر ـ بكسر الهاء ـ صاحب النهار، يُغير فيه، وهو مثل قولنا : نَهارِيّ.
والحَرِج : الملازم للإحراج والمضايق. والسَّتِه : الملازم للأستاه يَطلبها.

(٣) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (ت، س).

(٤) أى في النسب.

بمعنى : فَطِنٌ ذَكيٌّ. وما أشبه ذلك.

ومن ذلك ما كان من الموصولات مبدوءًا بألف وصل، و (ذو) الطائية[1] وفروعهما، نحو : الذى، والتى، وتثنيتُهما، وجمعهما. وكذلك ذو، وذاتُ وذوات.

وأمَّا ماليس في أوله ألفُ وصلٍ نحو (مَنْ، ومَا) فلا يوصف بها.

ومنها (رَجُلٌ) إذا أريد به معنى (كاملٍ) أوأُضيف بمعنى (صالحٍ) إلى (صِدْقٍ) أو بمعنى (فاسدٍ) إلى (سَوْءٍ) نحو : مررتُ بزيدٍ الرجلِ، أى الكاملِ، ومررتُ برجلٍ رجلِ صِدْقٍ، وبرجلٍ رجلِ سَوْءٍ. وأكثرُ مايقع كذلك خبرًا للمبتدأ.

ومنها (أىٌّ، وكُلٌّ، وحَقٌّ، وجِدٌّ) نحو : مررتُ برجلٍ أىِّ رجلٍ، وبالرجلِ كلِّ الرجلِ، ومررتُ بالرجلِ بالرجلِ حَقِّ الرجلِ، وجِدِّ الرجلِ، أى الكامل في ذلك.

وهذه الأنواع كلها يَطَّرِد الوصف بها، وهى داخلة تحت قوله : «وشِبْهِهِ» ولم يتعرَّض لكَوْنِ النعت دونَ المنعوت في الاختصاص أو مساويًا، كما تعرض له سيبويه[2] وغيره، إذ النعتُ عندهم لايكون أخصَّ من المعنوت، لأن المتكلِّم إنما حَقُّه أن يبدأ بما يكون أعرفَ عند السامع، وأَبْيَنَ في تحصيله. فإن لم يَعْرفه أَتى من المعرفة بما يكون بيانا. وعلى هذا وُضِع النعتُ والمنعوت، وإذا عُكس الأمر فبُدِىء بالأعم كان مناقضًا لمقصود التفهيم. وقد أجاز الفرَّاء أن يُنعت الأعمُّ بالأخص.

---

(١) «ذو» الطائية من أسماء الموصول للمفرد المذكر، العاقل وغيره، عند طيء. والمشهور فيها البناء، وأن تكون بلفظ واحد، وكذلك «ذات» بمعنى «التى» و«ذوات» بمعنى اللاتى. وقد تقدم ذكرها في باب الموصول عند قول المصنف:

وَمَنْ ومَا وألْ تُساوِى ماذُكِر ... وهكذا ذُوعندَ طَيِّءٍ شُهِر
وكالَّتِى أيضًا لديهم ذاتُ ... وموضعَ اللاَّتِى أَتَى ذَوَاتُ

(٢) الكتاب ٧/٢.

ولعل الناظم ذهب هنا مذهبَ الفراء، إذ هو مذهبه أيضاً في «التسهيل»[(١)] فلم يقل بما قال به الجمهور، وإنما رأى رأيَ الفراء، وحُكِي عن الشلَّوْبِين أنه صَحَّحه.

وحَكى الفراء: مررتُ بالرجلِ أخيكَ، على النعت. وذكر المؤلف من ذلك أمثلة، كغلامٍ يافعٍ ومُراهقٍ، وجاريةٍ عَروبٍ وخَوْدٍ، وماءٍ فُراتٍ وأُجَاجٍ، وتَمْرٍبَرْنِيٍّ وشِهْرِيزٍ[(٢)]، وأشياء غير هذه. فالظاهر أنه سكت عن ذلك لهذا الوجه. والله أعلم.

ثم ذكر النوع الثاني من أنواع مايُنعت به، وهو الجملة، فقال:

ونَعَتُوا بجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا
فَأُعْطِيَتْ ماأُعْطِيَتْهُ خَبَرَا
وامْنَعْ هنا إيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ
وإنْ أَتتْ فَالقَوْلَ أَضْمِر تُصِبِ

يعنى أن العرب أجرت الجملَة نعتًا على الاسم السابق، الجملة اسميةً أو فعليةً، لكن شرط في الاسم المنعوت بها شَرْطًا، وشَرط في الجملة نفسِها شرطين.

فأمّا شرط المنعوت فأن يكون نكرة، وذلك قوله: «مُنَكَّرًا» أى اسماً منكرا،

---

(١) حيث يقول فيه (ص ١٦٧): «وكونه مفوقا في الاختصاص أو مساويا أكثر من كونه فائقا».

(٢) اليافع: من شارف الاحتلام، وهو دون المراهق. والمراهق: من جاوز طور الصبا، من أربع عشرة سنة إلى خمس وعشرين. والمرأة العروب: المتحببة إلى زوجها.
والخَوْد: الشابة الناعمة الحسنة الخلقة. والماء الفرات: الشديد العذوبة يقال: ماء فرات، ونهر فرات. والأجاج: مايلذع الفم بمرارته أو ملوحته.
والتمر البرنى: نوع جيد من التمر مدوّر أحمر مشرب بصفرة. ويقال كذلك: نخل برني، ونخلة برنية. والشهريز: ضربٌ من التمر. معرّب.

فتقول : مررتُ برجلٍ أبوه قائمٌ، ومررتُ برجلٍ يقومُ أبوه.

والتنكير هنا أعمُّ من أن يكون في اللفظ والمعنى، نحو قوله : {حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرَؤُهُ[1]} أو في المعنى دون اللفظ، وهو المقرون بالألف واللام الجِنْسية، نحو قوله : {وَآيَةٌ / لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ[2]} وقال الشاعر[3]: ٥٩٤

لَعَمْرِى لأَنْتَ البَيْتُ أُكْرِمُ أَهْلَهُ

وأَقْعُدُ في أَفْيَائِهِ بالأَصَائِلِ

وإنما لم تُنعت المعرفةُ بالجملة، لأن الجملة إنما تُعطى معنى الاسم المشتق، ولذلك وقعت نعتًا لَمَّا كانت في تأويل المفرد، وليس فيها مايدل على التعريف، فلا يصح أن يُنعت بها المعرفة.

ثم لما كان النعت في تَتْميمه للمنعوت كالصلة في تَتْميمها للموصول، وكان أيضا خبرًا عن المنعوت في المعنى، كالخبر للمبتدأ ـ أُعْطى، إذا كان جملةً، من لزوم الضمير الرابط ما أُعْطِى الخبرُ إذا كان جملة، وما أُعْطِيت الصلة إذا كانت جملة، فكَمَّل الناظم المقصودَ بقوله : «فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرا» .

«ما» مفعول ثان لـ (أُعْطِيَتْ) وهى واقعة على الأحكام المتعلِّقة بجملة الخبر. وعائدها الهاء في «أُعْطِيَتْهُ» .

و «خَبَرَا» حال من مرفوع «أُعْطِيَتْ» .

ويَعْنى أن الجملة الواقعة نعتًا أُعْطِيت من الحكم مثلَ ماأُعْطِيتَه إذا وقعت

---

(١) سورة الإسراء / آية ٩٣.

(٢) سورة يس / آية ٣٧.

(٣) هو أبوذؤيب الهذلي، ديوان الهذليين ١/١٤١، والإنصاف ٧٢٣، وشرح الرضى على الكافية ٣/١٥، ٧١ ، والخزانة ٥/٤٨٤، والهمع ١/٢٩٢، والدرر ١/٦٠، واللسان (فيأ).
والأفياء : جمع فيء، وهو الظل. والأصائل : جمع أصيل، وهو الوقت الذى قبل غروب الشمس.

خبرًا للمبتدأ، وذلك لزومُ الضمير العائد على مَن هى نعتٌ له أو خبرٌ، وكذلك الصلة، لأن الربط بين الجملتين محتاج إليه في فهم المراد، وذلك بالضمير العائد.

وهذا هو الشرط الأول من شَرْطَيِ الجملة الواقعة نعتًا، فإذا قلت : مررتُ برجلٍ أبوه قائمٌ، فالهاء هو العائد. وكذلك إذا قلت : مررتُ برجلٍ قامَ، ففاعل «قَامَ» هو العائد.

فلو خَلَت الجملةُ من ضمير لم تقع نعتا، فلا تقول : مررتُ برجلٍ قامَ زيدٌ، ولا برجلٍ زيدٌ قائمٌ، إذ لا ارتباطَ بين الجملتين. نعم قد يُحذف الضمير وهو مرادُ الثبوتِ، كقول جَرِير، أنشده سيبويه[1] :

أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَةَ بعد نَجْدٍ
وماشَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ

وأنشد أيضاً للحارث بن كَلَدة[2] :

ومَا أَدْرِى أغَيَّرهُمْ تَنَاءٍ
وطُولُ العَهْدِ أمْ مَالٌ أَصَابُوا

فهذا الحذف غير قادحٍ، فقد يُحذف أيضاً من الخبر، نحو قوله تعالى :

---

(١) الكتاب ٨٧/١، ١٣٠، وابن الشجرى ٥/١، ٧٨، ٣٢٦، والمغنى ٥٠٣، ٦١٢، ٦٣٣، والتصريح ١١٢/٢، والعيني ٧٥/٤، وديوانه (٩٩) .

ويروى «حميت حمى تهامة» وتهامة. ماتسفل من بلاد العرب. ونجد : ماارتفع منها، وكنى بهما عن أرض العرب جميعا. يخاطب عبدالملك بن مروان، ويقول له : ملكت العرب، وأبحت حماها بعد إبانها عليك. وماحميته لايستطيع أحد أن يستبيحه لقوة سلطانك.

(٢) الكتاب ٨٨/١، ١٣٠، وابن الشجرى ٥/١، ٣٢٦، ٣٣٤/٢، وابن يعيش ٨٩/٦، والعيني ٦٠/٤.
والتنائى : التباعد. ومعنى البيت ظاهر.

{وكُلٌّ وعَدَ اللَّهُ الحُسْنَى[1]} في قراءة ابن عامر[2]. وأنشد سيبويه لامرىء القيس[3]:

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا على الركُّبْتَيْنِ
فَثَوْبٌ نَسِيبٌ وثَوْبٌ أجُرٌّ

ولهذا أحال في الحكم على الجملة الخبرية، ولم يَذكر في الخبر حكمَ الحذف لأنه قليل فيه.

والشرط الثاني من شَرْطَيِ الجملة الواقعة نعتاً ألاَّ تكون طَلَبِيَّة، وإنما تكون خَبَرِيَّةِ كما تقدم من المُثُل.

وهذا الشرط غير مشترَط في الخبرية، ولذلك قال: «وامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ» أى في الواقعة نعتا، لأنه كما أحال في الحكم على الخبريَّة خاف أن يُفهم أنها تقع طَلَبِيَّة، فلذلك قال: «وامْنَعْ هُنَا كَذَا» وظهر أن إيقاعها خبراً غيرُ ممتنع.

وقد أطلق القولَ في وقوع الجملة خبرا في باب «الابتداء» بقوله: «ومُفْرَدًا يَأْتِي ويَأْتِي جُمْلَهْ» ولم يقيِّد ذلك بألاَّ تكون طَلَبِيَّة، وهو مذهب الجمهور فيها

---

(١) سورة الحديد / آية ١٠.

(٢) وكذلك هى في مصاحف أهل الشام. وقرأ الباقون من السبعة «وكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى» بالنصب. وانظر السبعة لابن مجاهد: ٦٢٥.

(٣) ديوانه ١٥٩، والكتاب ٨٦/١، وابن الشجرى ٩٣/١، ٣٢٦، والمحتسب ١٢٤/٢، والمغنى ٤٧٢، ٦٣٣، وشرح الرضى على الكافية ٢٤٠/١، والخزانة ٣٧٣/١، والعيني ٥٤٥/١.
يذكر أنه طرق محبوبته على خيفة من الرقباء، فجعل يزحف لئلا يشعر به أحد، وجرثوبه لئلا يرى أثر قدميه فيعرفه القائف.
ويروى صدر البيت «فلما دنوت تسدَّيتُها» وهي رواية الديوان، وتسديتها: علوتها وركبتها.
كما يروى عجزه «فثوبًا نسيتُ وثوبًا أجُرّ» بالنصب، وعلى هذه الرواية لاشاهد فيه.

خلافًا لابن الأنبارى ومن وافقه. وقد تقدَّم ذلك[1].

ثم أخذ يدل على تأويل ماجاء مِمَّا يُخالف الشرطَ المذكور بقوله :

٥٩٥ «وإنْ أَتَتْ فالْقَوْلَ أَضْمِرْ / تُصِبِ»

يعنى أنه إن أتت الجملة ذاتُ الطَّلبَ في السَّماع جاريةً على منعوتٍ في الظاهر فأوِّلْها تأويلاً يُخرجها عن أن تكون بنفسها نعتا، وذلك أنه لايجوز أن تقول: مررتُ برجلٍ اضْرِبْهُ، ولا هل ضربتَهُ؟ ولا مررتُ برجلٍ لاتُكْرِمْه، ولا ماأشبه ذلك.

بخلاف الخبر فإنك تقول : زيدٌ اضْرِبْه، وعمروٌ لاتُكْرِمْه، وخالدٌ هل أكرمتَه؟ وما أشبه ذلك.

ومنه قولهم : كيف أنتَ؟ وأنشد في «الشرح»[2]:

قَلْبُ مَنْ عِيلَ صَبْرُه كيفَ يَسْلُو

صَالِيًا نارَ لَوْعَةٍ وغَرامِ

وقد مَرَّ هذا .

والطلب الذى يَمنع الجملة أن تقع نعتاً هو (الأمر، والنهي، والاستفهام، والعَرْض، والتَّحضيض، والتمنِّى، والترجِّى، والدعاء)

فكلُّ هذه طلبٌ لايَصلُح للنعت، لأنه خبرٌ عن المنعوت، له خُصوصيَّةٌ في الخَبريَّة ليست لخبر المحض.

---

(١) انظر : ١ / ٦٢٦.

(٢) الهمع ٢/١٤، والدرر ١/٧٣، ونسبه لرجل من طيء.

والذى أُشار إليه في جملة النعت الواردةِ طلبيَّةً هو قوله[1]:

حَـــتَّى إذا كـــاد الظلامُ يَخْـــتَلِطْ

جَـــاءُوا بمَـذْقٍ هـل رأيـتَ الذئـبَ قَـطْ

فأوقع (هَلْ) ومابعدها كالصفة لـ (مَذْقٍ) وهو اللَّبَن بالماء، ومراده أنه تغيَّر بياضُه بمخالطة الماء حتى أشبه لونُه لونَ الذئب.

فهذا يُؤَوَّل على ماقاله الناظم. ومن أبيات الحماسة قوله :

* تَخْضِبُ كَفًّا بُتِّكَتْ من زَنْدِهَا *

بُتِّكَتْ أى قُطِعَت، دَعَا عليها بذلك. وأنشد المؤلف في «الشرح[2]»:

فـــإنَّمَـــا أنتَ أَخٌ لانَعْـــدَمُـــهْ

فَـــأَبْلِنَـا مـنكَ بـلاءً نَـعْـلَمُـــهْ

فقوله : «لانَعْدَمُه» دعاءً له.

فما كان من هذا النحو كأنَّه كاسرٌ لما أَصَّل، فلابد من تأويله، وذلك على إضمار القول كما قال : «فالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ» أى اجعل الجملةَ الطلبيَّة معمولةً

---

(١) ينسب للعجاج، ملحقات ديوانه ٨١، وابن الشجرى ١٤٩/٢، والمحتسب ١٦٥/٢، وابن يعيش ٥٣/٣، والتصريح ١١٢/٢، والأشمونى ٦٣/٣، والإنصاف ١١٥، والمغنى ٢٤٦، ٥٨٥، وشرح الرضى على الكافية ٣٣٠/١، ٢٥٦/٢، ١٠/٣، ٦٢، ٢٢٥، والخزانة ١٠٩/٢، والهمع ١٧٤/٥، والدرر ١٤٨/٢، والعيني ٦١/٤.

ويروى الأول «حتى إذا جن الظلام واختلط» و«حتى إذا جاء الظلام المختلط» والثاني «جاءوا بضَيْح» والمذق : اللبن الممزوج بالماء، فإذا مزج به قل بياضه فأشبه لون الذئب. والضيح : اللبن الرقيق الممزوج بالماء، فهما سواء. يصف قوما أضافوه بالشح وعدم إكرامهم الضيف، وأنهم لم يقدموا له شيئا حتى مضى جانب من الليل، ثم جاءوه بلبن أكثره ماء.

(٢) المغنى ٥٨٥، وشرح شواهده للبغدادى ٢٢٦/٧، ومجالس ثعلب ١٩٤، ١٩٥ ضمن أبيات منسوبة لأبي محمد الحذلى.

لقَوْلٍ مقدَّر يقع صفة، فتَخرج الجملة الطلبيَّةُ بذلك عن كَوْنها بنفسها صفة، ولايبقى محذور، لأن الطلبية وغيرها تقع مَحْكِيَّةً بالقول. فالتقدير : جاءوا بمَذْقٍ يقول فيه من يراه : هل رأيتَ الذئبَ، وكذلك : فإنما أنت أخٌ يقال له : لانَعْدَمُه.

وهذا كما جاء في الصلة مِمَّا يخالف أصلها، من وقوع الجملة الطلبيَّة صلةً في قوله(١):

وإنِّى لَرَامٍ نَظْرَةً قِبَلَ التَّى
لَعَلِّى وإنْ شَطَّتْ نَواهَا أَزُورُهَا

فأوَّلوها على إضمار القول، أى قِبَل التى يُقال فيها : كذا وكذا.

و«القولَ» مفعول بـ (أَضْمِرْ) و«تُصِبْ» جواب الأمر، والمعنى : تصب وجه ذلك وما أريد به.

وإنما يكون مصيباً لأن إضمار القول جائز في مواضع ذكرها النحويون، كجواب «أمَّا» نحو قوله تعالى : {فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُم أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ(٢)} الآية. بناءً على أن القول قد يحذف في كلام العرب إذا دَلَّ عليه الدليل.

وعلى الناظم في هذا النوع سؤالان :

أحدهما أن يقال : هل يَدخل الظَّرف والمجرور تحته إذا كانا يقدَّران بالجملة، فإذا قلت : مررتُ برجلٍ في الدارِ، أو عندَك، فهو في تقدير : استَقَرَّ في

(١) هو الفرزدق، ديوانه ٦٦١، وشرح الرضى على الكافية ٣/ ١٠، ٦٧، والخزانة ٥/٤٦٤، والمغنى ٣٨٨، ٣٩١، ٥٨٥، والهمع ١/٢٩٦، والدرر ١/٦٢، والأشمونى ١/ ٦٣ .
ويروى العجز «لعلى وإن شقَّت علىَّ أنالُها» وهى رواية الديوان، وانظر : الخزانة ٥/٤٦٧. والنوى : البعد، والناحية يذهب إليها. وشطت بهم النوى : أمعنوا في البعدى. واستقرت به النوى : أقام.

(٢) سورة آل عمران / آية ١٠٦.

الدار، أو عنَدك، أم ليس بداخلٍ فيبقي غيرَ مذكور في هذا النظم، ويُشْكِل حكمُه.

والجواب أنه يصح أن نعتقد دخولَه تحت الجملة على اعتقاد تقديره بالجملة، وأن نعتقد خروجَه عن الجملة / على اعتقاد تقديره بالمفرد، ٥٩٦ فيدخل في باب النعت بالمفرد، لأن الناظم نَصَّ في خبر المبتدأ على جواز تقدير الجملة أو المفرد بقوله :

«وأَخْـبَـرُوا بَظْرفٍ أو بحـرفِ جَـرْ

ناوِينَ مـعنـى كـائنٍ أو اسْـتَـقَـرْ»

وإذا كان من الوجهين سائغاً عنده في الخبر، وهو قد أجرى جملة النعت على جملة الخبر، وأيضًا النعتُ خبرٌ في المعنى، فيجرى على حكمه.

ويمكن أن يقال : إنه لما قَدَّم هناك في الظرف والمجرور نظرًا في تقديره بالمفرد أو بالجملة معنى، فكان لايَعْزُو لبابين ـ تَرك ذكرهَما هنا، لأن إجراءهما نعتًا على التقديرين صحيح ، فاستغنى عن ذكرهما لعلم الناظر في كتابه صحةَ الاجتزاء بما تقدَّم له في خبر الابتداء. والله أعلم.

والسؤال الثاني : ماالفائدة في إحالته في حكم جملة النعت على حكم جملة الخبر حتى احتاج إلى استدراك ذكر حكمين، أحدهما : إخراجُ الجملة الطَّلَبية، والثاني تأويُل ماجاء من المخالفة، وأتى لذلك بمَشْطُورَيْن كان غنيًا عنهما جملة، بأن يُحِيل على حكم الصلة، فإن الصلة يَلزم فيها أن تكون غير طلبية، وأنَّ ماجاء فيها على غير ذلك فمنويٌّ معها القول كما تقدم تمثيلُه، وسائر مايُحتاج إليه موجودٌ فيها، ككونها لابد فيها من ضمير، وأنه يجوز حذفه وغير ذلك؟

والجواب أنه لوأحال على حكم الصلة لاقتضى في جملة النعت حكمًا غير صحيح، وذلك أنه ذَكر في الموصولات حكم الضمير، وأنه جائز الحذف، على تفصيلٍ من كَوْنه مرفوعًا أو منصوباً أو مجرورا، وعلى اشتراط شروط في كل قسم[١].

وأيضًا فحذفُ الضمير في الصلة كثير جدا على الجملة.

وهذا كله في جملة النعت[٢] لايستقيم، بخلاف جملة الخبر فإن الناظم لم يتعرَّض فيها إلا للزوم اشتمالها على ضمير وأما حذفُه فسكَت عنه لقلته أو لغير ذلك، فإحالتُه على جملة الخبر أحقُّ وأَوْلَى، ولايضُرّ استثناء حُكمٍ أو حكمين، فإنه قليل، بخلاف مالو أحال على الصلة، فإن الاستثناء كان يكون أكثر.

فإن قلت : إن إحالته على جملة الخبر يُوهِم أن الحذف فيها إذا كانت نعتًا إمًا غيرُ جائز أو جائزٌ على قلة، وليس كذلك، بل الحذف فيها كثير.

فمن ذلك ماجاء في القرآن الكريم من قوله تعالى : {واتَّقُوا يَوْمًا لاَ تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا[٣]} أى لاتَجْزى فيه، هكذا تقديره عند سيبويه[٤].

وفي قراءة عِكْرِمة[٥] {فَسُبْحانَ اللّهِ حِينًا تُمْسُونَ وحِينًا تُصْبِحُونَ[٦]}

---

(١) انظر : ١ / ٥١٨ ، ٥٢٧ ، ٥٣٣ .

(٢) في الأصل وحده «في باب النعت».

(٣) سورة البقرة / آية ٤٨، ١٢٣.

(٤) الكتاب ٣٨٦/١.

(٥) أبو عبدالله عكرمة مولى ابن عباس المفسر. روى عن مولاه وأبى هريرة وعبدالله بن عمر. وعرض عليه أبو عمرو بن العلاء وغيره (ت ١٠٥هـ).{ طبقات القراء ٥١٥/١ } .

(٦) سورة الروم / آية : ١٧.

وانظر هذه القراءة في البحر المحيط ١٦٦/٧، وإعراب القرآن للنحاس ٥٨٥/٢، ومختصر شواذ القراءة لابن خالويه ١١٦.

أى تمسون فيه، وتصبحون فيه.

وفي قـراءة الأخـفـش : (لا تجْـزِيهِ) و (تُمْـسُـونَهُ، وتُصْـبِـحُـونَهُ) وهو مختار ابن جنى وغيره، أعنى التدريج[١].

وأيضاً قد جاء في الشعر، نحو ماأنشده سيبويه من قول جرير[٢]:

أَبَحْتَ حِـمَى تِهَـامَـةَ بعـدَ نَجْـدٍ

وَمَـاشَـيءٌ حَـمَـيْتَ بمُسْـتَـبَـاحِ

أى حَمَيْتَه. وأنشد أيضا[٣]:

ومَـــاأَدْرِي أَغَـــيَّـــرهُمْ / تَنَاءٍ ٥٩٧

وطولُ العَــهْـدِ أم مـــالٌ أَصَــابُوا

أى أصابوه.

وأيضًا فإذا كان مجرورا بـ (مِنْ) جاز مطلقا نحو : عِنْدِي بُرٌّ كُرٌّ بدرهم[٤]، أى كُرٌّ منه.

ومنه قول ذي الرمَّة[٥]:

---

(١) قال ابن جنى في المحتسب (٢/١٦٣) : «ثم حذف «فيه» معتبطا لحرف الجر والضمير لدلالة الفعل عليهما. وقال أبو الحسن : حذف (في) فبقي (تجزيه) لأنه أوصل إليه الفعل، ثم حذف الضمير من بعد، ففيه حذفان متتاليان شيئا على شيء. وهذا أرفق، والنفس به أبسأ من أن يعتبط الحرفان معا في وقت واحد» وانظر في التدريج : الخصائص لابن جنى ٣٤٧/١.

(٢) تقدم الاستشهاد بالبيت وتخريجه في الباب نفسه .

(٣) للحارث بن كلدة، وتقدم الاستشهاد به في الباب نفسه.

(٤) الكر : مكيال لأهل العراق.

(٥) ديوانه ١٦، يصف حمر وحش. وسفح الجبل : ماارتفع عن مسيل الوادى. ومعنى «يقعن بالسفح» يضربن بحوافرهن سفح الجبل من شدة العدو. والهاء في قوله «مما قدرأين به» إما عائدة على سفح الجبل، لأن بيت الصائد يكون فيه، وإما عائدة على الصائد، أى مما قدرأين من تلهف الصائد وحرصه على صيدها. والمَعزاء والأمعز : المكان الكثير الحصى الصلب. والمعنى أن حصى المعزاء يكاد يلتهب من شدة عدوهن ووقع حوافرهن.

يَقَــعْنَ بالسَّــفْحِ مِــمَّــا قَــدْ رَأَيْنَ بِهِ
وَقْــعًــا يكادُ حَــصَى المَعْــزاءِ يلْتَــهِبُ

أى يكاد يلتهب منه.

ومن الأول قول كُثَيِّر عَزَّة[1]:

مـن الْيَـــــوْمِ زُورَاهَـا خَـلِيَـلىَّ إنَّـهَــــا
سَــتَـــأْتِى علينا حِـــقْــبَـــةٌ لا نَزُورُهَا

أى لانزورها فيها.

فـهذا ـ كمـا ترى ـ قد جاء في الكلام والشعر، وقد كثر عندهم. بخلاف جـملة الخـبـر، فـإن حـذف الضـمـيـر منهـا قليل على الجـملة. ولذلك قـال في «التسهيل» : لكن الحذف من الخبر قليل، ومن الصفة كثير، ومن الصلة أكثر[2].

فـالجواب أن الخبر أيضاً يجوز حذفُ الضمير منه في الكلام. وقد جاء منه شىءٌ صالحٌ يُلحقه بكثرته في الصفة أويكاد.

فقد جـــاء ذلك في القرآن نحو {وكُلٌّ وعَـدَ اللَّهُ الحُسْنى[3]} في قـــراءة ابن عـامـر[4]. وقـرأ يـحـيى بن وَثَّاب والسُّلَمى والأعـرج[5]{ أَفَـحُكْمُ الجَـاهِلِيَّةَ

---

(١) أمالى ابن الشجرى ١/٦، وليس في ديوانه.
والحقبة من الدهر : المدة التى لاوقت لها، أو السنة.

(٢) التسهيل : ١٦٧.

(٣) سورة الحديد / آية ١٠.

(٤) أى برفع «كل» على الابتداء، وكذلك كانت في مصاحف أهل الشام. وقرأ الباقون بالنصب. وانظر: السبعة لابن مجاهد : ٦٢٥.

(٥) يحيى بن وثاب الأسدى الكوفي تابعى ثقة كبير، من العباد الأعلام، عرض القرآن على عبيد بن نضلة وعلقمة والأسود وغيرهم، وعرض عليه الأعمش وطلحة بن مصرف وغيرهما (ت ١٠٣هـ) [طبقات القراء ٢/٣٨٠] =

يَبْغُونَ[(١)]} والتقدير : وَعَدَهُ اللهُ الحُسْنَى، ويَبْغُونَه.

وجاء في الشعر منه كثير، فلايبعد أن يكون المؤلف أحال إحداهما على الأخرى في هذا الحكم لقرب مابينهما.

وهذا على تسليم أنه قَصد هذا المقدار، وقد يقال : إنه لم يَقصد فيه إلا لزومَ رجوع الضمير فقط. وأما الحذف فسكت عنه في الموضعين.

وقد يكون هذا المَحْمل أقربَ إلى مراده. والله أعلم.

وإذا ثبت هذا فلا عليه من ذكر الحُكْمين اللذين ذكرهما في الشَّطْرين. أما الأول فضروري، وأما الثاني فمكمِّل.

وقد تم الكلام على النوع الثاني من أنواع مايُنْعت به.

والنوع الثالث المصدرُ، فإن المصدر قد يقع نعتًا، ويكثر في الكلام، ولذلك قال :

ونَعَتُوا بمَصْدَرٍ كَثِيَرا
فالْتَزَمُوا الإفْرَادَ والتَّذكِيَرا

«كثيرًا» حال، كضربتُه شديدًا، أو نعتُ مصدرٍ محذوف.

= والسلمي هو أبو عبدالرحمن عبدالله بن حبيب السلمي، مقرىء أهل الكوفة، إليه انتهت القراءة تجويدا وضبطا، أخذ القراءة عن عثمان بن عفان، وعلى بن أبي طالب وغيرهما وأخذ القراءة عنه عاصم، وعطاء بن السائب، ويحيى بن وثاب وآخرون (ت ٧٤هـ) [طبقات القراء ٤١٣/١]

وأما الأعرج فهو أبو صفوان حميد بن قيس الأعرج المكي. أخذ القراءة عن مجاهد بن جبر، وروى القراءة عنه سفيان بن عيينة وأبو عمرو بن العلاء وسواهما (ت ١٣٠هـ) [طبقات القراء ٢٦٥/١] .

(١) سورة المائدة / آية ٥٠.

قرأها الثلاثة برفع «حكْمُ» وقرأها ابن عامر بالنصب وبالتاء. وقرأ الباقون بالنصب والياء. وانظر : المحتسب ٢١٠/١، والسبعة : ٢٤٤.

وكلامه لم يتضمن أنه قياس، بل فيه إشعارٌ بعدمه، نعم نَبَّه على وجه السماع فيه، فالضمير في «نَعَتُوا» للعرب. وأحال في ذلك على نظر الناظر المستقرِيء لكلام العرب، فإنه محلُّ نظر، فقد يُجعل قياسًا لكثرته، وقد يُجعل سماعًا لضعف قياسه.

والمسألة مختَلف فيها، فظاهر النقل عن الجمهور أن ذلك سماع يُقصر على مَحَلِّه. وقال ابن دَرَسْتَوَيْه[1]: ليس من المصادر شيء إلا ووَضْعُه موضعَ الصفات جائزٌ مُطَّرِد، مُنْقَاس غيرُ مُنْكَسِر.

ووجه ماقاله الجمهور أن المصدر اسم جنس جامد غير مشتق، ولا معناه معنى المشتق، فلم يصح من جهة معناه أن يكون نعتًا، كما لم يصح في اسم الجنس أن يُنعت به، فكما لايقال: عجبتُ من تَمْرٍ رُطَبٍ، ومررتُ بشخصٍ رجلٍ، على النعت، كذلك ينبغي ألا يقال: مررتُ برجلٍ عَدْلٍ، أو صَوْمٍ، أو فِطْرٍ.

لكنَّ العربَ أتت من ذلك بأشياء على اعتبار / المبالغة في الوصف ٥٩٨ مجازًا (فقالت: جاءني رجلٌ عَدْلٌ، تريد: عادلاً، إلا أنها جعلته نفسَ العَدْل مجازا[2]).

والمصدرُ، من حيث هو مصدرٌ، لايُثنى ولا يُجمع ولايؤنث، فأجرَوْه على أصله، لأنهم على المجاز وصفوا به فقالوا: هذا رجلٌ عَدْلٌ، وامرأةٌ عَدْلٌ، ورجلان عَدْلٌ، وامرأتان عَدْلٌ، ورجالٌ عَدْلٌ، ونساءٌ عَدْلٌ.

---

(١) هو أبو محمد عبدالله بن جعفر بن درستويه الفارسي الفَسَوي النحوي، نحوي لغوي جليل القدر، مشهور الذكر، جيد التصانيف، وكان شديد الانتصار لمذهب البصريين في اللغة والنحو (ت ٣٤٧هـ). بغية الوعاة ٢/٣٦.

(٢) مابين القوسين ساقط من (ت).

وكـذلـــك : رجـلٌ رِضًـــا، وزَوْرٌ، وفِطْرٌ، وصَـوْمٌ، ودَنَفٌ، وحَـرىً بكذا، وقَمَنٌ.

وكذا : خَصْمٌ، و ضَـيْفٌ، فلم يُثَنُّوا ولم يَجمعوا ولم يُؤَنِّثوا، ولذلك قـال الناظم : «فَالْتَزَمُوا الإفْرَادَ والتَّذْكِيرا» .

فلا يجوز أن يقال : امرأةٌ عَدْلَةٌ، بل أَلْزَموا التذكيَر، ولايجوز أن تقول : رجلان عَدْلان، وكذلك الجمع، فأَلْزَموا الإفراد إلا أن يُسمع.

وأما ابن دَرَسْتَوَيْه[1] فقال : إن أصل الصفة من المصدر، وتأويلُها تأويلُ ذي الفعل، فإذا قلت : (عادلٌ) فمعناه : ذو عَدْلٍ، و(مَرْضِيٌّ) معناه : ذو رِضًا، فوُضع اسمٌ واحد موضعَ اسمين اختصارا. ومن كلامهم أن يُحذف المضاف ويُقام المضاف مُقامه إيجازًا إذا كان لايَلْتَبِس، فقولهم : «عَدْلٌ» في (رجلٌ عَدْلٌ) معناه : ذو عَدْلٍ، و(امْرَأَةٌ رِضًا) معناه : ذاتُ رِضًا، فكما وُضع الفاعل والمفعول موضعَ الصفة كذلك وُضع المصدر الذى هو أصل جميع ذلك، إذ لم يُلْبِس، لأنه قد علم أن الرجل جِسْمٌ، وأن العَدْل عَرَضٌ[2]، فلا يكون إياه، وإنما معناه : ذو عَدْلٍ، فعلى هذا جاءت المصادر صفاتٍ طلبًا للاختصار. قال : فإذا جُعلت المصادر صفاتٍ فالوجه ألاَّ تُثَنَّى ولا تجمع ولا تؤنث اعتبارًا بأصلها، وإنَّما ثَنَّوا منها وجَمعوا وأَنَّثوا ماكثر استعماله في الوصف حتى زال عن شبه المصادر، ودخل في باب الأسماء والصفات، وذلك قليل.

---

(١) تقدمت ترجمته.

(٢) الجسم : كل ماله طول وعرض وعمق. وعند الفلاسفة : الجوهر القابل للأبعاد الثلاثة، الطول والعرض والعمق.

والعرض : مايطرأ ويزول من مرض ونحوه. وعند الفلاسفة : ماقام بغيره، كالبياضُ والطول والقصر. وضده الجوهر، وهو ماقام بنفسه.

وكأنه يُجيز ذلك قياسا وإن قَلَّ في السماع، فمخالفته في وجهين، في جواز الوصف به، وفي جواز تثنيته وجمعه وتأنيثه إذا كثر استعماله.

وللناظم أن يقول : إن السماع هو المتَّبَع، وهذا ـ وإن كثر ـ فلا يبلغ مبلغَ أن يُقاس.

والمسألة مُحْتَمِلة، وهي نظيرة وقوع المصدر حالا، وقد قال هنالك : «ومَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حالاً يَقَعْ بكَثْرَةٍ» البيت[(١)].

فلم يتقيَّد لقياس كما فَعل هنا، فإن المسألة في النعت والخبر والحال واحدة، ولذلك يَستدلون على أحدها بالآخر.

ومما ألزم فيه الإفرادُ والتذكير قولُ زُهَير[(٢)]:

مَـتَى يَشْـتَـجِـرْ قَـوْمٌ يَقُلْ سَـرَوَاتُهُمْ
هُمُ بَيْنَنَا فَـهُمُ رِضًـا وهُمُ عَـدْلُ

وقال العَّجاج[(٣)]:

* والشَّمْسُ قد كادَتْ تَكونُ دَنَفَا *

---

(١) البيت بتمامه في باب «الحال» هو :

ومَصْدَرٌ منكَّرٌ حالاً يَقَعْ   بكَثْرةٍ كبَغْتَةٍ زيدٌ طَلَعْ

(٢) ديوانه ١٠٧، والخصائص ٢/٢٠٢، والمحتسب ٢/١٠٧، واللسان (رضى) .

من قصيدة قالها في هرم بن سنان والحارث بن عوف المريين.

ويشتجر : يختصم. وسرواتهم : أشرافهم. وهم بيننا : هم الحاكمون بيننا، كما تقول : الله بيني وبينك.

(٣) ملحقات ديوانه ٨٢، والخصائص ٢/١١٩، واللسان (دنف) .

وأصل الدنف : المرض الملازم ، ورجل دنف : براه المرض حتى أشفى على الموت. أراد : حين اصفرت الشمس، وتدانت للغروب، فكأنها دنف حينئذ وتلك استعارة مليحة.

وقالت الخنساء(١):

تَرْتَعُ مـــاغَـــفَلَتْ حَــتَّى إذا ادَّكَــرَتْ
فــــإنَّمـــــا هـى إقْـــبَــــالٌ وإدْبَارُ

وأنشد الكسائى(٢):

وهُـنَّ حَـــرًى ألاَّ يُـثِـــبْنَكَ نَـقْـــرَةً
وأنـت حَــــرًى بـالنَّـارِ حينَ تُـثِـــيبُ

وقال العجاج(٣):

* تذكَّرا عَيْنًا رِوًى وفَلَجَا *

فإن قيل : قوله : «فَالْتَزَمُوا» إمَّا أن يعود الضمير على العرب، وإمَّا على النحويين.

---

(١) ديوانها ٤٨، وسيبويه ٣٣٧/١، والمقتضب ٢٣٠/٣، ٣٠٥/٤، والخصائص ٢٠٣/٢، ١٨٩/٣، والمحتسب ٤٣/٢، وابن يعيش ١٤٤/١، والتصريح ٣٣٢/١، وشرح الرضى على الكافية ٢٥٤/١، والخزانة ٤٣١/١ والرواية الأشهر «مارَتَعَت» والبيت من قصيدة ترثى بها أخاها صخرا. ويقال: رتعت الإبل وأرتعتها، إذا تركتها ترعى. وادكرت : تذكرت ولدها. تصفِ بقرة فقدت ولدها، فكلما غفلت عنه رتعت، فإذا عاودتها ذكراه حنت إليه، وأقبلت وأدبرت في حيرة وألم. وضربت حال هذه البقرة مثلا لفقدها أخاها.

(٢) اللسان (نقر، حرى) بدون نسبة.

والحَرَى : الخليق والجدير، ويقال : إنه لحَرًى، وحَرٍ، وحَرِىٌّ، كل ذلك سواء. ويقال : ماأغنى عنى نقرة، أى نقرة الديك، لأنه إذا نقر أصاب، ويقال كذلك : ما أغنى عنى نقرة ولا فتلة ولا زبالا ، وما أثابه نقرة، أى شيئا، ولا يستعمل إلا في النفي.

(٣) اللسان (فلج) ويروى «فَصَبَّحا عينًا» و«تَذَكَّرا عَيْنًا رَوَاءً فَلَجًا» وبعده :

* فراح يحدوها وباتَت نَيْرَجَا

* يصف حمارا وأتُنًا.

والماء الرِّوَى : العذب، وكذلك الرَّوَاء والفلج ـ بالتحريك والإسكان ـ النهر الصغير، أو الماء الجارى من العين. ويقال : أقبلت الوحش والدواب نيرجا، إذا أسرعت في تردد.

(فإن كان عائدا على العرب[1]) وهو الظاهر من قوله : «ونَعَتُوا / ٥٩٩ بمَصْدَرٍ كثِيرًا» فإنما يريد العرب، إذ لو أراد النحويين، وأنه قياسٌ عندهم لم يقل : «كَثِيرًا» لأن الوصف بالكثرة لائقٌ بنقل السماع لا بإعمال القياس، فيُشكل على هذا إخبارهُ عنهم إلزامَ الإفراد والتذكير، لأنهم قد جمَعوا وثَنَّوْا وأَنَّثُوا، ففي القرآن الكريم {هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ[2]} وفيه {وهَلْ أَتَاكَ نَبَؤُ الخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا المِحْرَابَ[3]} ثم قال : {قَالُوا لاتَخَفْ خَصْمَانِ[4]} وقالوا : خُصُومٌ أيضًا، وقالوا : عُدُولٌ، جمع عَدْل. وتقول العرب : رجالٌ ضَيْفٌ، وأَضْيَافٌ، وضُيُوفٌ، وضِيفَانٌ. وامرأةٌ ضَيْفَةٌ. وقال البَعِيث[5]:

لَقَدْ حَمَلَتْهُ أمُّهُ وهْيَ ضَيْفَةٌ

فجاءَتْ بِيَتْنٍ للضِّيَافَةِ أَرْشَمَا

إلى أشياء من هذا، إذا تُتُبِّعتْ وُجِدَتْ، فلا يقال فيما هذه سبيله : إنهم الْتَزموا فيه الأفرادَ والتذكير.

وإن كان الضمير عائداً على النحويّين كان فيه قُبْحُ اختلافِ

---

(١) مابين القوسين ساقط من (ت).

(٢) سورة الحج / آية ١٩.

(٣) سورة ص / آية ٢١.

(٤) سورة ص / آية ٢٢.

(٥) اللسان (ضيف، رشم، يتن) .

والبيت من قصيدة للبعيث يهجو فيها جريرا، وفيه عدة روايات . وضيفة : حائض، يقال : ضافت المرأة، إذا حاضت، لأنها مالت من الطهر إلى الحيض. وقيل : معناه أنها ضاقت قومًا فحبلت في غير دار أهلها. واليتن : الولد تضعه أمه منكوسا، أى تخرج رجلاه قبل رأسه ويديه. والأرشم : الذى يتشمم الطعام ويحرص عليه.

الضمائر، بعَوْد ضمير «ونَعَتُوا» على غير مَن عاد عليه ضمير «فالْتَزَمُوا»

وأيضاً فإنه يقتضى أن هذا الباب قياس، لأن هذا الإلزام لايكون إلا بالقياس، وإلا فالسماع لايلْزِم ذلك. فالحاصل أن كلامه مُشْكل.

فالجواب أن الأوْلَى أن يُجعل الضمير في «فَالْتَزَمُوا» للنحويين، وإن كان فيه مخالفةُ الضمائر، لأنهم الذين ألْزَموا ذلك إذا قاسوا ذلك، أو قال بالقياس منهم أحد، من حيث كان شائعًا في الكلام، وكأنَّه يقول : إن العرب جاء عنها النعتُ بالمصدرَ كثيرا ، فألزم النحويون لأجل ذلك مايلزم المصدرَ غيرَ المحدود، من الإفراد والتذكير فإن ذلك غير شاذ[1].

ونَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إذا اخْتَلَفْ
فَعَاطِفًا فَرِّقْهُ لا إِذَا ائْتَلَفْ

النعوت على قسمين، أحدهما أن تكون جاريةً على منعوتٍ واحد، فهذا لاإشكال فيه، وهو الذى جرى الكلامُ فيه قبل هذا.

والثاني أن تكون جاريةً على غير واحد، بل على اثنين أو جماعة.

وهذا الثانى على ضَرْبينِ أيضا، أحدهما أن يكون المنعوت مثنًّى أو مجموعًا غيرَ مُفَرَّق. والثاني أن يكون مفرَّقا.

وتفريقُه إمَّا لأن التَّثْنية والجمع فيه لايَتَأتَّى، فيقوم العطفُ مَقامها، وإمَّا لتعدُّد عاملِ المنعوت.

فإن كان مثنًّى أو مجموعًا فهو الذى تكلَّم فيه في هذين البيتين، ويعنى أن نعت غير الواحد، وهو المذكور آنفًا، لايخلو أن يكون مختلِفًا أو مؤتلِفًا.

ومعنى كونه مختلِفًا أن يُنعت أحدُهما بخلاف مايُنعت به الآخر. والمخالفةُ

---

(١) في (س، ت) «فإن غير ذلك فشاذ» وأظنه تحريفا.

إما في اللفظ والمعنى، كالعاقلِ والكريمِ، أو في اللفظ دون المعنى، كالذاهبِ والمنطلِقِ، أو في المعنى دون اللفظ، كالضَّارِب من (الضَّرْب) والضَّارِب في الأرض(١).

ومعنى كونه مؤتلِفًا أن يتفق اللفظ والمعنى معًا حتى يمكن أن يعبَّر عنهما باسمٍ مثنى أو مجموع.

فإذا اختلف النعتان فلابد من تفريقهما ـ إذ لا يمكن فيهما التَّثنيةُ والجمع لفَقْد شرطهما ـ بعطف أحدهما على الآخر. وذلك قوله : «فَعَاطفًا فَرِّقْهُ» فتقول : مررتُ برجلَيْنِ صالحٍ وطالحٍ، ومررتُ بامرأتَيْنِ بِكْرٍ وثَيِّبٍ. وكذلك / فيما زاد على الاثنين، نحو : مررت برجالٍ قرشيٍّ وهاشميٍّ ٦٠٠
وأنصاريٍّ.

ومن ذلك ماأنشده سيبويه من قول الشاعر(٢):

بَكَيْتُ ومَــــابُكَا رَجُلٍ حَـــزِينٍ
على رَبْعَــيْنِ مَــسْلُوبٍ وبَـــالِ

وأنشد في «الشرح» لحسان بن ثابت(٣):

---

(١) يقال : ضرب الرجل في الأرض، إذا ذهب فيها وأبعد، وكذلك إذا سار في ابتغاء الرزق.

(٢) سيبويه ٤٣١/١، والمقتضب ٢٩١/٤، والمغنى ٣٥٦ .
وينسب لابن ميادة أو لرجل من باهلة.
والربع : منزل القوم في الربيع خاصة، أو مطلق المنزل. والمسلوب : الذى سلب بهجته لخلوه من أهله.

(٣) ديوانه ١٣٥، من قصيدة قالها في غزوة الخندق، وشرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٨٨ ـ ب) .
ورواية البيت في الديوان «من مُردٍ» والمرد : جمع أمرد، وهو الشاب الذى بلغ خروج لحيته وطَرَّ شاربه، ولم تظهر لحيته. والشيب : جمع أشيب، ذو الشَّيْب، وهو ابيضاض الشعر.

فَـــــلاَ قَــــــيْنَاهُـمُ مِنَّا بَجَـــــمْعٍ

كَـــأُسْــــدِ الغَــابِ مُـــرْدَانٍ وشِيـــبِ

وإنَّما نُسِق بالعطف لأنه أصل التثنية والجمع، فإذا عُدم شرطُهما فيما أريد تثنيتُه أو جمعُه تُرِك على أصله.

ولم يعيِّن الناظم العاطفَ اعتماداً على العِلْم بأن الواو هى الأصل في ذلك.

وهذا حكم المنعوت إذا كان معطوفاً ومعطوفاً عليه، إلا أنه لايُفَرَّق النعتُ من منعوته، إذ لاضرورة تدعو إليه، فتقول : مررتُ بزيدٍ الفاضلِ، وعمروٍ الكريمِ.وهو داخل في حكم ماتقدم، كما تقول : ضَرب زيدٌ العاقلُ بكرًا الكريمَ.

وأمَّا إذا ائْتَلف النعتُ، وأمكن تثنيته أو جمعه فلا يفرَّق، فتقول : مررتُ برجلَيْن عاقلين كريمين، وبرجالٍ فُضَلاء.

ومنه {فَسَوْفَ يَأْتِى اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ ويُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ[1]} وقوله : {وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ[2]} ولا يجوز أن تقول : مررتُ برجلَيْن كريمٍ وكريمٍ، كما لا يقال : مررتُ برجلٍ ورجلٍ كريمَيْن، إلا في الشعر. ولذلك قال : «لاَإِذَا ائْتَلَفَ» أى لاتفرِّقة إذا ائتلف.

وكذلك تقول : مررتُ بزيدٍ وعمروٍ الكريمَيْنِ، وجاء رجلٌ وامرأةٌ عاقلان.

و«نَعْتُ» مبتدأٌ خبره (إِذَا) وما بعدها. و«عاطفًا» حالٌ من فاعل «فَرِّقْهُ» أى فَرِّقه حالة كونك عاطفا.

وإن كان المنعوتُ مفرَّقا بسبب تعدُّد العامل فقال فيه الناظم :

---

(١) سورة المائدة / آية ٥٤.

(٢) سورة التوبة / آية ١٤.

ونَعْتَ مَـعْـمُـولَىْ وَحِـيـدَىْ مَـعْنَى

وعَــمَلٍ أَتْبِعْ بغَــيْــرِ اسْــتِــثْنَا

«نعتَ» مفعول «أَتْبِع» أى أتبع نعت معمولَىْ كذا. و(وَحِيدٌ، ووَحَدٌ، ووَحِدٌ) بمعنى: (وَاحِد ومُنْفَرِد) والمعمولان هما المنعوتان، والوحيدَيِ المعنى والعمل: بمعنى المُتَّحِدى المعنى والعمل، وهما عاملا المعمولين.

فكأنه يقول: إذا كان المنعوتان معمولين لعاملين مُتَّفِقى المعنى والعمل فالإتباعُ صحيح. وكذلك إذا كانا أكثرَ من اثنين فالحكم حكم الاثنين

ويَسْط هذا أن النعت إذا كان في المعنى لمنعوت أكثر مَن واحد فلا يخلو، إن كانا اثنين مثلا، أن يعمل فيهما عاملٌ واحد، أو عاملان.

فإن عمل فيهما عاملٌ واحد، وذلك بعطف أحدهما على الآخر، فهذا يُتْبع فيه النعتُ بلا إشكال، فتقول: مررتُ بزيدٍ وعمروٍ العاقلين، ومررت بشيخٍ وطفلٍ وامرأةٍ جلُوسٍ، لأن العطف بمثابة التثنية، فكان حكمهما كما لو قلت: مررتُ بالرجلين العاقلين، فرَجع إلى ماتقدَّم من نعت المفرد بالمفرد، أو نعت المؤتلِف بالمؤتلف.

وإن عمل فيهما عاملان فهذا الذى تَكَلَّم فيه الناظم هنا أنه يُتْبع النعت إذا اجتمع في العاملين وصفان، أحدهما أن يَتحَّد معناهما، وسواء اتَّفق لفظهما أم اختلف، فتقول: / مررتُ بزيدٍ، ومررتُ بعمروٍ العاقلَيْن. ٦٠١
وهذا زيدٌ، وهذا عمروٌ العاقلانِ. وضربتُ زيداً، وضربتُ عمراً العاقلَيْن.

وكذلك تقول: سبِقَ المالُ لزيدٍ وإلى عمروٍ العاقلين. وذهب زيدٌ وانطلق بِشْرٌ القرشيَّان. ورأيتُ زيداً وأبصرتُ عمراً الكريمَيْن. فالعوامل

هنا مُتَّحدة المعنى وإن اختلفت ألفاظُها فيصح الإتباع.

والثاني أن يَتَّحد عملُهما في المعمولين فلا يعملان فيهما إلا رَفْعَيْن أو نَصْبَيْن أو جَرَّيْنْ، كما مضى بيانه في الأمثلة.

فإن تخلف شرط من هذين الشرطين فيقتضى كلامه أَنْ لاَ إتباعَ أصلا، فإذا قلت : جاء زيدٌ وذهب عمرٌو العاقلان، فـ (العاقلان) لايصح عنده أن يكون مُتْبَعًا.

وكذلك إذا قلت : ضربتُ زيدًا، وأكرمتُ عمرا الأحَمْرينِ، ومررتُ بزيدٍ وجئت إلى عمرٍو الفاضلَيْن. لايجوز في شيء من هذا الإتباعُ، لأنك إن أتبعتَ لابد أن يكون العامل في النعت هو العامل في المنعوت، وإذا كان كذلك والنعتُ لفظٌ واحد فَيقتضى أن يعمل عاملان يَقتضيان معنَيْن مختلفين في معمول واحد، وذلك غيرُ مْمكن، لأن العمل واحد فلا يتأتى إلا لواحد.

وكذلك إن تخلف الشرط الثاني لم يصح الإتباع، فإذا قلت : ضربَ زيدٌ، وضربتُ عمرًا العاقلان، أو العاقلَيْن، لم يكن إلا قَطْعًا، لأن عملَيْن مختلفين في معمول واحد بجهة واحدة لايصح. قال في الكتاب : ولا سبيل إلى أن يكون بعضُ الاسم جرًا، وبعضُه رَفْعًا[1].

فأما إذا اتَّحدا معنًى وعملاً فلا مَحذور، لأن العاملين من جهة المعنى شيء واحد، فكأن الثاني إنما سِيق لمجرد التوكيد، فقولك : جاء زيدٌ، وجاء عمروٌ العاقلان، بمثابة قولك : جاء زيدٌ وعمروٌ العاقلان، ولا إشكالَ في صحة مثل هذا، فكذلك في ماكان بمعناه.

وإذا قلت : ذهب زيدٌ، وانطلق عمروٌ العاقلان ـ فهو في تقدير : ذهب

---

(١) الكتاب ٥٨/٢.

زيدٌ، وذهب عمروٌ، لأن الذهاب والانطلاق معناهما واحد، ولا اعتبارَ باختلاف اللفظ، لأن العمل ليس للفظ من حيث هو لفظٌ، بل من حيث معناه، وقد اتَّحد المعنى فصار كما لواتَّحد اللفظ.

وإذا لم يجز الإتباعُ فلابد من القَطْع، وهو مقتضى مفهوم الصفة في كلامه، فإنه وَصف النعتَ المُتْبَع بكَوْنه نعتًا لمعمولَيْ وحيدَيْ معنًى وعملٍ، فالمفهوم أنه إذا لم يكن كذلك فلا يُتْبع، وإذا لم يُتْبَع تَعَيَّن القطعُ إلى الرفع بإضمار مبتدأ، أو إلى النصب بإضمار فعل. وسَيتكَّلم فيه بعد هذا بحول الله وقوته.

وقوله : «بغير استثنا» يريد به أن الحكم جارٍ في نعت المرفوعَيْن والمنصوبَيْن والمجرورَيْن فإنه العلة في الجميع موجودة، والقياس سائغ، فلا مانع منه، وقد تقدَّم تمثيلُه.

ويستوى في المرفوعَيْن ماكان منهما خبرَيْ مبتدأيْن أو فاعلَى فاعلَيْن، فكما تقول : جاء زيدٌ، وجاء عمروٌ العاقلان، كذلك تقول : هذا زيدٌ، وهذا عمروٌ الظريفان، ونحو ذلك.

وهنا بَعْدُ مسائلُ، إحداها أن اتحاد العاملين في المعنى قد يكون اتحاداً في معنى / معيَّن نحو : ذَهَبَ وانْطَلَق، فهذا هو الذى وقع التمثيل ٦٠٢
به، وهو أن يكون معنى أحد العاملين مرادفًا لمعنى العامل الآخر، حتى يصح أن يعبَّر عن أحدهما بالآخر. وقد يكون اتحاداً في معنى غير معيَّن، بل يكون اتحاداً في جنس المعنى، وذلك أن يكون معنى أحد العملين لايصح أن يعبَّر عنه بالعامل الآخر، بل يصح أن يعبر عنهما معًا بعاملٍ آخر، فتقول : ذهب زيدٌ، وجاء بَكْرٌ العاقلان، فتُتْبِع النعتَ وإن اختلف

معنى العاملين في التعيين[١]، لأنه يصح أن يعبر عنهما بفعل جامع، فتقول: فَعَلَ زيدٌ وبكرٌ العاقلان كذا وكذا، وكذلك إذا قلت: أنا أخوك، وهذا أبوك الفقيران، لأنك تعبِّر عنهما بأن تقول: نحن كذا وكذا. وقد أجاز هذا النحويون على الإتباع. فلو اختلف العاملان بحيث لا يجتمعان في معنى عاملٍ آخر لم يجز الإتباع كقولك: رأيت أخا زيدٍ، ومررت بعمروٍ العاقلين، فلا يجوز الإتباع، إذ لاتجتمع الباء والأخ في معنى عامل واحد.

ومن هنا منع سيبويه: مَنْ عبدُالله، وهذا زيدٌ الرجلان الصالحانِ، رفعت أو نصبتَ، لأنك خلطتَ مَنْ تَعلم ومَنْ لاتَعلم، فجعلتهما بمنزلةٍ واحدة في النعت، وذلك متدافِع، وإنما الصفة عَلَمٌ فيمنْ عُلِم[٢]. ولأن المبتدأَيْن لايمكن أن يعبَّر هنا عنهما بشيء واحد. وكذلك قولك: هذا رجلٌ، وفي الدار آخرُ كريمان، لايجوز إتباعه لأن أحد العاملين الابتداءُ، والآخر المبتدأُ، ولايجتمعان في لفظ واحد.

وكذلك: هذا فَرَسُ أَخَوَيِ ابْنَيْكَ العُقَلاء، لايُتْبع، لأن عامل «الأخَوَيْن» «الفرسُ» وعامل «ابْنَيْكَ» «الأخَوان» ولا يجتمعان في عامل واحد. والصفة أيضاً داخلةٌ فيما دَخل فيه الموصوف، فيكون (العُقَلاء) من تمام الأخَوَيْن، من حيث كان صفةً للابنَيْن وغيرَ تمام لهما من حيث كان صفة للأخوين، وذلك متناقض.

والحاصل أن الاتحاد بالاعتبار الثاني هو أن يتفق العاملان في الاسمية والفِعْلية، وكذلك في الحَرْفية على ماقاله ابن الباذِش[٣]، من أن قياس: مررتُ

(١) على حاشية الأصل «في التعبير».

(٢) عبارة سيبويه في الكتاب (٢/٦٠) هي «واعلم أنه لايجوز: مَن عبدُالله وهذا زيدٌ الرجلين الصالحين، رفعتَ أو نصبتَ، لأنك لاتُثْنى إلا على من أثبتَّه وعلمتَه، ولايجوز أن تخلط من تعلم ومن لاتعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة، وإنما الصفة عَلَمٌ فيمن قد علمتَه».

(٣) هو أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطي ابن الباذِش. كان عالما بالعربية، متقنا لها، ومشاركا في غيرها. وصنف: شرح كتاب سيبويه، والمقتضب، وشرح أصول ابن السراج، وشرح الإيضاح، وشرح الجمل، وشرح الكافي للنحاس (ت ٥٢٨هـ).بغية الوعاة ١٤٢/٢.

بزيدٍ، ودخلت إلى عمروٍ الظريفَيْن جوازُ الإتباع. قال : لأن العاملين حرفا جَرٍّ فهما كالفعلين.

فإن كان الناظم أراد اتحادَ العاملين بالتفسير الأول فيقتضي امتناعَ جميع ماذُكر جوازُه بالاعتبار الآخر. وإن أراد الاتحادَ بالمعنى الآخر فيقتضي جواز تلك المسائل، ويقتضي أيضاً جوازَ : هذا فرسُ أخَوَيِ ابْنَيْك العُقَلاءِ، إتباعًا على قياس ابن الباذِش[1]، إلا أن يفرِّق بين الموضعين. وفيه نظر.

والظاهر من عبارته أن مراده الاتحادُ بالمعنى الأول، وعلى ذلك يَجْرى الاحتجاجُ على مذهبه بحول الله.

المسألة الثانية : في تقرير الخلاف في الأقسام المذكورة أولاً، فلا يخلو العاملان أن يَتَّحدا لفظًا ومعنى أَوْلاَ، فإن اتَّحدا فإمَّا أن يُراد بالثاني مجردُ التوكيد أَوْلاَ، فإن أُرِيد مجردُ التوكيد فالمسألة جائزة / ٦٠٣
باتفاق، وإن لم يُردَ مجردُ التوكيد فالجمهور على الجواز. وعن ابن السَّراج، وهو مذهبُ نحاة سَبْتة[2]، على ماأخبرنا به الأستاذُ رحمة الله عليه[3]، منعُ الإتباع وإن اتفق اللفظُ والمعنى، لأن الموجب لامتناع الإتباع في العاملين المختلفين هو اجتماعُ عملِ عاملين على معمول واحد، وذلك موجود هنا[4].

والجوب أن عمل العامل في المعمول ليس مجردَ اعتبارٍ لفظي، بل

---

(١) تقدمت ترجمته .

(٢) سبتة : مدينة مشهورة بالمغرب، تطل على البحر الأبيض المتوسط، ومرساها من أعظم المراسي.

(٣) يقصد أبا عبدالله بن الفخار. وسبقت ترجمته.

(٤) انظر : كتاب الأصول في النحو ٢/ ٤٠.

ذلك راجع إلى كونه يطلبه طلبًا معنويًا، ولو كان الأمر كذلك لم يجز اعتبارُ المعنى في العطف وغيرهِ من التوابع، بل تقول : مررتُ بزيدٍ وعَمْرًا، وهذاضاربُ زيدٍ وعمرًا. وتقول : هل تُكْرِمُنِى فَأُكْرِمْكَ وأُحْسِنْ إليك، بالجزم. وأعجبَنى ضَرْبُ زيدٍ العاقلُ عَمْرًا، وما كان مثلَه، ممَّا لا ينحصر من المسائل الجائزة على الحمل على المعنى والمرادف.

وإذا كان المعنى معتَبراً في عمل اللفظ فإذا اجتمع اللفظان على معنى واحد فكأنهما لفظ واحد دالٌّ على معناه، فلا مَحذور.

واعتبارُ المعنى في عمل اللفظ أشهُر في كلام العرب من أن يُذكر.

وإمّا أن يتحدا في اللفظ والمعنى معًا فلا يخلو أن يتحدا معنًى بحيث يُعَبَّر بأحدهما عن الآخر أَوْلاَ، فإن اتَّحدا كذلك فقد ذَكر السِّيرافي اتفاقَ البصريين على جواز الإتباع فيه[1]، وماتقدَّم عن ابن السراج في المسألة فوق هذا يقتضى المنع من باب الأوْلَى.

وقد ذكر ابن خروف الخلافَ عن المبرِّد. وقد ذكر بعض المتأخرين المنعَ عن ابن السراج نَصًّا، ووجه ذلك عنده ماتقدَّم من إعمال عاملين في معمول واحد.

والأصح ماذهب إليه الناظم والجمهور، لما تقدم من اعتبار المعنى في العامل. والعاملان هنا في معنى عامل واحد، ولا اعتبار باللفظ فيه.

وإن لم يَتَّحدا كذلك فلا يخلو أن يتحد العاملان في الجنس أَوْلاَ، فإن اتحدا في الجنس بحيث يكونان فعلين أو اسمين أو حرفين، فإمًّا أن يتفقان في معنى عاملٍ ثالث يعبَّر به عنهما أولاَ.

---

(١) السيرافي (جـ ٢ ورقة : ١٨٦ ــ ب).

فإن لم يتفقان في ذلك فلا أذكر خلافاً منصوصاً في منع هذا، نحو : هل جاءَ زيدٌ فيكرمَه عمروٌ العاقلان، وجاء زيدٌ فهل أتاكَ أخوه العَاقلان؟

ووجه المنع ماذكره سيبويه في مسألة : مَنْ عبدُاللهِ وهذا أخوه الرجلان الصالحان، لأنك خلطت مَنْ تَعْلَمُ وَمنْ لاتَعلم، فجعلتَهما بمنزلة واحدة في النعت. وذلك متدافِع، وقد تقدم ذلك[1].

وإن اتفقا في معنى عامل ثالث فالخليل وسيبويه يجيزان الإتباع، لأنهما أجازا : ذهبَ أخوك، وقَدِمَ عمرو الرجلان الحليمان، وهذا أبوك، وأنا أخوك الفقيران[2].

ومنع ذلك الناظم، وهو رأى المبرّد والزجَّاج وابن السَّراج وجماعة[3]. وحجةُ المجيز أن مذهب عمل الفعلين واحد وإن اختلف معناهما، لأنهما قد يجتمعان في معنى فعلٍ ثالث.

ألا ترى أنك إذا قلت : قامَ زيدٌ، وقعَد عمروٌ العاقلان، في معنى (اخْتَلَفا) فقد رجعا إلى معنى فعلٍ واحد يعمل في المنعوتين، فيصحُّ الإتباع، فكأنا قلنافي المسألة : فَعَلَ أخوك وعمروٌ الرجلان الحليمان هذين الفعْلَيْن.

---

(١) الكتاب ٢/٦٠، وانظر : ص ٢٩٧ (هامش١).

(٢) الكتاب (٢/٦٠) وعبارته «وتقول : هذا رجل وامرأته منطلقان، وهذا عبدالله وذاك أخوك الصالحان، لأنهما ارتفعا بفعلين، وذهب أخوك وقدم عمرو الرجلان الحليمان».

(٣) قال المبرد في المقتضب (٤/٣١٥) : «وكان سيبويه يجيز : جاء عبدالله، وذهب زيد العاقلان، على النعت، لأنهما ارتفعا بالفعل، فيقول : رفعهُما من جهة واحدة. وكذلك : هذا زيد، وذاك عبدالله العاقلان، لأنهما خبر ابتداء. وليس القول عندي كما قال، لأن النعت إنما يرتفع بما يرتفع به المنعوت، فإذا قلت : جاء زيد، وذهب عمرو العاقلان ـ لم يجز أن يرتفع بفعلين، فإن رفعتهما بجاء وحدها فهو محال، لأن عبدالله إنما يرتفع بذهب، وكذلك لو رفعتهما بذهب لم يكن لزيد فيها نصيب. وإذا قلت : هذا زيد فإنما يرتفع ومعناه الإشارة إلى ماقرب منك، وذاك لما بعد، فقد اختلفا في المعنى» وانظر : كتاب الأصول لابن السراج ٢/٤١، ٤٢.

وهذا الاعتبار / بعيدٌ بالنسبة إلى العمل المذكور، لأن المحذور فيه ٦٠٤
موجود من غير ضرورة تدعو إلى ذلك، فإنهم اتفقوا على منع عملِ عاملين في معمول واحد من غير أن يكونا في التقدير واحداً. وهذا إنما يتأتَّى في مسألتنا، إذ الفَرضْ أن معنى العاملين مختلِف لامُتَّفِق، وكونُهما في معنى عامل ثالث، أو يُقَدَّران بمعنًى عامٍّ ـ بعيدٌ عن الاتحاد، فصارا كفعْل مبتدأ أو كفعل وحرف. وإذا كان ذلك غير جَائزٍ فيه الإتباعُ فكذلك مافي معناه. وقد أشار السيرافي إلى أن القياس المنع(١).

وإن لم يتحد العاملان في الجنس فالجمهور على المنع. ونقل الفارسي في «التذكرة» عن الجرمي أنه يجيز : هذا رجلٌ، وجاءني عمروٌ الظريفان، ومررتُ بزيدٍ، وهذا ثوبُ عمروٍ الحسنَيْنِ.

قال الجرمي : وكان الخليل يكره ذلك، وهو جائزٌ، لأن الرفع للصفة أنها صفةٌ لرَفْعٍ رفعتَه، والجرَّ لأنها صفةٌ لجَرٍّجررتَه، والنصبَ لأنها صفةٌ لنصبٍ نصبتَه، فلما كانت العلة فيه واحدة أُجريت كذلك.

قال الفارسي : كأنه يذهب إلى أن العامل في الصفة كونُها وصفا، كما ذهب إليه أبو الحسن . وإذا كان كذلك فاختلافُ العوامل غير مؤثر اتحاد العامل.

ورُدَّ هذا، مع تسليم أن العامل في النعت ماذكَر من التبعيَّة، أن النعت داخلٌ فيما دَخل فيه المنعوت من جهة المعنى، فنعتُ الفاعل فاعلٌ في المعنى. ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيدٌ العاقلُ، فكأنك قلت : قام

---

(١) السيرافي (جـ ٢ ورقة : ١٨٧ ـ أ).

العاقلُ. وإذا قلت : هـذا محمدُ العاقلُ فهو في تقدير: هذا العاقُل، فالنعت هنا خبرٌ في المعنى. فلو أتبعتَ في قولك : هذا زيدٌ وقام محمدُ العاقلان لكان (العاقلان) من حيث هو تابعٌ للخبر خبراً ، ومن حيث هو تابعٌ للفاعل فاعلاً. وهذا غير جائز، أن يرتفع اسمٌ واحد من جهتين مختلفتين.

وأيضاً فلو اعتُبر وصفُ التبعيَّة دون العامل لجاز الإتباع في قولك : ضرب زيدٌ عمراً العاقلَيْن، (لأن وصف التبعيَّة موجودٌ دون العامل، ولقلت : جاء زيد، ورأيت عمراً العاقلين كذلك)[1] وهذا باطل باتفاق.

فإن قيل : المانُع هنا اختلافُ التبعيَّة بخلاف مسألتنا ـ قيل : فيلزم أن تقول : هذا زيدٌ، ومَنْ محمدٌ العاقلان؟ لأن التبعية مُتَّفِقة، ولا اعتبار عنده بالعامل. وهذا كله غير مستقيم.

فالصحيحُ ماراَه الناظم والجمهور. هذا كله مع اتحاد العمل.

فإذا اختلف العمل فلا أعلم خلافًا في منع الإتباع إلا في مسألة واحدة، وهى فيما إذا كان العاملان كلٌّ واحد منهما من أفعال (المفاعلة) حتى يكون مرفوعُه في معنى المنصوب، وبالعكس، فإن النقل عندهم جوازُ نحو : ضارَبَ زيدٌ عمراً العاقلان أو العاقلَيْن، على الإتباع فيهما ، لأن كل واحد من المرفوع والمنصوب في تقدير صاحبه وفي معناه، فكأنَّهما مُعربان بإعرابٍ واحد.

ومما يدل على صحة هذا القياس أن العرب تعامل المرفوع في باب
(المفاعلة) معاملَة المنصوب، حتى إنها ترفع فاعِلَيْن، وتنصب مفعولَيْنِ مع
/ الاستغناء عن الفاعل، فتقول : ضارَب زيدٌ عمروٌ، وضاربَ زيداً عمراً، ٦٠٥

(١) مابين القوسين ساقط من (ت).

فمن الأول ماأنشده سيبويه لأوْس بن حَجَر(١):

تُوَاهِقُ رِجلاَها يَدَاهَا ورأسُهُ

لَهَــا قَــتَبٌ خَلْفَ الحــقَــيِــبــةِ رَادِفُ

فرفع « رِجْلاَها ويَداهَا » معًا، اعتباراً بأن كل واحد منهما فاعلٌ مفعولٌ.

ومن الثاني قول الآخر، أنشده سيبويه أيضا(٢):

* قَدْ سالَمَ الحَيَّاتِ منه القَدَمَا *

رُوى بنصب «الحَيَّاتِ» و «القَدَم» منصوب، ولا فاعل لـ (سالَمَ) اعتباراً بما تقدم.

فإذا كان كذلك فلا محذور في جَرَيان النعت على ذلك التقدير، ويتخرَّج الجوازُ في العاملين على المعمول الواحد، فيجوز أن تقول : ضاربَني زيدٌ، وضاربْتُ عمراً العاقلان، والعاقلَيْن، لأنه في تقدير : ضاربَني زيدٌ، وضَاربنِي عمروٌ العاقلان، أو ضاربتُ زيداً، وضاربتُ عمراً العاقلين. وهذا أَوْلَى بالجواز من مسألة العامل الواحد، فإن الاعتبارين يتضادَّان مع العامل الواحد، ولايتضادَّان مع العاملين.

والصحيح عدمُ الجواز في الجميع، لأن معنى التبعيَّة الموافقةُ في الإعراب،

(١) ديوانه ٧٣، وسيبويه ٢٨٧/١، والمقتضب ٢٨٥/٣، والخصائص ٤٢٥/٢، واللسان (وهق) .

وتواهق: تساير. والقتب : الرجل الصغير على قدر سنام البعير. والحقيبة : كل مايحمل وراء الرجل .

يصف حماراً من حمر الوحش يجرى وراء أتان، فرجلاها توافقان يدى هذا الحمار، والحمار يضع رأسه خلفها في سيره، ملازما لها ومزعجا، وكأن رأسه قتب خلف حقيبتها. ويروى «يداه» كما في الديوان واللسان، وهى الأجود.

(٢) للعجاج أو مساور بن هند العبسي أو غيرهما. وهو من شواهد الكتاب ٢٨٧/١، والخصائص ٤٣٠/٢، والأشمونى ٦٧/٣، والعيني ٨٠/٤، واللسان (ضرزم)

يصف راعيا بخشونة القدمين،وغلظ جلدهما،حتى أصبحت الحيات، مهما كانت خبيثة، لاتؤثر فيهما.

إمَّا بحسب اللفظ، وإمَّا بحسب المَوْضع، وليس شيء منهما هنا، وإنما ذلك اعتبارٌ معنوى لا قياسَ له، ولا سماعَ يُقاس على مثله. ومِثْلُ البيتين شاذٌ لايُقاس عليه، ولايَلزم، من القياس على البيتين لو كان، القياسُ هنا، لأنه مناقضٌ لوضع التبعيَّة. وكلُّ قياس أدَّى لنقض الغرض ممنوع كما تقدَّم في مواضع.

ورُدَّ أيضًا بأنه لو جاز مثلُ هذا لجاز أن تقول : ضاربَ زيدٌ هندًا العاقلةُ برفع «العاقلة» على المعنى، لأن «هِنْدًا» فاعلةٌ من جهة المعنى.

ولجاز أن تقول : ضاربَ زيدٌ هندًا العاقلَ، بنصب (العاقل). وهذا كله غير جائز، وإذا لم يجز في الانفراد فكذلك في الاجتماع من غير فَرْق مُؤَثِّر.

ولو وَرد في النقل مثلُ قولك : ضاربَنِي زيدٌ، وضاربتُ بكرًا القائمان أو القائمَيْن ـ لكان مقطوعًا لاتابعًا.

فإن قيل : فلم جاز نصبُ الحال منهما نحو : ضربتُ زيدًا قائمَيْنِ، ولقيتُه راكبَيْنِ، قال عَنْتَرة(١):

* مَتَى مَا تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ *

وقد تقدم ذلك.

فالجواب أن حالَ (الحالِ) أخفُّ، إذ لايُطلب فيه تَبعَيَّة، والحمل فيه على المعنى سائغ، إذ لامُعارِضَ له. وأما (النعت) فوصفُ التبعيةِ فيه لازم، فلابد من اعتباره، وهو مناقض للجواز في القياس، فلم يصلح للقول به. والله أعلم.

وأما قوله : «بِغَيْرِ اسْتِثْنَا» فتنكيتٌ على من خَصَّ هذا الجواز المذكور

---

(١) ديوانه ١٠٨، وابن يعيش ٢/٥٥، ٤/١١٦، ٦/٨٧، والتصريح ٢/٢٩٤، والعيني ٣/١٧٤، والهمع ٤/٣٤٠، والدرر ٢/٨٠، والبيت بتمامه :

متى ماتَلْقَنِي فردَيْنِ تَرْجُفْ   روانفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطَارَا

وتقدم في باب الحال.

المشروط بنعت المبتدأيْن والفاعلَيْن. وذلك أن سيبويه إنما تكلم بالنص على
ذلك، فأوهم الاختصاص. قال في «الشرح» : وفي كلام سيبويه مايُوهم
منعَ جواز الإتباع عند تعدد العامل في غير مبتدأيْن وفاعلَيْن، فإنه قال
بعد أن مثّل بـ (هذا فرسُ أَخَوَىْ ابْنيْكَ العُقَلاءِ الحُكماءِ[١]) ثم قال : ولا
يجوز أن يُجْرَى وصفًا لما انجرَّ من وجهين، كما لم يَجُزْ فيما اختلف
إعرابُه[٢]. ثم قال : وتقول : هذا عبدُ اللهِ، وذاك أخوك الصالحان، لأنهما
ارتفعا / من وجه واحد، وهما اسمانُ بُنِيَا على مبتدأيْنِ، وانطلقَ عبدُاللهِ، ٦٠٦
ومَضَى أخوك الصالحان، لأنهما ارتفعا بفعْلَيْن[٣].

قال المؤلف[٤]: فمن النحويِّين مَن أخذ من هذا الكلام أن مذهبه تخصيصُ نعتِ فاعلَيِ الفِعْلين، وخَبَرىِ المبتدأيْن بجواز الإتباع. والأَوْلَى أن يُجعل مذهبه على وَفْق ماقررتُه قبل، يعنى من عموم الجواز في وجوه الإعراب كلها. قال : لأنه مَنع الاشتراكَ في إعراب ماانْجَرَّ من وجهين، كما هو في (هذا فرسُ أخوىِ ابنْيكَ) وسكت عن المجروريْن من وجهٍ واحد، وعن المنصوبَيْن من وجهٍ واحد، فعُلم أنهما عنده غيرُ ممتنعَيْن.

قال : ويعضِّد هذا التأويلَ قولُه في : هذا عبدُ الله وذاك أبوك الصالحان، لأنهما ارتفعا من وجه واحد[٥]. انتهى كلامه.

والظاهر تعميمُ الحكم كما قال، إذ لا فرق في القياس بين قولك :

---

(١) الكتاب ٢/٥٩.
(٢) نفسه ٢/٦٠.
(٣) نفسه ٢/٦٠.
(٤) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٨٩ ـ أ).
(٥) الكتاب ٢/٦٠، وشرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٨٩ ـ أ).

ذهب زيدٌ، وانطلق عمروٌ العاقلان، وقولك : أحببتُ زيداً، ووَدِدْتُ عمراً العاقلين. وقولك : مررتُ بزيدٍ، ومررت بعمروٍ العاقلين. فإذا جاز الأول جاز هذا، وهو ظاهر.

وقد اختلفوا في اختلاف جنس العامل في الجر : هل هو مانع من الإتباع أم لا، فالجمهور على أنه مانع. ومذهب الجَرْمي أنه غير مانع، وقد تقدم .

واختلفوا أيضاً في حَرْفَيِ الجر المختلفين، والإضافتَيْن باسمَيْن مختلفين، هل ذلك كاختلاف جنس العاملين أم لا، على قولين.

فمنهم من عَدَّهما كاختلاف الجنس. وذهب الأخفش في الإضافتين إلى جواز إتباع نعت مجرورهما . وعَلَّل ذلك بأنَّ جرَّ جميعها بالإضافة، فتقول على مذهبه : هذه جاريةُ إحدى ابْنَيْنِ لفلانٍ كِرَامٍ، وهذا فرسُ أَخَوَيِ ابْنَيْكَ الحُكماء، وما أشبه ذلك.

ورُدَّ بأن هذين الجَرَّيْن لاتستطيع على جمع حكميهما بوجه من وجوه الإفراد ولا الجمع، ولا الإشراك، كما ساغ ذلك في الفعلين وفي المبتدأين.

وذهب ابن البَاذِش إلى أن قياس الحرفين المختلفين نحو : مررتُ بزيدٍ، ودخلتُ إلى عمروٍ أن يكونا مثلَ الفعلين ، وفَهِم من الكتاب أن سيبويه يجيز ذلك.

والأظهرُ المنع، لأن مايَسُوغ في الفعلين، من جمعهما في فعل واحد، واشتراكهما في معنًى مَالايسوغ في الحرفين، لأن معانَى الأفعال تقبل

الاجتماع في معنًى فِعْلٍ آخر، ويدل معنى الفعل على معنى فعل آخر، وإن لم يكن بمعناه من كل وجه، وليس الحرف كذلك. وكذلك الإضافتان ليستا كالفعلين في هذا، بل كالحرفين.

وأيضًا فعاملا الجرِّ، إذا لم يتفقا في المعنى اتفاقَ التماثل أو الترادف، لم يصح أن يُعاملا معاملة العامل الواحد. أمَّا إن اتفقا نحو: مررتُ بزيدٍ، ومررت بعمروٍ العاقلين، أو ترادَفا نحو: سِيق المالُ لزيدٍ، وإلى عمروٍ العاقلين فجائزٌ الإتباعُ لموافقة الشرط، وكذلك في الإضافة.

المسألة الثَّالثة: فيما عسى أن يرد عليه من الاعتراضات في هذا الحكم، وذلك أنه قَرَّر أن الإتْبَاع بالشرطين المذكورين صحيح، فمقتضى ذلك أنهما إذا تخلفا أو / تخلف أحدهما فلابد من القطع. ٦٠٧

أما صحة الإتباع مع وجود الشرطين ففيه نظر، فإن الناس يشترطون في ذلك شروطا أُخَرَ زائدةً على ماذَكر، وهى الاتفاق في التعريف أو التنكير، أعنى المنعوتَيْنِ، فلا يجوز أن تقول: جاءنى رجلٌ، وجاءنى زيدٌ العاقلان، ولا عاقلان، لما يلزم من نعت النكرة بالمعرفة أو بالعكس.

ولاكَوْنُ النعت جاريًا على نكرة مطلوبِ التنكير، وكونُه جاريًا على معرفة مطلوبِ التعريف، فاجتمع عليه الضدان من جهة واحدة فلا يصح.

وألاَّ يكون أحد المنعوتَيْن، وهما المعمولان، اسمَ إشارة، فلا يجوز أن تقول: جاءنى هذا، وجاءنى عمرو العاقلان، لما يلزم من الفصل بين المبَهم ونعته، وذلك لا يجوز، إذ لايقال: جاء هذا من الدارِ الرجل، كما تقول: جاء زيدٌ من الدارِ العاقلُ، ولا يجوز أيضاً إن أخَّرتَ اسمَ

الإشـارة، لأنه إذا نُعت بالمشـتق فـهو علـى حذف الجـامد، والاسمُ الظاهرُ غيـر المبهم إذا نعت بالمشتق فليس على حذفِ جامد، فتدافع الأمران فامتنع.

وكذلك لاتقول : جاءني هذا، وجاءك ذاك الرجلان، للفصل اللازم. وكذلك امتنع أيضًا في جمع المنعوت وتفريق النعت أن تقول : مررتُ بهذين الرجلين والمرأةِ . ومررت بذَيْنك الطويلِ والقصيرِ. وهو أيضًا مما يَرِدُ عليه في الفصل قبل هذا حيث قال :

«ونَعْتُ غـيـرِ واحـدٍ إذا اخْـتَلَفْ

فَـعَـاطِفًـا فَـرِّقْـهُ لا إذَا ائْتَلَفْ»

فإنه يقتضى جواز هذه المسألة وهى غير جائزة.

وقد عُلِّل ذلك بأوجه؛ منها أن النعت يربطه بالمنعوت الضميرُ العائد عليه من النعت، فجاز أن يجىء النعت مُشَاكِلاً للمنعوت في التَّثْنية، وألاَّ يأتى كذلك، بخلاف نعت الإشارة، فإنه بالجامد إمَّا لفظًا وإما تقديرا. والجامد لاضمير فيه، فلم يبق رابط إلا المشاكلة، فلايصح أن يقال : مررت بهذين الطويلِ والقصيرِ، ولا بهذين الرجلِ والمرأةِ.

وعلى هذا أيضـاً يمتنع مـاتقـدم، لأن قـولك : جـاءنى هذا، وجـاءك ذاك الرجلان، أو مررتُ بزيدٍ، ومررتُ بهذا العاقلان ـ قد فُقدت فيه مناسبةُ النعت لاسم الإشارة فالحاصل ثبوتُ الاعتراض على المسألتين معًا، فإن إطلاقه فيهما يقتضى حكماً غير صحيح.

وأماكونُ تخلُّفِ أحد الشرطين يوجب القَطْع، أعنى قطعَ النعت إلى الرفع أو النصب، فذلك غير صحيح على الإطلاق، بل ذلك على ضربين.

أحدهما أن يكون كلا المنعوتين في جملة خَبَرية، أو جملة غير خَبَرية نحو

هذا عبدُالله، وهذا زيدٌ العاقلان، ومَنْ عبدُالله، ومَنْ زيدٌ العاقلان؟ وسائرِ ماكان مثلَ ذلك. فالجميعُ يجوز فيه الإتباع.

فإن تخلَّف شرطٌ فالقطعُ نحو : مَنْ جاءكَ أخوه ومَنْ ضَربك أبوه العاقلَيْن، وجاء زيدٌ وأكرمك عمروٌ العاقلين، ونحو ذلك.

والثانى / أن يكون أحدهما في جملة خَبَرية، والآخر في جملة غير ٦٠٨
خبرية نحو : جاء زيدٌ، وهل جاء أخوه الصالحان أو الصالحين؟ ونحو: أكرمتَ أخاك، وهل أكرمتَ أباك الصالحان أو الصالحين، فلا يجوز هنا الإتباعُ ولا القطعُ، فقد منع سيبويه أن تقول : مَنْ عبدُالله وهذا زيدٌ الرجلين الصالحين، رفعتَ أو نصبت كما تقدم[1]، لأن الاستفهام يستلزم الجهلَ بالصفة، والخبُر يَستلزم العلمَ بها من حيث هو ممدوح، فيجتمع في الصفة العِلْمُ والجهلُ معًا، وذلك ممتنع، وكلام الناظم يقتضى جواز ذلك إذ لم يُقَيِّده.

ووجهٌ آخر من الاعتراض، وهو أنه ذَكر جمعَ النعوت مع كون عامل المعمولين متعدِّدا، ولم يذكره مع كونه مُتَّحدا، فإن مثل هذا حَرٍ[2] بأن يُذكر حكمُه هنا، إذ هو كثير الاستعمال، ومن جلائل النحو، وذلك أنك لاتقول : ضربَ زيدٌ عمرًا العاقلان، ولا العاقلين، لاختلاف العمل، ويجوز مع العطف إذا قلت : جاء زيدٌ وعمروٌ العاقلان، كما تقدم[3].

---

(١) الكتاب ٢/٦٠، وانظر : ص ٦٥٤ .

(٢) يقال : فلان حَرِىٌّ بكذا، وحَرًى بكذا، وبالحَرِىَ أن يكون كذا، أى جدير وخليق.

(٣) انظر : ص ٦٥٢ .

ويبقى النظر في نحو : أعطيتُ زيداً الغلامَ العاقلين، واخترتُ الرجالَ زيداً العُقَلاء، وكسوتُ زيداً الثوبَ الطويلَيْن، وأعْلَمتُ زيداً أخاك العاقَليْن شاخصًا، وما أشبه ذلك.

فيمكن أن يكون الإتباع فيها جائزاً أو ممتنعا، ولم يبيِّن ذلك، ولا أشار إليه، فكان الفَصْل قاصراً.

وقد يُجاب عن ذلك بأن الشرط الأول لايُحتاج إليه هنا، لأنه قد قَدَّم اشتراط ذلك أولَ الباب، وهو لايختص بمسألة دون أخرى، فهذه المسألة داخلة تحت مقتضى شرطه، لأن «العاقلَيْن» أو «عاقلَيْن» في قولك : مررتُ برجلٍ ومررتُ بزيدٍ العاقلين، أو عاقلَيْن - قد جرى على مالا يوافقه في تعريفه أو تنكيره، فلم يصح فيه الإتباع.

وأما مسألة «اسم الإشارة» فإن المؤلف يُجيز نعته بالمشتق، وظاهره أنه ليس على حذف الجامد، فعلى هذا يمكن أن يُجيز : جاء عمرٌو، وجاء هذا العاقلان، وأن يُجيز : مررتُ بهذين الطويلِ والقصيرِ ، كما يجوز : مررتُ بالرجلين الصالح والطالح ، لأن المشتق عنده مع اسم الإشارة ليس على تقدير الجامد ، فلا يُعترض بها عليه .

وإن كان الجارى على اسم الإشارة جامداً فليس بنعتٍ عنده ، وإنما هو عطفُ بيان ، وهو رأى ابن السِّيد وغيره[1] ، فلا تدخل له مسألةُ الجامد فى هذا الباب ، وسيأتى ذلك إن شاء الله تعالى .

والجواب عن مسألة القَطْع أنه قال أُتْبَعْ كذا بشرط كذا ، فالمفهوم أنه إذا لم تتوَفَّر الشروط لايُتْبَع ، ونفُى الإتباع لايستلزم إثباتَ القطع لأنه أعمُّ من ذلك،

---

(١) وهم : الزجاج وابن جنى والسهيلى واختيار ابن مالك [ارتشاف الضرب - ٩٦٢] .

إذ قد يَصْدُق على مسألة سيبويه أنها لا إتباعَ فيها[1] ، لأن الإتباع وغيرَه ممتنعٌ فيها ، لكن يبقى فيه أنه لم ينص على مايكون من الحكم مع تخلف الشرط . نعم يتوجَّه الاعتراضُ عليه على وجه آخر ، وهو أن للإتباع شرطًا آخر لم يَذكره ، وهو ألاَّ يكون أحد المعمولين فى جملة خبرية ، والآخر فى جملة غير خبرية ، فهذا الشرط لابد منه ، وإلا لزم

٦٠٩ جوازُ مامَنع سيبويه / حَسْبما يقتضيه كلامه ، وذلك غير صحيح .

والعذْر أن المسألة من النوادر التى لايذكرها إلا القليل . وقد أغفل ذكَرها فى «التسهيل» وكان من حقه أن يذكرها هنالك ، وهنا ليست من الضروريات .

وأما الثالث فإنه أغفل ذكَر ذلك القِسْم رأسًا ، فيمكن أن يكون تَرَكه للاستغناء عنه ، أمَّا عند اختلاف العمل فظاهرُ المنعُ مِمَّا شَرطه فى قوله : وَحِيَدىْ مَعْنىً وَعَملٍ» لأن العلة واحدة فى الوجهين .

وأمَّا مسألة (أَعْطَيْتُ) وماذُكر معها[2] فهى من المسائل المُغْفَلة التى لا أعلم أحدًا ذكر لها حكماً مخصوصا بجوازٍ أومَنْع ، فلم يتعرض لها هنا كما لم يتعرض لها فى غير هذا الكتاب .

فإن قلت : فماحكمُها ؟ قيل : ليس هذا من مقاصد الشرح ، وفيها نظر . والظاهر فيها منعُ الإتباع ، وقد يَظهر وجهُ المنع مما تقدَّم فى تفضيل المسألة قبل هذا ، فتأمَّله .

---

(١) تقدم القول فيها ٦٦٢ ، وانظر : الكتاب ٢/٦٠ .

(٢) يقصد الأفعال التى تنصب مفعولين أو ثلاثة ، وقدَ مثَّل لها قبل ذلك بقوله : أعطيت زيدا الغلام العاقلين ، واخترت الرجال زيدا العقلاء ، وكسوت زيداً الثوب الطويلين ، وأعلمت زيدا أخاك العاقلين شاخصًا .

وإِنْ نُعـوتُ كَـثُـرَتْ وقَـدْ تَلَتْ
مُـفْـتَـقِـرًا لذِكْـرِ هِنَّ أُتبِـعَتْ

واقْطَع أَوَاتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُـعَـيَّنَا
بِدُونِهَـا أو بَعْـضِـهـا اقْطَعْ مُـعْلِنَا

يريد أن النعوت إذا كَثُرت - وكثرتُها أن تكون أكثر من واحد ، وهو اصطلاح أهل العَدَد حيث يقولون فى حَدِّ العَدَد : إنه الكثرةُ المؤلَّفة من الآحاد ، ولايريد الكثرةَ فى اللغة[١] ، بل معنى التعدُّد . وهذا ، وإن كان خلافَ اصطلاح أهل العربية ، متعيِّنٌ فى الموضع .

فلا يخلو أن يكون المنعوت ، وهو الذى تَلَتْه النعوت، مفتَقِرًا لذكرها كلِّها أو غيرَ مفتقرٍ لشئ منها، أو مفتقرًا لبعضها دون بعض، فهذه ثلاثة أحوال :

فأمَّا الحالُ الأولى، وهو أن يكون المنعوت مفتقرًا لذكرها كلِّها - ومعنى افتقارِه إليها أن تَتوقف معرفةُ المنعوت عليها، فلا تحصل معرفتُه في ظن المتكلِّم إلا بها - فالذي نَصَّ عليه الناظم أنها تُتْبَع كلُّها، ولا تُقْطَع هي ولا شيءٌ منها، وذلك قوله: « وقَدْ تَلَتْ .. مُفْتَقِرًا لذِكْرِهِّن أُتْبِعَتْ».

وإنما لزم إتباعُها لأن القطع يُقصد به تكثيرُ الجمل، والإطنابُ في مدح أو ذم أو ترحُّم، وذلك إنما يكون بعد معرفةِ المنعوت والاستغناءِ عن بيانه.

فأمَّا إذا كان القصد البيانَ، لأنه لم يُعَرَّف بعدُ ، فلا بد من البيان، لأن النعت حينئذٍ من تمام المنعوت، وكالجزء منه، ألاَترى إلى قول سيبويه : زيدٌ الأحمرُ عند مَنْ لايعرفهُ بعينه كزيدٍ وحدَه عند مَن يعرفه[٢] . فإذا كان من تمامه

(١) الكثرة فى اللغة : نقيض القلة ، ونماء العدد .

(٢) الكتاب ٨٨/١ .

فلا يصح إذًا أن يخالفه في الإعراب، لتنزُّله حينئذٍ منزلَة آخر المنعوت، فكما لا يصح قطعُ المنعوت عن اقتضاء العاملِ الأولِ فيه إعرابًا معيَّنًا، كذلك لا يصح فيما هو كالجزء منه، وهذا واضح، فتقول : مررتُ بزيدٍ الخياطِ القرشيِّ، وأئتنِي برجلٍ مسلمٍ عربيٍّ كاتبٍ فقيهٍ حاسبٍ، وما أشبه ذلك، ولا تَقْطع.

وأما الحالُ الثانية ، وهى أن يكون المنعوت غَير مفتقِر فى معرفته إلى شئ من تلك النعوت – وهو معنى كونه معيَّناً بدون النعوت ، أى معروفاً قبل ذكرها – فلك فيه ثلاثة أوجه ، كلها جائزٌ داخلٌ تحت / قوله : ٦١٠
«واْقَطْع أَوِ اْتبْع» إلى آخره .

أحدها قطعُها كلِّها إلى الرفع ، فتقول : مررتُ بزيدٍ الفاضلُ الصالحُ العالمُ ، أو إلى النصب فتقول : مررت بزيدٍ الفاضلَ الصالحَ العالمَ ، ومنه قول الخرْنِق ، أنشده سيبويه[(١)] :

لايَبْعَدنْ قَومِى الَّذينَ هُمُ
سَمُّ العُداةِ وآفَةُ الجُزْرِ
النَّازِلِيَن بكُلِّ مُعْتَرَكٍ
والطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ

(١) الكتاب ٥٧/٢ ، ٦٤ ، والمحتسب ١٩٨/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٤٥/١ ، والإنصاف ٤٦٨ ، ٧٤٣ ، والعينى ٦٠٢/٣ ، ٧٢/٤ والتصريح ١١٦/٢ ، ٢٠٤ ، والأشمونى ٦٨/٣ ، ٢١٤ ، والخزانة ٤١/٥ ، والهمع ١٨٣/٥ ، والدرر ١٥٠/٢ .

ولايبعدن : لايهلكن . وسم العداة : هم كالسم القاتل لأعدائهم ، والعداة : جمع عاد ، وهو العدو . والآفة : العلة والمرض . والجُزْر : جمع جزور ، وهى الناقة تنحر . والمعترك : موضع ازدحام القوم فى الحرب والأزْرُ : جمع إزار ، وهو مايستر النصف الأسفل من البدن . والمعاقد : جمع معقد ، وهو حيث يعقد الأزار ويثنى ، وطيب المعاقد كناية عن العفة ، وأنها لاتحل لفاحشة . وصفتهم بالشجاعة والجودُ العفة .

فعلى تقدير أن يكون «الذين هُمُ» في موضع نصب لايكون شاهدا[١].

ويُنْشَد هكذا[٢]

النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ
والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ

برفع الجميع.

والثاني أن تُتبعها كلَّها فتقول : مررتُ بزيدٍ الفاضلِ الصالحِ العالمِ، ومنه قوله تعالى : { الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * مالِكَ يوْمِ الدِّينِ }[٣] وفي الشعر قولُ الراجز أنشده سيبويه[٤]:

بأَعْيُنٍ مِنْهَا مَلِيحَاتِ النُّقَبْ
شَكْلِ التِّجَارِ وحَلاَلِ الْمُكْتَسَبْ

وأنشد أيضاً لمالك بن خُوَيْلد الخُناعى[٥]:

(١) فى الاصل و (ت) «يكون شاذا» وهو تحريف ، وما أثبته من (س) .

(٢) الكتاب ٢٠٢/١ ، وكذلك المراجع السابقة .

(٣) سورة الفاتحة / آية ٢، ٣ ، ٤ .

(٤) الكتاب ٦٧/٢ ، واللسان (نقب)

يصف جوارى أو إبلا – والنقب : يروى بضم النون وكسرها ، فعلى الضم يكون جمع نُقْبة ، وهى ما أحاط بالوجه من دوائره ، وعلى الكسريكون جمع نِقْبة، فعلَةً من الانتقاب بالنقاب، وشكل التجار: أى يصلحن للتجارة . ويروى «شكل النجار» بالنون ، أى تشاكل نجارها وتشبهه . والنجار : الأصل . وحلال المكتسب : أى يحللن للكسب .

(٥) ديوان الهذليين ٣/٣ ، والكتاب ٢/ ٦٧ ، وابن يعيش ٣٢/٦ ، واللسان (وحد) .

يصف أسدا . والحيَد : نتوء فى قرنه ، واحدتها حيَدة . ويروى (حَيَد) على المصدر . وحومة الموت : مجتمعه . والرزَّام : من الرَّزْم ، وهو الصَّرْع . والفراس : من الفَرْس ، وهو دق العنق ، ومنه : الفريسة ، لاند قاق عنقها . والصريمة : رميلة فيها شجر ، تنفرد وتنقطع مما حولها من والأرض . والهماس : من الهمس ، وهو الصوت الخفى ، وذلك من عادة الأسد . وأحدان : أصله وحدان ، فقلبت الواو همزة ، وهو جمع واحد . ويقال : رجل واحد ، أى متقدم فى العلم أو البأس أو غيرهما ، كأنه لامثل له ، فهو وحده فى ذلك . ومعنى الشعر أن الدهر لاينجو منه أحدو ولاشئ حتى هذا الأسد .

يامَيَّ لا يُعْـــجِـــزُ الأيَّامَ ذُو حِـيــــدٍ
في حَـــــوْمَـــــةِ الموتِ رَزَّامٌ وفَـــرَّاسُ
يَحْـمـيِ الصَّـــريمةَ أُحْـدَانُ الرِّجَــالِ له
صَـيْـدٌ، ومُـجْـتَـــرِئٌ باللَّيْلِ هَمَّــاسُ

ويَحتمل القطع.

والثالث أن تُتْبع بعضًا دو بعض، وهو نَصُّه حين قال : « أو بَعْضِها اقْطَعْ مُعْلِنَا » فتقول : مررتُ بزيدٍ العاقلِ الفاضلُ. وقد أُنْشِد بيتُ الخِرْنقِ هكذا[1]:

النَّـازِلُونَ بـكـلِّ مُــــعْــــتَـــــرَكٍ
والطَّـيِّــــبينَ مـــــعــــاقـــــدَالأُزْرِ

وبالعكس[2].

وأنشد سيبويه قولَ ابن خَيَّاط العُكْلى[3]:

وكلُّ قــومٍ أَطاعُــوا أمَــرَ مُــرْشِـدِهِمْ
إلاَّ نُـمَــيْــرًا أَطَاعَتْ أمــرَ غـــاوِيَهـــا

---

(١) انظر : المراجع السابقة .

(٢) أى هكذا :

النازلينَ بكُـلِّ مُعْتَرَكٍ والطيِّبُونَ معاقَد الأُزْرِ

(٣) الكتاب ٢/٦٤ ، والإنصاف ٤٧٠ .

ونمير : قبيلة من بنى عامر . وغاويها :مغويها : ، من الغي ، وهو الضلال . وقيل : المراد بغاويها الضال نفسه ، فهو غاوٍ فى نفسه ، مغو لمن أطاعه . والظاعنين : المرتحلين ، يعنى أنهم يخافون عدوهم لقلتهم وذلهم فيحملهم ذلك على الظعن والهجرة . وقوله : «ولما يظعنوا أحدا» معناه أن عدوهم لايخافهم فيظعن عن داره . وقوله : «لمن دار نخليها» معناه أنهم إذا رحلوا عن دارهم لم يعرفوا من يحلها بعدهم من قبائل العرب ، لأنهم أضعف من كل قبيلة ، وكل قبيلة يمكن أن تحل دارهم .

الظَّاعِنِينَ ولَمَّا يُظْعِنُوا أحداً
والقائِلُونَ لِمَنْ دارٌ نُخَلِّيهَا

قال سيبويهِ : ومن العرب من يقول : الظَّاعِنُون ، والقائِلِينَ[1] . وهذا من القسم الذى قبل هذا .وأنشد أيضاً لأمَيَّة بن أبى عائذ[2] :

وَيأْوِى إلى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ
وشُعْثًا مَراضِيعَ مثلَ السَّعَالِى

وإنما جاز القطع مبالغَة فى المدح أوالذم ، لأنه يَستلزم تكثيرَ الجمل المتضمِّن للإطناب فى وصف المذكور ، فوصفُه بجملٍ كثيرة أبلغُ من وصفه بجملة واحدة .

وأيضًا فإن العِلْم به يُؤذن بالا ستغناء عنه ، فقَطَعوا إيذانًا بذلك ، ليعرِّفوا أن المنعوت مستغنٍ عن نعته . وكأن تعليق حكم القَطْع على العِلْم فى قوله : «وأقَطْع أو اتْبِعْ إ ن يَكُنْ معيَّنًا بدونها» يُرشد إلى هذا الوجه الثانى من التعليل.

قال سيبويه : وزعم الخليل – رحمة الله – أن نصب هذا – يَعنى ماتقدَّم من القطْع – على أنك لم تُرِد أن تحدِّث الناس ، ولا مَنْ تُخاطب ، بأمرٍ جهلوه ، ولكنهم قد علموا من ذلك ماقد علمتَ ، فَجعَله تعظيمًا وثناء ، إلى آخر ما

---

(١) الكتاب ٦٥/٢ .

(٢) الكتاب ٣٩٩/١ ، ٦٦/٢ ، ومعانى القرآن للفراء ١٠٨/١ ، والأشمونى ٦٩/٣ ، والخزانة ٤٢٦/٢ ، وديوان الهذليين ١٨٤/٢ ، واللسان (رضع) .

يصف صائدا يسعى لكسب رزقه ، فيغترب عن نسائه فى طلب الصيد ، ثم يأوى إليهن فيجدهن فى أسوأ الأحوال . والعطل :جمع عاطل ، وهى التى لا حلى لها ، أو التى لاشئ عندها ، وهذا المعنى الثانى أولى فى هذا الموضع . والشعث : جمع شعثاء ، وهى التى تلبد شعرها لعدم تعهده بالدهن . والمراضيع : جمع مرضاع ، وهى الكثيرة الإرضاع . والسعالى : جمع سِعلاة ، وهى أنثى الغيلان ، وتشبه بها المرأة إذا كانت قبيحة الوجه ، سيئة الخلق .

قال(١).

وأما الحالُ الثالثة ، وهو أن يكون المنعوت مفتقِرًا إلى بعض النعوت دون بعض فحكمُها إمَّا مأخوذٌ من قُوَّة كلامه فى الحالين الأوَّلَيْن ، وذلك أن يُتْبَع ما كان مفتَقَرًا إليه ، ويُخيَّر فى الباقى ، فتقول : مررتُ بزيدٍ الخَيَّاطِ الصالح الفاضل . فـ (الخَيَّاطُ) مثلاً لازمٌ الإتباع لأنه مفتَقر إليه فى بيان المنعوت ، ولك فى (الصالح ، والفاضل) الإتباعُ والقطعُ.

لكن يبقى النظرُ فى تقديم المفَتقَر إليه مسكوتاً عنه . ولابد من تقديمه / لأنه لا يجرى نعتُ المدح والذم والترحُّم إلا بعد معرفة صاحبه . ٦١١
ولعل الناظم سكت عن هذا لأنه ظاهر المعنى .

وقد ذهب ابن الناظم فى «شرحه»(٢) ، إلى أن هذه الحالة الثالثة هى المرادة بقوله : «أوبَعْضِها اقْطَعْ مُعْلِنَا» كأنه يقول : وإن يكن المنعوت معَيَّنًا ببعضها فاقْطَعْ ماسواه .

وهذا التفسير لايَظهر ، إذ لو أراد الناظم ذلك لقال : أو بَعْضها أقْطعْ معلِنًا إن كان معيَّنا بالبعض الآخر ، ولم يقل ذلك ، فإنَّما قوله : «أو بَعْضِها اقْطَعْ مُعْلِنَا» راجعٌ إلى القسم الأخير ، وهو أن يكون المنعوت معيَّنا بدونها كما تقدم .

ويَدخل حكمُ الحالة الأولى تحت معنى العبارة ، لأن ما تأتى به من النعوت المفتَقَر إليها يَشمله قوله : «وقَدْ تَلَتْ مفتقِرًا لذكْرِهَّن» .

وما يأتى به مما هو معيَّن بدونها يَشمله قولهُ : «إنْ يَكُنْ معيَّنًا

(١) الكتاب ٢/٦٥ ، وما قال بعد ذلك هو «ونصبه على الفعل ، كأنه قال : أذكر أهل ذاك ، وأذكر المقيمين ، ولكنه فعل لايستعمل إظهاره» .

(٢) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ٤٩٧ .

بدونِها» فظهر مراده ، وبالله التوفيق .

وقوله : «مُعْلنَا» أى مبيِّناً ذلك ، ومصرِّحًا به ، وظاهره أنه فَضْل ، ولكنه يمكن أن يكون تنكِيتًا على رأي مَن رأى أن القطع لايأتى إلا بعد الإتباع ، فعند هذا القائل لايجوز : مررتُ بزيدٍ الكريمِ الفاضل ، برفعهما معًا ، أو نصبهما ، أورفع أحدهما ونصب الاخر ، بل اللازم إتباعُ الأول وقطعُ الثانى .

وهذا غير مَرْضِيٍّ ، فقد حكى سيبويه : الحمدُ لله الحميدَ ، والحمدُ لله أهلَ الحمدِ[1] ، بالقَطْع ولم يتقدم مُتْبَع ، وأنشد للأخطل[2] :

نَفْسِى فِداءُ أميرِ المؤْمنينَ إذا
أَبْدىَ النَّواجِذَ يومٌ باسِلٌ ذَكَرُ
الخائضُ الغَمْرَ والمَيْمُونُ طائِرهُ
خليفةُ اللّهِ يُسْتَسْقَى به المَطَرُ

وقد تقدم إنشاد بيت العُكْلى[3] :

* وكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ مُرْشِدِهِمْ *

---

(١) الكتاب ٢/٦٢ .

(٢) من قصيدة يمدح بها عبد الملك بن مروان ، ديوانه ٩٨ - ١٢٢ ، وسيبويه ٢/٦٢ ، واللسان (جشر ، بسل) وفى جميع نسخ الكتاب «أبدى النواجذ يوما» بنصب «يوما» وما أثبته من الديوان واللسان وسيبويه .

والنواجذ : الأضراس ، أو أقصاها ، أو أضراس الحلم . ويوم باسل : شديد كريه ، والذكر : الشديد أيضا وإبداء النواجذ كناية عن الشدة والبسالة . والغَمْر : الماء الكثير . ويقال: هو ميمون الطائر ، إذ كان كثير الخير ، وممن يتبرك بهم . وكانوا يستسقون المطر بمن يأنسون فيه اليمن والخير .

(٣) عجزه :

* إلاّ نُمَيْرًا أَطَاعَتْ أمرَ غَاوِيهَا *

وقد سبق .

وهو كثير ، فلا مُسْتَنَد لهذا القول ولا سَلَف .

فكأن الناظم يقول : اقطع الجميعَ أو أَتْبِعْها ، أو اقطع بعضًا دون بعضٍ مُعْلِنًا بذلك من غير قَيْد ، فالجميع جائز .

ولا فرق فى ذلك بين المعرفة والنكرة ، بل يجوز أن يقال : مررتُ برجلٍ عالمٍ صالحُ ، كما تقول : مررتُ بزيدٍ العالمِ الصالحُ .

ثم على كلامه سؤالات ، أحدها أن الذى يَتْبع من النعوت ثلاثةٌ ، نعتُ البيان المنبَّه عليه ، وهو المفتَقَر إليه .

ونعت التوكيد نحو قوله تعالى {فَإِذَا نُفِخَ فى الصُّورِ نَفْخَةٌ واحدَةٌ}[1] ، {وقَالَ اللَّهُ لاتَتَّخِذُوا إلَهَيْنِ اثنَيْنِ}[2] ، ونحو ذلك وهذا مُتَّفَق على منع القطع فيه.

وما وُضع من النعوت على اللزوم نحو : مررتُ بهم الجَمَّاءَ الغَفِيرَ ، وطَلَعَتِ الشِّعْرَى العَبُورُ[3] . وهذا أيضاً مُتَّفَق على منع القطع فيه .

وأما القسم الأول فالظاهر من كلام النحويين لزوم الإتباع أيضا ، إلا أن ابن أبى الرَّبيع[4] أجاز فيه القطعَ إلى النصب بإضمار فعل ، وإلى الرفع

---

(١) سورة الحاقة / آية ١٣ .

(٢) سورة النحل / آية ٥١ .

(٣) يقال : جاء القوم الجماءَ الغفيرَ ، أى جاء وابجماعتهم ، الشريف والوضيع ، ولم يتخلف منهم أحد ، وكانت فيهم كثرة . والغفير : وصف لازم للجماء ، يعنى أنك لاتقول : جاءو الجماء ، وتسكت . وانظر : اللسان (غفر ، جمم) .

والشعرى: شعريان ، أحدهما الغُمَيْصاء ، وهو أحد كوكبى الذراعين ، والثانى العَبُور ، وهو كوكب نيِّر يقال له المرزم ، يطلع بعد الجوزاء عند شدة الحر ، وسميت عبورا لأنها عبرت المجرة .

وانظر : اللسان (شعر ، عبر)

(٤) هو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد ابن أبى الربيع الإشبيلى . إمام أهل النحو فى زمانه ، صنف : شرح الإيضاح ، وشرح سيبويه ، وشرح الجمل ، وعشرة مجلدات ، لم يشذ عنه مسألة فى العربية (ت ٦٨٨ هـ) .بغية الوعاة ٢/١٢٥ .

بإضمار مبتدأ ، ويجوز إظهارُهما ، كأنه على تقدير سؤال سائل يقول : مَنْ تَعْنِي؟ أو مَنْ هو ؟ إذ لم تَبْنِ الكلامَ على ذكر النعت ، لاعتقادك أن المخاطب يعرف مَنْ ذَكره ، ثم يبدو لك أنه لايعرفه ، فتقول : مررتُ بزيدٍ الخياطَ ، والخياطُ . وإن شئت قلت : أعنى الخياطَ ، أو هو الخياطُ [1] .

وما قاله ابن أبى الربيع ليس بمخالف / لما تقدَّم من لزوم الإتباع ، ٦١٢ بل هو موافق لغيره .

وثَمَّ نوعٌ رابع يَلزم فيه الإتباعُ أيضًا ، وهو نعت المشار إليه ، نحو: مررتُ بهذا الفاضلِ وذلك الصالحِ ، وما أشبه ذلك . وقد تقدم رأيهُ فى نعت الإشارة بالمشتق[2] .

فالظاهر من كلام الناظم جوازُ القطع فيها كلِّها ، وهو خلاف ما قاله الناس .

وثَمَّ أنواعٌ أُخَر يلزم فيها الإتباع أيضًا لاتَعْسُر على مَن طَلَبها ، لكنها قليلة الاستعمال فلذلك لمُ تذكر هنا .

وعلى الجملة فالشروط المذكورة فى جواز القطع أربعة :

أحدها أن يكون النعت للمدح أو الذم أو الترحُّم ، فإن كان لغير ذلك لم يجز القطع إلا على ما قاله ابن أبى الربيع ، وليس ذلك من القطع المذكور فى «باب النعت» .

والثانى ألا يكون نعتُ المدح أو الذم أو الترحُّم خاصًّا بمَنْ جرى عليه ، لايَلِيق بغيره ، فإنه إذا لم يكن خاصًّا كان القطع جائزاً بإطلاق ،

---

(١) البسيط في شرح الجمل ١٧١ ، ١٧٢ .

(٢) انظر: ص ٦٢٨ .

بل هو عندهم الأفصح .

فأما إذا كان خاصًا بمن جرى عليه فى المعنى فالإتباع هو الوجه الشائع، والقطع قليل .

ويَطَّرِد هذا فى صفات الله تعالى ، لاَ يتَّصِف بها غيرهُ ، كقوله : {الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ * ملِكِ يَوْمِ الدِّينِ}[1] ، فإن الجرَيان هنا على الموصوف هو الشائع . ولذلك لم يَقْرأ فى بعضها بالقطع إلا قليلٌ .

ومنه قوله تعالى : {حم * تَنْزِيلُ الكتَابِ مِنَ اللَّهِ العَزِيزِ العَلِيمِ * غَافِرِ الذَّنْبِ وقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ العِقَاب ذِى الطَّوْلِ}[2] . ومثل هذا فى القرآن كثير جدا .

وفى الشعر قولُ عَمْرو بن الجَمُوح[3] :

الحــــــمــــدُ لِلَّهِ الغنىِّ ذِى المِنَنْ

الــواهــبِ الــرزَّاقِ دَيَّــانِ الــدِّيَــنْ

وهذا الشرط نَبَّه عليه سيبويه فى قوله : وسمعنا بعضَ العرب يقول : {الحمدُ لِلَّهِ رَبَّ العَالَمِينَ} فسألت عنها يونس ، فزعم أنها عربية[4] .

ويَسْطُ وجه ذلك ذَكره ابن الزُّبَيْر الأندلسى شيخُ شيوخنا[5] فى كتابه «مِلاَك التَّأْوِيل» وهى من مسائله الحِسَان .

---

(١) سورة الفاتحة / آية ٢ ،٣، ٤ .

(٢) سورة غافر / آية ١ ، ٢ ، ٣ .

(٣) لم أجده .

(٤) الكتاب ٦٣/٢ .

(٥) هو الأستاذ أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الأندلسى ، كان محدثاً جليلا ، ناقداً نحوياً أصوليا ، أديبا فصيحا مفوّها ، مقرئاً مفسراً مؤرّخا . أقرأ القرآن والنحو والحديث بمالقة وغرناطة وغيرهما . صنف تعليقا على كتاب سيبويه ، والذيل على صلة ابن بشكوال(ت ٧٠٨ هـ) . بغية الوعاة ٢٩١/١ .

والثالث أن لا يَبْنى المتكلمُ كلامه على ذكر الصفة ، وإنما يبدو له ذكرُها بعد شروعه فى التكلم ، فُيخرجها مُخرج الجواب على سؤال ، فيَقطعها على مايقدِّر السؤال ، فيرفعُها أو ينصبُها ، فإنه إذا ابتدأ كلامَه قاصداً ذكرَ الصفة أولاً لم يكن بُدٌّ من الاتباع ، لأن بناءه على ذكرها أولاً يَقتضى إجراءها عليه . والقطْع نقيضُ ذلك ، إذ هو مقْتضٍ للاستئناف ، لأن الصفة مع المقدَّر تصير جملةً مستقلة لاموضعَ لها منالإعراب . وهذا شأن الجمل المستأنَفة .

ونظير ذلك الظنُّ فى الغاية وعدم الغاية كما تقدَّم ، و (أوْ) مع (إمَّا) فى الشك ، كما سيأتى إن شاء الله تعالى [١] .

وهذا الشرط نَصَّ عليه ابن مَلْكون فى ردِّه على الصَّيْمرى [٢] ، وهو ظاهر المعنى فلا ينبغى إهماله.

والرابع ماذكره الناظم من تقدُّم / العِلْم بالمنعوت دون النعت ، ٦١٣
فنقصه ذكر ثلاثة شروط ، واقتصر على واحدٍ لايفى بمعنى ماترك .

والسؤال الثانى : أنه يقتضى جوازَ الاتباع والقطع كيف كان ، من تقديم المُتْبَع أو تأخيره . وذلك ممنوع ؛ بل الإتباعُ بعد القطع لايجوز، فلا يقال : مررتُ بزيدٍ الفاضلُ الصالحُ الحسيبِ ، وعُلِّل ذلك بأوجه ثلاثة :

---

(١) أى في باب «عطف النسق» .

(٢) الصيمري هو أبو محمد عبد الله بن على بن إسحاق الصيمرى النحوى ، ألف كتاب «التبصرة» فى النحو . وصفه السيوطى بقوله فى بغية الوعاة (٢/٤٩) : «كتاب جليل ، أكثر ما يشتغل به أهل المغرب .. أكثر أبو حيان من النقل عنه» .
وابن ملكون هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن ملكون الإشبيلى ، أستاذ نحوى جليل ، ألف شرح الحماسة والنكت على تبصرة الصيمرى وغير ذلك (ت ٥٨٤ هـ) . بغية الوعاة ١/٤٣١ .

أحدها مايلزم على ذلك من الفصل بين النعت والمنعوت ، أو بين النعتين ، بجملة أجنبية .

والثانى أن طباع العرب تأبى الرجوعَ إلى الأمر بعد الانصراف عنه . وكان الشَّلَوْبين يُنشد هنا قولَ مَعْن بن أَوْسٍ[1] :

إذَا انْصَرفَتْ نَفْسِي عن الشَّيْءِ لم تَكَدْ

إليـــه بَوْجـــهٍ آخَـــر الدَّهْرِ تُقْـــبِلُ

فكأنهم جعلوا ألفاظَهم جاريةً على حكم مقاصدهم ، وذلك أن الأصل فى صفة المدح القطعُ ، وكذلك صفةُ الذم والترحُّم ، لأن المقصود الاخبارُ عن الموصوف بحاله وصفته ، بعد الإخبار عنه بفعله ، وهما مقصدان مختلفان ، فإذا قطعوا (ثم أتبعو)[2] فقد رجعوا عن الإخبار الثانى إلى الإخبار الأول بعد الانصراف عنه ، وهذا شبيهٌ باعتبار (اللفظ بعد اعتبار)[2] المعنى ، فإنه ممنوع، بخلاف العكس .

والثالث حكاه لنا الأستاذ أبو عبد الله ابن الفخار[3] شيخنا ، رحمه الله ، عن بعض نحاة «قُرْطَبة»[4] أن المانع من ذلك مايلزم عليه فى «علم البيان» من تَسَفُّلٍ بعد تَصعُّد ، وقصورٍ بعد كمال ؛ لأن القطع أبلغُ فى المعنى المراد من الإتباع، اعتباراً بتكثير الجمل . وعلى ذلك كان القطع .

---

(١) من قصيدة حكيمة له فى شرح الحماسة للمرزوقى ١١٢٦ - ١١٣١ .

(٢) مابين الأقواس ساقط من الأصل و (ت) وأثبته من (س) وحاشيه الأصل .

(٣) سبقت ترجمته .

(٤) قرطبة : مدينة عظيمة بالأندلس ، وسط بلادها ،لم يكن لها فى المغرب شبيه فى كثرة الأهل ، وسعة الرقعة ، وكانت قصبة البلاد ، ومعدن الفضلاء ، ومنبع النبلاء ، وينسب إليها جماعة وافرة من أهل العلم .

ولولا ذلك ماذُهب به هذا المذهب البعيد ، وهو ظاهر .

والسؤال الثالث : أنه تكلمَّ على الإتباع والقطع فيما إذا كَثُرت النعوت ، وتَرك الكلام على ذلك فى النعت المفرد ، وهو الأصل للكثرة .

ولوتكلَّم على النعت المفرد لأُخِذ له منه حكمُ غير المفرد ، ولاينعكس ، بل يُوهم ماذَكر أن المفرد بخلافه ، وإذا تقررَّ هذا كان ذِكْرُه لما ذَكَر ، وترْكُه لما تَرك مشكلا .

والجواب عن الأول أن الضابط الذى ذَكر يَجمع له مقصودَه ، فلا يحتاج إلى شرط سوى ما شَرط ، وذلك أن نعت البيان مقصودٌ بلاشك ، لأنه مفتقَر إليه ، ولذلك لزم إتباعُه على ماتقدَّم ، من جهة أن رفع الاشترك فى المعرفة وتخصيصَ النكرة[1] إنما يحصل بالإتباع إذا كان القطع على اعتقاد الاستئناف بعد استغناء الكلام الأول ، والإتباع يُصَيِّر النعتَ والمنعوت كالشئ الواحد ، ولذلك قال سيبويه : زيدٌ الأحمرُ عند مَنْ لا يَعْرفه بمنزلة زَيْدٍ عند مَنْ يَعْرفه [2] .

وأما نعت التوكيد فهو مفتقَر إليه على الجملة من وجهين ، أحدهما أنه كتكرار الاسم الأول ، ففائدته كفائدة التوكيد اللفظى ، ولولا أنه مُحْتاج إليه لما كُرِّر ، لأنه التكرار عندهم لغير فائدة عيٌّ[3] ، وإذا كان كذلك صار نعت التوكيد مرادًا به البيانُ على الجملة ، وليس دخوله كخروجه .

---

(١) وهى وظيفة النعت الاصلية .

(٢) الكتاب ٨٨/١ .

(٣) فى (س) «على» وفى (ت) «عنى» وكلاهما تصحيف . والعيُّ : ضد الإبانة فى الكلام ، وعدم الاهتداء لوجه المراد منه ، والعجز عن أدائه .

فرذا قلت : كونُه مُبَيِّناً يناقض كونَه مؤكدًا - فالجواب أنه / سُمِّى ٦١٤
مؤكدا وإن كان مفتقَرًا إليه فى التخاطب ، كما سمى التوكيدُ اللفظى ، بل والمعنوى ، توكيداً اعتباراً بأنه مِمَّا يُكْتَفى فيه بالمؤكَّد دونه على الجملة.

والثانى أن نعت التوكيد مُبَيِّن على وجه ، سمعت من شيخنا القاضى أبى القاسم الشريف[1] ، رحمه الله ، أن العرب تقول : (هذا رجلٌ) على معنيَيْن ، أحدهما أن تريد الحقيقة ، أى حقيقةَ هذا المعنى من غير نظر إلى توحُّد أو تعدُّد . قال : وهذا لا يُثَنَّى ولايجمع . والثانى أن تريده بقيد التوحُد والإفراد ، وهذا هو الذى يُثَنى ويجمع . فإذا قال : أعطاك زيدٌ غلامًا ، فقلت : إنما أعطانى ثوبًا - فهذا من الأول . وإذا قال : أعطاكَ ثوبَيْن ، فقلت : إنما إعطانى ثوبًا - فهذا من الثانى .

وإذا ثبت هذا فالمنعوت إنَّما هو الثانى لا الأول ، ونعتُه إنما هو رفعٌ لتوهم التعدُّد الذى يحتمله المعنى الأول ، لأن المعنى الأول لانص فيه ، من حيث الوَضْعُ ، على أفراد ، بل على حقيقة الجنس ، والحقيقةُ حاصلة فى الواحدُ والمتعدِّد ، فكان نعت التوكيد مُبَيِّناً بهذا الاعتبار ، وحيثما جاء فى القرآن فإنَّما جاء على هذا القصد .

وأما ما وُضع على اللزوم[2] فأصله البيانُ ، وأيضًا فقد يقال : أُهمل ذكرهَ لقلته فى بابه .

فإن قيل : هذا الجواب مُشكل على ماقَدَّم فى حَدِّ النعت ، فإن الناظم قال هناك : إنَّه «مُتِمُّ ما سَبَق» واعتُرِض عليه بنعت المدح والذم والترحُّم .

(١) انظر ترجمته فى مقدمة التحقيق (شيوخ الشارح) .

(٢) مثل مَا مثَّل به فيما مضى من قولهم : مررتُ بهم الجماءَ الغفيرَ ، وطلعت الشِّعْرَى العَبُورُ .

وأجيب بأن هذه النعوت تُتِّم ماسَبق بحسب القَصْد ، فإذًا قد كان الكلام ناقصا دونها بحسب القصد ، وهو معنى كون المنعوت بها مفتَقِرًا لذكرها . وعلى هذا التقدير تَدخل له نعوتُ المدح والذم والترحم فى الحكم بلزوم الإتباع ، وإذ ذاك لايبقى لقوله : «واقْطَعْ أَوِ اتْبِعْ» معنًى ينزَّل عليه ، وفَسدت المسألة جملة .

فالجواب أن العبارتين منزَّلتان على معنيين لا على معنى واحد ، لأن قوله أول الباب «مُتِمٌّ مًا سَبَقَ» لايستَلزم أن السابق مفتقَر له في العلم به ، وإنما يستلزم أنه مكمِّل له على الجملة .

وهذا التكميل تارةً يكون مفتَقَراً إليه ، فيكون النعت إذْ ذاك لازمَ الإتباع ، كنعتِ البيان ، وتارةً يكون غير مفتَقَر إليه في معرفة النعوت ، وذلك نعت المدح والذم والترحُّم ، فلا يكون لازمَ الإتباع . وهذا صحيح .

وأمّا نعت الإشارة فهو للبيان ، لأنه مفتقر إليه فلا اعتراض عليه .

فقد حصل أن الخاصَّ بحكم جواز القطع نعتُ المدح والذم والترحُّم .وأمَّا اشتراطُ ألايكون خاصًا بمن جَرى عليه فلا يُلْقَى من تَرْكه محظور ، لأن القطع والإتباع جائزان في الخاص وغيره على الجملة وكثيراً مايُطلق الناظم القولَ بجواز الوجهين وإن كان أحدهما أرجَح بناءً على صحة القياس فيهما .

وأمَّا اشتراط ماشرَطه ابن مَلكْون[1] فذلك غير لازم ، بل هو توجيهُ القطع لمن قَطع ومن لمَ يَقْطع ، فوجهُه بناءُ الكلام على ذكر الوصف ، كما أنهم يُجيزون / الوجهين فى : زيدٌ ظننتُه قائمٌ ، وزيدًا ظننتُ قائمًا ، بناءً ٦١٥
على المقصدين ، ولم يكن ذلك قادحًا فى إجازة الوجهين عند أهل

(١) وهو ألايبنى المتكلم كلامه على ذكر الصفة ، وإنما يبدو له ذكرها بعد شروعه فى المتكلم . وقد تقدم ، انظر : ص ٦٧٩ .

النحو، فكذلك هنا ، فإنه من باب اعتبار المقاصد البيَانيَّه ، وذلك وظيفةُ البَيَانيِّ وليس على النحويّ اعتبارُ ذلك من حيث هو نحوى ، فقد ظهر أن الوجه اعتبارُ ما اعتبره الناظم ، وماسوى ذلك زيادةٌ . والله أعلم .

والجواب عن الثانى أن الإتباع بعد القطع مختلفٌ فيه بين النحويين ، فمنْ مُجيز ومانع . فمِنْ حُجَّة المانع ماتقدَّم(١) .

ومن حجة الُمجِيز أنه لايلْقَى فيه من جهة القياس محظورًا إلا الفصلَ بين النعت والمنعوت ، وذلك جائز على الجملة .

وأيضًا فالنعت المقطوع هنا فى حكم المتْبَع ، لأن الجميع مستغنًى عنه ، ولم يُؤْتَ به إلا لكونه مدحًا للأول ، وذلك حاصل .

وليس فى حكم الجملة أيضًا ، ولو كان فى حكم الجملة لكان الموضع خَليقًا بأن يَظْهر الجزءُ الآخرُ يومًا مَا ، لكنهم لم يفعلوا ذلك ، فدل على أن المقطوع فى الحكم كالمُتْبَع ، وإنما تقديرُ المحذوف أمرٌ صناعى ، وهو فى المعنى معدوم ، يُنْظر إلى ذلك ماقالوا فى (عَمْرو) من قولك : (إنَّ زيدًا قائمٌ وعمروٌ) : إنه من باب عطف المفردات ، وإن كان ظاهرُ الصناعة أنه مبتدأ محذوف الخبر، بناءً على تناسي المحذوف ، حتى قالوا : إن زيدًا قائمٌ لا عمروٌ ، فعَطفوا بـ (لا) التى لايُعطف بها إلا المفرد ، فكذلك هنا قَطعوا بناءً على العلم بالمنعوت ، ولم يُظْهروا إلا المقدَّر بناء على جَعْله وصفاً للأول . فإذا كان كذلك صار القطع والإتباع فى نَمَطٍ(٢) واحد من جهة المعنى .

---

(١) وهى ما يلزم من الفصل بين النعتً والمنعوت ، أو بين المنعوتين ، بجملة أجنبية ، وأن طباع العرب تأبى الرجوع إلى الأمر بعد الانصراف عنه .

(٢) النمط – بفتحتين – الطريقة أو الأسلوب ، والجماعة من الناس أمرهم واحد ، والصنف أو النوع أو الطراز من الشئ .

وأيضًا فإن ظاهر السماع شاهد ، كقوله تعالى : {لَكِن الرَّاسِخُون فى الْعِلْمِ مِنْهُمْ} إلى أن قال : {والْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ والْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ}[1] ، وكذلك قول الخِرْنِق [2]:

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ

والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ

والمنعوت قبلُ مرفوع . وقول العُكْلى أيضًا[3] :

الظَّاعِنِينَ وَلَمَّا يُظْعِنُوا أحدًا

والقَائِلِينَ لِمَنْ دَارٌ نُخَلِّيهَا

والمنعوت قبلُ منصوب . ومن ذلك أشياء أُخَر .

ولا يقال : إن ذلك على إضمار رافع أو ناصب ، لأنه خلاف الظاهر ، والأصل «الحَمْلُ على الظاهر ، وإن أمكن أن يكون المراد غيرَه» حسبما بَوَّب عليه ابن جِنِّى فى «الخصائص»[4] وجَعله أصلاً من أصول سيبويه ، وأتى له بشواهد من كلام العرب هى عاضدةٌ لهذا الموضع ، فيمكن أن يكون مذهب الناظم هنا ماأعطاه ظاهرُ لفظه من جواز الإتباع بعد القطع خلافَ ماراَه فى غيره . وقد تبيَّن مُدْرَكُه ، والله أعلم .

والجواب عن الثالث من وجهين ، أحدهما أن كثرة النعوت أصلها الإفراد، وإذا لزم فى المتعدِّد حكمٌ من حيث هو جارٍ على الأول لزم فى الإفراد ، إذ لا فرق فى المعنى بين المتَّحد والمتعدِّد فى الجرَيان وعدمه ، فكأنَّه ذَكر حكمَ

---

(١) سورة النساء / آية ١٦٢ .

(٢) سبق الشعر بهذه الرواية فى الكتاب ٥٨/٢ .

(٣) سبق الشعر أيضا بهذه الرواية فى الكتاب ٦٥/٢ .

(٤) وذلك فى الجزء الأول (٢٥١ - ٢٥٦) .

الكثرة لِمَا يختصُّ بها مما ليس فى الإفراد ، وهو الإتباعُ فى البعـض ، والقطعُ فى البعض .

والثانى أن يقال : لعله ذَهب مذهبَ من لايَرى القطعَ إلا مع تكرار / الصفة ، وإن كان مذهبًا مَرْجوحًا ، لأنه لاقياسَ يَعَضُدُه ، ولا سماعَ ٦١٦
يؤيِّدَه . والله أعلم .

وجَعْلُهُ التاءَ فى «أُتْبِعَتْ» رَوِيًّا مع قوله : «تَلَتْ» ولم يَجعلها كالهاء وصَلاً – هو رأى الجمهور أهلِ القوافى [(١)] . وقد زعم بعضهم أنها كالهاء لاتقع رَوِيًّا إلا حيث تقع الهاء رَوِيًّا ، وذلك ينكسر بما أنشده سيبويه فى «كتاب القوافى» له من قوله الراجز [(٢)] :

الحمدُ لِلَّه الَّذِى اسْتَقَلَّتِ
بإذْنِه السَّماءُ واطْمَأنَّتِ
بإذْنِه الأرْضُ ومَا تَعَنَّتِ
الجاعِلِ الغَيْثِ غِيَاثَ المُسْنِتِ
أوْحَى لها القرارَ فاسْتَقَرَّتِ
وشَدَّها بالرَّاسِيَاتِ الثُّبَّتِ

ولَمَّا ذكَر القطع فى هذه المسألة ، ولم يبين كيفيته أخذ يذكر ذلك

---

(١) انظر : كتاب القوافى للتنوخى ٧٨ ، وكتاب الكافى فى العروض والقوافى للخطيب التبريزى ١٥٠.

(٢) هو العجاج ، ديوانه ٥ ، وانظر : المحتسب ٢/٣٣١ ، واللسان (عتا ، وحى) .

واستقلت السماء : ارتفعت . وتعنت : عصت ولم تطع . والغيث : المطر والكلأ ، والمطر هو الأصل . والمسنت : من أصابته سنة وقحط وجدب . أوحى لها القرار : أى أوحى الله تعالى للأرض بأن تقر قرارا ، ولاتميد بأهلها ، ويروى «وحى» والراسيات : الجبال الرواسخ الثوابت .

فقال :

وَارْفَعْ أوِ انْصِبْ إنْ قَطَعْتَ مُضمِرَا
مُبْتَدأً أو نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا

يعنى أن القطع إنما يكون إلى الرفع أو الى النصب . وأما الجر فلا يُقطع إليه أصلا ، لأن حرف الجر لايُضمر .

وإذا كان كذلك فالرفع لابد له من رافع ، وهو المبتدأ مضمرًا قبل النعت المقطوع . فإذا قلت : مررتُ بزيدٍ الفاضلُ – كان على تقدير : هو الفاضلُ .

والنصب أيضًا لابد له من ناصب ، وهو الفعل مضمَرًا قبله . وإذا قلت : مررتُ بزيدٍ الفاضلَ – فهو على تقدير : أمدُح الفاضلَ . ونحو ذلك ، وهو معنى قوله : «مُضْمِرًا مُبْتَدأً أو نَاصِبًا» .

فمضمِرًا : حال من فاعل «ارْفَعْ أوِ انْصِبْ» و «مبتدأً» راجعٌ إلى «أرْفَعْ» و «ناصبًا» راجع إلى «أنصِبْ» والناصب هو الفعل .

وإنما لم يعيِّنه لأنه معلوم ، إذ الناصب للاسم لايُضمر حتىُ يعلم ، كما أنه لم يُعَّين من الأفعال نوعًا من نوعٍ إحالةً على فهم السامع ، لأن قصد الكلام يعيِّن المراد ، فإذا كان الموضع للمدح فالمقدَّر «أَمْدَحُ» ونحوه . وإذا كان للذم فالمقدر «أَذُمُّ» وإذا كان للترحُّم فيقدر «أَرْحَمُ» أو نحو ذلك .

ولاينبغى أن يقدَّر «أَعْنِى» لأنه قُصُور فى موضع المبالغة ، إلا أن يكون الموضع خاليًا من معنى المدح والذم والترحُّم ، فهنالك يصلح تقدير «أَعْنِى» ونحوه .

ولم يعيِّن الناظم ما الذى يقدَّر ، إمَّا اتِّكالاً على فهم مايقدَّر ، لأن الموضع يعيِّنه ،فموضع المدح معيَّن لتقدير «أَمْدَحُ» وكذلك سائر المواضع معيَّنه لما يقدَّر فيها ، فلم يَحتج إلى النص عليه .

وإمَّا لأنه رأى الخَطْب سهلاً فى تقدير «أمْدَحُ أو أعْنَى» لأن المدح حاصل بالكلام، والفعل لم يَظهر قَطُّ، وإنَّما هو تقدير صناعى، فلا ضَرر فى تقدير فعلٍ يَصلح فى الموضع على الجملة. وهذا ظاهر.

وقوله: «لَنْ يَظْهَراَ» الألفُ فيه ضمير التثنية، عائد على «مُبْتَدأ وناصِبٍ» وإن كان العطف بـ (أوْ) التى هى لأحد الشيئين أوالأشياء، لأنهما معًا مرادان، كقوله تعالى: {إنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا}[1].

ويريد أن مِنْ شرط هذا المقدَّر ألا يُنطق به لأن العرب هكذا فعلت. ووجههُ أنهم قصدوا إنشاء المدح أوالذم أو الترحُّم، فجعلوا إضمار الناصب / أمارةً على ذلك، كما فعلوا فى النداء، إذ لو أُظهر الناصب ٦١٧
لَخفيِ معنى الإنشاء، وتوهم كونهُ خبراً مستأنَفا، فكان التزام الإضمار أحقَّ لهذا المعنى.

وهنا شئ ينبغى عليه، وهو أن هذا الحكم المقرَّر مع كون ذلك المقدَّر لايظهر إمَّا أن يكون عائداً إلى ماذَكر آنفا فى كثرة النعوت، وإماً أن يعود إلى ما فيه قطعٌ مطلقا. فإن عاد إلى مافيه قطعٌ مطلقا لزم أن يكون المقدَّر لازمَ الإضمار فى نحو قولك: مررتُ بزيدٍ وخرجتُ إلى عمروٍ القُرَشِيَّيْنِ، وما أشبهه مما هو لمجرد التخصيص، لا لمدحٍ ولالذمٍ ولاترحُّم. وهم قالوا هنا: يجوز إظهار الرافع والناصب، فتقول: أعنْيِ القرشيَّيْنِ، أو هما القرشيَّانِ، فكان الإطلاق غيرَ مستقيم.

---

(١) سورة النساء / آية ١٣٥.

وإن عاد إلى ماذكر فى كثرة النعوت خاصَّة استقام ، إلا أنه يبقى حكم القطع فى المسألة الأولى مبهمًا غيرَ مبيَّن ، وهو قاصر .

والجواب أن ظاهر كلامه أن هذا الحكم راجعٌ إلى المسألة الأخيرة . ألاَترى أنه قال : «إنْ قَطَعْتَ» فأتى بـ (إنْ) الداخلةِ على الممكن ، والقطعُ فى المسألة الأولى واجب ، فلم تكن «إنْ» لائقةً بالموضع ، فإتيانهُ بها دليلٌ على أنه قصد ما القطعُ فيه ممكن لا واجب . وأيضًا فإنه لم يصرِّح فيما تقدم بُحكْم قَطْع، ولا ذَكر مايُقطع ، وإنما نَصَّ على شرط الإتباع ، وسكت عن غير ذلك ، فلم يُضطر فيه إلى حكم القطع . والله أعلم بمراده .

وَمَـــا مِنَ المَنْعُـــوتِ والنَّعْتِ عُـــقِلْ
يَجُـــوزُ حَـــذْفُـــهُ وفى النَّعْتِ يَقِلّْ

يعنى أن كل واحد من النعت والمنعوت إذا عُلم جاز حذفه فى فصيح الكلام على جهة الاختصار ، وذلك أن الأصل الأثباتُ فى الجميع ، لكن عادة العرب أنها تَجتزئ بالقرائن عن النطق فى كثير من كلامها ، فإذا كان اللفظ معلوما ، ولم يؤدِّ حذفُه إلى اختلال الكلام ، بل يستقلُّ اللفظ والمعنى بما بقى - جاز ذلك .

فعلى هذا لايُحذف المنعوت إلا بشرطين ، أحدهما مأخوذ من نصه ، وهو يكون معلومًا معيَّنًا معناه بعد الحذف ، ولا إشكال فى هذا .

والآخر غير مأخوذ من ههنا ، وهو أن يكون النعت مستقِلاً بمباشرة العامل ، قابلاً له .

فإذا قلت : (مررتُ بعاقلٍ ، أو براكبٍ) عُلم أن المحذوف (رَجُل) وصَحَّ فى «العاقل» مباشرتُه للعامل ، وكذلك «الراكب» ونحو ذلك .

ومنه فى السماع قوله تعالى : {وأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ * أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ}[1] ، أى دروعًا سابغاتٍ . وقوله : {كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ واعْمَلُوا صَالِحًا}[2] ، وقوله : {ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ومِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ ومِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ}[3] وذلك كثير.

فلو كان النعت غيرَ معلوم لم يَجُزْ حذفه ، فلا تقول : ائْتنيِ ببَاردٍ ، ولا ائْتنيِ بطويلٍ أو قصيرٍ ، أو نحو ذلك ، لأن المنعوت لم يَتَعيَّن .

وكذلك إذا لم يصلح النعت لمباشرة العامل لم يَجُزْ حذفه ، كما إذا كان النعت ظرفاً أو مجروراً أو جملة ، كقولك : مررتُ برجلٍ عندَك ، أو فى الدار ، أو برجلٍ قامَ أبوه . فلا تقول : مررتُ بِعندَك ، ولابِفِى الدار ، ولابِقَامَ أبوه .

٦١٨ وما جاء على خلاف ذلك / فشاذ نحو قوله[4] :

* واللّهِ مالَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهْ *

تقديره : بليلٍ نامَ صاحبُه . وكذلك قول الآخر[5].

---

(١) سورة سبأ / آية : ١٠ ، ١١ .

(٢) سورة المؤمنون / آية ٥١ والتقدير : عملاً صالحاً .

(٣) سورة فاطر / آية ٣٢ والتقدير : فمنهم فريق ظالم لنفسه ، ومنهم فريق مقتصد ، ومنهم فريق سابق بالخيرات .

(٤) سبق الاستشهاد به فى باب «نعم ، وبئس» وبعده :

* ولا مخالطِ اللَّيانِ جَانِبُهْ *

(٥) الخصائص ٢/٣٦٧، والمقتضب ٢/١٣٧، وابن يعيش ٣/٥٩، والأشموني ٣/٧١، والخزانة ٥/٣٤٥، وقبله :

=

* جَادَتْ بِكَفَّىْ كانَ من أَرْمَى الْبَشَرْ *

أى بكفَّىْ رجلٍ كان من أرمى البشر .

فإن قلت : من أين يُفْهم هذا الشرط من كلام الناظم ؟

فالجواب أن مثل هذا الشرط معلومٌ من قُوَّة العربية ، لأن اللفظ لابد يُعطى حقَّه بعد الحذف . ألاَ تراهم حين فَرَّغوا العاملَ لما بعد (إلاَّ) جعلوا مابعد (إلاَّ) هو الفاعلَ أو المفعولَ أو غيرَ ذلك ، على حسب طلب العامل ، ونحن نعلم أن الفاعل فى المعنى إنما هو المحذوف .

وكذلك لَمَّا حذَفوا «الكائنَ ، والمستِقرَّ» مع الظرف والمجرور جعلوهما قائمَيْن مَقامه ، متحمِّلين لضميره ، فكذلك هنا .

فالمنعوتُ لابد أن يكون مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً أو مجروراً ، أو ما يتفرَّع عن هذه الأشياء . فإذاحُذف فنعتهُ قائمُ مَقامه ، فلابد أن يصلح لمباشرة العوامل ، حتى يكون فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ ، أونحو ذلك.

فإذا لم يصلح لوقوعه فى هذه المواضع لم يَقُم مقامه ، فإذاً الجملة والظرف والمجرور إذا وقعت نعوتًا لاتقوم مقام المنعوت ، فلا يُحذف معها .

فقد يمكن أن يكون تَرَك ذكرَ هذا الشرط اتِّكالاً على فهم معناه .

ويمكن وجهٌ آخر أَبْيَنُ من هذا ، وهو أن يكون هذا الشرط مأخوذاً من شرطه المنصوص عليه ، وذلك أن الظرف لايَدل على المنعوت أصلا لو قلت:رأيتُ مكانَك ، أو رأيتُ فى الدار ، تريد : رجلاً مكانَك ، ورجلاً فى الدار – لم يكن ثَمَّ دليلٌ على المنعوت ، ولم يُعْقل .

== مالكَ عندى غيرُ سَهْمٍ وحَجَرْ وغيرُ كَبْدَاءَ شَدِيــــدة الوَتَرْ

وجادت : حسنت . والقوس الكبداء : الغليظة الكبد الشديدتها، وكبد القوس : مابين طرفي مقبضها ومجري السهم منها.

وكذلك لو أُقيمت الجملةُ مُقام النعت لم يُفهم المنعوت نحو : رأيتُ صاحبهُ في الدار ، وما أشبه ذلك .

فمن لوازم هذه النعوت أنها لاتدل على منعوتها لوحُذف ، فقد استقَلَّ ذلك الشرطُ المذكور بحصول القَصْد من غير زيادة .

وإذا فُرض العلمُ به في موضع لايُلْقَى به محضورٌ لفظيٌ يجوز أن يُقاس ، كما إذا كان المنعوت مبتدأ نحو قولك : ما مِنَ البشَرِ إلاَّ يَنْسَى ، والناسُ رجلان، منهما يَعْقل مايُراد به ، ومنهما لا يَعْقل ذلك .

وفي القران الكريم {وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ إِلاَّلَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ}(١) ، (التقدير : وإنْ من أهل الكتاب أحدٌ إلا ليؤمِنَنَّ بِهِ)(٢) . وكذلك قوله : {ومِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ}(٣) ، وقال ابنُ مُقْبِل (٤) :

وَمَا الدَّهْرُ إلاَّ تارتَانِ فَمِنْهُمَا
أمُوتُ وأخْرَى أَبْتَغِي العَيْشَ أَكْدَحُ

وقال الآخر (٥) :

---

(١) سورة النساء / آية ١٥٩.

(٢) مابين القوسين ساقط من (ت، س).

(٣) سورة البقرة / آية ٩٦.

(٤) ديوانه ٢٤، وسيبويه ٣٤٦/٢، والمقتضب ١٣٨/٢، والمحتسب ١١٢/١، والخزانة ٥٥/٥، والهمع ١٨٦/٥، والدرر ١٥١/٢.

والتارة : المرة والحين. يقول : لاراحة في الدنيا، فوقتها قسمان : موت تكرهه النفس، وحياة كلها كدح ومعاناة في كسب العيش.

(٥) سيبويه ٣٤٥/٢، والخصائص ٣٧٠/٢، وابن يعيش ٥٩/٣، ٦١، والأشموني ٧٠/٣، والتصريح ١١٨/٢، والخزانة ٦٢/٥، والهمع ١٨٧/٥، والعيني ٧١/٤

وتيثم : أصله (تأثم) فكسرت تاؤه على لغة من يكسر حرف المضارعة، فقلبت الهمزة ياء.

والحسب : الشرف الثابت في الآباء. والميسم : الجمال، من الوسامة.

إنْ قُلتَ مــا فى قَــوْمِــهَــا لم تِيــثَمِ

يَفْـضُلُهَــا فى حَــسَبٍ ومِــيــسَمِ

وتعيينُ هذا أن يكون المنعوت بعضَ ما قبله من مجرور بـ (مِنْ) أو (فى) .

فإن كان مما يُلْقَى فى حذفه محظورٌ لفظى امتنع ، كوقوع الظرف أو الجملة فاعلاً أو مجروراً . والله أعلم .

٦١٩ وهذا الشرط الذى ذكره يظهر فى مواضع : /

أحدها أن تكون الصفة صفةً لظرف زمان أو مكان ، نحو : قعدتُ قريبًا ، وفعلتُ ذلك قريبًا ، تريد : مكانًا قريبًا ، وزمانًا قريبًا .

والثانى أن تكون الصفة هى المقصودةَ بالذِّكر نحو قوله تعالى {ألاَلَعْنَةُ اللَّه عَلَى الظَّالِمِينَ}[1] ، {قَالُوا إنَّ اللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَىَ الكَافِرِينَ} [2].

والثالث أن تكون الصفة منعوتةً بما يتبيَّن به الموصوف نحو : مررتُ بطويلٍ من الرِّجال ، أو مضافةً إلى ما يتبيَّن به نحو : مررتُ بأفاضلِ الناس ، وأكلتُ من أطايبِ الأطعمة .

والرابع أن تكون الصفة قد استُعملت استعمالَ الأسماء نحو : (الأبْطَح) لِسَيِل الماء الواسع الذى فيه دِقَاقُ الَحصَى ، و(الأجْرع) للرَّمْلة المستوية التى لاتُنْبِت شيئًا ، و (الأبْرَق) للون الذى فيه حمرةٌ وبياض وسواد ، وما أشبه ذلك مما صار بالاستعمال كأنه اسم جنس لا اشتقاقَ فيه .

---

(١) سورة هود / آية ١٨.

(٢) سورة الأعراف / آية ٥٠.

والخامس أن تكون الصفة مختصةً بجنس نحو : مررتُ بعاقلٍ ، ومررت بأحمقَ .

هذه المواضع هي المشهورة في المسألة . وما عداها راجع إليها ، وقليل الاستعمال وقد تمَّ الكلام على حذف المنعوت .

وأما حذف النعت فشرطُ العلم به لازمٌ فيه أيضا كما ذكرَ الناظم ، كما تقول : اختبرتُ الناسَ فما وجدتُ رجلاً ، تريد : رجلاً يُعجبني ، أو يَملأ عَيْني أو نحو هذا . وفي القرآن الكريم قوله تعالى : {قَالُوا الآنَ جِئْتَ بالْحقِّ}[1] ، أي بالحق البيِّن الظاهر ، لأن موسى عليه السلام جاء بالحق في كل مرة .

وجعَل المؤلف من ذلك قوله تعالى : {وكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وهُوَ الحَقُّ}[2] ،أي قومُك المعاندون، وقوله : {تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بأمْرِرَبِّهَا}[3] ، أي كلَّ شيءٍ سُلِّطَتْ عليه ، وقولهَ : {إنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرآنَ لَرَادُّكَ إلى مَعَادٍ}[4] ، أي إلى مَعادٍ كريم ، أو مَعادٍ تحبُّه ، وقولَ مُرَقِّش الأكبر[5] :

وَرُبَّ أسِيلةِ الخَدَّيْنِ بِكْرٍ
مُهَفْهَفَةٍ لها فَرْعٌ وجِيدُ

---

(١) سورة البقرة / آية ٧١.

(٢) سورة الأنعام / آية ٦٦، وشرح التسهيل للناظم (ورقة ١٩٠ ـ أ).

(٣) سورة الأحقاف / آية ٢٥.

(٤) سورة القصص / آية ٨٥.

(٥) الأشموني ٣/٧٢، والعيني ٤/٧٢، وشرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٠ : أ)
وأسيلة الخدين : لينتهما طويلتهما. والمهفهفة : الضامرة البطن الدقيقة الحصر. والفرع : الشعر التام. والجيد العنق.

أى فَرْعٌ وافر ، وجيدٌ طويل ، أو نحو هذا ، وقال امرؤ القيْس [١] :

فَلَمَّـــا بَدَتْ حَـــوْرَانُ فى الآلِ دُونَهـــا

نـظرتَ فـلم تَـنْـظُـرْ بعَــــيْـنَيكَ مَـنْـظَـراَ

يريد : منظرًا يَسُرُّك . وقال الآخر [٢] :

لَعَـــمْــرُ أَبِى الَّطْيــرِ الْمرِبَّةِ بالضُّــحَى

على خَـــالدٍ لَقَـــدْ وَقَـــعْتِ على لَحْمِ

يريد : على لحمٍ شريفٍ ، أو نحو ذلك . وقال العباس بن مِرداس [٣] :

وقـــــد كنتُ فـى الحــــرب ذا تُـدْرَاءٍ

فـلَمْ أُعْطَ شـــيــــئًـــا ولـم أُمْـنَـعِ

---

(١) ديوانه ٦١، وحَوْران : مدينة بالشام. والآل : السراب. وقيل بالآل هو الذى يكون ضحى كالماء بين السماء والأرض. والسراب هو الذى يكون نصف النهار لا طئا بالأرض كأنه ماء جار.

يقول : لما تجاوزتُ حوارن فبدت لي في الآل دون أسماء لم أر شيئا أُسَرُّ به، فكان كل ما أراه غير مرئى لحقارته وقبحه في عيني.

(٢) هو أبو خراش الهذلي، ديوان الهذليين ٢/١٥٤، والخزانة ٥/٧٥ . ويروي الأول «ألا أيها الطير» و«فلا وأبى الطير» .

والمربة : من أربَّ بالمكان، إذا أقام به. وخالد : هو خالد بن الهذلي ابن أخت أبي خراش. ووقعت على لحم : خطاب للطير على الالتفات.

(٣) شرح الرضى على الكافية ١/١٠٧، ١٥٥، والمغنى ٦٢٧، والأشمونى ٣/٧١، والتصريح ٢/١١٩، والهمع ٥/١٨٩، والدرر ٢/١٥٣، والعيني ٤/٦٩، واللسان (درأ)

وذوتَدْرَاء : ذو هجوم لايتوقى ولايهاب، ففيه قوة على دفع أعدائه. وهو اسم موضوع للدفع.

والبيت من أبيات للعباس بن مرداس السلمي رضي الله عنه وقد أعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم من غنائم حنين عدة أباعر، على حين أعطى كثيراً من المؤلفة قلوبهم، كلاً منهم مائة بعير. فلما أنشد هذه الأبيات يعاتب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأصحابه : «اقطعوا عنى لسانه» فأعطى حتى رضى. [سيرة ابن هشام ق ٢/ ٤٩٣ ـ ٤٩٤]

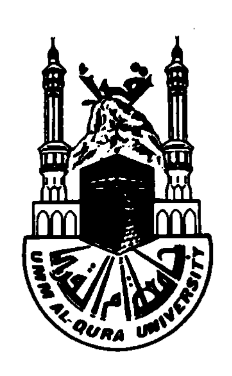
يريد : لم أُعْطَ شيئًا يرُضِينى ، لأنه قال : «ولم أُمْنَعِ» .

وقوله : «وفى النَّعْتِ يَقِلُّ» يعنى أن الحذف فى النعت قليل فى الكلام ، وإن كان ، مع قلته ، جائزًا - فليس فى كثرة حذف المنعوت .

فهرس موضوعات

الجزء الرابع

المملكة العربيّة السّعوديّة
وزارة التعليم العالي
جامعة أمّ القرى
معهد البحوث العلميّة
مركز إحياء التّراث الإسلاميّ



المقاصد الشّافية

في شرح الخلاصة الكافية

للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشّاطبيّ
(٧٩٠هـ)

الجزء الرابع

تحقيق

الأستاذ الدكتور محمّد إبراهيم البنّا
الدكتور عبد المجيد قطامش

ح جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشاطبي، إبراهيم بن موسى
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح ألفية ابن مالك.
/ إبراهيم بن موسى الشاطبي – مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ
١٠ مج.

ردمك: ٥-٨٣٣-٠٣-٩٩٦٠ (مجموعة)
٨-٨٣٧-٠٣-٩٩٦٠ (ج٤)

١-اللغة العربية – النحو ٢-اللغة العربية – الصرف / العنوان
ديوي ٤١٥,١ ١٤٢٨/٣٤٤٣

رقم الإيداع: ١٤٢٨/٣٤٤٣
ردمك: ٥-٨٣٣-٠٣-٩٩٦٠ (مجموعة)
٨-٨٣٧-٠٣-٩٩٦٠ (ج٤)

جامعة أم القرى

مكة المكرمة

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م